



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الدراسات الإسلامية

كتاب المعرفة والتاريخ للإمام الحافظ يعقوب بن سُفيان الفَسَوِيّ ت: ٢٧٧هـ
من بداية الطَّبقة الأولى من تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عُبيد الله بن عبد الله بن أبي ثَوْر
دراسةً وتحقيقاً

Kitāb al-Ma‘rifa wa-l-tārīkh al-Imam al-hafiz Ya‘qūb b. Sufyān al-Fasawī
(deceased 277A.H.)

From the Beginning of the First Generation of Successors of Madinah to the end of the
Biography Ubayd Allāh bin Abd Allāh bin Abī Thawr
Verification and Editing

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير الآداب تخصص السنة وعلومها في قسم الدراسات
الإسلامية بكلية التربية جامعة الملك سعود

إعداد الطالب

محمد سيف الله محمد إبراهيم
الرقم الجامعي (٤٤١١٠٦٦٤٨)

إشراف

د. سلطان بن عبد الله الحمدان
أستاذ السنة وعلومها المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

الفصل الدراسي الثاني ١٤٤٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الدراسات الإسلامية

شعبة (السنة وعلومها)

إجازة رسالة دراسات عليا

عنوان الرسالة

**كتاب المعرفة والتاريخ للإمام الحافظ يعقوب بن
سفيان الفسوي ٢٧٧هـ من بداية الطبقة الأولى من
تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عبيد الله بن
عبدالله بن أبي ثور دراسة وتحقيقا**

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

(تخصص السنة وعلومها)

إعداد الطالب/محمد سيف الله محمد إبراهيم

نوقشت هذه الرسالة في يوم الخميس الموافق ١٤٤٥/٨/٥هـ

وتم إجازتها

التوقيع



صفة العضوية

مقرراً

عضوًا

عضوًا

أعضاء لجنة المناقشة:

١- د/سلطان بن عبدالله الحمدان

٢- أ.د/سلطان بن فهد الطبيشي

٣- أ.د/حسن بن محمد عبه جي

العام الجامعي ١٤٤٥هـ الفصل الثاني





ملخص البحث

الكلية: التربية.

القسم / البرنامج: الدراسات الإسلامية/ماجستير.

التخصص: السنة وعلومها.

عنوان الدراسة: كتاب المعرفة والتاريخ للإمام الحافظ يعقوب بن سفيان القسوي ت: ٢٧٧هـ من بداية الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور: دراسة وتحقيقاً.

اسم الطالب: محمد سيف الله محمد إبراهيم.

اسم المشرف: د. سلطان بن عبد الله الحمدان.

الدرجة العلمية: ماجستير.

تاريخ المناقشة: يوم الخميس ١٤٤٥/٨/٥ هـ الموافق ٢٠٢٤/٢/١٥ م.

الكلمات الدلالية للبحث: المعرفة، التاريخ، القسوي، تابعي أهل المدينة، ترجمة، أبو ثور، دراسة، تحقيق.

الملخص: الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي من المحدثين النقاد في القرن الثالث الهجري، وكتابه المعرفة والتاريخ من المصنفات الأصيلة في علم العلل، والجرح والتعديل، والرؤا، وغيرها من العلوم.

ويهدف هذا البحث إلى:

١. تحقيق الكتاب بدقة من بداية الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، وهي ست عشرة لوحة من المخطوط.

٢. معرفة موارد المصنف، ومن ثم بيان مدى استفادته منها، ومن استفاد منه،

٣. معرفة الصحيح والضعيف من الأحاديث والآثار التي اشتمل عليها الكتاب.

واتبع في قسم الدراسة الاستنباطي التحليلي، وفي قسم التحقيق المنهج الوصفي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

١. لم يأخذ كتاب "المعرفة والتاريخ" حظّه من التحقيق العلمي الدقيق في تحقيقه السابق.

٢. صحّت نسبة الكتاب إلى المصنف، وقد أفاده جمع من النقاد في مصنفاتهم، وهذا يدلّ على أن طعون

بعض المعاصرين في نسبة الكتاب إلى يعقوب أو أحد رؤاته غير مؤثرة.



٣. امتازت النسخة الخطية بالسماعات المنقولة فيها، ووُضُوح الخطوط، وقلة الشطب، والضرب، والحواشي، ونُدرة البياض في الأصل مع استخدام الناسخ للرموز المشهورة عند المحدثين كالتضبيب، والدائرة وعليها النقطة عقب معظم التصوص.
٤. ومما يعاب على النسخة الخطية: كثرة التصحيفات، وبعض الخطوط للسماعات المنقولة غير واضحة، والتفات نظر الناسخ، والقلب، والأخطاء اللغوية، والسقط، والكلمات الغامضة.
٥. ابتداء المصنف -رحمه الله- بذكر آراء الفقهاء السبعة في مسألة فقهية، وهي مسألة الطلاق قبل النكاح، وهذا يدل على أن للمحدثين اعتناءً بالمسائل الفقهية.
٦. ترجمت لـ (٨٧) راويًا، وإذا دعت الحاجة للحكم عليهم حكمت عليهم بما وقف عليه من أقوال أئمة الجرح والتعديل، وإذا لم أقف على أحدٍ تكلم فيهم جرحًا ولا تعديلًا صرحْتُ به، مع احتمال مروياتهم بالنظر إليها من حيث مناقضتها للأصول أو ركاكة ألفاظهم لكونهم -مع مراعاة طبقاتهم- تابعين.
٧. اشتمل الكتاب -القسم المحقق- على مرويات المصنف من المرفوعات، والموقوفات، والمقطوعات، والرؤاة وحكمه عليهم أحيانًا كقوله في الراوي: (وهو ثقة)، أو تحديد مراتبهم من حيث رؤيتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أو عدمه، وذكر فضائلهم، وفتاوى التابعين، واجتهادات المصنف في العلل، ومرويات الزهري عن الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة.
٨. من اجتهادات المصنف -رحمه الله- في كتابه جعل بعض الرؤاة الذين من أصحاب رسول الله رضي الله عنهم في قسم الطبقات الأولى من تابعي أهل المدينة، مثل: أبي الطفيل عامر بن واثلة، ومحمود بن الربيع.
٩. كتاب التاريخ ليعقوب بن سفيان ليس كتاب التراجم فحسب، بل هو من مظان الأحاديث المعلولة، ويدل على ذلك اشتغال المرويات التي ساقها المؤلف في ترجمته للرؤاة على المرويات المعلولة، فكأن من مناهج الأئمة التُّقَاد إيراد المرويات المعلولة في كتب الرجال، والتراجم.



ENGLISH ABSTRACT

College: College of Education.

Department/program: Islamic Studies / Master of Arts.

Specialization/track: Sunnah and its sciences.

Title: From the Beginning of the First Generation of Successors of Madinah to the end of the Biography Ubayd Allāh bin Abd Allāh bin Abī Thawr Verification and Editing.

Student's name: Muhammad Saifullah Bin Mohamed Ibrahim.

Supervisor Name: Dr. Sultan Abdullah Al-Hamdan.

Academic level/degree: Master Degree.

Discussion or grants date: Thursday 05/08/1445 AH – 15/02/2024.

Tagged to search: al-ma'rifah, Tarikh, Fasawi, First Generation of Successors of Madinah, Biography, Abu Thawr, verification, editing.

Abstract: Imam Ya'qub Ibn Sufyan al-Fasawi was a prominent hadith-critic in the 3rd century AH, and his book is an important work in the science of 'Ilal, Jarh-wa-Ta'dil, and narrators.

The research methodology includes an analytical inductive approach in the study and a descriptive approach in the verification section.

The objectives are as follows: To verify the book meticulously from the beginning of the first generational class from the tābi'ī of the People of Madinah until the end of the biography of 'UbaydAllāh ibn 'AbdAllāh ibn Abī Thawr, which comprises 16 pages of manuscript, discern the sound and weak ḥadīths and āthār contained in the book, and investigate the literary sources of the author, and to what extent he benefitted from them, and who benefitted from the author.

The results are as follows:

1. The book al-Ma'rifah wa al-Tārīkh did not receive its due share of vigorous scholarly investigation in its previous edition.
2. The book is correctly attributed to the author, and ḥadīth-critics benefitted from it in their works, and this signify that the contestation from some contemporaries regarding the book's attribution to Ya'qūb or one of the narrators from him to be ineffectual.
3. The manuscript used is distinguished for containing the auditions transmitted therein, clarity of writing, having few erasures, cross-outs, and marginal notes, the lack of lacunae in the original text, and the scribe using symbols well-known among the muḥaddithīn such as al-taḍbīb and circles with dots following most of the texts.
4. Some of the shortfalls of the manuscript used are the presence of numerous scribal error, some of the auditions transmitted are unclear, eye skipping from the scribe, inversions, omissions, and ambiguous words.



5. The author commences the work by mentioning the positions of the Seven Fuqahā' in a jurisprudential issue, which is on divorce before marriage, and this demonstrates that the muḥaddithīn paid attention on matters related to fiqh.
6. I wrote on the biographical information of 87 narrators, and where there is a need to give judgement on them I did so according to what I came across from the sayings of the scholars of al-jarḥ-wa-ta'dīl, and where I did not come across any scholar saying anything about them, I would mention that explicitly, with the possibility of their narrations being called into question in terms of if they contradict of the principles or having poor wordings due to them being tabi'īn - taking into account their class.
7. The verification section of the book consist of marfū', mawqūf, and maqtū' narrations from the author, his judgement of the narrators at times such as saying of a narrator "thiqah", or ascertaining their rank in terms of whether they saw the Prophet or not, and mentioning of their virtues, the legal pronouncement of the tābi'īn, the author's independent judgements on issues of 'ilal, and the narrations of al-Zuhrī from the first class of tābi'ī.
8. Among the opinions of the author in his book is placing some of the Companions in the category of the first class of tābi'īn from the People of Madinah, such as Abū al-Ṭufayl 'Āmir bin Wāthilah, and Maḥmūd bin al-Rabī'.
9. The book by Ya'qūb bin Sufyān is not merely a book of biographical dictionary, rather it is also source of aḥadīth al-ma'lulah, which is evinced by the author listing under the biography of the narrators, therefore it is as if part of the methodology applied by the ḥadīth-critics is to include these narrations in the books of biographical dictionaries.



المقدمة

- مشكلة البحث
- أهمية اختيار الموضوع وأسبابه
- أهداف البحث
- أسئلة البحث
- حدود البحث
- مصطلحات البحث
- الدراسات السابقة
- منهج البحث
- إجراءات البحث
- خطة البحث



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن بروز علم الرجال كان نتيجة انتشار الأسانيد واستعمالها والتشديد في السؤال عنها، وكلما تقدم الزمن وطالت الأسانيد، احتيج إلى كشف تلك الوسائط وبيانها والتمييز بينها ولا سيما مع ظهور الأهواء والبدع وكثرة أهلها، لذلك نشأ علم تاريخ الرجال الذي هو ميزة لهذه الأمة على سائر أمم البشر.

وظهرت كتب تواريخ الرجال في منتصف القرن الثاني، ومن أهم هذه الكتب: كتاب التاريخ للإمام الليث بن سعد (ت: ١٥٧هـ)، والتاريخ للإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ)، وتاريخ الرجال للإمام الوليد بن مسلم (ت: ١٩٥هـ). وتلا هؤلاء -بعد كبار الأئمة في هذا الفن- الإمام يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، والإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ) حيث صنّف كل منهما كتابًا خاصًا باسم التاريخ.

ومن جاء بعدهم الحافظ الفسوي، فصنّف كتابه المعرفة والتاريخ، الذي له قدر عظيم ومكانة عالية عند المتأخرين عنه، وهي تدل على عظيم ما حواه. قال ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ): صنّف كتاب التاريخ والمعرفة فأكثر فائدته^(١). وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): كتاب جليل غزير العلم، جم الفوائد^(٢). وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): وصنّف كتاب التاريخ والمعرفة وغيره من الكتب المفيدة^(٣). ولهذا قصدت إلى المشروع المبارك الذي تبناه مسار السنة وعلومها بعنوان

(١) تاريخ دمشق: (١٦١/٧٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/٤٧٧).

(٣) البداية والنهاية (٥٩/١١).



تحقيق "كتاب المعرفة والتاريخ للإمام الحافظ يعقوب بن سفيان الفسويّ ت: ٢٧٧هـ، من بداية الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور دراسة وتحقيقاً".

مشكلة البحث:

لم يُحقّق نص كتاب المعرفة والتاريخ تحقيقاً علمياً محكّماً، ولم تُوثّق النقول المهمة الواردة فيه، ولم تُبرز العلوم المتنوعة التي تضمّنها الكتاب من أصول علم الحديث، والجرح والتعديل، والعلل وغيرها، إضافة إلى عدم دراسة الأحاديث والآثار التي يزخر بها الكتاب، وعدم جمع اختيارات الإمام الفسوي ودراساتها وبيان أهميتها، وإفادة العلماء منها، ومناقشتهم لبعضها وكان ذلك أساس مشكلة البحث التي تحتاج إلى حل.

أهمية اختيار الموضوع وأسبابه:

١. منزلة المصنف عند أئمة الفن، فهو أحد النُقاد ومن أئمة هذا الشأن.
٢. كون الكتاب من المراجع الأصلية للباحثين والمختصين؛ بحيث إن المصنف يذكر نقولاته بالأسانيد في الأغلب، وله اختيارات وانفرادات.
٣. اشتمال الكتاب على المباحث المتعلقة بالزُواة -وهي أهمها-، والعلل وغيرها من مسائل علوم الحديث أصولاً وفروعاً.
٤. عدم وجود تحقيق علمي يناسب مقام الكتاب ومنزلة مصنفه.

أهداف البحث:

١. تحقيق الكتاب بدقّة.
٢. معرفة موارد المصنف، ومن ثم بيان مدى استفادته منها، ومن استفاد منه.
٣. معرفة المقبول والمردود من الأحاديث والآثار التي اشتمل عليها الكتاب.



أسئلة البحث:

١. ما المنهج العلمي في تحقيق الكتاب؟
٢. ما موارد المصنف، وما مدى الاستفادة منها، ومن استفاد منه؟
٣. ما المقبول والمردود من الأحاديث والآثار التي اشتمل عليها الكتاب؟

حدود البحث:

تحقيق الكتاب ودراسته من بداية الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة إلى نهاية ترجمة عُبَيْد الله بن عبد الله بن أبي ثور، وهي ست عشرة لوحة من المخطوط.

مصطلحات البحث:

المعرفة هو: "إدراك الشيء على ما هو عليه" ^(١).

التاريخ هو: "التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك" ^(٢).

التحقيق هو: "بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يُمكن التثبت من استيفائها لشرائط معيّنة" ^(٣).

الدراسات السابقة:

مما لا شكّ فيه أن كتاباً جليلاً بمنزلة "المعرفة والتاريخ" حريٌّ أن تجرى من أجله الدراسات والتحقيقات، وقد وُجدت جهودٌ عدة تخدم هذا الكتاب الجليل تحقيقاً، أو دراسةً، إلا أنه بحسب اطلاعي وبحثي في فهارس المكتبات الوطنية، وسؤالي المختصين، والبحث في قواعد البيانات،

(١) التعريفات للجرجاني (ص: ٢٢١)، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، السُّنِّيكي: (ص: ٦٦).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي: (٤/ ٣٠٥).

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون: (ص ٣٩).



ومحركات البحث لم أجد من قام بالأمرين جميعاً، فأخرج الكتاب في دقة واحدة محققاً ومدروساً، لأجل إفادة الباحثين، واختصار الجهد والوقت عليهم.

هذا ولم تخلُ الجهود السابقة من استدراقات وتعقبات ليست بالقليلة، وسأتي عليها إن شاء الله واحدة تلو الأخرى.

• أولاً: تحقيق وتعليق أ.د أكرم ضياء العمري:

كان للمؤلف أكرم ضياء العمري قدم السبق في تحقيق هذا الكتاب ونشره، وإفادة المكتبات والباحثين، ولم أجد -بحسب اطلاعي وبمبني القاصرين- تحقيقاً للكتاب غير هذا التحقيق، وقد أخرجته في عدة طبعات^(١).

ومع ما كان له من جهد في تحقيق النص، ودراسة بعض ما ورد فيه، إلا أن في عمله ملحوظات كثيرة، ولم أقصد الاستيعاب، بل انتخبت صوراً عدة وأمثلة من مواضع متفرقة تدلُّ على قصور كبير في التحقيق السابق، وضرورة إعادة تحقيقه، وتوثيقه، ودراسته، وسأذكرها بالتفصيل في الفصل الأول الخاص بقسم الدراسة^(٢).

• ثانياً: عناية خليل المنصور:

صدر كتاب المعرفة والتاريخ عن دار الكتب العلمية ببيروت، في طبعته الأولى عام ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

وفي غلافها: وضع حواشيه: خليل المنصور.

وحين رصدت الملحوظات الواردة على تحقيق أكرم العمري، قارنتها بما جاء في هذه الطبعة، فوجدتها متطابقة في كل ما يتعلق بالنص تصحيحاً، وتصحيحاً، وزيادةً، ونقصاً.

(١) اعتمدت الطبعة الأخيرة، التي نشرتها مكتبة الدار المدينة المنورة، سنة ١٤١٠هـ.

(٢) سأقتصر في قسم الدراسة على الملحوظات الواردة في القسم الذي حققته.



ومقدمة هذا الكتاب خالية من أي شيء يتصل بالتحقيق العلمي، كتحقيق عنوان الكتاب، وإثبات صحة نسبة الكتاب إلى قائله، والإشارة إلى النسخ الخطية وتوصيفها، والمنهج المتبع في التحقيق، ونحوها.

فلما كانت الملاحظات في هذه الطبعة هي ذاتها في الطبعة السابقة من حيث ما يتعلق بالنص، ولم يُقدّم للكتاب بمقدمة علمية فإني أعتقد أنهم اعتمدوا على نسخة العمري ولم يشيروا إليه البتة، والله أعلم.

وخاتمة القول فيما يتعلق بالتحقيقات السابقة:

إن كتابًا حافلًا بالأحاديث النبوية، وآثار السلف من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، وكثرًا مليئًا بأحوال الرّواة جرحًا وتعديلًا، وبلدانًا، ورحلّة، ووفاءً، ومنجمًا كبيرًا في التاريخ والعلل والتأصيل لعلوم الحديث تكون العناية به على الوجه السابق لحيّ أن يُعاد تحقيقه، وتوثيقه، ودراسته على الوجه اللائق بمنزلته.

● **ثالثًا:** تحقيق الباحث عبد الرحمن بن عبد الملك الزامل ودراسته للكتاب في رسالته **الماجستير في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالجامعة - من أوّل الجزء الثاني إلى نهاية قسم الحوليات**، ورسالتي هذه تكملة لما قام به الباحث.

● **رابعًا:** **موارد الفسويّ (ت: ٢٧٧هـ) ومنهجه في كتابه المعرفة والتاريخ.**

وهذه رسالة دكتوراه في قسم التاريخ في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، من إعداد الباحث: عبد الودود بن مسلم بن سليم الرحيلي، في سنة ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

وهي تتقاطع مع بحثي في التعريف بالكتاب ومؤلفه، وبيان منهجه، وذكر موارده، وقد أفدت منها.



أما فيما يتعلق بتحقيق النص، وتوثيقه، ودراسته دراسة تحليليّة -الذي هو صلب عملي في البحث - فلم يتعرض لشيء من ذلك.

منهج البحث:

اعتمدتُ في قسم الدراسة المنهج الاستنباطي التحليلي، وفي قسم التحقيق المنهج الوصفي المعتبر في تحقيق المخطوطات من قبل مسار السنة وعلومها.

إجراءات البحث:

١. نسخ نص الأصل وكتابته على طريقة الإملاء المعاصر، مع العناية بعلامات الترقيم.
٢. توثيق النص من المصادر ذات الصلة، سواء من المصادر التي أفادت منه أم موافقة له.
٣. معالجة النص، بالإشارة في الحاشية إلى ما وقع من سقط، أو تصحيف، أو خلل في الترتيب، وغيرها من أوجه القصور.
٤. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية بعدها.
٥. تخريج الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة والمقطوعة، وفق المنهج المعتمد في مسار السنة وعلومها في قسم الدراسات الإسلامية، وهو كالاتي:
 - أ- إذا كان الحديث والأثر في الصحيحين أو أحدهما فإني أقصر في تخريجه على الكتب التسعة، دون دراسة الإسناد والحكم عليه، إلا إذا كان في الحديث ما يحتاج إلى تحرير فإني أتوسع في تخريجه.
 - ب- أتوسع في تخريج أحاديث غير الصحيحين مع دراسة إسنادهم، وذكر أقوال العلماء فيه، ثم الحكم عليه.



- ت- أبدأ التخريج بذكر من أخرج الحديث من طريق المؤلف، ثم من تابع شيخ المؤلف، ثم أورد المتابعات التامة فالقاصرة.
- ث- أرتب مصادر التخريج حسب الأقدمية.
- ج- عند وجود نص غير مسند فأني أخرجه من المصدر الذي عزي إليه، ثم أورد المتابعات التامة فالقاصرة بالنسبة لإسناد ذلك المصدر، وإن لم يعز النص إلى مصدر فأني أراعي المتن الأقرب له في ابتداء التخريج.
- ح- أحرر الاختلاف على المدار، مع بيان المحفوظ، ووجه ذلك.
- خ- إذا حصل اختلاف مؤثر في المتون حررته وبينته وإلا اكتفيت باستعمال العبارات الاصطلاحية الدالة على الفروق مثل: بنحوه، أو معناه.
- د- إذا كان الحديث دون الصحيح فأني أجتهد في ذكر المتابعات بالتفصيل، وأكتفي من الشواهد بذكر أقواها وأقربها إلى المتن، مع الإشارة إلى البقية على سبيل الإيجاز.

٦. أراعي في دراسة الأسانيد المنهج المعتمد لدى مسار السنة وعلومها في القسم، وهو كما يلي:

- أ- أترجم للراوي بما يميزه عن غيره، بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وسنة وفاته، وذكر اثنين من شيوخه، واثنين من تلاميذه غير من ذكر في الإسناد، معتمداً في المقام الأول كتاب "الكاشف" للإمام الذهبي، وأضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- ب- أترجم للرواة الذين وقع الاتفاق على توثيقهم أو تضعيفهم باختصار.
- ت- أترجم للرواة المختلف فيهم اختلافاً معتبراً بتوسع؛ بذكر أقوال النقاد، والموازنة بينها، مبتدئاً بذكر أقوال الموثقين، ثم المجرحين، ومراعياً في ترتيب أقوالهم



الأقدمية، ثم أعقب بذكر الحكم عليهم، مع التعليل للحكم، والإجابة والتوجيه لأقوال المخالفين.

- ث- لا أذكر من أقوال النُّقَّاد ما لا يفيد في توثيق الراوي أو تضعيفه.
- ج- أوثق أقوال النُّقَّاد من المصادر الأصلية، وأكتفي بذكر أهمها.
- ح- أعتني بحكم الإمامين: الذهبي في (الكاشف)، وابن حجر في (التقريب)، ولا أقلدُهما إلا إذا ترجح عندي ذلك.
- خ- أتُحقق ما استطعت من اتصال سند الحديث، وسلامته من العلة، وذلك بالرجوع إلى كتب المراسيل، والمدلسين، والعلل، ومراعاة القواعد المتعلقة بها ونحوها.
- د- لا أعيد دراسة ما تكرر من الأسانيد؛ اكتفاء بالموضع الأول، إلا أن تدعو حاجة لذلك.

٧. أُتبع دراسة الأسانيد بالحكم عليها، وأراعي فيه الآتي:

- أ- التزمْتُ الحكم على الأحاديث المرفوعة والموقوفة دون المقطوعة إلا أن تدعو حاجة للحكم عليها من نكارة أو مخالفة ونحوهما، وبذلك جرت عادة الأئمة.
 - ب- لا أدرس الشواهد، وأكتفي عند ذكرها بأحكام الأئمة عليها إن وجدت.
 - ت- أراجع في جميع ما سبق أحكام النُّقَّاد، وأعتبرها عند الحكم على الحديث.
٨. أترجم للأعلام غير المشهورين، وضابط ذلك أن توجد ترجمته في (تذكرة الحفاظ) للذهبي.

٩. أجعل عددًا لجميع ما أسند في هذا الكتاب، في ترتيب تصاعدي حتّى نهاية التحقيق.

١٠. أشرح غريب الألفاظ.



١١. أعرف بغير المشتهر من الأماكن، والمقاييس، ونحوها، مستفيداً من المصادر المتقدمة والمتأخرة.

١٢. أختتم البحث بفهارس علمية تفصيلية للكتاب؛ بغية تسهيل الإفادة منه.



خطة البحث:

تكونت هذه الخطة من: مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة.
المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهمية اختيار الموضوع وأسبابه، وأهدافه، وأسئلته، وحدوده، ومصطلحاته، والدراسات السابقة له، ومنهج البحث، وإجراءاته.

التمهيد، وفيه:

- التعريف بتصنيف علم الرجال وتطوّراته.
- أبرز الأئمة الذين صنّفوا في هذا الفن.

القسم الأول: الدراسة، وفيها فصلان.

الفصل الأول: دراسة حياة المؤلف، وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ومولده، ووفاته.
- المبحث الثاني: رحلته في طلب العلم، وأبرز شيوخه، وتلاميذه.
- المبحث الثالث: ثناء أهل العلم عليه.
- المبحث الرابع: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب.
- المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المبحث الثالث: بيان منزلة الكتاب، وما امتاز به.
- المبحث الرابع: موضوع الكتاب.



- المبحث الخامس: منهج المصنف في الكتاب.
- المبحث السادس: ذكر موارد الكتاب في القسم المحقق.
- المبحث السابع: ذكر المصادر التي أفادت من الكتاب في القسم المحقق.
- المبحث الثامن: الملحوظات العلمية على التحقيق السابق.
- المبحث التاسع: توصيف النسخة الخطية، وبيان أبرز إشكالاتها، ونماذج منها.

القسم الثاني: النص المحقق:

الخاتمة، وفيها: أبرز النتائج، وأهم التوصيات.

الفهارس العلمية:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الاتصال والانقطاع.
- فهرس الفوائد العلمية.
- فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم.
- فهرس غريب الألفاظ.
- فهرس الأماكن، والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وأخيراً، أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإحسانه، وأسأل الله أن يتقبل مِنِّي هذا العمل، ويجعله دُخْرًا لي يوم لقائه، دون أن يجعله وبالاً عليّ بفضلله ومنته. كما أودُّ أن أعبر عن



شكري العميق لوالديَّ الكريمين - حفظهما الله - على إحسانهما في تربيّتي، وكذلك لزوجتي وابنتي اللتين كانتا رفاق دربي في صبرهما وحُسن تعاملهما معي أثناء رحلتي العلمية. ولا يمكنني أن أنسى مشرفي؛ شياخي الدكتور سلطان بن عبد الله الحمدان، على حُسن تعامله معي، وقد شجعني على إكمال هذه الرسالة، كما قدّم لي نصائح علمية قيمة وحثني على التقدّم والتطوُّر. وأيضاً، لا يمكنني أن أنسى صاحب الفكرة لهذا المشروع، شياخي الأستاذ عادل الزُرقيّ، وأشكر أيضاً المناقشَيْن الفاضلَيْن أ.د سلطان بن فهد الطُّبَيْشِي، و أ.د حسن بن محمد عبه جي على تفضُّلُهما للمناقشة، وقراءة الرسالة مع تقديم الملاحظات العلمية والتوجيهات القيمة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الملك سعود، وتحديدًا كلية التربية وخاصة قسم الدراسات الإسلامية مسار السنة وعلومها على منحي الفرصة الذهبية للدراسة في هذه الجامعة العامرة، لقد استفدتُ كثيرًا من الأساتذة المتخصصين في هذا القسم.

وفي الختام، هذه الرسالة المتواضعة من الطالب، فالأخطاء والنقائص كلها من تقصيري - وأستغفر الله-، ولا أدّعي الكمال، فالكمال لله وحده، وآمل بهذه العبارة قد تمثلتُ تقديري وامتناني لجميع من أسهم في رحلتي العلمية. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

- التعريف بتصنيف علم الرجال وتطوراته.

- وأبرز الأئمة الذين صنفوا في هذا الفن



التمهيد

كان التاريخ عند المسلمين له أهميته لذلك اعتنى به علماء الإسلام وألفوا فيه مؤلفات، ذكر الرافعي في كتابه "التدوين" أن كتب التاريخ ضربان ^(١): "ضرب تقع العناية فيه بذكر الملوك، والسادات، والحروب، والغزوات، ونبأ البلدان وفتوحها، والحوادث العامة كالأسعار، والأمطار والصواعق، ... وأحوال أكابر الناس والمواليد ثم ذكر النوع الثاني وهو المقصد فيه بيان أحوال أهل العلم، وولادتهم، ووفاتهم، وطرف من مقالاتهم، ورواياتهم، ومشايخهم، وروايتهم، وبهذا الضرب اهتمام علماء الحديث". ولم يكن ظهور علم الرجال - علماً مستقلاً - موجوداً في الزمن الأول وما بعده بمدة - كما هي عادة غيره من العلوم، - لكن برز هذا النوع من التصنيف بعد أن ظهر أصله - وكان ظاهراً جلياً -، وكان أصله معلوماً مشهوراً لدى المسلمين، وهو البحث عن الإسناد، وبدأ السؤال عنه مبكراً، ويمكن القول: إن ظهور هذا النوع من التفتيش وجد في عصر النبوة، وهو الأصل الذي تبناه القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَجهلةٍ فَتُضَيِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِمِينَ ٦﴾ [سورة الحجرات: ٦]. وظهرت ممارستهم في التفتيش جليةً، ومن الأمثلة على ذلك: قصة سؤال عامر الشعبي عن الإسناد. روى الرامهرمزي من طريق يحيى بن سعيد عن الربيع بن خثيم قال: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا وَسَمِيَ مِنْ الْخَيْرِ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -». قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فُتِّشَ عن الإسناد ^(٢).

وقبل أن أشرع في ذكر تطورات هذا العلم، من الأهمية بمكان ذكر تعريفه بالإجمال: فحدُّ علم الرجال هو المباحث الكلية المُعَرِّفة بأحوال الرِّوَاة من حيث قبولهم وردُّهم وسائر ما يتصل

(١) (١/٢) بتصرف.

(٢) المحدث الفاضل: (ص: ١٩٤).



بهم مما يوصل إلى ذلك^(١). فالمباحث بأحوال الرّواة لها علاقة بعلم التّاريخ، وبعضهم سمّاه علم تاريخ الرّواة. ومن أقدم من وقف على من تكلم في معنى (التّاريخ) من المتقدمين الإمام خليفة بن خياط العُصْفري، قال: "هذا كتاب التّاريخ، وبالتّاريخ عرف النَّاس أمر حَجَّهم وصومهم وانقضاء عدد نسائهم ومحل دُيُوثهم..."^(٢).

وكانت طبيعة المتقدمين في تصنيفهم لعلم الرجال أنهم لا يُميزون بين مصطلحي (التّاريخ) و (الرجال) حيث عدّوا مباحث الرّواة من فروع علم التّاريخ^(٣)، فوجدت أنّ هؤلاء أطلقوا اسم (التّاريخ) في مصنفاتهم، وكان علم الرجال من موضوعات كتبهم. قال العُمري: "لقد كانت كتب الرجال يطلق عليها (تاريخ) سواء كانت مُرتبة على الطبقات، أم على حروف المعجم، ومن هنا حاول المتأخرون أن يُميزوا بين التواريخ والطبقات،... ثم قال: قد استعملت للتاريخ الحولي منذ تلك الفترة المُبكرة أيضًا حيث سُمّي خليفة بن خياط حولياته باسم (التّاريخ) على أن الجزم بذلك يبدو صعبًا، وأيًا كان الأمر فإن المؤلفين الأوائل في الرجال اعتبروا كتبهم تاريخًا، ولعل تبرير ذلك يعود إلى ذكر سنوات الوُلاة، والوفاة لبعض المترجمين. وقد استمرَّ اعتبار كتب الرجال من فروع التّاريخ حتّى بعد أن تبلورت بعض المفاهيم حول تعريف التّاريخ وتحديد مجالاته وأغراضه..."^(٤). قال البدر ابن جماعة: "ومما يُشكّل ويُحتاج إليه، معرفة التفرقة بين علم التّاريخ

(١) هذا الذي اعتمده الشيخ نور الدين عتر في كتابه "أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال". ينظر: (ص: ٢١٥).

(٢) كتاب التاريخ له: (ص: ٤٩)، بدأت التعليق بالتاريخ لكون أئمة الحديث سَمُّوا كتبهم بالتاريخ كما سَأَيَّنها بعد قليل، والكلام عن التاريخ هو صُلب موضوع هذا التمهيد.

(٣) استفدتُ هذه الفائدة من حاجي خليفة - لما تكلم عن رِوَاة الحديث - فقال: وهذا العلم من فروع التواريخ من وجه، ومن فروع الحديث من وجه آخر. وبعده المعلمي وذكر نحوه حيث قال: "إن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التّاريخ". انظر: كشف الظنون: (٢٣/١)، علم الرجال وأهميته: (ص: ١٧).

(٤) ينظر: بحوث في تاريخ السنة: (ص: ٢٠٦-٢٠٧).



وعلم الطبقات^(١)، ومعرفة الافتراق بين موضوعهما وغايتهما^(٢). ثم قال: "والحق عندي أنهما بحسب الذات يرجعان إلى شيء واحد، وبحسب الاعتبار يتحقق ما بينهما من التغاير"^(٣). قال السخاوي مُتَعَبِّبًا على كلام ابن جماعة: "بينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرؤاة، وينفرد التاريخ بالحوادث..."^(٤).

وقال السخاوي مُبَيِّنًا - حقيقة التاريخ - أيضًا: "التعريف بالوقت الذي تُضَبَطُ به الأحوال في المواليد والوفيات، وَيَلْتَحَقُّ به ما يَتَّفِقُ من الحوادث والوقائع التي يَنْشَأُ عنها معانٍ حسنة مع تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك... ثم قال: "وهو فنٌ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يُسْتَغْنَى عنه ولا يُعْتَنَى بأعم منه"^(٥)، خصوصًا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرؤاة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمُبَصَّر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسَنَّهُ، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات؛ ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى ورجوم العدى^(٦). وبعد هذه النظرة السريعة في علم الرجال والتاريخ - من حيث مفهومه الاصطلاحي - يمكن الشروع في الموضوع، وتقسيمه إلى نوعين:

(١) أرى أن علم الطبقات من فروع علم الرجال، وقد ذكر نحوه محمد بن مطر الزهراني عن مراد علم الطبقات في كتابه "علم الرجال". ينظر: (ص: ٣٥).

(٢) نقل السخاوي عنه في "الإعلام بالتوبيخ": (ص: ١٧٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) كذا في الفتح ولعلها (بأهم منه) كما في "فهرس الفهارس" لعبد الحي الكتاني (ص: ٨٣/١)، والله أعلم.

(٦) فتح المغيث: (٣٠٥-٣٠٧).



النوع الأول: علم الرجال قبل التصنيف:

كان علم الرجال من حيث أصله موجوداً في عصر النبوة، لكن انتشر التصنيف فيه بعد منتصف القرن الثاني الهجري^(١). ولم يكن أصله مُتوقِّفاً في القرآن فحسب^(٢)، بل تجدد البحث عن الإسناد والتَّثبت فيه من صميم حياة الصحابة ومن بعدهم^(٣). ذكر الذهبي -رحمه الله- أن: "أَوَّل مَنْ زَكَّى وَجَرَّحَ مِنَ التَّابِعِينَ -وإن كان قد وقع ذلك قبلهم- الشَّعْبِيُّ، وابن سيرين، حفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين"^(٤). وقال يعقوب بن شيبة: "سمعتُ علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويُفْتِش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أوَّل منه..."^(٥).

وكان التفتيش عن الإسناد، والكلام في الرواة مشهوراً في هذا الجيل، وذلك عن طريق اللقاء والمشاهدة بين الجهابذة. ومن نماذج ذلك:

- ما حكاه يعقوب بن شيبة، فقال: "قلتُ: ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، -أي: لا-"^(٦).

(١) هذه الفائدة وجدتها من محمد بن مطر الزهراني في كتابه "علم الرجال". ينظر: (ص: ٢٦).

(٢) ذكر المعلمي اليماني أن القرآن أوَّل من تكلم في أحوال الرجال، قال: "أَوَّل من تكلم في أحوال الرجال القرآن، ثم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم أصحابه، والآيات كثيرة في الثناء على الصحابة إجمالاً، وضم المنافقين إجمالاً، ووردت آيات في الثناء على أفراد مُعَيَّنِينَ من الصحابة -كما يُعلم من كتب الفضائل- وآيات في التنبيه على نفاق أفراد مُعَيَّنِينَ، وعلى جرح أفراد آخرين". ينظر: علم الرجال وأهميته: (ص: ١٨).

(٣) الأصل في هذا الباب: قصة الاستئذان بين أبي موسى الأشعري وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهم أجمعين-. ينظر: صحيح مسلم: (١٧٨/٦).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: (٤٣٩ / ٣).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: (١٦/١).

(٦) شرح العلل: (٣٥٥/١).



النوع الثاني: علم الرجال بعد التصنيف^(١).

استمرت جهود الأئمة في خدمة دينهم من حيث صيانتهم لسنة نبهم؛ وذلك عن طريق تأليفهم في علم الرجال، فقد كان لهذا الجيل -ومن بعدهم- سهم كبير في تنقية شريعة الله، وذلك من حيث تدوينهم لآراء الجهابذة الرواة في مصنفاتهم. وذكر ابن النديم كما في "الفهرست" أن لبيث بن سعد كتاباً في التاريخ، قال: وله في خاصة من الكتب كتاب التاريخ^(٢)، وبعده ابن المبارك وله كتاب في التاريخ والعلل^(٣)، والوليد بن مسلم له كتب في التواريخ، قال ابن عبد الهادي: "صنّف التصانيف، والتواريخ"^(٤). ومن النقاد الذين لهم مصنفات في التاريخ الإمام أبي بكر بن أبي شيبة^(٥)، وأبي موسى محمد بن المثنى البصري الزّمن، وعمرو بن عليّ الفلاس، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي النصري، وأبي الشيخ، وأبي عبد الله ابن منده، وذكر السخاوي بأن هؤلاء مصنفات في التواريخ^(٦). ويمكن النظر إلى

(١) لم أقصد ذكر المصنفات في علم الرجال على نسق التاريخ، وإنما سلكْتُ ذكر أنواع مصنفات علم الرجال، وسأقصر الكلام على نوعه حتّى القرن السادس الهجري؛ لأنها أصولٌ في هذا الباب كما ذهب إليه محمد بن مطر الزهراني غير أنه ذكر المصنفات حتّى القرن الخامس.

(٢) ينظر: (ص: ٢٤٨)، لم أجد من ذكره من العلماء الذين ترجعوا لبيث بن سعد في كتبهم أن له كتاباً في التاريخ لذا، أرى أنه لا بد من البحث والتحقيق في بعض ما ذكره ابن النديم.

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: (٥٦٣/٤)، ذكر الباحث أحمد كامل بن جاملين في رسالته (موارد مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال) يبدو أن الكتاب جمع مؤلفه بين الثقات والضعفاء. انظر الحاشية: (ص: ٥٥٣).

(٤) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: (٤٣٦/١).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٤/٩)، الإعلان بالتوبيخ للسخاوي: (ص: ٤٨٨).

(٦) المصدر السابق: (ص: ٤٨٨)، لم أقصد الاستيعاب من له مؤلفات في التاريخ، فهو أمر عسير جدّاً، وربما فاتي بعضها مما لم أقف عليه، وإنما مقصودي في ذكر هؤلاء الأئمة تنبيه بأن النقاد لديهم الكتب المسمى بـ "التاريخ" ولهم نصيب في هذا الفن ومن بينهم صاحبنا المصنف الإمام أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي.



هذه المصنفات - أعني كتب الرجال - باعتبار المرحلتين: المرحلة الأولى: الكتب الأصلية^(١)،
والثانية: الكتب الفرعية^(٢).

المرحلة الأولى: الكتب الأصلية؛ ويمكن تقسيم هذا النوع من التصنيف إلى أنواع عديدة^(٣):
النوع الأول: كتب التواريخ^(٤).

وقسمتُ النوع الأول - كتب التواريخ - إلى قسمين^(٥):

أولاً: كتب التواريخ العامة.

وهي الكتب التي تُرجمت للمُحدثين من غير تقييدٍ ببلدٍ أو شيءٍ^(٦).

(١) وهي الكتب الموجودة في عصر الرواية، فكما أن الأحاديث جُمعت جميعها في عصر الرواية، فكذلك الرجال حيث حاول المتقدمون جمع رواة العلم - جلُّها - في هذا العصر، فكانت نشأتها كنشأة كتب الحديث الأصلية، وإن كان بعضهم قد ينقل عن بعض.

(٢) فهي الكتب الناقلة عن الكتب المتقدمة ككتاب (الكمال في أسماء الرجال) للمقدسي: (ت: ٦٠٠هـ)، و(تهذيب الكمال) للمزي: (ت: ٧٤٢هـ)، و(إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي: (ت: ٧٦٢هـ)، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: (ت: ٨٥٢هـ)، وغيرها من الكتب المتأخرة التي نُقلت مادُّها من الكتب المتقدمة.

(٣) وهذه التقسيمات استفدتها من محمد بن مطر الزهراني في كتابه "علم الرجال"، وأرى أنها من أحسن التقسيمات التي أبدع فيه حيث ذكر بأن أنواع المصنفات في الرُّواة تنقسم إلى خمسة أقسام.

(٤) قدّمتُ كتب التواريخ لكونها من أول ما ظهرت من أنواع كتب الرجال حسب قراءتي للموضوع.

(٥) اتبعْتُ في هذه التقسيمات والمصطلحات عددًا من المصنفين حيث قسّمُوا كتب الرجال إلى الأقسام، وقسموا كتب التاريخ إلى النوعين؛ منهم محمد أبو الليث الخير آبادي حيث قسّم هذه المصنفات إلى الأنواع منها: التواريخ العامة، وتواريخ رجال بلاد مخصوصة، فميّز كتب التواريخ من هذه الحثيثة أي: العامة والخاصة. - وأيضًا حاتم العوني فإنه قسّم هذه المصنفات إلى أقسام، وفَرّق بين كتب تواريخ المحدثين العامة المسندة، وكتب التواريخ المحلية. ينظر: تخريج الحديث، نشأته ومنهجيته لمحمد أبي الليث الخير آبادي: (ص: ٢٤١، ٢٤٣)، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث لحاتم بن عارف العوني: (ص: ٥١-٥٢).

(٦) المصدر السابق. وقال أيضًا - واصفًا لهذا النوع من التصنيف -: "وفيها روايات مُسندة في تراجم الرُّواة الذي ترجمت لهم، ومنهم الصحابة".



ومن أمثلة ذلك:

- كتاب تاريخ خليفة بن خياط العُصْفُري^(١)، والتاريخ الأوسط والكبير، كلاهما للبخاري^(٢)، والمعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة^(٣)، والتاريخ لأبي زُرعة الدمشقي^(٤).

ثانيًا: كتب التواريخ المحلية.

أما حَدُّها: "فهي الكتب التي صَنَّفها المحدثون للتعريف بمن كان في بُلدانهم من الأعيان والعلماء والرُّواة، على اختلاف بينهم في الشرط"^(٥). وأحسب أن هذا التعريف جاء على الأغلب، ولا يمكن أن يعمم على الكل، إذ بعضهم قد ترجم لمن كان مشهورًا ولو لم يكن من أهل البلد^(٦). وذهب العمري إلى أن المصنفات الأولى في الرجال شاملة لا تقتصر على رجال

(١) طبع بدار طيبة للنشر والتوزيع الرياض بتحقيق أكرم ضياء العمري.

(٢) طُبع كتاب (التاريخ الأوسط) باسم التاريخ الصغير وهو خطأ. أما (التاريخ الكبير) فمطبوع من دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، بتحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني.

(٣) مطبوع بطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، بتحقيق صلاح بن فتحي هلال.

(٤) مطبوع بمجمع اللغة العربية، دمشق، بتحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني.

(٥) مقرر علم التخريج للعوني (ص: ٥٢).

(٦) فعلى سبيل المثال قول الخطيب لما تكلم عن كتابه "تاريخ مدينة السلام": "وهذه تسمية: الخلفاء، ... والمحدثين، ... من أهل مدينة السلام، الذين ولدوا بها، وبسواها من البلدان ونزلوها، وذكر من انتقل منهم عنها ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قدمها من غير أهلها... ولم أذكر من محدثي الغرباء الذين قدموا مدينة السلام ولم يستوطنوها سوى من صح عندي أنه روى العلم بها، فأما من وردها ولم يحدث بها فإني أطرحت ذكره، وأهملت أمره، لكثرة أسمائهم، وتعدد إحصائهم، غير نفر يسير عددهم، عظيم عند أهل العلم محلهم، ثبت عندي ورودهم مدينتنا ولم أتحقق تحديثهم بها". ينظر: (٥/٢).



مدينة واحدة ثم ظهر في النصف الثاني من القرن الثالث الاهتمام بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة...^(١).

ومن أمثلته:

- فتوح مصر وأخبارها لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (ت: ٢٥٧هـ)^(٢).

- تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الملقب بـ بحشل (ت: ٢٩٢هـ)^(٣).

- تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتابعين، والفقهاء، والمحدثين لمحمد بن سعيد بن عبد الرحمن القشيري، أبو علي (ت: ٣٣٤هـ)^(٤).

- تاريخ مصر: لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي (ت: ٣٤٧هـ)^(٥).

- تاريخ داريا: للقاضي عبد الجبار بن عبد الله الخولاني (ت: ٣٧٠هـ)^(٦).

(١) ينظر: بحوث في تاريخ السنة: (ص: ١٤٢).

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد صبيح، وأصدر الكتاب من طبعة مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر. وقد كانت مكتبة ليدن لها الاعتناء بهذا الكتاب حيث قال: "... كتاب فتوح مجموعة ثمينة جداً عن أنباء مصر، وكان الأساس ونقطة الابتداء التي تحرك منها مؤلفو تاريخ مصر". ينظر: (ص: ١١).

(٣) وهو مطبوع بدار عالم الكتب بتحقيق: كوركيس عواد.

(٤) وهو مطبوع بدار البشائر بتحقيق: إبراهيم صالح.

(٥) وهو مفقود، ذكره مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"، فلمزيد من المعلومات عن هذا الكتاب راجع رسالة ماجستير الباحث أحمد كامل بن جاملين المسمى بـ "موارد الحافظ مغلطاي في كتابه: إكمال تهذيب الكمال" (ص: ٣٦٤-٣٦٧). وقد حاول الباحث في رسالته جمع موارد مغلطاي في "الإكمال"، وقد اطلع على بحثه، فوجدته ذكر أن من موارد مغلطاي الكتب التاريخية المحلية، وذكر أن عددها بلغ حوالي ٣٠ كتاباً.

(٦) مطبوع بتحقيق سعيد الأفغاني بـ "المجمع العلمي العربي بدمشق"، ١٩٥٠م. وذكر المحقق في مقدمته أن المحدثين أول من اعتنى بتاريخ البلدان.



- تاريخ علماء الأندلس: لأبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدی، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣ هـ) ^(١).
- تاريخ نيسابور: لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ) ^(٢).
- تاريخ علماء أهل مصر: ليحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي، المعروف بابن الطحان (ت: ٤١٦ هـ) ^(٣).
- تاريخ جرجان: لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، الجرجاني (ت: ٤٢٧ هـ) ^(٤).
- ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ) ^(٥).
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ) ^(٦).
- تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم ابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ) ^(٧).

(١) وهو مطبوع بمكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) وقال السبكي واصفاً للكتاب: "وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها". ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (١٥٥/٤).

(٣) وهو مطبوع بتحقيق أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة الرياض - المملكة العربية السعودية.

(٤) وهو مطبوع بعالم الكتب - بيروت.

(٥) وهو مشهور بـ "تاريخ أصبهان"، وطبع باسم "كتاب ذكر أخبار أصبهان" بدار الكتاب الإسلامي.

(٦) طبع بتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٧) طبع بتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.



النوع الثاني: كتب الطبقات: وهي الكتب التي تُرتَّبُ الرِّوَاةُ على حسب تشابههم في سنة الولادة وفي اللقاء^(١).

ومن الكتب المهمة في هذا النوع كتاب الطبقات لمحمد بن سعد (ت: ٢٣٠هـ). أما منهجه فرتَّب الكتاب على طبقات الرِّوَاة وذكر اسمه، واسم أبيه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وعنده اعتناء للرواة المشهورين^(٢).

النوع الثالث: كتب الجرح والتعديل:

وهي على ثلاثة أقسام:

١. كتب الثقات.

من الكتب المهمة في هذا النوع كتاب الثقات للإمام العجلي (ت: ٢٦١ هـ)، وهذا الكتاب عبارة عن سؤالات أبي مسلم العجلي لأبيه، ولم يكتب العجلي هذا الكتاب ولا ترتيبه^(٣). ومن أهم مميزاته: اشتماله على الدُّرَر والفوائد التي لم توجد في كتب التواريخ^(٤). قال

(١) استفدتُ هذا التعريف من كتاب مقرر التخریج للعوني: (ص: ٥١).

(٢) ينظر: البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل: (١/٢٦٠).

(٣) ذكر السُّبُكِي في مقدمته للكتاب كلامًا من طريق أبي العباس الوليد بن بكر الأندلسي، قال: "هذا كتاب يشتمل على سؤالات، أو هي سؤالات ربما تكرر البعض منها لفوائد متجددة تتعلق بها، ولم يقصد أحمد بن عبد الله بن صالح - رحمه الله - إلى جمع شيء منها، وإنما اجتمعت لابنه صالح مما سمعه منه أو سألَه أو أملاه عليه...". معرفة الثقات: (١/١٨٠).

(٤) وذكر: "... وسمعتُ بعض الأئمة الحفاظ بخراسان بعد أن سمعته مني، يقول: فيه مائة سؤال لا توجد في غيره من التواريخ وما رأى هذه السؤالات عندي حافظ في بلد من البلدان التي سلكتها إلا كتبها وسمعتها أو استفاد منها وكان أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي من أئمة أصحاب الحديث الحفاظ المتقنين ومن ذوي الورع...". انظر: معرفة الثقات: (١/١٨٠).



العمري: "أما كتب الثقات فأول من صنّف فيها أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت: ٢٦١هـ)"^(١).

٢. كتب الضعفاء.

أول من صنّف كتاب الضعفاء الإمام يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وقد تقدم هذا النوع من المصنفات على كتب الثقات. قال العمري: وقد تقدم التصنيف في الضعفاء، وفي الجمع بين الثقات والضعفاء على أفراد الثقات في تصنيف، حيث ألف يحيى بن معين أول مصنف في الضعفاء، وكذلك أول مصنف في الجمع بين الثقات والضعفاء^(٢).

٣. كتب جُمع فيها بين الثقات والضعفاء^(٣).

من أهم المصنفات في هذا النوع كتاب الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم الرازي. وموضوعه: ذكر الرّواة سواء الثقات أم الضعفاء وأحكامهم عند أبي حاتم وأبي زرعة، ومن لم يُذكر فيهم جرح ولا تعديل، وذكر أنيس طاهر أن المصنف حاول الاستيعاب جميع أحكام الأئمة في عصره^(٤). أما منهجه فقدم المصنف كتابه بمقدمة، ثم نقل كلام الأئمة في الجرح والتعديل ولا سيما كلام أبيه وأبي زرعة الرازيين، ورَتَّب الكتاب على حروف المعجم في الأسماء، وذكر اسم الرّواة واسم آبائهم، وأجدادهم، وأنسابهم، وكناهم، وألقابهم، وأوطانهم. وقال رفعت فوزي: "وفي

(١) بحوث في تاريخ السنة: (ص: ٩٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) فرّق بعض الباحثين بين كتب التواريخ والطبقات والكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء من حيث التسمية، لكن في ثنايا كلامهم على هذه الأنواع بالتفصيل ذكروا عددًا من الكتب المعينة في أكثر من موضع، فصنّيع العمري -مثلاً- في كتابه "بحوث تاريخ السنة" أدخل كتاب التواريخ ليحيى بن معين، وعبد الله بن المبارك، وضمرة بن ربيعة، والفضل بن دكين، والطبقات الكبرى لابن سعد في الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء. وما فعله ليس مُضطربًا، وإنما لا شتراك هذه الكتب بين أنواعه الثلاثة؛ فجمع الثقات والضعفاء، وفيه الجرح والتعديل، وقد رُتِّبَت الكتب على الطبقات. ومثاله: إمامنا هذا يعقوب بن سفيان اشتمل كتابه على جمعه للرّواة الثقات والضعفاء مع ذكره لرواياتهم، وأحكامه على الرّواة أحيانًا، مع ترتيبهم على الطبقات.

(٤) ينظر: البيان والتفصيل: (٣٢٣/١).



كل الكتاب يتدئ بذكر الصحابة، ثم يثنى بغيرهم؛ لأن الصحابة مقدمون في المنزلة من غيرهم وهذا الأساس واضح في الكتاب^(١). ولعل هذا مثال واضح في اجتماع أكثر من النوع في كتاب واحد، فالكتاب مُرتب على الطبقات كما أنه شمل أيضًا على رواة الثقات والضعفاء.

النوع الرابع: كتب رجال مخصوصة.

والمراد بهذا النوع الكتب التي جُمعت الرواة لكتاب معين مثل: رجال البخاري ومسلم. فمن أشهر ما كُتب في رجال مخصوصة هو كتاب الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) المسمى بـ (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد). فموضوع الكتاب: ذكره للرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه كما نص عليه المؤلف^(٢). ومن أهم مميزاته: تبين المواضع من رواية المترجم في الجامع الصحيح للبخاري^(٣).

النوع الخامس: كتب السُّؤالات^(٤):

وهي عبارة عن سُّؤالات التلاميذ لشيخوهم خاصة في الجرح والتعديل وعلم الرجال عامة.

(١) ينظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (ص: ١٧٩) بتصرف.

(٢) ينظر: مقدمة الكتاب: (٢٣/١).

(٣) ينظر: البيان والتفصيل: (٣٣٨/١).

(٤) لا تلزم أن تكون مادة التواريخ مخالفة تمامًا عن مادة كتب السُّؤالات، فقد يكون كتاب من إمام واحد وسمى تلاميذه بالسُّؤالات أحيانًا، وسماه الآخر بالتاريخ، والثالث باسم آخر، وهلمَّ جرَّ. قال أحمد نور سيف مُنبهًا على هذه القضية في دراسته لكتاب ابن معين: واختلاف الرواة في مسميات مروياتهم عن يحيى بن معين، يرجح عندي أن تسمية هذه الرواية بالتاريخ من اختياره، فقد ظهرت في هذه الفترة مسميات كثيرة لهذه المادة التي اختلطت علومها ولم تتميز إلا بعد ذلك. ثم قال: سَمَّى الدوري روايته بالتاريخ، وكذلك الدارمي، وابن محرز بمعرفة الرجال، وابن الجنيّد وإسحاق بن منصور بالسُّؤالات. والمادة التي اشتملت عليها هذه الروايات، تحتلها هذه المسميات، فهي تاريخ ويعنون به أحوال الرجال، وهي معرفة الرجال، وهي سُّؤالات أيضًا. انظر: (١٥٧/١).



ومن المصنفات في هذا النوع: كتاب سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين^(١)، وكتاب سؤالات أبي سعيد الطبراني لابن معين^(٢)، وكتاب سؤالات ابن أبي شيبه لعلي بن المديني^(٣)، وكتاب سؤالات الحاكم للدارقطني^(٤)، وكتاب سؤالات السهيمي للدارقطني^(٥)، وكتاب سؤالات البرقاني للدارقطني^(٦)، وكتاب سؤالات السلمي للدارقطني^(٧)، وكتاب سؤالات السجزي للحاكم^(٨).

(١) قال أحمد نور سيف في تحقيقه على كتاب تاريخ ابن معين: هي الرواية... تلي حجم رواية ابن محرز في مادتها، وتشابهها في عدم الترتيب على الطبقات أو الترتيب الهجائي، بل ترد المادة مختلطة ومن غير ترتيب للمادة أيضاً. ثم نبه على مميزاته فقال: تشير أيضاً إلى أسئلة زملائه، يقارن ويبيدي ملاحظاته. ينظر: (١٥٠/١ - ١٥١).

(٢) من أهم مميزات كتابه: تصريحه بالسماع في جل أحكام ابن معين للرواة. ينظر: البيان والتفصيل: (٧٠٣/٢).

(٣) من أهم مميزاته: بيانه لعلل في بعض الأسانيد، وقد ينقل ابن أبي شيبه عن غير علي بن المديني. ينظر: البيان والتفصيل: (٧١٩/٢).

(٤) وتظهر أهمية الكتاب في نقله على كلام المعاصرين في الرواة للدارقطني الذين لم تهتم بهم كتب التراجم. أما موضوعه: اشتمال الكتاب على سؤالات الحاكم للدارقطني وأجوبته عليها في ذكره للرواة العراقيين وغيرهم سواء كانوا من طبقة شيوخه أو من الرواة التي لم يعاصرهم الدارقطني. ومن مميزات الكتاب: أن الحاكم أحياناً قد يخالف الدارقطني في حكمه على الرواة لأنه كان ينقل عن الحاكم وغيره فيرجح، بتصرف. ينظر: المرجع السابق: (٧٢٣-٧٢٦).

(٥) تتضمن سؤالات السهيمي عن رواية الحديث، وأحوالهم توثيقاً وتضعيفاً، وأحوال بعض الأسانيد والأحاديث. ومن مميزات الكتاب: لم يكن السهيمي مجرد السائل وإنما كان يحاور شيخه ويستفصل منه وقد يحكم على بعض الرواة حكماً مستقلاً. بتصرف: المرجع السابق: (٧٣٨-٧٤٠).

(٦) هذا الكتاب من موارد كتب الجرح والتعديل المتأخرة ككتاب (تاريخ بغداد)، و(تهذيب الكمال)، و(تهذيب التهذيب)، و(الميزان)، ومن الأمور المهمة في الكتاب: إنه لم تكن أجوبة الدارقطني على الرجال فحسب وإنما يتكلم - أحياناً - على الروايات والأسانيد تبعاً لأقواله على الرواة. بتصرف: المرجع السابق: (٧٤٨-٧٥٠).

(٧) تبرز أهمية الكتاب في ثناء الذهبي عليه، قال: "وللسلمي سؤالات للدارقطني عن أحوال المشايخ الرواة سؤال عارف". انظر: السير: (٤٦/١٣).

(٨) أما موضوع الكتاب: السؤالات في الجرح والتعديل من بعض البغداديين، والحافظ مسعود السجزي. فميزة الكتاب أنها سجلت آراء الحاكم في بيان الاتصال والانقطاع الذي وقع في الأسانيد. انظر: سؤالات السجزي: (ص: ٥١-٥٣) بتصرف، البيان والتفصيل: (٧٧١-٧٧٢) بتصرف.



النوع السادس: الكتب التي تميز بين الرواة:

الأصل في هذا الباب الرجوع إلى كلام الأئمة في أسماء الرواة والتمييز بينهم، لكن لم يكن الجهابذة في كل الأحيان متفقين على تعيين الرواة والتمييز بينهم -فمثلاً-: قول عبد الرحمن بن مهدي: خالفني ابن المبارك في حياة سفيان في حديث حبيب عن إبراهيم في عدة أم الولد قال: ليس هو حبيب بن أبي ثابت، قال عبد الرحمن: فسألتُ سفيان عنه، فقال: هو حبيب بن أبي ثابت^(١). لكن مع ذلك ألف الأئمة أنواعاً من الكتب، وذلك لدعم من أتى بعدهم في تعيين الرواة ومعرفة كنههم وألقابهم، وأنسابهم، فمثلاً هل الرواة تعدّ من المُرسِلين أو المختلطين أو غيرها من الأوصاف التي تجعل الرواة متداخلة بينهم، فهي عندي بمثابة المعاجم - لمن بعدهم - فجمع مثلاً:

المبهمات^(٢) في مكان واحد، وكذا المتفق والمفترق^(٣)، والمؤتلف والمختلف^(٤)، ومعرفة المُرسِلين^(٥)، وكتب الأسماء والكنى والألقاب^(٦)، وكتب الأنساب^(٧). ويلحق بهذا النوع

(١) انظر: الجرح والتعديل: (٢٥٩/١).

(٢) على سبيل المثال: كتاب الغوامض والمبهمات لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت: ٤٠٩ هـ). والكتاب مطبوع بتحقيق: حمزة أبي الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، بدار المنارة.

(٣) على سبيل المثال: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، بتحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، بدار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

(٤) كالمؤتلف والمختلف للدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ) بتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بدار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٥) على سبيل المثال: كتاب المراسيل لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، بتحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦) ككتاب الأسماء والكنى للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ) وهو من أصول علم الرجال كما قاله السخاوي، والكنى والأسماء للإمام مسلم (ت: ٢٠٤ هـ)، الكنى والأسماء للدولابي (ت: ٣١٠ هـ)، الأسماء والكنى لأبي أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨ هـ). ينظر: الإعلان بالتوبيخ: (٣٧٣).

(٧) ككتاب الأنساب للسمعاني (ت: ٥٦٢ هـ) وغيرها كثير.



تصنيف الأئمة في تصحيح أخطاء المحدثين؛ فأحياناً أخطائهم في الرواة: ككتاب بيان أخطاء البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم الرازي^(١)، وكذا أخطائهم في ألفاظ الحديث أحياناً^(٢).

المرحلة الثانية: الكتب الفرعية

بعد هذه الجولة الهائلة في أنواع المصنفات في تاريخ الرواة، أتى من بعدهم من العلماء واستفادوا من هذه الكتب وذلك في أوائل القرن السابع الهجري^(٣)، ومن أوائل ممن استفاد من ذلك الإمام المقدسي (ت: ٦٠٠هـ) فصنّف الكتاب في رجال كتب الستة المسمى بـ الكمال في أسماء الرجال^(٤) ثم جاء بعده المزي وصنّف تهذيب الكمال في أسماء الرجال^(٥)، والذهبي وصنّف تهذيب التهذيب^(٦)، ومغلطاي وصنّف إكمال تهذيب الكمال^(٧)، وابن حجر وصنّف تهذيب

(١) هو مطبوع، بتحقيق: المعلمي اليماني، بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

(٢) ذكرتُ هذا المثال - وإن كان صلب الموضوع في الرواة والإسناد - لأن أخطاء الرواة في المتون منشأ قلة الضبط والإتقان - وقد يكون خطأ الرواة في اللغة، وجمع بعض أهل العلم تصحيفات المحدثين: ككتاب تصحيفات المحدثين للعسكري (ت: ٣٨٢ هـ) أو ربما أخطأ إنساني إذ ليس من شرط الثقة ألا يخطئ - والله أعلم.

(٣) من الأئمة الذين نقل أقوال الأئمة المتقدمين - في هذا الباب - الإمام ابن الصلاح، فقد عقد باباً في كتابه قال: "معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها" فذكر أقوال الأئمة، منها: قول سفيان الثوري، قال: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ". ينظر: المعرفة: (٣٨٠).

(٤) الكتاب مطبوع في (١٠) مجلدات، بتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعبادة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

(٥) ومن أهم مميزاته: تنبيهه على الأوهام التي وقعت للمقدسي في أسماء الرواة، ثم اعتمد نصوص الجرح والتعديل على أربعة مصادر، وهي: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتاريخ للخطيب، والتاريخ لابن عساكر. ينظر: البيان والتفصيل: (٤٤١/١ - ٤٤٢) بتصرف.

(٦) من أهم مميزاته: زاد فيه زيادات مهمة على المصنف، وضبط كثيراً من أسماء الرواة المغفلة لدى المزي. ينظر: المرجع السابق: (٤٥٠/١) بتصرف.

(٧) من أهم مميزاته: موارد الهائلة ثم هي نادرة، ثانياً: تصويب وإتمام كثير من النصوص التي نقلها المزي بالمعنى أو اضطر إلى أخذها بالوسائل لعدم وجود الأصل. ينظر: مقدمة الإكمال: (ص: ١٤).



التهذيب ^(١) وتقريب التهذيب ^(٢). فهذه الكتب كلها بمثابة زياداتٍ، وتهذيباتٍ، وتصحيحاتٍ، وتوضيحاتٍ، واختصاراتٍ لكتاب المقدسي وبهذا خدموا الكتاب خدمةً وافيةً.

وبهذا القدر وصلتُ إلى نهاية ما جمعتُ في تطوُّرات علم الرجال، غير أنَّه يُوجد بعض الأئمة الذين صنَّفوا بعد القرن التاسع واستفادوا ممن قبلهم؛ كالسَّخاوي وغيره، لكنني اقتصرْتُ على هذا القدر نظرًا لطول الموضوع؛ ولأنَّ الغالب على المصنفات المتأخرة النقل عن المصنفات السابقة، والله أعلم.

(١) من أهمِّ مميَّزاته: ذكره لعدة التراجم التي حذفها المزي وهي موجود في الأصل وهو كتاب "الكمال" للمقدسي. قال: ثم وجدت صاحب "التهذيب" حذف عدة تراجم من أصل الكمال ممن ترجم لهم... فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم... وذكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم". أما موضوع الكتاب: اختصار تهذيب الكمال، قال: "فاستخرْتُ الله تعالى في اختصار "التهذيب" على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة". ينظر: تهذيب التهذيب: (٣/١) و، ٨).

(٢) موضوعه: اختصار كتاب تهذيب التهذيب. ثم من أهمِّ مميَّزاته: حكمه على الرُّواة بحيث لا تزيد على كلمة أو كلمتين، قال: أحكمُ على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بأخلص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطرٍ واحدٍ غالبًا، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه... ". انظر: مقدمة المصنف (تحرير تقريب التهذيب): (١/ ٥١)

الفصل الأول: دراسة حياة المؤلف

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ومولده، ووفاته.
- المبحث الثاني: مرحلته في طلب العلم، وأبرز شيوخه، وتلاميذه.
- المبحث الثالث: ثناء أهل العلم عليه.
- المبحث الرابع: آثاره العلمية.



المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ومولده، ووفاته.

هو الإمام الحافظ الحجّة الرّحّال محدّث إقليم فارس^(١)، أبو يُوسُف، يعقوب بن سُفيان بن جُوّان الفارسيّ، الفسويّ الكبير، وإنما لُقّب بالكبير للتميز بينه وبين تلميذه أبي يُوسُف يعقوب بن سُفيان بن زياد الفسويّ الصغير، ويقال للكبير: يعقوب بن أبي معاوية. ومولده في حدود عام ١٩٠هـ في دولة الرشيد.

واختلف أهل العلم في تاريخ وفاته، حيث ذهب ابن أبي حاتم، وأبو الحسين بن المنادي، وأحمد بن محمود بن صبيح، والسمعاني بأنه توفي في سنة ٢٧٧هـ، بينما خالف ذلك ابن حبان ورأى أنه مات إما في سنة ٢٨٠هـ أو ٢٨١هـ.

ولعل قول الجمهور مُقدّم في تاريخ وفاته من قول ابن حبان؛ لأنهم جزموا بقولهم، ومن بينهم ابن أبي حاتم وهو ممن عاصره، وفيهم من حدّد مكان وفاته. قال أحمد بن محمود بن صبيح الأصبهاني إنه مات بفَسّا قبل أبي حاتم بشهر، وخالفه ابن يونس المصري ورأى أنه مات بالبصرة، ولعل ما قاله ابن صبيح الأصبهاني أرجح؛ لأنه بلديّ الرجل، وأعرف به منه، أما ابن يونس فإنه متأخر وفاة ولم يُدركه. وقد حدّد السمعيّ تاريخ وفاته حيث قال: مات في رجب ٢٦ منه من

(١) ترجمته في الجرح والتعديل: (٢٠٨/٩)، الثقات: (٢٨٧/٩)، معرفة أنواع علوم الحديث: (ص: ١٨٤)، تاريخ ابن عساكر: (١٦١/٧٤)، الأنساب: (٢٢٢/١٠)، الكمال في أسماء الرجال: (٤٤٥/٩)، تكملة الإكمال: (٢٧/٥) - (٢٩)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: (ص: ٤٩٢)، اللباب في تهذيب الأنساب: (٤٣٢/٢)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: (١٤٤/١٦)، تهذيب الكمال: (٣٢٥/٣٢)، طبقات علماء الحديث: (٢٧٩/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٨٠/١٣)، تاريخ الإسلام: (٤٩٤/٢٠)، تذكرة الحفاظ: (١٢٢/٢)، الكاشف: (٣٩٤/٢)، المقتنى في سرد الكنى: (١٦٤/٢)، العبر في خبر من غير: (٣٩٩/١)، تذهيب تهذيب: (١٢١/١٠)، البداية والنهاية: (٦٣٠/١٤)، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: (٤٠٧/٢)، غاية النهاية في طبقات القراء: (٣٩٠/٢)، توضيح المشتبه: (٧٥/٩)، تهذيب التهذيب: (٣٨٥/١١)، التقريب: (ص: ٦٠٨)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ليويسف بن تغري بردي: (٧٧/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي: (ص: ٢٦٢)، شذرات الذهب: (٢٦/١)، الأعلام: (١٩٨/٨).



سنة ٢٧٧هـ. وتقع مدينة فسا حاليًا في جمهورية إيران، وهي من أكبر مدن (كورة دارابجورد): أصلها في كلامهم الشمال من الرياح: مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل، بينها وبين شيراز ٤ مراحل، وهي في الإقليم الرابع، طولها سبع وسبعون درجة وربع [٧٧,٢٥]، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة وثلثان [٣٣,٦٦]^(١).



(١) ينظر: معجم البلدان: (٤/٢٦١)، كتاب أطلس العالم الكبير: (ص: ٣٦٢)، وهي بالتحديد تقع وسط أربع مدن كبار، تحدها من جهة الشمال الشرقي: مدينة نيريز، ومن جهة الجنوب الشرقي: مدينة فتح آباد، ومن جهة الجنوب الغربي: مدينة جهرم، ومن جهة الشمال الغربي: مدينة شيراز. تنظر: الصورة.



المبحث الثاني: رحلته في طلب العلم، وأبرز شيوخه، وتلاميذه.

لم تكن مدينة فسا آنذاك من المراكز العلمية التي يرحل إليها طلاب الحديث، وكانت الحجاز، والشام، ودمشق، وفلسطين، والعراق، من المدن التي يرحل إليها رواة الحديث طلبًا للعلم وسماعًا، وكتابةً، وبحثًا عن الإسناد العالي، ولقاءً للمشايخ ومذاكرتهم، فقد أخرج الخطيب البغدادي في كتابه الرحلة في طلب الحديث من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألتُ أبي -رحمه الله- عمن طلب العلم ترى له أن يلزم رجلًا عنده علم، فيكتب عنه أو ترى أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة يُشامُّ الناس يسمع منهم^(١). وكان يعقوب الفسوي -رحمه الله- من الأئمة الذين رحلوا طلبًا للعلم كما هي عادة أهل العلم في ذلك العصر، وسأشرع الآن في إيراده تاريخه وسيرته:

أولًا: خروجه طلبًا للعلم وبداية رحلته إلى مكة ثم إلى مصر، والشام، ودمشق، وحمص، وفلسطين، وسماعه من بعض الشيوخ:

■ أحداث سنة ٢١٦هـ:

قال يعقوب: "قَدِمْتُ مكة في أول شهر رمضان، وسمعتُ مسند الحُمَيْدِي ابتداءً فيه في شوال... وصدرتُ وأقمتُ بمكة إلى هلال المحرم، وخرجتُ بعد هلال المحرم إلى مصر، وقطع بنا مرة بالسويداء، وذلك في أول سنة سبع عشرة ومائتين"^(٢).

■ أحداث سنة ٢١٧هـ: سماعه من بعض الرواة المصريين والدمشقيين.

سمع من أبي صالح، وسعيد بن أبي مريم، وأبي الأسود النضر بن عبد الجبار، وأبي مُسْهَر بدمشق، وأبي توبة وغيرهم، وحجَّ وخرج في آخر السنة إلى الشام.

(١) (ص: ١٢).

(٢) المعرفة والتاريخ: (٢٠٠/١).



■ أحداث ٢١٨هـ - ٢١٩هـ: حجّه مع صالح بن العباس.

قال عبد الله بن جعفر، عن يعقوب بن سفيان: "خرجت في هذه السنة - يعني: ٢١٩هـ - فسمعت من آدم بن أبي إياس، ومن أبي اليمان، والوُحاطي، ومشايخ فلسطين، ودمشق، وحمص...^(١) ثم حجّ يعقوب الفسوي بعده مرات وذلك في سنة ٢٢٢هـ، ٢٢٣هـ، ٢٢٤هـ، ٢٢٥هـ، ٢٣٠هـ، ٢٣١هـ، ٢٣٢هـ، ٢٣٣هـ، ٢٣٤هـ، ٢٣٥هـ، ٢٣٧هـ، ٢٤١هـ.

ولم يحج في بعض الأعوام ومنها في سنة ٢٢٦هـ حيث قال: "لا أدري من حج بالناس لأني كنت بمصر"^(٢). وفي عام ٢٣٨هـ - بعدما حكى أن عيسى بن علي حج بالناس - قال: "وأنا بفارس"^(٣). وقال في ٢٣٩هـ إنه بالسيرجان، وقال في ٢٤٠هـ إنه ببلخ. وفي عام ٢٤١هـ - بعد أدائه للحج - قال: "... وصدرت من سنة إحدى وأربعين إلى فلسطين، وقدمت عسقلان في عشرين ليلة"^(٤).

ثانيا: قدومه للمرة الثانية إلى مصر:

وقال أبو سعيد بن يونس: "قدم مصر سنة ٢٢٩هـ، وقد كان قدمها قدمة أولى قبل هذه، وكتب عنه بمصر"^(٥).

(١) تهذيب الكمال: (٣٣١/٣٢).

(٢) المعرفة والتاريخ: (٢٠٧/١).

(٣) المصدر السابق: (٢١١/١).

(٤) المصدر السابق: (٢١٢/١).

(٥) تهذيب الكمال: (٣٣١/٣٢).



ثالثاً: قدومه إلى نيسابور وإقامته فيه بضع سنين:

وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: "يعقوب بن سفيان إمام أهل الحديث بفارس، قدم نيسابور، وأقام بها سنين، وسمع منه مشايخنا: إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن محمد بن زياد، وأبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي وغيرهم، فأما سماعه ورحلته وأفراد حديثه فأكثر من أن يمكن ذكرها... ^(١). إذن يُفهم من عبارة الحاكم أن مشايخه أدركوا يعقوب بن سفيان ورؤوا عنه.

رابعاً: حضوره لمجلس محمد بن يحيى الذهلي بنيسابور سنة ٢٤١هـ:

قال الحاكم: "قرأت بخط أبي عمرو المستملي: حدثنا أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي بنيسابور في مجلس محمد بن يحيى سنة إحدى وأربعين ومائتين" ^(٢). فيستفاد من كلام الحاكم أيضاً أن الفسوي أدرك بعض شيوخ البخاري ومسلم منهم الذهلي الذي كان إماماً في الحديث بنيسابور. ومما يدلُّ على ذلك أن الذهلي -رحمه الله- ذكره في طبقة البخاري والذهلي ^(٣).

خامساً: تحمُّله للمشقة والعناء مع فقد بصره أثناء رحلته وطلبه للعلم:

وقال محمد بن يزيد العطار: "سمعتُ يعقوب بن سفيان يقول: كنتُ في رحلتي في طلب الحديث، فدخلتُ إلى بعض المدن فصادفتُ بها شيخاً، احتجتُ إلى الإقامة عليه للاستكثار منه، وكانت نفقتي قد قلَّت، وقد بعدت عن بلدي ووطني فكنتُ أدمن الكتبة ليلاً وأقرأ عليه نهاراً، فلما كان ذات ليلة، كنتُ جالساً أنسخ في السراج، وكان شتاء وقد تصرم الليل، فنزل الماء في عَيْنَيَّ، فلم أبصر السراج ولا الكتب ولا النسخ الذي كان في يدي، فبكيْتُ على نفسي لانقطاعي عن بلدي وعلى ما فاتني من العلم الذي كتبتُ وما يُفوتني مما كنتُ عزمْتُ على كتبه،

(١) تهذيب الكمال: (٣٢١/٣٢).

(٢) تاريخ دمشق: (١٦٤/٧٤).

(٣) ينظر: المعين في طبقات المحدثين: (ص: ١٠١).



فاشْتَدَّ بُكَائِي حَتَّى انْتَشَيْتَ عَلَى جَنْبِي فَحَمَلْتَنِي عَيْنَايَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي النَّوْمِ، فَنَادَانِي: يَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ لِمَ أَنْتَ كَتِيبٌ؟ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ بَصْرِي، فَتَحَسَّرْتُ عَلَى مَا فَاتَنِي مِنْ كِتَابِ سُنَّتِكَ وَعَلَى الْإِنْقِطَاعِ عَنْ بَلَدِي، فَقَالَ لِي: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَأَمَرَ يَدَهُ عَلَى عَيْنِي، كَأَنَّهُ يَقْرَأُ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ اسْتَيْقِظْتُ فَأَبْصَرْتُ، وَأَخَذْتُ نَسْخِي، وَقَعَدْتُ فِي السَّرَاجِ أَكْتُبُ" (١).

وقال أبو إسحاق بن حمزة: "سمعت أبي يقول: كنتُ رحلتُ إلى يعقوب بن سُفْيَانَ فَبَقِيتُ عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: طَالَ مَقَامِي عِنْدَكَ، وَلِي وَالِدَةٌ، فَقَالَ لِي يَعْقُوبُ: رَدَدْتُ الْبَابَ عَلَى وَالِدَتِي ثَلَاثِينَ سَنَةً" (٢).

سادساً: قدومه إلى أبي زُرعة الدمشقي وكتابته عنه، وقال:

"قدم علينا رجلان من نُبَلَاءِ النَّاسِ، أَحَدُهُمَا وَأَرْحَلُهُمَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ يَعْجِزُ أَهْلَ الْعِرَاقِ أَنْ يَرَوْا مِثْلَهُ رَجُلًا، وَذَكَرَ الثَّانِي -يُرِيدُ: حَرْبَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ-، فَقَالَ: هُوَ مِنَ الْكِتَابِ عَنِّي، وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ يَحْسِبُنِي فِي التَّارِيخِ يَنْتَخِبُ مِنْهُ، وَكَانَ نَبِيلاً جَلِيلَ الْقَدْرِ، فَبِينَا أَنَا قَاعِدٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ فَقَعَدَ إِلَيَّ جَنْبِي، فَقَالَ لِي: أَنْتَ أَبُو زُرْعَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَجَعَلَ يَسْأَلُنِي عَنْ هَذِهِ الدَّقَائِقِ، فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ جَمَعْتَ هَذِهِ؟ فَقَالَ: هَذِهِ كَتَبْنَاهَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ الْفَارِسِيَّ عِنْدَكَ" (٣).

(١) تاريخ دمشق: (١٦٣/٧٤)، تهذيب الكمال: (٣٣٣/٣٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.



سابعاً: كتابته عن شيوخه، وبلغ عددهم أكثر من ألف شيخ.

قال يعقوب بن سفيان: "كتبْتُ عن ألفٍ شيخٍ وكسّر كلهم ثقات" ^(١).

أبرز شيوخه وتلاميذه:

أخرج اللالكائي من طريق يعقوب - بياناً لشيوخه الذين أدركهم ولقيهم - حيث قال: "الإيمان عند أهل السنة: الإخلاص لله بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا بمكة، والمدينة، والشام، والبصرة، والكوفة، منهم؛

- أبو بكر الحميدي (ت: ٢١٩ هـ) ^(٢)، وعبد الله بن يزيد المقرئ (ت: ٢١٢ هـ) ^(٣) في

نظرائهم بمكة

- وإسماعيل بن أبي أويس (ت: ٢٢٦ هـ) ^(٤)، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت:

٢١٣ هـ) ^(٥)، في نظرائهم بالمدينة

(١) تاريخ دمشق: (١٨٣/٧١)، ويُستفاد من كلام يعقوب أنه توثيقٌ ضمنيٌّ غير أن الذهبي انتقد هذا القول وقال: في صحة هذا نظرٌ، فإن يعقوب ما كتب عن ألف شيخ، ولا شطر ذلك، وهذه مشيخته موجودة في مجلد لطيف، وشتان ما بين الأحمدين - أراد بهما أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري - في سعة الرحلة، وكثرة المشايخ، والجلالة والفضل. وقال في موضع آخر: "ليس في مشيخته إلا نحو من ثلاث مائة شيخ، فأين الباقي؟ ثم في المذكورين جماعة قد ضعفوا". ينظر: سير أعلام النبلاء: (٥١٨/٩)، (١٨١/١٣).

(٢) ينظر: صحيح ابن حبان: (٣١٩/٧).

(٣) ينظر: المستدرک على الصحيحين: (٥٠٥/١).

(٤) ينظر: مستخرج أبي عوانة: (٢٦٠/٩).

(٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: (١٦٥/٣).



- والضحاك بن مخلد (ت: ٢١١هـ)^(١)، وسليمان بن حرب (ت: ٢٢٢هـ)^(٢)، ... وعبد الله بن مسلمة (ت: ٢٢٠هـ)^(٣) في نظرائهم بالبصرة
- وعبيد الله بن موسى (ت: ٢١٢هـ)^(٤)، وأبو نعيم - الفضل بن دكين - (ت: ٢١٨هـ)^(٥)، في نظرائهم كثير بالكوفة
- وعاصم بن علي بن عاصم (ت: ٢٢٠هـ)^(٦) في نظرائهم بواسط
- وعبد الله بن صالح كاتب الليث (ت: ٢٢٢هـ)^(٧)، وسعيد بن أبي مريم (ت: ٢٢٤هـ)^(٨)، ويحيى بن عبد الله بن بكير (ت: ٢٣١هـ)^(٩)، وأحمد بن صالح (ت: ٢٤٨هـ)^(١٠)، وأصبغ بن الفرّج (ت: ٢٢٤هـ)^(١١) في نظرائهم بمصر
- وابن أبي إياس (ت: ٢٢٠هـ)^(١٢) في نظرائهم بعسقلان

(١) ينظر: مستخرج أبي عوانة: (٦٤٩/١٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل: (٣١٤/١).

(٣) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الحديث رقم: (٢٥).

(٤) ينظر: مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي: (ص: ٩٦).

(٥) ينظر: المصاحف لابن أبي داود: (ص: ٤٨).

(٦) ينظر: دلائل النبوة: (٢١٣/١).

(٧) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الأثر رقم: (١).

(٨) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: (ص: ١٦٩).

(٩) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الحديث رقم: (٢٥).

(١٠) ينظر: حديث السراج لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي: (١٢٨/٢).

(١١) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الحديث رقم: (٣٥).

(١٢) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الحديث رقم: (٤٥).



- وعبد الأعلى بن مُسهر (ت: ٢١٨هـ)^(١)، وهشام بن عمار (ت: ٢٤٤هـ)^(٢)، في نظرائهم بالشام
- وأبو اليمان الحكم بن نافع (ت: ٢٢١هـ)^(٣)، وحيوة بن شريح (ت: ٢٢٤هـ)^(٤) في نظرائهم بمحصر
- ومكي بن إبراهيم (ت: ٢١٤هـ)^(٥)، وإسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٧هـ)^(٦) في نظرائهم بخراسان^(٧).

ومن أئمة بغداد الذين أدركهم يعقوب الفسوي وأخذ عنهم:

الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)^(٨)، قال أبو يعلى: "سمع من إمامنا أشياء... ثم روى قول يعقوب الفسوي: "كتبْتُ عن ألف شيخ، حُجَّتي فيما بيني وبين الله رجُلان. قيل له: يا أبا يوسف من حُجَّتكَ، وقد كتبتَ عن الأنصاري، وحيَّان بن هلال، والأجلة؟ فقال: حُجَّتِي أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري"^(٩).

(١) ينظر: المعرفة والتاريخ: (١٩٨/٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق: (٢٩٢/٣).

(٣) ينظر: قسم التحقيق والدراسة، الحديث رقم: (٢٤).

(٤) ينظر: المعرفة والتاريخ: (٣٤٧/٣).

(٥) ينظر: مستخرج أبي عوانة: (٢٠/٢).

(٦) ينظر: المعرفة والتاريخ: (٤٧/٣).

(٧) نقلته من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي: (١٠٣٥/٥) بتصرف.

(٨) ينظر: طبقات الحنابلة ابن أبي يعلى: (٤١٦/١).

(٩) ينظر: المصدر السابق.



وأبرز تلاميذه:

١. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة بن مُوسَى بن الضَّحَّاك، الحافظ، صاحب الجامع وغيره من المصنفات (ت: ٢٧٩ هـ) ^(١).
٢. والنسائي، أحمد بن شُعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي القاضي الحافظ، صاحب كتاب السنن (ت: ٣١٥ هـ) ^(٢).
٣. وأبو محمد عبد الله بن جَعْفَر بن دُرُسْتُوَيْه النَّحْوِي، تلميذ المبرد، وهو راوي كتاب (التاريخ) للفسوي، و(المشيخة) له (ت: ٣٤٧ هـ) ^(٣).
٤. وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (ت: ٣١١ هـ) ^(٤).
٥. وأبو عَوَّانَة يَعْقُوب بن إِسْحَاق النيسابوري الإسفراييني، صاحب المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم (ت: ٣١٦ هـ) ^(٥).
٦. والحسن بن سفيان الشيباني النسوي، أبو العباس الحافظ، مصنف المسند (ت: ٣٠٣ هـ) ^(٦).
٧. وأبو بكر محمد بن إِسْحَاق الصاغاني -وهو من شيوخه- (ت: ٢٧٠ هـ) ^(٧).

(١) ينظر: جامع الترمذي: (٦٨/٥)، تهذيب الكمال: (٢٥٠/٢٦) (٣٣٠/٣٢).

(٢) ينظر: سنن النسائي: (٧٣١/١)، مشيخة النسائي: (ص: ١٠٣)، تهذيب الكمال: (٣٢٨/١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: (٢٥٠/٢٦)، وقد أكثر البيهقي إخراج مرويات يعقوب من طريقه، منها: (٢٧٢/٣).

(٤) ينظر: صحيح ابن خزيمة: (٣٥٩/١).

(٥) ينظر: المستخرج: (٢٠١/٢)، تهذيب الكمال: (٢٥٠/٢٦)، تاريخ الإسلام: (٣١٥/٧).

(٦) ينظر: صحيح ابن حبان: (٣١٩/٧)، تهذيب الكمال: (٦٦/٧).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد: (٤٤/٢).



المبحث الثالث: ثناء أهل العلم عليه.

تقدم في المبحث السابق أقوال يعقوب من حيث رحلته، وكثرة شيوخه، وتحمل الأئمة الكبار عنه - كأمثال الترمذي والنسائي -. ومن أثنى عليه بعد موته قاضي مصر الإمام أبو الحسن النعمان حيث قال: "مات أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وكان ممن لم تر عيناى مثله... " ^(١). وجاء بعده محمد بن داود بن دينار الفارسي فأثنى عليه في دينه - لما حدث عنه - فقال: "حدثنا يعقوب بن سفيان العبد الصالح بحديث... " ^(٢). ثم إن أبا حاتم الرازي - فيما حكى عنه ابنه عبد الرحمن - أثنى عليه بسبب كثرة مروياته عن شيوخ الأمصار حيث أوصى لابنه، فقال: "ما فاتك من المشايخ فاجعل بينك وبينهم يعقوب بن سفيان، فإنك لا تجد مثله" ^(٣).

وبسبب كثرة رحلته وغربته عن بلده ذكر الفسوي مخبراً عن نفسه حينما أقام عنده تلميذه أبو إسحاق بن حمزة وقد ترك والدته حوالي ستة أشهر، فقال يعقوب: "رَدَدْتُ الباب على والدتي ثلاثين سنة" ^(٤).

وكان عارفاً وماهرًا بدقائق العلوم بكثرة رحلاته، وعُلُوَّ إسناده، وهذا ظاهر في القصة التي حكاها أبو زرعة الدمشقي حيث قال: قدم علينا رجلان من نُبلاء الناس، أحدهما وأرحلهما يعقوب بن سفيان، يعجز أهل العراق أن يروا مثله رجلاً، وكان يحى في التاريخ ينتخب منه، وكان نبيلاً جليل القدر، فبينما أنا قاعدٌ في المسجد إذ جاءني رجلٌ من أهل خراسان، فقال لي: أنت

(١) تهذيب الكمال: (٣٢ / ٣٣٤).

(٢) تاريخ دمشق: (٧٤ / ١٦٤).

(٣) الكمال في أسماء الرجال: (٩ / ٤٤٦).

(٤) تاريخ دمشق: (٧٤ / ١٦٣).



أبو زُرعة؟ قلت: نعم، فجعل يسألني عن هذه الدقائق، فقلت: من أين جمعت هذه؟ قال: هذه كَتَبَناها عن يعقوب بن سفيان عنك^(١).

ومن مواضع الشرف لدى نُقَّاد الحديث عقد مجلس التحديث في حلقات الأئمة، وقد كان ليعقوب مجلس حديثي في نيسابور، وذلك في مجلس محمد بن يحيى الذهلي -شيخ البخاري-، قال الحاكم: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: "حدثنا أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي بنيسابور في مجلس محمد بن يحيى سنة ٢٤١ هـ"^(٢). وكان الحاكم أبو عبد الله لقبه بإمام أهل الحديث بفارس^(٣). وقال أبو حامد الأعمشي: "ما رأيت في المحدثين مثل محمد بن يحيى، وعثمان بن سعيد، ويعقوب الفسوي"^(٤).

ولم يكتفِ يعقوب بالرحلة فحسب، بل ممن جمع الرواية وصنّف، وكان حريصاً في العبادة وشدة تمسكه بالسنة حيث قال ابن حبان واصفاً له: "وكان ممن جمع وصنّف وأكثر، مع الورع والنسك والصلابة في السنة"^(٥). وقال أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني الملقب بقوام السنة عند ذكره ليعقوب: "من أهل فسا، حافظ كبير ورع ناسك صلب في السنة"^(٦). وذكره اللالكائي في باب سياق ذكر من رسم بالإمامة في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إمام الأئمة... فذكر يعقوب بن سفيان بعد البخاري^(٧). وممن عدّه جُهْبَداً، وناقداً، وعارفاً بأحوال الإسناد شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة^(٨).

(١) تهذيب التهذيب: (٤ / ٤٤١).

(٢) تهذيب الكمال: (٣٢ / ٣٢٤).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (٣٢ / ٣٣١).

(٤) تاريخ دمشق: (٣٨ / ٣٦٣).

(٥) الثقات: (٩ / ٢٨٧).

(٦) سير السلف الصالحين لقوام السنة: (٢ / ١٣٠٠).

(٧) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١ / ٣١).

(٨) ينظر: (١ / ٦٦).



قال السمعاني: "كان من الأئمة الكبار، ممن جمع، ورحل من الشرق إلى الغرب، وصنّف فأكثر، مع الورع والنسك والصلابة في السُّنّة، رحل إلى العراق والحجاز والشام والجزائر وديار مصر...^(١) وذكره المزي، فقال: "الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة"^(٢). وقال ابن عبد الهادي في "طبقات علماء الحديث": "يعقوب بن سفيان بن جُوان، الإمام الحافظ الثبت، أبو يوسف الفارسيّ الفسوي، صاحبُ التاريخ الكبير والمشيخة"^(٣).

وتعدّدت أقوال الذهبي في توثيقه، قال مرة: "ثقة مصنف خير صالح"^(٤). وفي موضع آخر: "الإمام، الحافظ، الحُجّة، الرَّحّال، مُحدّث إقليم فارس"^(٥). وكذا الحافظ ابن حجر قال فيه: "ثقة حافظ"^(٦).

وذكر ابن عساكر أن يعقوب كان يتشيع، فقال في "تاريخ دمشق": "لمّا قدم يعقوب بن الليث، صاحب خراسان فارس أخبر أن هناك رجلاً يتكلم في عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وأراد بالرجل يعقوب بن سفيان الفسوي، فإنه كان يتشيع - فأمر بإشخاصه من فسا إلى شيراز، فلمّا أن قدم عليم الوزير ما وقع في قلب السلطان، فقال: أيها الأمير، إن هذا الرجل قد قدم، ولا يتكلم في أبي محمّد عثمان بن عفان شيخنا - يريد السّجزي - وإنما يتكلم في عثمان بن عفان صاحب النبي - صلى الله عليه وسلّم -، فلمّا سمع ذلك قال: ما لي ولأصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم؟! توهّمت أنه يتكلم في عثمان بن عفان السّجزي، فلم يعرض له"^(٧). وقد نقل غير

(١) الأنساب: (٢٢٢/١٠).

(٢) تهذيب الكمال: (٣٢٤ / ٣٢).

(٣) (٢٧٩/٢).

(٤) الكاشف: (٣٩٤/٢).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٨٠/١٣).

(٦) التقريب: (ص: ٣٠٨).

(٧) (١٦٥/٧٤).



واحد هذه القصة سواء بلفظه أو بمعناه دون تعقيب، وهم: ياقوت الحموي^(١)، وابن الأثير^(٢)، وابن منظور^(٣)، وابن الوردي^(٤)، والصفدي^(٥)، ومحمد بن زاهد الكوثري^(٦). لذا، أرى من الأهمية بمكان أن أذكر البراهين التي تدل على خلاف ذلك:

- أولاً: ذكر المحققون من أهل العلم بأن القصة لا تثبت، منهم الإمام ابن عبد الهادي حيث قال: "وقيل: كان يتكلم في عثمان -رضي الله عنه- ولم يصح"^(٧). وقال معاصره الإمام الناقد شمس الدين الذهبي -وانتقد القصة- وقال: "هذه حكاية منقطعة، فالله أعلم، وما علمت يعقوب الفسوي إلا سلفياً، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السُّنة"^(٨). وقال الإمام ابن كثير: "وما أظنُّ هذا صحيحاً عن يعقوب بن سفيان، فإنه إمام مُحَدِّث كبير القدر"^(٩). وقد ردّ أيضاً الشيخ المعلمي على الأستاذ الكوثري حيث قال: "يعقوب إمام جليل علماً وحفظاً واتباعاً للسنة وذنباً عنها، وهذه الساقطة التي لقطها الأستاذ أشار إليها الذهبي في ترجمة يعقوب من "تذكرة الحفاظ" (٢ / ١٤٦)، قال: "قيل: إنه كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه، ولم يصح!"^(١٠).

(١) ينظر: معجم البلدان: (٢٦١/٤).

(٢) ينظر: الكامل في التاريخ: (٤٥٧/٦).

(٣) ينظر: مختصر تاريخ دمشق: (٤٦/٢٨).

(٤) ينظر: التاريخ: (٢٣٢/١).

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات: (٩٥/٢٨).

(٦) ينظر: آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: (٨٤٨/١٠).

(٧) طبقات علماء الحديث: (٢٨٠/٢).

(٨) سير أعلام النبلاء: (١٨٣ / ١٣).

(٩) البداية والنهاية: (٦٣١ / ١٤).

(١٠) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: (٨٤٨/١٠).



- ثانيًا: أثنى عليه أئمة الدين من حيث دينه، وتمسكه بالسنة، وحتى إن بعضهم وصفه بالصَّلافة في السنة والإمامة فيها، وما ألفت أحدًا منهم تكلم في دينه، وعقيدته، ومذهبه، فإن كان يعقوب متأثرًا بالشيعة ستجد أقوالهم فيه من هذه الحيثية.
- ثالثًا: تأليفه لكتاب صغير في السنة كما قاله الذهبي^(١)، فيبعد عندي لمن كان مُهتَمًّا بالسنة ومُتمسِّكًا بها مع تصنيفه لكتاب سُني أن يكون متأثرًا بمذهب الشيعة.
- رابعًا: تقاريره العقائدية موافقة لما عليه أهل السنة والجماعة، وقد ذكرتُ كلام اللالكائي فيه.

- خامسًا: أقوال يعقوب في تجريح رواة الشيعة موجودة في كتب التراجم؛ فمثلاً عُبيد الله بن موسى بن أبي المُختار بآدام أبو محمد العَبَسِيّ مولا هم الكوفي، قال يعقوب عنه: "شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه، وهو مُنكر الحديث"^(٢). وقال يعقوب بن سفيان في عدي بن ثابت الأنصاري: "كوفي شيعي"^(٣). وقال في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان: "جهمي قدرني معتزلي رافضي يُنسب إلى الكذب"^(٤). وقال في جواب بن عبيد الله التيمي الكوفي الأعور: "ثقة يتشيع"^(٥). وقال في يزيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الياامي، ويقال: الأياامي: "ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع"^(٦). قال محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي: "ثقة شيعي"^(٧). ولو تأثر يعقوب بهذه العقيدة الفاسدة لما تكلم ولا جرَّح هؤلاء الرواة في عدالتهم، والله أعلم.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٣ / ١٨٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (٦٩ / ٩).

(٣) المرجع السابق: (٥ / ٢٦٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٢٨٤ / ١).

(٥) المصدر السابق: (٣ / ٢٥٢).

(٦) المصدر السابق: (٥ / ٣٧).

(٧) المصدر السابق: (١٠ / ٣١٤).



المبحث الرابع: آثاره العلمية.

فيما تقدم من أقوال الأئمة في الثناء عليه، وفي هذا الصدد لعلني أذكر آثاره العلمية:

١. المعرفة والتاريخ^(١).
٢. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي. قال المحقق: عمد - رحمه الله - إلى جمع مشيخة له، يذكر فيها أسماء شيوخه، ويذكر بعض مروياتهم، فكان - أو كاد أن يكون - مبتدع هذا الفن - أعني: فن تصنيف المشيخات - ومؤسسه، إذ هو من متقدمي من صنف لنفسه مشيخة، ثم نقل قول العلائي بأنها أقدم مشيخة التي وقف عليها العلائي - رحمه الله -^(٢). وهي ستة أجزاء، والذي وصل إلينا منتقى من الجزء الأول، والجزئين الثاني والثالث^(٣).
٣. (مسند) يعقوب بن سفيان الفسوي^(٤).
٤. كتاب (السنة ومجانبة أهل البدع)^(٥).
٥. (فوائد) يعقوب بن سفيان الفسوي^(٦).
٦. (تفسير يعقوب بن سفيان)^(٧).

(١) وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

(٢) ينظر كلام المحقق للكتاب (ص: ٥-٦).

(٣) ينظر: المرجع السابق (ص: ١٨).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام: (٤٦٧ / ٣٦)، روضة المحبين: (ص: ٥٨٤) الطرق الحكيمة: (ص: ٦٠)، اجتماع جيوش الإسلامية: (ص: ١٣٤)، تخریج أحاديث الإحياء للعراقي: (٦ / ٢٧٤٣).

(٥) ينظر: التحبير في المعجم الكبير للسمعاني: (٨٣ / ٢)، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني: (ص: ١٣٨٩)، سير أعلام النبلاء: (٤٥٨ / ١٩)، تاريخ الإسلام: (٣٥ / ٤٠٤).

(٦) ينظر: المهورانيات (الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب) لأبي القاسم المهرواني. وقال محقق الكتاب شيخنا - رحمه الله - د. سعود بن عید بن عمیر بن عامر الجربوعي أنه لم يقف على أصله، انظر: دراسة الكتاب له: (٢٩٩ / ١).

(٧) ينظر: الأنساب: (٧٢ / ٩).



٧. كتاب (الإثنين) ^(١).
٨. وكتاب فيه (ما روى أهل الكوفة من الأحاديث مخالفاً لرواية أهل المدينة) ^(٢).
٩. كتاب (الزوال) ^(٣).
١٠. كتاب البر والصلة ^(٤).

(١) ينظر: تاريخ جرجان: (ص: ٤٦٨)، ذكر حمزة السهمي أن هذا الكتاب للفسوي في ترجمة أبي عمران موسى بن جعفر الفارسي لأنه روى عن يعقوب. وينظر: الأنساب: (٣/٣٤٣).

(٢) ينظر: مشيخة القزويني لسراج الدين أبي حفص القزويني: (ص: ٢٨٥).

(٣) وقال العمري: "ولعل كتاب الزوال له علاقة بمواقيت الصلاة". انظر: دراسة الكتاب له: (١٩/١). وقال الخطيب إن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان بن داود بن زياد بن مَعْلَى بن الأشعث، أبو جَعْفَر الفارسي، روى عن أبيه عن يعقوب كتاب الزوال. ينظر: تاريخ بغداد: (١١/٣٧).

(٤) ينظر: تسمية ورد به الخطيب البغدادي دمشق لمحمد بن أحمد بن محمد المالكي الأندلسي: (ص: ١٣١)، وفي "إتحاف المهرة" أورد ابن حجر عن مصنف كأبي عوانة والحاكم ثم ذكر (البر والصلة) وساق الإسناد إلى يعقوب الفسوي. ينظر: (١١/٤٤٣). فلعل هؤلاء المصنفين استفادوا من "كتاب البر والصلة" ليعقوب الفسوي. قال العمري: وأما "كتاب البر والصلة" فلعل مادته تتعلق بالرفائق، ولعله ضم أحاديث وآثاراً في البر والصلة. انظر: مقدمة التحقيق له: (١٩/١).

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيها تسعة مباحث؛

- المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب.
- المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المبحث الثالث: بيان منزلة الكتاب، وما امتاز به.
- المبحث الرابع: موضوع الكتاب.
- المبحث الخامس: منهج المصنف في الكتاب.
- المبحث السادس: ذكر موارد المصنف في القسم المحقق.
- المبحث السابع: ذكر المصادر التي أفادت من الكتاب في القسم المحقق.
- المبحث الثامن: الملحوظات العلمية على التحقيق السابق.
- المبحث التاسع: توصيف النسخة الخطية، وبيان أبرز إشكالاتها، ونماذج منها.



المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب.

من قراءتي لترجمة يعقوب بن سفيان الفسوي، وجدتُ أن المصنفين الذين ترجموا له ذكروا أن له مصنفات عدة، منها: كتاب التاريخ، ثم إنهم ذكروا لهذا الكتاب تسميات عدة.

فمنهم من قال: إن اسمه (المعرفة والتاريخ)، فهو العنوان المثبت في النسخة الخطية (الأصل) في الجزأين الثاني^(١) والثالث^(٢)، وسماه أيضًا ابن النديم -هكذا- في الفهرست^(٣)، وكذا عبّر عنه فؤاد سزكين في (تاريخ التراث العربي)^(٤).

وذهب بعضهم إلى أنّه التّاريخ والمعرفة، وهم: ابن عساكر في "تاريخ دمشق"^(٥)، وابن القيم في "أعلام الموقعين"^(٦)، وابن كثير في "البداية والنهاية"^(٧)، وابن حجر في "تغليق التعليق"^(٨). وهو نفسه العنوان المثبت في الأصل (الجزء الثالث)^(٩).

(١) ينظر الأصل: الجزء الثاني من كتاب المعرفة والتاريخ؛ وهو الجزء العاشر من تجزئة الأصل، والجزء الحادي عشر [ب/٢٨]، والجزء الثاني عشر [ب/٦١]، والجزء الثالث عشر [ب/٩٢]، والجزء الرابع عشر [ب/١٢٤]، والجزء الخامس عشر [ب/١٥٢]، والجزء السادس عشر [ب/١٨٣]، والجزء السابع عشر [ب/٢١٢].

(٢) ينظر الأصل: الجزء الثالث من كتاب المعرفة والتاريخ؛ هو الجزء الثامن عشر من تجزئة الأصل [ب/١]، والجزء التاسع عشر [ب/٢٨]، العشرون -كذا في الأصل- [ب/٥٦]، والجزء الحادي والعشرون [ب/٨٦]، والجزء الثاني والعشرون [ب/١٢١]، والجزء الثالث والعشرون [ب/١٥٢]، والجزء الرابع والعشرون [ب/١٨١]، والجزء الخامس والعشرون [ب/٢١١]، والجزء السادس والعشرون [ب/٢٣٨]، والجزء السابع والعشرون [ب/٢٦٠]، والجزء الثامن والعشرون [ب/٢٨٧]، والجزء الأخير التاسع والعشرون [ب/٣١٥]، وفي [ب/٣٣٤] تم كتاب المعرفة والتاريخ.

(٣) (ص: ٢٠٧).

(٤) (١٥١/٢).

(٥) (١٦١/٦٤).

(٦) (٦٩/٣).

(٧) (٦٣٠/١٤).

(٨) (٤٧١/٥).

(٩) [ب/٢٣٨].



ومنها من ذهب إلى أن اسمه: التاريخ الكبير، وهم: ابن المستوفي في "تاريخ إربل" ^(١)، وابن عبد الهادي في "طبقات علماء الحديث" ^(٢)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" ^(٣)، ومغلطاي في "إكمال تهذيب إكمال" ^(٤)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" ^(٥)، وإسماعيل باشا في "هدية العارفين" ^(٦)، والزركلي في "الأعلام" ^(٧).

ومنها من ذكر ب التاريخ - وهو الأكثر-، وهم: ابن ماكولا في "تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام" ^(٨)، والحميدي في "الجمع بين الصحيحين" ^(٩)، وابن الجوزي في "كشف المشكل" ^(١٠)، وابن الأثير في "أسد الغابة" ^(١١)، وابن المستوفي في "تاريخ إربل" ^(١٢)، وابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" ^(١٣)، والذهبي في "السير" ^(١٤)، وابن القيم في "الطرق الحكيمة"

(١) (٥٥٥/٢).

(٢) (٢٧٩/٢).

(٣) (١٢٢/٢).

(٤) (٢٨٦/١).

(٥) (٧٥/٩).

(٦) (٥٣٧/٢).

(٧) (١٩٨/٨).

(٨) (ص: ٢١٦).

(٩) (٩٩/٢).

(١٠) (٤١٧/٤)، والصفة الصفوة: (٣٠١/١).

(١١) (٢٢٦/٥).

(١٢) (٥٥٥/٢).

(١٣) (٣٩٠/٦).

(١٤) (١٠٠/١٢)، وتاريخ الإسلام له: (٢٩٦/١٠).



(١)، ومُغلطاي في "الإكمال" (٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٤)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٥) وغيرهم كثير. وأخيراً ألفت أن الحافظ ابن حجر ذكر كتاب الفسوي وسماه بـ "المعرفة" فحسب (٦).

ويمكن القول في تحرير هذه العناوين التي ظهرت في هذه المصنفات: إن الأئمة سَمَّوْهُ بثلاث تسميات:

أولها: "التاريخ الكبير".

أرى أن "الكبير" وصفٌ للكتاب وليس تسمية له، ومما يدلّ على ذلك عدم وُزوده في النسخة الخطية، ثم صنيع الأئمة كالذهبي ومُغلطاي وغيرهما، حيث سموه بـ "التاريخ الكبير" تارةً، وتارةً أخرى بـ "المعرفة والتاريخ"، وفي مواضع عدة ذكرّوه بـ "التاريخ" فهذه دلالةٌ على أنه نعتٌ للكتاب، وزدّ على هذا أنني لم أقف على مصنفات المتأخرين الذين استفادوا من يعقوب من نصُّوا على أنه اسم للكتاب.

ثانيها: ثَبَّتَ في معظم الجزأين الثاني والثالث من تجزئة الأصل تسمية "المعرفة والتاريخ"، وأيضاً في كتب الفهارس ككتاب ابن النديم، وهو كذلك عند بعض المصنفين الذين استفادوا منه.

ثالثها: أما تسمية الكتاب بـ "التاريخ" بمفرده أو بـ "المعرفة" وحدها لها احتمالات عدة، منها:

(١) (ص: ٥٨).

(٢) (٣٨٥/١)، وشرح ابن ماجه له: (ص: ٢١).

(٣) (٣٠٢/٢).

(٤) (٢٣٠/١).

(٥) (١٧/٢)، وفتح الباري به: (٢٠/١).

(٦) (٣٤٠/١٣). ولم تكن جادته تسمية كتاب الفسوي بـ "المعرفة" في مؤلفاته.



- أنه من باب الاختصار؛ كتاب تاريخ يعقوب من المراجع الأصلية في هذا العلم، لذلك تجد الأئمة الذين نقلوا عنه في كتبهم، ذكره باختصار.
- تكونت تسمية الكتاب من كلمتين هما: "المعرفة" و"التاريخ"، وسمّاه المصنفون بـ "التاريخ" لتضمنه تواريخ الرجال خصوصًا والتواريخ عمومًا، فتكون تسميتهم كذلك من باب التغليب.
- لم يُرد المصنفون أثناء اقتباسهم ونقلهم من يعقوب تحقيق عنوانه تحقيقًا علميًا.
- والآن لم يبق من التسمية إلا اثنان أولهما: "المعرفة والتاريخ". وثانيهما: "التاريخ والمعرفة". وكلٌّ منهما ثابت في الأصل، إلا أن الأول مذكور في أكثر طرر النسخة الخطية، أما الأخرى فمُثبتة في إحدى جزئيات الأصل من النسخة الخطية.
- ويمكن المقارنة بينهما بالحيثيات التالية:
- ثبوتهما في الأصل (النسخة الخطية).
- فقد ثبتت كلٌّ من التسميتين في الأصل، إلا أن التسمية بـ "التاريخ والمعرفة" وقعت في موضع واحدٍ فحسب من تجزئات الأصل من الجزء الثالث ^(١)، أما تسميته بأصله - أي: المعرفة والتاريخ - فقد ثبتت في معظم الجزأين الثاني والثالث، ثم عليها السماع.
- النظر في كتب الفهارس.
- أما من حيث كتب الفهارس ككتاب ابن النديم مثلاً، فلم أقف - حسب اطلاعي - على تسميته له بـ "التاريخ والمعرفة" أما الأول فقد ذكره في (الفهرست)، وهو يُعدُّ من المحققين لعناوين الكتب.
- النَّظَرُ إلى أسماء الكتب التي صنَّفها من في طبقة يعقوب.
- صنَّف بعض من كان في طبقة يعقوب - أو قريب منه - المصنفات وسمَّوها بالتاريخ، فمنهم ابن معين، وخليفة بن خياط العُصفري، والبخاري، وابن أبي خيثمة، وأبو زرعة الدمشقي.

(١) انظر: الأصل: [٢٣٨/أ].



وقد صنّف أيضاً أحمد بن حنبل -وهو بمنزلة شيخ يعقوب- وفيه مفردة "المعرفة" وهو كتاب "العلل ومعرفة الرجال" له.

فمن هذه النقاط التي عرضتْ ظهرت لي قوة العُنَوَيْنِ، فلو رجّح أحدُ أحدهما على الآخر فأمره واسع، لكن تبَيَّن لي أن العنوان الراجح هو "المعرفة والتاريخ"؛ لأنه ثابتٌ في غالب النسخة الخطية، ثم إنه مُوافق لاختيار ابن النديم، والله أعلم.



المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

في المبحث السابق تناولت عنوان الكتاب، وفي هذا المبحث سيكون الكلام حول مسألة تحقيق نسبة كتاب "المعرفة والتاريخ" إلى الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي -رحمه الله-.

ومن الأمور التي تدل على صحة نسبة الكتاب إلى المصنف:

أولاً: الاستفاضة والشهرة؛ تقدم في المبحث السابق تحقيق عنوان الكتاب للمصنف، وذكرت أكثر من عشرة علماء استفادوا من يعقوب في مصنفاتهم المتقدمين منهم والمتأخرين عنه.

ثانياً: المثبت في الأصل (النسخة الخطية)؛ فيها عنوان الكتاب، ونسبته إلى يعقوب بن سفيان بخط واضح بين في جميع أجزائه [الجزأين الثاني والثالث] التي بين أيدينا.

ثالثاً: عليها سماعات الأئمة. قال مثلاً: سمع هذا الجزء كله والذي قبله وبعده... (١).

رابعاً: ثبوت نسبة الكتاب إلى الفسوي بالإسناد؛ ومداره على أبي الحسن محمد بن الحسن بن

محمد بن الفضل القطان البغدادي، ومن طريقه اقتبسه ورواه معظم المؤلفين والأئمة، منهم:

- وأبو بكر الطبري اللالكائي، محمد بن هبة الله بن الحسن المتوفى سنة ٤١٨ هـ (٢)، وقد أكثر

إخراجه للنصوص من طريق يعقوب، وقد بلغ عدده حوالي أكثر من (٣٠) موضعاً.

- والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (٣).

(١) اقتصرْتُ على هذا الموضع لأنه في الجزء الذي حققته وهو الجزء الثالث عشر من تجزئات الأصل وذلك من بداية

[٩٤/ب] إلى [١١٠/أ]، وفي المخطوط سماعات عدة. انظر على سبيل المثال لوحة رقم: [١٢٤/ب].

(٢) انظر -مثلاً- الأثر رقم (٥) في قسم المحقق.

(٣) وقد أكثر البيهقي إخراج النصوص في مصنفاته من طريق يعقوب. انظر -مثلاً- الأثر رقم (٢) في قسم المحقق.



- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣ هـ^(١).
- وأبو سعد محمد بن علي بن محمد بن جعفر، الرستمي، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخه"^(٢).
- والنوّاني، إسماعيل بن زاهر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي الفقيه الإمام أبو القاسم النيسابوري، وسمع تاريخ الفسوي ببغداد^(٣)، ومن طريقه أخرجه السمعاني في مُصَنَّفَيْهِ "أدب الإماماء والاستملاء"^(٤)، و"فضائل الشام"^(٥).
- ومحمد بن عبد العزيز بن العباس بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن المهدي، أبو الفضل الهاشمي^(٦).
- فهؤلاء جُلُّهم تَحَمَّلَ تاريخ يعقوب من ابن الفضل أبي الحسين القطّان، وهذا يقطع بصحة نسبة الكتاب إلى الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي -رحمهم الله جميعاً.
- فأما أبو الحسين بن القطّان، فقد قال عنه أبو بكر بن نُقْطَة: "وحدّث بكتاب ليعقوب بن سفيان الفسوي عن عبد الله بن جَعْفَر بن دُرُسْتَوَيْه". قال الذهبي عنه: "وسمع... ومن...".

(١) وقد أكثر الخطيب البغدادي إخراج النصوص في مصنفاته من طريق يعقوب. انظر -مثلاً- الأثر رقم (٦) في قسم المحقق.

(٢) وقد أكثر ابن عساكر إخراج النصوص من طريق يعقوب. ينظر -مثلاً-: (٣١٧/١)، (٦١/٣)، (٦٧/٣)، (٧٤/٣).

(٣) هو فاضل جليل نبه ثقة أمين من أركان فقهاء أصحاب الشافعي. وقال الذهبي: "ومن سماعاته كتاب "تاريخ يعقوب الفسوي"، من ابن الفضل القطان، عن ابن دُرُسْتَوَيْه، عنه". ينظر: "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي" لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفي: (ص: ١٨٧)، السير: (١٤/٥).

(٤) انظر: (ص: ٧٧).

(٥) انظر: (ص: ٤٠).

(٦) ينظر: ذكر شيوخ الشريف أبي الفضل ابن المهدي -مخطوط: (ص: ٣٨).



وعبد الله بن جعفر بن دُرستويه الفارسي، وعنده عنه (تاريخ الفسوي) ^(١). فهو محمد بن

الحسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن يوسف بن سالم، أبو الحسين الأزرق القطان

^(٢)، توفي في شهر رمضان سنة ٤١٥ هـ عن ٨٠ سنة ^(٣).

روى عن: إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب ^(٤). روى

عنه: الخطيب، والبيهقي ^(٥) ومن ذكرته سابقاً.

● أقوال الأئمة فيه: قال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة" ^(٦). وقال السمعاني: "كان صدوقاً

مشهوراً في مشايخ بغداد" ^(٧). وقال ابن الجوزي: "وكان ثقة" ^(٨). وقال الذهبي: "مجمع على

ثقة" ^(٩). وقال في موضع آخر: "ثقة مشهور" ^(١٠).

(١) انظر: السير: (٣٣٢/١٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد: (٤٤ / ٣).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء: (٣٣١ / ١٧).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام: (٢٦٢ / ٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) تاريخ بغداد: (٤٤ / ٣).

(٧) الأنساب: (٤٥٢/١٠).

(٨) المنتظم: (١٦٩/١٥).

(٩) سير أعلام النبلاء: (٣٣١ / ١٧).

(١٠) تاريخ الإسلام: (٢٦٢ / ٩).



• أما ابن دُرُسْتَوَيْه^(١) فهو عبد الله بن جَعْفَر بن دُرُسْتَوَيْه بن المَرْزُبَان، أبو محمد الفارسيّ النَّحْوِيّ^(٢).

روى عن: عباس بن محمد الدُّورِيّ، ويحيى بن أبي طالب^(٣). وروى عنه: الدارقطني، وابن شاهين^(٤).
اختلف الناس فيه من حيث التوثيق والتضعيف:

- قال الحسين بن عثمان: "ثقة ثقة"^(٥).

- ووَثَّقَهُ أبو إسحاق ابن منده وأثنى عليه^(٦).

- وَضَعَفَهُ هبة الله الطَّبري اللُّكَّائِي - نقلًا عن الخطيب-، قال: "سمعتُ اللالكائي ذكره فَضَعَفَهُ، قال: بلغني أنه قيل له: حَدِّثْ عَنْ عباس الدُّورِي حَدِيثًا ونحن نعطيك درهمًا ففعل، ولم يكن سمع من عباس^(٧).

- قال البرقاني: ضَعَّفُوهُ؛ لأنه لما روى التَّاريخ عن يعقوب أنكروا ذلك، وقالوا: "إنما حَدَّثَ يعقوب بالكتاب قديمًا، فمتى سمعته منه؟"^(٨).

(١) وله ضبطان: أولهما كما ضبطتُ تبعًا لابن ماكولا. وثانيهما: بضمّ الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة، وضمّ التاء المثناة من فوقها وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة، - أي: دُرُسْتُوَيْه- هكذا قاله السمعاني. وزاد الفيروزآبادي، فقال: "دُرُسْتُوَيْه".

ينظر: الإكمال: (٣٢٢/٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (٤٤/٣).

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (ص: ٨٧)، تاريخ بغداد: (٨٥/١١).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد: (٨٥/١١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد: (٨٦/١١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) لسان الميزان: (٤٤٩/٤).



أما توجيه كلامهم: فيُفهم من كلامهم أن سبب تضعيفهم له راجعٌ إلى أمرين:
أولاً: تحديثه بمرويات عبّاس الدوري بعوض مع عدم سماعه منه^(١).

فقد ردّ الخطيب على هذه الشبهة من جانبين:

- الجانب الأول: من حيث بطلان حكايتها؛ قال: "هذه الحكاية باطلة؛ لأن أبا محمد بن درستويه كان أرفع قدرًا من أن يكذب لأجل العوض الكثير، فكيف لأجل الشيء التافه؟!".

- الجانب الثاني: من حيث ثبوت اللقاء بينهما؛ ابن درستويه أدرك عبّاس الدوري، وقد سمع منه أحاديث عدة حيث قال: "وقد حدثنا عنه ابن رزقويه بأما لي فيها عن عبّاس الدوري أحاديث عدة. وذكر الخطيب في صدر الترجمة أنه روى عن يعقوب بن سفيان وعبّاس

(١) ومن تبعهما في الطعن على ابن درستويه الأستاذ الكوثري حيث قال - كما نقله المعلمي في "التنكيل" -: "كان يحدث عن من لم يدركه، لأجل دريهمات يأخذها، فادفع إليه درهمًا يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب! وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكورة، وقول البرقاني، واللالكائي فيه معروف. وتضعف كواهل الخطيب وأذنا به عن حمل أثقال التهم التي رُكبت على أكتاف هذا الإخباري الهاذي. وقد أكثر الخطيب عن عبد الله بن جعفر هذا جدّ الإكثار". انظر: (٤٨١/١٠).

ورّد المعلمي على الكوثري - كما في التنكيل: (٤٨١/١٠) - في طعنه على ابن درستويه حيث قال: قوله: "يحدث عن من لم يدركه" فريّة، كما ستري، وقوله: "لأجل دريهمات يأخذها" فريّة أخرى، وصار الأستاذ يكررها في مواضع وينبذ هذا الرجل بقوله: «الدراهمي»، ويسيء القول فيه في عدة مواضع. وحقيقة الحال أن هذا الرجل كان يروي عن عباس الدوري أحاديث، ويروي عن يعقوب بن سفيان "تاريخه"، وغير ذلك. وكانت ولادة هذا الرجل سنة ٢٥٨ هـ ووفاته عباس الدوري سنة ٢٧١ هـ، ووفاته يعقوب سنة ٢٧٧ هـ، فقد أدركهما قطعًا. وكان سنّه لما مات عباس ثلاث عشرة سنة. وقد ذكر الخطيب أن جعفر بن درستويه والد عبد الله هذا كان من كبار المحدثين وفهمائهم، وعنده عن علي بن المديني وطبقته، فلا يُستنكر أن يكون بكرّ بابنه في السماع. أقول: بل هذا هو الظاهر، كما جرّث عليه عادة المحدثين في ذاك العصر من التكبير بأبنائهم للسماع من المعترين، على أمل أن يعيش الابن فيكون سنده عاليًا، فيكون له بذلك صيتٌ وشهرةٌ ويرحل الناس إليه، وتلك مرتبةٌ يحرص المحدث أن ينالها ابنه".



الدُّورِي...^(١). وقال المعلمي ردًّا على الكوثري: "هذا ولم ينكروا على ابن دَرَسْتَوَيْهِ حديثًا واحدًا مما حدّث به عن الدُّورِي، فدلّ ذلك على أن تلك الأحاديث ثابتة عن الدُّورِي حتمًا...^(٢)".

ومن باب الفائدة أذكر هنا جوابًا ثالثًا للمعلّمِي حيث ذهب إلى أن مستند كلام هبة الله الطبري مجرد بلاغ، ومن ثم أضاف ردًّا آخر لهذه الشبهة حيث قال: "وقوله (بلغني) لا يُدرى من الذي بَلَّغَهُ، ومثل هذا لا يَثْبُتُ به حكمٌ ما...^(٣)".
ثانيًا: تبكّيره في سماع كتاب التاريخ للفسوي.

أجاب الخطيب عن هذه الشبهة أيضًا حيث دافع عن عبد الله ووالده جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ بقوله: إن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ من كبار المحدثين وفُقهائهم، عنده عن علي بن المديني وطبقته، فما يُسْتَنَكَّرُ أن يكون بَكْرٌ بابنه". قال المعلمي في ردّه على الكوثري: "بل هذا هو الظاهر، كما جرت عليه عادة المحدثين في ذاك العصر من التبكير بأبنائهم للسماع من المعمرين، على أمل أن يعيش الابن فيكون سنده عاليًا، فيكون له بذلك صيت وشهرةٌ ويرحل الناس إليه، وتلك مرتبةٌ يحرص المحدث أن ينالها ابنه"^(٤).

أما كلام أبي القاسم الأزهري فيدلُّ على تحسينه لنسخة ابن دَرَسْتَوَيْهِ، وتصحيح سماعه منه، قال: "رَأَيْتُ أصل ابن دَرَسْتَوَيْهِ بتاريخ يعقوب بيع في ميراث ابن الآبْنُوسِيِّ، ووجدتُ سماعه منه صحيحًا"^(٥). وقال أيضًا - كما في تاريخ بغداد -: "فرأيتُه أصلًا حسنًا، ووجدتُ سماعه فيه

(١) التتكيل: (٤٨١/١٠).

(٢) المصدر السابق: (٤٨٤/١٠).

(٣) المصدر السابق: (٤٨٣/١٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تاريخ بغداد: (٨٥/١١)، لسان الميزان: (٤ / ٤٤٩).



صحيحاً" (١). قال المعلمي - بياناً لحال الأزهرى -: "والأزهرى من أهل المعرفة والتيقظ والثقة والأمانة... فثبت السماع وبطل النزاع" (٢).

الكلام حول الوسائط التي دون المؤلف - إن كان فيها ضعف - فلا يضر، إذ الاعتماد على صحة النسخة.

قال المعلمي عن عبد الله بن جعفر بن درستويه - بياناً لصنيع الأئمة في مصنفاتهم -: كان يروي (تاريخ يعقوب بن سفيان) فرواه عنه جماعة، ويروي الخطيب عن رجل عنه، فيأخذ الخطيب الحكاية من (تاريخ يعقوب) ولا ينص على ذلك، بل يسوقها بالسند عن شيخه عن ابن درستويه عن يعقوب.. إلخ، على ما جرّث به عادة محدّثي عصره... وقد قرّر أهل العلم أن جُلَّ الاعتماد في مثل هذا على الوثوق بصحة النسخة، فلا يضر أن يكون مع ذلك في الوسائط التي دون مؤلف الكتاب رجلٌ فيه كلام؛ لأنه واسطة سندية فقط، والاعتماد على صحة النسخة (٣).

فيستفاد من كلام المعلمي فائدتان:

- الفائدة الأولى: عدم المجازفة في المواضيع التي لا تناسب المقام كضعف الوسائط السندية؛ لأن الاعتماد يكون على الوثوق بصحة النسخة.

- الفائدة الثانية: عدم تنصيب المتأخرين استفادتهم من مصنفات المتقدمين مع الرواية عنهم لا لوم فيه؛ لأنه منهج، وعادة المصنفين في ذلك العصر، فلا لوم في عاداتهم ومنهجهم.

قال المعلمي أيضاً: والأئمة الأثبات كالبیهقي والخطيب قد عُرف عنهم كمال التحري والتثبت في صحة النسخ، وتأكد ذلك بأن من كان من أهل العلم والنقد في عصرهم وما بعده لم يُنكروا عليهم شيئاً مما رَوَوْه من تلك الكتب، مع وجود نسخ أخرى عندهم. وكانوا بغاية الحرص على أن يجدوا للمحدّث زلةً أو تساهلاً، فيشيّعوا ذلك ويذيعوه نصيحةً للدين من وجه، وحُبّاً

(١) التنكيل: (٤٨٥/١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: (٤٧٩/١٠).



للسُّمعة وللشُّهرة من وجه آخر، ولما قد يكون في صدر بعضهم من الحَقِّ على الرجل أو الحسد له من وجه ثالث.

قلت: يستفاد من كلامه أمور منها:

- عدم إنكار الأئمة على مرويات المتأخرين الذين تحملوا عن المصنف - سواء بالوسائط أم لا - دليل على صحة نسبة النسخة إلى المصنف.

- حِرْص النُّقَّاد والأئمة وبعض المتأخرين على الدِّقَّة وصحة النسخة إلى المصنف، وعدم وجود نقدهم في هذا الباب يفيد صحة نسبة الأصل إلى المصنف.

قال المعلمي: "وقد كان القدماء كسعيد بن أبي عروبة ووكيع وغيرهما يَرْوُون من حفظهم، وتكون لأحدهم كتب ومصنفات لا تحيط بحديثه، فكثيراً ما يحدث فإذا لم يطعن أحدٌ في شيء يرويه الخطيب بطريق ابن درستويه عن يعقوب، ولا قال أحدٌ: هذه الحكاية ليست في (تاريخ يعقوب) ولا هذا السياق مخالف لما في (تاريخ يعقوب) بزيادة أو نقصٍ أو تغييرٍ، فقد ثَبَتَ بذلك وبغيره صحة نسخة الخطيب وثبوت ذلك عن يعقوب.

ثم قال: وهكذا لم يَطْعَن أحدٌ في شيء رواه ابن درستويه عن يعقوب بأنه ليس في كتاب يعقوب إما البتَّة وإما بذلك السياق، فظهر بهذا أن كلَّ ما رواه ابن درستويه عن يعقوب فهو ثابت في كتاب يعقوب. وبهذا يتبين أن محاولة القدح في كل الحكايات التي يرويها الخطيب من طريق ابن درستويه عن يعقوب بمحاولة الطَّعن في ابن درستويه تعبٌ لا يُجدي، ولا يُفيد، ولا يُبدئ ولا يُعيد" (١). فيُستفاد من قول المعلمي ما يلي: انعدام الطعن من النُّقَّاد - في ابن درستويه عن يعقوب - من حيث مخالفة مروياته وعدم وجوده في تاريخ يعقوب إشارة إلى أنها في الأصل مقبولة وثابتة، وكل محاولة في تحريج ابن درستويه غير مُفيدة (٢).

(١) التَّنْكِيل: (٤٨٠/١٠).

(٢) كان الكوثري حاول كل المحاولة في الطعن على ابن درستويه في كتابه "تأنيب الخطيب" حتى قال مرة: "قد سُمْتُ ذكر ابن درستويه الدراهمي، ولم يسأم الخطيب سوق ما يشاء من طريقه". ينظر: (ص: ١١٢).



المبحث الثالث: بيان منزلة الكتاب، وما امتاز به.

ما زال الأئمة المتقدمون منهم والمتأخرون يستفيدون من تاريخ يعقوب؛ وذلك لمنزلته العالية، ولما فيه من الفوائد الجمة لدى المتخصصين، فلذلك قال أبو القاسم ابن عساكر في ترجمته ليعقوب الفسوي عن تاريخه: "وصنف كتاب التاريخ والمعرفة فأكثر فائدته، وصنف غيره من الكتب، وكان كثير الشيوخ واسع الرحلة"^(١). وقد اعتبر ابن تيمية كتاب يعقوب من كتب أئمة الحديث المعتمدة في بيان أخبار النقلة^(٢). وقال الذهبي: "وله تاريخ كبير، جم الفوائد، ومشيخته في مجلد، روينها"^(٣)، كما وصف ذلك أيضًا مغلطاي بالكبير، قال: "وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في (تاريخه الكبير)"^(٤). وقال ابن القيم واصفًا تاريخ يعقوب: "وهو كتاب جليل غزير العلم جُمّ الفوائد"^(٥). قال ابن كثير: "وصنف كتاب (التاريخ والمعرفة) وغيره من الكتب المفيدة النافعة"^(٦). ومن المعلوم لدى العلماء في هذا الحقل والخبراء أن من جاء بعدهم روه من طريقه فتجد مثلاً الحاكم^(٧)، والبيهقي^(٨)، والخطيب البغدادي^(٩)، وابن عساكر^(١٠)، والسمعاني

(١) تاريخ دمشق: (١٦١/٧٤).

(٢) ينظر: منهاج السنة: (٣٦١/٨).

(٣) السير: (١٨٠/١٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٢٨٦/١).

(٥) إعلام الموقعين: (٤٧٧/٤).

(٦) البداية والنهاية: (٦٣٠/١٤).

(٧) ينظر: قسم التحقيق الأثر رقم (٥) على سبيل المثال.

(٨) ينظر: قسم التحقيق ترجمة (عبد الرحمن بن أزهر بن عبد يعقوب) على سبيل المثال.

(٩) ينظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٦) و(١١) على سبيل المثال.

(١٠) ينظر: قسم التحقيق الأثر رقم (٥) على سبيل المثال.



(١) وغيرهم أفادوا من تاريخه في مصنفاتهم سواء أكان بالإسناد أم بغير الإسناد مما يطول ذكرهم هنا.

ومن الأمور التي تدل على أهمية الكتاب لدى المصنفين سعة إفادة من جاء بعده من الكتاب، بل أفاد منه بعضهم عشرات النصوص فأكثر.
فتجد -مثلاً:-

١. أبو القاسم ابن عساكر اقتبس (٢٧٣٥) نصاً من تاريخ الفسوي (٢).
 ٢. والخطيب البغدادي اقتبس منه (٣٤٥) نصاً في "تاريخ بغداد" وحده (٣).
 ٣. وابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" اقتبس منه (٤٣) نصاً (٤).
 ٤. وشمس الدين الذهبي في "ميزان الاعتدال" اقتبس منه في (٢٢) ترجمة (٥).
 ٥. ومغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" اقتبس منه في (٤٣) موضعاً (٦).
- ولعل سبب اعتناء الأئمة بالكتاب راجع إلى اشتماله على مزايا عديدة، منها:

الإسناد، وتفرده بالنقل، وشمولية الكتاب، تنوع موادّه، واعتناؤه بذكر مرويات الرّواة المترجم لهم، وعنايته بالمصطلحات الحديثية، وإفادته من الموارد التي لم تصل إلينا.
وسأتكلم عن هذه المزايا واحدة تلو أخرى.

-
- (١) ينظر: قسم التحقيق ترجمة (سعيد بن سليمان بن زَيْد بن ثابت) على سبيل المثال.
 - (٢) انظر: موارد ابن عساكر في "تاريخ دمشق" لطلال بن سعود الدعجاني: (٢٧/١).
 - (٣) وقد فصّل الأستاذ أكرم العمري اقتباسات الخطيب من تاريخ الفسوي. انظر كلامه في كتابه "موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد": (ص: ١٣٥).
 - (٤) انظر: موارد ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" للدكتور أحمد هاشم محمد صالح السبعوي: (ص: ١٤٢).
 - (٥) انظر: موارد الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (ص: ٢٠٤).
 - (٦) انظر كلام الباحث أحمد كامل بن جاملين في رسالته الماجستير "موارد الحافظ مُغلطاي في كتابه: إكمال تهذيب الكمال" (ص: ٢٩٥) بإشراف شيخنا أ. د. علي بن عبد الله الصيّاح، وهي فريدة في بابها ومهمة للمتخصصين.



أولاً: الإسناد:

إنَّ الإسناد من صنيع أئمة الحديث في مصنفاتهم، لكنه لم يتفرد به المحدثون، بل هي عادة ومنهج أغلب المتقدمين في مصنفاتهم إن لم يكن كلهم، وليعقوب حظاً من هذه الصناعة في تاريخه، فأورد الإسناد كاملاً - منه إلى قائله - وأحياناً يذكر أجزاء الأسانيد ويسمى عند أهل الفن بالمعلقات، وقد بلغت الأسانيد - في القسم الذي حققته - حوالي (٩٤) إسناداً أو أكثر.

ثانياً: تفردّه بالنقل.

من دراستي للأحاديث والآثار الواردة في الطبقة الأولى من تابعي المدينة إلى نهاية ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور - وهو القسم الذي حققته - ألفيت حوالي (١٠) نصوص انفرد بها يعقوب في "تاريخه"^(١). واحتوت هذه النصوص على مسائل فقهية متعددة، والرواة - منهم الفقهاء السبعة -، والأحاديث، والآثار.

ثالثاً: شمولية الكتاب.

كان ليعقوب رحلة واسعة - كما ذكرت في الفصل الأول - فلعل هذا هو السبب الرئيس في كثرة شيوخه ومن ثمَّ اشتمل تاريخه على الرواة من بلدان شتى. فتجد - مثلاً - في كتابه المدنيين، والشاميين، والمصريين، والكوفيين، والبصريين.

رابعاً: تنوع المواد.

فتاريخ يعقوب - وإن كان أصله - غالباً في تراجم الرجال ومروياتهم إلا أن الفسوي ذكر فوائد أخرى، منها: رسالة مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، ورسالة الليث إلى مالك. والكلام

(١) انظر قسم التحقيق - الأحاديث والآثار - بالأرقام التالية: (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٩)، (٣٨)، (٣٨)، (٥٤)، (٥٩).



على الرواة جرحاً وتعديلاً^(١)، وفيه بعض الأحداث التاريخية^(٢)، وفضل المدينة، وذكر الفقهاء السبعة واختلاف الأئمة في تحديدهم^(٣)، وذكر بعض المسائل الفقهية، منها: مسألة الطلاق قبل النكاح^(٤).

خامساً: اعتناؤه بذكر مرويات الرواة المترجم لهم.

يعتني يعقوب بذكر مرويات الرواة بعد إيراده لأسماء المترجم لهم، وكان معروفاً بكثرة الشيوخ، ومن ثم تحمّل عن شيوخه هذه المرويات، ولعل هذا البيان يدل على أن للمترجم حديثاً أو أكثرًا يرويه، فإذا لم يرو شيئاً من مروياتهم فربما أنه ليس عنده مروياتهم، وفيه احتمال بأن هؤلاء الرواة المترجمين ليس لديهم مرويات، ومن ثم ذكروا مجردين عن المرويات، والله أعلم.

سادساً: عنايته بالمصطلحات الحديثة.

لم يكن ليعقوب عناية بالمصطلحات الحديثة فحسب لكن تجاوز اعتناؤه إلى بيان تطبيقات الأئمة لهذه المصطلحات فينقل عن يحيى بن سعيد - من طريق شيخه علي بن المديني - مسألة تفاضل مُرسل مالك على سُفيان وذكر أيضاً اختلاف أحمد ويحيى في مراسيل الزُّهري^(٥)، وذكر أيضاً مُصطلح المرفوع^(٦)، والصحيح^(٧)، ومن المسائل التي تعرّض لها يعقوب في تاريخه بيان

(١) من خلال النظر والتتبع أُلْفِيتُ على أقوال يعقوب في الرواة، وقد تفرّد بذكر بعض الفوائد ما لا يذكره غيره من النُّقاد، كقوله على سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، وقد نقلتُ عنه في قسم التحقيق والدراسة: الحديث رقم: (١١).

(٢) انظر المطبوع "المعرفة والتاريخ" المجلد الأول.

(٣) ينظر قسم التحقيق: النص رقم (٢) و (٣).

(٤) ينظر قسم التحقيق: الأثر رقم (١).

(٥) ينظر: المعرفة والتاريخ: (٦٨٦/١) على سبيل المثال.

(٦) ينظر: المصدر السابق: (٨٠٩/٢) على سبيل المثال.

(٧) ينظر: المصدر السابق: (٦٩٥/٢)، (٧٤٣/٢)، (٢٣/٣) على سبيل المثال.



صفة الرواية التي يرويها أصحاب الرواة عن شيوخهم^(١)، وخوضه في مسألة أخطاء الرواة، منها: خطأ شعبة^(٢)، ولم يكتفِ بذكر أقوال الأئمة في أخطاء الرواة ففي بعض الأحيان تطرّق إلى بيان الصواب من الخطأ فيذكر الإسناد ويأتي بالصواب، فيقول -مثلاً-: هذا خطأ وإنما...^(٣).

سابعاً: إفادته من الموارد التي لم تصل إلينا.

يُعدّ الشيوخ بالنسبة للمتقدمين كالفسوي -مثلاً- من الموارد، فهؤلاء الشيوخ لديهم مصنفات لم تصل إلينا، فيحيى بن بكير، وعلي بن المدني، وأبو نعيم كلهم لديهم مصنفات منها: التواريخ، لكن هذه المصنفات لم نعثر عليها، فرواية يعقوب عنهم تسدُّ هذه الثغرة حفاظاً على الدين والعلم من الضياع، والله أعلم^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق: (١٣٨/٢)، وفيه بيان حال أصحاب الزهري في الزهري.

(٢) ينظر: المصدر السابق: (٧١٥/١) و (٧١٩/١) و (١١٩/٢) و (٢٠٢/٢) على سبيل المثال.

(٣) ينظر: المصدر السابق: (٢٢٤/٢) على سبيل المثال.

(٤) سيأتي الكلام عن موارده في القسم الذي حققته.



المبحث الرابع: موضوع الكتاب^(١).

اشتمل كتاب المعرفة والتاريخ على ثلاثة أجزاء، ومن المعلوم لدى الباحثين أن الجزء الأول للكتاب مفقود، وبقي - الآن - في أيدينا الجزآن الثاني والثالث، لكن لا يعني فقدان الجزء الأول فقدان كل مواده! فقد روى الأئمة ممن أتى بعد المصنف بعض مواده من طريق يعقوب، ومن ثم حفظوا لنا بعض المرويات في الجزء المفقود من طريق هؤلاء الأئمة.

الجزء الأول: ابتدأ المصنف الكتاب في الجزء الأول بعمر الأرض، ومساحتها وعدد الأيام التي خلقها الله فيها، وعدد السنين بين بعث الأنبياء^(٢). قال العمري في كتابه: موارد الخطيب في تاريخ بغداد مبيناً - عن تاريخ يعقوب -: أما المجلد الأول فهو مفقود، وتدلُّ الاقتباسات عنه في المصادر الأخرى على أنه يتناول السيرة والراشدين والأمويين والعباسيين^(٣).

الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على بقية قسم الحوليات، حيث بدأ بأحداث سنة ١٣٥هـ إلى حوادث سنة ٢٤٢هـ. ثم انتقل إلى تراجم الرجال حيث بدأ بالصحابة وعَنَوَ لها "العبادة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وممن رآه"، ثم بدأ بترجمة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وأردفه بذكر من اسمه عبد الله، وهم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعده عثمان بن عفان، ثم أتبعه بذكر من اسمه عثمان وهم من الأصحاب، ثم ذكر بقية أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على هذا النحو، وبعد ذكر ترجمة عتبة بن الحارث بن عامر بن نوفل أتبعه المصنف بإيراد رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، ورسالة مالك إلى الليث بن سعد. ثم انتقل إلى التابعين ممن له رؤية وقسمهم إلى طبقات حيث بدأ بذكر الطبقة الأولى من تابعي أهل

(١) استفدتُ هذا المبحث من مقدمة ودراسة الكتاب لـ "أكرم ضياء العمري" - جزاه الله خيراً - وقد زدْتُ ما أراه مُناسباً في بيان موضوع الكتاب، وهذه العناوين تحتاج إلى دراسة خاصة للوقوف على الفوائد التي أرادها المصنف - رحمه الله -.

(٢) هذا من اجتهادات أكرم العمري، وأفاد هذه النصوص من كتاب "تاريخ دمشق" حيث رواه ابن عساكر من طريق يعقوب فألحقه أكرم العمري في قسم الملحق في تحقيقه لكتاب تاريخ الفسوي.

(٣) ينظر: (ص: ١٣٣).



المدينة، وعَنُون بعده بـ "ومن تابعي الأنصار ممن روى عنه الزُّهري". ثم أورد بعده عناوين أخرى منها ^(١):

١. ومن تابعي المدينة من مُضَرَّ ممن روى عنه الزُّهري.

٢. من تابعي المدينة من اليمن.

٣. ومن الموالي من أهل المدينة ممن روى عنه الزُّهري.

٤. الطبقة الثالثة ممن روى عنهم مالك بن أنس ^(٢).

ثم انتقل المصنف إلى فضائل أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، وذكر بعدها باباً في عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وذكر بعده فقهاء الصحابة، وضمَّن تحت هذا العنوان كبار الصحابة كزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وعائشة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهم.

وذكر بعده أخبار بعض الصحابة كأخبار عبد الله بن عباس، وأخبار أبيه العباس بن عبد المطلب. وذكر بعدها تابعي أهل المدينة ويأتي بعدها أخبار التابعين: كأخبار عُمر بن عبد العزيز، ثم أورد أخبار الزُّهري، وأسْهَبَ فيها، وأخبار أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأخبار نافع مولى ابن عمر، وأخبار زياد بن سعد الخراساني، وأخبار يحيى بن سعيد الأنصاري، وأخبار عبد الله بن يزيد بن هُرْمَز، وذكر أخبار ابن المنكدر ^(٣)، وأخبار صفوان بن سليم، وأخبار عامر بن عبد الله بن الزبير، وأخبار زياد مولى ابن عياش، وأخبار زياد مولى ابن عياش، وأخبار ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأخبار عبد الوهاب بن بخت، وأخبار أبي جعفر القارئ. ثم ذكر أبا حازم

(١) ذكر المصنف الرواة ممن دخلوا ضمن هذه العناوين.

(٢) لم أفد على الرواة الواردين في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة في الأصل، فالظاهر أنه سقط من الأصل، غير أن مُغلطاي في الإكمال بين أن يعقوب ذكر سهيلاً بن أبي سهيل والزهرى في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وفيه نظر؛ لأن يعقوب ذكرهما في الطبقة الثالثة من أهل المدينة كما في الأصل. ينظر: (٣٥٦/١٠)، (١٥٣/٦).

(٣) لم يجعل يعقوب أخبار محمد بن المنكدر عنواناً خاصاً كغيرها من العناوين.



وأخباره، وأخبار مالك، وأخبار طاؤوس بن كيسان، وأخبار عبد الله بن طاؤوس وأخبار مجاهد بن جبر، وخبر سعيد والحجاج^(١).

الجزء الثالث: احتوى هذا الجزء على بقية الرواة - وفي الغالب من بعد التابعين -، ثم ذكر أخبار القضاة وأسماءهم، وذكر الشام وفضائلها، والطبقة العليا من تابعي أهل الشام، ومصر وفضائلها، وأردف بذكر ثقات التابعين من أهل مصر، ثم ذكر الكوفة وأهلها وأخبارهم وعنوانه: "أول أخبار أهل الكوفة"، وترجم لعبد الله بن مسعود، حيث عقد باباً خاصاً له قال: "ما جاء في عبد الله بن مسعود"، ثم ذكر معاذ بن جبل وسلمان الفارسي الصحابيَّين الجليلين، ثم ذكر الرواة الكوفيين منهم: علقمة بن قيس النخعي وأصحابه، وجعل له عنواناً خاصاً، والأسود ومسروق بن الأجدع، وغيرهم.

وعقد المصنف في هذا الجزء فصلاً خاصاً في الكوفة، وضم الناس لأهلها وآرائهم، قال: "ما جاء في الكوفة وأبي حنيفة النعمان بن ثابت وأصحابه والأعمش وغيره". ثم في الأخير عقد فصلاً خاصاً بياناً لـ "الكنى والأسماء ومن يُعرف بالكنى" حيث ذكر فيه أبا بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن مالك وأنسابهم، فلعله ذكر هؤلاء الصحابة لكونهم مشهورين بالكنى وشرفهم بين أئمة الحديث ورجاله - والله أعلم -.

(١) ومن بين هذه الأخبار أورد يعقوب أحياناً الرواة ومروياتهم.



المبحث الخامس: منهج المصنف في الكتاب.

ليس من السهولة توصيف منهج المصنف في كتابه كله لا سيما أن الجزء الأول مفقود ولم يصل إلينا إلا الجزآن الثاني والثالث، لذا سأكتفي بذكر منهجه في القسم المُحَقَّق:

أولاً: قسّم المصنف الرواة - وهم التابعون - على الطبقات، فذكر - في الجزء الذي حققته - الطبقات الأولى من تابعي أهل المدينة ووضع لها عنواناً.

ثانياً: قد قدّم الأصغر طبقة على الأكبر منهم لسبب من الأسباب؛ كاتحادهم في النسب، أو البلدان، أو إمامتهم في العلم كتقديمه للفقهاء السبعة على من كان له رؤية من التابعين وغيرهم.

ثالثاً: أخرج المصنف تحت كل ترجمة النصوص التي رواها المترجم له سواء أكان حديثاً، أم أثراً، أم رأياً، أم فتوى، أم مسألة فقهية، أم مناقب وغيرها. وقد لا تكون لبعض الرواة رواية فاكتفى المصنف بذكر أسمائهم، وليست هذه قاعدة مُطردة فقد تكون لبعضهم رواية ولم يخرجها الفسوي.

رابعاً: اشتمل الكتاب على الأحاديث، والآثار، وفتاوى التابعين، وغيرها.

خامساً: إذا كان صاحب الترجمة له رؤية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - صرح به الفسوي تارةً فقال: له رؤية.

سادساً: إذا كان الراوي ثقة عند المصنف صرح به فيقول في الراوي: وهو ثقة.

سابعاً: فرّق المصنف بين الرواة الذين لهم رؤية ومن ليس لهم رؤية، فذكر في آخر ترجمة أبي الطفيل عامر بن واثلة: "انقضى من كان له رؤية".

ثامناً: وقد يكون للمصنف في حديث واحد أكثر من شيخ، فيذكره أحياناً في بعض رواياته للأحاديث، ويشير إلى التحويل بحرف (ح)، كما يشير أيضاً إلى اختلاف الروايات.



تاسعاً: قسم المصنف أحياناً الرُّواة على القبائل. مثاله: قال: ومن بني جُمح: عبد الله بن مُحيرز، ومن بني فهرٍ: شُراحبيل بن حسنة، ومحمد بن سُويد. وأحياناً قسمهم على الرُّواة، فيقول: "من روى عنه الزُّهري" وجعله عنواناً فذكر -مثلاً-: أبا أمانة بن سهل بن حنيف وغيرهم.

عاشراً: ليست نصوص الفسوي كلها مُسندة فأحياناً ذكر تحت ترجمة ما قول الزُّهري حيث قال: "قال الزُّهري".

حادي عشر: لما كان كتاب يعقوب من كتب التواريخ وهي من مظان الأحاديث المعلولة، فهل أشار الفسوي إلى علل الأحاديث في هذا الكتاب؟

الجواب: الذي يظهر لي -والله أعلم- أنه أشار إلى ذلك كأن يقول -مثلاً- في ترجمة عُبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة: "ويُروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية"، حيث ذكر قبله ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة، فكأنما أراد أن يشير إلى التصحيف الذي وقع في نسب عبد الرحمن وهو حارثة، فالصحيح هو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية.

ثاني عشر: يُبيّن المعاني للكلمات الغريبة في النصوص التي أخرجها أحياناً^(١).

ثالث عشر: يختصر بعض المرويات، ويروي بالمعنى أحياناً^(٢).

(١) ينظر معنى (الغضيض) في النص الذي أخرج المصنف في الأثر رقم: (١) في قسم التحقيق والدراسة.

(٢) ينظر: القسم المحقق (ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور).



المبحث السادس: ذكر موارد المصنف في القسم المحقق.

لم تكن طريقة المتقدمين في تصنيفهم للكتب التنصيص على مواردهم، فالموارد بالنسبة للمتقدمين -غالبًا- هي شيوخهم، وقد نقلوا من المصنفين الذين جاؤوا قبلهم -من لديهم مؤلفات-. فكان سبب كثرة شيوخ يعقوب سعة رحلته وطوافه للبلدان بحثًا عن العلم، ولقاءً للشيوخ، ومذاكرةً لأهل الحديث، وكتابةً للأحاديث والآثار والمسائل الفقهية والحديثية، وسأقتصر -هنا- على ذكر شيوخه في القسم الذي حققته. وقبل أن أذكر شيوخ يعقوب، أرى من الأهمية بمكان ذكر نوع موارد لتاريخ يعقوب؛ فالنوع الأول: شيوخه -كما ذكرنا آنفًا-، أما الثاني: فمصنفات ممن تقدّمه ^(١).

أما الأول فهُم:

١. آدم بن عبد الرحمن بن محمد، (المعروف بابن أبي إياس).
٢. إبراهيم بن المنذر الحزامي، أبو إسحاق القرشي.
٣. أبو العباس حيوة بن شريح.
٤. أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك.
٥. أبو اليمان الحكم بن نافع.
٦. أبو بكر بن أبي شيبه.
٧. أبو ثوبة فضالة بن المفضل الرعيثي ثم القتباني.
٨. أبو سعيد الأشج، عبد الله بن سعيد الكندي.

(١) لم أفد على موارد المصنف إلا من طريق شيوخه، وقد نقل يعقوب أحيانًا المرويات -في القسم الذي حققته- تعليقاً وربما نقله من مصنفات هؤلاء الرواة مباشرة، وقد تكون هؤلاء الشيوخ مصنفات، ومن ثم قد أفاد يعقوب من مصنفات شيوخه أو شيوخ شيوخه وإن علوا.



٩. أبو صالح عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث.
١٠. أبو طاهر أحمد بن عمرو بن السرح المصري القرشي.
١١. أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد.
١٢. أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد.
١٣. أبو عبد الرحمن عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد.
١٤. أبو محمد عبد الله بن محمد المصري.
١٥. أبو موسى الزمن محمد بن المثنى.
١٦. أحمد بن أسد البجلي بنت مالك بن مغول البجلي، أبو عاصم.
١٧. أحمد بن الخليل أبو علي البغدادي.
١٨. أحمد بن عبد الله بن يونس، التميمي اليربوعي، أبو عبد الله.
١٩. إسحاق بن إبراهيم الزبيدي.
٢٠. إسماعيل بن أبي أويس.
٢١. أصبغ بن فرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله القرشي.
٢٢. حجاج بن المنهال، الأنماطي، البصري.
٢٣. الحجاج بن أبي منيع.
٢٤. حزملة بن يحيى بن عبد الله بن حزملة الشحبي.
٢٥. الحميدي عبد الله بن الزبير.
٢٦. الربيع بن رَوْح بن خلود، الحضرمي، أبو رَوْح من أهل حمص.
٢٧. زيد بن بشر الحضرمي، المصري، الأزدي، أبو بشر.
٢٨. سعيد بن أبي مريم المصري، الجهني.
٢٩. سعيد بن أسد بن موسى، المصري، الأموي، أبو عثمان.



٣٠. سعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني المروزي.
٣١. سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون، أبو أيوب.
٣٢. عاصم بن علي بن عاصم، أبو الحسين.
٣٣. عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي (المعروف بدحيم).
٣٤. عبد العزيز بن عبد الله الأويسي.
٣٥. عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلّص.
٣٦. عبد الله بن مسلمة بن القعنبي.
٣٧. عبيد الله بن موسى.
٣٨. علي بن الحسن العسقلاني.
٣٩. علي بن الحسن بن شقيق بن دينار مولى عبد القيس.
٤٠. علي بن عياش.
٤١. عمرو بن الربيع بن طارق الهلالي، أبو حفص المصري، الكوفي.
٤٢. عيسى بن محمد المعروف (بابن النحاس) أبو عمير، الرقلي.
٤٣. عيسى بن هلال السليحي.
٤٤. محمد بن المنهال أبو عبد الله، الضرير، البصري.
٤٥. محمد بن عبد الرحيم (المعروف بصاعقة) أبو يحيى.
٤٦. محمد بن عبد الله بن ثمر.
٤٧. محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة، أبو المعافى.
٤٨. محمد بن يحيى الذهلي.
٤٩. المَعْلَى بن أسد البصري، أبو الهيثم.
٥٠. عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة.



٥١. يحيى بن بُكير.

٥٢. يحيى بن سليمان الجُعفيّ، أبو سعيد.

٥٣. يُوُسُف بن يعقوب الصَّقَّار أبو يعقوب الكُوفيّ.

فهؤلاء شيوخ يعقوب في القسم الذي حققته، فهذه هي جادة المتقدمين، فجُلُّ مواردِهم
شيوخهم فهُم الأصل في نقل العلم.



المبحث السابع: ذكر المصادر التي أفادت من الكتاب في القسم المحقق.

فمن دراستي للكتاب وجدت أن الأئمة الذين جاؤوا بعد المصنف الذين أفادوا منه على نوعين:

الأول: المصادر الأصلية^(١).

والثاني: المصادر غير الأصلية^(٢).

أما الأول: المصادر الأصلية.

فمن أفاد من تاريخ يعقوب:

- أبو عوانة في "مستخرجه"^(٣).

- والحاكم النيسابوري أبو عبد الله في "معرفة أنواع علوم الحديث"^(٤).

- وأبو بكر البيهقي في "المدخل إلى علم السنن"^(٥)، و"دلائل النبوة"^(٦)، و"السنن

الكبرى"^(٧)، و"شعب الإيمان"^(٨)، و"الخلافات"^(٩)، و"إثبات عذاب القبر"^(١٠).

(١) وهي المصادر التي تضمنت أسانيد المصنف إلى قائله.

(٢) وهي المصادر التي لم يذكر مصنفوها أسانيدهم في مصنفاتهم، وإنما اكتفى بذكر طرف الإسناد أو قول القائل فحسب.

(٣) انظر: قسم التحقيق الحديث رقم: (٦٩).

(٤) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٥).

(٥) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٢).

(٦) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٦٠).

(٧) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (١).

(٨) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨٧).

(٩) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (١).

(١٠) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٥٩).



- والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ^(١)، و"الكفاية في علم الرواية" ^(٢)، "وموضح أوهام الجمع والتفريق" ^(٣)، و"تلخيص المتشابه" ^(٤).
- وأبو قاسم السمرقندي في "أماله" ^(٥).
- وأبو سعد السمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" ^(٦).
- وأبو القاسم ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ^(٧).

والثاني: المصادر غير الأصلية.

- أبو عمرو ابن الصلاح في "مقدمته" ^(٨).
- وجمال الدين المزي في "تهذيب الكمال" ^(٩).
- والذهبي في "تاريخ الإسلام" ^(١٠)، و"المهذب في اختصار السنن الكبير" ^(١١).
- والعراقي في "التقييد والإيضاح" ^(١٢).
- والسيوطي في "تاريخ الخلفاء" ^(١٣).

(١) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨).

(٢) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (١١).

(٣) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٩١).

(٤) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨٧).

(٥) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨١).

(٦) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٦٥).

(٧) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨).

(٨) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٣).

(٩) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨).

(١٠) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨).

(١١) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٣٨).

(١٢) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٣).

(١٣) انظر: قسم التحقيق الأثر رقم: (٨).



المبحث الثامن: الملاحظات العلمية على التحقيق السابق.

فهذه نماذج من الملاحظات التي وقفتُ عليها على تحقيق أكرم ضياء العمري لكتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ). وهذه الأمثلة التي ذكرتها مما وقفتُ عليها أثناء تجريدي للكتاب- في حدود بحثي-، ولم أستوعب جميع النماذج.

الملحوظة الأولى: التصحيفات الواردة في النص:

تنوعت التصحيفات وكثرت في هذا التحقيق، فمنها ما يتعلق بالنصوص النبوية، ومنها ما يتعلق بأسماء الرواة وكناهم، وغيرها:

أ- قال يعقوب: "حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح... أن ابن أخيه خطب ابنة عم له فتشاحوا في بعض..."^(١). قوله: (ابنة) تصحيف، وفي المخطوط (٩٤/ب): "بنت عم له". فلعله صحّح من موضع آخر عند المصنف غير أنه لم يشر إلى ذلك. ينظر: الأصل: [١٧٠/أ].

ب- ومن أمثلته أيضًا: قال يعقوب: "قال حجاج: لحينه"^(٢). أما في المخطوط [١٠٠/ب]: قال "حجاج: طيبة". قلت: وذلك لأن حرف الطاء في "طيبة" يشبه حرف اللام، فوقع اللبس من المحقق فصحّف الكلمة.

ت- كتب المحقق فراعًا في صلب الكتاب: سألت عمر عن... مرتين، وقال في الحاشية: "الفراغ كلمة رسمها (المعطا) ولم أتبينها"^(٣). وفي المخطوط: [١١٠/أ] قوله: "سألت عمر عن المطا مرتين". قلت: وقد وقع في المخطوط غموض، إلا أن المحقق لم يعلق عليه ما عدا قوله في الحاشية: "الفراغ كلمة رسمها (المعطا) ولم أتبينها"، وبعد نظري في

(١) (٣٥١/١).

(٢) (٣٦٦/١).

(٣) (٣٩٠/١).



المخطوط والمصادر، فإن الكلمة الغامضة التي وقعت في المخطوط هي "المتظاهرتين"، ويشبه الخط في المخطوط كلمة [المطارتين]، وهذا الذي أوقع للمحقق في إشكال آخر، وهو الغلط في قراءة المخطوط، ومن ثم وقع في التصحيف فكتب (مرتتين) في الصلب، و(المعطا) الحاشية.

الملحوظة الثانية: الزيادة على النص:

التزم المحقق - حفظه الله - في مقدمته إضافة ما يقتضيه السياق، وبعض العناوين في صلب الكتاب^(١). ومن أمثلته:

- أ- قول المحقق: (فقهاء تابعي المدينة)^(٢)، ولم يوجد هذا العنوان في المخطوط [٩٤/ب]، قال المحقق في حاشية الكتاب: "ليس في الأصل".
- ب- وقعت زيادة كلمة وهي: (خدعة)^(٣) ما بين ترجمة أبي أمامة بن سهل بن حنيف وترجمة خارجة بن زيد. ولم توجد هذه الزيادة في المخطوط [١٠٤/أ].

الملحوظة الثالثة: السقط في النص.

وقع السقط في نصوص يعقوب، منها:

ومن أمثلته أيضًا: أسقط المحقق بعض الكلمات عمدًا بسبب عدم وضوح تلك الكلمة في المخطوط [١١٠/١]، وذلك في نهاية ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور وهي كلمة "المتظاهرتين". وفي تحقيقه: "... مرتين"^(٤).

(١) (٧٤/١).

(٢) (٣٥١/١).

(٣) (٣٧٦/١).

(٤) (٣٩٠/١).



الملحوظة الرابعة: تصحيح النص.

وقع للمحقق - حفظه الله - بعض تصحيحات في صلب الكتاب، منها ما أشار إليه في الحاشية، وبعضها أغفل عنها الإشارة.

أ- التصحيح من غير الإشارة:

وذلك في المخطوط [أ/١٠٧] ترجمة زيد بن وداعة بن حذافة الأنصاري، وذكر في

الكتاب ^(١): "يزيد بن وداعة بن حذافة الأنصاري".

قلت: صحح المحقق الفاضل اسم الراوي من زيد بن وداعة إلى يزيد بن وداعة

الأنصاري، ولم يشر إلى ذلك في الحاشية.

- في المخطوط [أ/٩٨]: وأبو رشد بن تمام.

قلت: صحح المحقق اسم الراوي وذلك بحذف (بن) بين قوله "أبي رشد"، وقوله: "وتمام"

في تحقيقه ^(٢) ولم يشر إليه. وإنما اسمه التام: تمام بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما في الإصابة في تمييز الصحابة ^(٣).

- ومن أمثلته أيضًا: قوله: "وكان جلدًا معتدلًا" كذا في المطبوع ^(٤).

قلت: صحح المحقق الكلمة في صلب الكتاب ولم يشر إلى ذلك في الحاشية ^(٥)، أما

في المخطوط [ب/٩٦]: "وكان جالدًا معتدلًا".

ب- التصحيح على وجه ناقص:

ومن أمثلته: قول المحقق في الحاشية ^(٦): في الأصل (زاده).

(١) (٣٨٤/١).

(٢) (٣٦١/١).

(٣) (٢١/٢).

(٤) (٣٥٧/١).

(٥) (٣٥٧/١).

(٦) (٣٦٤/١).



قلت: ولم يتم تصحيحه في الحاشية، وذلك بعدم إحالته إلى مصادر السنة، والحديث أخرجه البخاري وفيه: (فخطف رداءه).

ت- قال يعقوب: "حدثنا أبو اليمان أخبرني شعيب ح" ^(١). وفي المخطوط [١٠٠/أ]: حدثنا أبو اليمان أخبرني شعبة ح. قوله: (شعيب) تصحيح من المحقق ولم يُشر إليه. وقد تكرر هذه التصحيحات في أكثر من موضع عند المحقق، والله أعلم.

الملحوظة الخامسة: أوجه القصور في التعليق:

أ- عدم التعليق على السقط الذي في أصل المخطوط. وذلك في المخطوط [١٠٧/أ] ترجمة زيد بن وداعة بن حذافة الأنصاري، وذكر في الكتاب ^(٢): "يزيد بن وداعة بن حذافة الأنصاري". قلت: لم يعلق المحقق الفاضل في الحاشية ما فيها من سقط وكان له أن يعلق في الحاشية، وقد أراد المصنف بيان الاختلاف في اسم الراوي. ومن أمثلته أيضاً: في المخطوط [٩٤/ب]: قوله: "فقال المنذر: أنا آتيكم من ذلك بالبيان. قال: فانطلقت إلى سعيد بن المسيب فقلت له: إن رجلاً من أهلي خطب ابنة عم له، فشجر بينهم بعض الأمر فقال هي طالق إن نكحتها حتى آكل الغضيض. قال ابن المسيب: ليس عليه شيء، طلق ما لا يملك. ثم إني سألت عروة بن الزبير عن ذلك فقال: ليس عليه شيء طلق ما لا يملك. ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال: ليس عليه شيء بما لا يملك، ثم سألت أبا عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ذلك فقال: ليس عليه شيء طلق ما لا يملك" ^(٣).

(١) (٣٦٦/١).

(٢) (٣٨٤/١).

(٣) (٣٥٢/١).



قلت: العبارة التي تحتها السطر فيه نظر، والذي يظهر لي -والله أعلم- وقوع سقط وزيادة فيها معاً، وسياق الجملة يفهم منها أن الكلمة التي سقطت في تلك العبارة هي (طَلَّق)، أما الزيادة التي وقعت فيها، يبدو أنها حرف الباء -أي: (بِما) لا يملك، وذلك بالنظر إلى دلالة السباق والسياق في العبارة. فالحقق لم يتطرق إلى بيان هذا الإشكال.

ومن أمثله في الإسناد: سقط في ترجمة (عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب) [٩٨/ب] صيغة التحديث أو الإخبار في الأصل، ولم يعلق المحقق ذلك في الحاشية.

ب- عدم التعليق على التصحيقات التي في أصل المخطوط:

- ومن أمثله: قوله: أبي الطفيل عامر بن واثلة النُّكري، المخطوط [٩٧/أ].
- قلت: هذا الذي وقع في المخطوط، فقد صحح المحقق (النُّكري) إلى (البكري) في صلب الكتاب^(١)، إلا أنه لم يشر إليه في الحاشية، ولم يعلق على التصحيح الذي وقع في أصل المخطوط.

ومن الأمثلة: ما وقع في ترجمة (مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري) قوله: (بقوله له رؤية)، المخطوط [٩٥/ب].

- قلت: لم يعلق المحقق على هذه العبارة في الحاشية، والاحتمال أن تكون العبارة كذا: يقال له رؤية أو أراد (بقوله) الباء للسببية، وكتب المحقق الكلمة المصحفة في المتن دون أي تعليق في الحاشية^(٢).

ت- عدم التعليق على غامض النص:

(١) (٣٥٩/١).

(٢) (٣٥٥/١).



- ومن أمثله أيضاً ما وقع في ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي)، وفيه: "... أن عبد الله بن عباس أخبره: أنه بينما هو يسير مع عمر في طريق مكة في خلافته ومعه المهاجرون والأنصار تَرْتَمُّ عُمَرُ بَيْتٍ".
- قلت: لم يتطرق المحقق الفاضل في توضيح هذه العبارة في الحاشية.
- ومن أمثله أيضاً: ما وقع في ترجمة (أبي أمامة بن سهل بن حنيف)^(١) وفيه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن لونين من التمر: الجعرور ولون الحبيق...". وقال المحقق في الحاشية رقم (١) في الأصل «الجعرور» والتصويب من المجتبى للنسائي، وفي الحاشية (٢) في الأصل «الحبيق» والتصويب من المجتبى للنسائي.
- قلت: صحح المحقق - حفظه الله - التصحيف الوارد في الأصل وهما "الجعرور" و "الحبيق"، إلا أنه لم يبين الغموض في النص، وهما بحاجة إلى تفسير وإيضاح.
- ث- التعليق على وجه ناقص:
- ومن الأمثلة: ترجمة (خالد بن المهاجر بن خالد سيف الله المخزومي)^(٢)، علق المحقق في الحاشية (١) و (٢)، قال: في الأصل «بابا».
- قلت: لم يعلق المحقق ما وقع في النص من تصحيف أو طمس، وإنما اقتصر على قوله في الأصل (بابا).
- ومن الأمثلة: ما ذكره المحقق في الحاشية رقم (٣): في الأصل رسمها (كاعر)^(٤).
- وصحَّحها إلى (كلمة) في صلب النص، مع عدم إحالته إلى أي مرجع صحَّح منه.

(١) (٣٧٦/١).

(٢) (٣٧٣/١).

(٣) (٣٥٦/١).

(٤) المصدر السابق.



- ومن الأمثلة: ترجمة (عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة)^(١)، قال المحقق في الحاشية: لُدَّ: قرية قرب بيت المقدس في فلسطين (ياقوت: معجم البلدان).
- قلت: وقع في التحقيق السابق نوعان من القصور، أولهما: أنه لم يبين رقم الصفحة في المصدر الذي أحال إليه، وثانيهما: عدم استخدامه للأطلس الحالي في بيان موقعها.
- ج- التعليق الخطأ:

- ومن أمثلته: قال المحقق في حاشية الكتاب^(٢): في الأصل «الدين».
- قلت: وفي المخطوط [١٠٣/أ]: ... ثم أحكم الله الدين ونهى عنها. أخطأ المحقق في تعليقه على هذه الكلمة في الحاشية، فكلمة الدين واضحة في المخطوط، وليس كما قاله المحقق بأنها في الأصل (الدين).
- ح- التعليق من غير الإشارة:

- منها ما أورده في ترجمة (زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف) وفيه قوله: "فإذا باب مجاف". أشار المحقق في الحاشية^(٣): مجاف: مغلق.
- قلت: المحقق لم يُجَلِّ إلى أي مصدر رجع إليه في شرحه لهذه الكلمة.

الملحوظة السادسة: عدم تخريجه ودراسته للأحاديث والآثار.

- من أهم الملحوظات على تخريجات المحقق ما يلي:
- أ- لم يلتزم بتخريج الآثار، ولذا سيجد القارئ معظم الآثار غير مخرجة تخريجاً علمياً دقيقاً، ولما اطلعتُ ما بين (ص: ٣٥١-٣٩٠) في الجزء الأول-متقيد بحدود بحثي-، وجدتُ أن المحقق لم يخرج معظم الآثار الواردة فيها، ولو قال قائل إن المحقق لم يلتزم بتخريجها، فالجواب

(١) (٣٨٨/١-٣٨٩)

(٢) (٣٧٤/١).

(٣) (٣٦٨/١).



- على ذلك، يقال له: إنَّ المحقق خرج بعض الآثار الواردة فيها، وأغفل الأخرى، فيفهم من صنيعه أنه أراد تحقيق الكتاب مع دراسته، والدراسة تشمل تخريج الآثار الواردة فيه.
- ب- لم يزد فيما خرج من الأحاديث المرفوعة إلا مجرد العزو^(١).
- ت- التخريج من مصادر متأخرة مع وجودها في مصادر متقدمة، كما خرج حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه في (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن لونين من التمر) من المجتبى للنسائي، وهو في سنن أبي داود^(٢).
- ث- أنه لم يخرج كثيراً من الأحاديث، وقد يشير إلى عدم سبب تخريجه مثل عدم وجوده في كتب الستة، كقوله: لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة^(٣)، وقد لا يشير، ولكثرهما فإني أكتفي بالإحالة عليها^(٤).
- ج- أن يكون الحديث لصحابي، فيخرجه من حديث صحابي آخر. وذلك في ترجمة خلاد، وفيه: قال الزُّهري أخبرني خلاد أن أباه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات»^(٥). وقال المحقق في الحاشية: ... والحديث أخرجه أحمد من طريق آخر (المسند ٣/٣٣٦)^(٦).
- قلت: وهذا الطريق الذي ذكره فضيلة الأستاذ هو طريق أبي الزبير عن جابر، والأولى له أن يقول: أخرج أحمد له شاهداً.

(١) (٣٥٥/١)، (٣٥٦/١)، (٣٥٧/١)، (٣٥٨/١)، (٣٥٩/١)، (٣٦١/١)، (٣٦٢/١)، (٣٦٤/١) وغيرها.

(٢) (٣٧٦/١).

(٣) (٣٨٧/١).

(٤) ينظر: (٣٥٦/١)، (٣٥٧/١)، (٣٥٨/١)، (٣٦٠/١)، (٣٦٤/١)، (٣٦٨/١)، (٣٧٦/١) وغيرها.

(٥) (٣٨٨/١).

(٦) (٣٨٨/١).



المبحث التاسع: توصيف النسخة الخطية، وبيان أبرز إشكالاتها، ونماذج منها.

هذه النسخة الخطية التي بين أيدينا لكتاب يعقوب بن سفيان الفسوي، وهو المشهور لدى الباحثين باسم كتاب "المعرفة والتاريخ" - هي النسخة الوحيدة التي وصلَتْنا، فلذا، من الأهمية بمكان بالنسبة للمحققين أن يكونوا دقيقين ويقظين في توصيفها، وذلك ليكون لهم منهج منضبط في معالجة الإشكالات الواردة في الأصل الخطي.

ويمكن تلخيص بعض النقاط المهمة حتى يكون لدى القارئ التصور الحقيقي لهذه النسخة الخطية.

- أولاً: النسخة التي بين أيدينا هي مُصَوَّرة عن الأصل الخطي، وهي النسخة المعتمدة في تحقيقي لجزء من الكتاب.
- ثانياً: لم يُعثر حتى عصرنا هذا على الجزء الأول من الكتاب، والذي بلغنا الجزآن الثاني، والثالث منه.
- ثالثاً: الجزء الثاني محفوظ في مكتبة طويي قايي سرابي بإستانبول في إحدى مكباته؛ وهي مكتبة روان كوشكو وتقع في (٢٤٤) لوحة ورقمها: [5852 R. 1554]^(١). وفي غلاف اللوحة: REVAN 1554.
- رابعاً: الجزء الثالث محفوظ في مكتبة السلیمانیة للمخطوطات بإستانبول - في إحدى مكباتها - وهي مكتبة أسعد أفندي برقم: (٢٣٩١)، وتقع في (٣٣٥) لوحة^(٢).

(١) ينظر: كلام مترجم للمخطوطات العربية في مكتبة طويي قايي سرابي - القسم الأول - (إعداد وترجمة: فاضل مهدي بيات) ص: (٢٣١ - ٢٣٢) لمزيد من المعلومات حول مكتبة طوب قايي سرابي بإستانبول ومكتبة (REVAN) و(ص: ٢٤٤) عن رقم المخطوط.

(٢) ينظر: دفتر كتبخانة أسعد أفندي (ص: ١٣٩).



- خامسًا: اشتملت الأجزاء الثلاثة على (٢٩) جزءًا من تجزئات الأصل، فالجزء الأول (٩) أجزاء، والثاني (٨) أجزاء، أما الثالث (١٢) جزءًا.
- سادسًا: اشتمال الغلاف على المعلومات التالية:
 - عنوان الكتاب.
 - واسم المؤلف.
 - الروايات، والسماعات، وتاريخها.
 - ومالك النسخة، وفيها بيان أنها وَقِفٌ منه، وقد اشترط الواقف عدم إخراجها من المدرسة التي أنشأها بِرَهْنٍ أو بغيره.
 - واسم الناسخ؛ هو أحمد بن إسماعيل بن هبة الله بن يوسف، ولم أقف على ترجمته، أما أبوه فهو إسماعيل بن هبة الله بن يوسف بن إبراهيم بن أبي الفضائل، أبو الفداء الحموي، كانت ولادته في سنة ٥٩٥ هـ، ولعله من أحد المؤرخين وأحد ملوك الأيوبيين^(١)، كما أن له فضل وعلم^(٢).
- سابعًا: وكانت مسطراتها منضبطة في أكثر الجزء الذي حققته، وتختلف باختلاف عدد التراجم التي كتبها الناسخ فيها، وأما الخط فليس منضبطًا - في الجزء الذي حققته - فأحيانًا خطه كبير وأحيانًا صغير.
- ثامنًا: وفي غلاف الجزأين الثاني والثالث: ملكه العبد الفقير إلى الله تعالى سيف الدين...^(٣)، قتل في الغزاة في وقعة قازا في شهر رمضان رضي الله عنه ورحمه وملكاه

(١) ذكر صاحب كتاب الرحلة الشامية - لما تكلم عن فتح الحماة -، فقال: "وينسب إليها بعض العلماء والملوك، وأشهرهم

المؤرخ أبو الفداء الحموي أحد ملوكها من الأيوبيين". ينظر: (ص: ١١٢).

(٢) ينظر: فلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان لابن الشعار الموصل: (١/٤٣٠).

(٣) لم يتبين لي بقية الأسماء والنسب ولم يكن الخط في غلاف المخطوط واضحًا.



ولده من بعده. قال أكرم العمري تعليقاً عليه: فتكون النسخة ملجاً لأحد الأمراء أو القادة في مصر في العصر المملوكي...^(١).

ويُضاف إلى ما سبق فإن في بعض تجزئات الأصل سماعات أخرى فرعية عن سماع الرئيس أبي عبدالله الثقفي، فلعل هذه السماعات الفرعية منقولة في أواخر القرن الخامس إلى أوائل القرن السابع^(٢).

وواقفه: محمود الأستاذار (ت: ٧٩٩ هـ) حيث وقفها في الخزانة بالمدرسة المحمودية^(٣) في القاهرة، قال: "الحمد لله حق حمده، وقف وحبس وسبل المقر الأشرف العالي الحماي محمود الأستاذار العالي الملكي الطاهري- أعز الله تعالى مقامه- جميع هذا المجلد وما قبله وما بعده من المجلدات من كتاب (المعرفة والتاريخ) لأبي يوسف الفسوي، وعدة ذلك ثلاث^(٤) مجلدات وفقاً شرعياً على طلبة العلم الذين ينتفعون به على الوجه الشرعي وجعل مقر ذلك في الخزانة العدة المرصدة لذلك بمدرسته التي أنشأها بخط الموازين بالشارع الأعظم بالقاهرة المحروسة. وشرط الواقف المشار إليه ألا يخرج ذلك ولا شيء منه من المدرسة المذكورة برهن ولا بغيره، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا

(١) المطبوع: (١/٥٩).

(٢) لم أسق السماعات الفرعية هنا لأنها ليست واضحة وأيضاً هي طويلة، وأرى أن السماعات الأصلية المتقدمة عن ابن الفضل غنية عنها.

(٣) قال المقريري -مبيناً لها-: هذه المدرسة بخط الموازين خارج باب زويلة تجاه دار القردمية، يشبه أن موضعها كان في القديم من جملة الحارة التي كانت تعرف بالمنصورية، أنشأها الأمير جمال الدين، محمود بن علي الأستاذار في سنة سبع وتسعين وسبعمائة، ورتب بها درسا، وعمل فيها خزانة كتب لا يعرف اليوم بديار مصر ولا الشام مثلها، وهي باقية إلى اليوم لا يخرج لأحد منها كتاب إلا أن يكون في المدرسة، وبهذه الخزانة كتب الإسلام من كل فن، وهذه المدرسة من أحسن مدارس مصر. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: (٤/٢٥٠).

(٤) هكذا في غلاف الأصل والصواب: ثلاثة.



سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾ [سورة البقرة: ١٨١].^(١) بتاريخ خامس عشر من شعبان سنة سبع...^(٢).

الإشكالات الواردة في النسخة الخطية^(٣):

- السقط، وألحقه الناسخ أحياناً في الهامش.
- مثاله: انظر [ج ٢] اللوحة (٩٤/ب). وقد يكون فيه السقط حرفاً أو كلمةً ولم يصححهما الناسخ في هامش الأصل، وجاء التصحيح في موضع آخر في الأصل^(٤).
- الزيادة، وتكون الزيادة في حرفٍ وغيره^(٥).
- التصحيف^(٦)، فأحياناً يكون التصحيف في الرُّوَاة المترجم لهم، فنجد أحياناً اسم المترجم له مغايراً لما في الإسناد الذي أخرجه المصنف داخل هذه الترجمة. وفيه احتمال أن المصنف أدركه، وأورده عمداً لبيان أنه مُصحف، ومن ثمّ تتابع الناسخ على نقله عن النسخة الأصلية -والله أعلم-^(٧). وأحياناً تصحفت أسماء الرُّوَاة في الإسناد مثل عبد الله بن المبارك إلى عبيد الله^(٨).

(١) هذه العبارة موجودة في الغلاف ونقلتها من الجزآن الثاني والثالث.

(٢) بياض في الأصل [ج ٣]، وفي [ج ٢] ممسوح، والذي يظهر لي - والله أعلم - أنها سنة سبع وتسعين وسبعمائة كما في وَفَّيْهِ أَيْضًا لِكِتَابِي الذَّهَبِي سِير أَعْلَام النبلاء: (١ / ١٤٩)، وتاريخ الإسلام: (٧/١)، وَفَّيْهِ أَيْضًا لِكِتَاب تاريخ البرزالي: (١٤٥/١).

(٣) أحاول قدر الإمكان الاختصار على الإشكالات الواردة في القسم الذي حققته إلا إذا دعت الحاجة إلى بيان بقية الاشكالات في المخطوط مثل غلافه.

(٤) ينظر -مثلاً- قسم التحقيق، تخريج الأثر رقم: (٦).

(٥) ينظر: المصدر السابق، وتخريج الأثر رقم: (٢٢)، فقد زيدت لفظة العنينة وهي مقحمة.

(٦) ينظر على سبيل المثال ترجمة (مُجْتَمِع بن يزيد بن حارثة الأنصاري).

(٧) ينظر: المصدر السابق، وقد لاحظته في عدد من التراجم.

(٨) ينظر: ترجمة (مَحْمُود بن الرَّبِيع الأنصاري) وقد بينته في قسم التحقيق رقم: (١٠).



- عدم وضوح النَّقْط في الأحرف، وربما للتقارب بين الأحرف أو الكلمات، وقد يكون بسبب سرعة الكتابة من الناسخ أو نسيانه ^(١).
- التَّكْرُر في بعض الكلمات ^(٢).
- الكلمات الغامضة ^(٣).
- الأخطاء اللغوية ^(٤).

المنهج الذي سلكته في تصحيح الإشكالات الواردة في الأصل كالاتي:

أولاً: إذا كانت النصوص مُتكررة عند المصنف - بشرط أن تكون النصوص في موضع ثانٍ على الصواب، صححت الأخطاء الواردة معتمداً على الموضع الصواب في الأصل ثم أشرت إليها.

ثانياً: التصحيح من المصادر التي أفادت من المصنف، كأمثال: كتب البيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وغيرها. فإذا حصل في الأصل تصحيح -مثلاً- وكانت النصوص في هذه الكتب على صواب صححتها منها في الحاشية.

ثالثاً: التصحيح من المصادر الأصلية: كصحيح البخاري مثلاً بشرط أن يكون المصنف أخرجه بالإسناد نفسه.

(١) ينظر -مثلاً- قسم التحقيق، تخريج الحديث رقم: (٣٩).

(٢) ينظر -مثلاً- قسم التحقيق، تخريج الحديث رقم: (٥٤).

(٣) انظر -مثلاً- قسم التحقيق، تخريج الحديث رقم: (٥٨).

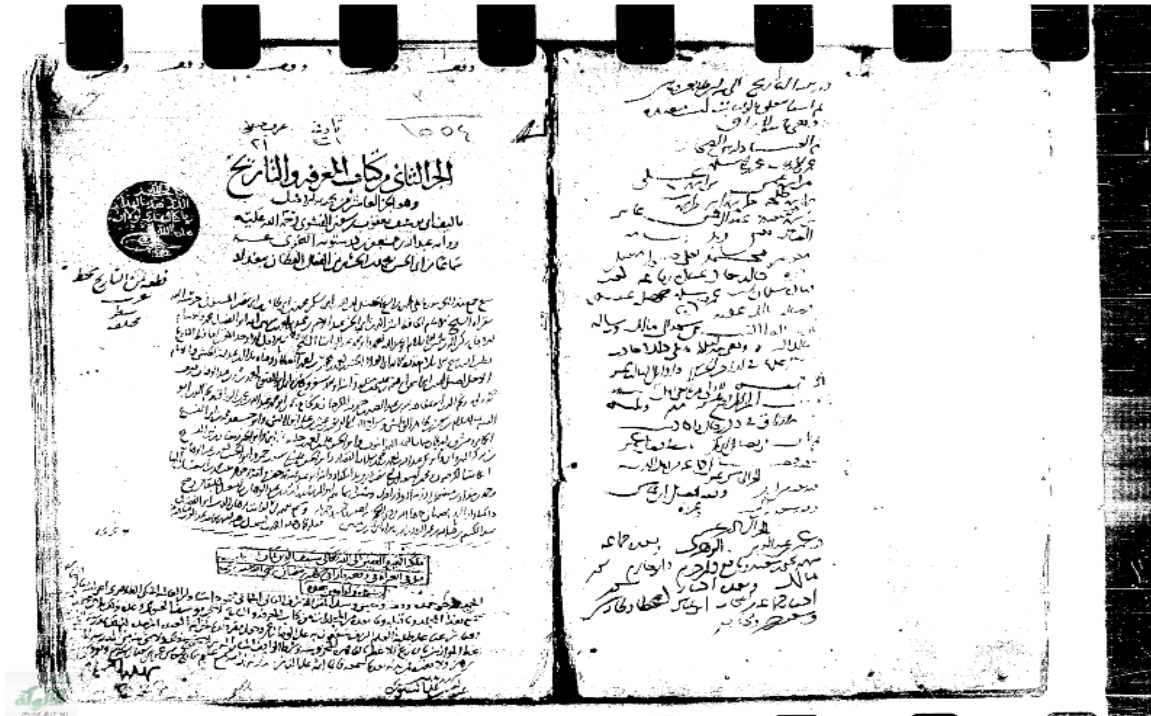
(٤) انظر -مثلاً- قسم التحقيق، تخريج الحديث رقم: (٨٧).



رابعًا: إذا كانت الأخطاء موجودة في الأصل^(١)، ولم يُصَوِّبها الناسخ في موضع آخر ولم يخرجها من أفاد من المصنف، فإني أذكر رأيي في الحاشية وأُبَيِّن الصَّواب منها سواء أكان جزءًا أم احتمالًا.

خامسًا: إذا كانت في النصوص إشكالات من حيث سياقها أو معانيها، وقد سقط منها شيء، أو غيرها من الإشكالات صحتُّها في الحاشية، وقد زدْتُ كلمة أو أكثر ووضعتُها بين معقوفين [...] إذا كان في الأصل الغامض، وأحاول قدر الإمكان عدم تصحيحها في المتن إلا إذا دَعَتِ الحاجة اتباعًا لمعنى التحقيق، وهو إخراج الأصل كما أراده المؤلف، والله أعلم.

(١) اكتشفتُ الأخطاء في النصوص أحيانًا من حيث معانيها أو سياقها.



صورة غلاف الجزء ٢ من الأصل من مكتبة روان كشكو في قصر طوبي قايي ساري



اللوحة الأولى في التحقيق



القسم الثاني:

النص المحقق



[٩٤/ب] الطَّبَقَةُ (١) الْأُولَى مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ

١. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ (٢)، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ (٣)، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ (٤)، عَنْ الْمُؤَنِّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي (٥) الْحَكَمِ (٦): «أَنَّ ابْنَ أَخِيهِ حُطَبَ بْنَتَ عَمِّ لَهُ فَتَشَاحَا (٧) فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ الْفَتَى: هِيَ طَالِقٌ إِنْ نَكَحْتُهَا حَتَّى آكُلَ الْعَضِيضَ (٨) - وَالْعَضِيضُ طَلْعُ النَّخْلِ الذَّكَرِ - ثُمَّ نَدِمُوا عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْأَمْرِ، فَقَالَ الْمُؤَنِّدُ: أَنَا آتِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ بِالْبَيَانِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِي حُطَبَ ابْنَةَ عَمِّ لَهُ، فَشَجَرَ بَيْنَهُمْ بَعْضُ الْأَمْرِ، فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ إِنْ نَكَحْتُهَا حَتَّى آكُلَ الْعَضِيضَ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: لَيْسَ عَلَيْهِ

(١) الطَّبَقَةُ: قَوْمٌ تَقَارَبُوا فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ أَوْ فِي الْإِسْنَادِ فَقَطْ، بَأَن يَكُونَ شُيُوخُ هَذَا هُمْ شُيُوخُ الْآخَرِ، أَوْ يَقَارِبُوا شُيُوخَهُ، وَقَدْ يَكُونَانِ مِنْ طَبَقَةٍ بِاعْتِبَارِ لِمَشَابَهَتِهِمَا مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ آخَرٍ لِمَشَابَهَتِهِمَا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ. يُنْظَرُ: تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسِّيُوطِيِّ: (٩٠٩/٢ - ٩١٠).

(٢) هُوَ أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، الْمَصْرِيُّ، تُؤَيِّفُ سَنَةَ ٢٢٢ هـ، وَقِيلَ: ٢٢٣ هـ. رَوَى عَنْ: مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، وَمُوسَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ زَيْدٍ. رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. يُنْظَرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٨٦/٥)، الْكَامِلُ: (٣٤٢/٥)، تَارِيخُ بَغْدَادَ: (١٥٥/١١)، الْكَاشِفُ: (٥٦٢/١).

(٣) هُوَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو الْحَارِثِ الْمَصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِأَرْبَعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ فِي خِلَافَةِ الْمُهَدِيِّ. رَوَى عَنْ: عَطَاءٍ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. رَوَى عَنْهُ: قُتَيْبَةُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ. يُنْظَرُ: الطَّبَقَاتُ: (٥١٧/٧)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (١٧٩/٧)، الْكَاشِفُ: (١٥١/٢).

(٤) هُوَ ابْنُ الْهَادِ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، اللَّيْثِيُّ، الْمَدَنِيُّ، تُؤَيِّفُ سَنَةَ ١٣٩ هـ. رَوَى عَنْ: أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ. وَرَوَى عَنْهُ: مَالِكٌ، وَأَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ. يُنْظَرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٢٧٥/٩)، الثَّقَاتُ: (٦١٧/٦)، الْكَاشِفُ: (٣٨٥/٢).

(٥) غَامُضَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ: [١٧٩/أ].

(٦) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "زَوَائِدِ التَّهْذِيبِ" - فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ السَّخَاوِيُّ - بِأَنَّهُ: "الْمَدَنِيُّ"، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُنْذَرُ بْنُ عَلِيٍّ لَمْ أَعْرِفْهُ، وَلَمْ أَرْ لَهُ فِي (تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ)، وَ(كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ)، وَ(ثِقَاتِ ابْنِ حَبَّانٍ) وَغَيْرِهَا تَرْجُمَةً". يُنْظَرُ: التَّحْفَةُ اللَّطِيفَةُ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ لِلْسَّخَاوِيِّ: (٣٦٦/٧).

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ، أَمَّا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لِلْمَصْنَفِ: [١٧٩/ب]: "فَتَشَاحَرُوا". وَفِي "السُّنَنِ الْكُبْرَى": (٥٢٥/٥)، "وَالْخِلَافَاتُ": (٢٢٩/٦) كِلَاهُمَا لِلْبَيْهَقِيِّ: "فَتَشَاحَرَا".

(٨) قَوْلُهُ: (الْعَضِيضُ): "الطَّرِي". وَقِيلَ: "الْتَّمَرُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ". يُنْظَرُ: النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْأَثِيرِ: (٣٧٢/٣).



شيء، طَلَّقَ ما لا يَمْلِكُ، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ عُرْوَةَ بنَ الزُّبَيْرِ عن ذلك، فقال: ليس عليه شيء، طَلَّقَ ما لا يَمْلِكُ، ثُمَّ سَأَلْتُ أبا سَلَمَةَ بنَ عبد الرحمن، فقال: ليس عليه شيء، [طَلَّقَ ما] ^(١) لا يَمْلِكُ، ثُمَّ سَأَلْتُ أبا عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ذلك، فقال: ليس عليه شيء، طَلَّقَ ما لا يَمْلِكُ، ثُمَّ سَأَلْتُ عُبيدَ اللَّهِ بنَ عُتْبَةَ بنَ مسعود ^(٢) عن ذلك، فقال: ليس عليه شيء، طَلَّقَ ما لا يَمْلِكُ، ثُمَّ سَأَلْتُ عُمَرَ بنَ عبد العزيز، فقال: هل سَأَلْتَ أَحَدًا؟ قال: قلت: نعم، فَسَمَّاهُمْ، قال: ثُمَّ رَجَعْتُ إلى القوم، فَأَخْبَرْتُهُمْ بما سَأَلْتُ عنه ^(٣).

٢. حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عبد الله بن محمد المِصْرِيُّ ^(٤)، أَخْبَرَنَا عبد الرحمن بن أبي الزناد ^(٥) قال: قال أبو الزناد: (أَدْرَكْتُ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعُلَمَائِهِمْ مَنْ نَرَضَى وَنَتَّهَيْ إِلَى قَوْلِهِمْ؛ سَعِيدَ بنَ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بنَ الزُّبَيْرِ، وَالْقَاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبَا بَكْرَ بنَ عبد الرحمن، وَخَارِجَةَ بنَ زَيْدٍ، وَعُبيدَ اللَّهِ بنَ عبد الله بن عُتْبَةَ، وَسُلَيْمَانَ بنَ يَسَّارٍ فِي مَشِيخَةٍ سِوَاهُمْ مِنْ نُظَرَائِهِمْ أَهْلَ فِقْهِ وَفَضْلٍ) ^(٦).

(١) في الأصل: " ليس عليه شيء بما لا يملك "، والتصويب من موضع آخر: [١٧٩/ب].

(٢) هو عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ بنَ مسعود.

(٣) أخرجه البيهقي في "السُّنَنِ الْكُبْرَى" (٥٢٥/٧) "والخلافيات" له أيضًا: (٢٢٩/٦) من طريق المصنف.

- وأخرجه ابن أبي زيد القيرواني في "الذَّبَّ عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ" (٦٠٦/٢ - ٦٠٧) (مختصرًا) من طريق حيوة بن شريح، عن ابن الهادي، عن المُنْذِرِ بنِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي الْحَكَمِ به.

(٤) كذا في الأصل، وفي "المدخل إلى السنن" للبيهقي (٥٨٣/٢) بتحقيق: محمد عوامة، وتاريخ دمشق: (٣٤/٦٦)، وتهذيب الكمال: (١١٦/٣٣)، أما في "المدخل" (ص: ١٦٦) بتحقيق - محمد ضياء الرحمن الأعظمي - فهو "المُقَرَّر". فراجعُ الأصل لكتاب المدخل بالمكتبة الجمعية الآسيوية كلكتا: [١٢/ب] فوجدتها غير واضحة لكنها أقرب إلى ما وجد في المطبوع كتاريخ دمشق، وتهذيب الكمال وهو: "المصري"، فلذلك أثبتته هنا ولم أقف على ترجمته.

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي الزناد، مديني، مولى آل عثمان بن عفان، أبو محمد، تُوفِّيَ سنة ١٧٤هـ. روى عن: شَرَحْبِيلِ بن سَعْدٍ، وصالح مولى التَّوْأَمَةِ. وروى عنه: لُؤَيْنٌ، وهَنَّادٌ. ينظر: الطبقات: (٤١٥/٥)، الكامل في الضعفاء: (٤٤٩/٥)، تاريخ بغداد: (٤٩٤/١١)، الكاشف: (٦٢٧/١).

(٦) أخرجه البيهقي في "المدخل إلى علم السنن" (٥٨٣/٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥-٣٤/٦٦) من طريق المصنف.



٣. حَدَّثَنَا [عَلِيٌّ] ^(١) بن الحسن العسقلاني، حَدَّثَنَا أبو عبد الرحمن عبدُ الله بن المبارك، قال: (كان فقهاء أهل المدينة الذين ^(٢) يَصْدُرُونَ عن رأيهم سَبْعَةً، فذكر هؤلاء [٩٥/أ] الذين سَمَّاهُمْ أبو الزناد إلا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أبا بكر بن عبد الرحمن، وَذَكَرَ فِيهِمْ سَالِمَ بن عبد الله بن عُمر) ^(٣).

٤. حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بن يحيى بن عبد الله بن حَرَمَلَةَ التُّجِيبِيِّ ^(٤)، أَخْبَرَنَا ابن وهب ^(٥)، عن

(١) لم يَتَضَحَّ الخطُّ في الأصل، والأثر أخرجه المصنّف في موضع آخر على الصواب: [١٤٢/ب] وسماه عليّاً بن الحسن لذلك أثبتّه كذا في الصلب. فهو أبو الحسن المَرْوَزِيُّ، تُؤَيِّفُ سنة: ٢١٥هـ. روى عن: إبراهيم بن طَهْمَانَ، والحُسَيْن بن واقد. وروى عنه: البخاريّ، وعَبَّاسُ الدُّورِي. ينظر: الجرح والتعديل: (١٨٠/٦)، الثقات: (٤٦٨/٨)، الكاشف: (٣٧/٢).

(٢) غامضة في الأصل، والصواب "الذين" كما في موضع آخر: [١٤٢/ب].

(٣) وهنا أشار المصنّف إلى اختلاف تحديد الفقهاء السبعة؛ اتفق أبو الزناد وابن المبارك في ستّة منهم، واختلفا في السابع. والأثر أخرجه البيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (ص: ١٦٦) من طريق المصنف. وأورده ابن الصلاح في "المقدمة" (ص: ٣٠٥)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" (٥٠/٣)، والعراقي في "التقييد والإيضاح" (ص: ٣٢٥).

(٤) هو حَرَمَلَةُ بن يحيى بن عبد الله بن حَرَمَلَةَ بن عمران، أبو حَفْص التُّجِيبِيُّ المِصْرِيُّ، تُؤَيِّفُ سنة: ٢٤٣هـ أو ٢٤٤هـ. روى عن: بِشْر بن بَكْر التَّيْنِيْسِيّ، وسعيد بن الحَكَم بن أبي مريم. روى عنه: مسلم، والحسن بن سفيان. يُنظر: الجرح والتعديل: (٢٧٤/٣)، الكامل: (٤٠٣/٣)، تهذيب الكمال: (٥٤٨/٥).

(٥) هو ابن وهب عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد، الفِهْرِيُّ، المصريّ، القُرَشِيُّ، ومات في شعبان سنة ١٩٧هـ. روى عن: عبدالمَلِك بن جُريح، ويُونُس بن يزيد الأَيْلِيّ. روى عنه: أحمد بن صالح، والرَّبِيع بن سليمان المُرَادِي. ينظر: الجرح والتعديل: (١٨٩/٥)، الثقات: (٣٤٦/٨)، الكامل: (٣٣٦/٥)، الكاشف: (٦٠٦/١).



ابن لهيعة^(١)، أخبرني يزيد بن أبي حبيب^(٢): (أَنَّ قَبِيصَةَ بْنَ دُؤَيْبٍ وُلِدَ عَامَ الْفِيلِ)^(٣). قال ابن لهيعة: (وإنَّ ابنَ شهابٍ كان إذا ذَكَرَ قَبِيصَةَ بْنَ دُؤَيْبٍ، قال: كان من علماء هذه الأمة)^(٤).

٥. حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ^(٦)، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ^(٧)،

(١) هو ابن لهيعة عبد الله بن لهيعة بن عُقبة، أبو عبد الرحمن الحَضْرَمِيُّ، المِصْرِيُّ، مات سنة ١٧٣ هـ، وقيل: ١٧٤ هـ، وقيل: ١٧٠ هـ، وقيل: ١٧٥ هـ. روى عن: الْأَعْرَجِ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ. روى عنه: يحيى بن بُكَيْرٍ، وعبد الله بن يزيد المِصْرِيُّ. ينظر: التاريخ الكبير: (١٨٢/٥-١٨٣)، الجرح والتعديل: (١٤٥/٥-١٤٦)، الكامل: (٢٣٧/٥)، تهذيب الكمال: (٤٨٧/١٥-٤٨٨)، الكاشف: (٦٠٦/١).

(٢) هو يزيد بن أبي حبيب، المِصْرِيُّ، أبو رَجَاءٍ، تُوفِّيَ سنة ١٢٨ هـ. روى عن: عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ، وأبي الطُّفَيْلِ. روى عنه: اللَّيْثُ، وإبراهيم بن عبد الله. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٣٦/٨)، الجرح والتعديل: (٢٦٧/٩)، الثقات: (٥٤٦/٥)، تهذيب الكمال: (١٠٢/٥)، الكاشف: (٣٨١/٢).

(٣) تَكَرَّرَتْ هذه الرواية عند المصنِّف في أكثر من موضع في الأصل: [٩٥/أ]، و [٤٣/ب] و [١٧٩/أ]، ومن المتفق أن قَبِيصَةَ بْنَ دُؤَيْبٍ تَأَخَّرَتْ ولادته عن عام الفيل، وأوَّل مَنْ وَقَفَتْ في بيان عام ولادته، الإمام ابن حِبَّان حيث قال: "وكان مولده عام الفتح"، وبعده ابن عساكر حيث قال: "لا أرى مولده محفوظاً، والمحفوظ أنه وُلِدَ عام فتح مكة". فهو قَبِيصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ بن حُلَحَلَةَ، أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد الخُزَاعِيُّ، الكَعْبِيُّ، المدني الأصل، مات سنة: ٨٦ هـ. روى عن: عُثْمَان، وعُبادَةَ بن الصَّامِت. روى عنه: مَكْحُول، ورجاء بن خَيْوَةَ. يُنظر: الجرح والتعديل: (١٢٥/٧)، الثقات: (٣١٨/٥)، تاريخ دمشق: (٢٥٧/٤٩).

(٤) أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق": (٢٥٧/٤٩) من طريق المصنف.

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٩٢/١) من طريق أبي حاتم الرازي.

كلاهما: (المصنف، وأبو حاتم) عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

(٥) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، المِصْرِيُّ، مولى آل عُمر بن الخطاب، القُرَشِيُّ. تُوفِّيَ بمكة سنة: ٢١٢ هـ أو ٢١٣ هـ. روى عن: أبي خنيفة، وخَيْوَةَ بن شُريح. روى عنه: البخاري، وبشَّير بن مُوسَى. يُنظر: التاريخ الكبير: (٢٢٨/٥)، الجرح والتعديل: (٢٠١/٥)، الثقات: (٣٤٢/٨)، تهذيب الكمال: (٣٢٠/١٦-٣٢٣)، الكاشف: (٦٠٩/١).

(٦) هو سعيد بن أبي أَيُّوب، الخُزَاعِيُّ، المِصْرِيُّ، أبو يحيى، تُوفِّيَ سنة ١٦١ هـ، وقيل غير ذلك. روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وبكر بن عمرو المِصْرِيُّ. وروى عنه: عبد الله بن وهب، وعقيل بن خالد. يُنظر: الطبقات الكبرى: (٥١٦/٧)، الجرح والتعديل: (٦٦/٤)، الثقات: (٢٥٩/٨-٣٦٢/٦)، تهذيب الكمال: (٣٤٢/١٠-٣٤٣)، الكاشف: (٤٣٢/١).

(٧) هو جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ بن عبد الله بن شُرَحْبِيل بن حسنة، أبو شُرَحْبِيل الأَزْدِيُّ، خليف بني زهرة بن كلاب، القُرَشِيُّ، الكِنْدِيُّ، المِصْرِيُّ، مات سنة ١٣٦ هـ كذا قال ابن يونس. روى عن: أبي سَلَمَةَ، والأَعْرَج. وروى عنه: اللَّيْث، وبكر بن مُضر. يُنظر: الطبقات الكبرى: (٥١٤/٧)، الجرح والتعديل: (٤٧٨/٢)، تهذيب الكمال: (٢٩/٥)، الكاشف: (٢٩٤/١).



عن ربيعة بن يزيد^(١)، عن إسماعيل بن عبيد الله^(٢)، قال: «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الدَّرْدَاءِ^(٣) وعندها قَبِيصَةُ بن دُؤَيْبٍ، فَقُلْتُ له: يا أبا سَعِيدٍ»^(٤).

٦. حَدَّثَنِي محمد بن عبد الرّحيم^(٥) قال: سمعتُ عليّ بن عبد الله^(٦) يقول: (لم يكن من

(١) هو ربيعة بن يزيد الدمشقيّ، أبو شعيب، القَصِير، استشهد بإفريقية سنة: ١٢٣هـ. روى عن: واثلة بن الأسقع، وجبير بن نفير. وروى عنه: الأوزاعيّ، ومعاوية بن صالح. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٧٤/٣)، تهذيب الكمال: (١٤٨/٩)، الكاشف: (٣٩٤/١).

(٢) هو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي السُّهَاجِر، أبو عبد الحميد، مولى بني مخزوم، الدمشقيّ، تُوفِّي سنة ١٢٣هـ، وقيل: ١٣١هـ، وقيل: ١٣٢هـ. روى عن: السائب بن يزيد، وعبد الرحمن بن غنم الأشعريّ. وروى عنه: الأوزاعيّ، وسعيد بن عبد العزيز. ينظر: التاريخ الكبير: (٦٦/١)، الجرح والتعديل: (٨٢/٢ - ١٨٣)، الثقات: (٤٠/٦ - ٤١)، تهذيب الكمال: (١٤٣/٣ - ١٤٤)، الكاشف: (٢٤٨/١).

(٣) هي أم الدرداء الصُغرى واسمها جُهَيْمَة، ويقال أيضًا: هُجَيْمَة بنت حُجَيّ، الأوصاليّ. ليست لها صحبة، ماتت بعد سنة ٨١هـ. روى عن: زوجها، وسلمان الفارسيّ. روى عنه: مكحول الشامي، ويونس بن ميسرة. ينظر: التاريخ الكبير: (٩٢/٩)، التاريخ لابن أبي خيثمة: (٨٤٠/٢)، الجرح والتعديل: (٤٦٣/٩)، الثقات: (٥١٧/٥)، الكاشف: (٥٢٣/٢).

(٤) كذا في الأصل، وفي موضع آخر عند المصنف: تقديم هذه الرواية على رواية حرملة بن يحيى، وقول ابن لهيعة سابقًا. ينظر: المخطوط [١٧٩/أ]. وفيه احتمال أن المصنف - رحمه الله - أخرج هذه الرواية لإبراز كنية قبيلة، وكان الحاكم أبو عبد الله قال: "وهذه كُنى جماعة من التابعين، أخرجتها من سماعاتي". ثم روى هذا الأثر من طريق المصنف، وزد على ذلك، فإن قبيصة بن دؤيب من الرواة الذين تعددت كُناها. يُنظر: الكنى والأسماء لمسلم: (ص: ٣٤، ٣٥٤)، الكنى والأسماء للدولة (ص: ٣٠٥)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده: (ص: ٣٦)، معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٤). وتخرجه: أخرجه الحاكم في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ١٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥٦/٤٩) من طريق المصنف.

(٥) هو محمد بن عبد الرّحيم، أبو يحيى، المعروف بصاعقة، البغداديّ، مولى آل عُمر بن الخطّاب، البزاز، فارسيّ الأصل. تُوفِّي سنة: ٢٥٥هـ. روى عن: يزيد بن هارون، وزُوح بن عباد. روى عنه: البخاري وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل: (٩/٨)، الثقات: (١٣٢/٩)، تاريخ بغداد: (٦٣٠/٣)، الكاشف: (١٩٥/٢ - ١٩٦).

(٦) هو عليّ بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، المدينيّ، السعديّ، أبو الحسن، البصريّ، تُوفِّي سنة ٢٣٤هـ. روى عن: حماد بن زيد، وجعفر بن سليمان. روى عنه: البخاري، وأبو داود. يُنظر: التاريخ الكبير: (٢٨٤/٦)، الجرح والتعديل: (١٩٣/٣ - ١٩٤)، الثقات: (٤٦٩/٨)، الكاشف: (٤٣/٢).



أصحاب النبي ﷺ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابُهُ ^(١) حَفِظُوا عَنْهُ، وَقَامُوا بِقَوْلِهِ فِي الْفَقْهِ إِلَّا ثَلَاثَةً؛ زَيْدٌ ^(٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ ^(٣)، وَابْنُ عَبَّاسٍ ^(٤)، فَأَعْلَمُ النَّاسَ بَزَيْدٍ ^(٥) بِنِ ثَابِتٍ، وَقَوْلُهُ الْعَشْرَةُ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ^(٦)،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: [٢٣٨/أ]: (أَصْحَابٌ)، وَكَذَا الْخَطِيبُ فِي "تَارِيخِ بَغْدَادٍ": (٥١٢/١١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقٍ": (٣٠٢/٢٩).

(٢) هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، الْخَزْرَجِيُّ، الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، مَاتَ سَنَةَ: ٤٢هـ، وَقِيلَ: ٤٣هـ، وَقِيلَ: ٤٥هـ. رَوَى عَنْهُ: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ. يُنْظَرُ: الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: (٤٩٠/٢ - ٤٩٢).

(٣) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَصْنِفُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: [٢٣٨/أ]، فَهُوَ صَحَابِيُّ جَلِيلٍ، أَحَدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣٢هـ، وَقِيلَ: ٣٣هـ. رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. وَرَوَى عَنْهُ: عُلُقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ. يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ: (٥٩٧/١)، الْإِصَابَةُ: (٣٧٦/٦).

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، الْهَاشِمِيُّ، الْقُرَشِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، تُوفِّيَ بِالطَّائِفِ سَنَةَ ٦٨هـ. رَوَى عَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٌ. يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ: (٥٦٥/١)، الْإِصَابَةُ: (١٢١/٤ - ١٢٢).

(٥) فِي الْأَصْلِ: "زَيْدٌ" سَقَطَ الْبَاءُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ - كَمَا أَثْبَتُ - "بَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ". يُنْظَرُ: [٢٣٨/أ].

(٦) هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ خَزْنِ بْنِ أَبِي وَهْبٍ، الْقُرَشِيُّ، الْمَخْزُومِيُّ، الْمَدَنِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، سَيِّدُ التَّابِعِينَ. اخْتَلَفَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ، ذَهَبَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ إِلَى أَنَّهُ تُوفِّيَ فِي عَامِ ١٠٥هـ، وَقِيلَ: ٨٧هـ، وَقِيلَ: ٩٣هـ، وَقِيلَ: ٩٤هـ، وَقِيلَ: ٩٥هـ، وَقِيلَ: ١٠٠هـ. رَوَى عَنْ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ. رَوَى عَنْهُ: الزُّهْرِيُّ، وَبُحَيِّ بْنُ سَعِيدٍ. يُنْظَرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: (١١٩/٥)، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٥١٠/٣)، التَّارِيخُ لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ: (١٠٢/٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٥٩/٤ - ٦٠)، الثَّقَاتُ: (٢٧٣/٤ - ٢٧٤)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٦٦/١ - ٦٧)، الْكَاشِفُ: (٤٤٤/١ - ٤٤٥).



وأبو سلمة بن عبد الرحمن^(١)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٢)، وعروة بن الزبير^(٣)،
وأبو بكر بن عبد الرحمن^(٤)، وخارجة بن زيد^(٥)، وسليمان بن يسار^(٦)، وأبان بن عثمان^(٧)،

(١) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف، القُرشي، الزُّهري، المدني، مات سنة: ٩٤ هـ، وقيل: ١٠٤ هـ. روى
عن: عائشة، وأبي هريرة. روى عنه: ابنه عمر، ومحمد بن عمرو.

فائدة: اختلف في اسمه؛ قيل: عبد الله - كما عند ابن سعد-، ولُقّب بالأصغر إلا أنَّ البخاري - رحمه الله - فرّق بين اسمه
وكنيته وكذا ابن حبان. وقيل اسمه: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته - وهو المشهور في كتب التراجم-. يُنظر: الطبقات
الكبرى: (١٥٥/٥)، التاريخ الكبير: (١٣٠/٥)، الثقات: (١/٥)، تهذيب الكمال: (٣٧٠/٣٣)، الكاشف: (٤٣١/٢).

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أبو عبد الله، ويقال: أبو العباس، المدني، الهذلي، الأعمى، القُرشي. اختلف في
سنة وفاته؛ قيل: مات قبل علي بن الحسين، وقيل: ٩٨ هـ. روى عن: عائشة، وأبي هريرة. وروى عنه: صالح بن كيسان،
وعمر بن عبد العزيز. ينظر: الطبقات خليفة بن خياط: (ص: ٢٤٣)، الجرح والتعديل: (٣١٩/٥)، الثقات: (٦٣/٥)،
تهذيب الكمال: (٧٣/١٩)، الكاشف: (٦٨٢/١).

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله، الأسدي، القُرشي، المدني. اختلف في سنة وفاته: ٩١ هـ، وقيل: ٩٢ هـ، وقيل:
٩٣ هـ، وقيل: ٩٤ هـ، وقيل: ٩٥ هـ، وقيل: ٩٩ هـ، وقيل: ١٠٠ هـ، وقيل: ١٠١ هـ. روى عن: عائشة، وعلي. روى
عنه: بنوه منهم عثمان، وهشام. ينظر: التاريخ الكبير: (٢١/٧)، الجرح والتعديل: (٣٩٥/٦)، الثقات: (١٩٤/٥)،
تهذيب الكمال: (١١/٢٠)، الكاشف: (١٨/٢).

(٤) هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، واسمه كنيته، وقيل كنيته: أبو
عبد الرحمن، القُرشي، المدني. اختلف في سنة وفاته على أقوال: قيل سنة: ٩٣ هـ، وقيل: ٩٤ هـ، وقيل: ٩٥ هـ وهو
الراجح. روى عن: أبي هريرة، وعائشة. وروى عنه: ابنه عبد المليك، وسلمة. ينظر: التاريخ الكبير: (٩/٩)، الجرح
والتعديل: (٣٣٦/٩)، الثقات: (٥٦٠/٥)، تهذيب الكمال: (١١٢/٣٣)، الكاشف: (٤١١/٢)، تاريخ الإسلام:
(١١٩٣/٢).

(٥) هو خارجة بن زيد بن ثابت، أبو زيد، المدني، الأنصاري، الخزرجي، التجاري. مات سنة: ٩٩ هـ، وقيل: ١٠٠ هـ. روى
عن: أبيه زيد بن ثابت، وأسامة بن زيد. روى عنه: الزُّهري، وأبو الزناد. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٠١/٥)، التاريخ
الكبير: (٢٠٤/٣)، الجرح والتعديل: (٣٧٤/٣)، الثقات: (٢١١/٤)، الكاشف: (٣٦١/١).

(٦) هو سليمان بن يسار الهلالي، أبو أيوب وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، المدني، مولى ميمونة زوج النبي - صلى
الله عليه وسلم-. اختلف في سنة وفاته على أقوال؛ قيل: ٩٤ هـ، وقيل: ١٠٠ هـ، وقيل: ١٠٣ هـ، وقيل: ١٠٤ هـ،
وقيل: ١٠٧ هـ، وقيل: ١٠٩ هـ، وقيل: ١١٠ هـ. روى عن: مولاته ميمونة، وأبي هريرة. روى عنه: يحيى بن سعيد، وربيعة
الرأي. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٥٩/٤)، تهذيب الكمال: (١٠٠/١١)، الكاشف: (٤٦٥/١).

(٧) هو أبان بن عثمان بن عفان، أبو سعيد الأموي، القُرشي، المدني، مات سنة: ١٠٢ هـ، وقيل: ١٠٥ هـ، وقيل في خلافة يزيد
بن عبد المليك، وقيل: مات قبل السائب بن يزيد. روى عن: أبيه عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت. روى عنه: الزُّهري،



وَقَبِيصَةُ بن دُؤَيْبٍ وذكر آخر^(١).

وكان أَعْلَمَ النَّاسِ بِقَوْلِهِمْ وحديثهم ابنُ شهاب، ثُمَّ بعده مالكُ بن أنس، ثم بعد مالك،
عبدُ الرحمن بن مَهْدِي^(٢).

وأبو الزناد. ينظر: الطبقات: (١٦٣/١)، الجرح والتعديل: (٢٩٥/٢)، الثقات: (٣٧/٤)، تهذيب الكمال: (١٦/٢)،
الكاشف: (٢٠٦/١)، إكمال تهذيب الكمال: (١٦٣/١ - ١٦٧).

(١) كذا في الأصل، وفي موضع آخر في الأصل [٢٣٨/أ]: "وذكر مَرْوان آخر"، وفيه احتمال أن الراوي نسي اسمه أو رغب
المصنف عن ذكره. وأحسب أنه عبد الملك بن مَرْوان؛ لأن ابن المديني ذكره فيمن ذهب إلى قول زيد بن ثابت ومذهبه في
الفقه، قال: "وكان أصحاب زيد بن ثابت الذين يذهبون مذهبه في الفقه ويقولون بقول... فذكر عبد الملك بن مَرْوان".
يُنظر: العجل لابن المديني: (ص: ٤٦).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٥١٢/١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢٧/١٩) من طريق المصنف.



٧. حَدَّثَنِي ابْنُ نُؤْمَيْرٍ^(١) وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِ^(٢)، قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ^(٣)، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ^(٤)، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ^(٥) قَالَ: (كَانَ يُعَدُّ فَقْهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةً: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ^(٦)، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ^(٧)).

(١) هو ابن نُؤْمَيْرٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُؤْمَيْرٍ الْعَالِمِ الْجَاهِلِيَّ النَّاقِدِ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ بِالْكُوفَةِ، الْخَارِجِيُّ، الْهَمْدَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣٤هـ. رَوَى عَنْ: الْمُطَّلِبِ بْنِ زِيَادٍ، وَشَفِيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ. وَرَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٣٠٧/٧)، الْكَاشِفُ: (١٩١/٢).

(٢) هو أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، الْكِنْدِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ ٢٥٧هـ. رَوَى عَنْ: هُشَيْمٍ، وَالْمُطَّلِبِ بْنِ زِيَادٍ، رَوَى عَنْهُ: السَّيِّئَةُ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٧٣/٥)، الثَّقَاتُ: (٣٦٥/٨)، الْكَاشِفُ: (٥٥٨/١).

(٣) هو حَفْصُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ طَلْقِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، النَّخَعِيُّ، أَبُو عُمَرَ الْكُوفِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ١٩٥هـ، وَقِيلَ: فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ. رَوَى عَنْ: عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (١٨٥/٣)، تَارِيخُ بَغْدَادَ: (٦٨/٩)، الْكَاشِفُ: (٣٤٣/١).

(٤) هو الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْحَافِظِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: مَاتَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٨هـ. رَوَى عَنْ: ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَأَبِي وَائِلٍ. رَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (١٤٦/٤)، الْكَاشِفُ: (٤٦٤/١).

(٥) هو أَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، الْفُرَشِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٣١هـ فِي رَمَضَانَ. رَوَى عَنْ: أَنَسٍ، وَعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَرَهُ - فِيمَا قِيلَ -. رَوَى عَنْهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاللَّيْثُ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٨٣/٥)، الثَّقَاتُ: (٦/٧ - ٧)، الْكَاشِفُ: (٥٤٩/١).

(٦) هو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ، أَبُو الْوَلِيدِ. تُوفِّيَ سَنَةَ ٨٦هـ. رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، وَتَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْفَرَزْطِيُّ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: (٢٢٣/٥)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٤٠٨/١٨ - ٤٠٩).

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقَ": (١٢٠/٣٧) مِنْ طَرِيقِ الْمُصَنِّفِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (١٢٥/٧) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَشْجَعِ بِهِ.



٨. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عُمر: «إِنَّكُمْ مَعْشَرُ أَشْيَاحٍ قُرَيْشٍ تُوشِكُوا أَنْ تَنْقَرِضُوا، فَمَنْ نَسَأُ^(١) بَعْدَكُمْ؟ فَقَالَ: إِنَّ لِمَرْوَانَ ابْنًا^(٢) فَفِيهَا فَسَلُوهُ»^(٣).

(١) في الأصل: (نسل)، والتصويب من موضع آخر عند المصنف: [أ/١٨١].

(٢) في الأصل: "امرا" وهو تصحيف، والتصويب من موضع آخر [أ/١٨١]، وكذا في "تاريخ دمشق": (١٩٩/٣٧).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٢٦/١٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٩/٣٧) من طريق المصنف.

دراسة رواية الإسناد:

- هو سعيد بن أسد بن موسى المصري، الأموي، أبو عثمان، مات سنة ٢٢٩هـ. روى عن: والده أسد بن موسى، وسفيان بن عيينة. روى عنه: أبو زرعة، وابن الجنيّد. ينظر: الجرح والتعديل: (٥/٤)، الثقات: (٢٧١/٨)، تاريخ الإسلام: (١٧٢/١٦).

قال ابن معين: "لا بأس به، فقي صدق صدوق".

وقال ابن حزم: "وابنه سعيد بن أسد بن موسى، محدث أيضاً".

وقال الهيثمي: "ولم يُضَعَّفْ أحدٌ".

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٧١/٨).

قلت: هو صدوق لا بأس به - كما صرح به ابن معين -.

- هو ضمرة بن ربيعة الفلستيني، أبو عبد الله، من أهل الرملة، مات في رمضان سنة ٢٠٢هـ. روى عن: موله المحدث علي بن أبي حملة، وإبراهيم بن أبي عبلة. روى عنه: أيوب بن محمد الوزان، ودخيم. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٦٧/٤)، الثقات: (٣٢٤/٨ - ٣٢٥)، الكاشف: (٥١٠/١).

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، والنسائي: "ثقة". وزاد أحمد في رواية أخرى: "من الثقات المأمونين رجل صالح، صالح الحديث لم يكن بالشام رجل يشبهه". وقال أبو حاتم: "صالح". قال الساجي: "صدق". قال مغلطاي: وثقه ابن وضاح، والبكري، وابن صالح، وغيرهم. وذكره ابن حبان وابن خلفون في كتابيهما "الثقات".

ممن جرحه:

- الساجي، فقال: "يهم عنده مناكير".



قلت: هو ثقةٌ صالحٌ، وقول أحمد - في رواية - وأبي حاتم موافقٌ بما قاله ابن سعد؛ فكأنهم أثنوا عليه من حيث أمانته وصدقه، وضمرة عنده مناكير - كما ذكره الساجي - ولعله وهمٌ قليلاً، كما صرح بهذا الحافظ ابن حجر، والله أعلم. ينظر: التقريب: (ص: ٢٨٠).

- هو رجاء بن أبي سلمة، أبو المِقْدَام، الفِلِسْطِينِيّ، الرَّمْلِيّ، تُوفِّيَ سنة ١٦١هـ. روى عن: رجاء بن حيوة، وعمر بن عبدالعزيز. وروى عنه: إسماعيل بن عُلَيَّة، ومحمد بن يُوْسُف الفِرْيَابِيّ، هو ثقة متفق، كما عند الذهبي وابن حجر. ينظر: الجرح والتعديل: (٥٠٢/٣)، الكاشف: (٣٩٥/١)، التقريب: (ص: ٢٠٨).

- هو عبادة بن نُسيّ أبو عمر، الشَّامِيّ، الكِنْدِيّ، قاضي الأَرْدُن، مات سنة ١١٨هـ. روى عن: أبي الدرداء وخبَّاب. وروى عنه: هشام بن الغاز، ويزيد بن سنان. ينظر: الثقات: (١٦٢/٧)، الكاشف: (٥٣٣/١ - ٥٣٤)، سير أعلام النبلاء: (٩٦/٦).

قلت: هو ثقة كما عند الثُّقَّاد وكذا عند الذهبي وابن حجر. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٥٦ / ٧)، سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٣٩٦)، الثقات للعجلي (١٨ / ٢)، سؤالات أبي داود: (ص: ٢٥٩)، مسند البزار: (٢٩٢/٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٥٠٢/٣)، (٤ / ٤٦٧)، (٩٦ / ٦)، الثقات: (٣٠٥ / ٦)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم: (ص ٩٠)، تهذيب الكمال: (٩ / ١٦١)، (١٣ / ٣١٦)، (١٤ / ١٩٦)، الكاشف: (١ / ٥٣٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٤ / ٣٦٨) (٧ / ٣٧)، مجمع الزوائد: (١٠٥/٥)، تحفة التحصيل في المراسيل: (١ / ٢٢٨)، تهذيب التهذيب: (١ / ٦٠٢)، (٢ / ٢٢٩)، التقريب: (ص: ٢٩٢).

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح؛ لأن لعبادة بن نسي رواية عن معاوية بن سفيان - وهو توفي سنة ٦٠هـ - فلا يستبعد عندي أنه أدرك ابن عمر لأنه توفي في حدود ٧٠هـ. ينظر: تهذيب الكمال: (١٩٤-١٩٥)، الإصابة: (٢٩٠/٦)، (٢٣٤/١٠).

فائدة: ومما يدلُّ على أن عبد الملك بن مروان كان من فقهاء المدينة قول أبي الزناد - كما أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢٦/١٢) - من طريق الأعمش، قال: قدم علينا أبو الزناد الكوفة، فقلت: من كان بالمدينة من الفقهاء؟ قال: فذكر... عبد الملك بن مروان".



وقال جرير^(١) عن مُغيرة^(٢)، عن الشَّعبي^(٣) قال: (كان قَبِيصَةُ^(٤) بن دُؤَيْب [٩٥/ب] من أعلم النَّاسِ بِقُضَاءِ زَيْدِ بن ثابتٍ^(٥)).

(١) هو جرير بن عبد الحميد، أبو عبد الله، الضَّبِّي، الرَّازِي، القاضي، كُوفِيّ، مات سنة ١٨٨هـ. روى عن: منصور ابن المُعتمر، وخصم بن عبد الرحمن. روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. ينظر: التاريخ الكبير: (٢١٤/٢)، الكاشف: (٢٩١/١).

(٢) هو مُغيرة بن مِقْسَم، أبو هشام، الضَّبِّي، الكُوفِي، الفقيه الضَّرِير، مات سنة ١٣٣هـ. روى عن: أبي وائل شقيق بن سلمة، وإبراهيم النَّخعي. روى عنه: شعبة بن الحجاج، وزائدة بن قدامة. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٢٢/٧)، الكاشف: (٢٨٨/٢).

(٣) هو الشَّعبيّ عامر بن سراجيل، أبو عمرو الكُوفِي، تُوفِّي سنة: ١٠٣هـ أو ١٠٤هـ، وقيل غير ذلك. روى عن: عليّ بن أبي طالب، وأبي هريرة. وروى عنه: خصم بن عبد الرحمن السُّلَمي، وعبد الله بن عَوْن. ينظر: التاريخ الكبير: (٤٥٠/٦)، الكاشف: (٥٢٢/١).

(٤) أشار الناسخ في الأصل على قوله: (قبصة)، وفيه احتمال أنه أراد الإشارة إلى أن هذه الرواية مُلحقة بما رُويت في مناقب قَبِيصَةَ بن دُؤَيْب، والله أعلم.

(٥) أخرجه المصنف معلقاً. وأخرجه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٢٥/٧) من طريق عليّ بن المدينيّ به.



٩. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَامِرٍ - شَيْخٌ مِنْ عَامِلَةٍ^(٢) مِنْ أَهْلِ تَيْمَاءَ^(٣) -، حَدَّثَنِي شَيْخٌ^(٥) - كَانَ يُجَالِسُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ - قَالَ: مَرَّ بِهِ يَوْمًا ابْنُ زَمْلٍ الْعُدْرِي^(٦) - وَنَحْنُ مَعَهُ - فَحَصَبَهُ سَعِيدٌ، فَجَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ مَدَحْتَ هَذَا - وَأَشَارَ نَحْوَ الشَّامِ، يَعْنِي: عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ -، قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، قَدْ مَدَحْتُهُ، أَفْتَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْقَصِيدَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، اجْلِسْ، قَالَ: فَأَنْشُدَهُ حَتَّى بَلَغَ:

(١) هو إبراهيم بن المنذر الحزامي، أبو إسحاق، القرشي، الأسدي المدني، مات في شهر المحرم سنة ٢٣٥هـ، وقيل: ٢٣٦هـ. روى عن: عبد الله بن وهب، وسفيان بن عيينة. روى عنه: البخاري، وابن ماجه. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٣١/١)، الثقات: (٧٣/٨)، تاريخ بغداد: (١٢٢/٧)، الكاشف: (٢٢٥/١).

(٢) قوله (عاملة): من العماليق قاله السمعاني، ولم يرتضه ابن الأثير حيث قال: ولم يذكر من قال ذلك ليبراً من عهدة هذا القول، والصحيح أن عاملة ولد الحارث بن عدي بن الحارث بن مرة... يجتمع عاملة وكندة في عدي بن الحارث... وما يدل على أن عاملة ليس من العماليق أنه قال: كان الظرب العاملي ملك العرب كان أيام سائبور ملك الفرس، وسائبور الذي قاتل العرب هو سائبور ذو الأكتاف ولم يكن في أيامه من العماليق أحد، ولو أن ملك الفرس سائبور بن أزدشير وهو أقدم من ذي الأكتاف أيضاً فإنه لم يكن في أيامه من العماليق أحد. ينظر: الأنساب: (١٦٥/٩)، واللباب: (٣٠٧/٢).

(٣) تيماء: بلدة بين الشام ووادي القرى على طريق حجاج الشام ودمشق، فُتحت في المحرم سنة ٧هـ، بعد فتح خيبر وفدك ووادي القرى، وتيماء اليوم بالمملكة العربية السعودية شمال المدينة على نحو ٤٢٠ كم، يمر بها الطريق البري إلى بلاد الشام. ينظر: معجم البلدان: (٦٧/٢)، أطلس الحديث النبوي: (ص: ٩٦).

(٤) هو عبد العزيز بن عامر، ولم أقف على ترجمته.
(٥) هذا الشيخ مبهمة، لم أقف على اسمه في المصادر.
(٦) قال ابن عساكر في ترجمة (ابن زمل العُدري): إن لم يكن المقداد بن زمل بن عمرو فلا أدري من هو، وفد على عبد الملك بن مروان ومدحه. وفي ضبط (العُدري) أوجه ذكرها السمعاني:

أولاً: بفتح العين المهملة والذال المعجمة (عُدَر)، نسبة إلى عُدَر، وهو بطن من الأشعرين، قال ابن حبيب في الأشعرين عُدَر بن وائل بن الجماهر بن الأشعر.
ثانياً: بضم العين المهملة وفتح الذال المعجمة (عُدَر)، نسبة إلى عُدَر، وهو بطن من همدان، وهو عُدَر بن سَعْد بن رافع بن مالك بن جُشم بن حاشد.

ثالثاً: بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة (عُدَر)، نسبة إلى عُدَرَة، وهو ابن زيد اللات بن زُفيدة ابن ثور، وهي قبيلة معروفة، ينسب أكثرهم إلى العشق. ينظر: تاريخ دمشق: (٣٥/٦٨)، الأنساب: (ص: ٢٦٠ - ٢٦١).



فما [عابتك] ^(١) في خُلُق قُرَيْشٍ يَثْرِبَ حِينَ أَنْتَ بِهَا غُلَامٌ.

فقال له سعيد: صدقت! ولكنّه لَمَّا صارَ إلى الشام بدّل ^(٢).

قال أبو يوسف: فهؤلاء الذين سَمَّيْنَاهُمْ ثِقَاتٍ مُتَقِنُونَ يَقُومُ حَدِيثُهُمْ مَقَامَ الْحُجَّةِ، وَهُمْ فُقَهَاءُ تَابِعِي الْمَدِينَةِ.

وقد تَقَدَّمَ هُمْ طَبَقَةٌ هُمْ رِوَاةُ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ إِلَّا أَنَّ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْفَقْهِ مَا عِنْدَ أَوْلِيائِكَ، فَأَمَّا الرِّوَايَةُ وَالْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ فَمَا شِئْتَ، وَلَهُمْ رُؤْيَاةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، مِنْهُمْ:

مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ حَارِثَةَ ^(٣) الْأَنْصَارِيُّ

(١) في الأصل: "عابتك"، أما في أنساب الأشراف للبلاذري: (٢٠٣/٧)، وتاريخ بغداد: (١٢٦/١٢)، وتاريخ دمشق: (١٢٣/٣٧) (عابتك) كما أثبتته.

(٢) في الأصل بضم الموحدة "بدّل" والصواب ما أثبتته، والذي يظهر من كلام ابن المسيب أن عبد الملك بن مروان تغيّر حاله لَمَّا تَوَلَّى الْخِلَافَةَ. قال ابن كثير: وقد كان عبد الملك قبل الخلافة من العُبَّاد، الرُّهَّاد، الفقهاء، الملازمين للمسجد، التَّالِينَ لِلْقُرْآنِ. وكان طالب علم قبل تولّيه للخلافة، وتغيّر حاله بعد توليتها كما صرّح به الحافظ ابن حجر. ينظر: البداية والنهاية: (٦٢/٩)، والتقريب: (ص: ٣٦٥). وتخرجه: الأثر أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٢٦/١٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/٦٨) من طريق المصنف.

(٣) كذا في الأصل: "حارثة"، والصواب: مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَّةَ - بالجيم -، الأنصاري، المدني، من بني عمرو بن عَوْفٍ، وهو ابن أخي مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَّةَ، وقيل: هما واحد ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده. روى عن: عُتْبَةَ بْنِ عُؤَيْمٍ، وَخُنْسَاءِ بِنْتِ خِدَامٍ. وروى عنه: ابنه يعقوب، والقاسم بن محمد. أما نسبته إلى حارثة فهو تصحيف صرّح به ابن حجر والصواب "جارية"، قال الحافظ: "وهو بجيم وراء ووقع هنا لبعضهم بمهملتين ومثلثة وهو تصحيف" - أي: "حارثة" -. ينظر: الطبقات الكبرى: (٨٤/٥)، التاريخ الكبير: (٤٠٨/٧ - ٤٠٩)، الجرح والتعديل: (٢٩٥/٨)، الثقات: (٣٨٦/٣)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي (٧٢٩/٢)، تهذيب الكمال: (٢٥٠/٢٧)، الكاشف: (٢٤٢/٢)، فتح الباري: (٣٤١/١٢)، الإصابة: (٥٢٧/٩).



بقوله: له رؤية^(١).

ومحمود بن الربيع الأنصاري^(٢)

١٠. حدّثني عبد الله بن عثمان^(٣)، أخبرنا عبيد الله^(٤)، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهري أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا^(٥) مِنْ دَلْوٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ^(٦).

(١) غامضة في الأصل "بقوله"؛ ولها احتمالات، أولها: أراد به المصنف، والتقدير: "يقول المصنف: له رؤية"، والهاء بعد اللام (نقوله) تصحيفٌ. وثانيها: وهو تصحيف أيضاً، ولعله أراد أن يقول: "يقال: له رؤية"، أما الثالث: ولعلها الصواب وهو ما أثبتته؛ والباء للسببية؛ وفي الحديث -كما أخرجه أحمد في مسنده (٣٤٣٠/٦)-: "أنه -مجمع بن يزيد- رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- يصلي في نعلين"، والله أعلم.

(٢) هو محمود بن الربيع بن سُرَاقَةَ بن عَمْرِو الأنصاريّ، الحَزْرَجِيّ، أبو محمد، وقيل: أبو نُعَيْم، مات سنة ٩٩هـ. روى عن: عَثْبَانَ بن مالك، وعُبَادَةَ. وروى عنه: أَنَسُ بن مالك، ومَكْحُول. ينظر: التاريخ الكبير: (٤٠٢/٧)، الثقات: (٣٩٧/١)، تهذيب الكمال: (٣٠٢/٢٧)، الكاشف: (٢٤٦/٢)، الإصابة: (٣٣/٦).

(٣) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رَوَاد، أبو عبد الرحمن، الأزديّ، من أهل مَرَوْ، مات سنة ٢٢٠هـ، وقيل: ٢٢٢هـ. روى عن: أبيه، وأبي حمزة السُّكَّرِيّ. وروى عنه: البخاري والدُّهْلِيّ. يُنظر: الجرح والتعديل: (١١٣/٥)، الثقات: (٣٥٢/٨)، الكاشف: (٥٧٢/١).

(٤) كذا في الأصل، ويبدو أنه تصحيف، والصواب: عبد الله بن المبارك. ينظر: صحيح البخاري: (٢٨٨/١).

(٥) والسَمَج: "أخذ حُسُوَّةً من ماء فمَجَّهَا في بئرٍ، ففاضت بالماء الرواء" - أي صبَّها-. قال القرطبي: وهو طَرَحَ الماء وغيره من الفم... وإنما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- ذلك مُبَاسِطَةً للصَّبِيِّ وتَأْنِيْسًا له". ينظر: النهاية: (٢٩٧/٤)، المُفْهَم لما أَشْكَل من تلخيص مسلم: (٢٨٤/٢ - ٢٨٥).

(٦) أخرجه البخاري (١٦٧/١) برقم: (٨٢٩) (كتاب الأذان، باب من لم ير رد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة) (بمثله)، عن عبدان (عبد الله بن عثمان).

- وأخرجه النَّسَائِيّ في "المجتبى" (١ / ٢٨٣) برقم: (١٣٢٦ / ١) (كتاب السهو، باب تسليم المأموم حين يُسَلِّم الإمام) (بمعناه) عن سُؤَيْد بن نَصْر.



- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨ / ٩٠) برقم: (٦٤٢٢) (كتاب الرقاق، باب العمل الذي يتغنى به وجه الله فيه سعد) (بمثله) عن مُعَاذِ بْنِ أَسَدٍ.
- ثلاثتهم: (عبدان، وسُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، ومُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ) عن عبد الله بن المبارك.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٩٥) برقم: (١٦٧٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ١٨٨) برقم: (٨٤٣ / ١) (كتاب الإمامة، باب الجماعة للنافلة) (بمعناه) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٩٦) برقم: (١٦٧٤٦) (بمعناه)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ١٢٦) برقم: (٣٣) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) من طريق عبد الرزاق الصنعاني.
- ثلاثتهم (عبد الله بن المبارك، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، وعبد الرزاق الصنعاني) عن مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٩٢) برقم: (٤٢٤) (كتاب الصلاة، باب إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس) (بمعناه)، من طريق إبراهيم بن سَعْدٍ.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٩٥) برقم: (١٦٧٤٤) (بمعناه مُطَوَّلًا) من طريق سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنِ المعلم.
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ١٢٧) برقم: (٣٣) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) من طريق الأوزاعي.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٩٢) برقم: (٤٢٥) (كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت) (بمعناه مُطَوَّلًا)، من طريق عُقَيْلِ بْنِ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٣٤) برقم: (٦٦٧) (كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر، والعلّة أن يصلي في رحله)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ١٧٧) برقم: (٧٨٧ / ١) (كتاب الإمامة، باب إمامة الأعمى) (بمعناه) من طريق مالك بن أنس.
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ١٢٦) برقم: (٣٣) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) (بمعناه) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.
- سبعتهم: (مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، والأوزاعي، وعُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ، ومالك بن أنس، ويُونُسُ بْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ) عن الزُّهْرِيِّ.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٩٧) برقم: (١٦٧٤٧) (بمعناه) من طريق أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ النَجَّارِيِّ.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٨٢) برقم: (٢٤٢٩٤)، ومسلم في "صحيحه" (١ / ٤٥) (كتاب الإيمان) برقم: (٣٣) (بمعناه) من طريق أنس بن مالك.
- ثلاثتهم: (الزُّهْرِيُّ، وأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ النَجَّارِيُّ، وأنس بن مالك) عن مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ.



١١. حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمْرٍ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ - وَزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، قَالَ: «وَتُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ» ^(١).

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٥٩) (بمثله) من طريق المصنف.

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١١/٥٧) (بمثله) من طريق أبي عامر محمد بن إبراهيم النحوي.

كلاهما: (المصنف، وأبو عامر محمد بن إبراهيم) عن سليمان بن عبد الرحمن.

- وأخرجه الطبراني في "معجمه الكبير" (٣٢/١٨) برقم: (٥٤) من طريق صفوان بن صالح.

كلاهما: (سليمان بن عبد الرحمن، وصفوان بن صالح) عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري به.

دراسة رواة الإسناد:

هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميثم، أبو أيوب ابن بنت شَرْحَبِيل، التَّمِيمِي، الدِّمَشْقِي، مات سنة:

٢٣٣هـ. روى عن: إسماعيل بن عَيَّاش، وعبد الله بن وَهْب. وروى عنه: البخاري، وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل:

(١٢٩/٤)، تهذيب الكمال: (٢٦/١٢)، الكاشف: (٤٦٢/١)، سير أعلام النبلاء: (١٣٦/١١).

أقوال المعدلين:

قال ابن معين: "ليس به بأس". وقال في رواية معاوية بن صالح: "ليس بالمسكين بأس" إذا حدث عن المعروفين". قال

الآجري: "سألت أبا داود عن سليمان بن بنت شَرْحَبِيل، فقال: ثقة، يخطئ كما يخطئ الناس، فقلت: هو حجة؟

قال: الحجة أحمد بن حنبل". قال أبو حاتم الرازي: "صدوق، مستقيم الحديث". وقال صالح جزرة: "لا بأس به، ولكنه

يحدث عن الضعفاء". وقال النسائي: "صدوق". وقال الحاكم: "قلت للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: ثقة،

قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: كان يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو، فهو ثقة".

أقوال المجرحين:

قال أبو حاتم الرازي: "ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم

يفهم، وكان لا يميز".

أقوال المفصلين:

قال الفسوي: "وكان سليمان - بن عبد الرحمن بن بنت شَرْحَبِيل - صحيح الكتاب إلا أنه كان يُجَوَّل، فإن وقع فيه

شيء فمن النقل". قال ابن حبان: "يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل

ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها وإنما يقع السير في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء

والمجاهيل".



قلت: هو صدوق لا بأس به - إذا حدث عن المعروفين - هكذا قال عنه ابن معين، ورأى أبو حاتم بأنه أكثر عن الضعفاء، وهو كذلك فعلاً هذا هو السبب الرئيسي في وقوع المناكير في أحاديثه لكنه صحيح الكتاب كما قاله يعقوب، وقد أخطأ لكنه من النقل. ينظر: المعرفة والتاريخ: (٤٠٦/٢)، الضعفاء للعقيلي: (١٣٢/٢)، الجرح والتعديل: (١٢٩/٤)، سؤالات أبي عبيد الآجري: (١٩٠/٢)، الثقات: (٢٧٨/٨)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: (ص: ٢١٧ - ٢١٨).

هو الوليد بن مسلم، أبو العباس، مولى لبني أمية، الدمشقي. قال ابن سعد: حج سنة ١٩٤ هـ في خلافة محمد بن هارون، ثم انصرف فمات بالطريق قبل أن يصل إلى دمشق. روى عن: يحيى بن الحارث الدمري، وثور بن يزيد. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٧١/٧)، الجرح والتعديل: (١٦/٩)، الثقات: (٢٢٢/٩)، الكاشف: (٣٥٥/٢).

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد، وأبو مسهر، والعجلي، ويعقوب بن شيبه: "ثقة". وفي رواية لأبي مسهر: "من حُفَظ أصحابنا". قال ابن المديني: "وما رأيت من الشاميين مثله". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال الفسوي: "فأما الوليد فمضى على سننّه محموداً عند أهل العلم مُتَقَنّاً صحيحاً صحيح العلم". قال الخليلي: "الوليد بن مسلم صاحب الأوزاعي مقدّم على جميع أهل الشام، مُتَّفَقٌ عليه، مخرج في الصحيحين".

أقوال المضعفين:

قال أبو مسهر: "كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذاباً وهو يقول فيها: قال الأوزاعي". وقال أيضاً: "كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يُدلسها عنهم". قال أحمد: "هو كثير الخطأ". وقال أيضاً: "كان رَفَاعاً". قلت: فبحثت عن معناها فوجدت أن الذهبي يَبَيِّنُهَا، قال: "الأثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها". قال ابن حبان: "قَلَبَ الأَسَامِي وَعَيَّرَ الكُنَى".

أقوال المفصلين:

- قال ابن المديني: "وقد أغرب الوليد أحاديث صحيحة لم يَشْرُكْ فيها أحد".
- قال الدارقطني: "الوليد بن مسلم مرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ، قد أدركهم الأوزاعي، مثل: نافع، وعطاء، والزُّهري، ويسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن عطاء، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم".
- قال الخليلي: "ويتفرد بحديث...".

قلت: الوليد بن مسلم ثقة وكان مرجعاً في حديث الشاميين إلا أن معظم النقاد لم يُفَصِّرُوا في توضيح أمره، ويمكن بيان حاله حسب النقاط الآتية:

=



- يتقى أحاديثه عن الأوزاعي من طريق يوسف بن أبي السفر كاتبه؛ لأنه كان كذابًا، ومنكر الحديث كما قاله البخاري.
- قد أغرب بعض الأحاديث الصحيحة ما لم يرو غيره.
- قلب الأسامي وغير الكنى كما بين ذلك ابن حبان.
- مارس تدليس التسوية - وهو حذف الضعيف بين الثقتين - كما ذكر ذلك الدارقطني بالمثل. ينظر: الطبقات: (٤٧٠/٧)، التاريخ الكبير: (٣٨٧/٨)، الثقات للعجلي: (ص: ٤٦٦)، المعرفة والتاريخ: (٤٢١/٢، ١٦٥/٢)، الجرح والتعديل: (١٧ - ١٦/٩)، الثقات: (٢٢٢/٩)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: (ص: ١٩٨)، تاريخ دمشق: (٢٨٦/٦٣ - ٢٩٢)، تهذيب الكمال: (٨٦/٣١)، الكاشف: (٣٥٥/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٣٠/٦)، إكمال تهذيب الكمال: (٥٦٤/٦)، تهذيب التهذيب: (٤ / ٣٢٥، ١١/١٥٢).
- هو عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، أبو عمرو الدمشقي، ولم أقف على وفاته، روى عن مكحول. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٩٥/٥)، الثقات: (٨٢/٧)، الكاشف: (٦٤٧/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٢٤٢/٨)، التريب: (٦٠٢).

أقوال المعدلين:

قال دُحيم: "صحيح الحديث عن الزُّهري، ما أعلم أحدًا روى عنه غير الوليد". وقال أبو داود: "ليس به بأس". وقال البرقي، وابن حبان: "ثقة". وقال أبو أحمد الحاكم: "مستقيم الحديث". وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات"، وقال: "ذكر الذهلي أصحاب ابن شهاب فقال: وعبد الرحمن بن نمر اليحصبي وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهما ثبتان، قد ظهر لابن مسافر قطعة من حديث الزُّهري ولم يظهر لابن نمر إلا يسير وأظن لو فتش الناس عنه لوجدوا عنده علمًا من علم الزُّهري، والدليل على ذلك أنك لا تكاد تجد لابن نمر حديثًا عن الزُّهري إلا ودون الحديث مثله، يقول: سألت الزُّهري عن كذا فحدثني عن فلان وفلان، فيأتي بالحديث على وجهه".

أقوال المضعفين:

قال عبد الرحمن، قال قرئ على العباس بن محمد الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: ابن نمر ضعيف في روايته عن الزُّهري. قال أبو حاتم الرازي: "ليس بقوي". وذكره العجلي في "جملة الضعفاء". قال ابن عدي - لما بين كلام ابن معين - "وقول ابن معين: هو ضعيف في الزُّهري - ليس أنه أنكر عليه في أسانيد ما يرويه عن الزُّهري أو في متونها إلا ما ذكرت... وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء".

ومن فصل عن حاله: أبو زرعة الدمشقي في "تسمية نفر يروون عن الزُّهري"، قال: "وأما عبد الرحمن بن نمر فحديثه عن الزُّهري مستو".

قلت: اختلف النُّقاد في عبد الرحمن بن نمر توثيقًا وتضعيفًا، غير أن أكثر النُّقاد فصَّلوا في بيان حاله، فيستفاد من كلامهم أمران:



١. عبد الرحمن بن نمر ليس من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وهو وإن عدّله الذهلي إلا أنه جعله في منزلة ابن مسافر.

٢. بيّن ابن عدي سبب تضعيف ابن معين له، ويفهم من كلامه أن ابن معين لم يضعف ابن نمر مطلقاً في الزهري، وإنما تضعيفه له لحديث ما، ويفهم من كلامه أنه من الضعفاء الذين يكتبون أحاديثهم.

= فبعد الرحمن لا بأس به وحديثه عن الزهري فيه نظر، وهو في الطبقة الوسطى ودون الثقات الأثبات من أصحاب الزهري كمالك وغيره. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٩٥/٥)، الثقات: (٨٢/٧)، تهذيب الكمال: (٤٦١/١٧)، الكاشف: (٦٤٧/١)، تهذيب التهذيب: (٥٦٠/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٢٤٢ / ٨).

- الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، المدني، أبو بكر الحافظ، تُوفي سنة: ١٢٣هـ، ١٢٤هـ، ١٢٥هـ. روى عن: ابن عمر وسعيد بن المسيّب. روى عنه: مالك وسفيان بن عيينة. قلت: متفق على جلالته، وإتقانه وثبته كما عند الحافظ. ينظر: الجرح والتعديل: (٧١/٨)، الثقات: (٣٤٩/٥)، تاريخ دمشق: (٣٠٩/٥٥)، الكاشف: (٢١٩/٢)، التقريب: (ص: ٥٠٦).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لأنّ عبد الرحمن بن نمر اليحصبي متكلم في روايته عن الزهري، وقد تفرد بذكر وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان ابن خمس سنوات، قال: " وثُويّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وهو ابن خمس سنين"، ولا توجد هذه الزيادة عند كبار أصحاب الزهري، والزيدي -وإن روى نحوه إلا أنه لم يذكر هذه الزيادة، ولفظه - كما أخرجه البخاري في صحيحه (٤١/١)، قال: عقلتُ من النبي - صلى الله عليه وسلم- حجةً مجَّها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين، من دلو". ورأى الحافظ ابن حجر بأن رواية ابن نمر موافقة لما رواه الزيدي من حيث إنه قال: (وأنا ابن خمس سنين) ... ثم ذكر كلام ابن حبان وغيره بأنه مات سنة ٩٩ هـ، وهو ابن ٩٤ سنة. والذي يظهر أن الزيادة التي تفرد بها عبد الرحمن بن نمر عن الزهري، وهو تقييده بخمس سنين عند وفاته - صلى الله عليه وسلم- غير محفوظة، وأن الحديث صحيح بدون هذه الزيادة، والله أعلم.



قال ابن عثمان: عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري، أخبرني محمود بن الربيع قال: سمعت عتبان بن مالك الأنصاري^(١) ثم أحد بني سالم^(٢) - وذكر حديثه - قال محمود: «فحدثت بحديثه قومًا فيهم أبو أيوب^(٣) صاحب رسول الله ﷺ»^(٤).

١٢. [٩٦/أ] حدثنا أبو صالح، حدثني الليث، حدثني يونس وعقيل قالا^(٥): قال ابن شهاب: «سألت الحصين بن محمد الأنصاري - وهو أحد بني سالم وهو من سرائهم^(٦) - عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بذلك»^(٧).

(١) هو عتبان بن مالك بن عمرو، الأنصاري، السلمي، مات في خلافة معاوية. روى عنه: رباح بن عبيدة الباهلي، وأبو بكر بن أنس بن مالك. ينظر: الكاشف: (٦٩٦/١)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٣٥٩/٤).

(٢) بني سالم: نسبة إلى سالم بن عوف. ينظر: الأنساب للسمعاني: (٢٣/٧).

(٣) هو أبو أيوب خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، الأنصاري، التجاري، توفي في غزاة القسطنطينية سنة ٥٠ هـ، وقيل: ٥١ هـ، وقيل: ٥٢ هـ وهو الأكثر، ذكر ذلك ابن حجر. روى عنه: جبير بن نفير، وأبو سلمة. ينظر: الكاشف:

(٣٦٤/١)، الإصابة في تمييز الصحابة: (١٤٣/٣).

(٤) تقدم تخريجه في الحديث رقم: (١٠).

(٥) في الأصل: "قال" سقط الألف، ولعل الصواب: (قالا) كما أثبتته.

(٦) قوله: (سرائهم) جمع سري، أي: خيارهم. ينظر: فتح الباري: (٥٢٢/١).

(٧) أخرجه أبو زرعة في "تاريخه" (ص: ٤١٤) من طريق الليث بن سعد به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٤/٥) برقم: (٤٠١٠) (كتاب المغازي، باب حدثني خليفة) (بهذا اللفظ) من طريق عنبسة.

كلاهما: (الليث بن سعد، وعنبسة) عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري به.



١٣. حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ^(١)، ثنا سُفْيَانُ ^(٢)، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ يُحَدِّثُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ^(٣).

(١) هو عبد الله بن الزبير، وستأتي ترجمته.

(٢) هو ابن عيينة، وستأتي ترجمته.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٨/٢) من طريق المصنف.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٣٥٥) برقم: (٢٣١١٧) (بمثله).
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٥١) برقم: (٧٥٦) (كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر) (بمثله) عن علي بن المديني.
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ٨) برقم: (٣٩٤) (كتاب الصلاة) (بمثله) عن إسحاق بن راهويه، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وعُمر بن محمد بن بُكَيْر.
- وأخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ٣٠٢) برقم: (٨٢٢) (كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (بمثله) عن أحمد بن عمرو بن السرح المصري، وقتيبة بن سعيد.
- وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢ / ٢٤) برقم: (٨٣٧) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة خلف الإمام) (بلفظه) عن إسحاق بن إسماعيل الأيلي، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل.
- وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١ / ٢٨٧) برقم: (٢٤٧) (أبواب الصلاة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) (بمثله) عن علي بن حجر بن إياس، ويحيى بن أبي عمر العدني. وقال: حديث عبادة حديث حسن صحيح.
- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٢٠٢) برقم: (٩٠٩ / ١) (كتاب الافتتاح، باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة) (بمثله) عن محمد بن منصور بن ثابت الجواز.
- كلهم (الحميدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمر بن محمد بن بكير، أحمد بن عمرو بن السرح المصري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إسماعيل الأيلي، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل، وعلي بن حجر، ويحيى بن أبي عمر العدني، ومحمد بن منصور بن ثابت الجواز) عن سُفْيَانِ بْنِ عُيَيْنَةَ.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٣٧٢) برقم: (٢٣١٨٥) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٩) برقم: (٣٩٤) (كتاب الصلاة) (بنحوه)، من طريق: صالح بن كيسان الدوسي.



وَمَحْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ

وهو ثقة.

١٤. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، ثنا عبد العزيز بن أبي سَلَمَةَ، عن ابن شهاب، عن مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَا نَعَايَا لِلْعَرَبِ! يَا نَعَايَا لِلْعَرَبِ! يَا نَعَايَا لِلْعَرَبِ!»^(١) قَالَ: وَلَا

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٣٧٤) برقم: (٢٣١٩١) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٩) برقم: (٣٩٤) (كتاب الصلاة)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٢٠٢) برقم: (٩١٠ / ٢) (كتاب الافتتاح، باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة) (يمثله) من طريق: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ.

- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ٧٩٠) برقم: (١٢٧٨) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٩) برقم: (٣٩٤) (كتاب الصلاة) (بمعناه) من طريق: يُؤْنُسُ بْنُ يَزِيدٍ الْأَيْلِي.

أربعتهم: (سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ الدَّوْسِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ الْأَيْلِي) عن الزُّهْرِيِّ.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٣٥٤) برقم: (٢٣١١١) (مُطَوَّلًا)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٣٠٣) برقم: (٨٢٣) (كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (مُطَوَّلًا)، والترمذي في "جامعه" (١ / ٣٤٣) برقم: (٣١١) (أبواب الصلاة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام) (مُطَوَّلًا) من طريق: مكحول بن أبي مسلم.

كلاهما: (الزُّهْرِيُّ، وَمَكْحُولُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ) عن محمود بن الرِّبِّيع. وقال الترمذي - رحمه الله -: "حديث عبادة حديث حسن". وروى هذا الحديث الزُّهْرِيُّ، عن محمود بن الرِّبِّيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب»، وهذا أصَحُّ.

- وأخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ٣٠٤) برقم: (٨٢٤) (كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (وفيه قصة، ولم يذكر لفظه)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٢٠٤) برقم: (٩١٩ / ١) (كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيما جهر به الإمام) (مُطَوَّلًا) من طريق: نافع بن محمود بن الرِّبِّيع الأنصاري. كلاهما: (مَحْمُودُ بْنُ الرِّبِّيعِ، وَنَافِعُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ الرِّبِّيعِ الْأَنْصَارِيِّ) عن عبادة بن الصَّامِتِ به.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي شُعْبِ الْإِيمَانِ: (١٥٢/٩): "يَا نَعَايَا الْعَرَبِ". ومعناه: جِئْنَا فِهَذَا وَقْتُكَ وَزَمَانُكَ، يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ هَلَكَتْ. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٨٥/٥ - ٨٦).



أَعْلَمُ، قال: ولا أَعْلَمُ إِلَّا قال كَلِمَة ^(١)، قال: إِنَّ أَخَوْفَ ما أَخافُ عَلَيْكُم الرِّياءَ والشَّهْوَةَ الخَفِيَّةَ ^(٢).

(١) غامضة في الأصل، ولعله (كلمة) كما أثبتّها.

(٢) هذا الحديث مدأه على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري، عن محمود بن لبيد، عن شداد بن أوس.

- أخرجه المصنّف من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة به.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن محمود بن الربيع، عن شداد بن أوس.

- أخرجه ابن المبارك في "الزهد والرقائق" (ص: ٣٩٣) برقم: (١١١٤)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٧٩٧/٢)

برقم: (١١٢١)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٦٨/١) كلهم من طريق سُفيان بن عيينة به.

وقال سُفيان: إن الزُّهري استجلس الناس وهو يقول: ارتفعوا. ثم قال: استنوا حتّى أحدثكم حديثًا، فقال: حدّثني

محمود بن الربيع، سمع شداد بن أوس لما حضرته الوفاة، يقول: ... وذكر الحديث.

وقال سُفيان أيضًا: "ولم أسمع الزُّهري استجلس الناس غير هذه المرة".

وقال أبو نعيم: "رواه صالح بن كيسان مثله. ورواه عبد الله بن بديل، عن الزُّهري، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله

بن زيد. ورواه خالد بن محمود بن الربيع، عن عبادة بن نسي، عن شداد".

- وأخرجه أبو داود في "الزهد" (ص: ٣٠٣) برقم: (٣٥١) (وفيه قصة) من طريق صالح بن كيسان.

كلاهما: (ابن عيينة، وصالح بن كيسان) عن الزُّهري به.

الوجه الثالث: الزُّهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعًا.

- أخرجه ابن جرير في "تهذيب الآثار" (٧٩٦/٢) برقم: (١١٢٠)، وابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال"

(٣٥٦/٥) برقم: (١٠٢٠) من طريق عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي.

قال عبد الله بن بديل بن ورقاء - كما عند ابن عدي -: "أتينا الزُّهري فأمر بنا فطردنا، ثم أرسل إلينا، فجئنا فحدثنا،

فقال: حدّثنا عباد بن تميم، عن عمه، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: يا نعايا العرب! يا نعايا

العرب ثلاثا! إنَّ أخوف ما أخاف عليكم الرِّياءَ، والشَّهْوَةَ الخَفِيَّةَ".

- وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٢/٥) برقم: (٦٨٢٤) وفي "الزهد الكبير" (ص: ١٥٠) برقم: (٣١٦) من

طريق عبد الله بن زيد بن ورقاء.

- وأخرجه البيهقي أيضًا في "شعب الإيمان" (١٥٢/٩) برقم: (٦٤٠٧) من طريق إبراهيم بن سعد. ولفظه: "يا معاشر

العرب، يا معاشر العرب، ...".

ثلاثتهم: (عبد الله بن بديل بن ورقاء، وعبد الله بن زيد بن ورقاء، وإبراهيم بن سعد) عن الزُّهري به.



الوجه الرابع: الزُّهري عن عباد بن تميم عن عُمر مرفوعاً.

- أخرجه أبو الحسين محمد بن المظفر في "حديث أبي الحسين بن المظفر" (ص: ٢٤) من طريق عبد الله بن بُديل بن ورقاء الخزاعي به.

الوجه الخامس: الزُّهري، عن عباد بن تميم، عن أبيه، عن عمِّه عبد الله بن زَيْد بن عاصِم مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" (٢٦/٢ - ٢٧) من طريق بُديل به.

الوجه السادس: الزُّهري، عن عباد بن تميم، عن أبيه مرفوعاً.

- أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٢٢/٧) من طريق بُديل. قال أبو نعيم: "بديل هو بن ورقاء الخزاعي، تفرَّد به عن الثوري، عصام بن يزيد جبر.

- وأخرجه الشجري في "ترتيب الأمالي" (٣٠٥/٢) برقم: (٢٥٣٨) من طريق عُبيد الله بن عمر.

كلاهما: (بديل وعُبيد الله بن عمر) عن الزُّهري به.

الوجه السابع: الزُّهري، عن شداد بن أوس.

أخرجه ابن المبارك في "الزهد والرقائق" (الملحق - رواية نعيم بن حماد - ص: ١٦) من طريق عبد الله بن أبي بكر. وفي لفظه زيادة: "... إنكم لن تؤتوا إلا من قبل رءوسكم، إنكم لن تؤتوا إلا من قبل رءوسكم، إنكم لن تؤتوا إلا من قبل رءوسكم، الذين إن أمروا بخير أطيعوا، وإن أمروا بشراً أطيعوا"، وما المنافق؟ قال: إنما المنافق كالجمل إحتنق فمات في رقبته لن يعدو شره نفسه".

قال أبو حاتم مُعلِّقاً على هذه الروايات: "وسألت أبي عن حديث رواه أبو حذيفة، عن سفيان، عن رجل، عن الزُّهري، عن عباد بن تميم، عن عمه: أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: يا نعايا العرب، إنَّ أخوف ما أخاف عليكم الزنا، والشهوة الخفية؟ الزنا، والشهوة الخفية؟ قال أبي: ليس هذا الحديث من حديث عباد بن تميم؛ إنما روي هذا الحديث عن الزُّهري، عن رجل؛ قال: قال شداد بن أوس، قوله. وكان بمكة رجل يقال له: عبد الله بن بديل الخزاعي، وكان صاحب غلط، فلعله أخذه عنه. ينظر: العلل: (١٣٧/٥).

فيظهر من كلام أبي حاتم الرازي أمورٌ منها:

أولاً: أن هذا الحديث ليس من حديث عباد بن تميم، وبالتالي إن الوجه الثالث، والرابع، والخامس والسادس هي الأوجه المغلوبة؛ لأن جميعها من طريق عباد بن تميم.

ثانياً: طريق الزُّهري عن رجل عن شداد بن أوس هو الراجح عنده.

ثالثاً: إن عبد الله بن بديل أخذ الحديث عن الزُّهري، وكان صاحب غلط، فلعل الخطأ منه.

رابعاً: إنه موقوفٌ على شداد بن أوس من قوله وهو الراجح.

خامساً: الوجه السابع مَرْجُوحٌ؛ لأن الزُّهري روى مباشرة عن شداد دون راوٍ بينهما، وقد صرح أبو حاتم أن الراجح فيه راوٍ بين الزُّهري وشداد إلا أنه أجهل ولم يذكر من هو.



الترجيح بين هذه الأوجه:

جاء في الوجه الأول من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة فصّرَحَ بأن الرجل هو محمود بن ليبد، بينما في الوجه الثاني من طريق سُفيان وصالح بن كيسان فصّرَحَا بأنه محمود بن الربيع، وانطلاقاً من هذا أن سُفيان وصالح بن كيسان أعرف بحديث الزُّهري من عبد العزيز بن أبي سلمة، فلعل الخطأ منه لما ذكر أنه محمود بن ليبد، بينما صاحب الزُّهري وهما سُفيان وصالح ذكرا بأنه محمود بن الربيع، لكن لا يعني أن طريقيهما عن الزُّهري صواب، لأن سُفيان قد أشار بأن الزُّهري لا يضبط هذا الحديث حيث قال: "ولم أسمع الزُّهري استجلس الناس غير هذه المرة"، والله أعلم.

دراسة رواة الإسناد:

هو أبو صالح، عبد الله بن صالح بن محمد بن مُسلم، الجُهمي مولاهم، المصري، ويقال: إنه مولى بني هاشم. مات سنة ٢٢٢ هـ، وقيل: ٢٢٣ هـ. روى عن: مُعاوية بن صالح، ومُوسى بن عُليّ بن رَبّاح. روى عنه: البخاري، وابن معين.

أقوال المعدلين:

قال ابن معين: "ثبت كتاب"، وزاد في رواية الطبراني: "ثقة". وقال أبو زرعة: "حسن الحديث لم يكن ممن يكذب". وقال أبو حاتم: "صدوق أمين ما علمته". قال القسوي: "الرجل الصالح"، وكذا عند ابن قانع. وقال مسلمة بن قاسم: "كان لا بأس به". وقال ابن القطان: "هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن". ينظر: تاريخ ابن معين (رواية هاشم بن مرثد الطبراني): (ص: ٢٤)، المعرفة والتاريخ: (٢/٤٤٥)، الجرح والتعديل: (٥/٨٦)، إكمال تهذيب الكمال: (٧/٤٠٥)، تهذيب التهذيب: (٥/٢٦٠).

أقوال المجرحين:

قال علي بن المديني: "ضربْتُ على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئاً". قال أحمد بن حنبل: "وليس هو بشيء". قال أحمد بن صالح: "مُتَّهَمٌ، ليس بشيء". قال صالح جزرة: "كان يكذب في الحديث". قال النسائي: "ليس بثقة". قال ابن حبان: "منكر الحديث جداً". قال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب الحديث". وذكره ابن شاهين في "الضعفاء"، وكذلك أبو القاسم البلخي، والعقيلي، والساجي. ينظر: الضعفاء للعقيلي: (٣/٢٥٢)، العلل ابن أبي حاتم: (٣/١٩٥)، الجرح والتعديل: (٥/٨٧)، المجرحين: (١/٥٣٤)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (٢/١٢٨)، إكمال تهذيب الكمال: (٧/٤٠٥)، تهذيب التهذيب: (٢/٣٥٤)، (٥/٢٥٨).

أقوال المفصلين:

١. قال أبو صالح: "صَحَّبْتُ اللَّيْثَ عَشْرِينَ سَنَةً".
٢. قال أحمد بن حنبل: "كان أول أمره مُتَمَاسِكًا، ثم أَفْسَدَ بِأَخَرَةٍ". وقال عبد الله بن أحمد: "وسمعت أبي ذكره يوماً فَذَمَّهُ وَكَرِهَهُ، وقال: "إنه روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئاً".
٣. قال أحمد بن صالح المصري: "لا أعلم أحداً روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث".



٤. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: "سمعت أبي، وسأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلى الزيف، وإلى السفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره. وكان صاحب الرجل، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث".

٥. قال أبو حاتم: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً". وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "وذكر أبي أن أبا صالح أخرج درجا قد ذهب أعلاه، ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب".

٦. قال ابن يونس: "روى عن الليث مناكير".

٧. قال ابن حبان: "يروى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً، يكتب لليث بن سعد الحساب وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء. ثم قال أيضاً: سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله ابن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، وي طرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره".

٨. قال ابن عدي: "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة، عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كثيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدرا صالحا، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب".

٩. وقال الخليلي: "كاتب الليث كبير لم يتفقوا عليه، الأحاديث رواها يخالف فيها".

ينظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي: (٤٦٦/٢)، الجرح والتعديل: (٨٦/٥ - ٨٧)، المجروحين: (٥٣٤/١)، الكامل: (٣٤٢/٥)، تاريخ بغداد: (٥٣٢/١٤)، الكاشف: (٥٦٢/١)، الإكمال لمغلطاي: (٤٠٥/٧).

خلاصة القول في حال عبد الله بن صالح المصري:

اختلف النقاد في حال عبد الله بن صالح المصري، منهم من وثقه كابن معين، وبعضهم وصفه بالأمانة والصلاح في دينه، وبعضهم جرّحه كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، والنسائي، وأبي أحمد الحاكم، أما صالح الجزرة فقد وصفه بالكذب. ومنهم من فصل في أمره:

١. كروايته عن الليث بن سعد عن ابن أبي ذئب مع عدم سماع بينهما كما بين ذلك أبو حاتم الرازي، وأحمد بن حنبل.
٢. إن عبد الله بن صالح قد فتن بجار سوء، وكان بينه وبين جاره خصومة، فكان يضع عليه الحديث بكتابه في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله، وطرحه في وسط كتبه، فيحدث بها عبد الله من غير تمييز لوقوع الشبه في الخط.



٣. التفريق بين مروياته في أواخر عُمره وأوائله؛ كما قال أحمد بن حنبل، وبعضهم بيَّنوا سبب وقوع المناكير في أواخر عمره، حكى ذلك أبو حاتم وذهب بأن هذا مما افتعل به خالد بن نجيح.

وفوق هذا كُلِّه، فإن كاتب الليث لم يكذب في الحديث كما ذكر ذلك أبو زرعة؛ لكن قد وقع الخلل في أحاديثه من حيث الأسانيد والمتون كما بين ذلك ابن عدي، فلعل سبب ذلك لأجل غفلة أصابته، وكونه مفتوناً بجار سوء، وعدم تحرُّره أثناء التَّحْمُل - وخاصةً في روايته عن الليث بن سعد عن ابن أبي ذئب - لذا أرى من الأهمية بمكان التَّجَنُّب منأكبره، واتقاء أحاديثه عن الليث عن ابن أبي ذئب لأنها من منأكبره. أما مَنْ طَعَنَهُ من الأئمة كأمثال النسائي، وأحمد ابن صالح المصري، فلا يخرج تخرجهم عن الأسباب التي ذكرتها إن شاء الله، فلعل الآفات من غيره، أما من ذهب إلى تكذيبه كصالح جزرة وغيره فمردودٌ، ومخالف للواقع لأنه لا يكذب في الحديث، وكان أبو زرعة قد نفى عنه الكذب، وهو صدوق كثير الغلط كما قال الحافظ، والله أعلم. ينظر: التقريب: (ص: ٣٠٨)

- هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، المَاجِشُون، أبو عبد الله، ويقال: أبو الأصْبَغ، المدني، الأصبهاني، التَّيْمِي مولاهم، توفي سنة ١٦٤هـ وقيل: ١٦٦هـ. روى عن: ابن المُنْكَدِر، وأسامة بن زيد اللَّيْثِي. وروى عنه: أبو الوليد، وعُلي بن الجَعْد.

قال البخاري: "سمع الزُّهري وسعد بن إبراهيم وعمه".

قلت: هو ثقة كما صرَّح به النُّقَّاد، وأكده الحافظ ابن حجر، وسمع عن الزُّهري كما صرَّح بذلك البخاري، وبالتالي أجاب على مَنْ نفى سماعه عن الزُّهري كبشر بن السري، لكن سماعه عن الزُّهري ليس كأمثال إبراهيم بن سَعْد، والليث وغيرهم ممن زامل أو لازم الزُّهري مع اشتغالهم بالضبط والإتقان. ينظر: الطبقات ابن سعد: (٢٣٤/٧)، التاريخ الكبير: (١٣/٦)، الجرح والتعديل: (٣٨٦/٥)، تاريخ بغداد: (٤٣٧/١٠)، تهذيب الكمال: (١٨/١٥٦)، تهذيب التهذيب: (٥٨٧/٢).

- الزهري: تقدمت ترجمته.

- هو مُحَمَّد بن لبيد بن عُقبة بن رافع، أبو نُعيم، الأَوْسِي، الأنصاري، الأشْهَلِي، المدني. وقد اختلف في تاريخ وفاته قيل: ٩٣هـ، وقيل: ٩٦هـ، وقيل: ٩٧هـ. روى عن: عُمر، وعُثمان. روى عنه: محمد بن إبراهيم التَّيْمِي، وبُكر بن عبد الله بن الأشَّج. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٨٩/٨ - ٢٩٠)، تهذيب الكمال: (٣٠٩/٢٧)، الكاشف: (٢٤٦/٢)، الإصابة: (٣٥/٦).

اختلاف النُّقَّاد في صحبة محمود بن لبيد:

اختلف أئمة النُّقَّاد في صحبة محمود بن لبيد، فمنهم: مَنْ أثبت ذلك، ومنهم مَنْ نفى ذلك كأبي حاتم الرازي، ومنهم: مَنْ قال: إنه وُلِد في حياة الرسول، أو أدركه، أو رآه: كما ذهب إليه ابن سعد، والفسوي، والترمذي، وابن أبي خيثمة، وأبو نعيم، وابن منده، والباؤزدي، وابن زبر، وأبو يعلى الموصلي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وابن عساكر.



أما ابن أبي حاتم الرازي فقد قال: إن البخاري أثبت لمحمود الصُّحبة، ولما نَظَرْتُ في التاريخ الكبير له، وجدت أن البخاري لم يُصَرِّح بذلك، وإنما أخرج له حديثاً كما ذكرْتُ آنفاً، ثم أَيْدَهُ ابن عبد البر وَرَجَّحَهُ، والله أعلم. -
وفي كل ما تقدم ذكره يمكن القول: إن صنيع البخاري - في تاريخه - أثبت لمحمود الصُّحبة، ثم على الرغم من تصريح ابن حبان بصُحبة محمود فقد بَيَّنَّ في موضع آخر من كتابه أن أكثر مروياته من قبيل المراسيل، إلا أنه بيَّن سبب إيزاده في جُملة الصحابة، وهو أن لمحمود بن لبيد رؤية.

فإذا تبين هذا فنقول: إنَّ مسألة الصحبة التي حصل عليها اختلاف بين الثَّقَاد قد تقودنا إلى نقطة أخرى، وهي أن راوياً إذا كان من كبار التابعين ووُصف بأن له صحبة أو عدمها فإنهم كادوا أن يتفقوا في عدِّ ذلك الراوي فيمن حصلت له رؤية.

أما ما ذهب إليه ابن حزم في اسمه - إن ثبت عنه - فهذا مخالف لما ذهب إليه الثَّقَاد، ولم أَقِفْ من قال بذلك من الأئمة غير ابن خزيمة كما حكى بذلك الحافظ في الإصابة، وعليه فيمكن الجزم بأن هذا من أخطاء ابن حزم في أسماء الرواة والتمييز بينها. ينظر: الطبقات: (٥٧/٥)، التاريخ الكبير: (٤٠٢/٧)، المعرفة والتاريخ: [٩٥/أ]، سنن الترمذي (٤٢١/١)، تاريخ ابن أبي خيثمة: (٥٥٦/١)، الجرح والتعديل: (٢٨٩/٨)، الثقات (٣٩٧/٣)، الاستيعاب لابن عبد البر: (١٣٧٩/٣)، تهذيب الكمال: (٣٠٩/٢٦)، تحفة التحصيل: (٢٩٦)، الإكمال: (١٠٣/١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيفٌ وسببه؛ أن الماجشون خالف أصحاب الزُّهري (وهما: صالح بن كيسان وسُفيان بن عُيينة) -فكلاهما أثبت في الزُّهري منه- في تسميته للشيخ الزُّهري وهو قوله (محمود بن لبيد)، أما هذان فذكرا أن شيخه محمود بن الرِّبيع، لكن لا يعني أن ما رواه راجح؛ لأن سُفيان كان لا يضبط هذا الحديث، قال الشافعي: "هكذا حدثناه سُفيان، وكان يتوقاه ويعرف أنه لا يضبطه، وقد أَوْهم فيه فيما نرى، والدلالة على ذلك، والله أعلم." قال أيضاً: "ولم أَرِه استجلس الناس في حديث قط". ولعل السبب في عدم ضبطه للحديث أنَّ شيخه الزُّهري من حيث أصله لا يضبطه - كما نقلتُ قوله سابقاً -، والله أعلم.

أما عُباد بن نُسي فقد روى عن شَدَّاد مرفوعاً، وعُباد بن نُسي فيه ضعف، وسماعه عن شَدَّاد فيه نظرٌ كما بيَّن ذلك الحافظ ابن كثير ثم إنه خالف من أثبت منه في شَدَّاد وهو محمود بن الربيع حيث رواه موقوفاً من قول شَدَّاد بن أوس، وفي إسناده عبد الواحد بن زيد، وهو ضعيف، ضَعَّفَهُ غير واحدٍ من الأئمة منهم: ابن معين، والفلاس، والبخاري، وغيرهم. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٠ / ٦)، الكامل: (٥١٩ / ٦)، المستدرك على الصحيحين: (٣٣٠/٤).

والمحفوظ ما رواه الطيالسي من طريق شهر بن حَوْشَب عن عبد الرحمن بن عُثْم عن شَدَّاد كما قال أبو بشر: ووجدتُ هذا الحديث في كتاب لأبي داود عن عبد الحميد، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبد الرحمن بن عُثْم، عن شَدَّاد، وهو صحيح، والحديث مختصر. ينظر: السنن المأثورة للشافعي -رواية: أبي جعفر الطحاوي-: (ص: ٢١٣-٢١٤)، تفسير ابن كثير: (٢٠٧/٥).



وعبد الرحمن بن أَرْهَر بن عبد يَعُوث^(١) الزُّهري^(٢)

ابن عم عبد الرحمن بن عَوْف.

يقولون: (تُؤَيِّ قبل الحَرَّة^(٣) بِأَشْهَر، وتُؤَيِّ أَرْهَر^(٤) في زمن عُمر بن الخطَّاب، وقد كان نَيْف على المائة).

وله شاهد من حديث:

معاذ بن جبل، أخرجه البزار في "مسنده" (١٠٦ / ٧) ولفظه: كان عبد الرحمن بن غنم في مسجد دمشق في نفر من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - فيهم معاذ بن جبل، فقال عبد الرحمن بن غنم: يا أيها الناس، إنَّ أخوف ما أخاف عليكم الشرك الخفي، فقال معاذ: اللهم غفرًا، فقال: يا مُعَاذ، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من صام رياءً فقد أشرك، ومن تصدق رياءً فقد أشرك، ومن صلى رياءً فقد أشرك؟ " قال: بلى، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ... من عمل عملاً رياءً لم يُكتب له، لم يُكتب عليه، لا له ولا عليه ". قال البيهقي: وهذا إن صح يشهد لما اختاره الحليمي من الوجه الآخر ". قال المنذري: "إسناده ليس بالقائم ". وقال الهيثمي: "رواه البزار، وفيه محمد بن السائب الكلبي وهو كذاب ". وكذا قال الحافظ ابن حجر. ينظر: شعب الإيمان: (١٧٠/٩)، الترغيب والترهيب: (٣٦/١)، مجمع الزوائد: (٥٤/٧)، مختصر زوائد مسند البزار: (٩٢/٢).

(١) كذا في الأصل، وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢٠٨/٥)، أما في "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٢٠٩/١): "عبد يَعُوث، ويقال: ابن أَرْهَر بن عبد عَوْف". ولعل الصواب: (عبد عوف) كما في "الطبقات" لابن سعد: (٥٢٠/٦)، ونسب قريش للزُّبيري: (ص: ٢٧٤).

(٢) هو عبد الرحمن بن أَرْهَر بن عبد عَوْف بن عبد بن الحارث بن زُهرة، صحابيٌّ صغير، أبو جُبَيْر، مات قبل الحَرَّة بِأَشْهَر، وسيأتي بيان معنى يوم الحَرَّة. وروى عنه: ابنه عبد الله وعبد الحميد. ينظر: الكاشف: (٦٢٠/١)، الإصابة: (٤٤٩/٦).

(٣) قوله (يوم الحَرَّة): يوم مشهور في الإسلام أيام يَزِيد بن معاوية، لما انتَهَب المدينة عسكره من أهل الشام الذين ندبهم لقتال أهل المدينة من الصحابة والتابعين، وأَمَرَ عليهم مُسلم بن عُقبة المُرِّي في ذي الحِجَّة سنة ٦٣هـ، وعَقَّبَهَا هَلَك يَزِيد، والحَرَّة هذه: أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة، وكانت الوُقْعَة بها. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٣٦٢/١).

(٤) هو عم عبد الرحمن بن عَوْف، ووالد عبد الرحمن بن أَرْهَر بن عبد عَوْف بن عبد بن الحارث بن زُهرة بن كلاب القُرشيّ الزُّهري، وزعم ابن عبد البر أنه أَرْهَر بن عَوْف، وأنه أخو عبد الرحمن بن عَوْف فَوْهَم في ذلك. ينظر: الإصابة: (٩٨ - ٩٧/١).



١٥. حَدَّثَنَا عُبيد الله بن موسى، أخبرنا أسامة بن زَيْد، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أَزْهَر، قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- عامَ الْفَتْحِ وأنا غُلَامٌ شابٌّ»^(١).
١٦. وَرَوَى عُقَيْل عن ابن شَهَاب: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عبد الرَّحْمَنِ بن أَزْهَر الزُّهري أخبره، عن أبيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أُتِيَ بِشَارِبٍ وهو بِحُنَيْنٍ»^{(٢)(٣)}.

(١) أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٣٢٠/٨) (مُطَوَّلًا) من طريق المصنف. وسيأتي تخرجه بالتفصيل.

(٢) قوله: (حُنَيْن): وادٍ بين الطائف ومكة المكرمة، وهو إلى مكة أقرب - ٢٦ كم شرقي مكة المكرمة-، و ١١ كم عن حدود الحرم من عِلَمِي طريق نجد. ينظر: معجم البلدان: (٣١٣/٢)، أطلس الحديث: (ص: ١٥٦).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أَزْهَر.
 - الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه.
 - الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه أَزْهَر بن عبد عوف القرشي.
- أما الوجه الأول: الزُّهري عن عبد الرحمن بن أَزْهَر.
- أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٠/٨) من طريق (أسامة بن زيد).
- واختلف عليه:
- روى عنه عُبيد الله بن موسى - كما أخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه" (٤٣٤ / ١٤) برقم: (٢٩٠٠١) - ولفظه: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عامَ الْفَتْحِ".
 - وروى عنه زيد بن الحباب - كما أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٧٠٦ / ٧) برقم: (١٧٠٨٣) - ولفظه: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يتخلل الناس يوم حنين يسأل عن منزل خالد بن الوليد...".
 - وروى عنه عثمان بن عمر - كما أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٧٠٧ / ٧) برقم: (١٧٠٨٤) - ولفظه: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم غزاةَ الْفَتْحِ، وأنا غُلَامٌ شاب يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد بن الوليد...". وفيه: تحديث بين الزُّهري وعبد الرحمن بن أَزْهَر.
 - وروى عنه صفوان بن عيسى - كما أخرجه أحمد في "مسنده" (٤٣٨٨ / ٨) برقم: (١٩٣٩٥) - ولفظه: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يوم حنين وهو يتخلل الناس، يسأل عن رجل خالد بن الوليد...".
 - وروى عنه ابن وهب - كما أخرجه وأبو داود في "سننه" (٢٨٣ / ٤) برقم: (٤٤٨٧) - ولفظه: "كأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن وهو في الرجال يلتمس رجل خالد بن الوليد".



• وروى عنه روح بن عباد - كما أخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٨٨) برقم: (١٩٣٩٦) والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٣/٩) (مُطَوَّلًا) - ولفظه عند أحمد: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد بن الوليد، فذكره". ونقل البيهقي قول الشافعي فقال: "قد أقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحد بالمدينة... وضرب الشارب بحنين...".

كلهم: (عبيد الله بن موسى، وروح بن عباد، وزيد بن الحباب، وصفوان بن عيسى، وعبد الله بن وهب المصري، وعثمان بن عمر بن فارس) عن أسامة بن زيد عن الزُّهري.

النظر في الاختلاف على أصحاب أسامة بن زيد:

اختلف أصحاب أسامة بن زيد في رواياتهم لهذا الحديث فمنهم من ذكر أن عبد الرحمن بن الأزهر رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم حنين وهما زيد بن الحباب وصفوان بن عيسى. أما عبید الله بن موسى فذكر أنه رأى النبي عام الفتح، وذكر عثمان بن عمر غزاة الفتح، أما ابن وهب وروح بن عباد فلم يذكر رأيه عبد الرحمن للنبي - صلى الله عليه وسلم - فلعل الاضطراب في هذا راجع إلى شيخهم وهو أسامة بن زيد، فإن أحاديثه عن الزُّهري غير قوية.

المخالفة في أصحاب أسامة الليثي:

وقعت المخالفة في رواية أسامة بن زيد الليثي؛ لأنه ذكر بأن عبد الرحمن بن الأزهر رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - عام الفتح يسأل الناس عن منزل خالد بن الوليد، بينما بقية الرواة عن الزُّهري ذكروا هذه القصة في غزوة حُنين، فربما وهم في ذلك أسامة بن زيد في هذا، وتفرَّد بذكر هذه القصة. فلما نظرتُ في مرويات أصحاب أسامة وجدتُ أن أكثر الرواة عنه ذكروا حُنينًا وهم: رُوح بن عُبادة، وزَيْد بن الحباب، وصفوان بن عيسى، وعبد الله بن وهب المصري. أما الآخرون وهما: عبید الله بن موسى، وعُثمان بن عُمر بن فارس فذكروا أن القصة وقعت بمكة عام الفتح، ولعل الاضطراب من أسامة وليس من أصحابه حيث رواه مرةً في حُنين، ومرةً أخرى في الفتح بمكة -.

ووقع عند ابن أبي حاتم في (باب من روى عنه العلم ممن يسمى عبد الرحمن وابتداء اسم أبيه على الالف): أن عبد الرحمن بن أزهر رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو غلام عام الفتح بمكة. قال الحافظ معلقاً عليه، "وقوله: (بمكة) وهم منه، والذي في سياق الحديث بحنين، وهو المحفوظ". ينظر: الجرح والتعديل: (٢٠٨/٥)، الإصابة لابن حجر: (٤٥١/٦).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٨٧) برقم: (١٩٣٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥ / ١٣٥) برقم: (٥٢٦٣) (بمعناه مختصراً) من طريق: (صالح بن كيسان الدوسي). ولفظه: أن عبد الرحمن بن أزهر كان يحدث: أنه حضر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين كان يحثي في وجوههم التراب".

- وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٤ / ٤٣٤) برقم: (٢٩٠٠١)، ومن طريقه الطحاوي في "معاني الآثار" (٣ / ١٥٦) برقم: (٤٩٠٩)، والدارقطني في "سننه" (٤ / ١٩٧) برقم: (٣٣٢٤) (بنحوه) من طريق: (محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص).



- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٨٦) برقم: (١٩٣٨٧) (وفيه قصة، وليس فيه تحديث بين الزُّهري وعبد الرحمن بن أذهر) والبيهقي في "سننه الكبير" (٨ / ٣١٩) (بنحوه مُطوَّلًا) من طريق: (معمر بن راشد). وليس فيه ذكر موضع الذي رآه عبد الرحمن النبي صلى الله وسلم، ولا فيه ذكر ضربه للشارب. أربعتهم: (أسامة بن زَيْد، وصالح بن كَيْسَان، ومحمد بن عَمْرُو بن علقمة بن وقَّاص اللَّيْثِي، ومَعْمَر بن راشد) عن الزُّهري به.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه.

- أخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٢٨٤) برقم: (٤٤٨٨) (كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر)، والنسائي في "الكبرى" (٥ / ١٣٦) برقم: (٥٢٦٤)، والدارقطني في "سننه" (٤ / ١٩٧) برقم: (٣٣٢٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٨ / ٣٢٠) (يمثله مُطوَّلًا) من طريق: عُقَيْل بن خالد. ولفظه عند أبي داود: أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر أخبره عن أبيه قال: أتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشارب وهو بخين، فحشى في وجهه التراب، ثم أمر أصحابه فضربوه بنعالهم، وما كان في أيديهم حتى قال لهم: ارفعوا، فرفعوا فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين، ثم جلد عمر أربعين صدرًا من إمارته، ثم جلد ثمانين في آخر خلافته، ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين، ثم أثبت معاوية الحد ثمانين. وقال أبو عبد الرحمن: وهذا أولى بالصواب من الذي قبله.

الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أذهر، عن أذهر بن عبد عوف القرشي.

- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١ / ٣٣٥) برقم: (١٠٠٣) (بنحوه مُطوَّلًا)، والطبراني في "الأوسط" (٢ / ٢٥٨) برقم: (١٩١٦) (بنحوه مُطوَّلًا) من طريق عقيل. ولفظه في (الكبير): "أن عبد الرحمن ابن أذهر الزُّهري أخبره، عن أبيه، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتي بشارب وهو بخير فحشى في وجهه التراب، ثم أمر أصحابه فضربوه بنعالهم، وما كان في أيديهم، حتى قال لهم: "ارفعوه" فرفعوا، فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتلك سنته، ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين، ثم جلد عمر - رضي الله تعالى عنه - أربعين صدرًا من إمارته، ثم جلد ثمانين في آخر خلافته، ثم جلد عثمان - رضي الله تعالى عنه - أربعين، ثم معاوية - رضي الله تعالى عنه - ثمانين".

النظر في الاختلاف

خَالَفَ عُقَيْلُ بن خالد جماعةً من أصحاب الزُّهري فرواه بزيادة عبد الله بن عبد الرحمن بن أذهر بين الزُّهري وعبد الرحمن بن أذهر، قال النسائي: وهذا أولى بالصَّواب من الذي قبله، وقال أيضًا: "لا نعلم أن الزُّهري سمع من عبد الرحمن بن أذهر شيئًا". وقال أبو داود: أدخل عُقَيْل بن خالد بين الزُّهري وبين ابن الأزهر في هذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه. ولا يُفْهَم من كلام النَّسَائِي أنه أراد تصحيح طريق عُقَيْل بن خالد، وإنما يظهر من صنيعه أنه قارن



بين هذه المرويات، ومن ثم أراد أن يقول فإن كان هناك ثمة طريق محفوظ لهذا الحديث فطريق عُقَيْل أولى بالصواب من غيره، والله أعلم.

ومن هذين القولين وجدتُ أن الوجه الأول الذي ذكرتُ سابقاً فيه ضَعْفٌ، وسببه: أنَّ الزُّهري لم يَسْمَعْ من عبد الرحمن بن أزهر، وقد أشار إليه أيضاً الرَّازيان كما حكاه ابن أبي حاتم، فقال: "وسألتُ أبي وأبا زرة عن حديث رواه أسامة بن زيد، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أزهر، قال: رأيت رسول الله يسأل عن خالد بن الوليد - وأنا غلام شاب - فأتي بشارب، وأمرهم فضربوه، فمنهم من ضرب بنعله... وذكرت لهما الحديث؟ فقالا: لم يسمع الزُّهري هذا الحديث من عبد الرحمن بن أزهر، يدخل بينهم: عبد الله ابن عبد الرحمن بن أزهر. قلت لهما: من يدخل بينهم ابن عبد الرحمن ابن أزهر؟ قالوا: عُقَيْل بن خالد". قلت: فاتفق الناقدان على هذا، وفيه دلالة على أن الإسناد مُدْرَجٌ، والله أعلم. يُنظر: العجل لابن أبي حاتم: (١٧٢/٤)، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: (٢٠٣/٤ - ٢٠٤)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان: (٥١٩/١٧).

أما طريق صالح بن كيسان ففيه مُؤَنَّنٌ، فمن تأمَّل هذه الرواية سيجد أنها منقطعة، وأن الزُّهري حكى عن ابن أزهر القصة مما ليس فيه التحديث ولا السماع بينهما، وهو موافقة لرواية معمر بن راشد - مع وجود القصة مُطَوَّلًا في روايته -، وهذا دليل على صحة ما قاله النُّقَّاد وهو انعدام السماع بين الزُّهري وابن أزهر.

وقعت المخالفة في الإسناد بين الوجه الأول والثاني، فقد روى جماعة من أصحاب الزُّهري (وهم أسامة بن زيد، وصالح بن كيسان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومُعَمَّر بن راشد)، وهم رَوَوْا بدون الواسطة بين الزُّهري وعبد الرحمن بن أزهر، إلا أن رواياتهم على الجادة تخالف ما روي في الوجه الثاني لما فيه زيادة عبد الله بن عبد الرحمن - بين الزُّهري وابن أزهر. وبما أن الوجه الأول قد اُنْتُقِدَ من قبل النُّقَّاد منهم؛ أبو داود، والرازيان، والنسائي، تَبَيَّنَ لي أن الراجح هو الوجه الثاني، إلا أنهم لم يهتموا في بيان ضعفه فيه، فقد ذكر بأن الزيادة في الإسناد مما أدخلها عُقَيْل بن خالد الأيلي.

أما حديث أزهر بن عبد عوف الذي أخرجه الطبراني في "الكبير" (١ / ٣٣٥) برقم: (١٠٠٣) وفي "الأوسط" (٢ / ٢٥٨) برقم: (١٩١٦) - كما في الوجه الثالث -، فلعله وَهَّمَ من الطبراني نفسه أو من شيخه، كما ذكر ذلك الحافظ، فقال: "وأورد الطبراني في ترجمة أزهر هذا، عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان، عن أحمد بن عمرو بن السَّرح، قال: وجدتُ في كتاب خالي، عن عُقَيْل، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن أزهر، عن أبيه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى بشارب وهو بحنين..". ثم قال أيضاً: "وهذا وَهَّمَ من الطبراني أو من شيخه؛ فقد أخرجه أبو داود والنسائي، عن ابن السرح بهذا الإسناد عن الزُّهري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر، عن أبيه، فالحديث من مسند عبد الرحمن بن أزهر لا من مسند أزهر. وهكذا رواه صالح بن كيسان، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أزهر نفسه لم يقل: عن أبيه، وكذا رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم التيمي، عن عبد الرحمن بن أزهر نفسه، والله أعلم". ينظر: الإصابة: (٩٧/١).



ثم تأملتُ متنه فوجدته مخالفاً لما رواه الجماعة، فذكر القصة في خير وقد تفرّد الطبراني في كتابيه "الكبير" و"الأوسط" بخلاف ما وُجد في المصادر الأخرى بأن القصة وقعت في حنين. وأما من حيث لفظه كما عند الطبراني في "الأوسط" (٢ / ٢٥٨) ففيه اختلاف حيث ذكر أن عثمان جلد أربعين في عهده وهو مخالف للواقع؛ لأن عثمان كان جلد الحدين جميعاً، أما في قصة معاوية بن أبي سفيان فقد ثبتت في الرواية الرَّاجحة أنه جلد الثمانين إلا أن هذه الرواية ذكرت بأنه جلد أربعين، ولعله من التصحيف الذي وقع عند كتاب خاله - أي: أبو الطاهر ابن السرح-، والله أعلم.

دراسة رواية الإسناد:

هو عبّيد الله بن موسى بن أبي المختار، أبو محمد، العباسي مولاهم، الكوفي، الحافظ، تُوفي سنة ٢١٢ هـ، أو ٢١٣ هـ، أو ٢١٤ هـ. روى عن: هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد. روى عنه: البخاري، والدارمي. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٠٠/٦)، الجرح والتعديل (٣٤٤/٥)، الثقات: (١٥٢/٧)، تهذيب الكمال: (١٩/١٦٤)، الكاشف: (٦٨٧/١).

أقوال المعدّلين:

قال ابن سعد: "وكان ثقة صدوقاً - إن شاء الله تعالى -". قال ابن معين - رواية ابن الجنيّد -: "رجل صدق، ليس به بأس". وفي رواية ابن أبي خيثمة والدارمي - قال: "ثقة". قال عثمان بن أبي شيبة، والعجلي: "صدوق". وزاد ابن أبي شيبة: "ثقة". قال أبو حاتم: "صدوق حسن الحديث، وأبو نعيم أتقنُ منه، وعبّيد الله أثبتهم في إسرائيل، ... وهو ثقة". وقال الساجي: "صدوق". ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات"، وقال: "وهو عندهم ثقة، وكان من أثبت الناس في إسرائيل".

أقوال المجرّحين:

قال ابن سعد: "وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع مُنكرة، وضَعِفَ بذلك عند كثير من الناس". قال عثمان بن أبي شيبة: "وكان يضطرب في حديث سُفيان اضطراباً قبيحاً". قال أحمد بن حنبل: "من عبّيد الله بن موسى؟ كل بلية تأتي عن عبّيد الله بن موسى". وقال أيضاً: "روى مناكير". وقال أيضاً: "رأيتُه فما عرضت له، لم يكن لي فيه رأي بلغني عنه غلو فلم آته". قال الجوزجاني: "أغلى وأسوأ مذهباً وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم". قال العجلي: "وكان يتشيع". قال أبو داود: "كان مُحْتَرِفاً شيعياً، جاز حديثه". قال أبو حاتم: "كان صاحب تخطيط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدّث بها". قال الفسوي: "منكر الحديث". قال الساجي: "كان يُفْطِر في التشيع". قال ابن حبان: "وكان يتشيع". وقال أبو مسلم البغدادي: "من المتروكين تركه أحمد لتشييعه، وقد عوتب عن روايته عن عبد الرزاق فذكر أن عبد الرزاق رَجَعَ". وقال ابن خلفون: "تكلم في مذهبه ونسب إلى التشيع". ينظر: الطبقات: (٤٠٠/٦)، سؤالات ابن الجنيّد: (ص: ٤٠٠)، أحوال الرجال: (ص: ١٣٠)، سؤالات أبي عبّيد الآجري: (ص: ١٥٠)، المعرفة والتاريخ: (١٤٠/٣)، الجرح والتعديل: (٣٣٥/٥)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (ص: ١٦٥)، تهذيب الكمال: (١٩ / ١٦٤)، الإكمال: (٦٨/٩ - ٧٠)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٢٨) (٥٣/٧).



حال عبید الله بن موسى:

عُبید الله بن موسى ثقة - كما وثقه جمع من الثُّقَداء وهو رأي الحافظ - إلا أنه تشييع واعتذر بأنه أخذه عن أهل بلده، قال الذهبي: " فإنه أخذه عن أهل بلده المؤسس على البدعة". وأرى ترك مناكيره واضطراب أحاديثه عن سفيان، ومع ذلك فهو أثبتهم في إسرائيل. أما من وصفه بمنكر الحديث كالفسوي فلعل السبب في ذلك وقوع المناكير في مروياته أو تجريحه إياه بسبب العقائد. ثم إن الإمام أحمد تركه لتشيعه ولم يُد فيهِ رأياً رغم أنه بلغ إليه غلو عُبید الله بن موسى. ينظر: السير: (٥٥٥/٩)، التقريب: (ص: ٣٧٥).

هو أسامة بن زَيْد اللَّيْثِيّ، مديني، أبو زَيْد، مات سنة ١٥٣ هـ. روى عن: سعيد بن المُسيَّب، وطاؤوس. وروى عنه: عبد الله بن وهب، وجعفر بن عَوْن. ينظر: الثقات: (٧٤/٦)، الكامل: (٧٦/٢)، الكاشف: (٢٣٢/١)، تهذيب الكمال: (٣٤٨/٢).

أقوال المعدلين:

قال ابن معين - رواية أبي يعلى الموصلي -: "ثقة صالح". قال أيضاً - رواية الدارمي -: "ليس به بأس". قال ابن معين فيما نقله عنه ابن عدي -: "ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم". وقال في -رواية الدوري، وابن بن أبي مريم -: "ثقة". وزاد غيرهم: "حجة". قال ابن حماد: قال البخاري: "هو ممن يُحتمل". قال العجلي، ويعقوب بن سفيان: "ثقة". وفي نسخة من كتاب "الجرح والتعديل" للنسائي قال: "ليس به بأس". قال ابن عدي: "وهو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن شاهين في كتاب "الثقات". وخرج الحاكم وابن حبان وأبو علي الطوسي حديثه في "الصحيح". ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي -: (ص: ٦٦)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري -: (١٥٧/٣)، الثقات للعجلي: (ص: ٦٦)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (ص: ٣٥)، الكامل: (٧٦/٢ - ٧٧)، إكمال تهذيب الكمال: (٥٧ / ٢)، تهذيب التهذيب: (١٠٨/١، ٢١٠).

أقوال المجرحين:

قال ابن معين - رواية ابن أبي خيثمة -: "كان يحيى بن سعيد يضعفه". وقال البرقي عن ابن معين: "هو ممن يضعف، وقال: قال لي يحيى: أنكروا عليه أحاديث". قال أحمد: ليس بشيء". وقال أيضاً - كما نقله ابنه عبد الله -: "روى عن نافع أحاديث مناكير، قال: فقلت له: أراه حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة". وقال مرة: "سألتُ أبي عن أسامة بن زيد الليثي؟ فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه". قال أبو حاتم الرازي: "يُكتب حديثه ولا يُحتج به". قال النسائي: "ليس بالقوي". قال الساجي: "ضعيف". قال ابن حبان: "يخطئ، كان يحيى القطان يسكت عنه". وذكره العجلي، وابن الجارود، وأبو القاسم البلخي في جملة الضعفاء. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٥٨/٢)، (٢٨٤/٢)، الثقات: (٧٤ / ٦)، الكامل في الضعفاء: (٦٠/٢، ٧٦ - ٧٧)، إكمال تهذيب الكمال: (٥٧ / ٢).



أقوال المفصلين:

وقال عمرو بن علي: وكان يحيى يحدثنا، عن أسامة بن زيد ثم تركه، قال: يقول سمعت سعيد بن المسيب على النكرة لما قال. وقال أحمد: "حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: منى كلها منحر. وفيه كلام غير هذا، قال: فتركه يحيى بأخرة لهذا الحديث". قال أبو داود: صالح، إلا أن يحيى أمسك عنه بأخرة". قال الدارقطني: لما سمع يحيى القطان أنه حدث عن عطاء، عن جابر رفعه أيام منى كلها منحر، قال: اشهدوا أنني قد تركت حديثه. قال الدارقطني: فمن أجل هذا تركه البخاري. وقال الحاكم في "المدخل": "روى له مسلم، واستدللت بكثرة روايته له على أنه عنده صحيح الكتاب على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها أو هو مقرون في الإسناد". قال ابن القطان الفاسي: "وعلة يحيى القطان في تركه، غير علة أحمد بن حنبل هذه، وذلك ما ذكر عمرو بن علي الفلاس في كتابه، قال: كان يحيى القطان، حدثنا عن أسامة ابن زيد ثم تركه، قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب، على النكرة لما قال... وهذا أمر منكر كما ذكر، فإنه بذلك يساوي شيخه ابن شهاب، وذلك لا يصح له". قال ابن خلفون: "هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وهو حجة في بعض شيوخه وضعيف في بعضهم، ومن تدبر حديثه عرف ذلك". وما ذكره أبو العرب في كتاب "الضعفاء" قال: اختلفوا فيه، وقيل: ثقة، وقيل: غير ثقة. يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢ / ٢٨٤)، الثقات: (٦ / ٧٦)، الكامل: (٢ / ٧٦)، الوهم والإيهام للفاسي: (٤ / ٨٤)، تهذيب الكمال: (٢ / ٣٤٩ - ٣٥١)، الإكمال: (٢ / ٦٠)، تهذيب التهذيب: (١ / ١٠٨).

قلت: اختلف النقاد في حال أسامة الليثي، منهم من وثقه؛ وعلى رأسهم الإمام ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ومنهم من ضعفه؛ وعلى رأسهم يحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، ومن هؤلاء من أجمل فيه، ومنهم من فصل فيه:

أما أحمد بن حنبل فقد بين سبب تجريحه له، وهو أن أسامة روى عن نافع المناكير مع وقوع الاضطراب في أحاديثه، بخلاف يحيى القطان، والبخاري فإنهما تركا أسامة الليثي بأخرة لسببين:

أولها: رفعه للحديث "أبام منى كلها منحر" كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد، والدارقطني.

وثانيهما: قوله: "سمعت ابن المسيب"، وسماعه عن سعيد لا يصح كما عند ابن القطان الفاسي غير أن ابن حجر ردّ على تعليقه، فقال: "ولم يُرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنونة، وشذّ أسامة، فقال عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب فأنكر عليه القطان - أي: يحيى - هذا لا غير. أما أبو حاتم فقد قال فيه: "لا يُحتج به وتُكتب أحاديثه". فلعل أبا حاتم ذهب إلى أن تُكتب أحاديثه للاعتبار، وهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق يهيم؛ فلعل تضعيف النقاد له لأجل هذه الأسباب، وهي:

(١) وقوع الاضطراب في أحاديثه.



(٢) وقوع المناكير في روايته عن نافع.

(٣) رفعه للحديث "أيام مني كلها منحرة".

(٤) قوله: "يقول: سمعت سعيد بن المسيب" في حديث - مخصوص - عن الزهري بينما أصحابه قالوه بالنعنة.
- الزهري، فتقدمت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وذلك لأمر؛ أولها: الانقطاع بين الزهري وعبد الرحمن بن أذهر فقد علل هذا الطريق الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم، وقالوا: لم يسمع الزهري عن عبد الرحمن هذا الحديث. وثانيها: فيه أسامة بن زيد اللبني وحديثه عن الزهري فيه اضطراب، وقد عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وحديثهم عن الزهري فيه اضطراب وضعف كما ذكر ذلك العقيلي. وثالثها: مخالفة متنها لبقية المرويات، حيث ذكر في هذه الرواية عام الفتح (بمكة)، أما بقية الروايات فذكرت فيها حُنيئًا كما صرح به الحافظ. ورابعها: تعليل البخاري لحديث عبد الرحمن بن أذهر حيث قال: "وحديث عبد الرحمن بن أذهر ما أراه محفوظًا". يُنظر: مسألة (٤١٦) و (٤١٧) في "العلل الكبير" للترمذي: (ص: ٢٣١)، الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/ ٨٨).

وله شواهد من حديث:

١. أنس بن مالك، أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٢٥ / ٥) برقم: (١٧٠٦) (كتاب الحدود) ولفظه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أُتيَ برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين، قال: وفعله أبو بكر، فلما كان عُمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانين، فأمر به عُمر.
٢. والسائب بن يزيد الكندي، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٨ / ٨) برقم: (٦٧٧٩) (كتاب الحدود وما يحذر من الحدود، باب الضرب بالجريد واليَعَال)، ولفظه: "كُنَّا نُوْتَى بالشَّارِب على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإمرة أبي بكر وصدراً من خلافة عُمر، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتَّى كان آخر إمرة عُمر، فجلد أربعين، حتَّى إذا عتَوْا وفسقوا جلد ثمانين".
٣. وأبي بكر الصديق، وعُمر بن الخطاب، وعُثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ١٢٦) برقم: (١٧٠٧) (كتاب الحدود)، ولفظه: قال حُضَيْن بن المنذر أبو ساسان: شهدت عثمان بن عفان، وأُتي بالوليد قد صلَّى الصُّبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقياً، فقال عثمان: إنه لم يتقياً حتَّى شربها، فقال: يا علي، قُمْ فاجلده، فقال علي: قُمْ يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ولَّ حازها مَنْ تولى قارها (فكأنه وجد عليه)، فقال: يا عبد الله بن جعفر، قُمْ فاجلده، فجلده، وعلي يعد حتَّى بلغ أربعين، فقال: أمْسِك، ثم قال: جلد النبي - صلى الله عليه وسلم - أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعُمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إليّ.



١٧. وحدثنا سعيد بن أبي مریم، عن نافع بن یزید، حدثني جَعْفَر بن رِبِيعَة، عن عُبَيد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب: أَنَّ عبدَ الحميد بن عبد الرحمن بن أَزْهر حَدَّثَهُ، عن أبيه عبد الرحمن بن أَزْهر: أَنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال: « إِنَّمَا مَثَلُ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ حِينَ يُصِيبُهُ الْوَعْكَ أَوْ الْحُمَّى كَمَثَلِ حَدِيدَةٍ تَدْخُلُ النَّارَ فَيَذْهَبُ ^(١) حَبْثُهَا وَيَبْقَى طَبِيبُهَا » ^(٢).

٤. وأبي سعيد الخدري، أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣ / ١١٢) برقم: (١٤٤٢) (أبواب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في حد السكران)، ولفظه: "أَنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ضَرَبَ الحدَّ بنعلين أربعين". قال مسعر: "أظنه في الخمر".

(١) في الأصل: "فتذهب"، ولعل الصواب ما أثبتته: "فيذهب" كما عند البيهقي في "السنن الكبرى": (٣/٣٧٤).

(٢) أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٣ / ٥٢٤) من طريق المصنف.

- وأخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ٣٧٩) برقم: (٣٤٥٦) (بمثله)، والرويان في "مسنده" (٢/٥٠٥)، والحاكم في "مستدركه" (١ / ٧٣) (بنحوه)، (١ / ٣٤٨) برقم: (١٢٩٢) (بمثله)، (٣ / ٤٣١) برقم: (٥٨٧٧) (بنحوه)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/٢٦٧) برقم: (٩٣٧٨) (بنحوه)، وفي "الآداب" له (٣٠٠) برقم: (٧٣٨) (بنحوه)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥٩/٢٤) كلهم من طريق سعيد بن أبي مریم.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن عبد الرحمن بن أزهر إلا هذا الطريق، وقد روي نحو كلامه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير وجه بألفاظ مختلفة، وإنما ذكرنا حديث عبد الرحمن بن أزهر لقلّة روايته عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب معروف في النسب، إلا أنه غير معروف بنقل الحديث، وعبد الحميد بن عبد الرحمن لا نعلم روى عنه إلا عبيد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب... "

وجاء في "مسند للرويان" تفصيل في إسناده، قال: حدثنا ابن إسحاق، قال: أخبرنا سعيد بن أبي مریم قال: أعطاني هذا الكتاب نافع بن يزيّد، وأنا شاك في أن أكون عرضته عليه أم لا، وأظني قد عرضته عليه، يعني: نافع بن يزيّد قال: حدثني جَعْفَر بن رِبِيعَة، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب، أَنَّ عبد الحميد بن عبد الرحمن بن أزهر، حدث عن أبيه عبد الرحمن بن أزهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ... فذكر الحديث.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ورواه مدنيون ومصريون، ولم يخرجاه".

وقال أيضاً: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه والذي عندي أنهما تركاه لتفرد عبد الحميد، عن أبيه بالرواية. قال ابن حجر مُعلّقاً على كلام الحاكم: "وليس كما قال، بل قد روى عنه أيضاً الزُّهري وغيره كما نراه في الحديث الذي قبله". ثم قال: "وروى الطبراني هذا الحديث في "معجمه": عن يحيى بن أيوب، عن ابن أبي مریم، عن نافع بن يزيّد، عن جعفر بن رِبِيعَة، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب به. فما أدري أسقط جعفر من أصل المستدرک أم



من ناسخه؟ ثم رأيته في (الجنائز) من المستدرك قال: ثنا علي بن حمشاذ، بإثباته وهو الصواب. قال الهيثمي: "رواه البزار والطبراني في "الكبير"، وفيه من لا يُعرف". ينظر: مجمع الزوائد (٣٠٢/٢)، إتحاف المهرة: (٥٩١/١٠).

دراسة رواية الإسناد:

- سعيد بن الحكم بن أبي مريم، المصري، الجهني، أبو محمد، مات سنة ٢٢٤هـ. روى عن: مالك، ونافع بن عمر. وروى عنه: البخاري، وأبو حاتم.

قلت: هو ثقة كما عند النقاد وكذا عند الذهبي والحافظ. ينظر: الجرح والتعديل: (١٣/٤)، الثقات: (٢٦٦/٨)، سؤالات السلمي للدارقطني: (ص: ١٨٦)، التعديل والتجريح للباقي: (ص: ١٢٢٠)، تهذيب الكمال: (٣٩٤/١٠)، الكاشف: (٤٣٣/١ - ٤٣٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٢٧٧/٥ - ٢٧٩). التقريب: (ص: ٢٣٤).

- نافع بن يزيد، المصري، أبو يزيد، الكلاعي، مولى شُرْحَيْبِل بن حَسَنَة القُرَشِي، مات سنة ١٦٨هـ. روى عن: يزيد بن عبد الله بن الهاد، وحيوة بن شريح. روى عنه: أبو صالح، وعبد الله بن هبة.

قلت: هو ثقة، وقد وثقه أحمد بن صالح، والعجلي، وابن يونس، والحاكم وهو كذلك عند الذهبي، وابن حجر، أما أبو حاتم، فقال عنه: "لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس". فقوله لا يدل على عدم توثيقهما إياه، وإنما يدل على أنه ليس من الطبقة العليا من الثقات عند هؤلاء. ينظر: الثقات العجلي: (٣١٠/٢)، الجرح والتعديل: (٤٥٨/٨)، الثقات: (٢٠٩/٩)، تهذيب الكمال: (٢٩٦ / ٢٩٧ - ٢٩٧)، الكاشف: (٣١٥/٢)، تهذيب التهذيب: (٤ / ٢١٠)، التقريب: (ص: ٩٩٦).

- جَعْفَر بن رَيْبَعَة: تقدمت ترجمته إجمالاً، وبقي الكلام عن حاله جرحاً وتعديلاً:

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد، وأحمد، وأحمد بن صالح المصري، والنسائي: "ثقة". قال أبو زرعة: "صدوق".

ممن جرحه: يحيى بن معين، فقال: "ليس بشيء ضعيف".

قلت: جَعْفَر بن رَيْبَعَة ثقة كما ذكره ابن سعد، وأحمد بن حنبل، والنسائي وخالفهم ابن معين وذهب إلى تضعيفه، غير أن هذا القول الذي نُسب إليه فيه نظر؛ لأنني لم أعر عليه إلا فيما ذكره مغلطاي في كتابه "إكمال تهذيب الكمال" نقلاً عن الساجي، ولم يذكره أحد غيره، ولم أقف على هذا القول رغم توفر مصادر أقوال ابن معين. أما أبو داود - كما في "سننه" - قد نفى سماعه من الثوري، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٤/٧)، سنن أبي داود: (١٩٠/٢)، الجرح والتعديل: (٤٧٨/٢)، تهذيب الكمال: (٣١/٥)، إكمال تهذيب الكمال: (٢١٣/٣).

- عُبيد الله بن عبد الرحمن بن السائب بن عُمَيْر القاري، من أهل المدينة، ولم أقف على ذكر تاريخ وفاته. روى عن: سعيد بن المسيب، وعبيد بن حنين. روى عنه: ابن جريح، ونافع بن يزيد.

قلت: هو ثقة عند مالك، وابن عبد البر، وقال مالك - لما سئل عن راو - "لو كان ثقة لرأيته في كُتُبِي". وقد أخرجه مالك في "الموطأ" حديثاً واحداً. وقال الميموني: "سمعت أحمد - غير مرة - يقول: كان مالك من أثبت الناس، ولا تُبال

=



ألا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني". وقال أيضًا - في رواية ابن هانئ -: "ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة". وقال في رواية أبي زرعة: "مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يُعرف، فهو حجة". فعُبد الله مدني ثقة، ولم أقف على أحد من المتقدمين ذهب إلى تضعيفه، والله أعلم.

ينظر: الموطأ: (٢٠٨/١)، الجرح والتعديل: (٣٢٣/٥)، الثقات: (١٤٨/٧)، التمهيد: (١٩٠/١٢)، الإيما إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ: (٥٢٣/٣)، إكمال تهذيب الكمال: (١٥٢/٥) شرح العلل: (٣٧٧/١).

- هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن أزهر، القرشي، من أهل المدينة. روى عن: أبيه، وجماعة من التابعين. روى عنه: أهل المدينة. قال البخاري: حديثه في أهل المدينة.

قلت: لم أقف على من تكلم عنه تعديلًا ولا تحريجًا غير أنه القرشي ولا سيما حديثه في أهل المدينة - كما ذكره البخاري - فإما أن يكون من أوساط التابعين فاحتمل حديثه، أو من صغارهم فيُتَأَنَّى في قبوله، أو من بعدهم، قال الذهبي: "أما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتُلَقَّى بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويختلف في ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك، وإن كان الرجل من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لحبره سيما إذا انفرد به". يُنظر: ديوان الضعفاء (ص: ٢٧٤).

هو عبد الرحمن بن أزهر: تقدمت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ فيه عبد الحميد بن عبد الرحمن، ولم أقف على أقوال الأئمة فيه، وقد تفرّد عن أبيه، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقًا عن عبد الرحمن بن أزهر إلا هذا الطريق". وقال الهيثمي: "وفيه من لا يُعرف". ثانيًا: في إسناده نظر؛ لأن ابن أبي مريم شكّ في عرض هذا الحديث على شيخه نافع بن يزيد كما حكى ذلك الروياني في "مسنده" من طريق سعيد بن أبي مريم، قال: أعطاني هذا الكتاب نافع بن يزيد، وأنا شكّ في أن أكون عرضته عليه أم لا، وأظنني قد عرضته عليه، يعني: نافع بن يزيد". ينظر: مسند الروياني: (٥٠٥/٢)، مجمع الزوائد: (٣٠٢/٢).

وله شواهد من حديث:

١. أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٤ / ٧) برقم: (٥٦٤١) (كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض) ولفظه: "ما يُصِيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمٍّ ولا حزن ولا أذى ولا غَمٍّ، حتّى الشُّوكَةُ يُشَاكُهَا إلّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا من خطاياها".

٢. وعائشة - رضي الله عنها -، أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٨٥٢) برقم: (٢٤٨٥٢)، ولفظها: "سمعتُ النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول في بعض صلواته: اللَّهُمَّ حاسبني حسابًا يسيرًا، فلما انصرف، قلت: يا نبي الله، ما الحساب اليسير؟ قال: أن ينظر في كتابه فيتجاوز عنه، إنّه من نُوقِش الحساب يومئذ يا عائشة هَلْكَ، وكل ما يُصِيب المؤمن يكفر الله عز وجل به عنه، حتّى الشُّوكَةُ تشوكه".

=



١٨. [٩٦/ب] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْخَلِيلِ^(١)، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ^(٢)، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى^(٣)، حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ^(٤) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥) قَالَ: «مَاتَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ سَنَةً^(٦) وَكَانَ جَالِدًا^(٧) مُعْتَدِلًا، فَقَالَ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا مِثَّتْ بِهِ سَمْعِي وَبَصَرِي إِلَّا بِدُعَاءِ النَّبِيِّ -

٣. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (كتاب المرضى، باب وضع اليد على المريض) (١١٨/٧) برقم: (٥٦٦٠) ولفظه: "دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ بِيَدِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَعُكًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَجَلُ إِلَيَّ أَوْعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ، فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَجَلُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى مَرَضٍ، فَمَا سِوَاهُ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سِنِّيَّاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا".
(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْخَلِيلِ، أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، الْبَزَّازُ، نَزِيلُ نَيْسَابُورَ، مَاتَ سَنَةَ ٢٤٧ هـ أَوْ ٢٤٨ هـ. رَوَى عَنْ: عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَحَجَّاجٍ الْأَعْمُورِ. وَرَوَى عَنْهُ: النَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ. يَنْظُرُ: الثَّقَاتُ: (٢٩/٨)، تَارِيخُ بَغْدَادٍ: (٢١٢/٥)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٣٠٣/١)، الْكَاشَفُ: (١٩٣/١).

(٢) هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ رَاهَوِيَةَ، أَبُو يَعْقُوبَ، الْخَنْظَلِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ. تُوفِّيَ سَنَةَ ٢٣٧ هـ، أَوْ ٢٣٨ هـ. رَوَى عَنْ: عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيِّ، وَمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ. رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ. يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٣٧٩/١)، الثَّقَاتُ: (١١٥/٨ - ١١٦)، تَارِيخُ بَغْدَادٍ: (٣٦٢/٧)، الْكَاشَفُ: (٢٣٣/١).

(٣) هُوَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، السَّنِينِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ، الْقَطِيعِيُّ مَوْلَاهُمْ. تُوفِّيَ سَنَةَ ١٩٢ هـ. رَوَى عَنْ: هِشَامِ بْنِ غُرُورٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ. رَوَى عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالِقَانِي. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: (٢٢٦/٨)، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (١١٧/٧)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٦٨/٧)، الثَّقَاتُ: (٣١٩/٧)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٢٥٤/٢٣)، الْكَاشَفُ: (١٢٣/٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ "الْجَعِيلُ"، وَالصَّوَابُ (بِالدَّالِّ): "الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ"، وَيُقَالُ: "الْجَعْدُ". وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا. وَتَرْجَمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا. يَنْظُرُ: الصَّحِيحُ: (٧٦/٨)، (١٨٦/٤)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٥٢٧/٢)، (٥٢٩)، تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ لِابْنِ حَجَرٍ: (٣٩٢/١).

(٥) هُوَ الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَوْسٍ، وَيُقَالُ: الْجَعْدُ، أَبُو زَيْدٍ، الْكِنْدِيُّ، وَيُقَالُ أَيْضًا: التَّمِيمِيُّ، الْمَدَنِي. تَوَفَّى سَنَةَ ١٤٤ هـ. رَوَى عَنْ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ. رَوَى عَنْهُ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٥٢٧/٢)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٥٦١/٤)، الْكَاشَفُ: (٢٩٣/١)، إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: (٣٩٥/١)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: (٢٩٩/١).

(٦) هَكَذَا عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَابْنِ عَسَاكَرٍ. يَنْظُرُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ: (١٣٧٦/٣)، دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ: (٢٠٨/٦)، تَارِيخُ دِمَشْقَ: (١١٤/٢٠).

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: "وَكَانَ جَلْدًا مُعْتَدِلًا". يَنْظُرُ: الْهُدَايَةُ وَالْإِرْشَادُ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثَّقَةِ وَالسَّدَادِ لِلْكَلاَبَاذِيِّ: (٣٤١/١)، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ لِأَبِي نَعِيمٍ: (١٣٧٦/٣)، دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ لِلْبَيْهَقِيِّ: (٢٠٨/٦).



صلى الله عليه وسلم-، ذَهَبَتْ [بي] ^(١) خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فقالت: إِنَّ ابْنَ أُخْتِي شَاكٌ ^(٢) فَادْعُ اللَّهَ لَهُ؟ قال: فدعا لي ^(٣).

ومنهم: الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ الزُّهْرِيُّ ^(٤)

وقد رُوِيَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ، وَلَهُ رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

١٩. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ ^(٥)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ ^(٦)، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ، ثُمَّ

(١) في الأصل: "ابن" وهو تصحيف، والصواب: "ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي". ينظر: صحيح البخاري (١ / ٤٩) برقم: (١٩٠)، (١٢٠ / ٧) برقم: (٥٦٧٠)، (٨ / ٧٦) برقم: (٦٣٥٢)، صحيح مسلم (٧ / ٨٦) برقم: (٢٣٤٥) والسنن الكبرى للنسائي (٧ / ٦٣) برقم: (٧٤٧٦).

(٢) قوله (شَاكٌ): مِنَ الشَّكْوَى وهو المرض. ينظر: شرح القسطلاني: (٢٣/٦).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْل - أي بتقديم هذه الرواية قبل ترجمة المسور-، وبعده ترجمة السائب بن يزيد.

وتخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ١٨٦) برقم: (٣٥٤٠) (كتاب المناقب، باب حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) (بمعناه) من طريق الفضل بن موسى.

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٤٩) برقم: (١٩٠) (كتاب الوضوء، باب حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٧ / ٨٦) برقم: (٢٣٤٥) (كتاب الفضائل)، والترمذي في "جامعه" (٦ / ٣١) برقم: (٣٦٤٣) (أبواب المناقب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، باب في خاتم النبوة) (مطولاً) من طريق: حاتم بن إسماعيل الحارثي.

كلاهما: (الفضل بن موسى، وحاتم بن إسماعيل) عن الجعيد بن عبد الرحمن به.

(٤) غامضة في الأصل، ولعله (الزهري) كما أثبتته اجتهداً، فهو الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ بْنُ نَوْفَلِ الزُّهْرِيِّ، الثَّرَشِيُّ، الْمَكِّي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَهُ رُؤْيَا لِلنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-، مات سنة ٦٤هـ. روى عن: عُمر، وخاله عبد الرحمن بن عَوْفٍ. روى عنه: غُرَّةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وعبد الله بن أَبِي مُلَيْكَةَ. ينظر: الكاشف: (٢/٢٦٤)، الإصابة: (٦/٩٣-٩٤).

(٥) في الأصل: "شعبة" وهو تصحيف، والصواب شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ. ينظر: صحيح البخاري: (٢ / ١١)، (٥ / ٢٢).

(٦) هو علي بن حسين بن أبي طالب، زين العابدين، سيأتي ترجمته.



قال: أَمَّا بَعْدُ^(١).

والسَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ^(٢)

٢٠. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ^(٣)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣١٨) برقم: (١٩٢١٤) (وفيه قصة).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١١/٢) برقم: (٩٢٦)، (كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد)، (٥ / ٢٢) برقم: (٣٧٢٩).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٧ / ١٤١) برقم: (٢٤٤٩) (كتاب فضائل الصحابة) عن الدارمي.

- وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣ / ١٦٥) برقم: (١٩٩٩) (أبواب النكاح، باب الغيرة) (يمثله موطأ) عن محمد بن يحيى الذهلي.

أربعتهم: (أحمد بن حنبل، والبخاري، والدارمي، ومحمد بن يحيى الذهلي) عن أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣١٨) برقم: (١٩٢١٥)، والبخاري في "صحيحه" (٤ / ٨٣) برقم: (٣١١٠) (كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي)، وأبو داود في "سننه" (٢ / ١٨٥) برقم: (٢٠٦٩) (كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء) (موطأ) من طريق: محمد بن عمرو بن حنبل الدؤلي.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣١٨) برقم: (١٩٢١٣) (موطأ) من طريق: النعمان بن راشد الجزري. ثلاثتهم: (شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن عمرو بن حنبل الدؤلي، والنعمان بن راشد الجزري) عن الزُّهْرِيِّ به. فهذا الحديث رواه الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ بِهِ.

(٢) هو السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ثُمَامَةَ، صحابي صغير، أبو يزيد الكِنْدِيُّ المدني، من الأزد. تُوفِّيَ سنة ٨٢ هـ. روى عن: عُمر، ورافع بن خديج. روى عنه: ابنه عبد الله. قال ابن حجر: "وَوَهْمُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فَذَكَرَهُ فِيمَنْ قَتَلَ يَوْمَ الْحَرَّةِ". ينظر: الكاشف: (٤٢٥/١)، الإصابة: (٢٣/٢-٢٤).

(٣) في الأصل: "شعبة" وهو تصحيف، والصواب شعيب بن أبي حمزة. ينظر: مسند أحمد: (٦/٣٣٥٥)، صحيح مسلم: (٣١/٧).



رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: «لا عَدُوِّي^(١) ولا صَفَر^(٢) ولا هَامَة^(٣)».

٢١. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُور^(٤)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْقِلُ مَقْدَمَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ،

(١) قوله: (عَدُوِّي) مِنَ الْعَدُوِّي وَهُوَ أَنْ يُصِيبَهُ مِثْلُ مَا بِصَاحِبِ الدَّاءِ، وَقَدْ أَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّ الْمَرَضَ بِنَفْسِهِ يَتَعَدَّى، فَأَعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا اللَّهُ هُوَ الَّذِي يُمْرِضُ وَيُنْزِلُ الدَّاءَ. ينظر: النهاية: (١٩٢/٣).

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ مُبَيِّنًا قَوْلَهُ (صَفَر): "الْمُرَادُ تَأْخِيرُهُمْ تَحْرِيمَ الْمُحَرَّمَ إِلَى صَفَرٍ، وَهُوَ النَّسِيءُ الَّذِي كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو عُبَيْدَةَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّفَرَ دَوَابٌّ فِي الْبَطْنِ وَهِيَ دُودٌ، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ فِي الْبَطْنِ دَابَّةً تَهَيِّجُ عِنْدَ الْجُوعِ، وَرَبْمَا قَتَلَتْ صَاحِبَهَا، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَرَاهَا أَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ، ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هَذَا وَالْأَوَّلُ جَمِيعًا، وَأَنَّ الصَّفَرَ جَمِيعًا بَاطِلَانِ، لَا أَصْلَ لِهَمَا، وَلَا تَصْرِيحَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا". قُلْتُ: وَبِهَذَا التَّأْوِيلَانِ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ. ينظر: شرح مسلم للنووي: (٣٧٩/١٤)، النهاية في غريب الحديث: (٣٥/٣).

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ مُبَيِّنًا قَوْلَهُ (الْهَامَة): "وَهِيَ الطَّائِرُ الْمَعْرُوفُ مِنْ طَيْرِ اللَّيْلِ، وَكَانَ الْعَرَبُ تَتَشَاءَمُ بِهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْبُومَةُ. قَالُوا: كَانَتْ إِذَا سَقَطَتْ عَلَى دَارِ أَحَدِهِمْ رَأَاهَا نَاعِيَةً لَهُ نَفْسَهُ أَوْ بَعْضَ أَهْلِهِ، وَهَذَا تَفْسِيرُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَعْتَقِدُ أَنَّ عِظَامَ الْمَيِّتِ، وَقِيلَ: رُوحَهُ هَامَةٌ تَطِيرُ، وَهَذَا تَفْسِيرُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ النَّوْعَيْنِ، فَإِنَّمَا جَمِيعًا بَاطِلَانِ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِبْطَالَ ذَلِكَ، وَضَلَالَةَ الْجَاهِلِيَّةِ فِيمَا تَعْتَقِدُهُ مِنْ ذَلِكَ". ينظر: شرح مسلم للنووي: (٣٧٩/١٤ - ٣٨٠) بتصرف.

وتخرجه: الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٥٥) برقم: (١٥٩٦٨).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١/٧) برقم: (٢٢٢٠) (كتاب السلام) (بلفظه) عن الدارمي.

كلاهما: (أحمد بن حنبل، والدارمي) عن أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة به. فهذا الحديث رُوي من طريق الزُّهْرِي عن السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

(٤) هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَبُو عُثْمَانَ، الْخُرَّاسَانِيُّ، السَّمَرُوزِيُّ، وَيُقَالُ: الطَّالِقَانِيُّ، وَيُقَالُ: وَلَدُ بَجُورْجَانَ. تُوفِّيَ سَنَةَ ٢٢٧هـ. رَوَى عَنْ: فُلَيْحٍ، وَاللَّيْثِ. رَوَى عَنْهُ: مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٦٨/٤)، الثَّقَاتُ: (٢٦٨/٨)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٧٧/١١)، الْكَاشَفُ: (٤٤٥/١).



خَرَجْتُ مَعَ الصَّبَّيَّانِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ^(١) نَتَلَّقَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -^(٢).

وعبد الله بن عامر بن ربيعة حليف بني عدي^(٣)

٢٢. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ

(١) قوله: (ثَنِيَّةُ الْوُدَاعِ): ثنية مشرفة على المدينة، يطؤها من يريد مكة، واختلف في تسميتها بذلك، فقليل: لأنها موضع وداع المسافرين من المدينة إلى مكة، وقيل: لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ودَّعَ بها بعض من خَلَفَهُ بالمدينة في آخر خرجاته، وقيل: في بعض ثراياه المبعوثة عنه، وقيل: الوداع اسم وادٍ بالمدينة، والصحيح: أنه اسم قديم جاهلي، سُمِّيَ لتوديع المسافرين، ويقال له اليوم: القرين التحتانية. ينظر: معجم البلدان: (٨٦/٢)، أطلس الحديث النبوي: (ص: ١٠٨).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٣٥٤/٦) برقم: (١٥٩٦٢).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ٦) برقم: (٤٤٢٧) (كتاب المغازي، باب كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى كسرى وقيصر) عن (عبد الله بن محمد المسندي).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ٦) برقم: (٤٤٢٦) (كتاب المغازي، باب كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى كسرى وقيصر) عن (علي بن المديني).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٧٦) برقم: (٣٠٨٣) (كتاب الجهاد والسير، باب استقبال الغزاة) عن (مالك بن إسماعيل النهدي) (مختصرًا).

- وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣ / ٤٥) برقم: (٢٧٧٩) (كتاب الجهاد، باب في التلقي) (بنحوه) عن (أحمد بن عمرو بن السرح المصري).

- وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣ / ٣٣٣) برقم: (١٧١٨) (أبواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في تلقي الغائب إذا قدم) (مطولاً) عن (سعيد بن عبد الرحمن بن حسان المخزومي، وابن أبي عمير). وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

سبعته: (أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد المسندي، وعلي بن المديني، ومالك بن إسماعيل النهدي، وأحمد بن عمرو بن السرح المصري، وسعيد بن عبد الرحمن بن حسان المخزومي، وابن أبي عمير) عن سفيان بن عيينة به. فهذا الحديث روي من طريق سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد به.

(٣) هو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن عامر، القرشي، المدني، حليف لبني عدي بن كعب، أبو محمد، وقد رأى النبي - صلى الله عليه وسلم -، تُوفي سنة ٨٥ هـ. روى عن: عمر، وجابر بن عبد الله. روى عنه: يحيى بن سعيد،

=



[٩٧/أ] بن عامر بن ربيعة أَنَّ أَبَاهُ عَامِرٌ ^(١) أَخْبَرُهُ: « أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي سُبْحَةٍ ^(٢) اللَّيْلُ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ راحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ » ^(٣).

وعاصم ابن عبيد الله. ينظر: الجرح والتعديل: (١٢٢/٥)، الثقات: (٢١٩/٣)، تهذيب الكمال: (١٥٠/١٥) - (١٤١)، الكاشف: (٥٦٤/١)، سير أعلام النبلاء: (٥٢١/٣)، إكمال تهذيب الكمال: (٥/٨).

(١) هو صحابي جليل عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك، كان أحد السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة ومعه امرأته ليلى بنت أبي خيثمة، ثم هاجر إلى المدينة أيضًا، وشهد بدرًا وما بعدها، تُوفي سنة ٣٧ هـ. وروى عنه: ابن عمر، وأبو أمامة بن سهل. ينظر: الكاشف: (٥٢٢/١)، الإصابة: (٤٦٩/٣).

(٢) قوله: (السُّبْحَةُ): النَّافِلَةُ، ومعناه: يَتَنَقَّلُ عَلَى ظَهْرِ راحِلَتِهِ كما قاله العيني، وقال ابن الأثير: ويقال أيضًا للذكر سُبْحَة. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٣٣١/٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي: (٣٣٠/٥)، عمدة القاري: (١٤٨/٧).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٥٠/٢) برقم: (٧٠٠) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. وفي لفظه زيادة: "ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٤٣) برقم: (١٥٩١٢) من طريق: صالح بن أبي الأخضر (مُطَوَّلًا).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٤٧) برقم: (١٥٩٣٥)، والدارمي في "مسنده" (٢ / ٩٤٩) برقم: (١٥٥٥) والبخاري في "صحيحه" (٢ / ٤٥) برقم: (١٠٩٧) (أبواب تقصير الصلاة، باب ينزل للمكتوبة) (بمعناه مُطَوَّلًا) من طريق: عُقَيْل بن خالد الأيلي. وفي لفظه زيادة: "ولم يكن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٤٥) برقم: (١٥٩٢٤)، والبخاري في "صحيحه" (٢ / ٤٤) برقم: (١٠٩٣) (أبواب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الدابة وحيثما توجهت به) (بنحوه) من طريق: معمر بن راشد.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٤٨) برقم: (١٥٩٤١) من طريق: (يحيى بن جرة).

خمسهم: (يونس بن يزيد الأيلي، وصالح بن أبي الأخضر، وعُقَيْل بن خالد الأيلي، ومعمر بن راشد، ويحيى بن جرة) عن ابن شهاب به. فهذا الحديث روي عن الزُّهري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عامر به.



ومنهم: عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر^(١)، العُدْرِي، حليف بني زُهْرَة

٢٣. حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ بِشْرِ الْحَضْرَمِيِّ^(٢)، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يُجَالِسُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَعْلَبَةَ بْنَ صُعَيْرٍ - وَكَانَ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ الْأَنْسَابَ وَغَيْرَ ذَلِكَ - فَسَأَلَهُ يَوْمًا عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْفَقْهِ^(٣) فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ هَذَا، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَجَالَسْتُهُ سَبْعَ حِجَجٍ^(٤) وَأَنَا لَا أَطْلُقُ أَنَّ أَحَدًا عِنْدَهُ عِلْمٌ غَيْرَهُ. قَالَ: إِنَّ فُتَيْيًا ابْنَ شَهَابٍ وَوَجْهَ بِهِ مَا كَانَ^(٥) يَأْخُذُ بِهِ إِلَى قَوْلِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [و] سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٦).

(١) هو عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، العُدْرِي، حليف بني زُهْرَة، المدني، الشاعر، أبو محمد. مات سنة ٨٩ هـ. روى عن: عُمر، وجابر بن عبد الله. روى عنه: عبد الحميد بن جَعْفَر، وسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٣٧/٣)، الجرح والتعديل: (١٩/٥)، الثقات: (٢٤٦/٣)، تهذيب الكمال: (٣٥٣/١٤)، الكاشف: (٥٤٢/١).
(٢) هو زَيْدُ بْنُ بِشْرِ الْمَضَرِّي، الْأَزْدِيُّ، أَبُو بِشْرِ، تُوفِّيَ سنة: ٢٤٢ هـ. روى عن: رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، وَأَشْهَبَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ. روى عنه: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَسُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ. ينظر: الجرح والتعديل: (٥٥٧/٣)، الثقات: (٢٥١/٨)، تاريخ الإسلام: (١١٤٣/٥)، سير أعلام النبلاء: (٥٢١/١١).
(٣) في الأصل: "فسأله عن شيء يومًا من الفقه" بالتقديم والتأخير، والتصويب من موضع آخر: [١٤٣/ب]، والمصادر: (فسأله يومًا عن شيء من الفقه). ينظر: التاريخ الكبير: (٣٦/٥)، والجرح والتعديل: (٦٠/٤)، مسند الموطأ للجوهري: (ص: ١٢١)، وتاريخ دمشق: (١٨٤/٢٧).

(٤) قوله: (حَجَج) جمع الحِجَّة وهي السَّنة. ينظر: لسان العرب: (٢٢٧/٢).

(٥) كذا في الأصل، والعبارة هنا - كما في موضع آخر في الأصل [١٤٣/ب] - غامضة وغير مفهومة.

(٦) في الأصل: [سالم بن عبد الله بن سعيد بن المسيب]، وفيه نظر، أولهما: التصحيف؛ لفظة (بن) بين سالم وسعيد بن المسيب. وذكر البخاري في "التاريخ الكبير": (٣٥/٢) هذا النص إلا أنه قال: "وكان فُتَيْيًا ابن شهاب إلى قول سالم، وسعيد". ثم المصنّف نفسه في موضع آخر في كتابه [انظر: الأصل: ١٤٣/ب] قال: "إن فُتَيْيًا ابن شهاب... يأخذ به إلى قول سالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب" كما أثبتته في الصלב، فتبيّن لي الخطأ في الموضع الأول. وثانيهما: هذه الكلمة "وجه به" في الأصل غير واضحة، والذي يظهر - والله أعلم - أن الكلمتين "وجهه" (به) متصلتان في الأصل - الهاء والباء -، فصار هكذا [وجهه]، والعبارة غير مفهومة.



وأبو الطفيل عامر بن واثلة البكري^(١)

٢٤. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ^(٢)، عَنْ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ، قَالَ: «قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ تَيْمَاءَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ ابْنَ هُرْمُزٍ^(٣) ظَلَمَنِي وَاعْتَدَى عَلَيَّ، فَلَمْ [يَرُدَّ]^(٤) إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ شَيْئًا، ثُمَّ عَادَ لَهُ فِي الشِّكَايَةِ^(٥) لَابْنَ هُرْمُزٍ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ شَيْئًا، فَقَالَ - وَغَضِبَ -: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّا نَحُدُّ فِي التَّوْرَةِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ جَوْرِ الْعَامِلِ^(٦) وَظُلْمِهِ شَيْءٌ مَا لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْ ظُلْمِهِ وَجَوْرِهِ، فَإِذَا بَلَغَهُ فَأَقَرَّهُ، شَرِكُهُ فِي جَوْرِهِ وَظُلْمِهِ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ نَزَعَ ابْنُ هُرْمُزٍ عَنْ عَمَلِهِ»^(٧).

أما تخريجه: الأثر أخرجه البخاري في "تاريخه الكبير": (٣٦/٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": (٦٠/٤)، والجوهري في "مسند الموطأ": (ص: ١٢١) إلا أن في لفظه اختلافاً، قال: إن فينا ابن شهاب، ووجه ما كان يأخذ به إلى قول سالم بن عبد الله، وسعيد بن المسيب". أما ابن عساكر فأخرجه في "تاريخ دمشق": (١٨٤/٢٧) كلهم من طريق ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب به.

(١) في الأصل: النكري، وهو تصحيف، ولعل الصواب كما أثبت "البكري": نسبة إلى بكر بن عبد مناف، وليس بكر بن وائل قاله المازري. فهو عامر بن واثلة أبو الطفيل، الليثي، آخر من مات من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمكة، وهو من بني كنانة. اختلف الأئمة في سنة وفاته: فمنهم من ذهب إلى أنه تُوِّفِّيَ سنة ١٠٠ هـ، وقيل: ١٠٧ هـ، والصحيح: أنه تُوِّفِّيَ سنة ١١٠ هـ. روى عن: أبي بكر، وعمر. وروى عنه: قتادة، ومَعْرُوفُ بْنُ خَرْثُودٍ. ينظر: الطبقات الكبرى: (١٢٩/٦)، الطبقات للعصفري: (ص: ٤٨٨)، الجرح والتعديل: (٣٢٨/٦)، الثقات: (٢٩١/٣)، المعلم بفوائد مسلم للمازري: (٤٤٧/١)، الكاشف: (٥٢٧/١)، الإصابة: (١٩٣/٧).

(٢) في الأصل شعيب وهو تصحيف، والصواب: شعيب كما في "السنن الكبرى" للبيهقي، وهو ما أثبتته. ينظر: (٢٨١/٢). (٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) غامضة في الأصل، والصواب: (يَرُدُّ) كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (١٦٣/٨).

(٥) قوله: (الشكاية): "إظهار ما يَصِفُكَ به غيرك من المكروه". ينظر: لسان العرب: (٤٣٩ / ١٤).

(٦) في الأصل "العالم"، وهو تصحيف، والصواب "العامل" كما أثبتته. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: (١٦٣/٨).

(٧) هذا الأثر مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من وجهين:



الوجه الأول:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٣/٨) من طريق شعيب بن أبي حمزة به موقوفًا.

الوجه الثاني:

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٢٦/١١) برقم: (٢٠٦٦٩) من طريق معمر بن راشد به مقطوعًا.
قلت: وفيه بيان أنَّ الرجل - من أهل الكتاب - الذي اشتكى إلى عبد الملك بن مروان في شأن ابن هُرْمُز هو اليهودي، والذي يظهر لي - والله أعلم - بعد النظر والتتبع في هذا الإسناد، وجَدْتُ أنَّ الاختلاف على الزُّهري هنا لا تأثير فيه، لأنَّ الزُّهري واسعُ الرواية، فأحيانًا نَشِطُ فرواه على الأصل، وأحيانًا يَرْوِيه على سبيل المذاكرة، وبالتالي قَصَّرَ الإسناد وحكى القصة كما في رواية معمر بن راشد من قول الزهري.

دراسة رواية الإسناد:

هو أبو اليمان الحكم بن نافع، البَهْرَانِيُّ الحِمَصِيُّ، مات فيه سنة ٢٢٠ هـ. روى عن: حُرَيْز بن عُثْمَانَ، وَصَفْوَانَ بن عَمْرٍو. وروى عنه: البخاري، والدارمي.

أقوال المعدلين:

قال ابن عمار الموصلي: "كان ثقة - هكذا في تهذيب الكمال -، أما في تاريخ دمشق: "كأنه ثقة". قال العجلي: "لا بأس به". وقال أبو حاتم، والخليلي: "ثقة". وزاد أبو حاتم: "صدوق".

أقوال المفصلين:

- قال يحيى بن معين -رواية المفضل بن غسان الغلابي-: "سألتُ أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة؟ فقال: ليس هو منأولة، المناولة لم أخرجها إلى أحد".

- قال أبو بكر الأثرم: "سمعتُ أبا عبد الله، وسئل عن أبي اليمان؟ وكان الذي سأله عنه قد سمع منه، فقال له: أي شيء تنبش على نفسك؟! ثم قال أبو عبد الله: هو يقول: أخبرنا شعيب، واستحل ذلك بشيء عجيب". قال أبو عبد الله: كان أمر شعيب في الحديث عسرًا جدًّا، وكان عليّ بن عياش سمع منه. وذكر قصة لأهل حمص أراها أنهم سألوهُ أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال لهم: لا ترووا هذه الأحاديث عني. قال أبو عبد الله: ثم كلموه، وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهم: ارووا تلك الأحاديث عني. قلت لأبي عبد الله: مُناولة؟ فقال: لو كان مُناولة كان لم يعطهم كتبًا ولا شيئًا، إنما سمع هذا فقط". فكان ابن شعيب يقول: "إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد، وهو يقول: "أخبرنا"، فكانه استحل ذلك بأن سمع شعيبًا يقول لقوم: ارؤوه عني".

- وقال أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان: "كان شعيب بن أبي حمزة عسرًا في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة فقال: هذه كتي، وقد صححْتُها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني".



انْقَضَى مَنْ كَانَ لَهُ رُؤْيَا

- وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري: "قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزُّهري، والذي حدثكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها". وكذا قال يحيى بن معين عنه. قال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله سئل عن أبي اليمان؟ فقال: أما حديثه عن صفوان بن عمرو، وحريز فصالح".

- وقال أبو اليمان: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة، فقال في كله: أخبرنا شعيب.

- وفي كتاب المروذي عن أحمد بن حنبل: لما قال شعيب عند وفاته هذه كتي ارووها عني، فلا أدري كان الحكم معهم أم لا؟ وقال أبو زرعة في موضع آخر: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، عن حديث أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهري، عن أنس، عن أم حبيبة قال: ليس له عن الزُّهري أصل، وأخبرني أنه من حديث شعيب عن ابن أبي حسين، وقال لي: كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصق بكتاب الزُّهري، قال: فبلغني أن أبا اليمان حدثهم به عن الزُّهري، وليس له أصل، كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزُّهري، إذ كان به ملصقا، فأريته كأنه يعذر أبا اليمان، ولا يحمل عليه فيه.

- وقال أبو زرعة الرازي: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثاً واحداً، والباقي إجازة".
- وفي «تاريخ البخاري»: "سمع شعيباً". وفي «سؤالات الأجرى»: "سمعت أبا داود سمعت ابن عوف قال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا كلمة ابن المنكدر عن فلان، شيء ذكره". وفي «كتاب ابن خلفون»: "قال أبو الفتح الموصلي: سماعه من شعيب مناولة". وقال الأزدي: "سمعه من شعيب مشاركة".

قلت: اتَّفَق الأئمة في تعديل أبي اليمان الحكم بن نافع، وهم: ابن عمار الموصلي، والعجلي، وأبو حاتم الرازي والخليلي. واختلفوا في مروياته عن شعيب بن أبي حمزة، فهل يرويه مناولة وإجازة؟ أو سمع من شعيب؟ ذهب البخاري رحمه الله إلى أنه سمع شعيباً، وخالفه أبو زرعة وذهب إلى أنه لم يسمع من شعيب إلا حديثاً واحداً، وكذا أبو داود حيث قال إنه لم يسمع من شعيب إلا كلمة ابن المنكدر عن فلان، ومعهم الموصلي، والأزدي حيث قالوا: إن مروياته عن ابن أبي حمزة مناولة. وما ذهب إليه البخاري أرجح استدلالاً بكلام أبي اليمان نفسه؛ لأنه قد بيَّن سماعه عن شعيب وأنه ليس مناولة، فقال: "ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها إلى أحد". فيفهم من صنيعه أن مروياته عن شعيب على الأنواع.

أما قوله "أخبرنا" في حديث ابن أبي حمزة فهذا موضع الإشكال إلا أن الحافظ تعقبه، فقال: "إلا أنه كان يقول في جميع ذلك "أخبرنا" ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحاً له". فهو ثقة كما قال الحافظ ابن حجر، وزاد: ثبت. وقال في هدى الساري: "مجمع على ثقته اعتمده البخاري". ينظر: الجرح والتعديل: (٣ / ١٢٩)، تهذيب الكمال: (٧ / ١٤٦)، الكاشف: (١ / ٣٤٦)، إكمال تهذيب الكمال: (٤ / ١١٠)، هدى الساري: (١ / ٣٩٩) تهذيب التهذيب: (١ / ٤٧٠).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.



[٩٧/ب] ومن تابعي المدينة

علي بن حسين بن علي بن أبي طالب

٢٥. حَدَّثَنَا ابْنُ قَعْنَبٍ وَابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَا: ثنا مالِكٌ، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَزَكَّاهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»^(١).

(١) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري، عن علي بن الحسين مُرسلاً.

أخرجه مالك في "الموطأ" (١٣٢٨/٥) برقم: (٣٣٥٢) - ومن طريقه الترمذي في "جامعه" (١٤٨/٤) برقم: (٢٣١٨) (أبواب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) - وقال الترمذي: "وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزُّهري، عن الزُّهري، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث مالك مُرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يُدرِك علي بن أبي طالب".

- وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٧ / ١١) برقم: (٢٠٦١٧) عن مَعْمَر بن راشد.

- وأخرجه الفُضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٤/١) برقم: (١٩٣) من طريق يُونُس بن يزيد.

- وأخرجه العَدَنِي في "الإيمان" (ص: ١١١) برقم: (٤٥) من طريق زياد بن سعد.

أربعتهم: (مالك، ومَعْمَر بن راشد، ويُونُس بن يزيد الأيلي، وزياد بن سعد) عن الزُّهري مُرسلاً.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه مرفوعاً.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٤٣٨ / ١) برقم: (١٧٦١) - من طريق موسى الضَّيِّي عن عبد الله بن عمر العُمري. -

ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٢٨ / ٣) برقم: (٢٨٨٦) -.

- وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٠٢ / ٨) برقم: (٨٤٠٢) وابن المقرئ في "معجمه" (ص: ٣٩٤) برقم: (١٢٨٥)

من طريق قَزَعَةَ بن سُوَيْد عن عُبيد الله بن عمر العُمري. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عُبيد الله بن عمر إلا قَزَعَةُ بن سويد.

وقال ابن المقرئ: رأيت هذا الحديث عن عبد الواحد - وهو الراوي عن قَزَعَةَ - عند غيره، عن علي بن الحسين بلا أبيه مُرسلاً، والله أعلم.

- وأخرجه أبو أحمد الحاكم في "عوالي مالك" (ص: ١٤٦) من طريق عبد الرحمن بن عمر بن حفص.

- وأخرجه الخطيب في "المتفق والمفترق" (١٥٦١/٣) برقم: (١٠٠٢) من طريق رُوح بن عُطَيْف.

أربعتهم: (عبد الله العُمري، وعُبيد الله العُمري، عبد الرحمن بن عمر بن حفص، رُوح بن عُطَيْف) عن الزهري به.



ترجيح وجه المرسل على الموصول:

وبعد نظري للأسانيد السابقة ظهر لي أن معظم أصحاب مالك بن أنس رَوَوْهُ مُرْسَلًا، وكذا معظم أصحاب الزُّهري إلا أفراد وهم: عبد الله العُمري المُلقب بالمُكَبَّر، وعبيد الله العُمري المُلقب بالمُصَغَّر، وعُمَر بن حَفْص، وَرَوَّح بن غُطَيْف.

ولو قُورِن بين أصحاب الزُّهري وبين هؤلاء ستجد أنَّ أصحاب الزُّهري الملازمين له كأمثال مالك، ومُعَمَّر بن راشد، وزِيَاد بن سَعْد، كلهم يُرْسِلُون الحديث، وصنيعهم موافق لترجيح التُّقَاد كأحمد، والبخاري، والترمذي، والدارقطني. وقد بَيَّنَّ هذه المسألة الإمام ابن رجب -رحمه الله- في كتابه، قال: "ومن قال: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ بن حسين مُرْسَلًا، الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، والدارقطني، وقد خَلَطَ الضَّعْفَاءُ فِي إِسْنَادِهِ عَنْ الزُّهري تَخْلِيطًا فَاحِشًا، والصحيح فيه المرسل، ورواه عبد الله بن عُمر العُمري، عن الزُّهري، عن عَلِيٍّ بن حسين، عن أبيه، عن النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، فوصله وجعله من مسند الحسين بن عَلِيٍّ، وَخَرَّجَهُ الإمام أحمد في "مسنده" من هذا الوجه، والعُمري ليس بالحافظ، وَخَرَّجَهُ أيضًا من وجه آخر عن الحسين، عن النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، وضعفه البخاري في "تاريخه" من هذا الوجه أيضًا، قال: لَا يَصِحُّ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ بن حسين مُرْسَلًا، وقد رُوِيَ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من وجوه أخر وكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ". أما رواية عُبيد الله العُمري فهو -وإن كان ثقة- إلا أنه من رواية قَزَعَةٍ بن سُويد عنه، وقد تفرد قَزَعَةُ بهذه الرواية، قال الامام الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عُبيد الله بن عُمر إلا قَزَعَةُ بن سُويد". ففعل الخطأ من قَزَعَةُ بن سُويد أو من عُبيد الله نفسه، ومما يقوي أن الغلط من قَزَعَةُ والاختلاف منه؛ قول ابن المقرئ: "رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ - وهو الراوي عن قَزَعَةَ - عند غيره، عن علي بن الحسين بلا أبيه مُرْسَلًا، والله أعلم".

وحينما تأملتُ في طبقة رواة مالك بن أنس، وجدتُ أن أصحاب مالك بن أنس رَوَى الحديث مثل ما عند ابن بُكَير وابن قَعْنَب، وهُم: يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيْثِي، وأبو مُصْعَب الزُّهري، وابن وَهْب، ووَكَيْع بن الجراح، وَعَلِي بن الجعد، وقُتَيْبَةُ البغلاني، وخلف بن هشام، وخالد خدّاش، إسحاق بن عيسى الطباع، والأوزاعي، وكامل بن طلحة، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وإسماعيل بن أبي أُويس، وأبو نُعَيْم، فَكُلُّهُمْ رَوَوْهُ مُرْسَلًا. ينظر: الموطأ - رواية يحيى الليثي -: (١٣٢٨/٥)، الموطأ - رواية محمد بن الحسن -: (ص: ٣٣٤)، الموطأ - رواية أبي مصعب الزُّهري -: (٧٤/٢)، الجامع لابن وهب: (ص: ٤١٠)، الزهد لوكيع بن الجراح: (ص: ٦٤٥)، مسند علي بن الجعد: (ص: ٤٢٨)، سنن الترمذي: (٥٥٨/٤)، الصمت لابن أبي الدنيا: (ص: ٩٢)، المحدث الفاضل: (ص: ١٩١)، ذكر الأقران لأبي الشيخ: (ص: ١٢٠)، عوالي مالك رواية أبي أحمد الحاكم: (ص: ١٤٤ - ١٤٥)، الأربعون الصغرى للبيهقي: (ص: ٤٨)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: (ص: ٢٢٣).

وخالفهم خالد بن عبد الرحمن الخراساني فرواه عن مالك بن أنس عن الزُّهري عن علي بن الحسين بزيادة "عن أبيه"، وخالد بن عبد الرحمن هذا وإن كان قد أثنى عليه بعض التُّقَاد كابن معين إلا أنه في هذا الحديث قد خالف فيه جمهور



أصحاب مالك، فكلُّهم رَوَّه مُرسلاً، وقد أشار إلى ذلك الدارقطني في "العلل" (٢٥٩/١٣) فقال: واختلَفَ عن مالك بن أنس: فرواه خالد بن عبد الرحمن المخزومي عن مالك، عن الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه. وخالفه أصحاب مالك، فأرسلوه عن علي بن الحسين. وقال أيضاً (٢٨/٨): "وكذلك رواه خالد بن عبد الرحمن المَخْزُومِي، عن مالك، عن الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، وخالد ليس بالقوي، ...". وأَيَّدَهُ الإمام ابن عبد البر، فقال: "هكذا رواه جماعة رُواة الموطأ عن مالك فيما علمتُ، إلا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، فإنه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين عن أبيه، وكان يحيى بن سفيان يثني على خالد بن عبد الرحمن الخراساني خيراً، وقد تابعه موسى بن داود الضَّبِّي قاضي طَرَسُوس، فقال فيه أيضاً (عن أبيه): وهما جميعاً لا بأس بهما، إلا أنَّهما ليس بالحجَّة على جماعة رُواة الموطأ الذين لم يقولوا فيه (عن أبيه)". ولعله أو مَنْ دُوِّنَ قد أخطأ في رَفَع هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: الذرية الطاهرة للدولابي: (ص: ٨٧). التمهيد: (٣٢١/٦).

دراسة رِواة الإسناد:

هو عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب، أبو عبد الرحمن السَّمْدِينِي، البصريّ، مات سنة ٢٢١هـ. روى عن: أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب. روى عنه: البخاري، ومسلم. ينظر: التَّاريخ الكبير: (٢١٢/٥)، الجرح والتعديل: (١٨١/٥)، الكاشف: (٥٩٨/١).

قلت: فهو ثقة كما عند الذهبي وابن حجر. ينظر: الثقات للعجلي: (٦١/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٨١/٥)، تاريخ الإسلام: (٦١٠-٦١٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٢٠٢/٨)، التقريب: (ص: ٥٤٧). هو يحيى بن عبد الله بن بُكير المصريّ، أبو بكر المخزوميّ، مات في النصف من صفر سنة ٢٣١هـ. روى عن: اللَّيْث، وعبد العزيز بن الماجشون. روى عنه: البخاري، وبَقِيَّ بن مخلد.

أقوال المعدلين:

وقال النسائي، وابن قانع، والخليلي: "ثقة". وقال الساجي: "هو صدوق". قال أبو الوليد: "وهو ثبت في الليث". وقال ابن عدي: "كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس في الليث، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد".

أقوال المضعفين:

وقال حسين بن فهم: سئل يحيى بن معين فقال: "لا صلى الله عليه، دخلت عليه مسجده، فلما رأيته سجد، وقال: ما أراك أنك تأتيني، قال الحسين بن فهم: وما حدث عنه يحيى بغير حديث واحد". قال ابن معين: "ليس بشيء". قال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن". قال البخاري في "التاريخ الصغير": "ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التَّاريخ فلا يثق به". وفي موضع آخر: "أهابه". وقال النسائي: "ضعيف". وقال أيضاً: "ليس بثقة".

أقوال المفصلين:

=



وفي كتاب الساجي عن ابن معين: "سمع الموطأ بعرض حبيب كاتب مالك، وكان شرَّ عَرَض، وكان حبيب يقرأ على مالك خطوط الناس، ويصفح ورقتين وثلاثة". وفي "تاريخ المنتجالي": "سئل أبو داود: من كان أثبت في الليث: يحيى بن بكير، أو أبو صالح؟ فقال: سمعت يحيى بن معين يقول: يحيى بن بكير أحفظ، وأبو صالح أكثر كتباً". وقال الساجي: "روى عن الليث فأكثر". وفي كتاب «الجرح والتعديل» لأبي الوليد - فيما نقله عنه مغلطاي -، قال: "تكلم أهل الحديث في سماعة الموطأ من مالك بن أنس، سمعه بقراءة حبيب كاتب مالك". وقال مسلمة بن قاسم في كتاب "الصلة": "يتكلم فيه؛ لأن سماعة من مالك إنما كان بعَرَض حبيب، وعَرَض حبيب عندهم ضعيف". وقال الخليلي: "وتفرد عن مالك بأحاديث".

قلت: فمن كلام الأئمة في يحيى بن بكير، يُستخلص أن النُّقَاد اختلفوا في حاله، منهم مَنْ عدَّله كالنسائي في أحد أقواله، وركب الساجي، والخليلي. أما الباجي فقال: إنه ثبت في الليث بن سعد - وكذا عند ابن عدي - ثم الذين جرَّحوه فهم ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي - كما في رواية أخرى -.

ومن الأمور التي تُكَلِّم فيه؛ تحمُّله للموطأ عن مالك من عَرَض حبيب - وكان حبيب يقرأ خطوط الناس، ويُقَلِّب بين الصفحات، ووصف ذلك ابن معين بِشَرِّ عَرَض -، فشدد النُّقَاد عليه من هذه الحيثية، غير أن ابن معين اتفق بأن يحيى أثبت في الليث من أبي صالح عبد الله بن صالح المصري، ومن ثم قَدَّمه عليه. أما البخاري - رحمه الله - فيتقي مروياته عن الحجازيين. فيحیی ثبت في الليث كما قال ابن معين ومعناه عند مُغلطاي والحافظ ابن حجر، وتُتَقَّى مروياته عن أهل الحجاز عملاً بقول البخاري، ويُتَرَيَّث أحاديثه عن مالك. وما رُوي عن النسائي في أحد قوليه بأنه كان ثقة ففيه نظرٌ لأنني نقلته عن مُغلطاي، ولم أقف على هذا قول في كتب النسائي، وقد أُلْفِيتُ أن النسائي تكلم فيه، قال: "ضعيف" كما في "الضعفاء والمتروكين" له، فحينئذ يُقدَّم قوله في "الضعفاء" على غيره من الكتب المتأخرة لا سيما إذا تعارضت؛ ككتاب مُغلطاي، والله أعلم. ينظر: الضعفاء والمتروكون: (ص: ١٠٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٩ / ١٦٥)، تهذيب الكمال: (٣١ / ٤٠١)، الكاشف: (٢ / ٣٦٩)، الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام بشرح سنن ابن ماجه الإمام: (٢ / ٣٣١)، إكمال تهذيب الكمال: (١٢ / ٣٣٣)، التقريب: (ص: ٥٩٢).

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، المدني، إمام دار الهجرة، الفقيه، رأس المتقنين، واتفقوا على توثيقه، مات سنة: ١٧٩هـ. روى عن: نافع، وإبراهيم بن أبي عَبْلَةَ المقدسي. وروى عنه: عبد الرحمن بن مَهْدِي، وأبو مُصْعَب الزُّهري. ينظر: التاريخ الكبير: (٧ / ٣١٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٨ / ٢٠٤)، تهذيب الكمال: (٢٧ / ٩١)، الكاشف: (٢ / ٢٣٤).

- الزُّهري: تقدمت ترجمته.

- علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، الهاشمي، زَيْن العابدين، المدني، ويقال: أبو الحسين، ثقة ثبت، عابد، مات سنة ٩٣هـ. روى عن: أبيه وأبي هريرة. روى عنه: أبو الزناد، وابنه محمد الباقر. ينظر: التاريخ الكبير: (٦ / ٢٦٦)، الجرح والتعديل: (٦ / ١٧٨)، الكاشف: (٢ / ٣٧)، التقريب: (ص: ٦٩٣).



الحكم على الإسناد:

إسناده مُرسَل، ولعله من مراسيل عليّ زين العابدين، فإن الحفاظ كأمثال أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، والترمذي، والدارقطني رجّحوا بأنه مُرسَل. قال الدارقطني: "والصحيح: عن الزُّهري، عن علي بن الحسين مُرسلاً". وقال أيضاً: "والصحيح قول مَنْ أرسله عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم". وقال أبو نعيم: "اختُلِفَ على الزُّهري فيه على أقاويل، وصوابه مُرسَل". وقال البيهقي: "هذا مُرسَل". ثم إن ابن عبد البر وإن كان صحَّ الحديث من حديث أبي هريرة إلا أنه قال - في هذا الوجه -: "حديث ثالث، لابن شهاب، عن علي بن الحسين مُرسَل". وقال أيضاً: "ولا يصحُّ فيه عن الزُّهري إلا إسنادان؛ أحدهما ما رواه مالك، ومن تابعه وهم أكثر أصحاب الزُّهري عن علي بن حسين مُرسلاً...". وقال أيضاً: "والْمُرسَل عن علي بن حسين أشهر وأكثر وما عدا هذين الإسنادين فَخَطَأٌ لا يُعْرَجُ عليه". وقال أبو العباس الأندلسي: "وهو مرسل في الموطأ". وقال أبو بكر ابن العربي: "وهو أيضاً مع ذلك مُرسَل". وكذا عند ابن رجب الحنبلي، وقد نقلت كلامه سابقاً. ينظر: العلل للدارقطني: (١١٠/٣)، (١٤٧/١٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٦٧١/٢)، شعب الإيمان للبيهقي: (٢٥٥/٤)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: (٦٤٨/٢)، التمهيد: (٣٢١/٦) و (١٩٨/٩)، الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ لأبي العباس الأندلسي: (٧١/٥)، جامع العلوم والحكم لابن رجب: (٢٨٧/١ - ٢٨٨).

وللحديث شاهدان من حديث:

- أبي هريرة الدوسي - رضي الله عنه -، أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٤٨ / ٤) برقم: (٢٣١٧)، ولفظه: "من حُسِنَ إسلام المَرْء تركه ما لا يَغْنِيهِ".

أقوال الأئمة في الحديث:

١. قال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه". وقال أيضاً - بعد أخرجه من حديث علي زين العابدين -: "وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة".

٢. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري عن أبي سلمة إلا عبد الرزاق بن عمر، وقُورَة بن عبد الرحمن". وقال أيضاً: "لم يرو هذا الحديث عن سُهيل إلا عبد الرحمن بن عبد الله".

٣. قال الدارقطني: "والمحفوظ حديث أبي هريرة".

٤. قال الحفاظ ابن حجر: أخطأ فيه قُورَة، والمحفوظ: مالك، عن الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مُرسلاً كما في "الموطأ". وقد رواه الدارقطني في "الغرائب" من طريق: موسى بن داود الأخنسي، عن مالك، عن الزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ينظر: سنن الترمذي: (٤/١٤٩-١٤٨)، المعجم الأوسط للطبراني: (١١٥/١) (١٨٨/٣)، العلل: (٢٦/٨ - ٢٧)، إتحاف المهرة: (١٦/٢٠٥ - ٢٠٦).



وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^(١)

٢٦. حدّثني إسحاق بن إبراهيم الزبيدي^(٢)، حدّثنا عمرو بن الحارث^(٣)، حدّثنا عبد الله

- وحديث زيد بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه -، أخرجه الطبراني في "الصغير" (٢ / ١١٨) برقم: (٨٨٤)، ولفظه: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه". وقال الطبراني: "لم يرو هذه الأحاديث عن أبي الزناد إلا ابنه، تفرد بها محمد بن كثير بن مروان، ولا كتبناه إلا عن محمد بن عبدة، ولا يروى عن زيد بن ثابت إلا بهذا الإسناد، وأبو الزناد ابن آخر. يكنى بأبي القاسم، ولم يسم، روى عنه أحمد بن حنبل".

(١) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الباقر، القرشي الهاشمي، واختلف على سنة وفاته، وقال الذهبي: الأصح أنه توفّي في سنة ١١٨ هـ. روى عن: ابن عمر، وجابر. وروى عنه: ابن جريج، والأوزاعي. ينظر: الطبقات الكبرى: (٣٢٠/٥)، التاريخ الكبير: (٥١٠/١)، الجرح والتعديل: (٢٦/٨)، الثقات: (٣٤٨/٥)، تهذيب الكمال: (١٣٦/٢٦)، الكاشف: (٢٠٢/٢).

(٢) في الأصل كأنه (الزبيدي)، والصواب - كما أثبتته -: الزبيدي، فهو إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن الضحّاك بن زريق الحمصي توفّي بمصر يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ٢٣٨ هـ. روى عن: بشر بن شعيب بن أبي حمزة، وبقية بن الوليد. روى عنه: البخاري، وعثمان بن سعيد الدارمي. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٠٩/٢)، تهذيب الكمال: (٣٦٩/٢ - ٣٧١).

(٣) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولى قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي، كنيته: أبو أمية، المصري، المدني الأصل. مات سنة: ١٤٨ هـ. روى عن: أبي يونس مولى أبي هريرة، وابن أبي مليكة. وروى عنه: الليث، وعبد الله بن وهب. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٥/٧)، الجرح والتعديل: (٢٢٥/٦)، الثقات: (٢٢٨/٧)، الكاشف: (٧٤/٢)، تاريخ الإسلام: (٩٣٧/٣)، إكمال تهذيب الكمال: (١٤٤/١٠).



ابن سالم^(١)، عن الزُّبَيْدِيِّ^(٢)، أخبرني الزُّهْرِيُّ، عن محمد بن علي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِي رَافِعٍ^(٣)، عن أَبِي هُرَيْرَةَ [أَنَّهُ]^(٤) كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُجْلَوْنَ عَلَى الْحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي! فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتُمْ بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمُ الْقَهْقَرَى»^(٥).

(١) هو عبد الله بن سالم الأشعري، الحمصي، الوخاظمي، اليخضمي، ويقال: الكلاعي، أبو يوسف. مات سنة: ١٧٩هـ. روى عن: محمد بن زياد الألهاني، وعبد الملك بن جريج. وروى عنه: أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، والهيثم بن خارجة. ينظر: التاريخ الكبير: (١١٢/٥)، الجرح والتعديل: (٧٦/٥)، الثقات: (٣٦/٧)، (٣٢٢/٨)، (٣٣٩/٨)، تهذيب الكمال: (٥٤٩/١٤)، الكاشف: (١١٩/٣)، تاريخ الإسلام: (٦٦٢/٤)، الإكمال: (٣٧٠/٧).

(٢) هو الزُّبَيْدِيُّ محمد بن الوليد بن عامر الحمصي، القاضي، أبو الهذيل. مات سنة: ١٤٩هـ، وقيل غير ذلك. روى عن: مكحول، وراشد بن سعد. وروى عنه: محمد بن حرب، ويحيى بن حمزة. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٥٤/١)، الجرح والتعديل: (١١١/٨)، الثقات: (٣٧٣/٧)، تهذيب الكمال: (٥٨٦/٢٦)، الكاشف: (٢٢٨/٢).

(٣) هو عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم، كاتب علي، روى عن: أبيه، وشقران مولى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم أفد على تاريخ وفاته. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٠٧/٥)، تهذيب الكمال: (٣٤/١٩)، الكاشف: (٣٤٨/٣).

(٤) في الأصل: "قال" وفيه سقط وتصحيف معاً، والذي يظهر سقط (أَنَّهُ) من الإسناد، وأبدله الناسخ بـ (قال)، والصواب ما أثبتته كما في صحيح البخاري: (١٢٠/٨).

(٥) قوله (القهرى): وهو المشي إلى خلف من غير أن يُعِيد وجهه إلى جهة مشيه كما عند ابن الأثير، والذي يظهر إنهم ارتدوا عما كانوا عليه كما قال بذلك ابن الجوزي. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي: (٢٧٣/٢)، النهاية في غريب الحديث: (١٢٩/٤).

وتخرجه: الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨ / ١٢١) برقم: (٦٥٨٧) (كتاب الرقاق، باب في الحوض... بمعناه مُطَوَّلًا) من طريق: عطاء بن يسار.

- وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٣٨) برقم: (٢٩ / ٨٢)، وأحمد في "مسنده" (٢ / ١٦٨٠) برقم: (٨١٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (١ / ١٥٠) برقم: (٢٤٩) (كتاب الطهارة)، (بنحوه مُطَوَّلًا)، وابن ماجه في "سننه" (٥ / ٣٦٠) برقم: (٤٣٠٦) (أبواب الزهد، باب ذكر الحوض)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٥٥) برقم: (٢ / ١٥٠) (كتاب الطهارة، باب حلية الوضوء) (بمعناه مُطَوَّلًا) من طريق: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ١٦٧٥) برقم: (٨٠٨٣)، والبخاري في "صحيحه" (٣ / ١١٢) برقم: (٢٣٦٧) (كتاب الشرب والمساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقرية أحق بمائه)، ومسلم في "صحيحه" (٧ / ٧٠) برقم: (٢٣٠٢) (كتاب الفضائل) (بمعناه مختصراً)، من طريق: محمد بن زياد الجمحي.

ثلاثتهم: (عطاء بن يسار الهلالي، وعبد الرحمن بن يعقوب الجهني، ومحمد بن زياد الجُمَحِيّ) عن أبي هريرة به.



ومُعاوية بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طالب^(١)

٢٧. حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ فَرَجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ يُكَلِّمُ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ^(٢) عَلَى عَشَائِهِ، -وَنَحْنُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ- فَقَالَ لَهُ: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ نَكَحَ ابْنَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ^(٣) ضِرَارًا^(٤))، لِابْنَةِ^(٥) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ^(٦))، حِينَ أَبَتْ أَنْ تَبِيعَهُ مِيرَاثَهَا مِنْهُ فِي وَجَعِهِ حِينَ أَصَابَهُ الْفَالِجُ^(٧))، ثُمَّ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى ذَلِكَ حَتَّى طَلَّقَ أُمَّ كُلْثُومٍ فَحَلَّتْ فِي وَجَعِهِ، وَهَذَا السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أُخْتِ نَمِرٍ^(٨) حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى قَضَاءِ عُثْمَانَ فِي ثَمَاضِرِ بِنْتِ الْأَصْبَغِ^(٩) وَرَثَتِهَا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) هو مُعاوية بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طالب، الهاشمي، القرشي، المدني. روى عن: أبيه عبد الله بن جَعْفَر، ورافع بن خَدِيج. ولم أقف على تاريخ وفاته. روى عنه: ابنه عبد الله، ويَزِيد بن عبد الله بن الهَاد. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٧٧/٨)، الثقات: (٤١٢/٥)، تهذيب الكمال: (١٩٦/٢٨)، الكاشف: (٢٧٦/٢).

(٢) هو الوليد بن عبد الملك بن مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ الْأُمَوِيِّ، الخليفة، الدمشقي، مات في جمادى الآخرة، سنة ٩٦هـ. ينظر: السير: (٣٤٧/٤).

(٣) لم أقف على ترجمتها.

(٤) قوله (الضرار): "باب في الطلاق، وذلك بأن يُطَلِّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، ويُراجِعها ثلاث مرَّاتٍ عند آخر يوم يبقى من الأجل، حَتَّى يَبْقَى لَهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ يُضَارُّهَا". ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (٤٢٥/٢).

(٥) غامضة في الأصل، ولعله (لابنة) -وهو ما أثبتته- كما في "الخلافيات" للبيهقي: (٣٠١/٦).

(٦) هي أم كُلْثُومِ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، ولم أقف على تاريخ وفاتها. وأمُّهَا: زَيْنَبُ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. ينظر: نسب قريش للزُّبَيْرِي: (ص: ٢٤١).

(٧) قوله (الفاليج): "اسْتَرْخَى شَقُّهُ مِنْ دَاءٍ أَصَابَهُ". ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان: (ص: ١٠٧).

(٨) هو السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ثُمَامَةَ، وقيل: هو كِنَانِيُّ ثُمَّ لَيْثِي، وقيل: هُدَلِي، يُعْرِفُ بِابْنِ أُخْتِ النَّمْرِ، والنمر خال أبيه يَزِيدُ، هو النمر بن جبل، والسائب آخر من مات من الصحابة بالمدينة. وعلق الحافظ على المصنّف - مع نقله لكلام ابن أبي داود - فقال: "وقال ابن أبي داود: هو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، وَوَهَمَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فَذَكَرَهُ فِيمَنْ قَتَلَ يَوْمَ الْحَرَّةِ". ينظر: الإصابة: (٢٢/٣ - ٢٣).

(٩) هي ثَمَاضِرُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةِ الْكَلْبِيَّةِ، أُمُّ لَأْبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف قبل موته ثم طَلَّقَهَا وَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بَعْدَ عِدَّتِهَا. ينظر: الإصابة: (٥٦/٨ - ٥٧).



عَوْفٌ بعدما حَلَّتْ، وَيَشْهَدُ عَلَى قَضَاءِ عُثْمَانَ فِي أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ قَارِظٍ^(١) وَرَثَتِهَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُكَيْمٍ^(٢) بعدما حَلَّتْ، فَادَّعَاهُ [٩٨/أ] فَاسَلَهُ^(٣) عَنْ شَهَادَتِهِ، فَقَالَ الْوَلِيدُ -حِينَ قَضَى كَلَامَهُ-: مَا أَظُنُّ عُثْمَانَ قَضَى بِهَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنَّ لَمْ يَشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ السَّائِبِ فَأَنَا مُبْطِلٌ حَضْرَهُ وَغَائِبَهُ^(٤) (٥).

(١) هي أُمُّ حَكِيمٍ زَوْجُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ بِنْتُ قَارِظِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ سُؤَيْدِ بْنِ قَارِظٍ، مِنْ بَنِي لَيْثٍ خُلَفَاءِ بَنِي زُهْرَةَ. ينظر: الإصابة: (٣٨٣/٨).

(٢) هو عبد الله بن مُكَيْمٍ بن عَوْفٍ بن عبد بن عَوْفٍ بن عبد الحارث بن زُهْرَةَ بن كِلَابٍ. ولم أقف على تاريخ وفاته. ينظر: الإصابة: (٢٠٩/٤).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ (فَسَأَلَهُ) كَمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي "الْخَلَافِيَّاتِ": (٣٠١/٦)، أَوْ "فَسَلَهُ" كَمَا فِي "الْسِّنَنِ الْكَبْرَى" لَهُ: (٣٦٢ / ٧).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، أَمَّا فِي "الْسِّنَنِ الْكَبْرَى" (٣٦٢ / ٧) لِلْبَيْهَقِيِّ، وَ"الْخَلَافِيَّاتِ" لَهُ (٣٠١/٦)، وَ"الْمَهْذَبِ فِي اخْتِصَارِ السِّنَنِ الْكَبِيرِ": (٢٩٥٧/٦): "وَعَائِنَهُ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) هَذَا الْأَثَرُ مِدَارُهُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْخَلَافِيَّاتِ" (٣٠١/٦)، وَ"الْسِّنَنِ الْكَبْرَى" (٣٣٢/١٥) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ الْأَيْلِيِّ.

الوجه الثاني: الزُّهْرِيُّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ.

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" (٨٢٢ / ١) بِرَقْمٍ: (٢١١٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْسِّنَنِ الْكَبْرَى" (٣٦٢ / ٧).

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي "سَنَنِهِ" (١١٣ / ٥) بِرَقْمٍ: (٤٠٥١) (بَنَحُوهُ) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ.

كِلَاهُمَا (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ) عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ مُتَّصِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: وَرَثَتِهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعِدَّةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ مُقْطُوعٌ.

وَقَالَ فِي الْإِمْلَاءِ كَمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: "وَرَّثَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، قَالَ: وَهُوَ فِيمَا يَخِيلُ إِلَيَّ أَثْبَتَ الْحَدِيثَيْنِ". ينظر: الأم: (٢٧١/٥).

الوجه الثالث: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "مُصَنَّفِهِ" (٦١ / ٧) بِرَقْمٍ: (١٢١٩١) عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْأَزْدِيِّ.

الوجه الرابع: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "مُصَنَّفِهِ" (٦١ / ٧) بِرَقْمٍ: (١٢١٩٣) (بَنَحُوهُ) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ.



وكثير بن عباس بن عبد المطلب^(١)

٢٨. حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَان، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى بَعْغَتِهِ»^(٢).

قلت: تبين فيما سبق أن رواية الزُّهْرِيَّ في الوجه الثاني وإن كان مقطوعاً - كما حكى ذلك الشافعي - إلا أنه راجع من حيث ألفاظه في قصة تورث عثمان بن عفان امرأة عبد الرحمن بن عوف بعد العدة وليس قبلها، لذلك قال الشافعي - رحمه الله -: "وهو فيما يخيل إلي أثبت الحديتين". ومما يدل على رجحانه متابعة الوجه الأول في قصته، ثم قال البيهقي بعد حكاية القصة: "هذا إسناد متصل، وتابعه ابن أخي ابن شهاب عن عمه". ولعل ما قاله البيهقي هو تعقيب على ما قال به الشافعي.

وما أشار إليه البيهقي أيضاً - رحمه الله - فهو من طريق ابن أخي الزُّهْرِيَّ عنه بلاغاً كما أخرج ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٧/٥٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد. وفي لفظه: "وهذا السائب بن يزيد ابن أخت يشهد على قضاء عثمان في تناصر بنت الأصبع ورثها عن عبد الرحمن بن عوف بعدما خلت...".

أما من حيث إسناده؛ فإن أصحاب الزُّهْرِيَّ وإن كانوا مختلفين في ذكر شيوخ الزُّهْرِيَّ إلا أن عامة القصة متفقة، ثم إن الزُّهْرِيَّ مُتَّصِفٌ عند النَّقَّادِ بِوَسْعِ الرِّوَايَةِ فَلَا أَرَى أَنَّهُ اخْتِلَافٌ مُؤَثِّرٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -، لكن رواية الزُّهْرِيَّ عن عثمان مباشرة - كما في الوجه الرابع من رواية ابن جريج - فإنها منقطعة، فعثمان توفي في سنة ٣٥هـ، والزُّهْرِيَّ وُلِدَ في سنة ٥٠هـ على خلاف بين أهل العلم، وهذه القصة تدور على عائلة عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما -.

(١) هو كثير بن العباس بن عبد المطلب، الهاشمي، المدني، أبو تمام. مات في خلافة عبد المليك. روى عن: الحجاج بن عمرو بن عَزِيَّةِ الأنصاري، وعن أخيه عبد الله. وروى عنه: عبد الرحمن بن هُرْمُزٍ الأعرج، وأبو الأصْبَغِ السُّلَمِيَّ مولى بني سُليم. ينظر: الجرح والتعديل: (١٥٣/٧)، الثقات: (٣٢٩/٥)، تهذيب الكمال: (١٣١/٢٤)، الكاشف: (١٤٤/٢).

(٢) أخرجه الحميدي في "مسنده" (٤٢١/١) برقم: (٤٦٤) (مطولاً)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٧ / ٥) برقم: (١٧٧٥) (كتاب الجهاد والسير) (يمثله) عن سُفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ. وقال مسلم: "غير أن حديث يُوْنُسَ وحديث مَعْمَرٍ أكثر منه وأتم".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤٥٢ / ١) برقم: (١٨٠٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٧ / ٥) برقم: (١٧٧٥) (كتاب الجهاد والسير) (ينحوه مطولاً) من طريق: معمر بن راشد.



وأبو رُشد بن^(١) تَمَّام بن عَبَّاسٍ^(٢)

٢٩. حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ^(٣)، ثنا حَمَّادُ^(٤)، عن محمد بن عمرو، عن الزُّهري، عن تَمَّام بن عَبَّاسٍ، عن أُمِّه أَنَّهَا قَالَتْ: «آخِرَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٌ﴾ [سورة الطور: ٢]»^(٥).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ١٦٦) برقم: (١٧٧٥) (كتاب الجهاد والسير) (بنحوه مُطَوَّلًا) من طريق: يُؤْنَس بن يزيد الأيلي.
- ثلاثتهم: (سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ، ومَعْمَر بن رَاشِد، ويُونُس بن يزيد الأيلي) عن الزُّهري به. فهذا الحديث رواه الزُّهري عن كَثِير بن عَبَّاس بن عبد الْمُطَّلِب، عن أبيه به.
- (١) كَذَا فِي الْأَصْل بزيادة كلمة "بن" بين كنيته واسمه، ولم أَقِفْ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ كُنْيَتَهُ أَبُو رُشْدٍ، وفيه احتمال أنه تصحيف، أو أَنَّ كُنْيَتَهُ أَبُو رَشْدِينَ - ولم أَقِفْ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- (٢) هُوَ تَمَّام بن عَبَّاس بن عبد الْمُطَّلِب، الْهَاشِمِيُّ، ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ. يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٢ / ١٥٧)، الْإِصَابَةُ: (٢ / ٢١٢).
- (٣) هُوَ حَجَّاج بن السَّمْنَهَال، الْأَنْطَاطِيُّ، الْبَصْرِيُّ، السُّلَمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مَاتَ ٢١٧هـ. رَوَى عَنْ: شُعْبَةَ بن الْحَجَّاج، وَفُرَّةَ بن خَالِد السَّدُوسِيِّ. رَوَى عَنْهُ: الْبَخَارِيُّ، وَعَبْدُ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٣ / ١٦٧)، الثَّقَاتُ: (٨ / ٢٠٢)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٥ / ٤٥٧)، الْكَاشِفُ: (ص: ٣١٣).
- (٤) هُوَ حَمَّاد بن سَلَمَةَ، أَبُو سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بن مَالِكٍ، مَاتَ سَنَةَ ١٦٧هـ. رَوَى عَنْ: سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. رَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج، وَمَالِكُ بن أَنَسٍ. يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٣ / ٢٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٣ / ١٤٠)، الثَّقَاتُ: (٦ / ٢١٦)، الْكَاشِفُ: (ص: ٣٤٩).

(٥) هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ تَمَّام بن عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ.

- أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٢٥ / ٢١) بِرَقْمٍ: (٢٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّد بن عمرو به. وَفِي لَفْظِهِ اخْتِلَافٌ أَيْ أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي قَرَأَهَا الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هِيَ "الْمُرْسَلَاتُ"، وَلَيْسَتْ سُورَةُ "الطُّورِ" كَمَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.
- الوجه الثاني: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن عُتْبَةَ بن مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ.
- أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي "الْمَوْطَأِ" (١ / ١٠٦) بِرَقْمٍ: (٢٥٨ / ٧٣). وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (١ / ١٥٢) بِرَقْمٍ: (٧٦٣) (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٢ / ٤٠) بِرَقْمٍ: (٤٦٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي



"سننه" (٢٩٧ / ١) برقم: (٨١٠) (كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في المغرب)، والنسائي في الكبرى (١٠ / ٣٢٢) برقم: (١١٥٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢ / ٤٩٦) برقم: (٧٠٧١)، والطحاوي في "معاني الآثار" (١ / ٢١١) برقم: (١٢٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥ / ١٣٩) برقم: (١٨٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٥ / ١٨) برقم: (١٧) (بنحوه).

- وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢ / ١٠٨) برقم: (٢٦٩٤) عن معمر بن راشد الأزدي. ومن طريقه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٩٦) برقم: (٢٧٥٢١)-، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٤١) برقم: (٤٦٢) (كتاب الصلاة) (بنحو مختصراً)، وابن حبان في "صحيحه" (٥ / ١٣٩) برقم: (١٨٣٢) (بنحوه)، والطبراني في "الكبير" (٢٥ / ١٨) برقم: (١٧).

- وأخرجه الحميدي في "مسنده" (١ / ٣٣٤) برقم: (٣٤٠)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣ / ٢٣٠) برقم: (٣٦١٠)، وأحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٩٣) برقم: (٢٧٥٠٩)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١ / ٤٥٨) برقم: (١٥٨٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٤١) برقم: (٤٦٢) (كتاب الصلاة)، وابن ماجه في "سننه" (٢ / ٢١) برقم: (٨٣١) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة في صلاة المغرب) (بنحو مختصراً)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٢١٦) برقم: (٩٨٥ / ٢) (كتاب الافتتاح، باب القراءة في المغرب بالمرسلات)، وفي "الكبرى" له (٢ / ١٥) برقم: (١٠٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ٥٦٧) برقم: (٥١٩)، من طريق سفيان بن عيينة. قال الحميدي: "فقليل لسفيان: فأهم يقولون: تمام بن عباس، فقال: ما سمعت الزهري قط ذكر تماًماً، ما قال لنا إلا عن ابن عباس، عن أمه". وقال أبو بكر بن أبي شيبة: هي لبابة.

- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ٨١٩) برقم: (١٣٣١)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٤١) برقم: (٤٦٢) (كتاب الصلاة)، والطبراني في "الكبير" (٢٥ / ١٩) برقم: (٢١) (بنحو مختصراً) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. - وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦ / ٩) برقم: (٤٤٢٩) (كتاب المغازي، باب مرض النبي - صلى الله عليه وسلم - ووفاته)، من طريق عقيل بن خالد الأيلي.

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ٤١) برقم: (٤٦٢) (كتاب الصلاة)، من طريق صالح بن كيسان، وإبراهيم بن سعد. وزاد في حديث صالح: "ثم ما صلى بعد حتى قبضه الله عز وجل". وفيه تصريح أن ابن عباس قال: "أن أمه أم الفضل أخبرته".

- وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١ / ٣٤٠) برقم: (٣٠٨) (أبواب الصلاة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، باب في القراءة في المغرب) (بمعناه) من طريق محمد بن إسحاق.

ثمانيتهم: (مالك، ومعمّر، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، وعقيل بن خالد، وصالح بن كيسان، وإبراهيم بن سعد، ومحمد بن إسحاق) عن الزهري به.

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي رشدين، عن أم الفضل بنت الحارث.



أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥ / ٢٣) برقم: (٣٣)، وفي "الأوسط" (٦ / ٢٣٥) برقم: (٦٢٨٠) (بمعناه) من طريق أسامة. وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري، عن أبي رشدين وهو كريب إلا أسامة بن زيد"، ورواه الناس: عن الزُّهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن أمه أم الفضل.

قلت: لعلني لم أجد جادة الصواب عندما أقول: إن الوجه الراجح هو الوجه الثاني: وهو ما رواه الجماعة من أصحاب الزُّهري وهم: سفيان بن عُيينة، وصالح بن كيسان الدوسي، وعقيل بن خالد الأيلي، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ومعمّر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن أم الفضل بنت الحارث.

وخالفه محمد بن عمرو فرواه عن الزُّهري عن تمام عن أمه. وخالفه أيضاً أسامة بن زيد حيث رواه عن الزُّهري، عن أبي رشدين، عن أبي الفضل. وقد أشار الطبراني إلى هذه المخالفة، ومن ثم علّل هذه الرواية، ورَجَّح طريق الجمهور في قوله: "ورواه الناس عن الزُّهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن أمه أم الفضل".

أما من ناحية لفظ الحديث فقد أشار المصنّف - رحمه الله - بأن الأُشبه فيما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قرأ سورة "المرسلات"، ومن تأمل كلامه وجد أنه بيّن الاختلاف الحاصل لمن دون محمد بن عمرو، وأُسامَة، فقال: "وقال يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو، وقال ابن وهب، عن أُسامَة، عن ابن شهاب، وقالوا: "بالمرسلات"، وهذا أشبه.

ولما تَبَعْتُ لفظ الحديث أثناء تخريجي للحديث، وجدت أن عبد بن حميد أخرجه من طريق محمد بن عبيد، والطبراني أخرجه من طريق محمد بن بشر، وخالد الطحان، كلهم عن محمد بن عمرو عن الزُّهري به، واتفقوا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرأ "بالمرسلات"، وخالفهم حماد، فرواه عن محمد بن عمرو، عن الزُّهري به. وفيه: أنه - صلى الله عليه وسلم - قرأ "بالطور وكتاب مسطور".

وبناءً على ما سَبَق، فإن الخطأ والاضطراب في لفظ الحديث ربما وقع من محمد بن عمرو نفسه، أو من دونه من تلاميذه، لكن الأقرب عندي - والله أعلم - أن الغلط وقع منه؛ لأن الكل الذين يَرَوُون عنه هذا الحديث ثقات، أما هو فصدوق له أوهام، كما قال ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله -، فلعلّه مرة حَدَّث بكذا، ومرة حَدَّث هكذا، وأرى أنه اشتبه عليه هذا الحديث، وحديث جُبَيْر بن مطعم بأنه - رضي الله عنه - سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ بالمغرب بالطور، ولا سيما أن كليهما مداره على الإمام الزُّهري - رحمه الله -، والله أعلم. ينظر: صحيح البخاري (١٥٣ / ١) برقم: (٧٦٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وأسبابه:

١. مخالفة محمد بن عمرو لكبار أصحاب الزُّهري في الإسناد.



وقال يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، وقال ابن وهب، عن أسامة، عن ابن شهاب، وقالوا: بالمرسلات. وهذا أشبه.

ومحمد بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب

٣٠. حدثني أبو العباس حيوة بن شريح، أخبرنا بقيّة بن الوليد، عن الزبيدي، عن الزهري، عن محمد بن عبد الله بن عباس، قال: كان ابن عباس يُحدّث: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَرْسَلَ إِلَى نَبِيِّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَعَهُ جَبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، فَقَالَ الْمَلَكُ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يُخَيِّرُكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا نَبِيًّا، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَلَكًا نَبِيًّا، فَالْتَفَتَ نَبِيُّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى جَبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [١] كَالْمُسْتَشِيرِ لَهُ، فَأَشَارَ جَبْرِيلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِيَدِهِ أَنْ تَوَاضَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: بَلْ أَكُونُ عَبْدًا نَبِيًّا [٩٨/ب]، قَالَ: فَمَا أَكَلْ بَعْدَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَعَامًا مُتَكِنًا حَتَّى لَقِيَ رَبَّهُ» [٢].

٢. المخالفة في متنه؛ حيث روي من طريقه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ بالمغرب "بالطور وكتاب مسطور" بينما جل أصحاب الزهري ذكر أنه -صلى الله عليه وسلم- قرأ في المغرب "بالمرسلات"، أما قصة قراءة النبي سورة الطور فإنه من حديث جبير بن مطعم -رضي الله عنه-.

٣. مخالفته لما في الصحيحين من حيث إسناده ومتنه.

(١) سقط من الأصل "وسلم"، وفي "مشكل الآثار للطحاوي (٣٣٨/٥)": "عليه السلام". والله أعلم.

(٢) هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس.

- أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" في ترجمة (محمد بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي) (١٢٤/١) برقم: (٣٧٠) (مختصرًا).

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٥٧ / ٦) برقم: (٦٧١٠) (بمثله) -ومن طريقه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٥ / ٣٣٨) برقم: (٢٠٩٢) (مختصرًا)، والطبراني في "الكبرى" (١٠ / ٢٨٨) برقم: (١٠٦٨٦) (بنحوه) إلا أنه قال:

=



(محمد بن علي بن عبد الله بن عباس)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (٤٩/٧)، وفي "الدلائل" له (٣٣٤/١). وأورده الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٣ / ٦٢) برقم: (٩٥) (يمثله) كلهم من طريق الزبيدي. وقال الضياء: "رواه النسائي، عن عمرو بن عثمان، عن بقية. وكذا فيه محمد بن عبد الله، فُسِّبَ إلى جده". وقال الطحاوي: "قال لنا أحمد بن شعيب: ولا نعلم محمد بن عبد الله بن عباس هذا إلا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، كأن الزهري نسبته إلى جده، ولا نعلم له سماعاً من جده". وقال أيضاً: "فهذا أعلى ما وجدناه، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المعنى الذي من أجله لم يكن يأكل مُتَكَيِّمًا وهو معنى حسن، وقد يحتمل أن يكون ترك الأكل مُتَكَيِّمًا لأن الأكل مُتَكَيِّمًا ليس مما جَرَتْ عليه عادة العرب، وإنما جَرَتْ عادتهم على ضده، ومثل ذلك ما قد روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -".

* ورُوي الحديث من طريق آخر عن عطاء بن أبي رباح، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧ / ٨٨) برقم: (٦٩٣٧) مُطَوَّلًا. كلاهما (عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب) عن ابن عباس به. الوجه الثاني: الزهري بلاغًا.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه" (٣ / ٤٥٨) برقم: (٥٣٩٦) من طريق معمر الأزدي. قلت: أرى أن الاختلاف لا تأثير له، وإن كان معمر ممن رواه بلاغًا سيما أن الحافظ ابن حجر قال إنه وافق الزبيدي في الزهري - كما أخرجه عبد الرزاق في الوجه الثاني -.

دراسة رواية الإسناد:

هو خيو بن شريح بن يزيد الحمصي، الحضرمي، أبو العباس، الحافظ، مات سنة ٢٢٤هـ. روى عن: أبيه شريح بن يزيد، وإسماعيل بن عياش. وروى عنه: الدارمي، البخاري. ينظر: التاريخ الكبير: (٣/٥٠٧)، الثقات: (٨/٢١٧)، الكاشف: (١/٣٦٠).

قلت: وهو ثقة كما عند الذهبي وابن حجر. ينظر: سؤالات ابن الجنيدي: (ص: ٣٢٧)، معرفة الثقات للعجلي: (١/٣٢٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣/٣٠٧)، الثقات: (٦/٢٤٦)، تهذيب الكمال: (٧ / ٤٨٢)، الكاشف: (١/٣٦٠)، التقريب: (ص: ٢٨٢).

هو بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائِد، أبو يُحْمَد، الحمصي، الكَلَاعِي، الحِمِيرِي، الحافظ. مات سنة: ١٩٧هـ. روى عن: بحير بن سعد، ومحمد بن زياد الأهلاني. روى عنه: ابن جُرَيْج، وشعبة.

دراسة حال بقية بن الوليد:

أقوال المعدلين:

قال ابن المبارك: "كان صدوقًا". قال يحيى بن معين: "كان شعبة مُبَجَّلًا لبقية حيث قدم بغداد". وقال مرة: "ثقة". وفي أخرى: "صالح". وقال محمد بن عبد الله السكري، والحاكم: "ثقة". قال الخطيب: "وكان صدوقًا".

أقوال المجرحين:

=



قال أبو مسهر: "بقية أحاديثه ليست نقية، فكن منها على تقية". وقال أبو العرب: "يروي عن كثير من الضعفاء والمجهولين". وفي كتاب "الجرح والتعديل" عن الدارقطني: "يروي عن قوم متروكين". وقال البيهقي في كتاب "الخلافيات": "أثناء كلام له؛ كيف؟ وقد أجمعوا على أن بقية ليس بحجة، وفيه نظر؛ لما أسلفناه". وقال ابن حزم: "ضعيف". وقال عبد الحق: "بقية لا يحتج به".

أقوال المفصلين:

قال البقية: "قال لي شعبة: يا أبا محمد، ما أحسن حديثك، ولكن ليس له أركان، قال: قلت: حديثكم أنتم ليس له أركان، تجيئني بغالب القطان وحيد الأعرج، وأبو التياح، ونجيتكم بمحمد بن زياد الألهاني، وأبي بكر بن أبي مريم الغساني، وصفوان بن عمرو السكسكي". وقال أيضاً: سمعت شعبة يقول: "إني لأسمع منك أحاديث لو لم أحفظها عنك لطرت، واستهداني شعبة أحاديث بحير بن سعد". وقال أيضاً: قال لي شعبة: "تمسك بحديث بحير".

وقال بقية: "ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث، فقال: ما أجود حديثك لو كان لها أجنحة

من حيث التفريق بين حديثه عن الثقات والضعفاء.

قال ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات". قال ابن معين: "إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً". وقال محمد بن عبد الله السكري: "يحدث عن الضعفاء، فما حدث عن الثقات فهو صحيح". وقال ابن المديني: "صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً". قال أحمد: "وما روى بقية عن بحير وصفوان والثقات يُكتب، وما روى عن المجهولين لا يُكتب". وقال عبد الله بن أحمد: "إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا - يعني: لا تقبلوه -". وقال العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء". قال يعقوب بن شيبه: "بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، وحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كنههم، وعن كنههم إلى أسمائهم". وقال أيضاً: "صدوق ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون، وله أحاديث مناكير جداً". وقال أبو زرعة: "بقية عجب إذا روى عن الثقات فهو ثقة،... ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون". وقال أيضاً: "ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة". قال ابن عدي: "ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط...". وقال أبو أحمد الحاكم: "ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يعرف، ولكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي، والزبيدي، وعبيد الله العمري، أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمد بن عبد الرحمن، ويوسف بن السفر وغيرهما من الضعفاء فيسقطهم من الوسط ويرويهما عن حدثه بها عنهم". وقال السمعاني: "كان ثقة في الذي يرويه عن الثقات، وأكثر الرواية عن الضعفاء، ودلس بهم".

من حيث روايته عن كل أحد.



قال ابن المبارك: "كان يكتب عن ابن أبي عمير وأدبر". قال أبو اليمان: "ما كان - يعني بقية - يبالي إذا وجد خرافة عن ابن أبي عمير، وأما حديثه عن الثقات فلا بأس به". قال ابن معين: "وبقية... ثقات في أنفسهم، إلا أنهم يحدثون عن الكل، ويأتون بالعجائب، أو كما قال". قال يحيى بن معين أيضًا: "كان يحدث عن الضعفاء بمائة حديث، قبل أن يحدث عن أحد من الثقات". وقال الجوزجاني: "أبو محمد فرحمه الله وغفر له، ما كان يبالي إذا وجد خرافة عن ابن أبي عمير، فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به". وقال النسائي: "إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يدري عن ابن أبي عمير". وقال العقيلي: "صدوق للهجة إلا أنه يأخذ عن ابن أبي عمير، فليس بشيء". قال ابن عدي: "وبقية صاحب حديث، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار، والصغار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية".

من حيث تفريق مروياته بين أنواعه:

قال ابن عيينة: "لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره". وقال الجوزجاني: "إذا تفرد بالرواية فغير محتج به لكثرة وهمه...". قال أبو حاتم: "يكتب حديث بقية ولا يحتج به". قال ابن الجارود: "إذا لم يسم الرجل الذي روى عنه، أو كناه، فاعلم أنه لا يساوي شيئًا". وقال ابن خزيمة: "لا أحتج ببقية، حدثني أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى، قلت (ابن خزيمة): أتى من التدليس". وقال ابن حبان: "لم يسر أبو عبد الله شأن بقية، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات، فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان، ولقد دخلت حمص وأكبر همي شأن بقية، فتبعته أحاديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتبعته ما لم أجد بعلو - يعني بنزول -، فرأيت ثقة مأمونا، ولكنه كان مُدلسًا دلس عن عبيد الله بن عمر، ومالك، وشعبة، ما أخذه عن مثل المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميثمي، وأشباههم، فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم ما سمع من هؤلاء الضعفاء عنهم، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك، فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فألزم الوضع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وامتنح ببقية بتلاميذ له، كان يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونهم، فالتزق ذلك كله به". قال ابن عدي: "ولبقية حديث صالح غير ما ذكرناه". وقال الخطيب: "وفي حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل". وقال ابن خلفون لما ذكره في كتاب "الثقات": "لم يتكلم فيه من قبل حفظه ولا مذهبه، إنما تكلم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجهولين". وقال ابن القطان: "بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته".

قلت: اختلف أئمة الجرح والتعديل في بقية بن الوليد، فمنهم من وثقه مطلقًا كالحاكم، ومنهم من ضَعَفَهُ مطلقًا كأبي المسهر، وابن حزم، وعبد الحق الإشبيلي، ومنهم من فصل في أمره؛ فشعبة وحماد بن زيد أثناه من حيث مروياته الذي رواه، غير أن هذه المرويات ليست لها الأسانيد المتصلة الصحيحة. فلعل هذا الذي قصدوا في قولهم: إن أحاديثه ليست لها أركان أو أجنحة.



- ومنهم من ذهب إلى التفريق بين مروياته عن الثقات والضعفاء، فقبلوا مروياته عن الثقات، وتركوا رواياته عن المجاهيل، والضعفاء، والمتروكين.
- ومنهم من تكلموا عنه من حيث تحديده عن كل أحد- أي كأنه لا ينتقون شيوخه- وعبر ذلك البعض، كابن المبارك، فقال: "إنه حدث عمن أقبل وأدبر".
- ومنهم من يُفرّق بين أحاديثه عن الشاميين ومروياته عن الحجازيين والعراقيين، فقبلوا أحاديثه عن الشاميين، وضعفوا أحاديثه عن الحجازيين وغيره.
- ورأيت بعض النُقّاد يقارنونه بينه وبين إسماعيل بن عياش، وهم يفضلونه على ابن عياش إلا أن صفته في رواية الحديث كابن عياش. أما سُفيان بن عُيينة فإنه يفرق بين أحاديثه في السُّنّة والثواب، فقبل أحاديثه في الثواب- ولعل المراد بالثواب الفضائل- وترك أحاديثه في السُّنّة- ولعل المراد بالسُّنّة هي أحاديث الأصول كالعقيدة، والأحكام-.
- وما قاله ابن حبان في أحمد بن حنبل في عدم سيره لأحاديث بقية بن الوليد فيه نظرٌ إذ لا يمكن لإمام في منزلة أحمد إهمال مرويات بقية بن الوليد دون سيرها، وذلك لأسباب عدّة:
- منها: كان بقية بن الوليد من الرّواة المعروفين لدى النُقّاد.
- ثانيًا: لا يمكن للإمام أحمد أن يتكلم في بقية بن الوليد دون سير مروياته، ويدلّ على ذلك قول أحمد نفسه: "توهّم أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمتُ من أين أُتي".
- ثالثًا: موافقة أحمد بن حنبل للنُقّاد في تفصيل مرويات بقية بن الوليد، فتفصيل المرويات إنما أتى بعد سيرها.
- والذي أميل إليه - والعلم عند الله - بعد سرد كلام النُقّاد أن بقية بن الوليد صدوق، تُقبل مروياته إذا كان من الثقات والمعروفين، والشاميين، وتُترك مروياته المُنكّرة، والشاذة، وما رُوي عن الضعفاء، والمتروكين، والمجاهيل، والعراقيين والحجازيين، وأحاديثه التي خالف فيه الثقات، وما رواه من المناكير عن المشاهير والثقات، وأخيرًا تُتقى مروياته المدلسة سواء أكان التدليس منه أم من الرّواة عنه. ينظر: أحوال الرجال: (ص: ٢٩٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢ / ٤٣٤)، الكامل في الضعفاء: (٢ / ٢٥٩)، تهذيب الكمال: (٤ / ١٩٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٣ / ٦)، تهذيب التهذيب: (١ / ٢٣٩).
- هو محمد بن الوليد الرُّبَيْدِيّ، الحِمَصِيّ، أبو الهُدَيْل، تُوفِّيَ في سنة ١٤٩هـ. روى عن: مكحول، وراشد بن سَعْد. وروى عنه: محمد بن حَرْب، ويحيى بن حمزة.
- قلت: هو ثقة ثبت كما قال ذلك الذهبي وكذا عند ابن حجر، وهو من الطَّبقة الأولى وأُثبت من روى عن الرُّهري.
- ينظر: العلل ومعرفة الرجال: (١/١٦٩)، الجرح والتعديل: (١١١-٨/١١٢)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/١٩٩-٢٠٠)، الكمال في أسماء الرجال: (٢/٤٣٧)، تهذيب الكمال: (٢٦ / ٥٨٦ - ٥٩٠)، الكاشف: (٢/٢٢٨)، إكمال تهذيب الكمال: (١٠ / ٣٨٢)، تهذيب التهذيب: (٩/٥٠٣).
- الرُّهري: تقدمت ترجمته.



هو محمد بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، القرشي، الهاشمي، أخو علي بن عبد الله بن عباس. روى عن: أبيه عبد الله بن عباس. وروى عنه: ابنه عبد الله. وهو مقبول عند الحافظ ابن حجر. ذهب النسائي - رحمه الله - بأنه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس فقال - كما ذكر ذلك الطحاوي -: قال لنا أحمد بن شعيب: ولا نعلم محمد بن عبد الله بن عباس هذا إلا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، كأن الزهري نسبته إلى جده، ولا نعلم له سماعاً من جده، أما البخاري فلم يذكر شيئاً في اسمه وإنما أخرج حديثه في ترجمة (محمد بن عبد الله بن عباس)، لكن ابن عساكر (كما قال ذلك المزي) ذكره في (ترجمة محمد بن علي بن عبد الله بن عباس)، قال المزي في التحفة: (٢٣٢/٥): ذكره أبو القاسم في ترجمة (محمد بن علي بن عبد الله بن عباس)، عن جده، وقال في آخره: كذا قال محمد بن عبد الله وإنما هو محمد بن علي بن عبد الله - كذا قال أبو القاسم - والصواب محمد بن عبد الله - كما جاء في الرواية. ولما نظرت في تاريخ دمشق لم أقف على كلام ابن عساكر فيما ذكره المزي، ولم يخرج في ترجمة (محمد بن علي بن عبد الله بن عباس) وإنما أخرجه في (باب ذكر تواضعه لربه ورحمته لأمته ورأفته بصحبه) اللهم إن كان المزي وقف على نسخة غير نسختنا التي بين أيدينا. ثم قال ابن حجر في "الثكت الظراف" (٢٣٢/٥) مُعَقِّباً على كلام المزي: "ذكره الذهلي في "علل حديث الزهري" عن يزيد بن عبد ربه، عن بقية في ترجمة (محمد بن علي بن عبد الله بن عباس)، ووقع في السند: محمد بن عبد الله بن عباس، فالذهلي سلف ابن عساكر في دعوى أن علياً سقط بين محمد وعبد الله".

فإن كان هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، فقد تكلم عنه الأئمة: قال مصعب: "كان ثقة ثبناً مشهوراً". وقال مسلم في كتاب "التمييز": لا يعلم له سماع من جده، ولا أنه لقيه، والله تعالى أعلم. قال المزي: "وجده عبد الله بن عباس يقال: مرسل". وقال الحافظ: "ثقة".

فيظهر من صنيع هؤلاء أن نسبة محمد إلى أبيه فيه كلام بين الأئمة، فقد ذهب البعض إلى أنه راوٍ واحد ولا فَرْقَ بين محمد بن علي، ومحمد بن عبد الله كالذهلي، والنسائي، وابن عساكر والمزي. ومنهم من ذهب إلى أنه راويان كصنيع البخاري في "تاريخه" حيث ذكر الراويين، وكذا ابن حجر العسقلاني في كتابيه "تهذيب التهذيب" و "التقريب" فقد حَكَمَ على محمد بن علي بن عبد الله بالتوثيق لكن لما ذكر محمد بن عبد الله بن العباس، قال عنه: "مقبول". ينظر: الجرح والتعديل: (٣٠١/٧)، تهذيب الكمال: (٤٩٠/٢٥)، الكاشف: (٢٠٤/٢)، تهذيب التهذيب: (٦٠٧/٣)، التقريب: (ص: ٨٦٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن، وقد حسَّنه أيضاً الحافظ ابن حجر إسناده، قال: "وإسناده حسن، فإنه من رواية بقية، عن الزبيدي وقد صرح، ووافقه معمر، عن الزهري كما أخرجه عبد الرزاق أيضاً". وهو محفوظ عند أبي حاتم الرازي حيث قال - لما سأله ابنه -: "قلت لأبي: المتصل محفوظ؟ قال: نعم". فإن كان راوٍ محمد بن علي بن عبد الله بن عباس فيكون هذا الإسناد =



وعُمَر بن عبد العزيز بن مَرْوان بن الحَكَم (١)

وعبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل بن عبد المَطَّلِب

٣١. [حدثنا] أبو اليمان وعليُّ بن عيَّاش قالَا: أخبرنا شُعيب، عن الزُّهريِّ، حدَّثني عبد الله بن [عبد الله بن] الحارث بن نَوْفَل، عن عبد الله بن حَبَّاب [عن أبيه حَبَّاب] بن الأَرْتِ

مُرسل، لأن محمد بن علي عن جده مُنقطع؛ لأنَّه لم يَسْمَعْ منه ولم يَلْقَهُ، والله أعلم. ينظر: العلل: (٤٨٧/٦)، التلخيص الحبير: (٢٦٧/٣).

وله شواهد من حديث:

- حديث أبي هريرة الدوسي - رضي الله عنه-، أخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٥١٢) برقم: (٧٢٨١) ولفظه: جلس جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- فنظر إلى السماء، فإذا ملك ينزل. فقال جبريل: إن هذا الملك ما نزل منذ يوم خلق قبل الساعة، فلما نزل، قال: يا محمد، أرسلني إليك ربك، أفمَلِكًا نبيًّا يجعلك أو عبدًا رسولًا؟ قال جبريل: تواضع لربك يا محمد قال: بل عبدًا رسولًا. قال البزار: " هذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد". ينظر: مسند البزار: (١٧ / ١٨٢).

- وعبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-، أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢ / ٣٤٨) برقم: (١٣٣٠٩)، ولفظه: لقد هبط علي ملك من السماء ما هبط على نبي قبلي، ولا يهبط على أحد من بعدي، وهو إسرافيل وعنده جبريل فقال: السلام عليك يا محمد، ثم قال: أنا رسول ربك إليك أمرني أن أخبرك إن شئت نبيًّا عبدًا، وإن شئت نبيًّا ملكًا، فنظرت إلى جبريل فأومأ جبريل إلي أن تواضع، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- عند ذلك: " نبيًّا عبدًا " فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لو أني قلتُ نبيًّا ملكًا، ثم شئت لسارت الجبال معي ذهبًا". قال الهيثمي: فيه يحيى بن عبد الله البَابَلِيُّ وهو ضعيف. ينظر: مجمع الزوائد: (١٩/٩).

- وأبي الدرداء - رضي الله عنه-، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١ / ١٤) برقم: (٣٣)، لفظه: "لا تأكل مُتَكَنًا". وقال: " لم يرو هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به: أرطاة بن المنذر". قال الهيثمي: "رواه الطبراني في (الأوسط) وفيه عبد الله بن زريق، قال الأزدي: لا يصح حديثه". ينظر: مجمع الزوائد: (١٧٩/٢).

(١) هو عُمَر بن عبد العزيز بن مَرْوان بن الحَكَم بن أبي العاص بن أُمَيَّة بن عبد شَمْس، أبو حفص القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، من بني عدي بن كَعْب. اختلف في سنة وفاته قيل: ٩٩ هـ، وقيل: ١٠١ هـ، وقيل: ١٠٢ هـ. روى عن: أنس، وسعيد بن المسيَّب. وروى عنه: إبراهيم بن أبي عبلة، وأيوب السَّخْتِيَّاني. قلت: لم يذكر المصنِّف حديثًا ولا أثرًا في ترجمته. ينظر: الطبقات الكبرى: (٣٢٤/٧)، الجرح والتعديل: (١٢٢/٦)، الثقات: (١٥١/٥)، الكاشف: (٦٥/٢)، سير أعلام النبلاء: (١١٤/٥).



مولى بني زُهرة^(١) - وكان قد شَهِدَ بَدْرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ راقَبَ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - في ليلةٍ صَلَّاهَا رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - كُلَّهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ معَ الفَجْرِ، فَلَمَّا سَلَّمَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - مِنْ صَلَاتِهِ جَاءَهُ خَبَابٌ^(٢) فقال: «يا رسولَ الله بِأَيِّ أَنْتَ لَقَدْ رَأَيْتُكَ»^(٣) صَلَّيْتُ اللَّيْلَةَ صَلَاةً مَا رَأَيْتُكَ صَلَّيْتُ نَحْوَهَا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أَجَل! إِنَّهَا صَلَاةٌ رَغَبٍ وَرَهَبٍ، سَأَلْتُ رَبِّي فِيهَا ثَلَاثَ خِصَالٍ: أَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ، وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُهْلِكَنَا بِمَا هَلَكَ بِهِ الْأُمَمَ قَبْلَنَا فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُظْهِرَ عَلَيْنَا عَدُوًّا مِنْ غَيْرِنَا فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يَلْبِسَنَا شَيْعًا فَمَنَعَنِيهَا»^(٤).

(١) علق الناسخ في الحاشية، فقال: كذا في الأصل. والذي يظهر - والله أعلم - سقط من الأصل صيغة الأداء في أول الإسناد، أما في بقية المصادر؛ كمسند أحمد: (٤٨٨٥/٩)، والمعجم الكبير: (٥٧/٤) ففيها قوله: (حدثنا)، وفيه سقط آخر في الإسناد؛ وهو قوله "عبد الله"، فالأصل أنه "عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل"، فسقط أحد "عبد الله" من الإسناد. فأما الثالث؛ سقط لفظ (عن أبيه خباب) من الإسناد، وهو (خباب بن الأرت) -والد لعبد الله بن خباب-، وفي المصادر الأخرى ذكر (عن أبيه) في الإسناد. ينظر: مسند أحمد: (٤٨٨٥/٩)، المعجم الكبير: (٥٧/٤).

(٢) هو خَبَاب بن الأَرْت، أبو عبد الله، التميمي، ويقال: الخُزاعي، ومات في الكوفة سنة ٣٧هـ. روى عنه: أبو أمامة، وأبو مَعْمَر. ينظر: الإصابة: (٢٢٠-٢٢١).

(٣) كذا في الأصل، قوله: (رَأَيْتُكَ) زيادة. أما في "مسند الشاميين" للطبراني: "لقد صَلَّيْتُ اللَّيْلَةَ". ينظر: (٢٢٢/٤).

(٤) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن خباب، عن أبيه خباب.

- أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٣٥٠) برقم: (١٦٣٧ / ١) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب إحياء الليل)، وفي "الكبير" (٢ / ١٢٩) برقم: (١٣٣٤) (بمثله) والطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٧) برقم: (٣٦٢١) (بمثله)، من طريق شعيب ابن أبي حمزة.

وفي الكبرى عند النسائي: عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٩ / ٤٨٨٦) برقم: (٢١٤٤٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦ / ٢١٨) برقم: (٧٢٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٧) برقم: (٣٦٢٢) (بمثله) من طريق: صالح بن كيسان الدوسي.

- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٩) برقم: (٣٦٢٦) (بمثله) من طريق: عبد الله بن عبد الله بن أويس.

- وأخرجه البزار في "مسنده" (٦ / ٦٠) برقم: (٢١٢٢) (بنحوه) من طريق: معمر بن راشد.



وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن خباب إلا بهذا الإسناد".

- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٨) برقم: (٣٦٢٣) (بنحوه) من طريق: النعمان بن راشد.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٨) برقم: (٣٦٢٥) من طريق الزبيدي.
- ستتهم: (شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن عبد الله بن أويس، ومعمّر بن راشد، والنعمان بن راشد، والزبيدي) عن الزهري به.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن خباب بن الأرت عن أبيه:

- أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤ / ٤٥) برقم: (٢١٧٥) (أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً في أمته) (بنحوه مختصراً) من طريق النعمان بن راشد.
- وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢ / ١٣٠) برقم: (١٣٣٥) (كتاب المساجد، إحياء الليل) (بمثله مختصراً) من طريق صالح بن كيسان.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤ / ٥٨) برقم: (٣٦٢٤) (بنحوه مختصراً) من طريق معمّر بن راشد.
- ثلاثتهم: (والنعمان بن راشد، وصالح بن كيسان، ومعمّر بن راشد) عن الزهري به.

ترجيح الوجه الأول على الثاني:

بعد التتبع والنظر في هذا الإسناد، وجدت أنه اختلف فيه على الزهري، فبعض أصحاب الزهري الذين رَوَوْا هذا الحديث اتُّوا به على الوجهين؛ وهم؛ النعمان بن راشد، وصالح بن كيسان، ومعمّر بن راشد إلا عبد الله بن عبد الله بن أويس والزبيدي وشعيب بن أبي حمزة، فإنهم اكتفوا بالوجه الأول، فتَبَيَّنَ لديَّ أن الوجه الأول راجح من هذه الحثيثية - أي العدد-، وفضلاً عن ذلك فإن الزهري لم يَسْمَعْ من عبد الله بن الحارث بن نوفل - كما في الوجه الثاني-، وما يدل على عدم سماعه منه، ما حكاه المزني من كلام أبي داود - من طريق الآجري-، قال: الزهري سَمِعَ من عبد الله بن الحارث؟ قال: لا، سَمِعَ من بَنِيهِ، من عبد الله بن عبد الله بن الحارث، ومن عُبيد الله بن عبد الله بن الحارث. وقال البزار - لما أخرج الحديث بهذا الوجه -: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن خَبَّاب إلا بهذا الإسناد" - أي الوجه الأول-. فإن كان الزهري لم يسمع من عبد الله بن الحارث فمن أين أتى هذا الاختلاف؟ والله أعلم، قد يكون الاختلاف من أصحاب الزهري حيث تابع أصحاب الزهري - في الوجه الأول- محمد بن عامر بن الوليد الزبيدي - وهو أثبت من روى عن الزهري-، ولم يبق في هذه المسألة سوى تصحيح الترمذي للوجه الثاني، والذي يظهر أن اجتهاد الترمذي في تصحيحه للحديث مخالف لما عليه أبو داود والبزار؛ لأن أبا داود قد جزم بأن الزهري لم يَسْمَعْ من عبد الله بن الحارث، وقد نفى البزار طريقاً آخر لهذا الإسناد، قال: "وهذا الحديث لا نَعْلَمُهُ يُروى عن خَبَّاب إلا بهذا الإسناد"، غير أن الدوري حكى عن ابن معين أنَّ الزهري روى عن عبد الله بن الحارث نفسه، قال: سمعت يحيى يقول: قد روى الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث، وروى عن أبيه عبد الله بن الحارث نفسه غير أن هذا الكلام تَفَرَّدَ به الدوري عن



ابن معين ولم أجد - بعدما بحثت - من نقل ذلك من أصحابه عنه، ثم هذه الرواية لا تجزم على وقوع السماع بينهما، وقد نفى أبو داود سماع الزهري من عبد الله بن الحارث بن نوفل؛ وبهذا يترجح بأن المحفوظ هو الوجه الأول. ينظر: تاريخ ابن معين - برواية الدوري-: (١٢٢/٣)، تهذيب الكمال: (٣٩٩/١٤).

دراسة رواة الإسناد:

- أبو اليمان الحكم بن نافع: تقدمت ترجمته.
- هو علي بن عيَّاش الحمصي، الأهوازي، أبو الحسن، البكاء. مات سنة ٢١٩ هـ. روى عن: حريز بن عثمان التابعي، وشعيب بن أبي حمزة. روى عنه: البخاري والذهلي.
قلت: هو ثقة ثبت عند الثقات، وكذا قال الحافظ. ينظر: الجرح والتعديل: (١٩٩/٦)، الثقات للعجلي: (١٥٦/٢)، الثقات: (٤٦٠/٨)، الكاشف: (٤٥/٢)، تاريخ دمشق: (١١٨/٤٣)، الكمال في أسماء الرجال: (٤٠٢/٧) - (٤٠٣)، تهذيب الكمال: (٢١ / ٨١)، تهذيب التهذيب: (٣ / ١٨٥)، التقريب: (ص: ٣٠٢).
- شعيب بن أبي حمزة، والزهري: تقدمت ترجمتهما.
هو عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، أبو يحيى، المدني، قتله السموم بالأبواء، سنة ٩٩ هـ. روى عن: عبد الله ابن شداد بن الهاد، وعبد الله بن عباس. روى عنه: عاصم بن عبيد الله، وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

قلت: هو ثقة كما عند الحافظ. ينظر: الطبقات: (٣١١/٧)، التاريخ الكبير: (١٢٦/٥)، الجرح والتعديل: (٩١/٥)، الثقات: (٢٩/٥)، تهذيب الكمال: (١٧٣/١٥)، الكاشف: (٥٦٦/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٨ / ١٩)، التقريب: (ص: ٣٠٩).

- هو عبد الله بن حَبَّاب بن الأَزْت بن جَنْدَلَة بن سَعْد بن حُزَيْمَة بن كَعْب بن سَعْد، أبو عبد الله، حليف بني زُهرة. قتلته الحُرُورِيَّة يوم النهروان سنة ٣٦ هـ. روى عن: أبي بن كَعْب. وروى عنه: عبد الرحمن بن أبيزى الصحابي، وعبد الله بن أبي الهذيل.

قلت: هو ثقة كما قال العجلي. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٤٥/٥)، الثقات للعجلي: (٢٦/٢)، الجرح والتعديل: (٤٣/٥)، الثقات: (١١/٥)، تاريخ بغداد: (٥٧٠/١)، تهذيب الكمال: (٤٤٦/١٤)، الكاشف: (٥٤٨/١).

الحكم على الإسناد:

إسناده متصل؛ وقد سمع الزهري من عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وإضافة إلى ذلك فإن الإمام مُسْلِمًا - رحمه الله - أخرجه من حديث عامر بن سعد عن أبيه في قصة مرور النبي - صلى الله عليه وسلم - بمسجد بني معاوية، وفيه أن الصحابة صلُّوا مع رسول الله وأنه دعا ربّه طويلاً، ثم إن النبي - صلى الله عليه وسلم - سأل ربه ثلاثاً؛ فأولاً: سؤاله صلى الله عليه وسلم ربّه بأن لا يهلك أمتّه بالسنة - أي الجذب -، وثانياً: أن لا يهلك أمتّه بالعرق، وثالثاً: أن لا يجعل بأسهم بينهم - أي الحروب والفتن -، ولما تَبَعْتُ ألفاظَ حديث حَبَّاب وجدتُ بعض ألفاظه معارضاً لألفاظ



ومحمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل^(١)

٣٢. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ [بْنِ نُوْفَلٍ]^(٢) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: (أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ^(٣)، وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ^(٤) عَامَ حَجِّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ^(٥) - وَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ التَّمَتُّعَ^(٦) بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - فَقَالَ الضَّحَّاكُ: (لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ

حديث سعد الذي رواه مسلم في "صحيحه"، فإن حديث خباب ذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا ربّه بثلاث خصالٍ، منها:

- سؤاله بأن لا يُظهِرَ علينا عدوًّا، أما في حديث سعد فطلب من الله بأن لا يُهلك أمتَه بالغرق، وذهب أبو العباس القرطبي إلى أن هذا من تَصَحُّفِ الرُّوَاةِ، قال: "وهذا فيه بُعْدٌ، ولعل هذا اللفظ كان بالعدو، فَتَصَحَّفَ على بعض الرُّوَاةِ لُتْرُبَ ما بينهما في اللفظ، ويدلُّ على صحة ذلك: أن هذا الحديث قد رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خباب بن الأرت، وثوبان وغيرهما، وكلهم قال: بدل "الغرق" المذكور في هذا الحديث: "عدوًّا من غيرنا". ينظر: المفهم لما أشكل من صحيح مسلم: (٢١٩/٧).

(١) هو محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب، الهاشمي، القُرشي، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: أسامة بن زيد الكلبي، وسعد بن أبي وقاص. وروى عنه: عُمر بن عبد العزيز. ينظر: الثقات: (٣٥٥/٥)، الكاشف: (١٨٥/٢).

(٢) في الأصل، دون "نوفل" ولعله سقط من الأصل.

(٣) هو سعد بن مالك بن أهيب، ويقال له: ابن وهيب بن عبد مناف، القُرشي، الزُّهري، أبو إسحاق، مات سنة ٥١هـ، وقيل غيره. روى عنه بنوه: إبراهيم، وعامر. ينظر: الإصابة: (٦١/٣-٦٣).

(٤) هو الضحّاك بن قيس بن خالد بن وهب، الفهري، أبو أنيس، قُتل بِمَرْجِ رَاهِطٍ سنة ٦٤هـ. ينظر: الإصابة: (٣٩٤/٢).

(٥) هو معاوية بن أبي سفيان بن صخر، القُرشي، الأموي، مات في رجب سنة ٦٠هـ على الصحيح. ينظر: الإصابة: (١٢٠/٦).

(٦) قوله (التمتع): هو الإحرام في أشهر الحج بعمرة، فإذا وصل إلى البيت وأراد أن يحل ويستعمل ما حرم عليه، فسيب له أن يطوف ويسعى ويحل، ويقوم حلالاً إلى يوم الحج، ثم يحرم من مكة بالحج إحراماً جديداً، ويقف بعرفة ثم يطوف ويسعى

=



إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى). فَقَالَ سَعْدٌ: بِئْسَمَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ الضَّحَّاكُ: (فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَنْهَى عَنْهَا). فَقَالَ سَعْدٌ: «فَقَدْ صَنَعَهَا [٩٩/أ] رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ»^(١).

ويحل من الحج، فيكون قد تمتع بالعمرة في أيام الحج: أي انتفع؛ لأنهم كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج، فأجازها الإسلام، كذا قال ابن الأثير. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٢٩٢/٤).

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٦/٥) من طريق المصنف.

وقال البيهقي: "وفي الروايات الثابتات عن غنيم بن قيس، عن سعد في هذا الحديث: قد فعلناها ليس فيها ذكر فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - والله أعلم". وروى أيضاً البيهقي في سننه من طريق الشافعي عن مالك.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٥) برقم: (١٥٢١) (بمثله) عن عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق الصنعاني.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢ / ١٧٤) برقم: (٨٢٣) (أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في التمتع)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٥٤٦) برقم: (٢٧٣٣ / ٣) (كتاب مناسك الحج، باب التمتع)، (بمثله) من طريق: قتيبة بن سعيد. وقال الترمذي: "هذا حديث صحيح".

سبعته (القعني، وابن بكير، وعبد المليك بن عبد العزيز بن أبي سلمة، والشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق الصنعاني، وقتيبة بن سعيد البغلاني) عن مالك بن أنس.

وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٤٩٨) برقم: (١٢٤٧ / ٣٦٢) (بمثله).

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ١١٤٤) برقم: (١٨٥٥) (بنحوه) من طريق: محمد بن إسحاق.

كلاهما (مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق) عن ابن شهاب الزهري عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل به.

وخالفه غنيم الكعبي في لفظه، ولم يذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حجَّ مُتَمَتِّعًا معه.

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٨ / ٢٧٤) برقم: (١٣٨٨٣). ولفظه: سألت سعدًا عن المتعة أو عن الجمع بينهما، فقال: فعلنا هذا، وهذا كافر برب الكعبة أو برب العرش - يعني معاوية -.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٩١) برقم: (١٥٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٤٧) برقم: (١٢٢٥) (كتاب الحج).

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج) عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" (٢ / ١٤١) برقم: (٣٦٥٨) من طريق ابن المبارك.

وأخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٥ / ١٧) من طريق شعبة بن الحجاج.

كما أخرجه أيضاً البيهقي في "السنن الكبرى" (٥ / ١٧) من طريق عبد الرزاق، وابن المبارك به، إلا أنَّ في هذه الرواية مخالفة من حيث ذكر حجَّه مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "فعلتها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -".



وسلم- ". قلت: فعلل البيهقي - رحمه الله - علَّل هذا الطريق لأنه قال: "وفي الروايات الثابتات عن غنيم بن قيس، عن سعد في هذا الحديث: قد فعلناها، ليس فيها ذكر فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - والله أعلم".
أربعتهم: (يحيى بن سعيد، وابن المبارك، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرزاق) عن النيمي عن غنيم الكلبي به، وكلهم بنحو حديث ابن أبي شيبَةَ أي دون ذكر فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - الحج متممًا إلا في رواية عبد الرزاق وابن المبارك.

كلاهما (محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وعُثَيْم الكَعْبِي) عن سَعْد بن أبي وقاص.
قلت: روى أصحاب الزُّهري عن الزُّهري عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن سعد بن أبي وقاص في قصة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - مُتَمَتِّعًا، ولما تَبَعَتْ هذه الرواية وجدتُ أن البيهقي أشار إلى أن الرواية الثابتة ليست فيها ذكر قصة حج النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم خَرَجْتُ وَتَبَعْتُ أسانيدَها وألفاظَها فلم أجِدْ في رواية عُثَيْم الكَعْبِي الذي أخرجه مسلم ذكر قصة حج النبي مُتَمَتِّعًا، وهو مطابق تمامًا بما صَرَّح به البيهقي، وقبل أن أخوض في هذه المسألة، لا بد لي أن أسرد أقوال أهل العلم في محمد بن عبد الله بن الحارث ومن ثم أقارن بينه وبين عُثَيْم الكَعْبِي.
فمحمد بن عبد الله بن الحارث: قال عنه ابن عبد البر: "ولا يُعرف إلا برواية الزُّهري عنه". وَتَعَقَّبَهُ الحافظ هذا الكلام فقال: "جزم ابن عبد البر بأن الزُّهري تفرد بالرواية عنه". وقال أيضًا: "مقبول". وذكره ابن حبان في "الثقات".
أما عُثَيْم الكَعْبِي، فقد وثقه ابن سعد، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.
والذي يظهر - والله أعلم - أن عُثَيْمًا أوثق من محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي، أمَّا محمد بن عبد الله بن الحارث، فلم أجِدْ مَنْ وَثَّقَهُ مِنَ الثُّقَاتِ إلا ما قاله ابن حجر بأنه مقبول، والمعروف أن قوله (مقبول) عند الحافظ إذا تُوبِعَ، وإلا فَلَيْزَ الحديث، وخلاصة القول: إن رواية عُثَيْمٍ أَرْجَحُ من رواية محمد بن عبد الله بن الحارث، وروايته ليست فيها ذكر حجه - صلى الله عليه وسلم - مع سعد بن أبي وقاص. ينظر: الطبقات: (١٢٣/٧)، الثقات: (٢٩٣/٥)، (٣٥٥/٥)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٣٧٧)، (٦٠٣/٣)، التقريب: (ص: ٨٦٠).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وقد تفردَ بقوله إنَّ سعد بن أبي وقاص حجَّ مع النبي - صلى الله عليه وسلم -، فإن قيل: قد تابعه أصحاب عُثَيْم الكَعْبِي في روايتهما - وهما ابن المبارك وعبد الرزاق - عنه، فيمكن القول: إن هاتين الروایتين ضَعَّفَهُمَا البيهقي أيضًا، وذهب بأن الروايات الثابتة عنه عدم ذكر حجِّه مع النبي - صلى الله عليه وسلم -. أما قصة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - مُتَمَتِّعًا مع أصحابه فقد ثبت في الصحيحين من حديث عُمر، وعثمان، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم.

وللحديث شواهد من حديث:

- أُبَيُّ بن كعب بن مالك - رضي الله عنه -، أخرجه أحمد في "مسنده" (٤٩٦٠/٩) برقم: (٢١٦٧٨)، ولفظه: "أن عُمر أراد أن ينهي عن متعة الحج، فقال له أُبَيُّ: ليس ذاك لك، قد تمتعنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم



وعبد المَلِك بن المُعِيرة بن نُوفَل بن الحارث بن عبد المُطَلِّب

٣٣. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمُعِيرَةِ بْنُ نُوفَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُسْتَفْتَى فِي تَحْلِيلِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «ذَلِكَ السِّفَاحُ»^(١).

ينها عن ذلك، فأضرب عن ذلك عمر...". وقال الهيثمي: "رواه أحمد، والحسن لم يسمع من أبي ولا من عمر، ورجاله رجال الصحيح". ينظر: مجمع الزوائد (٣ / ٢٣٦) .

- وعبد الله بن عمر بن الخطاب، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٦٧) برقم: (١٦٩١)، ولفظه: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، ... فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدَ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكَّةَ، قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيُحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ". وَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعًا، فَكَرَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ؛ وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْدَى وَسَاقِ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ".

- وعثمان بن عفان، أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ٤٦) برقم: (١٢٢٣)، ولفظه: "كَانَ عَثْمَانُ يَنْتَهِي عَنِ الْمَتَاعَةِ، وَكَانَ عَلِيٌّ بِأَمْرِهَا، فَقَالَ عَثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ قَدْ تَمَتَّعْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ".

- وعائشة بنت أبي بكر الصديق، أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ٤٩) برقم: (١٢٢٨) ولفظه: "عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -".

(١) قوله (السِّفَاحُ): الزنا كما قاله ابن الأثير، وأراد به ها هنا أن المرأة تُسَافِحَ رجلاً مدةً ثم يتزوجها بعد ذلك، وهو مكروه عند بعض الصحابة. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٣٧١/٢).

تخرجه: الأثر أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٧٧) (بنحوه) من طريق عُقَيْلٍ، وَيُونُسُ الأيلي.



- وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٦ / ٢٦٥) برقم: (١٠٧٧٦) (بمثله)، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٩ / ٤٤٩) برقم: (١٧٩٦١) والبيهقي في "سننه الكبير" (٧ / ٢٠٨) (بمثله) من طريق معمر بن راشد الأزدي. وفي لفظ ابن أبي شيبه زيادة، قال: "لو أدرككم عمر لثكلكم". ثلاثتهم: (يونس، وعقيل، ومعمر بن راشد الأزدي) عن الزهري. وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢ / ١٩٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٧ / ٢٠٨) (مطولاً وفيهما قصة)، من طريق: نافع مولى ابن عمر. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. كلاهما (نافع، وعبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب) عن ابن عمر.

دراسة رواة الإسناد:

- أبو صالح والليث ويونس وابن شهاب: تقدمت ترجمتهم. هو عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي، الهاشمي، المدني. توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد. روى عنه: ابنه يزيد التوفيقي، ومحمد بن عمرو.

أقوال المعدلين:

قال ابن معين، والنسائي: "ثقة". وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به". ذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات".

أقوال المخرجين: قال ابن القطان: "إنه لا يُعرف".

هو ثقة كما عند الذهبي وابن حجر، أما وصفه بـ "أنه لا يُعرف" عند ابن القطان، فهذا من اجتهاداته، ولا يلتفت إلى قوله ولا سيما قد سبق من الأئمة النقاد توثيقه كابن معين، والنسائي، وفيه احتمال أن ابن القطان قال ذلك؛ لأنه لم يطلع على كلام ابن معين، والنسائي فيه، أو قاله بسبب قلة مروياته، أما البخاري فذهب إلى أنه سمع من ابن عمر، وحديثه في أهل المدينة، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥ / ٢٢٢)، التاريخ الكبير: (٥ / ٤٣٣)، الجرح والتعديل: (٥ / ٣٦٥)، الثقات: (٥ / ١٢٢)، تهذيب الكمال: (١٨ / ٤١٨ - ٤٢٠)، الكاشف: (١ / ٦٧٠)، إكمال تهذيب الكمال: (٨ / ٣٥٠)، تهذيب التهذيب: (٦ / ٤٢٦).

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.



ومحمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم بن عَدِيّ بن نَوْفَل بن عبد مناف

٣٤. حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد^(١)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْن^(٢) وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي ذَنْب^(٣) سَمِعَا الزُّهْرِيَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم^(٤)، عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»^{(٥)(٦)}.

(١) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك، الطيالسي، مولى باهلة، مات سنة ٢٢٧ هـ. روى عن: هشام الدستوائي، وإبراهيم ابن سَعد. روى عنه: البخاري، وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل: (٦٥/٩)، الثقات: (٥٧١/٧)، تهذيب الكمال: (٢٢٧/٣٠)، الكاشف: (٣٣٧/٢).

(٢) هو سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ حَسَنٍ، السُّلَمِي، وقيل: مولى عبد الرحمن بن سُمرة القرشي، المعلم، الواسطي، أبو الحسن، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو المؤمل. مات في ولاية هارون. روى عن: الحسن، وابن سيرين. روى عنه: يزيد بن هارون، وهشيم بن بشير. ينظر: الطبقات الكبرى: (٣١٢/٧)، الجرح والتعديل: (٢٢٧/٤)، الثقات: (٤٠٤/٦)، الكامل: (٤٧٥/٤)، تاريخ بغداد: (٢١٥/١٠)، تهذيب الكمال: (١٣٩/١)، الكاشف: (٤٤٨/١).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المُنْغِيرَةِ بن الحَارِثِ بن أَبِي ذَنْبٍ، الْقُرَشِيُّ، الْمَخْزُومِيُّ، أَحَدُ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، أَبُو الْحَارِثِ. تُوفِّيَ فِي الْعَامِ الَّذِي اسْتَخْلَفَ فِيهِ الْمَهْدِيُّ، وَقِيلَ: سَنَةَ ١٥٨ هـ، وَقِيلَ: ١٥٩ هـ. روى عن: عكرمة، ونافع. روى عنه: مَعْمَرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥٥٨/٧)، التاريخ الكبير: (١٥٢/١-١٥٣)، الجرح والتعديل: (٣١٣/٧)، تاريخ بغداد: (٥١٥/٣)، تهذيب الكمال: (٦٤٢/٢٥-٦٤٣)، الكاشف: (١٩٤/٢).

(٤) هو محمد بن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ بْنِ قُصَيٍّ، أَبُو سَعِيدٍ، الْقُرَشِيُّ، الْحِجَازِيُّ، قَالَ ابْنُ حَبَانَ أَنَّهُ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَزَادَ الْوَاقِدِيُّ بِالْمَدِينَةِ. روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عَدِيٍّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ. روى عنه: ابنه إبراهيم بن محمد بن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ صَفْوَانَ الْجُمَحِيُّ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٠٥/٥)، التاريخ الكبير: (٥٢/١)، الجرح والتعديل: (٢١٨/٧)، الثقات: (٣٣٥/٥)، تهذيب الكمال: (٥٧٣/٢٤)، تاريخ الإسلام: (١١٦٤/٢).

(٥) قال سفيان: يعني قاطع رحم. ينظر: جامع الترمذي: (٤٧٣ / ٣).

(٦) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١٩/٢) برقم: (١٥١٥) من طريق أبي الوليد.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٦٩٦ / ٧) برقم: (١٧٠٣٦) (بلفظه) عن عَقَّانَ بْنِ مُسْلِمِ الصَّفَّارِ.

كلاهما: (أبو الوليد، وعَقَّانَ بْنُ مُسْلِمِ الصَّفَّارِ) عن شُعْبَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٦٨٩ / ٧) برقم: (١٧٠٠٤)، ومسلم في "صححه" (٧ / ٨) برقم: (٢٥٥٦)

(كتاب البر والصلة والآداب)، وأبو داود في "سننه" (٦٠ / ٢) برقم: (١٦٩٦) (كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم)،



ونافع بن جبير بن مطعم

٣٥. حَدَّثَنَا الْأَصْبَغُ^(١)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مَطْعَمٍ^(٢)، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ^(٣) أَنَّهُ اشْتَكَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَجَعًا فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمْ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجْدُ

والترمذي في "جامعه" (٤٧٣ / ٣) برقم: (١٩٠٩) (أبواب البر والصلة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، باب ما جاء في صلة الرحم) (بلفظه) من طريق: سفيان بن عيينة. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥ / ٨) برقم: (٥٩٨٤) (كتاب الأدب، باب إثم القاطع) (بلفظه) من طريق: (عقيل بن خالد الأيلي).
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ٨) برقم: (٢٥٥٦) (كتاب البر والصلة والآداب) (بمثله) من طريق: (مالك بن أنس).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٦٩٧ / ٧) برقم: (١٧٠٤٥)، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ٨) برقم: (٢٥٥٦) (كتاب البر والصلة والآداب) من طريق: (معمر بن راشد).
خمسهم: (سفيان بن حسين، وسفيان بن عيينة، وعقيل بن خالد الأيلي، ومالك بن أنس، ومعمر بن راشد) عن الزهري به.

(١) هو أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَافِعٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْفُرَشِيُّ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْمَصْرِيِّ. تَوَفَّى: ٢٢٥ هـ، مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِرَأْيِ مَالِكٍ، وَكَانَ وَرَاقًا لِابْنِ وَهْبٍ. رَوَى عَنْ: عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيِّ، وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ. رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ سَمُؤِيلُ. يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٣٦/٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٣٢١/٢)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٣٠٤/٣)، الْكَاشَفُ: (٢٥٤/١)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: (٦٥٦/١٠).

(٢) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، الفُرَشِيُّ، حِجَازِيٌّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِي، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، تُؤَيَّنِي فِي وَلايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. رَوَى عَنْ: عَائِشَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ. رَوَى عَنْهُ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: (٢٠٥/٥)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٤٥١/٨)، الثَّقَاتُ: (٤٦٦/٥ - ٤٦٧)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٢٧٢/٢٩)، الْكَاشَفُ: (٣١٤/٢).

(٣) هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد دهمان بن عبد الله بن همام الثَّقَفِيُّ، الطَّائِفِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، نَزِيلُ الْبَصْرَةِ، وَمَاتَ بِهَا فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، وَقِيلَ: سَنَةُ ٥٠ هـ، وَقِيلَ: سَنَةُ ٥١ هـ. رَوَى عَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ. يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (١٦٣/٦)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٤٠٩/١٩)، الْكَاشَفُ: (٨/٢)، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: (٣٧٣/٣ - ٣٧٤).



وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(٢)

٣٦. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، [٩٩/ب] أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ، أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَمَعَهُ أَنْاسٌ مَقْفَلَةٌ^(٣) مِنْ حُنَيْنٍ، عَلِقَتْ^(٤) الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّوهُ^(٥) إِلَى

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب السلام) (٢٠/٧) برقم: (٢٢٠٢) عن أبي طاهر، وحرَّمَلَةُ بن يحيى.

كلاهما: (أبو طاهر، وحرَّمَلَةُ بن يحيى) عن ابن وهب عن يونس عن الزُّهْرِيِّ.

- وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ١٣٧٦) برقم: (٣٤٧٠ / ٧٤٢) (بنحوه)، - ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٤٣) برقم: (١٦٥٢٦)، وابن ماجه في "سننه" (٤ / ٥٥٠) برقم: (٣٥٢٢) (أبواب الطب، باب ما عوذ به النبي صلى الله عليه وسلم وما عوذ به)، وأبو داود في "سننه" (٤ / ١٧) برقم: (٣٨٩١) (كتاب الطب، باب كيف الرُّقَى)، والترمذي في "جامعه" (٣ / ٥٩٠) برقم: (٢٠٨٠) (أبواب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) (بنحوه) - من طريق: (عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري) وليس فيه ذكر البسملة قبل قراءة الدعاء.

كلاهما (الزُّهْرِيُّ، وعمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري) عن نافع بن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ به.

(٢) كذا في الأصل (وعمرو بن مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) فكأنما الناسخ ضَبَطَهُ بضَبْطَيْنِ أي: "عمر وعمرو"، إلا أن في ضبطه عمرو شطب على "الواو"، ولعل هذا من باب التنبيه من الناسخ لما فيه احتمال بأن الخطأ قد يكون من بعض الرواة، وأنه تَفَطَّنَ على ذلك.

فائدة: ومما يدل على أن هذا وَهْمٌ من بعض الرواة، عدم وجود ترجمته (أي: عمرو) في كتب التراجم. فلما بحثت اسمه - أعني عمرو/عمر - وجدت أن ابن حجر ذكر التنبيه للإمام مسلم في الإشكال الوارد في نسبه، قال: ونَبَّهَ مسلم في أوائل كتاب "التمييز" له على وَهْمٍ مَعْمَرٍ فيه، قال: "وهو عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ لا شك فيه، ولم يكن لجُبَيْرٍ أخ اسمه عمرو، ولا يختلف أهل النسب في ذلك". ومما يدل على أنه عُمَرُ وليس عمرو هو الإسناد الذي أخرجه المصنِّف في الترجمة. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٣٣/٧)، كتاب التمييز لمسلم: (ص: ١٧١)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٤٤٥/٨).

(٣) قوله: (مَقْفَلَةٌ) - بفتح الميم وسكون القاف وفتح الفاء واللام - قال ابن الأثير مُبَيَّنًا معناه: أي: عند رجوعه منها، والمَقْفَلُ: "إذا عاد من سفره". ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٩٢/٤ - ٩٣).

(٤) قوله: (فَعَلِقَتْ)، وفي رواية الكُشْمِيهْنِي: (فَطَفِقَتْ) قال الحافظ: وهو بوزنه ومعناه. ينظر: فتح الباري: (٤٢/٦).

(٥) قوله: (اضْطَرُّوهُ) أي: أَلْجَوْوهُ. ينظر: فتح الباري: (٤٢/٦).



سَمُرَةٌ ^(١) فَخَطَفَ رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم، فقال: «أَعْطُونِي رِدَائِي فَلَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاهِ ^(٢) [نَعْمًا] ^(٣) لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا، وَلَا كَذُوبًا، وَلَا جَبَانًا» ^(٤).

وعُروة بن الزبير

٣٧. حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ هِلَالٍ السَّلِيلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّوَةَ شُرَيْحُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُروَةَ، قَالَ: «كَنتُ غُلَامًا لِي دُوَيْتَانِ ^(٥). قَالَ: فَقُمْتُ أَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ

-
- (١) قوله: (سَمُرَةٌ) وهو شجرة من شجر البادية ذات شوكٍ كما قال الحافظ. ينظر: فتح الباري: (٣٥/٦).
- (٢) قوله: (الْعِضَاهُ) - بكسر المهملة بعدها معجم خفيفة وفي آخره هاء - هو شجر ذو شوك، يُقْرَأُ فِي الْوَصْلِ وَفِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ" قَالَه ابْنُ حَجَرٍ. ينظر: فتح الباري: (٤٢/٦ - ٤٣).
- (٣) فِي الْأَصْلِ دُونَ لَفْظِ (نَعْمًا)، وَالَّذِي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٣/٤) بِإِسْنَادِ نَفْسِهِ وَرُودِ هَذَا اللَّفْظِ، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ.
- (٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٦٩٩) بِرَقْمٍ: (١٧٠٥٠)، وَالبُخَارِيُّ فِي (كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ) (٢٢/٤) بِرَقْمٍ: (٢٨٢) (بَلْفِظُهُ) مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ.
- وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٤ / ٩٤) بِرَقْمٍ: (٣١٤٨) (كِتَابُ فَرَضِ الْخُمْسِ، بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَغَيْرَهُمْ) (بَنَحْوِهِ) مِنْ طَرِيقٍ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ الدَّوْسِيُّ.
- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٦٩٩) بِرَقْمٍ: (١٧٠٥١) مِنْ طَرِيقٍ: ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ.
- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٦٩٨) بِرَقْمٍ: (١٧٠٤٨) (بَنَحْوِهِ) مِنْ طَرِيقٍ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ.
- أَرَبَعَتَهُمْ: (شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ) عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.
- (٥) فِي الْأَصْلِ: بِتَقْدِيمِ التَّاءِ عَلَى الْبَاءِ: (ذُوَيْتَانِ)، وَالصُّوَابُ: "ذُوَيْتَانِ" كَمَا أَثْبَتْنَاهَا. يَنْظُرُ: الْعِلَلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: (٣٥٧/٢)، تَارِيخُ دِمَشْقَ: (٢٤٦/٤٠).



بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَ: فَبَصَرَنِي^(١) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَمَعَهُ الدَّرَّةُ^(٢)، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ فَرَزْتُ مِنْهُ، فَأَخْضَرَ فِي طَلْبِي حَتَّى تَعَلَّقَ بِذُؤْبَتِي، قَالَ: فَنَهَانِي. فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! لَا أَعُودُ^(٣).

(١) كذا في الأصل: أي: "فَبَصَرَنِي" بالنون، ولعل الصواب: فَبَصَرَنِي - أي: بالباء بدلاً النون - ينظر: تاريخ دمشق: (٢٤٦/٤٠).

(٢) غامضة في الأصل، ولعله (الدَّرَّة) كما أثبتتها اجتهداً، وهو كذلك في "تاريخ دمشق": (٢٤٧/٤٠).

(٣) أخرجه ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (٢٤٦/٤٠ - ٢٤٧) من طريق المصنف.

- وذكره المزني في "تهذيب الكمال" معلقاً (٢٣/٢٠)، وقال: "هكذا وقع في هذه الرواية، وهو وهم، والأشبه أن يكون ذلك جرى لأخيه عبد الله بن الزبير، فإنه كان غلاماً في عهد عمر، ويكون اسمه قد سقط على بعض الرواة والله أعلم".

- وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٤٣٧/٤) وقال: "الأشبه أن هذا جرى لأخيه عبد الله، أو جرى له مع عثمان". وحكم بنكارتة في "تاريخ الإسلام" (٤٢٥/٦) قال: "هذا حديث منكر مع نظافة رجاله".

- وذكره ابن كثير في "مسند الفاروق" (٢٦٧/١ - ٢٦٨) معلقاً، وقال: "هذا غريب جداً، فإن غرابة لم يُدرك أيام عمر، ولا وُلد في حياته فلهذا قال شيخنا - أي المزني - هذا وهم، والأشبه أن هذا جرى لأخيه عبد الله، وإنما سقط اسمه على بعض الرواة".

- وذكره أيضاً ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" (١٨٣/٧ - ١٨٤) وقال: "هكذا وقع منه، وهو وهم، ولعل ذلك جرى لأخيه عبد الله بن الزبير، وسقط اسمه على بعض الرواة".

دراسة رواية الإسناد:

- عيسى بن هلال السَّلِيلِي، الطَّائِي، الحِمَصِي، أبو عمرو، المعروف بابن البرَّاد. روى عن: إسماعيل بن عيَّاش، ومحمد ابن حَمِير. وروى عنه: أبو داود، والنسائي.

أقوال الثَّقَاتِ فيه:

ذكر ابن حجر رأي ابن القطان، قال: "وعده ابن القطان فيمن لا يُعرف حاله"، ثم تَعَقَّبَ عليه، قال: "فما أصاب! فقد ذكره النَّسَائِي في أسماء شيوخه، وقال: لا بأس به". وقال الذهبي: "فما علمتُ به بأساً". وفي الكاشف، قال: "وُثِّق". وقال الحافظ: "صدوق".

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر، وقال: "ربما أغرب"، ولم أَقِفْ على كلام ابن حبان فيه في كتاب الثقات المطبوع بين أيدينا. أما قول ابن القطان عليه فلم يصب في اجتهاده، فقد ردّه الحافظ وذكر أنه من شيوخ النسائي، فعيسى صدوق لا بأس به. ينظر: الثقات: (٤٩٣/٨)، الكمال في أسماء الرجال: (١١٠/٨)، إكمال الإكمال لابن نقطة: (٢٧٦/١)، ميزان الاعتدال: (٣٢١/٣)، الكاشف: (١٢٢/٢)، تهذيب التهذيب: (٣٦٥/٣)، التقريب: (ص: ٧٧٠).



- أبو حنيفة شريح بن يزيد، المقرئ، الحمصي الحضرمي. مات في صفر سنة ٢٠٣ هـ. روى عن: أرطاة ابن المنذر، وصقوان بن عمرو. وروى عنه: ابنه حنيفة، وكثير بن عبيد. قال الذهبي: "ثقة"، وكذا قال الحافظ، وذكره ابن حبان في "الثقات". ينظر: الجرح والتعديل: (٣٣٤/٤)، الثقات: (٣١٣/٨)، الكاشف: (٤٨٤/١)، التقريب: (١١٢/٢).
- شعيب بن أبي حمزة، والزهرري، وعروة بن الزبير: تقدمت ترجمتهم.

كلام أهل العلم في سماع عروة عن عمر:

قال أبو زرعة: "عن عمر مُرسَل". قال أبو حاتم: "أنكر أن يكون عروة أدرك عمر". وقال ابن حزم في "كتاب الحدود من الأنصار": "أدرك عروة عمر بن الخطاب واعتمر معه". - قال ابن حجر ردًا على كلامه -: "كذا قال، وهو خطأ منه".

قلت: عروة بن الزبير ثقة كما قال الحافظ، وهو من أعلم الناس بعائشة - رضي الله عنها -، ولم يسمع من عمر، كما ذكر ذلك أبو زرعة ابن العراقي. أما ما قاله ابن حزم بأن عروة أدرك عمرًا فقد تعقب ذلك الحافظ، وعبر بأنه خطأ من ابن حزم، وقد نفى ذلك أبو زرعة، وأبو حاتم. ينظر: الطبقات الكبرى: (١٧٨/٧)، التاريخ الكبير: (٧/٣١)، الثقات للعجلي: (١٣٣/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٩ / ٢٢٤)، تحفة التحصيل: (ص: ٢٢٦، ٣٤٣)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٩٢)، (١٨٥/٧).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف منكر؛ لسببين:

أولهما: الانقطاع بين عروة بن الزبير وعمر بن الخطاب، وقد أنكره أبو حاتم ورأى أنَّ عروة لم يُدرك عمر بن الخطاب، قال أبو حاتم -لما سأله ابنه عبد الرحمن عن هذا الأثر-: رواه أبو الأسود، عن عروة، عن تميم الداري: أن عمر ضربه حين صلى بعد العصر، ثم قال: أنكر أن يكون عروة أدرك عمر".

وثانيهما: الوهم من أحد زاوئيه؛ وهو شعيب، قال أبو حاتم: "فيحتمل أن يكون حديث شعيب وَهْمًا". وقد حكم الذهبي بأنها منكورة، إضافة إلى ما تقدم، فإن هذه القصة ربما من الوقائع التي جرت بين عبد الله بن الزبير وعمر، وليس مع عروة كما قال الذهبي، والمزي، وابن كثير، والحافظ، أو إما أن تكون بين عروة وعثمان بن عفان، والله أعلم. ينظر: العلل لابن أبي حاتم: (٣٥٨-٣٥٧/٢).



وعَبَّاد بن عبد الله بن الزُّبَيْر.

٣٨. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَعْلى بْنُ عُبيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ عَبَّادٍ قَالَ: «حَدَّثْتُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا دَخَلَ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، قَالَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»^(١).

(١) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٤١ / ٥) من طريق المصنف.

فهذا الأثر روي من طريق عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير عن رجل عن عمر بن الخطاب موقوفاً. ورُوي معناه مُطوَّلاً من رواية رجاء بن حيوة عن شهد - كما أخرجه الطبري في "تاريخه" (٦١١/٣) - ولفظه كما يلي: "لما شخص عُمر من الجابية إلى إيلياء، فدنا من باب المسجد، قال: اركبوا لي كعباً، فلما انفرك به الباب، قال: لبيك، اللهم لبيك، بما هو أحب إليك! ثم قصد المحراب، محراب داود -عليه السلام-، وذلك ليلاً فصلّى فيه، ولم يلبث أن طلع الفجر، فأمر المؤذن بالإقامة، فتقدم فصلّى بالناس، وقرأ بهم (ص) وسجد فيها، ثم قام، وقرأ بهم في الثانية صدر بني إسرائيل، ثم ركع ثم انصرف...". قلت: إسناده منقطع؛ لأن رجاء بن حيوة لم يلق عُمر، وإنما لقي من شهد عمر، ولم أفق على اسمه في المصادر.

دراسة رواية الإسناد:

هو محمد بن المثنى بن قيس بن دينار، أبو موسى العنزي، المعروف بالزمن، من أهل البصرة، مات في ذي القعدة سنة ٢٥٢ هـ. روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد العزيز العمي. وروى عنه: أبو عروبة، وأبو عبد الله المحاملي. قلت: أبو موسى الزمن أحد الأثبات، ثقة، كما قال الذهبي والحافظ ابن حجر، ووصفه المزني والذهبي بالحافظ، وهو مُقدم على بُنْدَار عند البصريين والدارقطني، ولا يحدث إلا من كتاب كما قال ذلك الإمام ابن حبان. ينظر: الجرح والتعديل: (٩٥/٨)، الثقات: (١١١/٩)، سؤالات السلمي للدارقطني: (ص: ٢٩٤)، الثقات لابن شاهين: (ص: ٢١٢)، تاريخ بغداد: (٤٥٨/٤)، تهذيب الكمال: (٢٦ / ٣٦٢ - ٣٦٤)، الكاشف: (٢١٤/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (١٠ / ٣٢٩ - ٣٣٠)، تهذيب التهذيب: (٤٢٦/٩).

- هو يَعْلى بن عُبيد الطَّنَافِسي بن أبي أُمَيَّة الإيَّادي الحَنَفِي، أبو يُوسُف، الكوفي، مات سنة ٢٠٩ هـ يوم الأحد لخمس خلون من شوال بالكوفة كما قال ابن سعد، وقال ابن حبان: في شهر رمضان سنة ٢٠٧ هـ. روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، والأعمش. وروى عنه: محمد بن عبد الله بن ثمر، والصاغاني.

أقوال المعدلين:

قال محمد بن سعد، وابن معين - رواية إسحاق بن منصور -: "ثقة". قال أحمد: كان صحيح الحديث، وكان صالحاً في نفسه. وقال أيضاً: "يعلى أصح حديثاً من محمد - أي: ابن عبيد - وأحفظ". وقال ابن عمار الموصلي: "أولاد عُبيد



كلهم ثبت، وأحفظهم يعلى". قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن يعلى بن عبيد؟ فقال: صدوق، كان أثبت أولاد أبيه في الحديث". وقال الدارقطني: "ثقة".

قول من ضعفه:

قال ابن معين - رواية الدارمي -: "ضعيف في سفيان، ثقة في غيره".
 فيعلّي بن عبيد من الثقات - كما عند الذهبي - صحيح الحديث، وأحفظ بني عبيد، إلا أنه ضعيف في الثوري كما قال الإمام يحيى بن معين، وعلى هذا ذهب إليه الحافظ ابن حجر، فقال: "ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لَيٌّ".
 ينظر: الطبقات الكبرى: (٣٩٧/٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٩ / ٣٠٤)، الثقات: (٦٥٣/٧ - ٦٥٤)، تهذيب الكمال: (٣٨٩/٣٢ - ٣٩١)، الكاشف: (٣٩٧/٢)، تهذيب التهذيب: (٤٥٠ / ٤).
 - هو محمد بن إسحاق بن يسار، الثرشي، المُطَّلبي، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله، الأخول، صاحب المغازي. اختلف في سنة وفاته قيل: ١٥٠هـ، أو ١٥١هـ، أو ١٥٢هـ، أو ١٥٣هـ. روى عن: عطاء، وأبان بن صالح. روى عنه: الحمّادان.

أقوال المعدلين:

وكان شعبة وسفيان يقولان: "محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث". قال الزهري "لا يزال بالمدينة علم ما كان بها". قال أيضاً: "قال ابن شهاب، وسئل عن معاذيه، فقال: هذا أعلم الناس بها، - يعني ابن إسحاق -". قال شعبة: "محمد بن إسحاق أمير الحديثين بحفظه". قال شعبة: "صدوق". قال يزيد بن زريع: "كان ابن إسحاق من أحفظ الناس". قال ابن المبارك: أما إنا وجدناه صدوقاً ثلاث مرات. قال ابن سعد: "كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه". قال أبو زرعة الدمشقي: "قلت ليحيى بن معين، وذكرت له الحجة، فقلت له: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنما الحجة: عبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس وذكر قوما آخرين". قال المفضل بن غسان: "سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن إسحاق ثبتاً في الحديث". قال ابن معين: "كان ثقة، وكان حسن الحديث". وقال في رواية الدوري: "ثقة، وليس بحجة". وقال مرة: "صدوق". فقال ابن المديني: "صالح وسط". وقال أيضاً: "ثقة، قد أدرك نافعاً وروى عنه، وروى عن رجل عنه، وعن رجل عن رجل عنه، هل يدل هذا إلا على الصدق". قال مرة: "محمد بن إسحاق صدوق، والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا وروى عن رجل عنه فهذا يدل على صدقه". وقال ابن البرقي: "لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته". قال الذهلي: "صدوق". وقال العجلي: "ثقة". قال أبو زرعة: "صدوق". وقال أبو زرعة الدمشقي: "وقد اختبره أهل الحديث فأروا صدقاً وخيراً مع مدحه ابن شهاب له، وقد ذكرت دحيماً قول مالك، - يعني فيه - فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو؛ لأنّه اتهمه بالقدر". قال البوشنجي - كما نقله الحاكم -: "هو عندنا ثقة ثقة. وقال الخليلي: "ثقة".

أقوال المفصلين:

ثناء الأئمة عليه في المغازي.



قال شعبة وسفيان: "ومن أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحسنهم حفظاً لمتونها وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته". وقال لي إبراهيم بن المنذر: "حدثنا عمر بن عثمان أن الزُّهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة، والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لملك، أخرج إليّ كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخب منها كثيراً". قال الشافعي: "من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق". وقال ابن سعد: "كان أول من جمع مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وخرج من المدينة قديماً فلم يرو عنه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد، وكان محمد بن إسحاق مع العباس بن محمد بالجزيرة، وكان أتى أبا جعفر المنصور بالحيرة، فكتب له المغازي، فسمع منه أهل الكوفة بذلك السبب، وسمع منه أهل الجزيرة حين كان مع العباس بن محمد، وأتى الرّبيّ فسمع منه أهل الرّبيّ، فرواه من هؤلاء البلدان أكثر ممن روى عنه من أهل المدينة". قال أحمد: "أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام، فيحتاج إلى مثل هذا - ومد يده وضم أصابعه".

• أهل المدينة لم يرو عنه:

قال ابن عيينة: "وسئل عن محمد بن إسحاق؟ فقيل له: لم يرو أهل المدينة عنه، فقال سفيان: جالسْتُ ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة فما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه، إلا أنهم اتهموه بالقدر، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر، فقال سفيان: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته وأنه دخل عليها". وقال إبراهيم بن المنذر عن سفيان بن عيينة أنه قال: "ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال: قلت يقولون: إنه كذاب، قال: لا تقل ذلك". قال محمد بن فليح: "نهاني مالك عن شيخين من قریش، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما ممن يحتج بهما، قال: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم... ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة".

تعددت أقوال ابن معين فيه، سأذكرها هنا بالتفصيل:

- ابن أخي الزُّهري أحب إليه في الزُّهري من ابن إسحاق:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: "محمد بن عبد الله ابن أخي الزُّهري أحب إليّ من محمد بن إسحاق في الزُّهري".

- الناس يتقون من حديثه:

قال ابن معين: "لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق". وقال أيضاً: "ليس بذاك، هو ضعيف".

- ضعيف في الزُّهري:

قال عثمان بن سعيد: "سألت يحيى بن معين، قلت: فمحمد بن إسحاق؟ قال: ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزُّهري".

- عدم الاحتجاج به في الفرائض:



قال ابن معين: "ما أحب أن أحتج به في الفرائض".

• ابن إسحاق من أبعد الناس عن القدر عند ابن نمير:

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه". وقال علي بن المديني: "ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق".

قال محمد بن عبد الله بن نمير، - وذكر ابن إسحاق -: "إذا حدث عن سمع من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، إنما يؤتى إن حدث عن المجهولين بأحاديث باطلة".

• قصة سماعة عن فاطمة بنت المنذر:

- قال إبراهيم بن المنذر الحزامي: "وقال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة، قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي. لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب إلى هنا عن البخاري". قال مصعب: "كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث".

- وقال يحيى بن سعيد: سمعت هشام بن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رأها قط. قال عبد الله بن الإمام أحمد: فحدثنا أبي بذلك فقال: ولم ينكر هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم". وفي رواية لأحمد: وقد يمكن أن يسمع منها تخرج إلى المسجد، أو خارجة فسمع، والله أعلم".

- وقال يعقوب بن شيبة: "سألت علي بن المديني، قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح. قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال علي: مالك لم يجالسه ولم يعرفه. ثم قال علي: ابن إسحاق أي شيء حدث بالمدينة؟! قلت له: فهشام بن عروة قد تكلم فيه. فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها".

• قال ابن حبان: "وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس، فأما هشام بن عروة: فحدثني محمد بن زياد الزياتي قال: ثنا ابن أبي شيبة قال: ثنا علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر قال: وهل كان يصل إليها؟ قال أبو حاتم - رضي الله عنه: وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يرجح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود، وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة، وعطاء، ودونهما من أهل الحجاز، قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها سمعوا صوتهما، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة، والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف. وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب؛ وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق: اثبتوني به فإني بيطاره، فنقل ذلك إلى =



مالك فقال: هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي ويدري ما يحدث". - قال أيضاً: "كان محمد بن إسحاق يكتب عن من فوقه، ومثله، ودونه، لرغبته في العلم، وحرصه عليه، وربما يروي عن رجل عن رجل قد رآه، ويروي عن آخر عنه في موضع آخر، ويروي عن رجل عن رجل عنه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى الإنزال، بل كان يحدث عن رآه ويقتصر عليه، فهذا مما يدل على صدقه وشهرة عدالته في الروايات".

- قال ابن عدي: "وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهبأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء أو بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به".
- قال الحافظ أبو بكر: "وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدوق فليس بمدفوع عنه".

أقوال المخرجين:

قال سليمان بن طرخان: لا تزرو عن ابن إسحاق؛ فإنه كذاب". قال عمر بن حبيب: "قلت لهشام بن عروة: حدثنا محمد بن إسحاق قال: ذاك كذاب". قال سليمان بن داود - الشاذكوني -: "قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال: قلت: ما يدريك؟ قال: قال لي وهيب بن خالد: إنه كذاب، قال: قلت لهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس: أشهد أنه كذاب، قلت لمالك: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجل حتى لقيت الله". قال القطان: "ما تركت حديث محمد بن إسحاق إلا لله". قال يحيى: كذاب ابن إسحاق". قال ابن إدريس: "كنت عند مالك بن أنس وقال له رجل: يا أبا عبد الله! إني كنت بالري عند أبي عبيد الله وثم محمد بن إسحاق، فقال محمد بن إسحاق: اعرضوا علي علم مالك فإني أنا بيطاره، فقال: مالك دجال من الدجاجلة، يقول: اعرضوا علي علمي". قال الفلاس: "كنا عند وهب بن جرير، فانصرفنا من عنده فمررنا بيحيى بن سعيد القطان فقال: أين كنتم؟ قلنا: كنا عند وهب بن جرير - يعني يقرأ علينا كتاب المغازي، عن أبيه، عن ابن إسحاق -، قال: تنصرفون من عنده بكذب كثير". قال يزيد بن زريع: "كان محمد بن إسحاق قدراً". وقال ابن معين في رواية الميموني: "ضعيف". وقال - في رواية أحمد بن أبي خيثمة -: "ليس به بأس". قال - مرة أخرى -: "ليس بذلك، ضعيف". قال مرة: "ليس هو بالقوي في الحديث". وقال أحمد بن حنبل: ابن إسحاق ليس بحجة". وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: "سألت أحمد فقلت له: يا أبا عبد الله، إذا انفرد ابن إسحاق بحديث قبله؟ قال: لا، والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد،



ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا". قال مرة: هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي، ما قال أخبرني، وسمعت". وقال مرة: "لم يكن يحتج به في السنن". قال أبو حاتم: "محمد بن إسحاق ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث... يكتب حديثه، هو حسن الحديث، عنده غرائب، وروى عن الزهري فأحسن الرواية". وقال النسائي: "ليس بالقوي". قال الفريابي: "زديق". وقال الدارقطني: "اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، إنما يعتبر به".

حال ابن إسحاق:

محمد بن إسحاق إمامٌ جليلٌ من أعلم الناس بالمغازي، ذكر ذلك الإمام الزهري، والشافعي وغيرهم، لكن أمره في الحديث مختلف فيه بين الأئمة؛ منهم من أثنى عليه: كشعبة، وابن المبارك، ويحيى بن معين في - أحد أقواله - فيه، وعلي بن المديني، والعجلي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبي زرعة، والخليلي، والخطيب البغدادي؛ فبعضهم من أجل في تعديله، والآخر فصل في حاله. ومن النقاد من ضعفوه فوصفوه بالكذب، وهم سليمان بن طرخان، وهشام بن عروة، ويحيى القطان، ومالك بن أنس.

ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت هؤلاء الأئمة يأخذون هذا الموقف.

أولاً: دخوله على فاطمة بنت المنذر؛ زعم هشام بن عروة أن محمد بن إسحاق دخل على امرأته. حكيت هذه القصة من طريق الشاذكوني، وهو متكلم فيه، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حجر: متروك، ولعل هذه القصة ضعيفة، غير أن أحمد بن حنبل ومن بعدهم، لم ينكروا هذه القصة لاحتمال صحة نقلها، وقد روي من طريق آخر لذا تجد لما حكيت هذه القصة عند أحمد سأل: ولم ينكر هشام؟، ثم قال: "لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له". ومن جهة أخرى الحكاية التي فيها قول هشام: "وأدخلت عليّ وهي بنت تسع سنين" محال لأن فاطمة أكبر من هشام — ١٢ سنة تقريباً. ثم إن ثبت أنه سمع من فاطمة بنت المنذر فهذا مما لا يجرح في الحديث، قال ابن حبان: "وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود، وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة، وعطاء، ودونهما من أهل الحجاز، قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة، والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف".

ثانياً: أما تكذيب مالك لابن إسحاق فلعل أسبابه:

- سماعه من هشام بن عروة، وهذا بعيد ولا سيما القصة من رواية الشاذكوني.
- تَبَّعُهُ للمغازي من أولاد اليهود، هكذا قاله ابن حبان، وقد أجاب حيث ذهب بأنه تتبعه منهم ليعلم، وليس للاحتجاج.

- قوله في نسب مالك؛ ذهب ابن إسحاق أن مالك من موالي ذي أصبح، ونفاه مالك وقال إنه منهم.
- قوله في "الموطأ" - لما أَلَّفَ مالك رحمه الله الموطأ -، قال ابن إسحاق: "اعرضوا عليّ علم مالك فيني أنا بيطاره، فقال: مالك دجال من الدجاجلة، يقول: اعرضوا عليّ علمي". فلعل هذا الذي جعل مالك بن أنس قال فيه هذه



الكلمة. فَمَنْ تَأَمَّلَ هذه الأقوال عن مالك تَبَيَّنَ أنها لا علاقة بالحديث لذا أرى أن أقواله في ابن إسحاق من باب جرح الأقران فلا يُلْتَفَتُ إليه.

ثالثاً: ذهب سُفيان بن عُيينة بأن الناس اتهموه بالقدر، وقد أشار إلى هذا الإمام ابن نمير فقال بأنه زُمي بالقدر وقد نفاه، وذهب بأن ابن إسحاق من أبعد الناس عن القدرية.

إن الناظر في أقوال الأئمة لابن إسحاق سيرى بأنهم لم يَجمَلُوا كلامهم فيه، وإنما فَصَّلُوهُ، وفيما يلي تلخيص أقوالهم:

١. وقوع المناكير في مروياته إذا روى عن الضعفاء، أما إذا صَرَّحَ بالسماع فَهُم قَبِلُوهُ، وهذا مذهب شُعبة وسُفيان.
٢. اتهم أهل المدينة له بالقدر، وكانوا لا يَزُورُون عنه، وهذا مذهب ليزيد بن زريع، ودُحيم، وقد نفى ذلك ابن نمير.
٣. كلام الناس بعضهم بعضاً خاصة فيما بين الأقران لم يَسَلِّمْ منه أحدٌ، وكان الأئمة لا يقبلون هذا النوع من الجروح إلا إن أتى صاحبه ببرهان وحجة.

٤. رأى ابن سعد بأن ابن إسحاق لم يرو عنه غير إبراهيم بن سعد؛ لأنه خرج من المدينة - فلعل سبب خروجه منه ما وقع بينه وبين مالك في المدينة-، ثم أتى الكوفة والري، وأهل الجزيرة، والحيرة، فكان تلاميذه في هذه الأماكن أكثر مما في بلده الأصل. ذهب إبراهيم الزبيدي إلى أن لإبراهيم بن سعد أحاديث لابن إسحاق في الأحكام غير المغازي وكان ينفرد بها عنه، ولعل سبب تفرُّده قِلَّة من يروي عنه من المدنيين.

تقسيم أقوال ابن معين فيه من حيث:

أولاً: الرواة

- ابن أخي الزُّهري مُقدم في الزُّهري منه، وبه قال الدوري عنه.
- محمد بن عمرو أحب إليه من ابن إسحاق، وقد روى عنه يحيى بن سعيد القطان.
- محمد بن إسحاق ليس بحجة، لكنه مُقدم على موسى بن عبيدة الرَّبَذي.
- الليث بن سعد أحب إليه من ابن إسحاق في يزيد بن حبيب.
- ابن إسحاق ضعيف في الزُّهري، هكذا ذكره الدارمي عنه، وحكم عليه بـ"لا بأس به".

ثانياً: مروياته.

- ابن إسحاق مُقدم في المغازي على غيره دون الأحكام أو الفرائض.
- اتقاء الناس لحديثه.
- ٦. فَرَّقَ ابن نمير بين مروياته بالنظر إلى شيوخه، فَقَبِلَ من كان من المعروفين، وترك من كان من المجهولين إذا حَدَّثَ بأحاديث باطلة.

٧. وصفه أحمد بكثرة التدليس لكنه فَصَّلَ حال ابن إسحاق فَقَبِلَ مروياته في المغازي وغيرها، وترك مروياته في السنن والأحكام وكذا إذا انفرد؛ لأنَّه كان لا يبالي عَمَّن أخذ، فقد حدث عن الكلبي وغيره من الضعفاء، وكان يشتهي الحديث ويأخذ كتب الناس ويضعها في كتبه.



٨. ذهب الذهلي إلى أنه روى عن الزُّهري وأحسن الرواية عنه، وخالفه ابن معين.
٩. لم يكن أبو زرعة الدمشقي تكلم عنه جرحاً ولا تعديلاً، لكنه رأى أن ابن إسحاق قد أخذ عنه الأئمة كأمثال شعبة وسفيان، وهما من الثُّقاة الذين انتقوا شيوخهم، فلذلك قبل مروياته.
- وأخيراً إن محمد بن إسحاق صدوقٌ مُدْلِسٌ، قَبِلَ الثُّقاة أحاديثه إذا روى عن الثقات المعروفين، والناس عيال عليه في المغازي كما قال الشافعي، فلا يقبل مروياته في السنن إذا انفرد، أو خالف من هو أوثق منه، أو دَلَّس، والله أعلم.
- هو محمد بن مسلم الزُّهري: تقدمت ترجمته.
- هو يحيى بن عَبَّاد بن عبد الله بن الزُّبَيْر بن العَوَّام القُرشي، الأَسَدِيّ المدني، مات بعد ١٠٠هـ كما قاله ابن حجر. روى عن: جده عبد الله بن الزُّبَيْر، وعمه حَمَزَة بن عبد الله بن الزُّبَيْر. روى عنه: هشام بن عُرْوَة، وحَفْص بن عُمر بن ثابت بن زُرارة الأنصاري.
- وفي كتاب "سؤالات البرقاني" للدارقطني: "قلت: يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن معاوية؟ قال: سمع أبيه، عن معاوية لا يصح؛ إلا أنه أدركه، ويحيى وأبوه عَبَّاد ثقتان". ينظر: (ص: ١٤٢ / تحقيق الأزهري).
- قلت: يحيى بن عَبَّاد ثقة - كما عند الذهبي وابن حجر -، وكذا عند الثُّقاة، والله أعلم.
- هو عَبَّاد بن عبد الله بن الزُّبَيْر بن العَوَّام القُرشي، الأَسَدِيّ المدني، أحد بني مُرَّة بن عَوْف، أبو يحيى. روى عن: زَيْد بن ثابت، وعائشة. وروى عنه: ابن عمه هشام بن عُرْوَة، وصالح بن عَجْلان.
- قلت: عَبَّاد بن عبد الله بن الزُّبَيْر ثقة، فقد وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي إلا أن الحُسَيْنِي ذكره في ترجمة عبد الرحمن ابن عبد الله بن الزبير، ثم قال بأنه لا يكاد يُعْرَف، فَتَعَقَّبَهُ الحافظ وردَّ عليه، قال: "بل هو معروف، وإنما وقع اختلاف في بعض الرواة في اسمه، والمعروف عَبَّاد لا عبد الرحمن، ثم قال الحافظ عنه: "ثقة".
- عدم إيراد اسم عبد الرحمن في أولاد عبد الله بن الزبير:
- قال الحافظ أيضاً: "وكان الحُسَيْنِي جَوَّز أن يكون عبد الرحمن أختاً لَعَبَّاد، ولكن الزُّبَيْر بن بكار - أعلم الناس بأنسب قريش، خصوصاً بآل الزبير -، لم يذكر في ولد عبد الله بن الزُّبَيْر أحدًا اسمه عبد الرحمن.
- احتمال أن يكون عبد الرحمن اسمه الأول، وأن عَبَّاد لقب له:
- قال الحافظ: "ويحتمل أن يكون عَبَّاد كان اسمه أولاً عبد الرحمن، وكان يلقب عَبَّاداً فاشتهر بها حتى نسي عبد الرحمن".
- الحكم على الأثر:
- إسناده ضعيف، وفيه علتان:
- أولها: الانقطاع بين عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير وعمر بن الخطاب، وهذا ظاهر في الإسناد، حيث قال فيه: "خُذْتُ أَنْ عُمَرُ بن الخطاب"، ثم إن ما يعزز به ما ذهب إليه أن ابن حجر العسقلاني جَزَمَ بإرساله عن عُمر، قال: "وأما روايته عن عُمر بن الخطاب فمُرْسلة بلا تَرُدُّ".



وأبو عبيدة بن عبد الله بن زَمْعَةَ بن الأسود بن المُطَّلَب بن أسد بن عبد العزى

٣٩. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ وَهْبٍ^(١) بْنِ^(٢) عَبْدِ ابْنِ زَمْعَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فِي تَجَارَةٍ إِلَى بُصْرَى^(٣) قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَعَهُ نُعَيْمَانُ^(٤)، وَسُوَيْبُ بْنُ حَزْمَلَةَ^(٥)، وَكَانَا شَهِدَا بَدْرًا،

وثانيها: تَقَرَّدَ ابْنُ إِسْحَاقَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَذَهَبَ الْبُوصِيرِيُّ بِأَنَّهُ دَلَّسَ، قَالَ: "رواه إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، لِتَدْلِيسِ ابْنِ إِسْحَاقَ". ينظر: الطبقات الكبرى: (ص: ١٠٦)، الثقات للعجلي: (١٦/٢)، المنتقى لابن الجارود: (ص: ٤٠٤)، الجرح والتعديل: (٧ / ١٩١)، الثقات (٥/ ١٤٠)، الكامل في الضعفاء: (٧ / ٢٥٤)، تهذيب الكمال: (١٤/ ١٣٦)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال: (ص: ٢٦٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٧/ ١٧٦)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (٣/ ١٧٨)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة: (١/ ٨٠٢)، تهذيب التهذيب: (٢/ ٢٧٩)، التقريب: (ص: ٤٨٢).

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ: (وَهْبُ بْنُ عَبْدِ)، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، وَهُوَ الْأَخُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، هَكَذَا قَالَهُ ابْنُ سَعْدٍ حِينَ تَرْجَمَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ، فَقَالَ: "وَأَخُوهُ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمُطَّلَبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ". وَمِنْ الْإِشْكَالِيَّةِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا - وَرَبَّمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا أَيْضًا النَّاسِخُ - أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ حَدِيثَ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ فِي تَرْجَمَةِ "أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ". ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٤٠٣/٧).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ أَيُّ: (عَبْدُ) دُونَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ، فَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ انْتَبَهَ إِلَى هَذَا الْإِشْكَالِ الَّذِي وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ، فِيمَا أَنَّ يَكُونُ سَاقِطًا مِنَ الْأَصْلِ، أَوْ هُوَ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَرَوَاهُ كَمَا تَحْمَلُ عَنْهُ.

(٣) قَوْلُهُ (بُصْرَى): "بِالضَّمِّ، وَالْقَصْرِ: مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ، وَهِيَ قَصْبَةُ كُورَةِ حَوْزَانَ". وَهِيَ الْيَوْمَ فِي جَنُوبِ السُّورِيَّةِ، فِيهَا مِنَ الْأَثَارِ: الْمَسْرَحُ الرُّومَانِي، وَدِيرُ الرَّاهِبِ بَحِيرِي، وَمَبْرَكُ النَّاقَةِ. ينظر معجم البلدان: (١/ ٤٤١)، أطلس الحديث النبوي: (ص: ٦٨).

(٤) هُوَ نُعَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَوَادِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ الْأَنْصَارِيِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: نُعَيْمَانُ بْنُ رِفَاعَةَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَلَهُ صُحْبَةٌ، مَاتَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ... ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: فَتَسَبَّبَ لَجَدِّهِ، وَصَحَّفَ عُثْمَانَ بْنِ مَالِكٍ، فَقَالَ: تَمِيمُ بْنُ مَالِكٍ". وَشَكَّ ابْنُ حَجَرٍ فَهَلْ نَعِيمَانُ هُنَا صَاحِبُ الْقِصَّةِ أَمْ غَيْرُهُ، قَالَ: فَمَا أَذْرِي هُوَ ذَا أَمْ غَيْرُهُ". ينظر: الإصابة: (٦/ ٣٦٥).

(٥) هُوَ سُوَيْبُ بْنُ حَزْمَلَةَ، وَقَالَ الْحَافِظُ: وَيُقَالُ: ابْنُ سَعْدٍ بْنُ حَزْمَلَةَ، وَيُقَالُ: حُرَيْمَلَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمِيلَةَ بْنِ السَّبَّاقِ ابْنِ عَبْدِ الدَّارِ الْفُرَشِيِّ الْعَبْدِيِّ، ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَغُرُورَةُ فَيَمَنْ هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَشَهِدَ بَدْرًا. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ١٨٥).



وكان نُعَيْمَانُ عَلَى الزَّادِ، فَقَالَ لَهُ سُؤْيَيْطُ [١٠٠/أ] -وكان رجلاً مزاحاً-: أَطْعَمَنِي؟ فقال: حتَّى يَجِيءَ أَبُو بَكْرٍ، فقال: أَمَا إِنِّي لِأُغِيظَنَّكَ^(١)، قال فَمَرُّوا بِقَوْمٍ، فقال لَهُمُ سُؤْيَيْطُ: أَتَشْتَرُونَ مِنِّي عَبْدًا لِي؟ قالوا: نعم، قال: فَإِنَّهُ عَبْدٌ وَلَهُ كَلَامٌ، وَهُوَ قَائِلٌ لَكُمْ: إِنِّي حُرٌّ، فَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا قَالَ لَكُمْ هَذِهِ الْمَقَالَةَ تَرَكْتُمُوهُ، فَلَا تُفْسِدُوا عَلَيَّ عَبْدِي، قالوا: بَلْ نَشْتَرِيهِ بِهِ مِنْكَ، قال: فَاشْتَرَوْهُ بِعَشْرَةِ قَلَائِصٍ^(٢)، قال: فَجَاءُوا فَوَضَعُوا فِي عُنُقِهِ عِمَامَةً أَوْ حَبْلًا، فَقَالَ نُعَيْمَانُ: إِنَّ هَذَا يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ، وَإِنِّي حُرٌّ لَسْتُ بِعَبْدٍ، قالوا: قَدْ أَخْبَرَنَا بِحَبْرِكَ، قال: فَأَنْهَضُوا بِهِ، قال: فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَأَخْبَرُوهُ، فَأَتَبَعَهُمْ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ الْقَلَائِصَ وَأَخَذَهُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخْبَرُوهُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا^(٣).

(١) غامضة في الأصل، وتشبه الكلمة في الأصل (لأعطيك) وسببها عدم وضوح النقط في الأحرف وهي: العين بدلاً "الغين"، والطاء بدلاً "الظاء"، والياء بدلاً "النون"، فتكون كلها مُهملة، والصواب مُعجمة أي: "لَأُغِيظَنَّكَ". ينظر: مسند ابن راهويه: (٩٧/٤)، سنن ابن ماجه: (٦٦٦/٤).

(٢) قوله: (قلائص): جمع قُلُوص، وهي النَّاقَةُ الشَّابَّةُ قاله ابن الأثير. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (١٠٠/٤).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري عن وَهْبِ بْنِ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ، عن أم سلمة.

أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤ / ٦٦٦) برقم: (٣٧١٩) (أبواب الأدب، باب المزاح)، والطبراني في "الكبير" (٢٣ / ٣٠٩) برقم: (٦٩٩) من طريق زمعة بن صالح.

قلت: اتفق ابن ماجه والمصنف عن أبي بكر بن أبي شيبة في ذكر اسم شيخ الزُّهري بوهب بن عبد بن زمعة، وخالفهما الطبراني فذكر في "الكبير" أن شيخ الزُّهري: وهب بن عبد الله بن زمعة. وقد نَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْإِمَامُ الْمِزِّي - رحمه الله -، قال: "(ق) حديث: خرج أبو بكر في تجارة إلى بُصْرَى ... الحديث - بطوله - في قصة نعيمان، ثم قال: (ق) (في الأدب) عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن وكيع، عن زمعة بن صالح، عن الزُّهري، عن عبد الله ابن وهب بن زمعة به. وعن أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع به. إلا أنه قال: وهب بن عبد بن زمعة (ز) كذا في الأصول: وهب بن عبد ابن زمعة، وفي كتاب أبي القاسم وهب بن عبد الله بن زمعة وقال عقيبه: كذا قال".

ويمكن الاستنباط من كلام المزي أنه قارن بين الأصول لكتاب ابن ماجه وكتاب أبي القاسم الطبراني.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبد الله بن زمعة بن الأسود الأسدي، عن أم سلمة.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦ / ٢٧٠) برقم: (٦٣٨٧) (بمعناه مختصراً) من طريق إسحاق بن راشد.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري إلا إسحاق بن راشد، تفرد به موسى بن أعين".



قلت: إسحاق بن راشد وثقه جمع من الأئمة، غير أنه وهب في الزُّهري، كذا عند ابن حجر، وقد صرح بعض النُقّاد قبله، منهم: الإمام ابن معين، فذهب بأن إسحاق بن راشد عن الزُّهري ليس بذاك، وثبّه الذهلي النيسابوري في اضطراب مرويات إسحاق بن راشد، وكونه أشدّ اضطراباً من صالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ومحمد بن أبي حفصة، ثم رأى ابن خزيمة بعدم احتجاج بحديث إسحاق، وأخيراً حكى الدارقطني بأن الجهايزة تكلموا في ابن راشد من حيث سمّاه عن الزُّهري. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: (ص: ٤٥٥)، تاريخ دمشق: (٢١٤/٨)، تهذيب الكمال: (٢ / ٤١٩ - ٤٢٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٢ / ٨٨)، التقریب: (ص: ١٠٠).

الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة.

أخرجه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٤٥) برقم: (٢٧٣٢٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٤ / ٤) برقم: (١٦٢٠) (بنحوه) من طريق زمعة بن صالح.

قلت: وما تجدر ملاحظته أن أحمد - رحمه الله - وإن أخرجه في "مسنده" بهذا الإسناد، لكن لا يلزم له أن يرجح اسم شيخ الزُّهري هكذا، وقد ثبت عنه تصحيح اسمه، قال أحمد بن حنبل - فيما نقله عنه الدارقطني -: "إن الصحيح: وهب ابن عبد الله بن زَمْعَة". ينظر: العلل: (١٥ / ٢٢٨).

فعلى سبيل الترجيح أقول: إن الوجه الأول هو الراجح من بين هذه الأوجه الثلاثة، وذلك لأمرين: أولهما: إسحاق بن راشد أضعف في الزُّهري من زمعة بن صالح. وثانيهما: تصحيح أحمد بن حنبل لاسم وهب بن عبد الله بن زمعة، وهو موافق بما قاله الطبراني في الوجه الأول. ولعل الاختلاف في هذا راجع إلى زمعة؛ لأن وكيع بن الجراح رواه مرة هكذا، ومرة أخرى هكذا، وعدم ضبط زمعة في الزُّهري أقرب من وكيع لذلك رأيناه رواه على الوجهين، قال الدارقطني مُبَيَّنًا الاختلاف، فقال: يرويه الزُّهري، واختلف عنه؛ فرواه أبو عامر العقدي، وروح بن عباد، عن زمعة، عن الزُّهري، فقال: وهب بن عبد الله بن زمعة، عن أم سلمة. وكذلك قال وكيع مرة، وحَدَّث به وكيع مرة أخرى، فقال كما قال روح، وأبو عامر. ينظر: العلل: (١٥ / ٢٢٨).

الوجه الرابع: الزُّهري، عن عبد الله أخي سلمة، عن أم سلمة.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٠٠ / ٢٣) برقم: (٦٧٠) من طريق زيد بن أبي أنيسة. وليس فيه قصة نعيمان وسويط، وإنما قصته أن أبا بكر ذهب إلى بُصْرَى للتجارة ولم يمنعه النبي صلى الله عليه وسلم. قال الهيثمي: "رواه الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" بنحوه، ورجال الكبير ثقات".

وما قاله الهيثمي فيه نظر؛ لأن زيد بن أبي أنيسة وإن كان مقبولاً عند الجمهور غير أنه تفرّد عن الزُّهري ما لم يرويه أصحاب الزُّهري الكبار الملازمين له، فيكون تفرده من هذه الحثية - أي روى ما لم يرو غيره -، ثم إنَّ أحمد قد أنكر على ما تفرّد به - كما ذكره ابن رجب في "علله" -، فقال في زيد بن أبي أنيسة: "إن حديثه لحسن مقارب، وأن فيها لبعض النكارة، قال: وهو على ذلك حسن الحديث، قال الأثرم: قلت لأحمد: إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب، قال: ... وقد استنكر أحمد ما تفرّدوا به". ينظر: (٦٥٧ / ٢).



دراسة رواة الإسناد:

- هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر، الكوفي، العباسي، المعروف بابن أبي شيبه، تُوفي سنة ٢٣٥هـ. روى عن: شريك، وابن المبارك. روى عنه: البخاري، ومسلم.
- قلت: هو ثقة متفق بين النقاد، وكذا عند الحافظ ابن حجر فقال: "ثقة حافظ". ينظر: التقريب: (ص: ٣٤٠)
- وكيع بن الجراح: تقدمت ترجمته.
- هو زَمْعَةُ بن صالح، مكي، أبو وَهْب الجَنْدِيّ اليماني. روى عن: عبد الله بن كثير، زياد بن سعد. روى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.
- قلت: زمعة بن صالح متفق على ضعفه، يَهِيم ويخطئ كثيراً في الزُّهري، كما صرح بذلك أبو زرعة، والنسائي، وغيرهم ويغلب على أحاديثه مناكير كما عند النقاد، وقال ابن حجر: "ضعيف". ينظر: تقريب التهذيب: (ص: ٢١٧).
- الزُّهري: تقدمت ترجمته.
- هو وَهْب بن عبد الله بن زَمْعَةَ بن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي، من مُسَلِّمة الفتح، القرشي الأسدي. روى عن: أم سلمة. وروى عنه: الزُّهري. وقال الحافظ ابن حجر عنه: "مقبول".
- ولمَّا تَبَعْتُ أقوال أهل العلم على هذا الحديث من حيث أسانيده، واختلاف رواته، وألفاظه، وقُفْتُ على عدة الأمور:
- أولها: ذكر ابن سعد، وابن حبان بأن اسم وَهْب هو ابن عبد الله بن زَمْعَةَ، وليس وَهْب بن عبد بن زَمْعَةَ.
- ثانيها: أخرجه ابن ماجه في "سننه" بإسنادين جميعاً، وفي أحدهما وهب بن عبد بن زمعة - هكذا - في الإسناد، والآخر عبد الله بن وهب بن زمعة، ومن ثم اتفقا ابن ماجه - في أحد الإسنادين - مع المصنف في ذكر اسم شيخ الزُّهري - وهب بن عبد بن زمعة - هكذا، إلا أن الطبراني - رحمه الله الجميع - ذكر أن اسمه وهب بن عبد الله بن زمعة، وبه قطع أيضاً المزي - رحمه الله -.
- وثالثها: تصويب أحمد بن حنبل لاسم شيخ الزُّهري، قال: إن الصحيح: وهب بن عبد الله بن زمعة. ينظر: علل الدارقطني: (٢٢٨/١٥).
- ورابعها: رجح الحافظ ابن حجر بأن المحفوظ عن الزُّهري عن عبد الله بن وهب بن زمعة، قال: "وهو المحفوظ"، وأرى أن ترجيح الحافظ في اسمه مخالف لما عليه الإمام أحمد. ينظر: تهذيب التهذيب: (٣٣١/٤).
- خامسها: ذكر المزي أن اسمه وهب بن عبد بن زمعة وهكذا وجده في الأصول - كما نقلت سابقاً -.
- سادسها: وافق روح بن عباد - في إحدى مروياته -، أبا عامر العقدي، ووكيعاً في اسمه حيث قال: وهب بن عبد الله ابن زمعة إلا أنه - في إحدى رواياته الأخرى - خالفهم في المتن فذكر: "كان سُويط على الرّاد، فجاءه النّعيماني يطلب منه الرّاد". بيّن ذلك الدارقطني، ورجّحه، فقال: "وخالف روحٌ أبا داود وأبا عامر ووكيعاً في متنه، وفي حديث روح: كان سُويط على الرّاد، فجاءه النّعيماني يطلب منه الرّاد، وهذا أشبه".

~ 194 ~



وعيسى بن طلحة بن عبيد الله

٤٠. حَدَّثَنَا ابْنُ قَعْنَبٍ وَابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِلنَّاسِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِئَةِ^(٢) يَسْأَلُونَهُ^(٣)، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِذْبَحْ وَلَا حَرَجَ، فَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ، فَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ^(٤)، قَالَ: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: إِفْعَلْ وَلَا حَرَجَ^(٥) ».

(١) هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله، أبو محمد، التميمي، القرشي، المدني. تُؤيِّ في خلافة عُمر بن عبد العزيز، وقيل: مات سنة ١٠٠ هـ. روى عن: أبي هريرة، وعائشة. وروى عنه: يزيد بن أبي حبيب، وخالد بن سلمة المخزومي. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٧٩/٦)، تهذيب الكمال: (٦١٦/٢٢)، الكاشف: (١١٠/٢).

(٢) غامضة في الأصل، ولعلها (مئة) كما أثبتتها، كذا في الموطأ مالك: (٥٥٨/١)، وقوله (مئة): فهي درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمي بذلك لما معنى به من الدماء -أي يُراق-". وقيل: لأن آدم - عليه السلام - تقي فيها الجنة، قيل: منى من مهبط العقبة إلى محسّر. وقال ابن شميل: "سمي مئة؛ لأن الكعبش مئى به: أي دُبح". وقال ابن عيينة: "أخذ من المنايا: وهي بليدة على فرسخ من مكة، طولها مئيلان، تعمر أيام الموسم، وتخلو بقية السنة إلا ممن يحفظها، وهي بين جبلين مطلين عليها". ينظر: معجم البلدان: (١٩٨/٥).

(٣) كذا في الأصل، وفي رواية القعني عند أبي داود: (٢١١/٢). أما في الموطأ: (٥٥٨/١) برواية أبي مصعب الزهري، والأُم: (٢٣٦/٢): "وقف... في حجة الوداع بمئة للناس يسألونه". وفي -رواية يحيى بن يحيى- (٦١٩/٣): "وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم، للناس بمئة، والناس يسألونه".

(٤) غامضة في الأصل، وبالنظر إلى السياق فلعلها (فجاء رجل آخر) كما أثبتتها، وهو كذلك في "المعجم الكبير": (٤٠٣/١٣).

(٥) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٥٩ / ٢) برقم: (٢٠١٤) (كتاب المناسك، باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجّه) (بمثله) عن (القعني).



- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٢٨) برقم: (٨٣) (كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها) (بمثله) عن (إسماعيل بن أبي أويس).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٤٣١) برقم: (٦٩١٨) (بنحوه مختصراً) عن (عبد الرحمن بن مهدي).
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٧٥) برقم: (١٧٣٦) (كتاب الحج، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة) (بمثله) عن (عبد الله بن يوسف التميمي).
- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ١٢١٤) برقم: (١٩٤٩) (بنحوه مختصراً) من طريق: (يحيى بن سعيد القطان).
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٢) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) (بمثله) عن (يحيى بن يحيى الخنظلي).
- ستتهم: (القنني، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن يوسف التميمي، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن يحيى الخنظلي) عن مالك.
- وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٦١٩) برقم: (٤٢٤ / ١٥٩٤) (كتاب الحج، جامع الحج) (بنحوه).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٣٦٥) برقم: (٦٦٠٠)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٤) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج)، وابن ماجه في "سننه" (٤ / ٢٤١) برقم: (٣٠٥١) (أبواب المناسك، باب من قدم نُسْكَاً قبل نسك)، والترمذي في "جامعه" (٢ / ٢٤٦) برقم: (٩١٦) (أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن حلق قبل أن يذبح أو نحر قبل أن يرمي) (بنحوه مختصراً) من طريق: (سفيان بن عيينة).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٤٨٠) برقم: (٧١٥٣)، والبخاري في "صحيحه" (٢ / ١٧٦) برقم: (١٧٣٨) (كتاب الحج، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٣) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) من طريق: (صالح بن كيسان الدوسي).
- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ١٢١٤) برقم: (١٩٤٨) (بنحوه)، والبخاري في "صحيحه" (١ / ٣٧) برقم: (١٢٤) (كتاب العلم، باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار) (بنحوه مختصراً) من طريق: (عبد العزيز بن عبد الله المجاشون).
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٧٥) برقم: (١٧٣٧) (كتاب الحج، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٣) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) (بمعناه مختصراً)، من طريق: (ابن جريج).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٤٦٦) برقم: (٧٠٧٦)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٤) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) (بنحوه) من طريق: (ابن أبي حفصة).
- وفي ألفاظه زيادة: "إني أَفْضْتُ إلى البيت قبل أن أرمي. قال الدارقطني مُعلِّقاً على هذه الرواية: "وزاد ابن أبي حفصة في حديثه: "أَفْضْتُ قبل أن أرمي"، ولم يتابع عليه، وأراه وهم فيه، والله أعلم. ينظر: سنن الدارقطني: (٢٨٣/٣).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٣٦٤) برقم: (٦٥٩٥)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٤) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) من طريق: (مُعمر بن راشد).



ومُعَاذُ بن عبد الرحمن بن عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ

٤١. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعْبَةُ ^(١). ح وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، حَدَّثَنَا جَدِّي جَمِيعًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُثْمَانَ، قَالَ: «صَاحَبْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى مَكَّةَ فَأَهْدَى لَهُ رُكْبًا مِنْ ثَقِيفٍ ^(٢) [١٠٠/ب] سَطِیْحَتَيْنِ مِنْ نَبِيدٍ -وَالسَّطِیْحَةُ فَوْقَ الْإِدَاوَةِ ^(٣) وَدُونَ الْمَزَادَةِ ^(٤)» -.

قال عبد الرحمن بن عثمان: فَشَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِحْدَاهُمَا. قَالَ حَجَّاجُ: طَيِّبَةٌ، ثُمَّ أَهْدَى لَهُ لَبَنٌ فَعَدَلَهُ عَنْ شُرْبِ الْأُخْرَى حَتَّى اشْتَدَّ مَا فِيهَا، فَذَهَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِشُرْبِ مِنْهَا فَوَجَدَهُ اشْتَدَّ، فَقَالَ: اكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ ^(٥).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ٨٣) برقم: (١٣٠٦) (كتاب الحج) (بنحوه) من طريق: (يونس بن يزيد الأيلي).

ثمانيتهم: (مالك، وسفيان بن عيينة، وصالح بن كيسان، وعبد العزيز الماحشون، وابن جريج، وابن أبي حفصة، ومعمّر، ويونس الأيلي) عن ابن شهاب الزهري به. فهذا الحديث روي من طريق عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به.

- (١) كذا في الأصل وهو تصحيف، والصواب: شعيب، كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (٤٤٧/١٧).
- (٢) قوله: (ثقيف) قبيلة مشهورة معروفة نزلت بالطائف، وهم من ثقيف بن مُنَبِّه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر. ينظر: الأنساب: (١٣٩/٣).
- (٣) قوله: (الإداوة): "إناء صغير من جلد يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ كَالسَّطِیْحَةِ، ونحوها". ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٣١/١).
- (٤) قوله: (الْمَزَادَةُ): "الظرف الذي يُحْمَلُ فِيهِ الْمَاءُ، كَالرَّوَايَةِ وَالْقَرْيَةِ وَالسَّطِیْحَةِ". ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٣٢٤/٤).

(٥) هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن عبد الرحمن بن عثمان، عن عمر بن الخطاب.
- أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٣٠٥/٨)، و "الخلافيات" له (١٩٣/٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي.



- وأخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ٢١٨) برقم: (٦٤٦٦)، (٤ / ٢١٨) برقم: (٦٤٦٧) من طريق عُقَيْل بن خالد، وشُعَيْب بن أبي حمزة.

ثلاثتهم: (شُعَيْب بن أبي حمزة، وعُبَيْد الله بن أبي زياد الرصافي، وعُقَيْل بن خالد) عن الزُّهري، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن عبد الرحمن بن عثمان، عن عمر بن الخطاب به.

الوجه الثاني: الزُّهري عن عمر بن الخطاب.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩ / ٢٠٦) برقم: (١٦٩٤٨) (بنحوه مختصراً) من طريق معمر بن راشد. قلت: فمن المقارنة بين مرويات أصحاب الزُّهري وهم؛ شُعَيْب بن أبي حمزة، وعُقَيْل بن خالد، وعُبَيْد الله بن أبي زياد الرصافي، وجدتُ أن رواية هؤلاء مخالفة لرواية معمر بن راشد الأزدي من حيث الاتصال والانقطاع، فإنهم رَوَوْهُ مُتَّصِلًا عن عُمر من طريق الزُّهري عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن عبد الرحمن بن عثمان، عنه. أما معمر الأزدي فإنه رواه عن عُمر من طريق الزُّهري منقطعاً، وقد تَفَرَّدَ بهذا الوجه، ثم إن ابن شهاب الزُّهري لم يُدرِك عُمر بن الخطاب، فإن الزُّهري ولد ما بين سنة ٥١ - ٥٦ هـ على اختلاف بين الأئمة، أما عُمر بن الخطاب فإنه تُوُفِّيَ في سنة ٢٣ هـ، وفيه احتمال أنهما من باب المذاكرة ولا سيما روايته موافقة لرواية هؤلاء من ناحية ألفاظه - وإن رواه مختصراً -، ثم إن رواية هؤلاء فيها ذكر صاحب القصة وهو عبد الرحمن بن عثمان - وفيه أنه صَاحِبُ عُمر بن الخطاب - ورواه الزُّهري عن ابنه معاذ بن عبد الرحمن عنه، وبهذا يتبين لي أن المحفوظ عن الزُّهري هو رواية الجمهور عنه - إن لم يكن رواية معمر مذاكرةً -، فإن كان هذا من باب المذاكرة فلا تأثير على هذا الاختلاف، والله أعلم.

دراسة رواية الإسناد: أبو اليمان، وشُعَيْب بن أبي حمزة: فقد تقدمت ترجمتهما.

- هو حَجَّاج بن يُوسُف بن أَبِي مَنِيع الرُّصَافِي، أبو محمد من أهل الشام، لم أقف على ذكر تاريخ وفاته غير أنه قال - في سنة ست عشرة ومائتين -: أنا اليوم ابن ست وسبعين سنة". روى عن: مُوسَى بن أَعْيُن. وروى عنه: أحمد بن زياد الحذاء، وعَمْرُو بن محمد النَّاقِد.

قلت: هو ثقة كما عند الحافظ ابن حجر، وروى عن جدّه نسخة فيه أحاديث الزُّهري.

- جد (حَجَّاج بن أبي منيع)، هو عُبَيْد الله بن أبي زياد الرُّصَافِي، الشَّامِي، ومات سنة ١٥٨ هـ، وقيل: سنة ١٥٩ هـ. روى عن: الزُّهري. وروى عنه: حفيده حَجَّاج بن أبي مَنِيع.

أقوال النَّقَاد: قال محمد بن يحيى الذهلي - فيمن روى عن الزُّهري -: "أخرج إليّ جزءاً من أحاديث الزُّهري فنظرْتُ فيها فوجدتها صحاحاً، فلم أكتب منها إلا يسيراً". وقال أيضاً: "فهذان مجهولان من أصحاب الزُّهري مُقَارِبَا الحديث يُلْحَقَان بهذه الطبقة الثانية، وإن كان هؤلاء أشهر منهما في حديث الزُّهري، فإنهما أقوم بحديث الزُّهري منهم". وأشار بقوله: هؤلاء، إلى أسامة بن زيد الليثي وابن أخي الزُّهري وابن إسحاق، وعبد العزيز بن الماجشون، وأبي أُويس، وفُليح بن سُلَيْمَان، وعبد الرحمن بن إسحاق وغيرهم". وقال الدارقطني: "وعُبَيْد الله بن أبي زياد الرصافي، من الثقات". وذكره ابن حبان وابن خُلْفُون في كتابيهما "الثقات".



قلت: هو صدوق في حفظه ملحق بالطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وفي بعض حديثه عن الزهري صحاح كذا عند الذهلي، فربّ قال ذلك بعد سبر مروياته، فعبيد الله الرصافي لا يروي عنه إلا حفيده حجّاج، وما قاله الذهلي في جهالته فعله أراد أنه لم يرو عنه غير حفيده الحجّاج بن أبي منيع. ينظر: الثقات: (٢٠٢/٨)، تهذيب الكمال: (٤٦٠/٥ - ٤٦١)، (٣٩/١٩)، تاريخ الإسلام: (٢٩٤/٥)، (١٤٥/٤)، الكاشف: (٦٨٠/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٤٠٤/٣)، تهذيب التهذيب: (٢٠٧/٢ - ٢٠٨)، التقريب: (ص: ١٥٣).

- محمد بن مسلم الزهري: تقدمت ترجمته.
- هو مُعَاذ بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله، التميمي المدني، القرشيّ الحجازي، ولم أقف على من ذكر تاريخ وفاته، وقال ابن حجر: من الثالثة. روى عن: حُمران بن أبان مولى عثمان. وروى عنه: محمد بن المُنْكَدِر، وعبد الله ابن أبي سَلَمَةَ المَاجِشُون.

قلت: ذكره ابن فتحون في "الصحابة"، وابن السكن في ترجمة والده وقال: "لهما صحبة"، وابن حبان في "الثقات" في أكثر من موضع، والكلاباذي في "الهداية والإرشاد".

قال الذهبي: "ثقة". وقال الحافظ: "صدوق". ولم يَسْمَعْ من عُمر بن الخطاب كما جزم بذلك البخاري، وأبو حاتم الرازي. وقال الحافظ معلقاً على كلامه: "وإذا لم يصح سماعه من عمر فكيف يُدرك العصر النبوي وروايته". ولعل الحافظ ذهب إلى أنه ليس له الصحبة، ورَدَّ على من أثبت له الصحبة كابن فتحون وابن السكن، ولعله صدوق كما قال الحافظ، والله أعلم. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٦٣ - ٣٦٤)، الجرح والتعديل: (٢٤٧/٨)، الكاشف: (٢٧٣/٢)، الإصابة: (٢١٢/١٠).

- هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان، صحابي، كان من مُسَلِّمة الفَتْح، وقيل: أسلم في الحديبية، يلقب: بشارب الذهب. تُؤَيِّ بمكة سنة ٧٣ هـ، وقُتِل مع ابن الزبير في يوم واحد. روى عن: عَمِّه طلحة بن عبيد الله، وعُثْمان بن عفّان. وروى عنه: ابنه عُثْمان، ومحمد بن المنكدر. ينظر: الكاشف: (٦٣٦/١)، الإصابة: (٥٢٢/٦) - (٥٢٣).

الحكم على الأثر:

الأثر موقوفٌ على عُمر بن الخطاب وإسناده صالح إلا أن لفظه فيه مخالفة للأحاديث الصحيحة، قال البيهقي: "إن أسانيدها غير قوية لأنها تخالف لما اشتملت عليها من الأحاديث الصحيحة". وقال البيهقي - لما ناقش أدلة تناول النبذ بين الجمهور، وأهل الكوفة مع ذكر تعليقه لهذه المرويات -: "الأحاديث التي اُخْتِجَجْنَا بها أحاديث قد أُجْمِعَ أهل العلم بالحديث على صحتها، والأحاديث التي رُوِيَتْ في الكُسْر بالماء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم عن عُمر أسانيدها غير قويّة، فإجراء ما رَوَيْنَا على ظاهرها، وحمل ما رَوَوْا على الأمر بالكُسْر بالماء إذا حَشِيَ شدته قبل أن يشتد، أو على تخفيف حموضة أو حلاوة، كما حمله المتقدمون عليه أولى، وبالله التوفيق". ينظر: الثقات: (٤٢٢/٥)، (٤٨١/٧)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي: (٧٠١/٢)، الخلافيات للبيهقي: (١٩٨/٧) -



وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

٤٢. حدثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب. وحدثنا الحجاج، حدثني جدي، عن الزهري، أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: «عُشِّي على عبد الرحمن بن عوف في وجعه عُشِيَّة ظَنُّوا أنه قد فَاظَتْ^(١) نفسه فيها، وجَلَّلُوهُ ثَوْبًا، وَخَرَجَتْ أُمُّ كُلْثُوم بنت عُقْبَةَ امرأته إلى

(١٩٩)، تهذيب الكمال: (٢٨ / ١٢٦)، الإصابة في تمييز الصحابة: (١٠ / ٢١٢)، تهذيب التهذيب: (٤ / ١٠٠)،
التقريب: (١ / ٩٥٢).

وله شواهد من حديث:

- عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما -، أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٢ / ٣٠٥) برقم: (٢٤٦٩٠) ولفظه: "إِنْ حَشِيتَ مِنْ نَبِيذِكَ فَأَكْبِرْهُ بِالْمَاءِ".
- وأبي مسعود البدر - رضي الله عنه - أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ١٠٨٥) برقم: (٥٧١٩ / ٢٧)، ولفظه: "عَطَشَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَاسْتَسْقَى، فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ مِنَ السَّقَايَةِ، فَشَمُّهُ فَقَطَبٌ، فَقَالَ: عَلِيٌّ بَدَنُوبٍ مِنْ زَمْزَمٍ، فَصَبَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا".

أقوال الأئمة فيه:

١. قال النسائي: وهذا خبر ضعيف؛ لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه.

٢. قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٨ / ٣٠٤): "ورواه يحيى بن يمان، عن سفيان فغلط في إسناده... ثم قال: لفظ حديث الشهيد، وحديث أبي معمر مختصر: سئل النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهو في الطواف أحلال هو أم حرام؟ قال: "حلال" - يعني النبيذ-".

٣. قال الدارقطني: "هذا حديث معروف يحيى بن يمان، ويقال: إنه انقلب عليه الإسناد، واختلط بحديث الكلبي، عن أبي صالح، والكلبي متروك، وأبو صالح ضعيف. وذكر ابن خنير أن ابن يمان سريع النسيان، وحديثه خطأ، عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود إنما هو عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة... ثم ذكر كلام البخاري حيث قال - في حديث يحيى بن يمان -: لم يصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا". ينظر: الكامل: (٩ / ٩١)، الخلافات: (٧ / ١٧٧)، السنن الكبرى: (٧ / ٤٤٢).

(١) كذا في الأصل، وكذا ورد عند الحاكم في "المستدرک" (٣ / ٣٤٧)، والمقرئ في "مختصر تاريخ دمشق": (١٤ / ٣٦٠)، أما في "تعظيم قدر الصلاة" للمروزي: (١ / ٢٢٣)، والدلائل (٧ / ٤٣)، والقضاء والقدر: (ص: ١٥٧) كلاهما للبيهقي: فقد ورد بلفظ "فاضت". وفي بقية المصادر ذكرت بلفظ "فاض". ينظر: القدر للفريابي: (ص: ٢٤٣)، الشريعة



المسجد، تَسْتَعِينُ بما أُمِرْتُ به أَنْ تَسْتَعِينَ مِنَ الصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ، فَلَبِثُوا سَاعَةً وَهُوَ فِي غَشِيَتِهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَكَانَ أَوَّلَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أَنْ كَبَّرَ، فَكَبَّرَ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَمَنْ يَلِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ: غَشِيَ عَلَيَّ أَنْفًا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: صَدَقْتُمْ! فَإِنَّهُ انْطَلَقَ بِي فِي غَشِيَتِي رَجُلَانِ، أَجَدُ مِنْهُمَا شِدَّةً وَفَظَاطَةً وَغِلْظًا، فَقَالَا: انْطَلِقْ تُحَاكِمُكَ إِلَى الْعَزِيزِ الْأَمِينِ، فَاَنْطَلَقَ بِي حَتَّى لَقِيََا رَجُلًا، فَقَالَ: أَيْنَ تَذْهَبَانِ بِهَذَا؟ قَالَا: نُحَاكِمُهُ إِلَى الْعَزِيزِ الْأَمِينِ، قَالَ: أَرْجِعَاهُ^(١) فَإِنَّهُ مِنَ الَّذِينَ كَتَبَ^(٢) لَهُمُ السَّعَادَةَ وَالْمَغْفِرَةَ وَهُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَإِنَّهُ سَيُتَمِّعُ بِهِ بَنُوهُ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، فَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرًا، ثُمَّ تُوفِّيَ^(٣).

- لِلأَجْرِيِّ: (٨٦١/٢). ويحتمل -والله أعلم- أن لفظه "فاضت" أو "فاظت"، وفيه اختلاف بين أهل اللغة حول ذلك، ويمكن مراجعة هذه المسألة في "لسان العرب": (٢١١/٧)، (٤٥٣/٧-٤٥٤).
(١) سقط في الأصل حرف الهاء، وفي المستدرک للحاكم: "أَرْجِعَاهُ". ينظر: (٣٠٧/٣).
(٢) كذا في الأصل، وفيه احتمالان: فإما أن يكون قد سقط من الأصل لفظ الجلالة (الله) وتكون العبارة (الذين كتب الله لهم السعادة)، أو سقط منها حرف التاء فتكون: (كُتِبَتْ)، والله أعلم. ينظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني: (١٨٠/١٠)، القدر للفريابي: (ص: ٢٤٣)، الشريعة للأجري، الإبانة الكبرى لابن بطة: (١٤٣/٤).
(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف.

- أخرجه البيهقي في "القضاء والقدر" (ص: ١٥٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي.
- وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٣ / ٣٠٧) - والبيهقي في "دلائل النبوة" (٤٣/٧) - من طريق شعيب بن أبي حمزة.

- وأخرجه الفريابي في "القدر" (ص: ٢٤٢) من طريق الزُّنَيْدِي، ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٨٦١/٢).
- ثلاثتهم: (شعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي، والزُّنَيْدِي) عن الزُّهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن حميد بن عبد الرحمن القُرشي، عن أم كلثوم بنت عُقبة بن أبي معيط، عن عبد الرحمن بن عوف.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ١١٢) برقم: (٢٠٠٦٥) (بنحوه مختصرًا)، والحاكم في "مستدرکه" (٢ / ٢٦٩) (بنحوه)، وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (١٦ / ٢٢٨) برقم: (٣٩٧٦) (بنحوه مختصرًا) من طريق معمر بن راشد.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.



وحُميد بن عبد الرحمن بن عَوْف

٤٣. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ. وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، أَخْبَرَنِي جَدِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ - وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ - يَقُولُ فِي

هذا الأثر رواه جماعة من أصحاب الزُّهري وهم: شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ الرَّصَافِيُّ، وَالزُّبَيْدِيُّ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِهِ، وَخَالَفَهُمْ مَعْمَرُ الْأَزْدِيُّ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومَ بِنْتِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيْطٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَفِي رَوَايَتِهِ ذَكَرَ "مَلَكَانَ" بَيْنَمَا فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ "رَجُلَانِ"، ثُمَّ إِنَّ فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -التي رواها جماعة من أصحاب الزُّهري عنه- فِيهَا ذَكَرَ: "وَأَقَامَ الْحَجَّاجُ فِيهَا عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، وَلَمْ تُذَكَّرْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي رَوَايَةِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَتَحْتَمِلُ أَنَّهَا مِنْ زِيَادَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَوْ مِنَ الزُّهْرِيِّ نَفْسِهِ.

أَمَّا اخْتِلَافُ اللَّفْظِ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالرَّجُلِ - أَيْ: "مَلَكَانَ" وَ"رَجُلَانِ" - فِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ، فَلَا أَرَى فِيهِ التَّأْثِيرَ عَلَى قِصَّةِ وَفَاةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ ابْنَ حَجْرٍ قَدْ نَقَلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، فَقَالَ: "قَالَ رَجُلَانِ مَلَكَانَ كَانُوا يَأْتُونَ فِي صُورَةِ الرِّجَالِ، ثُمَّ ذَكَرَ.. [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٩]. يَنْظُرُ: الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ: (٢٢٨/١٦).

دراسة رواية الإسناد: أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنْبُوحٍ، وَجَدَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الرَّصَافِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ: تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُمْ.

- هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَبُو إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ، الزُّهْرِيُّ، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ. مَاتَ سَنَةَ ٩٥ هـ أَوْ ٩٦ هـ بِالْمَدِينَةِ. رَوَى عَنْ: عَلِيٍّ، وَعَمَّارٍ. وَرَوَى عَنْهُ: ابْنَاهُ سَعْدٌ وَصَالِحٌ.

قُلْتُ: هُوَ ثَقَّةٌ، يُعَدُّ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ كَمَا قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِاجْتِهَادِ الْمُصَنِّفِ. يَنْظُرُ: الثَّقَاتُ: (٤ / ١)، الثَّقَاتُ لِلْعَجَلِيِّ: (ص: ٥٣)، التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ لِلْبَاجِي: (٣٥٢/١)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٢ / ١٣٤).

الحكم على الأثر:

هذا الأثر موقوفٌ على عبد الرحمن بن عوفٍ، وهو صحيح الإسناد، إلا أن معمرًا خالف جمهور أصحاب الزُّهري - كما ذكرت آنفًا- فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّهِ أَمِّ كَلْثُومٍ، فَفَعَلَ الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى الْقِصَّةَ مِنْ طَرِيقَيْنِ - أَيْ: مِنْ حُمَيْدٍ وَإِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِوَسْاعِ الرِّوَايَةِ - وَهُمَا ابْنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّهُمَا مِنْ أَسْرَتِهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُمَا، وَرُبَّمَا قَدْ شَهِدَا هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَزِدَ عَلَى هَذَا فَإِنَّ الْحَاكِمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَخْرَجَ كُلًّا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَصَحَّحَ طَرِيقَ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَكَتَ عَنِ الثَّانِي - طَرِيقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ نَصَّ عَلَى تَضْعِيفِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



خُطْبَتِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- [١٠١/أ] يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ: «هَذَا الْيَوْمُ^(١) عَاشُورَاءُ وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ صِيَامَهُ عَلَيْكُمْ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ»^(٢).

وَزَّرَاةُ بِنِ مُصْعَبِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفٍ

٤٤. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَسَدَ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْزُومٍ^(٣)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «حَرَسْتُ مَعَ عُمَرَ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، أَمَا فِي "مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ" لِلطَّبْرَانِيِّ: (هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ). يَنْظُرُ: (١٨٣/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" (١ / ٤٢٨) بِرَقْمٍ: (١٠٥٣ / ٣١٦) (بِمِثْلِهِ).

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٧٣١) بِرَقْمٍ: (١٧١٦٥) (مُطَوَّلًا)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٣ / ١٤٩) بِرَقْمٍ:

(١١٢٩) (كِتَابُ الصِّيَامِ)، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" (١ / ٤٧٤) بِرَقْمٍ: (٢٧٠ / ٢٧) (كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ صَوْمِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي وَذَكَرَ اخْتِلَافَ النَّاظِلِينَ لِلْخَيْرِ فِي ذَلِكَ) (بِمِثْلِهِ)، مِنْ طَرِيقٍ: سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ.

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٧٢٥) بِرَقْمٍ: (١٧١٤٣) مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ.

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٧٢٥) بِرَقْمٍ: (١٧١٤٠) (بَنَحُوهُ)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٦ / ١٦٨) بِرَقْمٍ:

(٢١٢٧) (كِتَابُ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ) مِنْ طَرِيقٍ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ.

وَقَالَ مُسْلِمٌ: "غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: إِنَّمَا عُدِّبَ بَنُو إِسْرَائِيلَ".

- وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٣ / ١٤٩) بِرَقْمٍ: (١١٢٩) (كِتَابُ الصِّيَامِ) (بِمِثْلِهِ مُطَوَّلًا)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي "جَامِعِهِ"

(٤ / ٤٨٤) بِرَقْمٍ: (٢٧٨١) (أَبْوَابُ الْأَدَبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ اتِّخَاذِ

الْقِصَّةِ) (بَنَحُوهُ) مِنْ طَرِيقٍ: يُؤْنُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ.

خَمْسَتِهِمْ: (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَسَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، وَمَعْمَرُ، وَيُؤْنُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ) عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَى مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ.

(٣) هُوَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْزُومٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الزُّهْرِيُّ، الْقُرَشِيُّ، وَمَاتَ يَوْمَ أَتَى نَعِيَّ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ ٦٤ هـ.

رَوَى عَنْ: عُمَرَ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ. رَوَى عَنْهُ: عُثْرَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ. يَنْظُرُ: الْكَاشِفُ: (٢٦٤/٢)، الْإِصَابَةُ:

(١٧٦/١٠).



ذات ليلة فَشَبَّ لَنَا سِرَاجٌ فَأَتَيْنَاهُ إِذَا بَابٌ مُجَافٍ^(١) وَأَصْوَاتٌ، وَلَعَطُ^(٢)، قَالَ: فَقَالَ لِي: هَذَا يَبْتُ رَبِيعَةَ بِنَ أُمِّةٍ بَنَ خُلْفٍ^(٣)، وَهُمْ الْآنَ شَرَبُوا، فَمَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى أَنَّ^(٤) قَدْ أَتَيْنَا الَّذِي تُحِينَا عَنْهُ: التَّجَسُّسُ^(٥)، قَالَ: فَانْصَرَفَ وَانْصَرَفْتُ مَعَهُ^(٦).

(١) وعند عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٣١/١٠): "باب مجاف على قوم لهم فيه أصوات"، وفيه احتمال أنه سقط من الأصل أو أن المصنف أراد اختصار الحديث، وقوله (مجاف): مُغْلَق. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لأبي عبد الله الحميدي: (ص: ٣٩٠).

(٢) قوله (لَعَطُ): "صوتٌ وضجةٌ لا يفهم معناها". ينظر: النهاية: (٢٥٧/٤).

(٣) هو ربيعة بن أمية بن خلف بن وهب بن خذافة بن جهم، الفرسي، كان من مسلمة الفتح، لم أقف من ذكر تاريخ وفاته لكنه هرب إلى الشام فراراً لعمر بسبب شربه للخمر، ومن ثم إلى قيصر، وتَنَصَّرَ عنده. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤٣٢/٢).

(٤) سقط حرف الألف في الأصل، ولعل الصواب: (أَنَا) كما أثبت. ينظر: تفسير عبد الرزاق: (٢٢٢/٣)، تاريخ المدينة: (٧٢٢/٢).

(٥) قوله (التَّجَسُّسُ): التفتيش عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر. ينظر: النهاية: (٢٧٢/١).

(٦) هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن زُرَّارة بن مُصعب، عن المسور بن مخرمة، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر.

– أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٣١/١٠) برقم: (١٨٩٤٣)، ومن طريقه الحاكم في "مستدركه" (٣٧٧ / ٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٨ / ٣٣٣)، وأورده الذهبي في "المهذب في اختصار السنن الكبير" (٣٤٨٣/٧) برقم: (١٣٧٣٧) كلهم من طريق معمر.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

وقال الذهبي: "إسناده صحيح".

– وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص: ١٤٥-١٤٦)، وابن حبان في "الثقات" (٢٦٧/٤) (بنحوه) من طريق صالح بن كيسان.

– وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٠/٣) من طريق الزبيدي.

ثلاثتهم: (معمر بن راشد، وصالح بن كيسان، والزبيدي) عن الزهري به.

الوجه الثاني: الزهري، عن المسور بن مخرمة، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر.

– أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٧٢٢/٢) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.



قلت: خالف يونس بن يزيد الأيلي معمرًا وصالحًا، والزبيدي في روايتهم عن الزُّهري، فقد رواه يونس عن الزُّهري عن المسور بن مخرمة مباشرة دون ذكر زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمن، أما هؤلاء فروَّوه عن الزُّهري عن زُرارة بن مصعب عن المسور بن مخرمة، وقد نفى أبو حاتم والدارقطني سماع الزُّهري عن المسور، قال أبو حاتم: "والزُّهري لا يثبت له سماع من المسور بن مخرمة". وقال الدارقطني: "ولم يسمع الزُّهري من المسور شيئًا". فتبين لي أنه منقطع ومن ثم أن الوجه الأول محفوظ. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ١٩١)، علل الدارقطني: (٢١٢/٢).

دراسة رواة الإسناد:

- هو أحمد بن أسد بن بنت مالك بن معول البجلي، أبو عاصم، مات بالكوفة في صفر سنة ٢٢٩هـ في خلافة هارون. روى عن: عبد الرحيم الرازي، ووُكيع. روى عنه: محمد بن عبد الله الحضرمي مُطَيَّن، ومحمد بن صالح بن ذريح. وذكره أبو زرعة في "الضعفاء"، والبخاري في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وابن حبان في "الثقات" ولم يذكره جرحًا ولا تعديلًا.

قلت: أحمد بن أسد البجلي، لم أقف على مَنْ وثَّقه من الثَّقَد غير القاضي أبي العلاء محمد بن علي، قال: "كان رأسًا في السُّنة حسن الفهم لحديثه، ثقة". وقد ذكر يعقوب أنه كتب عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات. والقاضي أبو العلاء شيخ الخطيب البغدادي متكلم فيه، قال الخطيب في ترجمته -بعد ثناء عليه-: "ورأيت له أشياء سماعه فيها مفسود، إما محكوك باليسكين، أو مصلح بالقلم". وقال الذهبي: "صاحب تخطيط لا يوثق به". وقال ابن حجر: "ضعيف". وقال أيضًا: "وفي الجملة فأبو العلاء لا يُعتمد على حفظه، وأما كونه مُتَّهَمًا فلا، والله أعلم. فتوثيقه للبجلي يُتَأَنَّى لا سيما قد تَفَرَّد بتوثيقه، وقد ضعفه الذهبي والحافظ، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥٣٨/٨)، الضعفاء لأبي زرعة: (٨٦/١)، الجرح والتعديل: (٤١/٢)، الثقات: (١٩/٨)، المتفق والمفترق: (١٦٣/١)، تاريخ بغداد وذيل: (٣١١/٣)، تاريخ دمشق: (١٦٣/٧٤)، المغني في الضعفاء: (٦١٨/٢)، تاريخ الإسلام كلاهما للذهبي: (٧٥٣/٥)، لسان الميزان: (٢٩٥/٥-٢٩٦).

- هو عبد الله بن المبارك، المروزي، الحَنْظَلِي، أبو عبد الرحمن مولى بني حَنْظَلَة، وتوفي بهيت ١٨١هـ في رمضان، مُتَّفَق على توثيقه. روى عن: سليمان التيمي، وعاصم الأحول. وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين. ينظر: الجرح والتعديل: (١٧٩/٥)، الكاشف: (٥٩١/١).

- مَعْمَر بن راشد الأزدي، والزُّهري: تقدمت ترجمتهما.

- هو زُرارة بن مُصْعَب بن عبد الرحمن بن عَوْف، الثَّرَشِي، الزُّهري. روى عن: الحارث بن خالد المخزومي، والمغيرة بن شعبة. وروى عنه: مَكْحُول، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مُلَيْكَة.

قلت: هو ثقة، كما عند النسائي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان وابن خُلْفُون في "الثقات". ينظر: الثقات: (٢٦٧/٤)، تهذيب الكمال: (٣٤٣ / ٩)، الكاشف: (٤٠٣/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٥٧ / ٥)، التقريب: (٤١٤/١).



وطلحة بن عبد الله بن عوف

٤٥. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، وَآدَمُ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ لِلْقُرَشِيِّ مِثْلِي قُوَّةَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ». قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: «تُبْلُ الرَّأْيِ» ^(١).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه أحمد بن أسد البجلي ولم أقف على من تكلم عليه من النقاد، وقد روي نحوه من طريق آخر؛ وهو عبد الرزاق عن معمر، وعبد الرزاق عن معمر صحيح، فبمتابعته له يكون الأثر حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) هذا الأثر مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

- الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ.
- أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢ / ٢٥٧) برقم: (٩٩٣) (بنحوه).
 - وأخرجه ابن أبي شيبَةَ في "مصنفه" (١٧ / ٢٨٢) برقم: (٣٣٠٥٢) (بنحوه)، وأحمد في "مسنده" (٧ / ٣٦٩٢) برقم: (١٧٠١٤) (بمثله)، (٧ / ٣٦٩٦) برقم: (١٧٠٣٩) (بمثله مُطَوَّلًا)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣ / ٣٩٧) برقم: (٧٤٠٠) (بمثله) عن يزيد بن هارون.
 - وأخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ٣٢٩) برقم: (٣٤٠٢) (بنحوه) من طريق: أبي بكر الحنفي.
 - وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٨ / ١٥٣) برقم: (٣١٣٠) (بنحوه) من طريق: أسد بن موسى.
 - وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٤ / ١٦١) برقم: (٦٢٦٥) وفيه: "عن عبد الرحمن بن الأزهر، أو زاهر"، والطبراني في "الكبير" (٢ / ١١٤) برقم: (١٤٩٠) (بمثله) من طريق: أحمد بن عبد الله بن يونس. وقال ابن حبان: "الشك من أحمد بن عبد الله بن يونس، والصواب هو الأزهر".
 - وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ١١٤) برقم: (١٤٩٠) (بنحوه) من طريق عاصم بن علي.
 - وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤ / ٧٢) (بنحوه) من طريق: عثمان بن عمر.
- قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".
- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١ / ٣٨٦) من طريق ابن أبي فديك، وزيد بن الحباب. قال البيهقي: لفظ حديث ابن أبي فديك، زاد زيد في روايته، فقليل للزهري: ما تريد بذلك؟ قال: نبل الرأي.



تسعتهم: (أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو بكر الحنفي، وأسد بن موسى، وأحمد بن يونس، وعاصم بن علي، وعثمان بن عمر، وابن أبي فديك، وزيد بن الحباب) عن ابن أبي ذئب.

الوجه الثاني: الزهري عن سليمان بن أبي حثمة العدوي.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٥٤) برقم: (١٩٨٩٣) عن معمر بن راشد الأزدي، ومن طريقه البيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ١٢١). وقال: "هذا مُرسل، وروي موصولا وليس بالقوي".
ولفظه: "لا تعلموا قريشًا، وتعلموا منها، ولا تتقدموا قريشًا، ولا تتأخروا عنها، فإن للقرشي قوة الرجلين من غيرهم يعني في الرأي".

- ذكر ابن الملقن نقلًا عن ابن الصلاح في قوله -في هذه الرواية-: "وهذا الحديث وإن كان مُرسلًا جيدًا، لا يبلغ درجة الصحيح". ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: (٤٦٧/٤).

الوجه الثالث: الزهري عن سهل بن أبي حثمة.

- أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧ / ٢٨٣) برقم: (٣٣٠٥٣). ولفظه: "تعلموا من قريش ولا تعلموها، وقدموا قريشًا ولا تؤخروها، فإن للقرشي قوة الرجلين من غير قريش". وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (١٦ / ٦٣٧) برقم: (٤١٣٣) (بنحوه مُطوّلًا) كلاهما من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر.

قلت: أما رواية عبد الأعلى عن معمر في هذا الوجه فإنها مخالفة لرواية عبد الرزاق عنه، فإن عبد الرزاق روى عن معمر عن الزهري عن سليمان بن أبي حثمة، وليس عن سهل بن أبي حثمة، فلعل العهدة على عبد الأعلى ولا سيما عبد الرزاق مقدم، وأتقن في معمر منه، قال أحمد - رواية ابن عسكر عنه-: "إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق". وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: "عبد الرزاق مُثَبَّت في معمر، جيد الاتقان". ويضاف إلى ما تقدم، فإن عبد الأعلى بن عبد الأعلى وإن كان شاميًا إلا أنه من أهل البصرة - كما قال ابن أبي حاتم وابن حبان في ترجمته -، وحديث البصريين عن معمر فيه نظر؛ لأن معمرًا يحدثهم بخطأ بالبصرة، قال أحمد - رواية الأثرم-: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن -، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة". وكذا قال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر، حيث قَدِم عليهم فيه اضطراب، لأن كُتِبَ لم تكن معه" وزد على ذلك، فإن القرطي المحدث قد انتقد سنده، ومثنته، قال: "ذلك لا يصح نقلًا ولا معنى". ينظر: الجرح والتعديل: (٢٨/٦)، الثقات: (١٣٠/٧)، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم: (٤ / ٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب: (٧٦٦/٢).

الوجه الرابع: الزهري، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة بلاغًا.

- أخرجه البيهقي في "مناقب الشافعي" (٢٨/١)، من طريق شعيب بن أبي حمزة.



ولفظه: كان أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة - وكان من علماء قريش - يقول: بلغنا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: " لا تَعْلَمُوا قريشاً وتعلّموا منها، ولا تقدّموها ولا تأخروا عنها، فإن للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قريش".

الوجه الخامس: الزُّهري، عن عبد الله بن وَاقِد، عن أبي بكر بن سليمان.

- أخرجه البيهقي في "مناقب الشافعي" (٢٨/١)، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي عن الزُّهري به. وقال: "وهو مُرسل جيد، وقد روى موصولاً، ومرسلاً من أوجه آخر".
الترجيح بين هذه الأوجه:

تبين فيما سبق من عرض هذه الأوجه الخمسة، منهم من رواه موصولاً، وأكثرهم رواه مُرسلاً. تفرد ابن أبي ذئب من بين أصحاب الزُّهري في روايته موصولاً، وخالفه معمر بن راشد - كما في الوجه الثاني والثالث -، وشعيب بن أبي حمزة في الوجه الرابع، والزبيدي في الوجه الخامس، فهؤلاء رَوَوْهُ مُرسلاً. وهم إن رَوَوْهُ بهذه الصفة إلا أنهم اختلفوا في تسمية شيخ الزُّهري، فقال معمر في الوجه الثاني أن شيخ الزُّهري سليمان بن أبي حثمة، وقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى أنه سهل بن أبي حثمة كما في الوجه الثالث، وقد تكلمت سابقاً أن الراجح عن معمر هو الوجه الثاني؛ وهو رواية عبد الرزاق عنه. أما في الوجه الرابع، فقد اختلف كلٌّ من أصحاب الزُّهري الكبار منهم في تسمية الزُّهري، - وإن اتفقوا في إرسال الحديث - فقال شعيب بن أبي حمزة: إنه أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، وخالفه الزبيدي وزاد راوياً بين الزُّهري وأبي بكر وهو عبد الله بن واقد، ولعل الراجح في هذا؛ ما رواه الزبيدي لما فيه زيادة راوٍ منه في هذا الإسناد، وهي تدل على ضبطه، وإتقانه، ولا سيما أنه مقدم في الزُّهري، ثم إن البيهقي علّق على هذه الرواية فيقول: "مُرسل جيّد"، - والله أعلم -.

دراسة رواية الإسناد:

- هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك، النَّبِيل، الشَّيْبَانِي، مات في ذي الحجة ٢١٢هـ. روى عن: يزيد بن أبي عبيد، ويحز بن حكيم. وروى عنه: البخاري، وعَبَّاس الدُّوري.
قلت: هو ثقة ثبت كما عند الثَّقَداء، وكذا قال الحافظ ابن حجر. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٩٥/٧)، الثقات للعلجلي: (٤٧٢/١)، الجرح والتعديل: (٤٦٣/٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٧ / ٢٥)، تقريب التهذيب: (ص: ٢٨٠).

- هو آدم بن عبد الرحمن بن محمد، أبو الحسن، وهو ابن أبي إِيَّاس، العسقلاني، وأصله مَرْوَزِي مولى بني تميم، تُوفِّي سنة ٢٢٠هـ. روى عن: شُعْبَة، وإسرائيل بن يُوْنُس. روى عنه: البخاري، وأبو حاتم.
قلت: هو ثقة كما عند الذهبي، وابن حجر، ويُعدُّ ممن يضبط عند شُعْبَة، وقد حدّث عن الضعفاء. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٩٠/٧)، (٤٩٦/٩)، التاريخ الكبير: (٣٩٢/٢)، الثقات للعلجلي: (٢١٣/١)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص: ٢٥١)، الجرح والتعديل: (٢٦٨/٢)، الثقات: (١٣٤/٨)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (ص: =



(٨١)، تاريخ بغداد: (٤٨٦/٧)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي: (٣٩٣/١)، تهذيب الكمال: (٣٠١ / ٢)، الكاشف: (٢٣٠/١)، (٥٠٩/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٠٦/١)، (٢٩/٢)، التقريب: (ص: ٨٦).

- هو عاصم بن علي بن عاصم، أبو الحسين، مات سنة ٢٢١ هـ. روى عن: عكرمة بن عمار، وأبي الأشهب جعفر بن حيّان القطاردي. وروى عنه: البخاري، والدارمي.

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد: "وكان ثقة". وقال أحمد: "ما أعلم منه إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً". وقال: "صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً". قال العجلي: "وكان ثقة في الحديث". قال أبو حاتم: "صدوق". وقال ابن قانع: "كان ثقة".

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: "وليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حدث به". قال يحيى بن معين: "ضعيف". وقال أيضاً: "كذاب بن كذاب". وقال أيضاً: "ليس بشيء". وفي موضع آخر: علي بن عاصم ليس بشيء ولا ابنه عاصم، ولا ابنه الحسن. "وأيضاً: "وسئل ابن معين عن عاصم بن علي. فذمه وأتمه". وقال النسائي: "ضعيف". وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب "الصلة": "ضعيف كثير المناكير".

أقوال المفصلين:

قال أحمد: "قد عرض علي حديثه وهو أصح حديثاً من أبيه". وزاد في موضع آخر: "ما أقل خطؤه قد عرض علي بعض حديثه". وقال أيضاً: "حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق ما أقل الخطأ فيه". قال ابن عدي: "لا أعرف له شيئاً منكراً في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثناه عنه جماعة، فلم أر بحديثه بأساً إلا فيما ذكرت، وقد ضعفه ابن معين، وصدقه أحمد بن حنبل، وصدق أباه وأخاه".

قلت: فعاصم بن علي من الرواة الذين اختلفوا عنه عند الثقات في حكمهم إياه، وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي، وخالفهما أحمد بن حنبل، وأبو حاتم فذهبا إلى أنه صدوق، غير أن ابن سعد وإن كان وثقه لكنه رأى بأنه ليس معروفاً في الحديث وكثير الخطأ فيما حدث. وما قاله مخالف لما عليه الإمام أحمد حيث ذهب بأن الغلط في مرويات عاصم قليلة، وحديثه صحيح وما قاله أحمد مقدم مما قاله ابن سعد؛ لأنه قال ذلك بعد سبر أحاديثه. وأما كلام ابن معين في تكذيبه وتضعيفه فلعله قال ذلك لسبب من الأسباب، فقد حكى ابن عدي بإسناده حيث قال: أخبرني محمد بن سعيد الحراني، قال: سمعت عبيد الله بن محمد الفقيه أو غيره يقول: قلت ليحيى بن معين: أحمد الله يا أبا زكريا؛ لقد أصبحت سيد الناس، قال لي: اسكت ويحك! أصبح سيد الناس عاصم بن علي بن عاصم؛ في مجلسه ثلاثون ألف رجل".



والذي يظهر لي من كلام ابن معين فيه أنه من كلام الأقران، لكثرة الناس الذين حضروا مجلسه. أما طعن النسائي فيه كما نقله مغلطاي في "الإكمال" فلم أقف على هذا القول في مصنفات النسائي المتوافرة بين أيدينا، لذا أرى لا بد من التأني فيما نقله عنه مغلطاي عن الإمام النسائي في تضعيفه، ووجدت أن النسائي ضعف أباه علي بن عاصم في "الضعفاء". فعاصم بن علي صدوق، وربما وهم، كما قال ذلك ابن حجر، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٣١٦/٧)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية المروزي-: (ص: ٩٧)، مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابن أبي الفضل صالح-: (٢/ ٤٦٧)، الثقات للعجلي: (٩/٢)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: (ص: ٣٢٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص: ٧٦)، الجرح والتعديل: (٣٤٨/٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤٠٧/٦-٤٠٩)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: (ص: ١٤٨)، تاريخ بغداد: (١٧٠/١٤)، تهذيب الكمال: (٥١١/١٣)، إكمال تهذيب الكمال: (٧ / ١١٠)، تهذيب التهذيب: (٥٠/٥).

- هو أحمد بن عبد الله بن يونس، أبو عبد الله التميمي، اليربوعي، الكوفي، مات في ربيع الآخر سنة ٢٢٧ هـ. روى عن: عاصم بن محمد، والثوري. وروى عنه: البخاري، ومسلم.

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد، وابن نمير، وعثمان ابن أبي شيبة، وأحمد بن صالح، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن قانع، والخليلي، وأبو علي الغساني: "ثقة". وزاد ابن سعد: "صدوقاً". وزاد ابن أبي شيبة: "وليس بحجة". وزاد أحمد بن صالح: "صدوقاً". وزاد أبو حاتم: "مُتَقَنَّناً". وذكره ابن حبان وابن شاهين في "الثقات".

أقوال المجرحين:

وقال محمد بن نصر لما سئل عن ابن يونس: "شيخ صالح، إلا أنه كان يضعف في الضبط، وقد كتب عنه قوم وأجازوه".

قلت: هو ثقة كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وما قاله محمد بن نصر فيه مخالف لما عليه التُّقَاد فلم يصِف أحد منهم بأنه ضعيف في الضبط، فالواقع يدلُّ خلاف ذلك حيث وصفه أبو حاتم الرازي بالإتقان وهو من المتشددين في توثيق الرُّوَاة. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٠٥/٦)، الثقات للعجلي: (١٩٣/١)، المعرفة والتاريخ: (١٨٠/٢)، الجرح والتعديل: (٥٧/٢)، الثقات: (٩/٨)، تهذيب الكمال: (١ / ٣٧٥)، الكاشف: (١٩٨/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٦٩/١)، تقريب التهذيب: (ص: ٨١).

- هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، القرشي، أبو الحارث، المخزومي، مات سنة ١٥٩ هـ. روى عن: عكرمة، ونافع. روى عنه: مَعْمَر، وابن المبارك.

أقوال المعدلين:

قال علي بن المديني: "ثبت". وقال يحيى بن معين، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والخليلي: "ثقة". وزاد أبو حاتم: "أوثق من أسامة بن زيد".

=



أقوال المجرحين:

وقال ابن معين - فيما نقله عنه النسائي في الكنى -: "كان يحيى بن سعيد لا يرضى حديث ابن أبي ذئب وابن جريج عن الزُّهري ولا يُقبَلُهُ".

أقوال المفصلين:

١. قال الواقدي: "كان من أروع الناس، وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدرًا".
٢. قال بشر بن السري: "لم يسمع ابن أبي ذئب ولا الماجشون من الزُّهري، قال أحمد بن سنان الواسطي: معناه أنَّه عَرَضَ".
٣. قال أحمد بن علي الأبار، قال: "سألت مُصعب الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدثونا عن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدرًا؟ قال: معاذ الله إنما كان زمن المهدي أخذوا القدرية وضربوهم ونفوهم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه، واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه؛ لأنَّه كان يرى القدر، فقد حدَّثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط".
٤. ابن معين:
- قال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين: قلت سمع ابن أبي ذئب من الزُّهري شيئًا؟ قال: عرض على الزُّهري وهو حاضر، وحديثه عن الزُّهري يضعفونه، قلت: أنه يقول حدَّثني الزُّهري، قال أصحاب العَرَض يرون ذلك.
- وقال أيضًا: "لم يسمع ابن أبي ذئب من الزُّهري - يعني أنه عرض -".
٦. أحمد بن حنبل:
- قال أحمد: قال شامي: من أعلم مالك أو ابن أبي ذئب؟ فقال: ابن أبي ذئب في هذا أكبر من مالك، وابن أبي ذئب أصلح في دينه، وأورع ورعًا، وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهله أن قال له الحق، قال: الظلم فاش ببابك، وأبو جعفر أبو جعفر!!".
- قال المروزي: "وسألته - يعني أحمد - عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال: ثقة، قلت: في الزُّهري؟ قال: كذا وكذا حدث بأحاديث - كأنه أراد خولف -".
- قال أحمد: "ابن أبي ذئب كان يُعَدُّ صدوقًا، أفضل من مالك إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه، كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث".
- وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: "سمع ابن أبي ذئب من الزُّهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: إنهم يقولون لم يسمع منه قال: قد سمع من الزُّهري".
- وقال عمرو بن الفلاس: "ابن أبي ذئب في الزُّهري أحب إليّ من كل شامي".
٧. قال يعقوب بن شيبه: "ثقة، غير أن روايته عن الزُّهري خاصة قد تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه عن الزُّهري عرض ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح.



وقال: سمعت يحيى وأحمد يتناظران في ابن أبي ذئب وعبد الله بن جعفر المخرمي، فقدم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب، فقال له يحيى: المخرمي شبيخ وأيش عنده من الحديث؟ وأطرى ابن أبي ذئب وقدمه على المخرمي تقديمًا كثيرًا متفاوتًا، فقلتُ لعلي بعد ذلك: أيهما أحب إليك، ابن أبي ذئب أو المخرمي؟ فقال علي: ابن أبي ذئب أحب إلي، ثم قال: ابن أبي ذئب صاحب حديث، وأيش عند المخرمي من الحديث؟ قال: وسألت عليًا عن سماع ابن أبي ذئب من الزُّهري، فقال: هو عرض، قلت له وإن كان عرضا كيف هي؟ قال: هي مقاربة أكثر".

٨. قال ابن حبان: "وكان من أقول أهل زمانه بالحق دعاهم الرشيد فاجتمعوا إليه وفيهم مالك بن أنس وابن أبي ذئب وسائر فقهاء المدينة فسألهم عن سيرته فكلهم قال ما حضره من تحسين ما هو عليه، فسأل ابن أبي ذئب عن ذلك، فقال: إن رأى أمير المؤمنين أن يعفني عن هذا فعل، فقال: سألتك إلا صدقت، قال: أما بعد، إن سألت فإني أراك ظالمًا غشوقًا، قعدت في أمر ليس هو لك وغصبتَه عمن هو له بحق، ثم تأخذ الأموال من حيث لا يحل لك وتنفقها فيما لا يرضي الله ورسوله، ولو وجدت أعوانًا لخلعتك من هذا الأمر وأدخلت فيه من هو أنصح لله وللمسلمين منك، فأطرق الرشيد برأسه، قال مالك: فضمتُ إلي ثيابي كي لا يُصيّبي من دمه، فرفع الرشيد رأسه، فقال: أما إنك أصدق القوم، ثم قال: لهم قوموا، وأضعف لابن أبي ذئب في العطية، وكان مع هذا يرى القدر، ويقول به، وكان مالك يهجره من أجله...".

٩. وقال الخليلي: "فشيوخه شيوخ مالك لكنه قد يروي عن الضعفاء، وقد بين ابن أخي الزُّهري كيفية أخذ ابن أبي ذئب عن عمه، قال: إنه سأل عن شيء فأجابه، فرد عليه، فتَقَاوَلَا فحلف الزُّهري ألا يحدثه ثم ندِم ابن أبي ذئب فسأل الزُّهري أن يكتب له أحاديث من حديثه، فكتب له فكان يحدث بها".

قلت: ابن أبي ذئب ثقة كما عند الذهبي وابن حجر وقد وثقه جمع من النُّقَّاد منهم ابن المديني، والرازيان، والنسائي، ولم أقف على من ذهب إلى تضعيفه سوى يحيى بن سعيد، وتبدَّى لي حينما نظرتُ في كلام النُّقَّاد أنهم فضَّلُوا حاله، وتلخيص أقوال الأئمة فيه كما في التالي:

أولًا: سماعه عن الزُّهري؛ اختلف أحمد بن حنبل وابن معين في هذه المسألة، فذهب أحمد بن حنبل إلى أنه سمع عن الزُّهري بينما نفى ذلك ابن معين. وذهب بعضهم أنه وإن سمع من الزُّهري لكنه عرض، وكلام ابن معين فيه أرجح من كلام ابن حنبل لما في كلامه زيادة العلم - وهو العرض -، وتضاف إليه القصة التي ذكرها الخليلي في كيفية أخذه عن الزُّهري التي حكاه ابن أخي الزُّهري، لكن بعضهم كان يَرَوْنَ العرض السماع.

ثانيًا: عقيدته؛ ذهب بعضهم أنه قدرى المذهب منهم: أبو عاصم النبيل، ومالك بن أنس، ونفاه آخرون منهم: الواقدي، وقول الواقدي هنا أرجح لما هو موافق مع ما حكاه مصعب الزبيري في الناس - وهم من القدريّة - الذين جلسوا ابن أبي ذئب في زمن المهدي، وهو لم يكن منهم.

ثالثًا: مقارنته مع إمام دار الهجرة مالك بن أنس من حيث جرأته على الخليفة وعدم انتقائه في الشيوخ، وذكر بعضهم أنه كان قَوَّالًا للحق، أما مالك فكان أشدَّ تنقية للرجال منه.



باختصار، إن ابن أبي ذئب ثقة، لكنه متكلم في الزهري، فمنهم من قبل مروياته عن الزهري وآخرون لم يقبلوه، والذي أرى احتمال أحاديثه عنه إن شاركه الكبار من أصحاب الزهري في مروياته، أما إذا تفرد عن الزهري تُوقّف في قبول حديثه، وإذا خالف رُدَّت روايته. ينظر: التاريخ ابن معين - رواية الدوري عنه-: (١٩٣/٣)، اللعل ومعرفة الرجال - رواية المروذي-: (ص: ٥٠)، المعرفة والتاريخ: (١٦٣/٢)، الجرح والتعديل: (٣١٣/٧ - ٣١٧)، الثقات: (٣٩١/٧)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٣٨٩/٧)، تاريخ بغداد: (٥١٥/٣ - ٥١٣)، مناقب الشافعي للبيهقي: (٥٢٤/١)، تهذيب الكمال: (٦٣٠/٢٥)، الكاشف: (١٩٤/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٤٨/٧)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (ص: ٢٨١)، تهذيب التهذيب: (٣٠٩ - ٣٠٦/٩)، تقريب التهذيب: (ص: ٤٩٣).

- الزهري: تقدمت ترجمته.
- هو طلحة بن عبد الله بن عوف، أبو عبد الله، وتوفي بالمدينة سنة ٩٧ هـ. روى عن: عمه عبد الرحمن، وعثمان. روى عنه: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وابن ابن عمه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.
- قلت: هو ثقة كما عند الذهبي والحافظ، وزاد الحافظ: "مكثر" و "له رؤية"، ولم يثبت اللقاء بينه وبين زائد كما نبه عليه ابن المديني. ينظر: الطبقات الكبرى: (١٦١/٥)، الثقات للعجلي: (٤٧٨/١)، الجرح والتعديل: (٤٧٢/٤)، الثقات: (٣٩٢/٤)، تهذيب الكمال: (٤٠٨ - ٤٠٩)، الكاشف: (٥١٤/١)، إكمال تهذيب الكمال: (١٩٢/٤)، تقريب التهذيب: (ص: ٢٨٢).
- هو عبد الرحمن بن أذهر بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة، أبو جبير الزهري، مات قبل الحرة بأشهر، وكانت وقعة الحرة يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ٦٣ هـ. روى عن: النبي - صلى الله عليه وسلم -.
- روى عنه: ابنه عبد الله، وعبد الحميد. ينظر: الإصابة: (٤٤٩/٦ - ٤٥٠).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وذلك لأسباب:

١. تعارض الوصل والإرسال؛ لأن ابن أبي ذئب خالف شعبياً ومعمراً، والزبيدي، في روايته موصولاً، وهم رؤوؤه مرسلاً - كما في الوجه الثاني، والرابع، والخامس -، وهم مُقدّمون في الزهري منه.
٢. تضعيف البيهقي لرواية الموصولة، قال: "وَرُوي مَوْصُولًا وليس بالقوي".
٣. ضعف ابن أبي ذئب في الزهري. قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سألت يحيى قلت: أسمع ابن أبي ذئب من الزهري شيئاً؟ قال: عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف، ثم قال: يضعفون في الزهري".
٤. تفرّد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بهذا الوجه ومخالفته لأصحاب الزهري الكبار منهم، وهم: شعيب بن أبي حمزة، والزبيدي، وهما قد لزمناه لزوماً طويلاً كما بين ذلك ابن رجب، قال: "فأما ابن أبي ذئب فقد كان له معه صحبة إلا أنه يُحكى عنه: أنه لم يسمع من الزهري، ولكن عَرَضَ عليه، والزبيدي وشُعيب لَزِمَاهُ لُزُومًا طويلاً، إذ كانا معه في



وعامر بن سعد بن أبي وقاص

٤٦. حَدَّثَنَا ابْنُ قَعْنَبٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ^(١)، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَعُوذُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ: وَيٍّ وَجَعٌ قَدْ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ بَلَغَ مِنِّي الْوَجَعُ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتُهُ، أَفَأَتَصَدَّقُ^(٢) بِثُلَاثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُلْتُ: فَبِالشَّطْرِ؟^(٣) قَالَ: [لَا]^(٤): قُلْتُ: فَبِالثُّلُثِ؟ قَالَ: الثُّلُثُ كَبِيرٌ -أَوْ كَثِيرٌ-، إِنَّكَ إِنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً^(٥) [١٠١/ب] يَتَكَفَّفُونَ^(٦) النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ^(٧) نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ فِيهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَأُحْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟

الشام في قديم الدهر". ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - برواية ابنه عبد الله - (٢٢/٣)، شرح العلل لابن رجب: (٦٧٤/٢).

وله شاهد من حديث عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أخرجه البيهقي في "المدخل" (٢١/١) ولفظه: أن أبا قتادة السلمي قال لخالد بن الوليد يوم الفتح: هذا يوم يُدِلُّ الله فيه قريشًا، فقال بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا تسمع يا رسول الله ما يقول أبو قتادة؟! فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "مهلاً يا أبا قتادة، فإنك لو وَرَّثْتَ رَأْيَكَ مع رأيهم لَحَقَرْتَ رَأْيَكَ مع رأيهم، ولو وَرَّثْتَ حِلْمَكَ مع أخلاصهم لَحَقَرْتَ حِلْمَكَ مع حلومهم، ولا تُعَلِّمُوا قُرَيْشًا، وتعلموا منهم، ولولا أن تبطر قريش، لأخبرتهم ما لهم عند رب العالمين". قال البيهقي: "هذا مُرْسَلٌ جَيِّدٌ".

(١) هو عامر بن سعد بن أبي وقاص، الزُّهري، الثُّرثُثي، المدني، مات سنة ١٠٤ هـ. روى عن: عُثْمَانَ، وعائشة. روى عنه: ابنه داود، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٢١/٦)، الثقات: (١٨٦/٥)، تهذيب الكمال: (٢١/١٤)، الكاشف: (٥٢٢/١).

(٢) سقط الألف من الأصل، وفي الموطأ: (أَفَأَتَصَدَّقُ). ينظر: (١١٠٦/٤).

(٣) قوله: (الشَّطْرُ): البَصْف. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (٤٧٣/٢).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وبهذا يستقيم السياق، وكذا في بقية المصادر. ينظر: الموطأ: (١١٠٦/٤).

(٥) قوله: (عَالَةً): جمع العائل، وهو الفقير. ينظر: عمدة القارئ للعيني: (٦٧/١٧).

(٦) قوله: (يَتَكَفَّفُونَ): أي يَمُدُّونَ أَكْفَهُمْ إِلَيْهِمْ يَسْأَلُونَهُمْ. ينظر: النهاية في غريب الحديث: (١٩٠/٤).

(٧) سقط حرف التاء من الأصل، والصواب ما أثبتته.



فقال: إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَرَدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً، وَرَفَعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ^(١)، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ^(٢) سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ^(٣).

يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ^(٤)^(٥).

(١) غامضة في الأصل، ولعلها "آخَرُونَ" كما أثبتتها.

(٢) قوله: (البائس): "هو الذي عليه أثر البؤس، وهو الفقر والقلّة". ينظر: شرح النووي لمسلم: (٢٤٤/١١).

(٣) هو سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ زَوْجُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ، الْقُرَشِيَّ الْعَامِرِيَّ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ حِجْلٍ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَقِيلَ: مِنْ خُلَفَائِهِمْ، وَقِيلَ: مِنْ مَوَالِيهِمْ. تُؤَيِّ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرًا. ينظر: الإصابة: (٤٥/٣).

(٤) قَالَ الرَّائِي تَفْسِيرًا لِمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَرِثُهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَيَتَوَجَّعُ لَهُ، وَيَرْقُ عَلَيْهِ؛ لَكُونِهِ مَاتَ بِمَكَّةَ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَائِلِ هَذَا الْكَلَامِ مَنْ هُوَ؟ "قِيلَ: هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ. قَالَ الْقَاضِي: وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي قِصَّةِ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، فَقِيلَ: لَمْ يُهَاجِرْ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى مَاتَ بِهَا. قَالَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ وَغَيْرُهُ: وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ هَاجَرَ وَشَهِدَ بَدْرًا، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَمَاتَ بِهَا. وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: إِنَّهُ هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ الْمَهْجَرَةِ الثَّانِيَةِ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَغَيْرَهَا، وَتَوَفَّى بِمَكَّةَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشَرَ، وَقِيلَ: تُؤَيِّ بِهَا سَنَةَ سَبْعٍ فِي الْمَدِينَةِ، خَرَجَ مَخْتَارًا مِنَ الْمَدِينَةِ. فَعَلَى هَذَا وَعَلَى قَوْلِ عَيْسَى بْنِ دِينَارٍ سَبَبَ بُؤْسِهِ؛ سَقُوطُ هِجْرَتِهِ لِرَجُوعِهِ مَخْتَارًا وَمَوْتُهُ بِهَا، وَعَلَى قَوْلِ الْآخَرِينَ سَبَبَ بُؤْسِهِ؛ مَوْتُهُ بِمَكَّةَ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ لَمَّا فَاتَهُ مِنَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ الْكَامِلِ بِالْمَوْتِ فِي دَارِ هِجْرَتِهِ، وَالْغُرْبَةِ عَنْ وَطَنِهِ إِلَى هِجْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى". ينظر: شرح النووي لمسلم: (٢٤٩/١١ - ٢٥٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" (٢٦٨/٦) مِنْ طَرِيقِ الْمُصَنِّفِ.

- وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٨١ / ٢) بِرَقْمٍ: (١٢٩٥) (كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ رِثَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ.

ثَلَاثَتُهُمْ: (الْقَعْنِي، وَابْنُ بَكِيرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ) عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

- وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي "الْمَوْطَأِ" (١١٠٦ / ١) بِرَقْمٍ: (٢٨٢٤ / ٦١١) (بِمِثْلِهِ).

- وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٦٨ / ٥) بِرَقْمٍ: (٣٩٣٦) (كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَمَرِثَتَهُ لِمَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٧١ / ٥) بِرَقْمٍ: (١٦٢٨) (كِتَابُ الْوَصِيَّةِ) (بَنَحْوِهِ) مِنْ طَرِيقٍ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ).



- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٨٥) برقم: (١٥٦٥) (بنحوه)، وفيه: "قال سفيان مرة: أتصدق بمالي كله؟"،
والبخاري في "صحيحه" (٨ / ١٥٠) برقم: (٦٧٣٣) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٧١) برقم: (١٦٢٨)
(كتاب الوصية)، وابن ماجه في "سننه" (٤ / ١٣) برقم: (٢٧٠٨) (أبواب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بنحوه
مختصراً)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٧١) برقم: (٢٨٦٤) (كتاب الوصايا، باب ما جاء فيما لا يجوز للموصي في
ماله) (بنحوه)، والترمذي في "جامعه" (٣ / ٦١٧) برقم: (٢١١٦) (أبواب الوصايا عن رسول الله - صلى الله عليه
وسلم -، باب ما جاء في الوصية بالثلث)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٠) برقم: (٣٦٢٨ / ١) (كتاب الوصايا،
باب الوصية بالثلث) (بنحوه مختصراً) من طريق: (سفيان بن عيينة). ولفظه عند ابن عيينة: "مرضت بمكة عام الفتح".
وقال الترمذي: "وهذا حديث حسن صحيح".
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٢٠) برقم: (٥٦) (كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية) (يمثله
مختصراً) من طريق: (شعيب بن أبي حمزة).
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٧ / ١٢٠) برقم: (٥٦٦٨) (كتاب المرضى، باب قول المريض إني وجع أو وإ
رأساه) (يمثله مختصراً) من طريق: (عبد العزيز الماجشون).
- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٤ / ٢٠٣٨) برقم: (٣٢٣٩) (بنحوه مختصراً) من طريق: (محمد بن إسحاق). وفيه:
"أفأصدق بمالي كله؟".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٩) برقم: (١٥٤٣) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٧١) برقم:
(١٦٢٨) (كتاب الوصية) من طريق: (معمر بن راشد).
- سبعته: (مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي، وعبد العزيز الماجشون،
ومحمد بن إسحاق، ومعمر بن راشد) عن ابن شهاب الزهري.
- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢١) برقم: (٣٦٣٢ / ٥) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بنحوه
مختصراً) من طريق: (بكير بن مسمار الزهري). وفيه: "وقال: يا رسول الله، أوصي بمالي كله في سبيل الله؟".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٩٦) برقم: (١٦٢١) (بنحوه مختصراً) من طريق: (جرير بن زيد بن عبد الله بن
شجاع الأزدي). وفيه: "قلت: يا رسول الله، أوصي بمالي كله؟".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٠) برقم: (١٤٩٨)، والبخاري في "صحيحه" (٤ / ٣) برقم: (٢٧٤٢)
(كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٧١) برقم:
(١٦٢٨) (كتاب الوصية)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٠) برقم: (٣٦٢٩ / ٢) (كتاب الوصايا، باب الوصية
بالثلث)، (بنحوه مختصراً) من طريق: (سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف).



- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٣) برقم: (٢٧٤٤) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بنحوه مختصراً) من طريق: (هاشم بن هاشم بن عتبة الوقاصي). وفيه: "أريد أن أوصي، وإنما لي ابنة قلت: أوصي بالنصف، قال: النصف كثير".
- خمسهم: (الزهرى، وبكير بن مسمار الزهرى، وجريز بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، وسعد بن إبراهيم، وهاشم بن هاشم بن عتبة الوقاصي) عن (عامر بن سعد بن أبي وقاص).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٦٩) برقم: (١٤٩٢) (بمعناه مختصراً)، والبخاري في "صحيحه" (٧ / ١١٨) برقم: (٥٦٥٩) (كتاب المرضى، باب وضع اليد على المريض)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ١٥٤) برقم: (٣١٠٤) (كتاب الجنائز، باب الدعاء للمريض بالشفاء عند العيادة) (بمعناه مختصراً) من طريق: (عائشة بنت سعد بن أبي وقاص).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٥) برقم: (١٥١٩)، والترمذي في "جامعه" (٢ / ٢٩٦) برقم: (٩٧٥) (أبواب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢١) برقم: (٣٦٣٣ / ٦) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بمعناه مختصراً) من طريق: (أبي عبد الرحمن السلمي). وفي لفظه: "أوص بالعشر. فما زال يقول وأقول، حتى قال: أوص بالثلث، والثلث كثير أو كبير".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٠) برقم: (١٤٩٧)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢١) برقم: (٣٦٣٤ / ٧) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بنحوه مختصراً) من طريق: (غروة بن الزبير).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧٢) برقم: (١٥٠٣)، والدارمي في "مسنده" (٤ / ٢٠٣٧) برقم: (٣٢٣٨)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢١) برقم: (٣٦٣٧ / ١٠) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) (بمعناه مختصراً) من طريق: (محمد بن سعد بن أبي وقاص). وفيه: "فأوصي بمالي كله".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٩٠) برقم: (١٥٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٧١) برقم: (١٦٢٨) (كتاب الوصية) (بمعناه مختصراً)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٣٠) برقم: (٢٧٤٠) (كتاب الجهاد) (ولم يذكر لفظه)، والترمذي في "جامعه" (٥ / ١٦١) برقم: (٣٠٧٩) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة الأنفال) (بمعناه مختصراً)، من طريق: (مصعب بن سعد بن أبي وقاص). وفي رواية مصعب بن سعد: "فيها أنه أنزل في سعد بن أبي وقاص أربع آيات".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٧١) برقم: (١٥٠٠) (بنحوه مختصراً)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢١) برقم: (٣٦٣١ / ٤) (كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث) من طريق: (بعض آل سعد).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٣٦٢) برقم: (١٤٥٧) (بنحوه موطوئاً)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٧٢) برقم: (١٦٢٨) (كتاب الوصية) (بنحوه) من طريق: (ثلاثة من ولد سعد).



وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص^(١)

٤٧. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ^(٢)، قَالَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: (وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ^(٣) أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ أَنَّ سَارَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ^(٤)).

ثمانيتهم: (عامر بن سعد، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعروة بن الزبير، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، ومُصعب بن سعد بن أبي وقاص، وبعض آل سعد، وثلاثة من ولد سعد) عن سعد بن أبي وقاص به.

(١) هو إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، أبو محمد القُرشيّ، الزُّهري، المدني. مات سنة ١٣٤ هـ. روى عن: أبيه محمد بن سعد، وأنس. روى عنه: مالك، وسليمان بن بلال. ينظر: الجرح والتعديل: (١٩٤/٢)، الثقات: (٢٨/٦)، تهذيب الكمال: (١٨٩/٣)، الكاشف: (٢٤٩/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن خالد بن مُسافر، أبو خالد القُرشيّ، المصري، وهو مولى اللَّيْث بن سعد، مات سنة ١٢٧ هـ. روى عنه: مولاة اللَّيْث، ويحيى بن أئوب. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٢٩/٥)، الثقات: (٨٣/٧)، تهذيب الكمال: (٧٦/١٧)، الكاشف: (٦٢٦/١).

(٣) هو حمزة بن المغيرة بن شعبة، الثقفي، لم أقف على تاريخ وفاته، وقال الحافظ: "من الثالثة". روى عنه: بَكْرُ المُرِّيّ، والنُّعمان بن أبي خالد. ينظر: الجرح والتعديل: (٢١٤/٣)، تهذيب الكمال: (٣٣٩/٧)، الكاشف: (٣٥٢/١)، تهذيب التهذيب: (٣٣/٣).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (٤١٣٤ / ٨) برقم: (١٨٤٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧ / ٢) برقم: (٢٧٤) (كتاب الصلاة) من طريق ابن جريج عن الزُّهري. وفيه قول المغيرة: "فأردت تأخير عبد الرحمن، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: دَعُهُ".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤١٢٨ / ٨) برقم: (١٨٤٥٩)، والدارمي في "مسنده" (٨٤٣ / ٢) برقم: (١٣٧٥) (وفيه: قصة إمامة عبد الرحمن بن عوف للصلاة)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٩ / ١) برقم: (٢٧٤) (كتاب الطهارة)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٣ / ٢) برقم: (١٢٣٦) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خلف رجل من أمته)، والنسائي في "المجتبى" (٤٧ / ١) برقم: (١٠٨ / ٢) (كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة مع الناصية) (ولم يذكر لفظه)، من طريق: (بكر بن عبد الله المزني).



- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٤٣) برقم: (١٨٥٢٣) (بمعناه)، وفيه قصة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: قول بكر المزي: "وقد سمعته من ابن المغيرة"، وأبو داود في "سننه" (١ / ٥٨) برقم: (١٥٠) (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين) (وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين، وعلى ناصيته وعلى عمامته، وذكر قول بكر المزي سابقاً)، والترمذي في "جامعه" (١ / ١٤٥) برقم: (١٠٠) (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المسح على العمامة) (ولم يذكر لفظه). وقال الترمذي: "حديث المغيرة بن شعبة، حديث حسن صحيح". ونقل الترمذي كلام بكر المزي - سابقاً -، وفيها أيضاً:

١. قول محمد بن بشار أنه روى هذا الحديث في موضع آخر: "أنه مسح على ناصيته وعمامته، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة".

٢. وقوله: "وذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة، ولم يذكر بعضهم الناصية".

- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٤٧) برقم: (١٠٧ / ١) (كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة مع الناصية) من طريق: (الحسن البصري).

وروى أحمد في "مسنده" هذا الحديث بإسنادين:

أولهما: إن بكر بن عبد الله المزي روى عن الحسن البصري عن حمزة.

وثانيهما: رواه مباشرة عن حمزة بن المغيرة دون ذكر الحسن البصري بينهما، ثم أضاف قول بكر المزي، قال: "وقد سمعته من ابن المغيرة".

- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ٨٤٣) برقم: (١٣٧٤) من طريق: (عباد بن زياد السجستاني).

أربعتهم: (إسماعيل بن محمد بن سعد، وبكر المزي، والحسن البصري، وعباد بن زياد السجستاني) عن حمزة بن المغيرة بن شعبة.

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٥٧) برقم: (٢٧٤) (كتاب الطهارة) (بمعناه) من طريق: (الأسود بن هلال الحاربي).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٤) برقم: (١٨٤٤٤) (بمعناه مُطوَّلاً)، من طريق: (بكر المزي).

- وأخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ٥٨) برقم: (١٥٢) (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين) (بمعناه) من طريق: (الحسن البصري، وزرارة بن أوفى).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٠) برقم: (١٨٤٢٨) (بمعناه)، من طريق: (الشعبي). وفي لفظه زيادة، قال: "ألا أنزع خفيك؟ قال: لا إني أدخلتهما وهما طاهرتان، ثم لم أمش حافيًا بعد، ثم صلى صلاة الصبح".

- وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٤٧) برقم: (٩٩ / ٣٦) (بنحوه مُطوَّلاً)، وأحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٥) برقم: (١٨٤٤٧)، من طريق: (عباد بن زياد السجستاني). وذكر فيه أن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة. قال مصعب:

=



- وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً. قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ترجمة (عباد بن زياد): (٢٢٨/٢٦) مُعلّقاً على هذا الكلام: يعني قوله (وهو من ولد المغيرة): "وصوابه عباد بن زياد عن رجل من ولد المغيرة وهو عروة"، والله أعلم.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢١) برقم: (١٨٤٣٢)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٦٠) برقم: (١٥٦) (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين) (بمعناه) من طريق: (عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٤٢) برقم: (١٨٥١٧) (بمعناه) من طريق: (أبي السائب الجهمي مولى هشام بن زهرة).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٨) برقم: (١٨٤٥٨)، والدارمي في "مسنده" (١ / ٥٢٣) برقم: (٦٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٥) برقم: (١) (كتاب الطهارة، باب التخلي عند قضاء الحاجة)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٢٢٠) برقم: (٣٣١) (أبواب الطهارة وسننها، باب التباعد للبراز في الفضاء)، والترمذي في "جامعه" (١ / ٧١) برقم: (٢٠) (أبواب الطهارة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، باب ما جاء أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب) (مختصراً)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٢٩) برقم: (١٧ / ٢) (كتاب الطهارة، باب الإبعاد عند إرادة الحاجة) (بمعناه مختصراً) من طريق: (أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف). ولفظه عند هؤلاء غير النسائي نحو كذا: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد».
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٤١) برقم: (١٨٥١٥)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٦٣) برقم: (١٦١) (كتاب الطهارة، باب كيف المسح) وقال أبو داود: "وقال غير محمد مسح على ظهر الخفين"، والترمذي في "جامعه" (١ / ١٤٣) برقم: (٩٨) (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في المسح على الخفين ظاهرهما) (بمعناه) من طريق: (عروة بن الزبير).
- وقال الترمذي: "حديث المغيرة حديث حسن، وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة، ولا نعلم أحدا يذكر عن عروة، عن المغيرة: "على ظاهرهما" غيره".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٣٣) برقم: (١٨٤٨٠) (بنحوه)، قال الشعبي: "فشهد لي عروة على أبيه، شهد له أبوه على النبي صلى الله عليه وسلم"، والدارمي في "مسنده" (٢ / ٨٤٣) برقم: (١٣٧٤) (بمعناه مُطوّلًا)، والبخاري في "صحيحه" (١ / ٤٧) برقم: (١٨٢) (كتاب الوضوء، باب الرجل يُوضئ صاحبه)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٢٦) برقم: (٢٧٤) (كتاب الصلاة) (وفيه قصة)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٥٨) برقم: (١٥١) (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين) (وفيه قصة)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٣٤٢) برقم: (٥٤٥) (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الخفين) (بنحوه)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٤١) برقم: (٨٢ / ١) (كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء غسل الكفين) (بنحوه مُطوّلًا) (وفيه قصة) من طريق: (عروة بن المغيرة بن شعبة).
- وقال النسائي: "لم يذكر مالك عروة بن المغيرة".



ومنهم: عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة الزهري

٤٨. حدثني عبد العزيز بن عمران، حدثنا ابن وهب، حدثني أسامة بن زيد، أن ابن شهاب حدثه، أن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة، قال: «خرجت مع أبي، وسعد بن أبي

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٣١) برقم: (١٨٤٦٩) (مطولاً)، والدارمي في "مسنده" (١ / ٥٢٤) برقم: (٦٨٧) ولفظه: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا تبرز تباعد. قال أبو محمد: "هو الأدب"، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٤٧) برقم: (١٠٩ / ١) (كتاب الطهارة، باب كيف المسح على العمامة) (مطولاً) من طريق: (عمرو بن وهب الثقفي).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٣٣) برقم: (١٨٤٨٠)، (وفيه قصة)، من طريق: (محمد بن سيرين).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٣٢) برقم: (١٨٤٧٧) (بنحوه)، والبخاري في "صحيحه" (١ / ٨٧) برقم: (٣٨٨) (كتاب الصلاة، باب الصلاة في الخفاف)، ولفظه: "وضأت النبي صلى الله عليه وسلم، فمسح على خفيه وصلى"، ومسلم في "صحيحه" (١ / ١٥٨) برقم: (٢٧٤) (كتاب الطهارة) (بنحوه)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٢٥٢) برقم: (٣٨٩) (أبواب الطهارة وسننها، باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه)، والنسائي في "المجتبى" (١٢٣ / ٦) (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين) من طريق: (مسروق بن الأجدع).
ولفظهما: "خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - لحاجته، فلما رجع تلقيته بإداوة فصببت عليه فغسل يديه ثم غسل وجهه، ثم ذهب ليغسل ذراعيه فضاقت به الجبة، فأخرجهما من أسفل الجبة فغسلهما، ومسح على خفيه، ثم صلى بنا".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٥) برقم: (١٨٤٤٦) من طريق: (مسلم بن صبيح الهمداني). ولفظه: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فقضى حاجته ثم جئته بإداوة من ماء وعليه جبة شامية، قال: فلم يقدر على أن يخرج يديه من كميتها، فأخرج يديه من أسفلها، ثم توضأ ومسح على خفيه.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٢٨) برقم: (١٨٤٥٧) من طريق: (قبيصة بن برمة الأسدي). ولفظه: "خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ما كان يسافر، فسرنا حتى إذا كنا في وجه السحر، انطلق حتى توارى عني، فضرب الخلاء ثم جاء فدعا بطهور، وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فأدخل يده من أسفل الجبة، ثم غسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين".

كلهم: (حمزة بن المغيرة، والأسود بن هلال المحاري، وبكر المزني، والحسن البصري، ووزارة بن أوفى، وعامر الشعبي، وعبد الرحمن بن أنعم البجلي، وأبو السائب الجني، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وعروة بن المغيرة، ومحمد ابن سيرين، ومسروق بن الأجدع، وعمرو بن وهب الثقفي، وقبيصة الأسدي، ومسلم بن صبيح) عن المغيرة بن شعبة به.



وَقَاص، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري^(١) عام أذرح^(٢)، فَوَقَعَ الْوَجْعُ بِالشَّامِ، فَأَقَمْنَا بِالسَّرْحِ^(٣) خمسين ليلةً ودَخَلَ علينا رمضان، فصام المِسْوَرُ^(٤) وعبد الرحمن بن الأسود، وَأَفْطَرَ سَعْدُ بن أبي وَقَاص وأَبَى أَنْ يَصُومَ، فَقُلْتُ لِسَعْدٍ: يا أبا إسحاق، أنت صاحبُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وشَهِدْتَ بَدْرًا، وَالْمِسْوَرُ يَصُومُ وعبد الرحمن، وأنت تُفْطِرُ؟ قال سَعْدٌ: إِنِّي أَنَا أَفْقَهُ مِنْهُمْ»^(٥).

(١) هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أبو محمد المدني، القرشي، الزهري، الحجازي. روى عن: أبي بكر، وعمر. وروى عنه: أبو سَلَمَةَ، وسُلَيْمَان بن يَسَار. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٠٩/٥)، الثقات: (٧٦/٥)، الكاشف: (٦٢١/١).

(٢) كذا في الأصل، وفي "السنن الكبرى" للبيهقي: (١٥٣/٣) بالجيم أي: (أذرح). وقد غَلَطَ ياقوت الحموي مَنْ رواه بالجيم، قال: "وقد وَهَمَ فيه قومٌ فَرَوَوْهُ بالجيم". وهي الآن مدينة في الأردن، تقع على السفوح الشرقية لسلسلة جبال الشراة من ناحية البترا، وهي تبعد عنها بمسافة لا تتجاوز ١٥ كم. ولعل المراد بعام أذرح عام الجماعة. ينظر: تاريخ دمشق: (٤٧٧/٤٩)، معجم البلدان: (١٣٠/١)، أذرح تاريخ وآثار في ضوء الدراسات الميدانية: (ص: ٩٩).

(٣) قوله السَّرْح: موضع بالشَّام عند بُصْرَى. وفي "السنن الكبرى" للبيهقي (١٥٣/٣): بالسَرغ. وموقع سَرغ اليوم بالمدورة جنوبًا، آخر حدود الأردن. ينظر: معجم البلدان: (٢٠٨/٣)، معجم المعالم الجغرافيا: (ص: ٢٥).

(٤) وهو مِسْوَر بن مَحْرَمَةَ، تقدمت ترجمته.

(٥) هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عبد الرحمن بن المسور.

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٥٣/٣) من طريق المصنف.

- وأخرجه أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار" (١٢٩/١) برقم: (١٨٧)، وأبو بكر النيسابوري في "الزيادات على كتاب المزني" (ص: ٢٦٧) برقم: (٩٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨٤/٢٠) كلهم من طريق الربيع. وأورده الذهبي في "المهذب في اختصار السنن الكبير" (ترجمة أسامة بن زيد) (١٠٨٥/٣). كلاهما: (عبد العزيز بن عمران، والربيع بن سليمان) عن ابن وهب عن أسامة بن زيد عن الزهري.

الوجه الثاني: الزهري، أن رجلاً أخبره، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة.

- أخرجه أبو بكر النيسابوري في "الزيادات على كتاب المزني" (ص: ٢٦٧) برقم: (٩٥) من طريق أبي أويس. قال أبو بكر: إن كانت رواية ابن أبي أويس صحيحة، فإن الزهري لم يسمعه من عبد الرحمن. - وأخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" (٤٢٠/١) من طريق مالك بن أنس، بمثل حديث أبي أويس. كلاهما: (أبو أويس، ومالك) عن الزهري به.



قلت: فمن متابعتي للوجهين، ألفتُ أن الوجه الثاني روي عن الزُّهري من طريق أبي أويس ومالك، فهما ثقتان ومقدمان في الزُّهري من أسامة بن زيد، ونقل ابن رجب كلام الجوزجاني في ضبطهما، قال: "وسئل الجوزجاني: من أثبت في الزُّهري؟ قال: مالك من أثبت الناس فيه، وكذلك أبو أويس، وكان سماعهما من الزُّهري قريباً من السواء إذ كانا يختلفان إليه جميعاً". وقد رأيت أثناء تحريجي للأثر أن أسامة خالف أبا أويس ومالكاً في روايتهما عن الزُّهري، فإنهما روى عن الزُّهري، عن رجل، عن عبد الرحمن بن المسور - فذكرنا رجلاً بين الزهري وعبد الرحمن بن المسور وهذا يدل على ضبطهما وإتقانهما -، أما أسامة فروى عن الزُّهري مباشرة بدون الوساطة. فالذي يظهر - والله أعلم - أن الوجه الثاني محفوظ ولا سيما أنهما مقدمان في الزُّهري من أسامة، وبالتالي يكون الوجه الأول مُنكراً. ينظر: شرح العلل: (٢٧٤/٦).

دراسة رواة الإسناد:

- هو عبد العزيز بن عمران بن أيُّوب بن مِقْلَاص، أبو علي الحُزاعي، المصري، تُؤيِّ سنة ٢٣٤هـ. روى عن: الشافعي، وعبد الله بن وهب. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم.
- قلت: هو صدوق كما عند أبي حاتم، وقد روى عنه أبو زرعة. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٩١/٥)، الثقات: (٣٩٦/٨)، تاريخ الإسلام: (٨٧٢/٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (١٤٣/٢)، المهمات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي: (١٤٣/١).
- عبد الله بن وهب، وأسامة بن زيد، والزُّهري تقدمت ترجمتهم.
- هو عبد الرحمن بن المسور بن مَحْزُمة بن ثَوَّل، أبو المسور القُرشي، الزُّهري، المدني. توفي بالمدينة سنة ٩٠هـ. روى عن: سَعْد بن أبي وقَّاص، وأبي رافع مولى النبي - صلى الله عليه وسلم -. روى عنه: جَعْفَر بن عبد الله بن الحَكَم الأنصاري، وابنه جَعْفَر بن عبد الرحمن بن المسور بن مَحْزُمة.
- قلت: هو مقبول عند الحافظ، وقليل الحديث كما قال ذلك ابن سعد، أما الذهبي فقد وثقه، وأحسب أن توثيقه إياه في عدالته. ينظر: تهذيب الكمال: (٤٠٢/١٧)، تاريخ الإسلام: (٩٦٨/٢)، الكاشف: (٦٤٤/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٢٢٣/٨)، تهذيب التهذيب: (٥٢٢/٢) التقريب: (ص: ٣٥٠).

الحكم على الأثر:

هذا الأثر بهذا الإسناد ضعيف، وذلك لأسباب:

- (١) تَفَرَّد أسامة بن زيد في روايته عن الزُّهري بهذا الوجه.
- (٢) الانقطاع بين الزُّهري وعبد الرحمن بن المسور بن مَحْزُمة، وقد بينتُ أنَّ أبا أويس تابع مالكا في روايته عن عبد الرحمن بالوساطة، فالذي يظهر - والله أعلم - أنَّ الزهري لم يَسْمَعْ من عبد الرحمن. قال أبو بكر النيسابوري: "إن كانت رواية ابن أبي أويس صحيحة، فإن الزُّهري لم يَسْمَعْهُ من عبد الرحمن".



ومنهم: عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زهرة

٤٩. [١/١٠٢] حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ^(١)، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ^(٢)، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ^(٣)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ^(٤)، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٥) قَالَ: خَرَجْنَا إِلَى الشَّامِ نَسْأَلُ^(٦)، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، قَالَ لَنَا ابْنُ عُمَرَ: أَتَيْتُمُ الشَّامَ تَسْأَلُونَ؟ أَمَّا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -

(٣) خالف أسامة بن زيد أبا أويس ومالكاً في روايته عن الزُّهْرِيِّ، فإنه روى عن الزُّهْرِيِّ عن عبد الرحمن بن المسور مباشرةً، بينما هؤلاء فذكروا رجلاً بين الزُّهْرِيِّ، وعبد الرحمن بن المسور بن مخزومة.

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- أخرجه البخاري (كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم في السفر) (٣٤/٣) برقم: (١٩٤٦) ولفظه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: ما هذا، فقالوا: صائم فقال: ليس من البر الصوم في السفر".

(١) هو مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، أَخُو بَجَزٍ بْنِ أَسَدٍ، الْعَمِّي، أَبُو الْهَيْثَمِ، الْبَصْرِيُّ، الْحَافِظُ، مَاتَ سَنَةَ ٢١٨هـ. روى عن: أَبِي الْمُنْذِرِ سَلَامٍ الْقَارِي، وَسَلَامٍ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ. وروى عنه: البخاري، وأبو حاتم. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٣٥/٨ - ٣٣٤)، الكاشف: (٢٨١/٢).

(٢) هو وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجْلَانَ، أَبُو بَكْرِ الْبَصْرِيُّ، الْبَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمْ، مَاتَ سَنَةَ ١٦٥هـ. روى عن: أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي، وَمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ. وروى عنه: عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ، وَهَدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٤/٩)، الكاشف: (٣٥٨/٢).

(٣) هو الثُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدِ الْجَزْرِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَهْلِ الرَّقَّةِ، اخْتَلَفَ الْبَخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ، فَهَلِ الثُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ يُعَدُّ أَخَا لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، أَثْبَتَهُ الْبَخَارِيُّ وَابْنُ حَبَانَ، وَنَفَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ، روى عن: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ. وروى عنه: جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. ينظر: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: (٨٠/٨)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: (٤٤٨/٨)، الثَّقَاتُ: (٥٣٢/٧)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٤٤٦/٢٩)، الْكَاشِفُ: (٣٢٣/٢).

(٤) هو عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ، أَخُو الزُّهْرِيِّ وَأَسَرَّ مِنْهُ، لَمْ أَقِفْ عَلَى مِنْ ذَكَرَ تَارِيخَ وَفَاتِهِ لَكِنْ عَثَرْتُ عَلَى أَنَّ ابْنَ حَبَانَ ذَكَرَ أَنَّهُ تُؤَيِّ قَبْلَ أَخِيهِ. روى عن: ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسَ. وروى عنه: بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، وَمَعْمَرٌ. ينظر: الجرح والتعديل: (١٦٤/٥)، الثَّقَاتُ: (٦٠/٥)، الْكَاشِفُ: (٥٩٨/١).

(٥) هو حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، يُكْنَى أَبُو عُمَارَةَ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. روى عن: عَمَّتِهِ حَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ. روى عنه: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَالَ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ. ينظر: الجرح والتعديل: (٢١٢/٣)، الثَّقَاتُ: (١٦٨/٤)، الْكَاشِفُ: (٣٥١/١).

(٦) غامضة في الأصل، والصواب ما أثبتته. ينظر: "السنن الكبرى" للبيهقي: (٣٨٧/٨).



صلى الله عليه وسلم - يقول: «ما تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِالرَّجُلِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ مِنْ لَحْمٍ»^(١).

ومنهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن مُكَمِّل الزُّهري

٥٠. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُكَمِّلٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَيَقْرَأُ الرَّجُلُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: الْآيَةُ وَالْآيَتَيْنِ»^(٢).

(١) قوله: (مُزْعَةٌ مِنْ لَحْمٍ): قِطْعَةٌ يَسِيرَةٌ مِنَ اللَّحْمِ. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣٢٥/٤).

وتخرجه: الحديث أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٦/٤) من طريق المصنف.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠٦٠ / ٣) برقم: (٤٧٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٩٦ / ٣) برقم: (١٠٤٠) (كتاب الزكاة) (بنحو مختصراً)، من طريق: عبد الله بن مسلم أخى الزُّهري.

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٣ / ٢) برقم: (١٤٧٤) (كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً)، ومسلم في "صحيحه" (٩٦ / ٣) برقم: (١٠٤٠) (كتاب الزكاة)، والنسائي في "المجتبى" (٥١٨ / ١) برقم: (٢٥٨٤ / ٢) (كتاب الزكاة، باب المسألة) (بنحو مختصراً) من طريق: عُبيد الله بن أبي جعفر الكناي.

كلاهما: (عبد الله بن مسلم أخو الزُّهري، وعُبيد الله بن أبي جعفر الكناي) عن حمزة بن عبد الله بن عُمر، فهذا الحديث روي من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

(٢) أخرجه البيهقي في "الخلافيات" (٢٢١/١) من طريق المصنف.

وأخرجه أبو عُبيد القاسم بن سلام في "فضائل القرآن" (ص: ١٩٥).

كلاهما (المصنف، وأبو عُبيد القاسم بن سلام) عن أبي صالح، عن الليث، عن عبد الرحمن بن خالد.

- وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٩٨/٢) برقم: (٦٢٣)، وأبو العباس الأصم في "مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم" (ص: ١١٣) - ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (٢٢١/١) - كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة. ولفظه: "لا بأس أن يقرأ الجنب الآية ونحوها".

كلاهما: (عبد الرحمن بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة) عن الزُّهري به.



- وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٤٤/١) تعليقاً، قال: "ويذكر عن ابن عباس أنه قال: "لا بأس أن يقرأ الجنب الآية ونحوها". وروي بنحوه عنه أنه قال: "الآية والآيتين". قال البيهقي: ومن خالفه أكثر، إمامان ومعهم ظاهر الخير".

دراسة رواية الإسناد:

- أبو صالح عبد الله بن صالح، واللّيث بن سعد فقد تقدمت ترجمتهما.

- هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، الفهمي، المصري، أبو خالد، وهو مولى اللّيث بن سعد. مات سنة ١٢٧ هـ. روى عن: إسماعيل بن مسلم، عبد الله بن المُعَقَّل. روى عنه: موله اللّيث، ويحيى بن أئوب.

قلت: عبد الرحمن بن خالد بن مسافر مصري وثقه الأئمة وهم؛ الذهلي، والعجلي، وابن يونس - مع خبرته بأهل مصر -، والدارقطني، والحاكم، ولم يُعلم تضعيف الثّقاد له إلا ما قاله الساجي، والذي يظهر من كلام الساجي أنه ذهب إلى وقوع المناكير في بعض مروياته. وهو مع ذلك ثقة، ويُتأني في قبول مروياته وخاصة إذا تفرّد عن الزُّهري، وتُتجنب مناكيره، وتُعرف مناكيره بالسّبر والمقارنة أو بتنصيب أحد الأئمة، وعدم قبول ما خالف فيه الطّبعة الأولى من أصحاب الزُّهري الذين جمعوا بين الضّبط وطول الصّحبة. ينظر: الثقات للعجلي: (ص: ٢٩٢)، المصنف: (٣٧٠/١٠)، الجرح والتعديل: (٢٢٩/٥)، الثقات: (٨٣/٧)، سؤالات مسعود بن علي السّجزي: (ص: ١٣٤)، الكمال في أسماء الرجال: (٤١٣/٦)، تهذيب الكمال: (٧٦/١٧)، الكاشف: (٦٢٦/١)، تهذيب التهذيب: (١٦٦/٦)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: (٢٠٦/١٨)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: (٣٩٦/٢).

- ابن شهاب الزُّهري: تقدمت ترجمته.

- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مُكَمَّل بن عَوْف بن عبد عَوْف بن عبد بن الحارث بن زُهرة، القرشي، ولم أَقِفْ على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: ابن عباس، وسعد.

قلت: فعبد الرحمن بن عبد الله بن مُكَمَّل مجهول ولا يعرفه الإمام أحمد بن حنبل - كما في الفوائد المعللة لأبي زرعة الدمشقي -، والذين ذكروه في مؤلفاتهم لا يتكلمون فيه جرّحاً ولا تعديلاً، الله أعلم.

الحكم على الأثر:

هذا الأثر بهذا الإسناد ضعيف، فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن مُكَمَّل، وهو مجهول لم يعرفه الإمام أحمد، ولم يُرو عنه إلا الزُّهري، فلعل عبد الرحمن بن عبد الله بن مُكَمَّل من أوساط التابعين - إن لم يكن من الكبار منهم -، قال الذهبي: أما المجهولون من الرّواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فَيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويختلف في ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك، وإن كان الرجل من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخره سيما إذا انفرد به". وقد رُوي بمعناه من طريق آخر عن عكرمة "أنه كان لا يرى بأساً أن يقرأ الجنب الآية والآيتين" - كما



وعبد الرحمن بن عبد القاري حليف بني زهرة

٥١. حَدَّثَنِي الْأَصْبَغُ بْنُ فَرَجٍ، أَخْبَرَنِي [ابن] وَهْبٌ^(١)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَارِيِّ:

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَامَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنْبَرِ خَطِيبًا فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بَعْضَكُمْ إِلَى مُلُوكِ الْأَعَاجِمِ^(٢) ».

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٠/٢) برقم: (١٠٩٦) -، وعكرمة من تلاميذ ابن عباس فلعله أخذه عنه، ولا سيما البيهقي فإنه رأى أنه من رخص ابن عباس، فقال في "المدخل" قبل إخراجه لحديث ابن عباس: وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه رخص في الآية والآيتين. فلا يبعد عندي أن هذا الأثر مروى عن ابن عباس. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الخبر الذي روي عن ابن عباس مخالف لما عليه أصحاب رسول الله، لذلك تجد أن البيهقي قد نبه على هذه القضية، قال: "ومن خالفه أكثر، وفيهم إمامان ومعهم ظاهر الخبر". وهو مع هذا أشار إلى ضعف الأحاديث الواردة في نهي الحائض عن قراءة القرآن، فقال: "باب ذكر الحديث الذي ورد في نهي الحائض عن قراءة القرآن، وفيه نظر". ينظر: الطبقات الكبرى: (١٨٦/٥)، التاريخ الكبير: (٣٠١/٥)، الفوائد المعللة لأبي زرعة الدمشقي: (ص: ٢٤٤)، الجرح والتعديل: (٢٥٠/٥)، الثقات: (٩٧/٥)، السنن الكبرى: (٢٦٩/١).

(١) سقط من الأصل لفظ (ابن)، والصواب: ما أثبتته (ابن وهب) كما عند البيهقي في "الدلائل": (٣٨٨/٤).

(٢) هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد القاري مرسلاً.

- أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٣٨٨/٤) (وفيه قصة) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث شجاع بن وهب إلى كسرى. وقال البيهقي: "اتفق هذا المرسل والموصول قبله في تمزيقه كتابه في هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن تمزيقه ملكه، وفي الأول أنه دعا عليهم واختلفت الروايتين فيمن يدفع كتابه إلى كسرى، والرواية الأولى موصولة فهي أولى، والله أعلم".

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٥٤١ / ٢) برقم: (٢٢١٩) (بنحوه موطأ)، (٦٧٤ / ٢) برقم: (٢٨٢٥) (بنحوه)، والبخاري في "صحيحه" (٢٣ / ١) برقم: (٦٤) (كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان) (بنحوه)، (٨ / ٦) برقم: (٤٤٢٤) (كتاب المغازي، باب كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى كسرى وقيصر) من طريق صالح بن كيسان.



- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٤٥) برقم: (٢٩٣٩) (كتاب الجهاد والسير، باب دعوة اليهود والنصارى) (بنحوه) من طريق عقيل بن خالد.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ٩٠) برقم: (٧٢٦٤) (كتاب أخبار الآحاد، باب ما كان يبعث النبي من الأمراء والرسل) (بنحوه) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.
- ثلاثتهم: (صالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد الأيلي) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس.

دراسة رواة الإسناد:

- هو أصبغ بن فرج بن سعيد، أبو عبد الله، القرشي، المصري الأموي. قال أبو سعيد بن يونس: تُوفي يوم الأحد، لأربع بقين من شوال سنة ٢٢٥ هـ. روى عن: عبد العزيز الدراوردي، وأسامة بن زيد بن أسلم. وروى عنه: البخاري، ومثويه.

قلت: هو صدوق كما حكم عليه أبو حاتم الرازي، وكذا عند العجلي. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٦/٢)، الثقات للعجلي: (٢٣٣/١)، الجرح والتعديل: (٣٢١/٢)، صحيح ابن خزيمة: (٢٧٨/١)، صحيح ابن حبان: (٤٠١/٣)، تهذيب الكمال: (٣٠٤/٣)، الكاشف: (٢٥٤/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢)، التقريب: (١٤٩/١).

- عبد الله بن وهب المصري، ويونس، والزهري: تقدمت ترجمتهم.
- عبد الرحمن بن عبد القاري، أبو محمد، المدني، من أهل القارة، مات سنة ٨٨ هـ. روى عن: غمر، وأبي طلحة. روى عنه: غروة بن الزبير، وخميد بن عبد الرحمن بن عوف.

قلت: هو ثقة كما قال يحيى بن معين، والعجلي، وهو معدود من كبار التابعين، والله أعلم.

فائدة: لعل سبب قلة من تكلم فيه من أئمة الجرح والتعديل؛ كونه مُتردداً بين أن يكون صحابياً صغيراً أو تابعياً، والذي أقصده بهذا هو أن الثُّقَّاد اختلفوا فيما بينهم في تعدادهم من الصحابي أو التابعي، فقد قال أبو داود: أُتي به النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، ثم إن ابن عبد البر جزم بأنه من التابعين حيث قال: "ليس له سماع، ولا رؤية عن النبي صلى الله عليه وسلم بل هو من التابعين"، وقال المزي: "ويقال: إن له صحبة"، وقال الذهبي: "رأى النبي صلى الله عليه وسلم"، أما ابن حجر فقال في الموضع: "له صحبة"، وفي موضع آخر، قال: "يقال: له رؤية"، ثم حكى أقوال الواقدي وغيره فيه. ينظر: الثقات للعجلي: (ص: ٢٩٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٥ / ٢٦١)، الثقات: (٧٩/٥)، رجال صحيح مسلم لابن منجويه: (١ / ٤١٥)، تهذيب الكمال: (١٧ / ٢٦٣ - ٢٦٥)، الكاشف: (٦٣٥/١)، التقريب: (٢ / ٣٣٥، ٦ / ٢٢٣).

الحكم على الإسناد:

=



ومنهم: عبد الله بن عبد القاري^(١)

وأبو عبيدة بن محمد بن عمّار بن ياسر، حليف بني زهرة^(٢)

٥٢. حدّثني محمد بن المنهال، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمّار بن ياسر قال: «سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين؟

إسناده مرسل؛ لأن عبد الرحمن بن عبد القاري - وإن كان ثقة - لكنه لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم -، وليُفترض أنّه صحابي، فإنه ولد في أواخر عُمره - صلى الله عليه وسلم - ولم يَسْمَعْ منه، ومما يستدعي التنبيه عليه مخالفة متنه لما رواه أهل المغازي، والخبر الصحيح؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى وليس شجاع بن وهب، والخبر روي مختصراً عند المصنّف في "تاريخه". وإن البيهقي - رحمه الله - أخرجه مُطَوَّلًا في "دلائل النبوة" وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث شجاع بن وهب إلى كسرى، ثم قال: والمشهور في الرواية الصحيحة، وعند أهل المغازي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عبد الله ابن حذافة إلى كسرى، قال ابن حجر مؤيداً له: "وقد تقدم للمصنّف في "العلم" عاليًا عن إبراهيم بن سعد قوله مع عبد الله بن حذافة، هذا هو المعتمد". ينظر: فتح الباري: (١٢٧/٨).

(١) هو عبد الله بن عبد القاري، المدني، حليف بني زهرة، أخو عبد الرحمن بن عبد القاري. روى عن: أبيه عبد القاري، وعلي بن أبي طالب. روى عنه: ابنه محمد بن عبد الله بن عبد القاري، ويّزید بن خُصيفة. فائدة: القاري نسبة إلى القارة. قال ابن سعد: "وهو من القارة، والقارة ولد مُحَلِّم بن غالب بن عائدة بن يثع بن مُلَيْح ابن الهون بن خزيمه بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَر، وإنما سُموا القارة لأن يَعْمَرَ الشَّدَاخ بن عَوْف اللَّيْثِي أراد أن يُفَرِّقَهُمْ فِي بُطُون كنانة، فقال رجل منهم:

* دَعُونَا قَارَةً لَا تُنْفِرُونَا ... فَتُجْفَلْ مِثْلَ إِخْفَالِ الظَّلِيمِ

فسموا بذلك القارة. ينظر: الطبقات: (٤٢/٥)، الجرح والتعديل: (١٠٢/٥)، تهذيب الكمال: (٢٤٨/١٥)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٦/٨).

(٢) (بني زهرة) نسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، وهي من قريش. ينظر: الأنساب للسمعاني: (٦/٣٥٠).



فقال: يا ابن أخي^(١)، ذلك السُّنَّة، وسألتُهُ عن المَسْح على الخُفَّين؟ فقال: يا ابن أخي^(٢)، ذلك السُّنَّة، وسألتُهُ عن المَسْح على العِمَامَةِ؟ فقال: لا، أَمَسَّ الشَّعَرَ الماءَ»^(٣).

(١) في الأصل: "يا ابن أخ"، والصواب: (يا ابن أخي) كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (٦١/١).

(٢) والتعليق هاهنا كما هو في السابق.

(٣) هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن إسحاق، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عبد الرحمن بن إسحاق، عن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن عَمَّار بن ياسر، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً حكماً.

– أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٦١/١) من طريق يزيد بن زُرَّيع.

– وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٤٧ / ١) برقم: (١٠٢) (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المسح على العمامة) (يمثله) من طريق: (بشر بن المفضل).

كلاهما: (يزيد بن زُرَّيع، وبشر بن المفضل) عن عبد الرحمن بن إسحاق به.

الوجه الثاني: عبَّاد بن إسحاق، عن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن عَمَّار بن ياسر، عن جابر بن عبد الله موقوفاً.

– أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١ / ٣١٤) برقم: (٢٣٢) (مختصراً) عن (إسماعيل بن عُليَّة).

دراسة رواية الإسناد:

– هو محمد بن السَّمْنَهال، أبو عبد الله، الضَّرِير، البَصْرِيُّ، مات سنة ٢٣١ هـ. روى عن: جَعْفَر بن سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ، وأبي عَوَانَةَ الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُرِي. وروى عنه: البخاري ومسلم.

قلت: محمد بن المنهال ثقة حافظ – كما قال ابن حجر العسقلاني –، وقد وثقه جمع من الأئمة وهو أثبت الناس في يزيد بن زريع، وكذلك أحفظ الناس بالبصرة في وقته، هكذا وصفه أبو يعلى الموصلي. ينظر: سؤالات ابن الجنيدي: (ص: ٣٥٧)، الجرح والتعديل: (٩٢/٨)، الثقات: (٨٥/٩)، تهذيب الكمال: (٥٠٩/٢٦ – ٥١٣)، الكشف: (٢٢٤/٢ – ٢٢٥)، إكمال تهذيب الكمال: (١٠ / ٣٦٩)، التقريب: (٣٢٣/٣).

هو يَزِيد بن زُرَّيع بن يزيد العبَّسي، أبو معاوية البصري. مات سنة ١٨٢ هـ أو ١٨٣ هـ. روى عن: أيوب السَّخَيَّاني، ويونس بن عُبيد. روى عنه: عَلِي بن المديني، ومُسَدَّد بن مُسَرَّهَد.

قلت: هو ثقة حافظ، وقد وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر عنه: "ثقة ثبت"، لكن أشار ابن طاهر القيسراني أن يزيد تَغَيَّرَ بآخِرِهِ، قال: "وإنما هلك في حديث حجاج الصواف، وقد هلك في هذا الكتاب غير واحد، وذلك أن ابن زريع حدثهم قديماً بأحاديث حجاج، فمات الذين سمعوا منه قديماً فمن حدث بآخِرِهِ عنه من المتأخرين لم يعمل شيئاً منهم: البحراني، وغيره". ينظر: الطبقات: (٢٩٠/٩)، الجرح والتعديل: (٩ / ٢٦٣)، الكمال في أسماء الرجال:



(٩ / ٣٩٤)، تهذيب الكمال: (٣٢ / ١٢٤)، الكاشف: (٣٨٢/٢) تهذيب التهذيب: (١١ / ٣٢٧ - ٣٢٩)،
التقريب: (١١٠/٤).

- هو عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث بن عبد الله، ويقال له: عبّاد بن إسحاق. وهو القُرشيّ، المدني، أبو عبد الكريم، سكن البصرة، مولى بني عامر بن لؤي، ويقال: الثَّقَفِي، روى عن: سعيد المَقْبُرِي، وأبي حازم سَلَمَةَ بن دينار المدني. روى عنه: إسماعيل بن عُليّة، وبُشَيْر بن الْمُفَضَّل.

أقوال المعدلين:

قال يزيد بن زريع: "ما جاء من المدينة أحفظ منه". وقال ابن معين في رواية عبد الله بن شعيب الصابوني: "ثقة، ليس به بأس". وقال في رواية الدارمي: "صالح"، وفي موضع آخر للدارمي، والدوري: "ثقة". وفي موضع آخر: "صالح الحديث". وقال أحمد بن حنبل: "هو رجل صالح أو مقبول". وقال أيضاً: "صالح الحديث". وقال مرة: "ليس به بأس". قال البخاري: "ثقة". وقال يعقوب بن شيبه: "صالح". وقال أبو داود: "ثقة". قال يعقوب بن سفيان، والنسائي: "ليس به بأس". وقال الساجي: "صدوق يرمى بالقدر". وقال ابن خزيمة: "ليس به بأس". قال ابن حبان: "مُتَقَنَّ جَدًّا".

أقوال المضعفين:

قال يحيى القطان: "سألت عن عبد الرحمن بن إسحاق بالمدينة فلم أرهم يحمّدونه". قال ابن المديني: "كان يري القدر، ولم يحمل عنه أهل المدينة". قال الجوزجاني: "كان غير محمود في الحديث". قال العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي". وقال أبو داود: "قدري". وقال الدارقطني: "ضعيف يُرْمَى بالقدر".

أقوال المفصلين:

- قال إسماعيل بن إبراهيم: "سألت أهل المدينة عنه فلم يحمّدوا مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزمعي، روى عنه أشياء فيها اضطراب".
- قال سفيان بن عيينة: "كان قدرياً، فنفاه أهل المدينة فجاءنا هاهنا مقتل الوليد فلم نجالسّه، وقالوا: إنه قد سمع الحديث".
- قال أبو طالب: "سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن إسحاق المديني، فقال: روى عن أبي الزناد أحاديث منكّرة، وكان يحبي لا يعجبه قلت كيف هو؟ قال: صالح الحديث".
- قال ابن معين: "عبد الرحمن بن إسحاق عن الزُّهري أحب إليّ من صالح بن أبي الأخضر".
- قال أحمد بن حنبل: "صالح الحديث".
- قال المروذي: "قلت لأبي عبد الله: فعبد الرحمن بن إسحاق كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه، فقد حدث عن الزُّهري بأحاديث - كأنه أراد: تفرد بها-".



- قال البخاري: "ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض".
 - قال أبو حاتم الرازي: "عباد بن إسحاق مديني، قدم البصرة يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبه".
 - قال ابن عدي لما ذكر بعض أحاديث عبد الرحمن بن إسحاق: "ولعبد الرحمن غير ما ذكرت من الحديث عن الزهري، وعن غيره من شيوخه وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل.
- اختلف أئمة الجرح والتعديل في بيان حال عبد الرحمن بن إسحاق، فهؤلاء منقسمون إلى ثلاثة: منهم من ضعفه؛ كعلي بن المديني، والجوزجاني، والعجلي، والدارقطني. وأقوال هؤلاء الأئمة عليه؛ إما متعلقة بأمور العقائدية فنسبوه إلى القدريّة، وأن أهل المدينة لم يحمّدونه، أو ربما تكلموا فيه من حيث ضبطه وإتقانه.
- ثم تعددت أقوال يحيى بن معين فيه، منها قوله: "ثقة". وقال مرة: "صالح الحديث". وفي أخرى: "ثقة لا بأس به". فمن هنا لاحظت أنّ توثيقه إياه فيه نظر، ومثله ما رواه ابن عدي في كتابه "الكامل" وفي إسناده إلى يحيى بن معين مقال، ويمكن تلخيصه كالتالي:
- اشتمال إسناده ابن عدي إلى ابن معين أمور:
- أولاً: فيه عبد الله بن شعيب - خاصة فيما رواه ابن عدي عن ابن معين في توثيقه - ولم أعثر على كلام النقاد فيه، وذكر ابن حبان له في "الثقات" لا يدل على التوثيق، ومثله أيضاً عبد الرحمن بن أبي بكر الرازي شيخ ابن عدي الذي روى توثيق ابن معين لعبد الرحمن بن إسحاق من طريق الثوري.
- ثانياً: اكتفى ابن عدي أحياناً بقوله "وفي موضع آخر"، ولم أجد بعض كلامه في تواريخ ابن معين بروايات المتعددة المطبوع بين أيدينا.
- ولعل الراجح - والله أعلم - أن ابن معين تكلم عنه لذلك عرّف فيه بـ "صالح الحديث"، فهذا مصطلح حسب رأيي موافق لبقية أقوال النقاد كأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبه، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والنسائي، والساجي، وابن خزيمة.
- أما البخاري - رحمه الله - فهو وإن احتمله - كما نقله الترمذي عنه في "علله الكبير" - إلا أن كلامه فيه مفصل، قال: "ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه وإن كان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض". فيُفهّم من قوله إن عبد الرحمن رُدّ أحاديثه إذا خالف من هو مثله أو أعلاه.
- ثم إن أبا حاتم الرازي فقد وصفه "بحسن الحديث" ثم قال لا يحتج به، فمن هنا انتبهتُ إلى مسألة؛ وهي أن الراوي قد وُصِفَ بحسن الحديث ويُكتب حديثه، ومع ذلك لا يكون محتجاً به عند أبي حاتم، لذلك لا يمكن القول: إن حسن =



الحديث عند أبي حاتم دليل على قبول رواياته عنده خاصة إذا صرح بعدم الاحتجاج به، إضافة إلى ذلك، فإن أبا حاتم شبهه بـابن إسحاق صاحب المغازي.

ثم فإن الإمام أحمد بيّن حاله من حيث:

- أحاديثه عن أبي الزناد، وهي منكورة.

- مروياته إن تفرّد؛ فذهب إلى عدم قبول ما تفرّد به عن الثوري التي لم يروها أصحاب الثوري الثقات الملازمين له.

- الرواة عنه وحالهم؛ وهم: ابن علقمة، وبشر بن مفضل، ويزيد بن زريع، وخالد الطحان.

- عدم شهرته في المدينة، ورواية موسى الزمعي عنه مضطربة.

فخلاصة القول، فإن عبد الرحمن بن إسحاق صدوق زمي بالقدر - كما قال بذلك ابن حجر -، لكن لم يردّ الثّقاد رواياته كلها، والذي يظهر فيها تفصيل، منها:

١. عدم قبول ما تفرّد به عن الثوري أو غيره.

٢. بعض أحاديثه منكورة، وخاصة فيما رواه عن أبي الزناد.

٣. احتمال أحاديثه فيما وافق الثقات، وإذا خالف من هو مثله أو أقوى منه، فهنا رُدّت مروياته. ينظر: سؤالات ابن الجنيّد: (ص: ٣٨٥)، العلل للإمام أحمد برواية المروزي: (ص: ٦٤)، أحوال الرجال: (ص: ٩٢)، الثقات للعجلي: (ص: ٢٨٧)، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني: (ص: ١٢٦)، المعرفة والتاريخ: (٣/٣٧٧)، العلل الكبير: (ص: ١٧٩)، الضعفاء للعقيلي: (٢/٣٢١)، الجرح والتعديل: (٥/٢١٢ - ٢١٣)، الثقات: (٧/٨٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/٤٩٠ - ٤٨٩)، تهذيب سنن أبي داود وأيضاًح علله ومشكلاته لابن القيم: (٢/٢٠٠)، تهذيب الكمال: (١٦/٥١٩)، الكاشف: (١/٦٢٠)، تهذيب التهذيب: (٦/١٣٨ - ١٣٩)، التقريب: (٢/٣٠٦).

- هو أبو عبيدة بن محمد بن عمّار بن ياسر، العنسي، وليس سلّمة بن محمد بن عمّار بن ياسر فإنه أخوه. روى عن: أبيه وجابر. وروى عنه: سعد بن إبراهيم، وابن إسحاق.

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل: "ثقة". وقال أبو حاتم في موضع آخر - كما نقله المزي -: "صحيح الحديث".

أقوال المجرّحين:

قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، ولا يُسمّى.

ومن فصله أحمد بن حنبل، فقال: "وأخوه سلمة لم يرو عنه إلا علي بن زيد، ولا يُعرف حاله".

قلت: اختلف قول الثّقاد في أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، ولا سيما أبي حاتم، فقد ذكره في "الجرح والتعديل" وقال: "لا يُسمّى"، وهو منكر الحديث. أما قوله في توثيق الراوي فلم أقف في كتابه إلا ما نقله المزي في "تهذيب"



الكمال"، قال: "وفي كتاب الكنى: أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، اسمه سلمة، روى عنه علي بن زيد بن جدعان وهو مديني، سمعت أبي يقول: أبو عبيدة بن محمد بن عمار صحيح الحديث".
فيظهر من قوليه أنه فرّق بين أبي عبيدة واسمه سلمة-، والذي لا يسمى، فحكم على غير المسمى بأنه منكر الحديث، وقال في المسمى (سَلَمَة)- بأنه صحيح الحديث، ولما اطلعُتُ كلام أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وجدته بين معقوفين، ثم قرأتُ تعليق المحقق في الحاشية رقم (١) قال:

"سقطت هذه الترجمة من [م]، وذكره البخاري في "الكنى" رقم: (٤٤٩)،... وله ترجمة في "التهذيب" وفيها: "قال ابن أبي حاتم عن أبيه: منكر الحديث ولا يسمى، وقال في موضع آخر: صحيح الحديث، فيمكن القول: إن كلاماً من كلامه ذكره المزي في تهذيب الكمال (٦٢/٣٤)، لكن يظهر من صنيع المزي في "تهذيب الكمال" أنهما اثنان حيث قال: أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي، أخو سلمة بن محمد، وقيل: هما واحد".
أما البخاري ففرّق بينهما؛ ففي ترجمة "سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر" قال: "أراه أخا أبي عبيدة"، وقال المزي معلّقاً على كلامه: "وهذا القول أشبه بالصواب من قول من جعلهما واحداً، والله أعلم".

ثانياً: إن سلمة روى عنه علي بن زيد بن جدعان فحسب، أما أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر فروى عنه جمع من الرواة، ولم أقف على من ذكر بأن علي بن زيد بن جدعان من تلاميذ أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، فهذا دلالة واضحة على أنهما اثنان.

ثالثاً: ومما يبين أنهما اثنان، وأن هذا غير هذا، أنّ سَلَمَة بن محمد أخرج له أبو داود وابن ماجه، بينما أبو عبيدة بن محمد روى له أبو داود والترمذي والنسائي، فصنّعه مشعر بأنهما اثنان، وليسوا واحداً، إلا أن المزي لما ذكر اسمه، قال: روى له الأربعة، فصنّعه هناك في ذكر رموز السنن (٤) كأنه جمع بين هذا وهذا، وربما يزيد الوهم على القارئ، والأصل أنه فرّق بينهما.

رابعاً: أكّد النسائي - رحمه الله - بأنهما اثنان حيث قال: "ومن ولد عمار بن ياسر؛ محمد بن عمار بن ياسر، وسلمة بن محمد بن عمار بن ياسر، وأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر".

فأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ثقة صدوق، وقد وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل إلا أن الحافظ قال عنه مقبول إن توبع، وربما قال عنه بذلك لقلّة مروياته فيصعب اعتباره لمعرفة طبقته. ثم إن كلام أبي حاتم بأنه منكر الحديث فهو معارض لكلام يحيى بن معين وأحمد بن حنبل - وهو وإن كان متشدّد في الجرح - إلا أنني أرى هذا القول فيه نوع من الإشكال؛ لأنّه يبعد عندي - والله أعلم - أن الراوي وُصف بالتوثيق عند أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ثم قيل عنه: "منكر الحديث" عند أبي حاتم مثلاً، والذي أذهب إليه احتمال وقوع القلب في كلام ابن أبي حاتم، ومن ثم تحتاج إلى مزيد بحث. ينظر: التاريخ الكبير: (٧٦/٥)، تسمية من روي عنه من أولاد العشرة للنسائي: (ص: ٩٢).

الحكم على الإسناد:

=



إسناده غريب، وذلك أن أصحاب جابر بن عبد الله لم يرو عنه إلا أبي عبيدة بن محمد بن عمار، ثم لم يرو عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق، فهو صالح الحديث وقد تفرّد عن أبي عبيدة، فالمتفرد عن المتفرد مشعر بأنه الرواية ضعيفة، وقد نبّه على هذه المسألة ابن عدي في كتابه "الكامل" حيث قال: "ولعبد الرحمن غير ما ذكرْتُ من الحديث عن الزُّهري، وعن غيره من شيوخه وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه".

وله شواهد من حديث:

- المغيرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٤١) برقم: (٢٩١٨) (كتاب الجهاد والسير، باب الجبة في السفر والحرب) ولفظه: "انطلق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحاجته، ثم أقبل فلقيته بماء فتوضأ وعليه جبة شامية، فمضمض واستنشق وغسل وجهه، فذهب يخرج يديه من كميّه فكانا ضيقين، فأخرجهما من تحت، فغسلهما ومسح برأسه وعلى خفيه".

- وعمر بن الخطاب، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٥١) برقم: (٢٠٢) (كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين) ولفظه: "عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: أنه مسح على الخفين، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك، فقال: نعم، إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا تسأل عنه غيره".
- وحديث أسامة بن زيد - رضي الله عنه - أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ٢٩٤) برقم: (١٨٥)، ولفظه: "دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبلال الأسواف فذهب لحاجته، قال: ثم خرجا، قال أسامة: فسألت بلالا ما صنع؟ قال بلال: ذهب النبي - صلى الله عليه وسلم - لحاجته، ثم توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين".

أحكام الأئمة على الحديث:

- قال الشافعي: "وهذا حديث صحيح".
- قال يونس بن عبد الأعلى: "ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرٌ أنه مسح على الخفين في الحضر غير هذا".
- قال الدارقطني: "لا يثبت هذا القول".
- قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بداود بن قيس".
- قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا داود بن قيس، والدراوردي".
- قال ابن عبد البر: "حديث ابن نافع هذا معروفٌ عند أهل المدينة ومصر، رواه ثقات الفقهاء".
- قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: "هذا صحيحٌ في المسح بالحضر، والأسواف موضع بالمدينة". ينظر: علل الدارقطني: (١٧٨/٧)، المستدرک للحاكم: (١ / ١٥١)، المعجم الأوسط للطبراني: (٨ / ٣٤٧)، معرفة السنن والآثار: (٩٩/٢)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١١ / ١١٨).



ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي^(١)

٥٣. [١٠٢/ب] حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا جَدِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: « أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَتْ: أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَاطِمَةَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَاسْتَأْذَنْتْ وَرَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَعَ عَائِشَةَ فِي مِرْطِهَا^(٢)، فَأُذِنَ لَهَا فَدَخَلَتْ^(٣) ».

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المُنْغِيرَةِ بن عبد الله، القُرَشِيُّ، المخزومي، المدني، أخو أبي بكر بن عبد الرحمن، لم أقف على ذكر تاريخ وفاته. ينظر: الجرح والتعديل: (٣١٣/٧)، الكاشف: (١٩٢/٢)، تهذيب الكمال: (٥٩٩/٢٥).

(٢) قوله (مِرْطِهَا): "أَكْسِيَّةٌ مِنْ صُوفٍ كَانُوا يَأْتُرُونَ بِهَا، وَبِمَا كَانَتْ مِنْ حَزْرٍ أَوْ غَيْرِهِ". ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي: (٣٥٣/٢).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩٤٢) برقم: (٢٥٢١٤)، والنسائي في "سننه" (١ / ٧٨٠) برقم: (٣٩٥٥) / (٢) (كتاب عشرة النساء، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض) (وفيه قصة)، من طريق شعيب بن أبي حمزة. - وأخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩٤٣) برقم: (٢٥٢١٥) (بنحوه مختصراً)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٨٠) برقم: (٣٩٥٤) / (١) (كتاب عشرة النساء، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض) (وفيه قصة)، من طريق صالح بن كيسان.

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٧ / ١٣٥) برقم: (٢٤٤٢) (كتاب فضائل الصحابة) من طريق إبراهيم بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي مختصراً. وقال النسائي: "خالفهما - أي شعيباً بن أبي حمزة، وصالحاً بن كيسان - معمرٌ، رواه عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عائشة".

أربعتهم: (شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وإبراهيم بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي) عن الزُّهْرِيِّ به.

=



ومنهم: عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

٥٤. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَا يُعَزَّنُكُمْ ذَنْبٌ^(١) سِرْحَانُ^(٢) هَذَا حَتَّى تَرَوْهُ يَسْتَطِيرُ عَرَضًا، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ - يُرِيدُ الْفَجَرَ فِي الْأَفْقِ -»^(٣).

الوجه الثاني: الزُّهْرِي، عروة بن الزبير، عن عائشة.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٦٠٧٥) برقم: (٢٥٨١٣)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٨٠) برقم: (٣٩٥٦) / (٣) (كتاب عشرة النساء، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض) (مُطَوَّلًا) (وفيه قصة)، من طريق معمر بن راشد. قال أبو عبد الرحمن: "هذا خطأ، والصواب الذي قبله".

أما متابعة البهي عن عروة بن الزبير، عن عائشة لهذا الوجه - فقد أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩٥٢) برقم: (٢٥٢٥٩) (ولم يذكر لفظه)، فهي ضعيفة؛ لأنه صدوق يُخْطِئُ ومُضْطَرِب. ينظر: العلل: (٤٨/٢)، التقريب: (ص: ٣٣٠). قلت: فقد صرَّح النَّسَائِيُّ بأن الصواب هو الوجه الأول. فهذا الحديث روي من طريق الجماعة عن الزُّهْرِي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة به.

(١) تكررت كلمة "ذَنْبٌ" مرَّتين في الأصل.

(٢) ويُسمى الفجر الأوَّلُ ذَنْبُ السِّرْحَانِ لاستطالته. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري اليمني (٥/٣٠٥٤).

(٣) وأخرجه يعقوب عن عَمْرُو بْنِ الرَّبِيعِ، عن يحيى بن أَيُّوبَ، عن يُوسُفَ، عن ابن شَهَابٍ، عن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، من قول عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وهذا الأثر مما انفرد به المصنف.

دراسة رواية الإسناد:

- هو عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقِ الْهَلَالِيِّ، أَبُو حَفْصٍ، الْمَصْرِيُّ، الْكُوفِيُّ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُوسُفَ: مَاتَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثَمَانِ بَقِينَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ٢١٩هـ. روى عن: اللَّيْثِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزُوقٍ. وروى عنه: البخاري، وابن دُرَيْلٍ. قلت: هو ثقة كما قال العجلي، والدارقطني، وكذا قال ابن حجر العسقلاني، أما أبو حاتم فجعله صدوقًا، ومن عاداته التشدد في توثيق الرواة. انظر: الثقات للعجلي: (١٧٦/٢)، صحيح ابن خزيمة: (٩٨/٣)، الجرح والتعديل: (٢٣٣/٦)، صحيح ابن حبان: (٤٠٩/١٢)، سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني: (ص: ٢٥١)، المستدرک: (٢٧٦/١)، الكاشف: (٧٦/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (١٦٨/١٠)، التقريب: (ص: ٤٢١).



- هو يحيى بن أيوب، أبو العباس الغافقي المصري، تُوفي سنة ٢٦٣هـ. روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة. وروى عنه: ابن وهب، وسعيد بن أبي مريم.

أقوال المعدلين:

قال ابن معين: "ثقة ثقة". وقال عثمان: قلت ليحيى: فالليث - أعني ابن سعد - أحب إليك، أو يحيى بن أيوب؟ فقال: "الليث أحب إلي، ويحيى ثقة". قال أيضًا في رواية الدارمي وإسحاق بن منصور: "صالح". وفي "العلل الكبير" للترمذي: قال البخاري: "ثقة". وقال أبو داود: "وهو صالح". وقال يعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحري: "ثقة". وزاد يعقوب: "حافظًا للحديث". قال ابن عدي: "وهو عندي صدوق لا بأس به". قال ابن شاهين: "ليس به بأس".

أقوال المخرجين:

١. مالك بن أنس: وقال ابن أبي مريم - فيما ذكره العقيلي -: "حدثت مالكًا بحديث حدثناه يحيى بن أيوب عن مالك، فقال: كذب، وحدثته بآخر عنه، فقال: كذب".
٢. قال ابن سعد: "كان منكر الحديث".
٣. قال أبو حاتم: "ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يُحتج به".
٤. قال أبو العرب القيرواني - لما ذكره في "جملة الضعفاء" -: "إنما ضَعُفَ من أجل حفظه فقط".
٥. وقال الإسماعيلي: "لا يحتج به".
٦. وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم".
٧. وقال الدارقطني: "في بعض حديثه اضطراب".
٨. وقال ابن حزم: "كان ضعيفًا".
٩. وقال أبو محمد الأشبيلي، وأبو الحسن القطان: "لا يحتج به". وزاد ابن القطان: "لسوء حفظه".

أقوال المفصلين:

١. أحمد بن حنبل: - قال أحمد بن محمد الأثرم: "سمعت أبا عبد الله - وذكر يحيى بن أيوب المصري - فقال: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، - وكأنه ذكر الوهم في حفظه -".
- قال الساجي: "كان أحمد بن حنبل يقول: يحيى بن أيوب يخطئ خطأ كثيرًا، وحيوة بن شريح أعلى من يحيى بن أيوب ومن سعيد بن أيوب، كان يحيى بن أيوب يجلس إلى الليث، وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء".
٢. قال أحمد بن صالح: "له أشياء يخالف فيها". وقال أيضًا - كما ذكر ذلك أبو زرعة في "تاريخه" -: "كان يحيى من وجوه أهل مصر، وربما زل في حفظه".
٣. وقال الساجي: "صدوق يهيم".
٤. وقال أبو سعيد بن يونس: "وحدث عنه الغرباء بأحاديث ليست عند أهل مصر عنه".



٥. قال ابن عدي: "ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً مُنكَرًا".
٦. وقال الحاكم أبو أحمد: "إذا حَدَّثَ من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس".
٧. وفي كتاب الحاكم الكرايسي عنه: "إنما عرف عند الليث بن سعد، وما حدث من كتاب فليس به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطئ". ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٦/٧)، تاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص: ١٩٦)، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٢٣١)، الضعفاء للعقيلي: (٣٩١/٤ - ٣٩٢)، الجرح والتعديل: (١٢٨/٩)، الكامل في الضعفاء: (٩ / ٥٥)، الثقات لابن شاهين: (ص: ٢٦٠)، تهذيب الكمال: (٣١ / ٢٣٣)، الإعلام شرح ابن ماجه لمغلطاي: (٢ / ٢٦٧). إكمال تهذيب الكمال: (٥٩٠/٦)، (١٢ / ٢٨٧)، تهذيب التهذيب: (٤ / ٣٤٢)،
- قلت: اختلف أئمة الجرح والتعديل في يحيى بن أيوب المصري، منهم من وثقه؛ كـيحيى بن معين، ثم البخاري، والفسوي، وإبراهيم الحري، وغيرهم. ومنهم من وصفه بصالح كأبي داود وغيره، أما الذين ضَعَفَهم منهم: مالك بن أنس ووصفه بالكذب، وقال محمد بن سعد بأنه منكر الحديث، ومن ضَعَفَ ابن حزم، ومنهم من ذهب إلى عدم الاحتجاج به كأبي حاتم الرازي وإن اعترف بصدقه، فمن هنا يُستنبط بأن كلام مالك في تكذيبه لا يلتفت إليه إذ قد شهد على صدقه أبو حاتم الرازي وهو بمنزلة مالك في معرفة الرواة، ثم من الذين ضَعَفَوه أيضًا الإسماعيلي، وأبو محمد الأشبيلي، وأبو الحسن القطان، غير أن هؤلاء لم يفصلوا أحواله كما فصلوه الأئمة النُّقَّاد، وهذا تفصيل أحواله:
- إنه إذا حدث من حفظه وَهَمَ وأخطأ؛ فمن الأئمة الذين تكلموا من هذه الحيشية الإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، فقال عنه: "زَلَّ في حفظه"، والساجي، وأبو العرب القيرواني، وأبو أحمد الحاكم إلا أنه فَرَّقَ بين ضبط صدره وضبط كتابه، فقال إنه لا بأس إذا حدث من كتاب، وأخطأ إذا حَدَّثَ من حفظه.
- ومن الأمور التي تكلم فيه؛ اضطراب مرويَّاته، قال الدارقطني: "في حديثه اضطراب".
- وقد تكلم بعض النُّقَّاد من حيث تفضيل بعض الرواة عليه، منهم: ابن معين فقدم الليث عليه.
- ذهب ابن عدي إلى أنه إذا حَدَّثَ عن الثقة فلا يكون حديثه مُنكَرًا.
- والذي يظهر من هذه الأقوال - والله أعلم - أن يحيى بن أيوب صدوق، ويَهَمُ إذا حدث من حفظه، وإذا حدث من كتاب فلا بأس به، وفي بعض أحاديثه مناكير واضطراب، أما مالك - رحمه الله - فقد وصفه بالكذب، فلعل هذا من لغة أهل الحجاز - ويعني الخطأ - إذ لم أقف على أحد من النُّقَّاد من وصفه بالكذب، ولا سيما بَلَدِيَّةُ الإمام أحمد بن صالح المصري قد عدَّله ولا يصفه بالكذب، أما توجيهه لكلام ابن سعد حيث قال فيه: منكر الحديث، فلعله قال ذلك بسبب المناكير التي وقعت في مرويَّاته، أما أبو حاتم ومن تبعه من المتأخرين في وصفه بعدم الاحتجاج به فلعله بسبب كثرة المناكير في مرويَّاته، والاضطراب في بعض حديثه - وخاصة إذا حَدَّثَ من حفظه -، والله أعلم.
- يُؤنس بن يزيد الأيلي والزُّهري فقد تقدمت ترجمتهما.



ومنهم: عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي

٥٥. حَدَّثَنَا الْأَصْبَغُ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّئَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، قُلْتُ: «أَرَأَيْتَ قَصَرَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ إِنَّا لَا نَجِدُهَا فِي الْكِتَابِ، إِنَّمَا نَجِدُ ذِكْرَ صَلَاةِ الْحَضَرِ؟^(١) قَالَ أُمِّئَةُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: يَا ابْنَ أَخِي! إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

- هُوَ عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ، الْمَخْزُومِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِي، تُؤَيِّ فِي خِلَافَةِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ حَبَانَ: مَاتَ سَنَةَ ١٠٣ هـ. رَوَى عَنْ: أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، وَأُمِّ سَلَمَةَ. وَرَوَى عَنْهُ: ابْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ.

قلت: هو ثقة كما عند النسائي وقليل الحديث كما عبّر به ابن سعد، وكذا عند الحافظ ابن حجر إلا أنّ حديثه عن عُمر مُرْسَلٌ كما بيّن ذلك أبو حاتم الرازي بخلاف ابن حبان فإنه ذكر أن عكرمة روى عن عمر، وقول أبي حاتم مقدّم على قوله لأسباب:

أولاً: إنّ أبا حاتم الرازي أعرف بالرواة وخاصة فيما يتعلق بالإرسال.

ثانياً: إنّ الرواية أعم وأوسع من اللقاء والسماع، فيكون كلام أبي حاتم أخص ومن ثم يُقدّم قوله.

ثالثاً: الرواية لا تعني أن الراوي سَمِعَ أو لَقِيَ من فوقه. ينظر: الطبقات الكبرى (٥ / ٢٠٩)، تهذيب الكمال: (٢٠ / ٢٥٤)، تهذيب التهذيب: (٣ / ١٣٢)، تقريب التهذيب: (١ / ٦٨٧).

الحكم على الأثر:

هذا الأثر بهذا الإسناد ضعيف مُرْسَلٌ عن عمر، قال أبو حاتم في -حديث عكرمة عن عمر-: "حديثه عن عُمر مُرْسَلٌ". ثم إن يحيى بن أيوب تفرد بهذه الرواية عن يونس الأيلي، ولم أجد هذا الأثر عند أصحاب يونس الأيلي كالليث بن سعد وابن وهب، وقد قدّم ابن معين الليث على يحيى بن أيوب، لذلك يمكن القول: إن هذا الأثر تفرد به يحيى بن أيوب عن يونس، وفيه احتمال أنه من مناكيره، والله أعلم.

- وللأثر شاهد:

من حديث سُمرة بن جندب - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب الصيام) (٣ / ١٣٠) برقم:

(١٠٩٤) ولفظه: "لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا البياض - لعمود الصبح حتّى يستطير هكذا-".

(١) كذا في الأصل، وفي "السنن الكبرى" للبيهقي: "صلاة الخوف". ينظر: (١٢٨ / ٦).



وسلم- ولا نَعْلَمُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَفْعَلُ، وَقَصُرُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-»^(١).

(١) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن خالد بن أسيد، عن عبد الله بن عمر.

- أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (١٢٨/٦)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٣ / ١٣٧) برقم: (٢٢٠) (بمثله) من طريق يونس.

- ذكر البخاري في التاريخ الكبير: (٥٥/٥) ترجمة "عبد الله بن أبي بكر" أنه: "سمع أمية بن عبد الله، قاله الليث وحسان بن إبراهيم عن يونس عن الزُّهري، وتابعه فليح بن سليمان، قال ابن وهب والزبيدي: وعبد الملك بن أبي بكر، ولا يصح...".

- قال الدارقطني: واختلف عن يونس الأيلي: فرواه ابن وهب، عن يونس، عن الزُّهري، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، عن ابن عمر. وقال أحمد بن شبيب عن أبيه، عن يونس، عن الزُّهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أمية بن عبد الله، على الصواب. وكذلك رواه الليث، عن يونس، عن الزُّهري، وإن كان الليث رواه عن الزُّهري. وكذلك رواه عنبسة، عن يونس، عن الزُّهري. ينظر: العلل: (١٩٦/١٣).

قلت: علل الإمام الدارقطني طريق ابن وهب عن يونس، لأنه خالف شبيباً وليثاً وعنبسة فكلهم رَوَوْهُ عن يونس عن الزُّهري عن عبد الله بن أبي بكر، بينما عبد الله بن وهب رواه عن يونس عن الزُّهري عن عبد الملك بن أبي بكر به، ومن ثمَّ خالف في ذكر اسم شيخ الزُّهري وصَحَّفَ اسمه من عبد الله بن أبي بكر إلى أخيه عبد الملك، فيكون الخطأ في تصحيحه لاسم الراوي في الإسناد.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أمية بن عبد الله بن خالد، عن عبد الله بن عمر.

- أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١ / ٢٥٨) برقم: (٩٥٢) (بنحوه مختصراً) من طريق يحيى بن بكير عن الليث بن سعد به. قال الحاكم: هذا حديث رواه مدنيون ثقات، ولم يخرجاه.

الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن عبد الله، عن ابن عمر.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٢٢٦) برقم: (٥٧٨٧) (بنحوه)، وابن ماجه في "سننه" (٢ / ١٧٤) برقم: (١٠٦٦) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٣٠٦) برقم: (١٤٣٣ / ٢) (كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب تقصير الصلاة في السفر) وفي "الكبرى" له (٢ / ٣٥٧) برقم: (١٩٠٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ١٤٩) برقم: (٩٤٦) (بنحوه)، وابن حبان في "صحيحه" (٤ / ٣٠١) =



برقم: (١٤٥١)، (٦ / ٤٤٤) برقم: (٢٧٣٥) (بنحوه مختصراً)، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٣ / ١٣٨) برقم: (٢٢١) (بنحوه مختصراً) من طريق الليث بن سعد.

- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ١١٣) برقم: (٥٦ / ٥) (كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة) (بمعناه) من طريق الشعبي. قال الشعبي: "وكان الزهري يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر".

- وأورده الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٣ / ١٣٧) برقم: (٢١٩) (بنحوه) من طريق يونس.

ثلاثتهم: (الليث بن سعد، الشعبي، ويونس الأيلي) عن الزهري به.

- ذكر البخاري في ترجمة "عبد الله بن أبي بكر" أنه سمع أمية بن عبد الله، قاله الليث وحسان بن إبراهيم عن يونس عن الزهري، وتابعه فليح بن سليمان، قال ابن وهب والزبيدي: وعبد الملك بن أبي بكر، ولا يصح. قال الدارقطني: والصواب قول الليث ومن تابعه عن الزهري.

الوجه الرابع: الزهري عن رجل من آل خالد بن أسيد عن ابن عمر.

- أخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٢٠٠) برقم: (٤٨٤ / ١٥٣) (كتاب الصلاة، قصر الصلاة في السفر) (بنحوه) ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٣ / ١١٦٥) برقم: (٥٤٣١) (بنحوه مختصراً). قال الدارقطني: "ورواه مالك، عن الزهري، فلم يقم إسناد، وقال: عن الزهري، عن رجل من آل خالد بن أسيد، عن ابن عمر، ولم يذكر: عبد الله بن أبي بكر".

قال ابن عبد البر: "أما حديثه في هذا الباب عن ابن شهاب، عن رجل من آل خالد بن أسيد فلم يختلف رواة موطأ مالك في إسناد إلا أنه لم يسمه، ولا سمي الرجل السائل لعبد الله بن عمر، وقد أقام إسناد هذا الحديث جماعة من رواة ابن شهاب وسموا الرجل منهم: معمر، ويونس، والليث بن سعد. فرووه عن ابن شهاب عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أنه سأل ابن عمر، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إنا نجد صلاة الخوف وذكرنا الحديث". ينظر: العلل الدارقطني: (١٣ / ١٩٥)، الاستذكار لابن عبد البر: (٥ / ٢١٥).

الوجه الخامس: الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، عن ابن عمر.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢ / ٥١٧) برقم: (٤٢٧٦) (بنحوه مختصراً) عن معمر بن راشد. - ذكر البخاري في ترجمة "عبد الله بن أبي بكر" قول معمر وزد عليه، قال: "وقال معمر: عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، ولا يصح". ينظر: التاريخ الكبير: (٥٥ / ٥).

- قال الدارقطني معلقاً على هذه الرواية: وقال معمر: عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، عن ابن عمر، ووهم. ينظر: علل الدارقطني: (١٣ / ١٩٦).

- ورأى ابن عبد البر أنه من غلط الكاتب، قال: "فأما حديث معمر، فذكر عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، أنه قال لابن عمر: هذه صلاة الخوف، وصلاة الحضر في القرآن، ولا نجد صلاة المسافر؟ فقال ابن عمر: بعث الله إلينا نبيه عليه الصلاة والسلام، ونحن أجفئ الناس،



نصنع كما صنع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . هكذا في كتاب عبد الرزاق: عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن أمية. وإنما هو: عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن عبد الله. وهو من غلط الكاتب، والله أعلم. وإنما قلنا: إن ذلك في كتاب عبد الرزاق، لأننا وجدناه في كتاب الديري وغيره عنه كذلك، وكذلك ذكره الذهلي محمد بن يحيى، وقال: لا أدري هذا الوهم أمن معمر جاء، أم من عبد الرزاق؟ وقال أيضاً: هو عندي من كتاب عبد الرزاق، والله أعلم". ينظر: التمهيد: (٣١٨/٧).

قلت: وفيما تقدم أن ابن عبد البر لم يجزم بأن الوهم من معمر، وإنما رأى أن الخطأ من الكاتب؛ لأنه وجدته عند الديري كذلك، واستأنس اجتهداه بكلام الذهلي - من أعرف الناس بعلل حديث الزهري - الذي تردّد في عدّ الخطأ إلى أحد الاثنين فيما معمر، أو عبد الرزاق. وخالفه البخاري والدارقطني فصّرّحاً بأن الغلط من معمر الأزدي. والراجح عندي - والله أعلم - أن الوهم من معمر استدلالاً بكلام البخاري والدارقطني لجزمهما بالخطأ دون تردّد.

قلت: الصواب ما رواه الليث مع الجماعة عن الزهري كما صرّح بذلك الدارقطني، قال: الصواب قول الليث ومن تابعه عن الزهري - يعني قول من قال عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، عن ابن عمر -، وبهذا تبين لي أن الوجه الأول معلول. أما الوجه الثاني: ففي إسناده زيادة راو؛ وهو قوله (عن أبيه) ما بين عبد الله بن أبي بكر وأميه، ولعله من بعض الرواة من دون يحيى بن بكير -، وليس منه لأنه من أحد الثقات في ليث بن سعد -، قال ابن حجر: "ثقة في الليث". فلذلك يبعد عندي أن الوهم منه. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (١٣ / ١٩٥)، تقريب التهذيب: (ص: ٥٩٢).

دراسة رواية الإسناد: الأصنع، وابن وهب، ويونس، وابن شهاب: تقدمت ترجمتهم.

- هو عبد المملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، المَحْزُومِيّ، القُرْشِيُّ، من أهل المدينة، مات في أول ولاية هشام بن عبد الملك. روى عن: أبيه، وخارجة بن زيد. وروى عنه: عبد المملك بن عبد العزيز بن جريج، وإسحاق بن الحارث القُرْشِيُّ.

قلت: هو ثقة، كما عند الذهبي وابن حجر.

- هو أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، مات في طاعون الفتيات سنة ٨٦هـ. روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب. روى عنه: عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعطية بن قيس الشامي.

قلت: هو ثقة كما عند الذهبي، وابن حجر العسقلاني، وقد ذكر الحافظ أن بعض الأئمة ذكره في جملة الصحابة كما فصل ذلك في الإصابة، لكن الصواب أنه من التابعين. ينظر: الطبقات الكبرى (٥ / ٤٧٨)، الثقات للعجلي: (٢٣٦/١)، (١٠١/٢)، الجرح والتعديل: (٣٤٤/٥) الثقات: (٩٣/٧)، تهذيب الكمال: (٢٩٠/١٨)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٠٤/٨)، الكاشف: (٢٥٥/١)، (٦٦٣)، الإصابة: (٣٨١/١)، التقريب: (ص: ١١٤، و٣٦٢). الحكم على الأثر:



إسناده ضعيف؛ وعلته أن عبد الله بن وهب أخطأ في تسمية شيخ الزهري، وقد تنبّه بعض النقاد على هذه العلة، ففي التاريخ الكبير أن البخاري - رحمه الله - أشار إلى هذا، فذهب إلى أن عبد الله بن وهب أخطأ في تسميته ومن ثم خالف أصحابه، حيث قال (عبد الملك بن أبي بكر)، وأن أصحاب يونس؛ وهما الليث بن سعد، وحسان بن إبراهيم ذكروا بأن اسمه (عبد الله بن أبي بكر).

فلعله يجدر بي أن أذكر هنا أن الدارقطني تابع البخاري في بيان الضعف والعلل الموجودة في هذا الأثر بالتفصيل. وسأذكر كلامه بالمعنى على النقاط التالية:

١. الاختلاف على يونس؛ إن أصحاب يونس كأمثال شبيب، والليث، وعنبسة رُووه عن يونس عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر، بينما تفرد ابن وهب فرواه عن يونس عن الزهري عن عبد الملك، فجاءت المخالفة من هذه الحثية.
٢. إن مالكاً لم يقم إسناده - كما ذكرت في الوجه الرابع -، وأنه روى عن الزهري عن رجل من آل خالد بن أسيد عن ابن عمر، وهنا أسقط شيخ الزهري وهو عبد الله بن أبي بكر، وأهم رجلاً من آل خالد بن أسيد.
٣. صوّب الدارقطني قول الليث ومن تابعه عن الزهري حيث قال: والصواب، قول الليث ومن تابعه عن الزهري.
٤. وهم معمرٌ فخالف أصحاب الزهري في إسناده، فذكر أن شيخ عبد الله بن أبي بكر هو عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، بينما هؤلاء ذكروا بأن شيخه أمية بن عبد الله بن خالد.

٥. رواية الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن إسحاق، وفليح بن سليمان، والشعبي عن الزهري هي راجحة ومحفوظة. وفيه احتمال أن الخطأ ربما من يونس الأيلي؛ لأنّه قد أخطأ في الزهري، قال ابن حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري"، والأثر محفوظ عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أمية بن عبد الله، عن ابن عمر، كما في الوجه الرابع - ينظر: تقريب التهذيب: (ص: ٦١٤).

فائدة: ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية في أخذ كلام النقاد، ومن أمثلة ذلك؛ لما قرأت ترجمة عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي في "الكامل" لابن عدي: (٣٨٤/٥)، قال: "سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، ويقال: عبد الملك بن أبي بكر، لا يصح حديثه".

فراجعت التاريخ الكبير للبخاري في ترجمة عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي فقال: "عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي، سمع أمية بن عبد الله، قاله الليث وحسان بن إبراهيم عن يونس عن الزهري، وتابعه فليح بن سليمان، قال ابن وهب والزبيدي: وعبد الملك بن أبي بكر، ولا يصح، وقال معمر: عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله، ولا يصح".

ففي أول الأمر أحسب أن التصرف قد يكون من المحقق، فراجعت الطبعين؛ أولاهما طبعة دار الكتب العلمية (٣٨٤/٥) فلم يعلق المحقق على النص شيئاً، وثانيهما: طبعة مكتبة الرشد (٢٨/٧) فلم يعلق المحقق في الحاشية إلا قوله: التاريخ الكبير: (٥٥/٥) بتصرف. ثم تصفحت مختصر الكامل للمقريري (ص: ٤٧٣) فوجدته كما هو، قال:

=



[١٠٣/أ] ومنهم: الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي

٥٦. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ - فِي الرَّجُلِ يَهْبُ^(١) امْرَأَتَهُ لِأَهْلِهَا أَوْ يَجْعَلُ أَمْرَهَا بِيَدِهَا أَوْ يَبْدِ أَهْلِهَا - قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَضَى أَمَّا رَجُلٌ فَعَلَ ذَلِكَ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ^(٢).

"عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، ويقال: "عبد الملك بن أبي بكر"، لا يصح حديثه - قاله البخاري".

وما نقله ابن عدي عن البخاري في (الكامل) أوهم الأمرين:

أولاً: إيهام الراويين راوياً واحداً؛ بينما عبد الله وعبد الملك راويين مختلفين وهما أخوان، ولم يبين سماعهما عن أمية كما هو معروف من عادة البخاري.

ثانياً: قوله: (لا يصح حديثه - قاله البخاري)، لم يقله البخاري بأن أحاديثه لا يصح، وإنما قال: ما قاله ابن وهب والزيدي في اسم شيخ الزُّهري لا يصح، حيث قالوا: إن شيخه عبد الملك بن أبي بكر وليس كذلك فإن شيخه في هذه الرواية عبد الله بن أبي بكر، والله أعلم.

(١) في الأصل: "يهيب"، ولعل الصواب: "يهب"، كما في تاريخ دمشق: (٤٤٠/١١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق": (٤٤٠/١١) من طريق المصنف.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٥١٩/٦) برقم: (١١٩٠٧)، (٣/٧) برقم: (١١٩٤٦) عن ابن جريج، كلاهما (عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ) عن الزُّهري به.

ولفظه: "إذا جعل أمر امرأته بيد وليها، فطلق ثلاثاً فقد بانت منه".

دراسة رواية الإسناد: أبو صالح والليث: تقدمت ترجمتهما.

- هو عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ، أَبُو خَالِدٍ، الْقُرَشِيُّ، الْأُمَوِيُّ، تُوفِّيَ ١٤١ هـ. روى عن: عِكْرَمَةَ وَالْقَاسِمِ. روى عنه: ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقَيْلٍ.

قلت: هو ثقة ثبت كما قال ابن حجر، وصاحب كتاب، ومن الطبقة الأولى من أصحاب الزُّهري. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٩/٧)، الثقات للعجلي: (١٤٤/٢)، الجرح والتعديل: (٤٣/٧)، الثقات: (٣٠٥/٧)، الكاشف:

(٣٢/٢)، تهذيب الكمال: (٢٠ / ٢٤٢)، تهذيب التهذيب: (٣ / ١٣٠)، (٢٥٦/٧)، التقريب: (ص: ٣٩٦).

- ابن شهاب: تقدمت ترجمته.

- هو الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة بن عمرو بن المغيرة المخزومي مَكِّيٌّ، مات قبل سنة ٧٠ هـ. روى عن: عُمر، وعائشة. وروى عنه: سُؤَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ، وَأَبَانُ بْنُ الْقَاسِمِ.



ومنهم: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي

٥٧. حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا جَدِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: « أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي خِلَافَتِهِ، وَمَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، تَرَنَّمُ ^(١) عُمَرُ بِبَيْتٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ - لَيْسَ مَعَهُ عِرَاقِيٌّ غَيْرُهُ - غَيْرُكَ فَلْيَقُلْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَاسْتَحْيَا عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَضَرَبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى انْقَطَعَ مِنَ الْمَوْكَبِ » ^(٢).

قلت: هو من التابعين ولم أفق على من وثقه من الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، فهو عندي صدوق قليل الحديث، وحديثه عن النبي مُرْسَل، كما قاله أبو حاتم الرازي وإبراهيم الحري، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٦٤/٥)، الجرح والتعديل: (٧٧/٣)، الثقات: (١٢٩/٤)، تهذيب الكمال: (٢٣٩/٥) الكاشف: (٣٠٣/١).

الحكم على الأثر:

هذا الأثر حسن الإسناد لحال الحارث بن عبد الله المخزومي، فهو صدوق.
(١) قوله: (تَرَنَّمُ): التَّطَرُّبُ والتَّعَيُّ وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ. ينظر: النهاية: (٢٧١/٢).
(٢) قوله: (الموكب): جماعة ركاب يسرون برفق، وهم أيضاً القوم الركوب للزينة والتنزه، أراد أنه لم يكن يسرع السير فيها. ينظر: النهاية: (٢١٨/٥).

وتخرجه: أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٠٨/٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة.
- وأخرجه ابن القيسراني في "السماع" (٤١) من طريق يونس الأيلي. وقال: "وإسناد هذه الحكاية كالأخذ باليد في الصِّحَّة".

كلاهما: (شعيب بن أبي حمزة، ويونس) عن الزُّهْرِيِّ به.

دراسة رواة الإسناد: حجاج بن أبي منيع، وجده عبيد الله بن أبي زياد الرصافي، والزُّهْرِيُّ: تقدمت ترجمتهم.
- هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. روى عن: جده عبد الله بن أبي ربيعة، وأمه أم كلثوم. وروى عنه: أبو حازم سلمة بن دينار، وابنه موسى بن إبراهيم.

ممن عدله:

ابن خلفون، فقال: "هو ثقة مشهور". وذكره ابن حبان في "الثقات".

ممن جرحه:

=



ومنهم: خالد بن المهاجر بن خالد سيف الله المخزومي^(١)

٥٨. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْمُهَاجِرِ بْنِ خَالِدِ سَيْفِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَاسْتَفْتَاهُ فِي السُّمْتَةِ فَأَمَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ^(٢): (مَهْلًا يَا [ابْنَ] عَبَّاسٍ). فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (مَا هِيَ؟! وَاللَّهِ لَقَدْ فُعِلَ^(٤) فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ). فَقَالَ ابْنُ

ابن القطان، فقال: "لا يعرف له حال".

قلت: قال ابن حجر بأنه مقبول، وقد وثقه ابن خلفون، أما قول ابن القطان بأنه غير معروف الحال فهو مردود؛ لأن البخاري قد أخرجه في "صحيحه" في موضع واحد حديثه عن جابر في (كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر) (٧٩/٧)، وقد أثبت البخاري في "التاريخ الكبير" في ترجمته بأنه سمع من جابر، قال: "وروى موسى بن إبراهيم بن أبي ربيعة عن أبيه سمع جابر بن عبد الله". وإخراج البخاري له في صحيحه دليل على أنه معروف الحال عنده، ثم إن المصنّف جعله في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة.

- والحرث بن عبد الله: تقدمت ترجمته. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٩٦/١)، الجرح والتعديل: (١١١/٢)، تهذيب الكمال: (١٣٣/٢)، الكاشف: (٢١٧/١).

الحكم على الأثر:

هذا الأثر بهذا الإسناد صحيح عن عُمر بن الخطاب، قال ابن القيسرائي: "وإسناد هذه الحكاية كالأخذ باليد في الصحة".

(١) هو خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي، ولم أقف على من ذكر تاريخ وفاته، وقال الحافظ من الثالثة. روى عن: ابن عُمر، وعبد الرحمن بن أبي عَمْرَةَ. وروى عنه: ثَوْر بن يَزِيد، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٥١/٣)، تهذيب الكمال: (١٧٤/٨)، الكاشف: (٣٦٩/١)، التقريب: (ص: ٢٩١).

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ، النَّجَّارِيُّ، مَدِينِي، قَاضِي الْمَدِينَةِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ ذَكَرَ تَارِيخَ وَفَاتِهِ. رَوَى عَنْ عُثْمَانَ، وَعُبَادَةَ. وَرَوَى عَنْهُ: شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمْرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي السَّمَوَالِ. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٧٣/٥)، تهذيب الكمال: (٣١٨/١٧)، الكاشف: (٥١٦/٢).

(٣) في الأصل: "باباً" تصحيف. والصواب "يا ابن" كما أثبتتها.

(٤) كذا في الأصل، وفي بعض المصادر (فُعِلَتْ). ينظر: النسخ والمنسوخ: (ص: ٨١)، صحيح مسلم: (١٣٣/٤).



أبي عمرة: (يا [ابن] ^(١) عباس إنما كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالدّم، والميئة، ولحم الخنزير، ثم أحكم الله الدين ونهى عنها) ^(٢).

ومنهم: الْمُطَّلِب بن عبد الله بن حنطب المخزومي

٥٩. [١٠٣/ب] حدّثنا أبو صالح، حدّثني الليث، حدّثني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني الْمُطَّلِب بن عبد الله، أنّه بلغه أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرّ يسيّر على بعلّة له بيضاء في المقابر ببيع العرق ^(٣)، فحادث به بعلّته حيّدة فوثب إليها رجال من المسلمين ليأخذوا بلجامها، فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «دعوها فإنّها أنفَرها ^(٤) عذاب سعد بن زرارة ^(٥) يُعَذَّب في قبره، وكان رجلاً مُنافقاً» ^(٦).

(١) في الأصل: "بابا" تصحيف. والصواب "يا ابن" كما أثبتّها.

(٢) أخرجه أبو عبيد في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٨١) من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح عن الليث.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب النكاح) (١٣٣/٤) برقم: (١٤٠٦) (مطوّلًا، وفيه قصة) من طريق ابن وهب.

كلاهما (الليث، وابن وهب) عن يونس، عن الزهري، عن خالد بن المهاجر به.

(٣) قوله: (ببيع العرق): مقبرة أهل المدينة، بجوار المسجد النبوي الشريف شرقًا. ينظر: أطلس الحديث: (ص: ٧٧).

(٤) كذا في الأصل، وفي "إثبات عذاب القبر": (سمعت). ينظر: (ص: ٥٧).

(٥) هو سعد بن زرارة بن عُدُس بن عُبيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النّجار، أخو أسعد بن زرارة. ولم أقف على وفاته.

قال أبو داود: سعد بن زرارة: منافق. وقال الذهبي في ترجمة (عمرة بن عبد الرحمن بن سعد): وجدها سعد من قداماء

الصحابية. وتعقب الحافظ على من نسب النفاق إليه، فقال: "ولعله تاب، والله أعلم". ينظر: الرّواة من الأخوة

والأخوات لأبي داود: (ص: ١٦٩)، السير: (٥٠٧/٤)، الإصابة: (١١٣/١) (٥١/٣).

(٦) أخرجه البيهقي في "إثبات عذاب القبر" (ص: ٥٧) برقم: (٥٥) من طريق المصنف.

دراسة رواة الإسناد: أبو صالح، والليث، ويونس، وابن شهاب: تقدمت ترجمتهم.

- هو مُطَّلِب بن عبد الله بن حنطب، أبو الحكم، الثّرشي، المخزومي، مديني. قال الذهبي: "كان حيًّا في حدود سنة

عشرين ومائة". روى عن: أبي هريرة، وعائشة. روى عنه: ابنه عبد العزيز، والحكم.

أقوال المعدلين:



ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي

٦٠. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرِ الْمَخْزُومِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ عُلَمَائِهِمْ يَقُولُ: «كَانَ أَوَّلُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [سورة العلق: ١] إِلَى ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾»

قال أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني: "ثقة".

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: "وليس يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ لِأَنَّهُ يُرْسَلُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا، وَلَيْسَ لَهُ لَقِي، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ يَدْلِسُونَ".

قلت: المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي ثقة، وقد وثقه أبو زرعة الرازي، والفسوي، والدارقطني غير أن جمهور النُّقَّادِ فَضَّلُوا أَمْرَهُ، وَهِيَ عَلَى النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

١. تَعَقَّبَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى قَوْلِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ، فَحَكَمَ بِأَنَّهُ وَهْمٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، وَمَا قَالَهُ الْخَطِيبُ فِيهِ إِشْكَالٌ - فِي رَأْيِي - حَيْثُ لَمْ يُقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّقَّادِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ وَقَدْ شَكَّ بِذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ سَمَاعَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٢. المطلب لم يسمع من جابر، وهو قول الترمذي، أما أبو حاتم فذكر احتمال الإدراك بينهما.

٣. روايته عن الصحابة مرسلة، وهو قول أبي حاتم الرازي وغيره.

٤. لم يدرك الصحابة إلا نفرًا يسيرًا، كسهل بن سعد، وأنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع وغيرهم.

٥. عامة رواياته من قبيل المراسيل.

٦. كثير الإرسال عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما الحافظ ابن حجر فقال عنه: صدوق كثير التدليس والإرسال، وهو ثقة، غير أن مروياته من قبيل المراسيل، ولم يكن من المدلسين، وإنما جاء التدليس من قبل أصحابه. ينظر: الطبقات: (١١٥/١)، جامع الترمذي: (٣ / ١٨٠) برقم: (١٥٢١)، الجرح والتعديل: (٣٥٩/٨)، موضح أوهام الجمع والتفريق: (ص: ١٢٨)، تهذيب الكمال: (٢٨ / ٨١)، السير: (٣١٧-٣١٨)، الكاشف: (٢٧٠/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (١١ / ٢٣٣)، تحفة التحصيل: (١ / ٥٠٢)، تهذيب التهذيب: (٤ / ٩٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن المطلب بن عبد الله المخزومي روى القصة بلاغًا، وقد بينَّ النُّقَّادُ بأنه كثير الإرسال عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كما أنه يُرْسَلُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ مَرَاسِيلِهِ.



[سورة العلق: ٥]. قالوا: هذا صَدْرُهَا الذي أُنْزِلَ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم حِزَاءٍ، ثُمَّ أُنْزِلَ آخرها بعد ذلك بما شاء الله^(١).

ومنهم: سالم بن عبد الله^(٢)، وعبد الله بن عبد الله بن عُمر^(٣)، وعُبَيْد الله بن عبد الله

(١) أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (١٥٨/٢) من طريق المصنف.

- وأخرجه الواحدي في "أسباب النزول" (ص: ١١).

كلاهما: (المصنف، والواحدي) عن أبي صالح عن الليث عن عُقيل.

- وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "فضائل القرآن" (ص: ٣٦٤) من طريق عبد الواحد بن أبي عون.

- وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١٩٦/١) من طريق معمر بن راشد.

ثلاثتهم (عُقيل، وعبد الواحد بن أبي عون، ومَعْمَر بن راشد) عن الزُّهري به.

دراسة رواية الإسناد: أبو صالح، والليث بن سعد، وعُقيل بن خالد، والزُّهري: فتقدمت ترجمتهم.

- هو محمد بن عُبَاد بن جَعْفَر السَّمْعُومِيّ، من أهل مكة. ولم أقف على تاريخ وفاته، روى عن: عائشة، وأبي هريرة. روى عنه: ابن جريج، والأوزاعي.

قلت: هو ثقة كما قاله الأئمة، وكذا عند ابن حجر ومع ذلك فإنه قليل الحديث. ينظر: الطبقات الكبرى:

(٤٧٥/٥)، الجرح والتعديل: (١٣/٨)، الثقات: (٣٧١/٥)، الكاشف: (١٨٤/٢)، الإعلام شر ابن ماجه لمغلطاي:

(١٣٥ / ٢)، التقريب: (ص: ٤٨٦).

الحكم على الأثر:

إسناده متصل؛ لأن جماعة من مشايخ محمد بن عباد أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم، قال ابن حبان: "يروي عن جماعة من الصحابة". وجهالة الصحابة لا تَصَرُّ، أما القول بأنهم ليسوا الصحابة فمُحتمل والذي يظهر أنه ضعيف، لأنه من الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة كما عند المصنف. ينظر: الثقات: (٣٥٦/٥).

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عُمر بن الخطَّاب، القُرَشِيُّ المدني، أبو عُمر، توفي سنة ١٠٦هـ. روى عن: أبيه، وأبي هريرة. وروى عنه: صالح بن كَيْسَانَ، وإبراهيم بن عُقبة. ينظر: الجرح والتعديل: (١٨٤/٤)، الثقات: (٣٠٥/٤)، الكاشف: (٤٢٢/١).

(٣) هو عبد الله بن عبد الله بن عُمر، أبو عبد الرحمن، مات سنة ١٠٥هـ. روى عن: أبيه، وأبي هريرة. وروى عنه: عبد الرحمن بن القاسم، وأخيه حَمْرَة بن عبد الله بن عُمر. ينظر: الجرح والتعديل: (٩٠/٥)، الثقات: (٦/٥)، الكاشف: (٥٦٦/١)، تهذيب الكمال: (١٨١/١٥).



بن عُمر بن الخطَّاب^(١)، وحمزة بن عبد الله^(٢)، وحفص بن عاصم بن عمر^(٣)، وعبد الله بن واقد بن عبد الله^(٤)، وواقد بن عبد الله^(٥)، وأبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر^(٦)، وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب^(٧)، وأبو بكر بن سليمان بن أبي حنمة^(٨)،

(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، العدوي، أبو بكر المدني، تُوفي سنة ١٠٥ هـ. روى عن: أبيه عبد الله بن عمر، وصمينة الليثية. وروى عنه: عبيد الله بن عمر، وابنه القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر. ينظر: الثقات: (٦٤/٥)، تهذيب الكمال: (٧٨/١٩)، تاريخ الإسلام: (٩٥/٣)، الكاشف: (٦٨٢/١).

(٢) هو حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، أبو عمارة، من أهل المدينة، القرشي، العدوي، المدني، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: أبيه، وعمته حفصة. روى عنه: موسى بن عتبة، والحارث بن عبد الرحمن خال ابن أبي ذئب. ينظر: الجرح والتعديل: (٢١٢/٣)، الثقات: (١٦٨/٤)، تهذيب الكمال: (٣٣١/٧)، الكاشف: (٣١٥/١).

(٣) هو حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، المدني، تُوفي في حدود سنة ٩٠ هـ. روى عن: أبيه، وعمه عبد الله بن عمر. وروى عنه: ابنه عمر، ورباح. ينظر: الثقات: (١٥٢/٤)، الكاشف: (٣٤١/١)، سير أعلام النبلاء: (١٩٧/٤).

(٤) هو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، القرشي، العدوي، مات سنة ١١٩ هـ. روى عن: جدّه، وعائشة. وروى عنه: عمر بن محمد العمري، وأسامة بن زيد الليثي. ينظر: التاريخ الكبير: (٢١٩/٥)، الجرح والتعديل: (١٩٠/٥)، الثقات: (٥٠/٥)، الكاشف: (٦٠٥/١)، تهذيب الكمال: (٢٥٧/١٦).

(٥) هو واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب تُوفي وهو مُحرم، غسله أبوه ابن عمر، قال أبو حاتم: لم يُرو عنه العلم. الظاهر من كلام أبي حاتم أن واقدًا لم يرو عنه حديثًا أو أثرًا ولذلك لم أقف على من ذكر شيوخه أو تلاميذه، وأحسب ذلك لأن المصنّف لم يذكر شيئًا من العلم في ترجمته. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٢/٩).

(٦) هو أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، القرشي، العدوي، المدني. قال خليفة: مات في زمن مروان بن محمد. روى عن: جدّه، وعمه سالم. روى عنه: الزهري، وعمر بن محمد. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٤٠/٩)، تهذيب الكمال: (١١٩/٣٣)، الكاشف: (٤١١/٢)، تهذيب التهذيب: (٤٩٢/٤).

(٧) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب، أبو عمر، القرشي، العدوي، من أهل المدينة، تُوفي بحران سنة نيف عشرة ومائة. روى عن: أبيه، وابن عباس. روى عنه: قتادة، وزيد بن أبي أنيسة. ينظر: الجرح والتعديل: (١٥/٦)، الثقات: (١١٧/٧)، الكاشف: (٦١٧/١)، تاريخ الإسلام: (٢٧٠/٣).

(٨) هو أبو بكر بن سليمان بن أبي حنمة، القرشي، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: حفصة، وسعيد بن زيد. وروى عنه: إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وصالح بن كيسان. ينظر: الثقات: (٥٦٦/٥)، الكاشف: (٤١٠/٢)، تهذيب الكمال: (٩٣/٣٣).



وعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُراقَةَ^(١)، ويحيى بن عبد الله بن حاطب حليف بني عدي^(٢).
والتابعين: من بني جُمَح^(٣): عبد الله بن مُحَيْرِيز^(٤)، وصَفْوَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [١٠٤/أ] صَفْوَانُ
بْنِ أُمَيَّة^(٥).

ومن بني فَهْر^(٦): عبد الله بن شَرْحَبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ^(٧)، ومحمد بن سُويد^(٨). ومن بني

(١) هو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُراقَةَ، أبو عبد الله، المديني، العدوي، تُوفِّيَ سنة ١١٨ هـ. روى عن: ابن عُمر، وجابر. روى عنه: ابن أبي ذئب، وعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ. ينظر: الثقات: (١٥٤/٥)، تهذيب الكمال: (١٩/٤١٥)، الكاشف: (٩/٢).

(٢) لم أَفِفْ عَلَى ترجمته، وَوَقَفْتُ عَلَى رَأْيِ اسْمِهِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حاطب، ولعل وقع التصحيف في اسم أبيه من عبد الرحمن إلى عبد الله.

(٣) قوله: (بني جُمَح): بطنٌ من قُرَيْشٍ وهو جُمَحُ بْنُ عَمْرِو بْنِ هَاصِيصَ بْنِ كَعْبَ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبَ بْنِ فَهْرَ بْنِ مالِكِ بْنِ النَّضْرِ. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب: (٢٩١/١).

(٤) هو عبد الله بن مُحَيْرِيزَ الْجُمَحِيِّ الشَّامِيِّ، القُرَشِيُّ، مات سنة ٩٩ هـ، وقيل: قبلها. روى عن: أبي مُحَمَّدٍ دُرَّة، وعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ. روى عنه: مَكْحُولٌ، والزُّهْرِيُّ. ينظر: الجرح والتعديل: (١٦٨/٥)، تهذيب الكمال: (١٦/١٠٦)، الكاشف: (٦٠٥/١)، التقريب: (ص: ٥٤٤).

(٥) هو صَفْوَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفَ بْنِ وَهَبَ بْنِ خُذَافَةَ الْجُمَحِيِّ، القُرَشِيُّ، من أهل مكة، ولم أَفِفْ عَلَى تاريخ وفاته. روى عن: جَدِّهِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَعَلِيٍّ. وروى عنه: أبو الزُّبَيْرِ المَكِّيُّ، وعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٧٤/٥)، الجرح والتعديل: (٤٢١/٤)، الثقات: (٣٨٠/٤)، تهذيب الكمال: (١٣/١٩٨)، الكاشف: (٥٠٣/١).

(٦) قوله: (بني فَهْر): "بكسر الفاء وسكون الهاء بعدهما الراء، نسبةً إلى فَهْرَ بْنِ مالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، وإليه ينتسب قُرَيْشٌ ومُحَارِبٌ والحارِثُ بْنُ فَهْرٍ...". ينظر: الأنساب للسمعاني: (٢٦٨/١٠).

(٧) هو عبد الله بن شَرْحَبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ، القُرَشِيُّ، ترجم له الذهبي في أحداث سنة ٩٠ هـ. روى عن: عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ، وعبد الرحمن بن أَزْهَرَ. روى عنه: سَعْدُ بْنُ إِبراهيم، وأبو إِسحاق مولى ابن عباس. ينظر: الجرح والتعديل: (٥/٨١) - (٨٢)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٩٥٧/٢).

(٨) هو محمد بن سُويدَ بْنِ كُلْثُومٍ، الفَهْرِيُّ، القُرَشِيُّ، قال ابن حجر: مات بعد ١٠٠ هـ. روى عن: خُذَيْفَةَ، وعمِّ أبيه الصَّخَّاکَ بْنِ قَيْسٍ. روى عنه: مَكْحُولٌ. ينظر: التاريخ الكبير: (١٠٧/١)، الكاشف: (٢/١٧٧)، تهذيب الكمال: (٣٣٦-٣٣٧)، التقريب: (ص: ٤٨٢).



سَهْم^(١): عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ^(٢): وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ^(٣). وَمِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزِ الْعَامِرِيِّ^(٤).

وَمِنْ تَابِعِي الْأَنْصَارِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ

منهم: أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ بْنُ وَاهِبٍ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرُو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مُجْدَعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرُو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ.

٦١. حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَتَبَ عَنِّي

(١) قوله: (بني سَهْم): بفتح السين المهملة، وسكون الهاء وفي آخرها الميم، نسبة إلى سَهْم، وهو سَهْمَان: سهم جُمع وهما أخوان ابنا عَمْرُو بْنِ هَصِيصٍ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ بْنِ سَهْمٍ... ". ينظر: الأنساب للسمعاني: (٣١٢ / ٧).

(٢) هو عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، الْقُرَشِيُّ، السَّهْمِيُّ، مات بالطائف سنة ١١٨ هـ. روى عن: أبيه شُعَيْبٍ، وسعيد بن المُسَيَّبِ. وروى عنه: أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَحُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٤٢ / ٦)، الكاشف: (٧٨ / ٢ - ٧٩).

(٣) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، الْقُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته، قال ابن حجر: من الثالثة. روى عن: أبيه عبد الله بن عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ. وروى عنه: ابنه شُعَيْبٍ، وَحَكِيمُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَهْمِيُّ. ينظر: الثقات: (٣٥٣ / ٥)، تهذيب الكمال: (٣١٤ / ٢٥)، الكاشف: (١٨٨ / ٢)، التقريب: (ص: ٤٨٩).

(٤) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزِ، الْعَامِرِيُّ، وفي اسمه اختلاف حكى ذلك البخاري في "تاريخه". ويقال: عبد الرحمن بن ماعز العامري، ويقال أيضًا: ماعز بن عبد الرحمن العامري، حجازي، ولم أقف على من ذكر تاريخ وفاته، قال ابن حجر: من الثالثة. روى عن: سفيان بن عبد الله الثَّقَفِيُّ. وإذا كان عبد الرحمن بن ماعز: فقد ذكر المزي أنه روى عن أبيه: ماعز العامري. روى عنه: الجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٥٣ / ٥)، الثقات: (١٠٩ / ٥)، تهذيب الكمال: (٣٧٨ - ٣٧٧ / ١٧)، الكاشف: (٦٤٢ / ١)، (١٩٥ / ٢)، التقريب: (ص: ٣٤٩).



لَوْ نَزَّ مِنْ التَّمْرِ: الْجَعْرُور^(١)، وَلَوْنُ الْحَبِيقِ^(٢)، وَكَانَ أَنَسٌ يَتَيَمَّمُونَ شِرَارَ ثَمَارِهِمْ فَيُخْرِجُونَهَا فِي الصَّدَقَةِ»، فنزلت ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٦٧]^(٣).

(١) قوله: (الْجَعْرُور): ضَرْبٌ مِنَ الدَّقَلِ يحمل أشياءً صغارًا لا خَيْرَ فيها، كذا قال الزمخشري، وابن الأثير. ينظر: الفائق في غريب الحديث: (٢١٦/١)، النهاية: (٢٧٦/١).

(٢) في الأصل: "الحبيق"، والصواب: (الْحَبِيقُ) كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (١٣٦/٤). وهو ضَرْبٌ مِنَ الدَّقَلِ رَدِيءٌ، قاله ابن قتيبة، والمراد: النهي عن أن يُؤخذ في الزكاة. ينظر: غريب الحديث: (٤٤١/١)، الفائق في غريب الحديث: (٢١٦/١).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٦ / ٦) برقم: (٥٥٦٦) (بمثله)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ٢٠١) برقم: (٦٣٦٢) (بمثله مختصرًا)، والدارقطني في "سننه" (٤٦ / ٣) برقم: (٢٠٤٠) (بمثله)، والحاكم في "مستدركه" (٢ / ٢٨٤) (بمثله)، (٤٠٢ / ١) (بمثله)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٦/٤) (مُطَوَّلًا) من طريق سليمان بن كثير. - وقال الدارقطني: قال يوسف: قال هشام بن عبد الملك: سليمان قال: "عن أبيه"، وقد قاله من كان معه في المجلس. وصله أبو الوليد، عن سليمان بن كثير، وأرسله عنه غيره. - وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، وقد تابعه سفيان بن حسين ومحمد بن أبي حفصة، عن الزُّهري".

- وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

- وقال البيهقي: أسنده أبو الوليد، وأرسله مُسلم بن إبراهيم، ومحمد بن كثير، عن سليمان بن كثير.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٥ / ٢) برقم: (١٦٠٧) (كتاب الزكاة، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة) (بنحوه مختصرًا)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٧ / ٤) برقم: (٢٣١٣) (وفيه قصة)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ٢٠١) (بمعناه)، والطبراني في "الكبير" (٧٦ / ٦) برقم: (٥٥٦٧) (بنحوه مُطَوَّلًا)، والدارقطني في "سننه" (٣ / ٤٥) برقم: (٢٠٣٨) (بنحوه مُطَوَّلًا)، (٤٦ / ٣) برقم: (٢٠٣٩)، والحاكم في "مستدركه" (١ / ٤٠٢) (بنحوه مُطَوَّلًا)، (٢ / ٢٨٤) برقم: (٣١٤٢) (بنحوه مُطَوَّلًا)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (٤ / ١٣٦) (بنحوه مُطَوَّلًا) من طريق: (سفيان بن حسين المعلم).

- قال أبو داود: أسنده أيضًا أبو الوليد، عن سليمان بن كثير، عن الزُّهري.

وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (١ / ٤٠٢) (بنحوه) من طريق: (محمد بن أبي حفصة البصري).

- قال الحاكم: تابعه سليمان بن كثير، عن الزُّهري.



- وقال البيهقي: وكذلك رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزُّهري.
- ثلاثتهم: (سليمان بن كثير، ومحمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين) عن الزُّهري به.
- الوجه الثاني: الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل مُرسلاً.
- أخرجه يحيى بن آدم في "الخراج" (ص: ١٣١) وابن زنجويه في "الأموال" (١٠٥٠/٣) من طريق محمد بن أبي حفصة.
- وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٤٦/٣) من طريق مسلم بن إبراهيم، ومحمد بن كثير عن سليمان بن كثير.
- وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (ص: ٦٠٩) عن عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن كثير.
- وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣٩/٤) برقم: (٢٣١٢) من طريق ابن وهب عن عبد الجليل بن حميد اليحصبي.
- وقال أبو بكر: أسند هذا الخبر سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير جميعاً روياه عن الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه.

ثلاثتهم: (محمد بن أبي حفصة، وسليمان بن كثير، وعبد الجليل بن حميد) عن الزُّهري.

الوجه الثالث: الزُّهري من قوله.

- أخرجه مالك (٣٨١/١) برقم: (٥٨٨) عن زياد بن سعد. ولفظه: "لا يؤخذ في صدقة النخل الجعور، ولا مصران الفارة، ولا عذق ابن حبيق، قال: وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة".
- وتبيّن مما سبق أن حديث أبي أمامة مداره على الزُّهري، واختلف عليه من ثلاثة أوجه؛ فروي موصولاً، ومُرسلاً، وكذلك روي من قول الزُّهري، ووقع الاختلاف على سليمان بن كثير - وهو الراوي عن الزُّهري-، وعلى غيره من أصحاب الزُّهري.

النظر في الاختلاف:

أولاً: اضطراب سليمان بن كثير.

- روي يعقوب بن سفيان وغيره عن أبي الوليد، عن سليمان بن كثير، عن الزُّهري، عن أبي أمامة عن أبيه، وأسندوه كما قال ذلك أبو داود، وابن خزيمة، والبيهقي. وخالفه مُسلم بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير فروّوه مُرسلاً دون ذكر سهل بن حنيف - والد أبي أمامة-. أما هشام بن عبد الملك - وإن كان ثقة- إلا أنه خالف كبار الأئمة وهما عبد الرحمن بن مهدي، ومُسلم بن إبراهيم. فمن هنا ترجّح لي أن رواية الجماعة مقدمة على روايته، والذي أميل عليه أن الاضطراب ربما من سليمان بن كثير نفسه، فهو مُضطرب ويُخطي في الزُّهري. قال العقيلي: "مُضطرب الحديث عن ابن شهاب، وهو في غيره أثبت". وقال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزُّهري فإنه يُخطئ عليه". وقال ابن حبان: "كان يُخطئ كثيراً، فأما روايته عن الزُّهري فقد اختلفت عليه صحيفته فلا يُحتج بشيء ينفر عن الثقات، ويُعتبر بما وافق الأثبات في الروايات". ينظر: كتاب المجروحين لابن حبان: (٣٣٤/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٨٣/٦)، تهذيب التهذيب: (١٠٦/٢).

ثانياً: الاختلاف على الزُّهري.



اختلف هذا الحديث على الزُّهري، منهم من رواه موصولاً، وروى مالك عن زياد بن سعد من قول الزُّهري، بينما سليمان بن كثير - وهو مضطرب في الزُّهري -، وسفيان بن حسين - وهو متكلم في الزُّهري -، ومحمد بن أبي حفصة كلهم زَوَّوهُ موصولاً. أما سليمان بن كثير فقد بَيَّنْتُ أمره سابقاً، ثم إن سفيان بن حسين - فهو وإن كان ثقة في غير الزُّهري - إلا أن الأئمة يَبْنُوا مروياته في الزُّهري، وهُم:

١. الإمام يحيى بن معين: فقال - في رواية ابن بن أبي مريم -: "سفيان بن حسين في غير الزُّهري ثقة، لا يرفع". وفي رواية الدوري، قال: "وليس من أكابر أصحاب الزُّهري". وقال - وزاد في رواية ابن أبي خيثمة -: "وحديثه عن الزُّهري ليس بذلك، إنما سمع منه بالموسم". وقال في رواية عثمان الدرامي: "ثقة، وهو ضعيف الحديث في الزُّهري".

٢. الإمام أحمد، فقال - في رواية أبي بكر المروزي -: "ليس بذلك في حديثه عن الزُّهري".

٣. الإمام أبو داود: وقال الآجري: "قلت لأبي داود: سفيان يُعَدُّ في أصحاب الزُّهري؟ فقال: ليس هو من كبارهم".

٤. الإمام النسائي، قال: "سفيان في الزُّهري ليس بالقوي، وهو سفيان بن حسين".

٥. الإمام ابن عدي قال: "وفي الزُّهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد"، وقال أيضاً: "وليس بالقوي في الزُّهري".

٦. الإمام ابن حبان، قال: "وأما روايته عن الزُّهري فإن فيها تخالط يجب أن يجانب، وهو ثقة في غير حديث الزُّهري". وقال أيضاً في "المجروحين": "يروي عن الزُّهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأئبات وذاك أن صحيفة الزُّهري اختلط عليه، فكان يأتي بها على التوهم، فالإنصاف في أمره التنكُّب ما روى عن الزُّهري، والاحتجاج بما روى عن غيره".

فَتَبَيَّنَ من كلام النَّقَّاد أنه ضعيف في الزُّهري، أما محمد بن أبي حفصة فصَدُوق يُخْطِئ، وقال ابن معين: "إنه في الزُّهري صويلح ليس بالقوي". وكذا في رواية الدارمي.

وخلاصة القول فإن رواية هؤلاء سواء أكان من وَصَلَ الحديث، أو من أرسله، فإنها مخالفة لما عليه زياد بن سعد، فقد رواه من قول الزُّهري - وهو مقدم في الزُّهري من هؤلاء -، وزد على هذا، فإنه كان عالماً بحديث الزُّهري ومن أثبت أصحابه كما ذكر ذلك ابن عيينة، قال: "كان زياد بن سعد من أهل خُراسان، سكن المدينة، وكان عالماً بحديث الزُّهري". وقال أيضاً: "كان زياد بن سعد أثبت أصحاب الزُّهري". ينظر: سنن النسائي: (١ / ٧٨٦) برقم: (٣٩٨١ / ٦)، الجرح والتعديل: (٣ / ٥٣٣)، (٤ / ٢٢٧)، (٧ / ٢٤١)، الثقات: (٦ / ٤٠٤)، المجروحين: (١ / ٣٥٨)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤ / ٤٧٥)، تهذيب الكمال: (١١ / ١٣٩)، إكمال تهذيب الكمال: (٥ / ٣٨١)، تهذيب التهذيب: (٢ / ٥٤).

دراسة رواية الإسناد:

- هو أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ هشام بن عبد المَلِك: تقدمت ترجمته.



- هو سليمان بن كثير، أبو داود، العبدي، البصري، مات في سنة: ١٦٣هـ. روى عن: عمرو بن دينار، وحُصَيْن بن عبد الرحمن. روى عنه: أخوه محمد بن كثير العبدي، وعَقَّان.

أقوال المعدلين:

قال العجلي: "جائز الحديث لا بأس به". قال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزُّهري فإنه يخطئ عليه". وخرج الحاكم حديثه في "مستدركه"، وأبو عوانة في "صحيحه". وذكره ابن خَلْفُون في "الثقات".

أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين - رواية إسحاق بن منصور -: "ضعيف". - وقال الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزُّهري: "فإنه قد اضطرب في أشياء منه". قال أبو حاتم: "ولا يحتج به نحو محمد بن إسحاق، وهو أحب إلي من سليمان بن كثير". وقال العقيلي: "مضطرب الحديث عن ابن شهاب". قال ابن حبان: "كان يُخطئ كثيراً". وقال أيضاً: "فأما روايته عن الزُّهري فقد اختلط عليه... فلا يحتج بشيء ينفرد عن الثقات".

أقوال المفصلين:

- قال ابن معين -رواية الدورقي -: "سماع هشيم، وسليمان بن كثير من الزُّهري سمعا وهما صغيران".
- وقال الآجري، عن أبي داود: "كان يصحب سفيان بن حسين".
- قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به نحو محمد بن إسحاق، وهو أحب إلي من سليمان بن كثير".
- وقال العقيلي: "وهو في غير الزُّهري أثبت".
- قال ابن عدي: "ولسليمان غير ما ذكرْتُ من الحديث عن الزُّهري، وعن غيره أحاديث صالحة، وأحاديثه عندي مقدار ما يرويه لا بأس به، ولم أسمع أحداً قال في روايته عن غير الزُّهري شيئاً".
- قال ابن حبان: "ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات".
- وذكره النَّسَائِي في الطبقة السادسة من أصحاب الزُّهري مع سفيان بن حسين، وجعفر بن برقان، والنعمان بن راشد، وزمعة بن صالح.
قلت: بَيَّنَّ الثَّقَادُ حالَ سليمان بن كثير، فمنهم من ضَعَّفَهُ كيحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، ومنهم من فصل أمره، وخلصه أقوالهم كالأثبات:

سليمان بن كثير لا بأس به في غير الزُّهري كما عند الحافظ، وسمع من الزُّهري وهو صغير، أما مروياته عن الزُّهري فَتَتَجَنَّبُ لما فيه من الضعف والاضطراب بخلاف مروياته في غير الزُّهري فيعتبر إذا لم يتفرد عن الثقة، ولا يخالف من هو أوثق منه.

- الزُّهري: تقدمت ترجمته.

- أبو أَمَامَةَ فهو أَسْعَدُ بن سَهْل بن حُنَيْف بن واهب الأسدي، الأنصاري، مات سنة ١٠٠ هـ. روى عن: عُمر، وأنس بن مالك. وروى عنه: يحيى بن سعيد، وسَعْدُ بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف.

=



ومنهم: خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ثم الخزرجي

٦٢. حَدَّثَنَا أَبُو ثَوَابَةَ فَضَالَةَ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنِي أَبِي الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدِ الْقَيْبَانِي: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَجْلَانَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» (١).

قلت: أبو أمامة أسعد ثقة، وثقه ابن سعد، وأبو حاتم - مع تشدده في توثيق الزوادة - وهو معدود من التابعين عندهم، أما عند الحافظ فهو معدود من الصحابة؛ لأنه ولد سنتين قبل وفاته - صلى الله عليه وسلم -، لكن الأئمة ذكروا سماعه عن النبي وعمر بن الخطاب بالتفصيل:

أولاً: أدرك النبي ولم يسمع منه وهو رأي البخاري، وأبي علي بن السكن، وابن حبان، وظاهر قول الطبراني.

ثانياً: لم يسمع من عمر بن الخطاب وهو ظاهر كلام الواقدي، وأبي زرعة.

أما توجيه قول ابن أبي داود في قوله إنه بايع النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد أنكره ابن منده - كما حكى ذلك ابن حجر في الإصابة -، فقال: "ثم كيف بايع النبي - صلى الله عليه وسلم - ومولده بسنتين قبل وفاته - صلى الله عليه وسلم -؟!". ينظر: الثقات للعجلي: (٤٣٠/١)، الجرح والتعديل: (٢ / ٣٤٤)، (٤ / ١٣٨)، الثقات: (١٩/٣)، المجروحين: (١/٤٢٠)، الكامل: (٤ / ٢٨٩)، تهذيب الكمال: (٢/٥٢٥)، (١٢/٥٦)، الكاشف: (١/٢٤١) - (٢٤٢)، (١/٤٦٣)، (١٢/٥٣٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٢ / ١٣٠)، (٦ / ٨٣)، الإصابة: (١ / ٣٢٦)، تهذيب التهذيب: (٢ / ١٠٦)، التقريب: (ص: ٢٥٤).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف سليمان بن كثير في الزهري وقد اضطرب في روايته حيث رواه مرسلاً، وموضوئاً، وقد خالف من هو أوثق منه وهو زياد بن سعد لأنه رواه من كلام الزهري.

(١) في الأصل: خُدْعَةٌ بضم الخاء وسكون الدال، وفي ضبطها عدة أوجه، - كما هي تمثل عدة لغات -:

الوجه الأول: فتح المعجمة وسكون المهملة، فتكون: خُدْعَةٌ، وقد اتفقوا أنها أفصحها قاله النووي.

الوجه الثاني: ضم المعجمة وسكون المهملة، فتكون: خُدْعَةٌ، ضُبِطَتْ كذا في رواية الأصيلي، قاله ابن حجر.

الوجه الثالث: ضم المعجمة وفتح المهملة، فتكون: "خُدْعَةٌ"، وهي تدل على صيغة المبالغة، قاله ابن حجر.

الوجه الرابع: فتح المعجمة والمهملة، فتكون: خُدْعَةٌ ذكره ابن حجر نقلاً عن المنذري.

الوجه الخامس: كسر أوله مع الإسكان، فتكون: خِدْعَةٌ، حكى ذلك ابن حجر عن المكي ومحمد بن عبد الواحد وقرأه بخط مغلطي. ينظر: شرح النووي على مسلم: (١٢/٤٥)، فتح الباري: (١٥٨/٦).

وتخرجه:



- أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (١٤ / ١٧٥) من طريق المصنف.
- وأخرجه الترمذي في "علله الكبير" (ص: ٢٧٥) عن (محمد بن سهل بن عسكر).
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣٦/٥) (٤٨٦٦)، عن (يحيى بن عثمان بن صالح، وأحمد بن رشدين المصري)
- وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٧ / ٣٦٧) برقم: (٢٩٢٥) عن (علي بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن الجارود الأحمر).

ستهم: (المصنف، محمد بن سهل بن عسكر، ويحيى بن عثمان بن صالح، وأحمد بن رشدين المصري، وعلي بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن الجارود الأحمر) عن (فضالة بن المُفضَّل بن فضالة) عن أبيه المفضل.

قال الترمذي: "سألتُ محمدًا عن هذا الحديث، فقال: نظرنا في كُتُب المفضل فلم نجد هذا فيه، وإنما يروى هذا عن ابن المفضل، عن أبيه، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد". قال أبو عوانة: "لم يروه غير ابن مفضل".

دراسة رواية الإسناد:

- هو فضالة بن المُفضَّل، أبو ثوبة، الرُّعَيْنِي ثم القُتَيْبَانِي، من أهل مصر، تُوفِّي سنة ٢٢٦هـ. روى عن: اللَّيْث بن سَعْد، وابن لَهَيْعَة. روى عنه: يحيى بن عُثْمَان بن صَالِح السَّهْمِي، وأبو الأَخْوَص محمد بن الهَيْثَم.
- قلت: هو ضعيف، قال أبو حاتم: لم يكن أهلاً أن يروى عنه، وزاد العقيلي فقال إن في حديثه نظراً، وكلام الذي قال عنه سعيد بن عيسى بن تليد مُشعر بأن حديث فضالة إما أن يكون موضوعاً أو مُنكَراً، ولعل كلامه مفسر لكلام العقيلي. ينظر: ميزان الاعتدال: (٣/٣٤٩)، لسان الميزان: (٦/٣٣٣).
- هو المُفضَّل بن فضالة بن عُبيد، أبو مُعاوية الرُّعَيْنِي، المصري القُتَيْبَانِي، ومات في شَوَّال سنة ١٨١هـ أو ١٨٢هـ. روى عن: عِيَّاش بن عَبَّاس القُتَيْبَانِي، وعُقَيْل. وروى عنه: قُتَيْبَة، وَزَكَرِيَّا كاتب العُمَرِي.

أقوال المعدلين:

- قال يحيى: "المفضل بن فضالة مصري رجل صدِّق". قال يحيى بن معين - في رواية إسحاق بن منصور والدارمي -: "ثقة". قال أبو زرعة: "لا بأس به". قال أبو حاتم: "صدوق". قال الفسوي: "ثقة". وقال ابن خراش: "صدوق في الحديث". وقال أبو سعيد بن يونس: "ثقة في الحديث من أهل الورع". وقال أيضاً: "ذكر أحمد بن شعيب النسوي يوماً المفضل بن فضالة، وأنا حاضر فأحسن عليه الثناء ووُثِّقَهُ".

أقوال المضعفين:

- وقال ابن سعد: "منكر الحديث". قال ابن الجنيدي: سألتُ يحيى، قلت: هل كتبت بمصر عن المفضل بن فضالة؟ فقال: "لا، لا، ما كتبت عنه شيئاً، كان رجل سوء شاطر خبيث، لم يكن موضع أن يكتب عنه".
- قال الترمذي: "... والمفضل بن فضالة شيخ آخر مصري أوثق من هذا وأشهر - أي المفضل البصري -".

قلت: هو ثقة - كما عند الذهبي وابن حجر -، وقد وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والفسوي، والنسائي وأثنى عليه قتيبة بن سعيد، وابن يونس - وهو أعرف بأهل بلده والمفضل مصري -، أما قول ابن سعد عليه فلعل ذلك من



أخطائه كما نبه عليه ابن حجر، ولم أقف على من قال فيه بأنه منكر الحديث غير ابن سعد وابن معين فيما رواه ابن الجنيدي الطعن على عدالته كما نقلت سابقاً، فلعل هذا هو رأي الأول في المفضل حيث لم ينقل عنه من طريق الدوري تضعيف ابن معين له، وهو أكثر ملازمة ليحيى من ابن الجنيدي، فكيف وقد اتفق معه الدارمي وإسحاق بن منصور وغيرهما في توثيق المفضل، ومن ثم أرى عدم الالتفات إلى ما نقله ابن الجنيدي، وزد على هذا فإن الجهابذة قد وثقوه، منهم: أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان الفسوي. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٧/٧)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري: - (٤٣٩/٤)، سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيدي للإمام يحيى بن معين: (ص: ١٦٧)، تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي: - (٢٠٤/١)، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني: (ص: ٢٢٧)، المعرفة والتاريخ: (٤٤٦/٢)، سنن الترمذي: (٤٠٤/٣)، الجرح والتعديل: (٣١٧/٨)، الثقات: (١٨٤/٩)، المتفق والمفترق للخطيب: (١٩٥٧/٣)، تهذيب الكمال: (٤١٥ / ٢٨)، الكاشف: (٢٨٩/٢)، التقريب: (ص: ٥٤٤).

هو محمد بن عجلان المدني، أبو عبد الله، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، القرشي، مات سنة ١٤٨هـ. روى عن: أبيه، وأنس بن مالك. روى عنه: شعبة، ومالك بن أنس.

أقوال المعدلين:

قال ابن عيينة، والواقدي، وابن معين - رواية إسحاق بن منصور - وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: "ثقة". وزاد ابن عيينة: "مأموناً عالمًا بالحديث". وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق وسط". قال ابن القطان: "لا عيب فيه وهو أحد الثقات إلا أنه سؤى أحاديث المقبري".

أقوال المضعفين:

قال يحيى القطان: "كان ابن عجلان مضطرباً في حديث نافع ولم يكن له تلك القيمة عنده".

أقوال المفصلين:

- وفي "كتاب علي بن المديني": قال يحيى بن سعيد، قال ابن عجلان: "كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة فاختلطت عليّ، فجعلتها عن أبي هريرة. قال: قلت ليحيى: سمعته منه أو حدث عنه؟ قال: لا أعلم إلا أي سمعته منه".

- وزوي عن ابن القاسم: أن مالكا أنكر حديث: "خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ". فقيل له: رواه محمد بن عجلان، عن أبي الزناد، فقال: "لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولا كان عالمًا". وقال ابن عيينة: "وإنما ذمه مالك في أحاديث رواها؛ منها حديث: "لا تقبحوا الوجه". سئل عنه مالك فقال: "دعه فإن ابن عجلان يروي، وكان ابن عجلان لا يعرف هذه الأشياء".

- قال الساجي: "وقد روى عنه ابنه عبد الله بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث لا يتابع عليها". وقال أيضاً: "هو الصدوق لم يحدث عنه مالك إلا يسيراً كأنه استصغره، وإنما عابوه باختلاط حديث سعيد عليه".



- قال ابن حبان: "وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يميز بينهما، اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يوهن الإنسان به لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه...".

قلت: محمد بن عجلان وثقه جمعٌ من النُّقاد منهم؛ ابن عيينة، والواقدي، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة وأبو حاتم. أما تضعيف يحيى له، فلا يحمل على إطلاقه، وإنما في حديثه عن نافع والمقبري، ثم بقية النُّقاد فصَّلوا أموره، وهي كالتالية:

- تضعيف مالك له في بعض أحاديثه، منها: حديث: "خلق آدم على صورته"، وحديث: "لا تقبحوا الوجه".

- تفرَّده عن أبيه في بعض المرويات كما قاله الساجي.

- تُكَلِّم في مروياته عن سعيد المقبري، وقد فصلَّ هذه المسألة ابن حبان - رحمه الله -.

وخلاصة ما فيه أن ابن عجلان ثقة، وثقه جماعة من النُّقاد منهم الرازيين، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وقد أشار إلى هذه المسألة ابن حجر إلا أنه لم يَحْكَمْ عليه بالتوثيق، وما قاله مالك فيه فهو مُقيد ببعض مروياته، فلا يحمل تضعيفه على الإطلاق، وقد تفرَّد عن أبيه، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥٢٦/٧)، تاريخ ابن معين - برواية الدوري: (٢٢٥/٣)، التاريخ الكبير: (١٩٦/١)، الثقات للعجلي: (٢٤٧/٢)، قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي القاسم البلخي: (٢٤٥/١)، الجرح والتعديل: (٨ / ٤٩ - ٥٠)، الثقات: (٣٨٧/٧)، الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ لأبي العباس الداني: (٤٠٤/٣)، تهذيب الكمال: (٢٦ / ١٠١)، الكاشف: (٢٠٠-٢٠١)، تهذيب التهذيب للذهبي: (٢١٦/٨)، إكمال تهذيب الكمال: (١٠ / ٢٧١ - ٢٧٤)، تحفة التحصيل: (١ / ٤٥٦)، تهذيب التهذيب: (٣٤٢/٩)، التقريب: (ص: ٤٩٦).

- عبد الله بن دُكَّوَان، أبو الزناد، من أهل المدينة، أبو عبد الرحمن، مولى رَمْلَةَ زوجة عُثْمان بن عفان، مات في رمضان سنة ١٣١ هـ في آخرها. روى عن: سعيد بن المسيَّب، والأعرج. روى عنه: مالك بن أنس، والليث بن سعد.

أقوال المعدلين:

قال سفيان: "أمير المؤمنين في الحديث". قال الواقدي، وابن معين - في رواية إسحاق بن منصور وابن أبي مريم - وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، والساجي، وأبو جعفر الطبري: "ثقة". وزاد ابن معين في رواية ابن أبي مريم: "حُجَّة". وزاد أبو حاتم: "صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات". وقال مرة: "ثقة صالح الحديث". وقال ابن حبان: "صاحب كتاب". وقال ابن عدي: "أحاديثه مستقيمة كلها، وهو كما قال ابن معين: ثقة حجة".



أقوال المضعفين:

قال الليث: "جاء رجل إلى ربيعة، فقال: إني أمرت أن أسألك، عن مسألة، وأسأل يحيى، وأسأل أبا الزناد، فطلع يحيى قال: هذا يحيى، وأما أبو الزناد فليس بثقة ولا رضا". وذكره أبو جعفر العقيلي في "جملة الضعفاء". قلت: هو ثقة كما حكم عليه معظم نُقاد الحديث وكذا الحافظين الذهبي وابن حجر، وأما ما قاله ربيعة فلعله من باب جرح الأقران فلا يُلتفت عليه. ينظر: الثقات للعجلي: (٢٦/٢)، الثقات: (٧/٦-٧)، الكامل في الضعفاء: (٥ / ٢١٠)، الكاشف: (٥٤٩/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٧ / ٣٣٣)، تهذيب التهذيب: (٢ / ٣٢٩)، التقريب: (ص: ٣٠٢).

- خارِجة بن زَيْد بن ثابت: تقدمت ترجمته بالإجمال.

قلت: هو ثقة كثير الحديث وهو كذلك عند الذهبي، وابن حجر. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥/٢٦٢)، الثقات للعجلي: (ص: ١٤٠)، التقريب: (ص: ١٨٦).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وسببه راجعٌ إلى عدّة أمور:

أولاً: ضَعَف فضالة بن المفضل، وبه عند الهيثمي في "المجمع"، قال: "فيه فضالة بن المفضل وهو ضعيف". ثانياً: هذا الحديث ليس من مرويات المفضل ولم يوجد في كتابه، قال الترمذي سائلاً البخاري: سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: نظرنا في كُتب المُفضل فلم نجد هذا فيه، وإنما يُروى هذا عن ابن المفضل، عن أبيه، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، وعدم وجود حديث في كتاب الراوي قرينة على ضعفه، وقول البخاري "ويُروى" بصيغة التمرّيض قرينة على عدم ثبوته عنده.

ثالثاً: تَفَرَّد فضالة بن المفضل - مع ضعفه - عن أبيه بهذا الإسناد، قال أبو عوانة في "مستخرجه": "لم يروه غير ابن مفضل"، وقال ابن القيسراني: حديث الحَرْب خدعة: "تفرد به فضالة بن المفضل عن أبيه عن ابن عجلان عن أبي الزناد عنه". ينظر: العلل الكبير للترمذي: (ص: ٢٧٥)، أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني: (٣/٧٤)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٥ / ٣٢٠).

وشاهده حديث جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٦٤) برقم: (٣٠٣٠) ولفظه: "الحرب خدعة".



ومنهم: عبد الله بن خارجة بن زيد^(١)

٦٣. حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، [١٠٤/ب] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: « أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَيْمَتِنَا هَؤُلَاءِ، فَيَتَكَلَّمُونَ بِالْكَلَامِ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ غَيْرُهُ، فَضَصَدِفُوهُمْ، وَيَقْضُوا بِالْجَوْرِ فَتَقَوَّيْهِمْ، وَنُحَسِّنُهُ لَهُمْ، فَكَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَعُدُّ هَذَا التَّفَاقَ، فَلَا أَدْرِي كَيْفَ هُوَ عِنْدَكُمْ»^(٢).

ومنهم: سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ

٦٤. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى، عَنْ نَافِعِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

(١) هو عبد الله بن خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن أبيه. وروى عنه: بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ. ينظر: التاريخ الكبير: (٩٣/٦)، تاريخ الإسلام: (٤٤١/٣).

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٥/٨) من طريق المصنف.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٢٥٠ / ٣) برقم: (٥٩٣٤)، وابن ماجه في "سننه" (١١٨ / ٥) برقم: (٣٩٧٥) (أبواب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة) (بمعناه مختصراً) من طريق: (أبي الشعثاء).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١١٧٢ / ٣) برقم: (٥٤٧٣) (بمعناه وفيه قصة)، من طريق: (عُمر بن عبد الله بن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٧١ / ٩) برقم: (٧١٧٨) (كتاب الأحكام، باب ما يكره من ثناء السلطان وإذا خرج قال غير ذلك) (بمعناه مختصراً) من طريق: (محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب).

أربعتهم: (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب به.



٦٥. وحَدَّثني أبو الطَّاهِر من كتاب خاله قال: حَدَّثني عُقيلٌ، وحَدَّثني سَعِيد بن سُلَيْمان، أَخْبَرَنِي عن أبيه سُلَيْمان بن زَيْد، عن جدّه زَيْد بن ثَابِت، قال: «كُنْتُ أَكْتُبُ الوَحْيَ عند رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم-، وكان إذا نَزَلَ عليه أَخَذْتُهُ بِرُحَاءٍ شَدِيدَةٍ^(١)، وَعَرِقَ عَرَقًا مِثْلَ الْجُمَانِ^(٢)، ثُمَّ سُرِّيَ عنه، فَكُنْتُ أَدْخُلُ عليه بِقِطْعَةِ الْقَتَبِ^(٣) أَوْ كِسْرَةٍ، فَأَكْتُبُ وهو يُمْلِي عَلَيَّ فما أَتْرُجُ^(٤) حَتَّى أَكَادَ تَنَكَّسِرُ رِجْلِي مِنْ ثِقَلِ الْقُرْآنِ، وَحَتَّى أَقُولَ: لَا أَمْشِي عَلَى رِجْلِي أَبَدًا، فَإِذَا فَرَعْتُ، قال: إِفْرَأْهُ، فَأَقْرَأْهُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرَجُ بِهِ إِلَى النَّاسِ»^(٥).

(١) قوله (بِرُحَاءٍ): شِدَّةُ الْكَزْبِ مِنْ ثِقَلِ الْوَحْيِ. ينظر: النهاية: (١١٣/١).

(٢) قوله (الْجُمَانُ): هُوَ اللَّوْلُؤُ الصَّغَارُ، وَقِيلَ: حَبٌّ يُتَّخَذُ مِنَ الْفِضَّةِ أَمْثَالُ اللَّوْلُؤِ. ينظر: النهاية: (١/٣٠١).

(٣) قوله (الْقَتَبُ): إِكَافُ الْجَمَلِ. ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد: (٥/١٣١).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي "وَأَدَبُ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ" لِلْسَّمْعَانِيِّ: (ص: ٧٧)، أَمَّا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي مُعْجَمِيهِ "الْأَوْسَطُ": (٢٥٧/٢) وَ"الْكَبِيرُ": (١٤٢/٥) (فَمَا أَفْرُغُ).

(٥) هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

- أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٥/١٤٢) بِرَقْمٍ: (٤٨٨٨) (٥/١٤٢) بِرَقْمٍ: (٤٨٨٩) (بَنَحْوِهِ مُخْتَصَرًا)، وَفِي "الْأَوْسَطِ" لَهُ (٢/٢٥٧) بِرَقْمٍ: (١٩١٣) (بِمِثْلِهِ) وَالسَّمْعَانِيُّ فِي "أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ" (ص: ٧٧)، مِنْ طَرِيقِ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ.

الوجه الثاني: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

- أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٥/١١٥) بِرَقْمٍ: (٤٧٨٧) (بَنَحْوِهِ مُخْتَصَرًا)، وَفِي "الْأَوْسَطِ" لَهُ (٦/٨٨) بِرَقْمٍ: (٥٨٨٠) (بَنَحْوِهِ مُخْتَصَرًا) عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ إِلَّا عِثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ يُؤْنَسُ بْنُ بُكَيْرٍ".

وَقَبْلَ التَّرْجِيحِ لِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانِ ذِكْرِ كَلَامِ الثَّقَادِ فِي عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَقَاصِي:

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ضَعِيفٌ". وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْجَنْدِ: "لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، كَانَ يَكْذِبُ". وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "ضَعِيفٌ جَدًّا". وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "سَاقِطٌ". وَقَالَ ابْنُ الْبَرَقِيِّ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ". وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "تَرَكُوهُ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ كَذَابٌ". قَالَ الْفَسَوِيُّ: "لَا يَكْتُبُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ وَلَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ". قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَوِيِّ". قَالَ الْبَزَارِيُّ: "وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ". وَقَالَ السَّاجِيُّ: "يَحْدُثُ بِأَحَادِيثٍ بِوَاطِلٍ". وَقَالَ =



ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به". قال ابن عدي: "وعامة أحاديثه منكبر إما إسناده أو متنه مُنكَرًا". وقال أبو أحمد الحاكم: "متروك الحديث". وذكره البلخي، وأبو العرب القيرواني، وأبو جعفر العقيلي، وابن شاهين في "جملة الضعفاء".

قلت: ظهر لي مما سبق من هذه الأقوال: إن عثمان بن عبد الرحمن ضعيف متروك، ثم إن عُقيل بن خالد مقدم في الزُّهري من عثمان بن عبد الرحمن، ويُعدُّ من الطبقة الأولى من أصحاب الزُّهري، ولم يَرَوْ هذا الحديث بهذا الإسناد أحد غير عثمان بن عبد الرحمن، وزدَّ على هذا فإنه تفرد بهذا الوجه، وتَفَرَّد عنه يُؤنَّس بن بكير كما قال الطبراني، فالتفرد عن التفرد مع كون الراوي ضعيفًا متروكًا يدل على ضعف هذا الطريق ومن ثم يكون مرجوحًا، فحينئذ ترجَّح عندي أن الوجه الصواب هو الوجه الذي رواه عُقيل بن خالد عن الزُّهري.

ومما يدل على رُجحان هذا الوجه متابعة حفيد زيد بن ثابت -وهو سليمان بن سعيد- على الزُّهري في روايته عن أبيه سعيد، وسليمان بن سعيد وأبوه من آل زيد بن ثابت فهما أعرف بمرويات زيد بن ثابت من غيرهم. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٣٨ / ٦)، تاريخ ابن معين - برواية الدوري -: (٢٨٥ / ٣)، سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيدي للإمام يحيى بن معين: (ص: ١١٧)، أحوال الرجال: (ص: ١٢٧)، المعرفة والتاريخ: (٥٠ / ٣)، سنن الترمذي: (٥٤٠ / ٤)، الجرح والتعديل: (١٥٧ / ٦)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٧١ / ٦)، تهذيب الكمال: (٤٢٦ / ١٩)، إكمال تهذيب الكمال: (١٦٤ / ٩).

دراسة رواية الإسناد:

- هو عبد الرحمن بن إبراهيم، الدمشقي، يعرف بِدُحَيْم، أبو سَعِيد، مات في شهر رمضان سنة ٢٤٥ هـ بطبرية. روى عن: سُفيان بن عُيينة، ومعروف الخياط. وروى عنه: البخاري، والنسائي.

قلت: دُحيم ثقة متقن وحافظ، كما وصفه الذهبي الحافظ ابن حجر العسقلاني. ينظر: العلل لابن المديني: (٢١٥ / ١٦)، الثقات للعجلي: (ص: ٢٨٧)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٦٠ / ٣)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٤٥٠ / ١)، تاريخ بغداد: (٥٥٠ / ١١)، تهذيب الكمال: (٤٩٨ / ١٦)، الكاشف: (٦١٩ / ١)، التقريب: (ص: ٣٣٥).

- هو عبد الله بن يحيى، المعافري، أبو يحيى المصري المعروف بالبُرُّلُسي، والبُرُّلُس: قرية من سواحل مصر، وتوفي فيه سنة ٢١٢ هـ. روى عن: حَيَّوَة بن شريح، ومُعاوية بن صالح. وروى عنه: جَعْفَر بن مُسافر، والحسن بن عبد العزيز. قلت: هو لا بأس به كما عند أبي زرعة، وأبي حاتم، وابن حجر. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٠٤ / ٥)، تهذيب الكمال: (٢٩٩ / ١٦)، التقريب: (ص: ٥٥٧).

- هو نافع بن يزيد، المصري، أبو يزيد، مولى شَرْحِبِيل بن حَسَنَة القُرشي، مات سنة ١٦٨ هـ. روى عن: ابن الهاد، وجَعْفَر بن رَبِيعَة. روى عنه: سعيد بن أبي مريم، وأبو صالح.

أقوال النَّقَّاد فيه:

=



قال أحمد بن صالح المصري، والعجلي: "ثقة". قال أبو حاتم: "لا بأس به". وقال النسائي: "ليس به بأس". قال ابن يونس: "وكان ثبناً في الحديث لا يختلف فيه". قال الحاكم: "ثقة". ذكره ابن حبان في "الثقات". قلت: هو ثقة، وكذا عند الذهبي، وابن حجر، أما قول أبي حاتم الرازي والنسائي فلا يدل على أنه ليس من الثقات، وإنما يدل على أنه ليس من الطبقة العليا من الثقات. ينظر: الثقات للعجلي: (٣١٠/٢)، الجرح والتعديل: (٤٥٨/٨)، الثقات: (٢٠٩/٩)، تهذيب الكمال: (٢٩٦ / ٢٩)، الكاشف: (٣١٥/٢)، تهذيب التهذيب: (٢١٠ / ٤)، التقريب: (ص: ٩٩٦).

- عُقيل والزُّهري: تقدمت ترجمتهما.

- هو سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، الأنصاري، المدني، مات سنة ١٣٢هـ. روى عن: عمة خاتمة بن زيد بن ثابت، وأبيه سليمان بن زيد بن ثابت. روى عنه: أبو الزناد عبد الله بن دُكوان، ومالك بن أنس. قلت: هو ثقة كما عند العجلي، والنسائي، إلا أنه قليل الحديث كما وصف ذلك ابن سعد، وبه قال الحافظ، والذي يظهر من قول أبي حاتم أنه حكم عليه بـ "صالح الحديث" فلعل بسببه في ذلك قلة أحاديث سعيد. ينظر: الثقات للعجلي: (٤٠٠/١)، الجرح والتعديل: (٢٥/٤)، تهذيب الكمال: (٤٨٢/١٠)، إكمال تهذيب الكمال: (٥ / ٣٠٧)، تهذيب التهذيب: (٢ / ٢٤)، التقريب: (ص: ٣٨٠).

- هو سليمان بن زيد بن ثابت، الأنصاري، المدني، ولم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. قال ابن حجر: "من الثالثة". روى عن: أبيه زيد بن ثابت. روى عنه: ابن ابن أخيه إسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل بن زيد بن ثابت، وعَبَّاس بن سَهْل بن سَعْد السَّاعِدِيّ. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال ابن حجر: "مقبول". ينظر: الثقات: (٣١٥/٤)، تهذيب الكمال: (٤٣٠/١١)، التقريب: (ص: ٤٠٧).

الإسناد الثاني عند المصنف:

- هو أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح المصري القرشي، مولى بني أمية، مولى هَيْك، مولى عُتْبَة بن أبي سفيان. توفي يوم الاثنين لأربع عشرة خلت من ذي القعدة سنة ٢٥٠هـ. روى عن: ابن عُيينة، وابن وهب. روى عنه: مُسْلَم، وأبو داود.

أقوال المعدلين: قال الرّازيان: "لا بأس به". وقال النسائي، وابن يونس، ومسلمة بن قاسم، علي بن الحسن: "ثقة". وزاد: "ثبناً صالحاً". وذكره ابن حبان في "الثقات". وأخرج الحاكم حديثه في "مستدركه".

أقوال الجرحين:

قال أبو سعيد بن يونس: "وكان أحمد بن عمرو لا يحفظ".

قلت: هو لا بأس به كما قاله الرّازيان، أما توثيق النسائي وغيره فيه فراجع إلى دينه وأمانته. وقول ابن يونس - نقلاً عن علي بن الحسن - بأنه لا يحفظ فإنه من باب المقارنة لجد ابن يونس. قال أبو سعيد بن يونس: قال لي علي بن

=



ومنهم: عبد الله بن كعب بن مالك بن أبي القين بن كعب بن سواد بن غنم بن

ثعلبة بن عبيد بن عدي ابن غنم بن كعب بن سلمة^(١).

٦٦. حدَّثنا أبو صالح، حدَّثني اللَّيْثُ، حدَّثني عُقَيْلٌ. وثنا ابنُ عُثْمَانَ، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يُونُسُ.

وحدَّثنا الجُعْفِيُّ^(٢) قال: حدَّثني^(٣) ابنُ وَهْبٍ، أخبرني يُونُسُ، [١٠٥/أ] جميعًا عن ابن شهاب، أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري، أنَّ عبدَ الله بن عَبَّاسٍ أخبره: « أَنَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوقِّي فِيهِ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا حَسَنٍ، كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ قَالَ: أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ

الحسن بن خلف بن قديد: كان يونس جدك يحفظ، وكان أحمد بن عمرو لا يحفظ. ينظر: الجرح والتعديل: (٦٥/٢)، تهذيب الكمال: (١ / ٤١٥)، إكمال تهذيب الكمال: (١ / ٩٣)، تهذيب التهذيب: (١ / ٣٨). أما عُقَيْلٌ، وسَعِيد بن سُلَيْمَانَ، وسُلَيْمَانَ بن زَيْدٍ: تقدمت ترجمتهم.

الحكم على الأثر:

هذا الأثر بهذا الإسناد صالح، وإن كان سعيد بن سليمان موصوفًا بقلة الحديث، ووُصِفَ بالمقبول عند ابن حجر، وقد تَفَرَّدَ عن أبيه، وأبوه سليمان تَفَرَّدَ عن أبيه زيد بن ثابت إلا أن تَفَرُّده مُحْتَمَلٌ ولا سيما أن سعيد وأباه سليمان يُعَدَّان من آل بيت زيد بن ثابت، والأثر متعلق بجده زيد بن ثابت، فكونه لم يُرَوَّ إِلَّا من طريقه لا يُعَدُّ تَضَعِيفًا لِلأَثَرِ، فبعض الأثر آنذاك لم يَكُنْ مُنْتَشِرًا فِي ذَلِكَ الزَّمَن -والله أعلم-.

(١) هو عبد الله بن كعب بن مالك السلمي، الأنصاري المديني، مات سنة ٩٧ هـ، وقيل: ٩٨ هـ في ولاية سليمان بن عبد الملك. روى عن: أبيه، وأبي أيوب. وروى عنه: ابنه عبد الرحمن وإخوته. ينظر: الثقات: (١٤٢/٥)، الكاشف: (٥٨٨/١).

(٢) هو يحيى بن سليمان الجعفي، أبو سعيد، كوفي نزل مصر، مات سنة ٢٣٧ هـ. روى عن: عبد العزيز بن محمد الدراوذي، وعبد الرحمن بن محمد الموحاري. وروى عنه: البخاري، والحسن بن سفيان. ينظر: الجرح والتعديل: (١٥٤/٩)، الكاشف: (٣٦٧/٢).

(٣) وفي الأصل "حرف الواو" مقحمة من الناسخ. والصواب ما أثبتته -والله أعلم-: (حدثني).



بارئاً، فَأَخَذَ يَدَهُ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ: [أَلَا] ^(١) تَرَى أَنَّكَ وَاللَّهِ بَعْدَ ثَلَاثِ
عَبْدٍ ^(٢) الْعَصَا، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَيُتَوَفَّى مِنْ وَجَعِهِ هَذَا، إِنِّي
أَعْرِفُ وَجُوهَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَأَذْهَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَلُّهُ
فِيَمَنْ هَذَا الْأَمْرُ، فَإِنْ كَانَ فِينَا عَلِمْنَا، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا كَلَّمْنَاهُ فَأَوْصَى بِنَا، قَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ لَئِنْ
سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَمَنْعَنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ أَبَدًا، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهَا
رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-» ^(٣).

(١) في الأصل: "لا"، وسقط حرف الألف منه، والصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: "عند" تصحيف، والصواب: (عبد) كما في بقية المصادر. ينظر: الطبقات: (٢٤٥/٢)، الأدب المفرد:
(ص: ٣٨٥)، السنن الكبرى للبيهقي: (٥٣٣/١٦).

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧٢٣ / ٢) برقم: (٣٠٥٥) (بنحوه)، والبخاري في "صحيحه" (١٢ / ٦) برقم: (٤٤٤٧)
(كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته) (بمثله) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٥٨٥ / ٢) برقم: (٢٤١٠) (بمثله) من طريق: (صالح بن كيسان الدوسي).

كلاهما (يونس بن يزيد الأيلي، وصالح بن كيسان) عن الزُّهري به.



ومنهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب^(١)

٦٧. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ^(٢)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- «كَانَ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَجْلِسُ»^(٤).

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أبو الخطاب السلمي الأنصاري، مات في ولاية سليمان أو هشام بن عبد الملك. روى عن: جابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع. روى عنه: عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومحمد بن أبي أُمَامَةَ بن سَهْلٍ بن حُنَيْفٍ. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٤٩/٥)، الثقات: (٨٠/٥)، تهذيب الكمال: (٢٣٨/١٧).

(٢) هو أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، مات سنة ٢١٢ هـ ليلة الخميس لأربع عشرة ليلة خلت من ذي الحجة. روى عن: يزيد بن أبي عُبَيْدٍ، وبُخَيْرٍ بن حَكِيمٍ. روى عنه: البخاري، وعبد بن حميد. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٦٣/٤)، الثقات: (٤٨٣/٦)، الكاشف: (٥٠٩/١).

(٣) هو عُبيد الله بن كعب بن مالك بن القين، أبو فضالة السلمي، الأنصاري. روى عن: عُثْمَانُ بن عَفَّانٍ. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٣١/٥ - ٣٣٢)، الثقات: (٧٣/٥)، الإصابة: (٣٧٥/٨).

(٤) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٦١/٥) من طريق المصنف.

- وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٩٥٢ / ٢) برقم: (١٥٦١) (بنحوه)، والبخاري في "صحيحه" (٧٧ / ٤) برقم: (٣٠٨٨) (كتاب الجهاد والسير، باب الصلاة إذا قدم من سفر) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٦ / ٢) برقم: (٧١٦) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها) (بمثله) عن أبي موسى الزمن.

أربعتهم: (الفسوي، والدارمي، والبخاري، وأبو موسى الزمن) عن أبي عاصم النبيل.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٣٦٩ / ٦) برقم: (١٦٠١٦) (بمثله مُطَوَّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٦ / ٢) برقم: (٧١٦) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها) (بمثله)، وأبو داود في "سننه" (٤٦ / ٣) برقم: (٢٧٨١) (كتاب الجهاد، باب في الصلاة عند القدوم من السفر) (بنحوه مُطَوَّلًا) كلهم من طريق: عبد الرزاق الصنعاني. وقال عبد الرزاق كما عند أحمد: (وعن عمه عبيد الله بن كعب).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦٥٩١ / ١٢) برقم: (٢٧٨١٦) (بمثله مُطَوَّلًا) من طريق: (محمد بن بكر بن عثمان). وفيه: "وقال ابن بكر في حديثه: عن أبيه عبد الله بن كعب بن مالك، عن عمه".

=



- ثلاثتهم: (أبو عاصم، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن بكر بن عثمان) عن ابن جريج.
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦ / ٧٠) برقم: (٤٦٧٧) (كتاب تفسير القرآن، باب ... [سورة التوبة: ١١٨]. (بنحوه مُطوّلًا)، من طريق: (إسحاق بن راشد).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٧٨) برقم: (١٦٠٣٢)، والبخاري في "صحيحه" (٥ / ٧٢) برقم: (٣٩٥١) (كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر) (بمعناه مُطوّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ١١٢) برقم: (٢٧٦٩) (كتاب التوبة)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٥٥) برقم: (٣٨٣٤ / ٢) (كتاب الأيمان والندور، باب إذا أهدى ماله على وجه النذر) (بمعناه مُطوّلًا) من طريق: (عقيل بن خالد الأيلي).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٧٢) برقم: (١٦٠٣١) (بنحوه مُطوّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ١١٢) برقم: (٢٧٦٩) (كتاب التوبة) من طريق: (ابن أخي الزُّهري).
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ١١٢) برقم: (٢٧٦٩) (كتاب التوبة)، من طريق: (معقل بن عبيد الله الجزري).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٧٠) برقم: (١٦٠٢٣) (بمعناه مُطوّلًا)، والبخاري في "صحيحه" (٥ / ٥٤) برقم: (٣٨٨٩) (كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي، وبيعة العقبة) (بمعناه مُطوّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ١٠٥) برقم: (٢٧٦٩) (كتاب التوبة) (بنحوه مُطوّلًا)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٤٤) برقم: (٢٧٧٣) (كتاب الجهاد، باب في إعطاء البشير) (بنحوه مُطوّلًا)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ١٦٥) برقم: (٧٣٠ / ١) (كتاب المساجد، باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة) (بنحوه مُطوّلًا)، من طريق: (يونس بن يزيد الأيلي).
- ستتهم: (ابن جريج، وإسحاق بن راشد، وعقيل بن خالد الأيلي، وابن أخي الزُّهري، ومعقل بن عبيد الله الجزري، ويونس بن يزيد الأيلي) عن ابن شهاب الزُّهري.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٦٨) برقم: (١٦٠١٣) (بنحوه مُطوّلًا)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٢٣٩) (كتاب الأيمان والندور، باب من نذر أن يتصدق بماله)، من طريق: عبد الله بن كعب بن مالك.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٦٨) برقم: (١٦٠١١) (بمعناه مُطوّلًا)، والبخاري في "صحيحه" (٤ / ٤٨) برقم: (٢٩٤٨) (كتاب الجهاد والسير، باب من أراد غزوة فوري بغيرها) (بمعناه مُطوّلًا)، من طريق: (عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك).
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٦٩) برقم: (١٦٠١٤)، والترمذي في "جامعه" (٥ / ١٧٨) برقم: (٣١٠٢) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة التوبة) (بمعناه مُطوّلًا)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٦٧٦) برقم: (٣٤٢٦ / ٥) (كتاب الطلاق، باب الحقي بأهلك) (بمعناه مُطوّلًا) من طريق: (عبد الرحمن بن كعب بن مالك السلمي).



ومنهم بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك

٦٨. حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَانَ بَشِيرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنَّمَا تَنْضَحُوهُمْ»^(١) بِالنَّبْلِ فِيمَا^(٢) تَقُولُونَ لَهُمْ مِنَ الشَّعْرِ»^(٣).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٦٨) برقم: (١٦٠١٢) (بمعناه موطأ) من طريق: (عمر بن كثير بن أفلح). أريعتهم: (عبد الله بن كعب بن مالك، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك السلمي، وعمر بن كثير بن أفلح) عن كعب بن مالك به.
(١) كذا في الأصل، ولعل سقط من الأصل حرف النون: (تنضحونهم). وفي "التاريخ الكبير" للبخاري: "تَنْضَحُونَ"، وذكر المعلمي في تحقيقه لكتاب "التاريخ الكبير" أن في إحدى النسخ الخطية كذا: "تَنْضَحُونَهُمْ". ينظر: حاشية التاريخ الكبير له: (٣٩٢/٦).
(٢) في الأصل: "فما"، سقط منه حرف الياء، والسياق يقتضي أنها (فيما) كما في مسند أحمد: (٣٣٧١/٦)، والسنن الكبرى للبيهقي: (١٩٧/٢١).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:
الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ.
- أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١ / ٧٤) برقم: (٢٠٩) عن موسى بن عقبة.
قال: "لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة إلا محمد بن عبد الله، تفرد به: يعقوب الزُّهْرِيُّ.
قلت: يعقوب بن محمد الزُّهْرِيُّ قد ضعفه غير واحد من الأئمة، منهم: ابن معين، فقال: "أحاديثه تشبهه أحاديث الواقدي، - يعني تركوا حديثه -". وقال أيضًا: "ما حدثكم عن الثقات فاكذبوه، وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه". -
وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً". وقال أبو زرعة: "واهي الحديث". وقال أبو حاتم: "على يدَيَّ عَدْلٍ، أدركته ولم أكتب عنه". وقال الساجي: "منكر الحديث" وقد ذكر الساجي أن ابن المديني تكلم فيه، والله أعلم.
ينظر: الجرح والتعديل: (٩ / ٢١٥)، الكمال في أسماء الرجال: (٩ / ٤٥٦)، تهذيب الكمال: (٣٧١/٣٢)، تهذيب التهذيب: (٤ / ٤٤٧).

الوجه الثاني: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ.
- أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٧١) برقم: (١٦٠٢٦) (بنحوه موطأ) من طريق شعيب بن أبي حمزة.
- أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٨٠) برقم: (١٦٠٣٨) (بنحوه مختصراً) من طريق ابن أخي الزُّهْرِيِّ.



كلاهما: (شعيب بن أبي حمزة، وابن أخي الزُّهري) عن الزُّهري به.

اختلف البخاري والذهلي في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن جدّه كعب، فقد أثبتّه البخاري في "صحيحه" وفيه التصريح بالسماع بين عبد الرحمن وجدّه، أما الذهلي فشكّ في سماعه عن جدّه حيث قال في "العلل" له - كما نقله الحافظ في "تهديب التهذيب" - : ما أظنّه سمع من جدّه شيئاً. ينظر: صحيح البخاري: (٤٨/٤)، تهذيب التهذيب: (٥٢٦/٢).

الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك الأنصاري.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٢٦٣) برقم: (٢٠٥٠٠) (بنحوه) ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (١٣ / ١٠٢) برقم: (٥٧٨٦) (بنحوه مُطوّلًا)، وأحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٥٩٢) برقم: (٢٧٨١٨) (بنحوه)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٣٩) برقم: (٢١١٧٠) (بنحوه مُطوّلًا) من طريق معمر الأزدي.
- أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١١ / ٥) برقم: (٤٧٠٧)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٧٥) برقم: (١٥١) (بنحوه)، (١٩ / ٧٦) برقم: (١٥٢) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

قلت: أما عبد الرحمن بن كعب بن مالك، فهو إن كان ثقة غير أن أحمد بن صالح ذكر بأن الزُّهري لم يسمع منه شيئاً، إنما روى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وقال الحافظ: "ولم يذكره النَّسَائِي في شيوخ الزُّهري، إنما ذكر ابن أخيه حسب". ينظر: تهذيب التهذيب: (٦ / ٢٥٩).

الوجه الرابع: الزُّهري، عن بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري، عن كعب بن مالك الأنصاري.

- أخرجه المصنّف من طريق عبيد الله بن أبي زياد الرّصافي.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٧٦) برقم: (١٥٣) (بنحوه مختصراً) من طريق محمد بن أبي عتيق.
- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٣٩) (بنحوه) من طريق شعيب بن أبي حمزة.
ثلاثتهم: (شعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي، ومحمد بن أبي عتيق) عن الزُّهري به.

الوجه الخامس: الزُّهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك الأنصاري.

- أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١ / ٢٠٨) برقم: (٦٦٩) (بمعناه مُطوّلًا)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١ / ٥٧٥) برقم: (٣١٨) من طريق إسحاق بن راشد. وقال: "لم يرو هذه الأحاديث عن إسحاق إلا عتّاب".
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢٥ / ٦٣) (١٥٧٨٦)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤ / ٢٥٤)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (٢١ / ١٩٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

قلت: والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجه الأول مرجوح لأن موسى بن عقبة خالف الثقات الأثبات من أصحاب الزُّهري في الإسناد، فإن شعيب بن أبي حمزة، ومعمر الأزدي، ويونس الأيلي كلهم رَوَوْهُ عن آل كعب بن مالك، بينما ذكر موسى أن الزُّهري روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن راهب قريش، عن مَرْوَانَ بن الحكم بن أبي العاص، عن



عبد الرحمن بن الأسود الزُّهري عن كعب. قال ابن عبد البر: "وليس موسى بن عقبة في ابن شهاب حُجَّة إذا خالفه غيره". فتأتي مخالفته من هذه الحيثية.

ثم إن موسى بن عقبة في كتاب الزُّهري - وإن كان من أصح الكتب عنه، كما ذكر ذلك ابن معين - إلا أنه لم يسمع منه، قال الإسماعيلي في كتاب "العتق": "يقال: لم يسمع موسى بن عقبة من الزُّهري شيئاً"، لكن قد يقال إنه معتمد في المغازي - وهذه الرواية متعلقة بالمغازي - ويجاب بأن هذه الرواية تدور على آل كعب بن مالك، ولم يرو عن غيرهم لذلك تجد بأن كل الأوجه رُويت عن آل كعب بن مالك، وإن كان بعضهم لا يسمع منه كبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقد تفرد عن موسى بهذا الطريق عن محمد بن عبد الله - وهو مقبول عند ابن حجر - وتنفرد عنه يعقوب الزُّهري، وذهب ابن معين إلى عدم كتابة عنه إذا روى عن الشيوخ، قال: "وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه". أما بقية الأوجه وإن كانت تدور على آل كعب بن مالك إلا أن بعضهم لا يُثبت بينهما السماع، فتأتي - مثلاً - إلى الوجه الثالث فقد رواه يونس بن يزيد الأيلي، ومعمّر الأزدي، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك غير أن النسائي - كما قال الحافظ - لم يذكره في شيوخ الزُّهري، وإنما ذكر ابن أخيه أي: عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، ثم إن أحمد بن صالح لا يُثبت بينهما السماع وذهب إلى أن الزُّهري لم يسمع منه.

أما الوجه الثاني فرواه شعيب بن أبي حمزة وابن أخي الزُّهري عن الزُّهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب - كما أخرجهما أحمد في مسنده - إلا وقع بين الجاهليين اختلاف في السماع بين الزُّهري وعبد الرحمن. فذهب البخاري إلى السماع بينهما وتبعه ابن عبد البر، ونفى ذلك محمد بن يحيى الذهلي وشك في السماع بينهما، وجزم على إرساله الدارقطني، قال: روايته عن جدّه مُرسَل. أما الوجه الرابع فسأتركلم عنه في الحكم على الإسناد. ينظر: الاستيعاب: (١٨٤٢/٤)، تاريخ دمشق: (٤٦٥/٦٠)، تهذيب التهذيب: (٣٦٢/١٠).

دراسة رواة الإسناد: حجّاج وجده والزُّهري فتقدمت ترجمتهم.

- هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. روى عن: كعب بن مالك. روى عنه: هشام بن عروة. قلت: لم أقف على من وثّقه، ولا من ضعفه، ولم يسمعه الزُّهري كما قال الذهلي. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٧٦/٢)، الثقات: (٧٢/٤).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لانقطاع بين الزُّهري وبشير بن كعب بن مالك، وأنه لم يسمع منه، قال ابن عبد البر نقلاً عن الذهلي: "وروى عن بشير بن عبد الرحمن بن كعب، ولا أراه سمع منه". والحديث بمجموع طرقه مقبول حيث تابع بشيراً عبد الله بن كعب بن مالك وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، والله أعلم. ينظر: التمهيد: (١٩٥/٧).



ومنهم: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

٦٩. حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، [١٠٥/ب] عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسِيلَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ بِالنَّارِ تُضِيءُ لَهَا أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى»^(١).

(١) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري عن أبي بكر، عن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عُمَرَ.

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨/١١) والمصنّف من طريق عُمَرَ بن سَعِيدٍ.

قال ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" (٢٦٣٣/٥) معلقاً على هذا الحديث: "رواه عُمَرَ بن سعيد التنوخي: عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عُمَرَ بن الخطاب -رضي الله عنه-". وقال أيضاً: "وهذا يرويه عن عُمَرَ: مُوسَى بن يعقوب الزَّمعي".

الوجه الثاني: الزُّهري، عن أبي بكر بن حزم، عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- موقوفاً.

- أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨/١١) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

- وأخرجه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٩٩٥/٥)، من طريق عقيل بن خالد الأيلي.

كلاهما: (يونس الأيلي، وعقيل بن خالد الأيلي) عن الزُّهري به.

كلام النَّقَّاد في عُمَرَ بن سعيد التنوخي -وهو الراوي عن الزُّهري في الوجه الأول-:

قال أبو زرعة: "ضعيف الحديث، يروي عن الزُّهري أحاديث مقلوبة. قلت: من روى عنه؟ فذكر... موسى بن يعقوب الزمعي". قال ابن حبان: "يعتبر بحديثه من غير رواية الضعفاء عنه". وقال أيضاً: "يروي المقاطيع". قال ابن عدي: "أظنّه شامياً، عن الزُّهري، أحاديثه عنه ليست بمستقيمة". وقال أيضاً لما ذكر حديث عمر بن سعيد: "وهذا يرويه عن عمر بن سعيد مُوسَى الزمعي، ولعمر بن سعيد من الحديث غير ما ذكرت شيء يسير، وفي بعض رواياته يخالف الثقات". ثم إن الدَّارَقُطَنِيَّ ضَعَّفَهُ -كما حكاه ابن القيسراني، وكذا الذهبي. ينظر: الميزان: (٢٠٠/٣).

فعُمَرَ بن سعيد التنوخي ضعيف، وأحد الضعفاء عن الزُّهري كذا وصفه الحافظ ابن حجر، وقد لَينَته الذهبي، قال: "لَينٌ"، وفي حديثه ما يخالف الأثبات عن الزُّهري، ولا يُعتبر حديثه، إذا روى عنه الضعفاء كما عند ابن حبان.

=



أما موسى بن يعقوب الزمعي فقد ضَعَفَهُ غير واحد من الأئمة، وسأتكلم عنه في دراسة رواة الإسناد إن شاء الله. ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة: (٣٥٥/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١٢٣/٦ - ١٢٤)، لسان الميزان: (١٠٩/٦)، تهذيب التهذيب: (٤٥٥/٧).

ترجيح الوجه الثاني على الأول:

تبين مما سبق أن عمر بن سعيد خالف ثقتين من أصحاب الزهري وهما: عُقَيْل بن خالد، ويُوْنُس بن يزيد الأيلي حيث تفرد عن الزهري بهذا الوجه، أما هؤلاء فروياه موقوفًا، وأجمعا الصحابة، وإضافة إلى ذلك فإن البخاري - رحمه الله - رجح طريق هؤلاء الأثبات حيث قال: "والأول أصح - أي: ما رواه يونس وعُقَيْل - وقد روى عنه يعقوب الزمعي". ينظر: التاريخ الكبير: (٣٨/١١).

- ابن أبي فديك: فهو محمد بن إسماعيل بن مسلم، أبو إسماعيل، الدَّيْلِيّ، مات سنة ٢٠٠ هـ. روى عن: سَلَمَةَ بن وَرْدَانَ، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبَةَ. وروى عنه: سَلَمَةُ بن شَيْبٍ، وعبدُ.

قلت: هو صدوق كما عند الذهبي والحافظ، وكلام ابن سعد، وابن معين - رواية ابن محرز -، والنسائي من القرائن التي تشير على أنه في تلك المنزلة، وربما أخطأ. ينظر: الطبقات: (٦١٥/٧)، معرفة الرجال لابن معين - رواية ابن محرز - (ص: ١١٩)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (ص: ٢١٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧ / ١٨٨)، الثقات: (٤٢/٩)، الكاشف: (١٥٨/٢)، التقريب: (ص: ٤٦٨).

- هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وَهْب بن زَمْعَةَ، الثَّرَشِيّ، الزُّهْرِيّ، أبو محمد، من أهل المدينة. روى عن: أبي الحُوَيْرِث عبد الرحمن بن مُعَاوِيَةَ، وأبي حازم الأعرج. وروى عنه: ابن مهدي، وخالد بن مخلد.

أقوال المعدلين:

قال ابن معين - كما في رواية الدوري -: "ثقة". وقال أبو داود - كما في رواية الآجري -: "صالح، قد روى عنه ابن مهدي". وقال ابن عدي: "وموسى بن يعقوب غير ما ذكرت من الحديث أحاديث حسان، يروي عنه ابن أبي فديك وخالد بن مخلد، وهو عندي لا بأس به وبرواياته". وقال ابن القطان: "ثقة". وخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذا ابن حبان، والحاكم، والطوسي.

أقوال المضعفين:

وقال علي بن المديني: "ضعيف الحديث، منكر الحديث". قال أحمد: "لا يعجبني حديثه". وقال أبو داود: "وله مشايخ مجهولون". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وذكره أبو العرب في جملة الضعفاء.

قلت: اختلف التُّقَاد في حُكْمِهِمْ عَلَى بعض الرُّوَاة توثيقًا وتضعيفًا، فموسى بن يعقوب يعدُّ منهم، فقد وثقه الإمام يحيى بن معين، وخالفه علي بن المديني فوصفه بالضعف وبمنكر الحديث، ثم الإمام أحمد بن حنبل، قال عنه: "لا يعجبني حديثه" - نقل ذلك تلميذه أبو بكر بن الأثرم -، وأعتبر قول علي بن المديني فيه جرح شديد - وإن لم أقف عليه في المصادر المتقدمة - خلافًا لصنيع الإمام النَّسَائِيّ حيث جرَّحه جرحًا خفيفًا، قال: "ليس بالقوي". ثم إن

=



تضعيف أحمد له مفسرٌ حيث قال: "لا يعجبني حديثه"، وهذا يدل على أن أحمد قد سَرَّ مروياته، ولعله قال بذلك لكثرة الأخطاء التي وقعت في مروياته لذلك تجد أن الحافظ قال عنه صدوق سيئ الحفظ، وهو كذلك. ينظر: الجرح والتعديل: (٨ / ١٦٧)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨ / ٥٦ - ٥٨)، تهذيب الكمال: (٢٩ / ١٧١)، إكمال تهذيب الكمال: (٦ / ٤١٢)، تهذيب التهذيب: (١٠ / ٣٧٩)، التقريب: (ص: ٩٨٧).

- هو عُمر بن سعيد بن شريح، ويقال له: ابن سَرَحة التَّنُوخِي. روى عن: الزُّهري، ولم أقف على من ذكر شيخه غير الزُّهري. روى عنه: أبو إسحاق.

وقد ذكرتُ أقوال أهل العلم عنه سابقاً، فالأئمة على تضعيفه. ينظر: الكامل لابن عدي: (٦ / ١٢٣)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٢٢٩).

- أما ابن شهاب الزُّهري: فتقدمت ترجمته.

- هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حُزَم، قاضي المدينة، من أهل الحجاز، الأنصاري، الخزرجي، النَّجَاري، مات سنة ١٢٠هـ. روى عن: السَّائب بن يزيد، وخالته عَمْرَة. روى عنه: ابنه عبد الله ومحمد.

قلت: هو ثقة كما حكم عليه الواقدي، وابن معين، وقال بذلك ابن حجر العسقلاني. ينظر: الجرح والتعديل: (٩ / ٣٣٧)، الثقات: (٥ / ٥٦١)، تهذيب الكمال: (٣٣ / ١٣٧)، الكاشف: (٢ / ٤١٢)، التقريب: (ص: ٦٢٤).

- هو محمد بن عمرو بن حُزَم، الأنصاري، أبو عبد الملك، ويقال: أبو القاسم، مات في سنة ٦٣ هـ. روى عن: عُمر بن الخطاب، وعمرو بن العاص. وروى عنه: عُمر بن كثير.

قلت: وثقه الواقدي والنسائي، ومع ذلك فإنه قليل الحديث كما بيَّز ذلك الواقدي، فهو ثقة قليل الحديث. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥ / ٦٩)، الثقات: (٥ / ٣٤٧)، تهذيب الكمال: (٢٦ / ٢٠١)، إكمال تهذيب الكمال: (١٠ / ٢٩٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لأسباب عدَّة:

١. ضعف عُمر بن سعيد؛ فإنه ضعيف في الزُّهري، ذكر ابن حبان أن أحاديثه عن الزُّهري ليست بمستقيمة، وقد ضَعَّفَه الدارقطني، وهو من الضعفاء الذين رَوَوْا عن الزُّهري، قال بذلك ابن حجر.

٢. مخالفة عمر بن سعيد لمن هو أوثق منه في الزُّهري، وذلك من جهتين:

أولهما: رواه يونس الأيلي، وعُقيل بن خالد عن الزُّهري عن أبي بكر بن عمرو بن حزم وأبهما رجلاً من أصحاب النبي في الإسناد، وخالفهما عُمر فذكر اسم الصحابي وهو عُمر بن الخطاب.

ثانيهما: تعارض الرفع والوقف، روى عُمر بن سعيد الحديث مرفوعاً، بينما هؤلاء فذكراه موقوفاً، وقد أشار ابن عدي إلى هذه المسألة، فذهب بأن عُمر في بعض رواياته خالف الثقات الأثبات.

وله شاهد من حديث أبي هريرة - كما أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ٥٨) برقم: (٧١١٨) (كتاب الفتن، باب خروج النار) - ولفظه: "لا تقوم الساعة حتَّى تخرج نارٌ من أرض الحِجاز، تُضيء أعناق الإبل ببُصرى".



ومنهم: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم^(١)

٧٠. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنِي شُعَيْبٌ. ح وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، حَدَّثَنَا جَدِّي جَمِيعًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: (جَاءَنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُنِي، فَلَمْ أَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا فَأَخَذَتْهَا فَفَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا^(٢)) وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ وَابْنَتَاهَا، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَحَدَّثَنِي حَدِيثَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنَ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ كُنَّ سِرًّا لَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣).

(١) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري، المدني، أبو محمد، مات سنة ١٣٥ هـ. روى عن أبيه، وأُس. وروى عنه: فُلَيْحٌ، والثوري. ينظر: الجرح والتعديل: (١٧/٥)، الثقات: (١٦/٥)، الكاشف: (٥٤١/١).

(٢) غامضة في الأصل، ولعلها "ابْنَتَيْهَا" كما أثبتتها.

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٨ / ٨) برقم: (٢٦٢٩) (كتاب البر والصلة والآداب) (بمثله) عن (الدارمي، ومحمد بن إسحاق الخراساني).

كلاهما (الدارمي، ومحمد بن إسحاق) عن أبي اليمان.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩٤١) برقم: (٢٥٢١١) (بمثله موطأ) عن (بشر بن شعيب بن أبي حمزة).

كلاهما (أبو اليمان، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة) عن شعيب بن أبي حمزة.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٢٨٢) برقم: (٢٦٧٠٠) (بنحوه) من طريق: (محمد بن أبي حفصة).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٦١٠٩) برقم: (٢٥٩٦٩) (بنحوه موطأ)، والبخاري في "صحيحه" (٢ /

١١٠) برقم: (١٤١٨) (كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة) (بنحوه)، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ٣٨)

برقم: (٢٦٢٩) (كتاب البر والصلة والآداب)، والترمذي في "جامعه" (٣ / ٤٧٧) برقم: (١٩١٥) (أبواب البر والصلة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات) (بنحوه) من طريق: (معمر بن

راشد).

ثلاثتهم: (شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن أبي حفصة البصري، ومعمر بن راشد) عن الزُّهْرِيِّ. فهذا الحديث روي عنه

عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن عروة بن الزُّبَيْرِ، عن عائشة به.

- قال القرطبي -رحمه الله- في "المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم" (٦٣٥/٦): "وفي رواية: فأطعمتهما ثلاث

تمرات، فأعطت كل واحدة منهما تمرة، ورفعت إلى فيها تمرة لتأكلها، فاستطعمتهما ابنتاهما، فشقت التمرة التي كانت

=



تريد أن تأكلها بينهما، فأعجبني شأنها، فذكرت الذي صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله قد أوجب لها بها الجنة، أو أعتقها بها من النار".

- ورويت القصة أيضًا - كما جاءت في صحيح مسلم (كتاب البر والصلة والآداب) (٣٠/٨) (٢٦٣٠) - غير أنها من طريق عراك بن مالك عن عائشة، وفي متنها اختلاف. قال ابن حجر في الفتح (٤٤١/١٠) مُتَعَقِّبًا عليها: "ووقع في رواية عراك بن مالك عن عائشة: جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها، فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمرًا، ورفعت تمرًا إلى فمها لتأكلها، فاستطعمتها ابتهاها فنشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها، فأعجبني شأنها، الحديث أخرجه مسلم. وللطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عُروَةَ فلم تجد عندي غير تمر واحدة - أي - أخصها بها، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين، ويحتمل تعدد القصة".

ومما ذهب به ابن حجر باحتمالية تعدد القصة فيه نظرًا، وقبل ذلك لا بد من بيان حال عراك بن مالك تعديلًا وتضعيفًا ومن ثم مقارنتها مع رواية عُروَةَ بن الزبير.

قلت: عراك بن مالك ثقة، فقد وثقه العجلي والرازيان، لكن سماعه عن عائشة غير ثابت كما هو ظاهر من كلام أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحمال، وبالتالي رواية عراك عن عائشة مُرسلة، فلذلك تجد أن ابن أبي حاتم ترجم له في كتابه "المراسيل". ينظر: الثقات للعجلي: (١٣٣/٢)، تاريخ أبي زرعة: (ص: ٧١٤)، المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ١٦٣)، الجرح والتعديل: (٣٨/٧)، تهذيب التهذيب: (١٧٤/٧).

فمن هذه الأقوال تَبَيَّنَ لي بعض الأمور:

١. إن حديث عُروَةَ بن الزبير مُقدم من حديث عراك بن مالك.
٢. إن حديث عُروَةَ عن عائشة صحيح متفق، أما حديث عراك بن مالك عن عائشة متكلم فيه، وأصرح القول فيه عدم سماعه من عائشة كما عند أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحمال.
٣. احتمال حديث عراك بن مالك روي بالمعنى بخلاف حديث عُروَةَ عن عائشة فإنه رواية لفظية، فروايته باللفظ مقدمة على رواية عراك بالمعنى، ثم من الأسباب وقوع العلة في المتن الرواية بالمعنى.
٤. قدَّم الإمام مسلم رواية عُروَةَ عن عائشة وأخر رواية عراك بن مالك، ولعلها قرينة على تضعيف رواية عراك بن مالك عنده.

٥. رواية عراك بن مالك شاذة، فلعل إخراج مُسلم لها من باب التعليل، والله أعلم. ينظر: الجرح والتعديل: (٣٨ / ٧)، تحفة التحصيل: (١ / ٣٤٢).



ومنهم: عُمارة بن خُزيمة بن ثابت

٧١. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، ثنا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُمَارَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ - وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَتَهُ شَهَادَةً رَجُلَيْنِ -، قَالَ عُمَارَةُ: «أَخْبَرَهُ عَمُّهُ ^(١) - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ خُزَيْمَةَ بْنَ عُمَارَةَ ^(٢) رَأَى فِي النَّوْمِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى خُزَيْمَةُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَحَدَّثَهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ثُمَّ قَالَ لَهُ: حَقِّقْ رُؤْيَاكَ، فَسَجَدَ عَلَى جَبْهَتِهِ» ^(٣).

(١) هو عُمارة بن ثابت، الأنصاري، الصحابي الجليل، أخو خُزيمة، ولم أفد على وفاته. ينظر: معرفة الصحابة: (٢٠٧٦/٤)، الإصابة: (٢٩٦/٧).

(٢) كلمة غامضة في الأصل، والصواب: (ثابت)، فلعل حصل للناسخ انتقال النظر فكتب عُمارة.

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري، عن عُمارة بن خُزيمة، عن عمه، عن خُزيمة بن ثابت.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٩ / ٥١٢٤) برقم: (٢٢٣٠٣) (بنحوه) عن عامر بن صالح الزبيري.

- وأخرجه المصنّف من طريق يونس الأيلي.

- وأخرجه النَّسَائِيّ في "الكبرى" (٧ / ١٠٦) برقم: (٧٥٨٣)، وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (٤ / ٢٨٥) برقم: (٥٥٣) من طريق عثمان بن عمر.

ولفظه عند النَّسَائِيّ كما أخرجه من طريق ابن خُزيمة، عن عمّه أخي خُزيمة، أنه رأى فيما يرى النائم وهو سجوده على جبهة النبي - صلى الله عليه وسلم -". أي: فتظهر من هذه الرواية أن صاحب الرؤيا هو (عُمارة) أخا لخُزيمة بن ثابت وهي تخالف للروايات الأخرى، والأصل أن صاحب الرؤيا هو خُزيمة بن ثابت نفسه، وكذا عند الحافظ - كما أورده - في "المطالب العالية"، ولفظه: "إن خُزيمة رأى فيما يرى النائم أنه سجد على جبهة النبي - صلى الله عليه وسلم...". وكذا أيضاً عند أحمد في "مسنده"، والمصنّف من طريق عثمان بن عمر، فكلهم ذكروا بأن صاحب الرؤيا هو خُزيمة بن ثابت وليس أخوه.

وما وقعت في النَّسَائِيّ تحتمل فيه احتمالين:

أولهما: إن الخطأ قد يكون من عُثمان بن عُمر؛ لأنّه يبعد عندي أن الخطأ من أبي داود الطائفي لأنه ثقة حافظ وروى عنه النَّسَائِيّ كثيراً.



وثانيهما: احتمال سقط اسم خزيمه بن ثابت في الأصل، -ولعله الأقرب عندي- ويُعرف ذلك بالنظر إلى السياق، والله أعلم.

- وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٠٧٦/٤) برقم: (٥٢٢٤) من طريق ابن وهب. وفيه: "أخبرني ابن خزيمه بن ثابت، وخزيمه -هو الذي جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين-، قال عمارة: أخبره عمّه عمارة، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم...". وذكر فيه اسم عمّه وهو عمارة.

أما ابن حبان في "صحيحه" (٩٨ / ١٦) برقم: (٧١٤٩) فأخرجه من طريق ابن وهب إلا أن في إسناده مقال حيث ذكر بأن ابن وهب رواه عن يونس الأيلي، عن الزُّهري، عن خزيمه بن ثابت بن ثابت بن خزيمه بن ثابت الذي جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين، أن خزيمه بن ثابت أرى في النوم أنه سجد على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتى خزيمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومما ينبغي تأمله أن الإسناد الذي أخرجه ابن حبان فيه أمران:

أولاً: التكرّر في اسم "خزيمه بن ثابت" وأن اسم حفيد خزيمه بن ثابت كاسمه، ولم أقف على من ترجم له إلا ابن حبان نفسه في كتابه "الثقات" قال: خزيمه بن ثابت بن خزيمه بن ثابت يروي عن جده روى عنه الزُّهري -كما أخرج له في "صحيحه"-. وقال المحقق في حاشية كتاب "الثقات": هذه الترجمة من [م] - وهي رمز لنسخة مكتبة السلطان محمود إستانبول-، ولم نظفر بها. فلعله لم يقف على اسم الراوي في نسخة أخرى كالمكتبة الأصفية بحيدر آباد الدكن (الهند) [ف]، والمكتبة السعيدية بحيدر آباد [س].

وثانيهما: المخالفة في الإسناد فلم يذكر في هذه الرواية عمارة بن خزيمه ولا عمّه عمارة بن ثابت. والراجح عندي - والله أعلم -: الأصل موافقة ابن وهب لرواية الليث، والزبيري وعثمان بن عمر، وما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" فيه نظرٌ فيما أن يكون الخطأ من أحد رواه وهم دون ابن وهب أو ربما الخطأ من الناسخ - والله أعلم -، فيحتاج إلى مزيد بحث، والله أعلم. ينظر: الثقات: (٢١٥/٤)، الثقات مما لم يقع في الكتب الستة: (١٤٢/٤).

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عمارة بن خزيمه، عن أبيه خزيمه بن ثابت.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٥١٢٤/٩) برقم: (٢١٨٤) من طريق صالح بن أبي الأخضر. وأسقط فيه عمارة بن ثابت أخو خزيمه.

وللترجيح فلا بُدَّ من المفاضلة بين يونس الأيلي وصالح بن أبي الأخضر:

حين قرأتُ ترجمة صالح بن أبي الأخضر، ويونس بن يزيد الأيلي، وجدتُ أن يونس الأيلي مُقدم في الزُّهري من صالح، وسأذكر بعض النقاط في تقديم يونس الأيلي على صالح بن أبي الأخضر:

١. يُؤنس بن يزيد الأيلي من أثبت أصحاب الزُّهري.



٢. صالح بن أبي الأخضر بمنزلة سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، وهم متقاربون في الضعف إذا روى عن الزهري، قال ابن رجب: "وسفيان بن حسين، وصالح بن أبي الأخضر، وسليمان بن كثير متقاربون في الزهري - يعني في الضعف".

٣. إن يونس الأيلي أدّى اللفظ، قال ابن رجب: "يونس وعقيل يوديان الألفاظ".

٤. يونس من أثبت الناس في الزهري وكان عالمًا بحديثه، قال يحيى بن معين: أثبت أصحاب الزهري مالك، ومعمّر، ويونس، كانوا عالمين به".

ولم ينفرد صالح بن أبي الأخضر بإسقاط عمّ عمارة فقد أسقطه أيضًا غيره، كما أخرجه أحمد في "مسنده" (١٨٧/٣٦) برقم: (٢١٨٦٣) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، وذكر الحديث.

وخالفه شعبة فرواه عن الخطمي عن عمارة بن عثمان بن حنيف، عن خزيمة بن ثابت، كما أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٧/٧) برقم: (٧٥٨٥). وعمارة بن عثمان بن حنيف قال الذهبي عنه: "لا يُعرف". وتعقبه ابن حجر، قال: "هو معروف النسب لكن لم أر فيه توثيقًا". وفي التقريب، قال عنه: "مقبول". ينظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: (٢٥٥/٢)، ميزان الاعتدال: (١٧٧/٣)، شرح العلل: (٢٧٣/٢ - ٢٧٤)، تقريب التهذيب: (ص: ٤٠٩). تبين فيما سبق أن رواية يونس مقدمة في الزهري من صالح، وذلك لأمرين؛ أولاً: إنّ يونس بن يزيد الأيلي مُقدم فيه من صالح بن أبي الأخضر، ثم إنه خالف الجادة فتدلّ على إتقانه، وضبطه، لهذا الوجه بحيث رواه بذكر عمارة بن ثابت بين عمارة بن خزيمة وأبيه، ثم وإن كان صالح تابعه حماد بن سلمة من وجه آخر إلا أن شعبة بن الحجاج خالفه في ذكره لراؤ عن خزيمة، حيث ذكر حماد عمارة بن خزيمة، وذكر شعبة عمارة بن عثمان بن حنيف، فلعل السبب في عدم ضبطهم لاسمه؛ هو التشابه بين الاسمين - بين عمارة بن ثابت، وعمارة بن خزيمة -، ويمكن القول بأن المرويات التي أسقطت ذكر عمارة بن ثابت رُوِيَتْ بالمعنى غير أن الذي أدّى اللفظ مقدم من رواه بالمعنى، ورواية الحديث بالمعنى من مواطن وقوع العلة في الحديث، والله أعلم.

دراسة رواية الإسناد: أبو صالح، والليث، والزهري: تقدمت ترجمتهم.

- هو عمارة بن خزيمة بن ثابت بن ثعلبة الأنصاري، من أهل المدينة من بـلـحارث بن كعب، أبو محمد، مات سنة ١٠٥هـ. روى عن: أبيه، وعمّرو بن العاص. روى عنه: صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي، وأبو خزيمة عمرو بن خزيمة المزني.

أقوال المعدلين:

قال ابن سعد، والنسائي: "ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات".

أقوال المخرجين:

قال ابن حزم: "إنه مجهول لا يُدرى من هو".



وَنَمْلَةُ بَن أَبِي نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ

٧٢. [أ/١٠٦] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ. وَحَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي نَمْلَةُ بَن أَبِي نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَبَا نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ ^(١) حَدَّثَهُ أَنَّهُ بَيْنَمَا ^(٢) هُوَ جَالِسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَلْ تَكَلَّمُ هَذِهِ الْجَنَازَةَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: لَا أَعْلَمُ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّهَا تَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا حَدَّثَكُمُ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوا، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوا بِهِ» ^(٣).

قلت: هو ثقة قليل الحديث، أما قول ابن حزم فيه، فقد ردّه الحافظ حيث وَصَفَ بِأَنَّهُ غَفْلَةٌ مِنْهُ.

- عُمَارَةُ بَن ثَابِتٍ، الْأَنْصَارِيُّ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: (٧١/٥)، الثَّقَاتُ: (٢٤٠/٥)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: (٢١ / ٢٤١)، الْكَاشَفُ: (٥٣/٢)، الْإِصَابَةُ: (٢٩٦/٧)، التَّقْرِيبُ: (ص: ٧١١، ٧٣٥).

الْحُكْمُ عَلَى الْإِسْنَادِ:

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَمَّهُ هُوَ عُمَارَةُ بَن ثَابِتٍ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ.

(١) هُوَ عَمَّارٌ بَن مُعَاذٍ بَن زُرَّارَةَ بَن عَمْرٍو، أَبُو نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنَ الْأَوْسِ، أُخْدِعِيٌّ، مَاتَ فِي وَلايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بَن مَرْوَانَ. يَنْظُرُ: الْكَاشَفُ: (٤٦٨/٢)، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: (١٣/١٥).

(٢) غَامِضَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنَّهَا (بَيْنَمَا) كَمَا أَثْبَتَهَا اجْتِهَادًا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: (٣٥٥/٣)، وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (بَيْنَا) كَمَا فِي الطَّبَقَاتِ: (٢٦٨/٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ نَمْلَةَ بَن أَبِي نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

- أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٢٢ / ٣٥٠) بِرَقْمٍ: (٨٧٦) (بِمَثَلِهِ) مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بَن أَبِي حَمْزَةَ.

- وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٢٢ / ٣٥٠) بِرَقْمٍ: (٨٧٧) (بِمَثَلِهِ) مِنْ طَرِيقِ مَعَاوِيَةَ بَن يَحْيَى الصَّدِيقِ.

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٧ / ٣٨٣١) بِرَقْمٍ: (١٧٤٩٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "مَشْكَلِ الْأَثَارِ" (٩ / ٢٧١) بِرَقْمٍ:

(٣٦٣٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (٢٢ / ٣٥١) بِرَقْمٍ: (٨٧٩) (بِمَثَلِهِ) مِنْ طَرِيقِ عَقِيلِ بَن خَالِدِ الْأَيْلِيِّ.

=



- وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ١٠٩) برقم: (٢٠٠٥٩) (بمثله)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٣٥٥) برقم: (٣٦٤٤) (كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب) (بنحوه)، والطبراني في "الكبير" (٢٢ / ٣٤٩) برقم: (٨٧٤) (بمثله) من طريق معمر بن راشد الأزدي.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٨٣١) برقم: (١٧٤٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤ / ١٥١) برقم: (٦٢٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢ / ٣٥٠) برقم: (٨٧٨) (بمثله)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢ / ١٠) (بنحوه) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. وقال البيهقي: ابن أبي نملة: هو نملة بن أبي نملة الأنصاري.

- وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٩ / ٢٦٨) برقم: (٣٦٣٦) (بمثله) من طريق ابن أخي الزهري. ستتهم: (شُعيب بن أبي حمزة، وعُقيل بن خالد الأيلي، وابن أخي الزهري، ومُعَاوِيَة بن يحيى الصدي، ومَعْمَر بن راشد الأزدي، ويُونُس بن يزيد الأيلي) عن الزهري به.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن عامر بن ربيعة.

أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣ / ٤٨) برقم: (١٧٨٤) من طريق الزبيدي. وفي إسناده: الحارث بن عبيدة، وبقية بن الوليد.

الوجه الثالث: الزهري عن سالم، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة.

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣ / ٣٥٨) من طريق الحارث بن عبيدة به. وقال: "هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي، عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس بن يزيد، عن الزهري، ثم قال الحاكم أيضًا: حدَّثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد الجرجاني بنيسابور، ثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، ثنا عَمِي، ثنا رجل قد سماه أبو القاسم بن مبرور، ثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر، قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج، وذكر الحديث.

قلت: وفي إسناده نظرٌ ويحتمل أن يكون تصحيحًا، ووقع من أصل الكتاب نفسه، وما عند الحافظ في "إتحاف المهرة" (٦ / ٣٩٦) فأقرب إلى الصواب حيث ذكر إسناده الحاكم فقال: ثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد الجرجاني بنيسابور، ثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، ثنا عَمِي، ثنا رجل قد سماه القاسم بن مبرور، ثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر، قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج... وذكر الحديث.

تبين مما سبق أن الحديث روي عن الزهري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه؛ فأما الوجه الأول فقد رواه جماعة من أصحاب الزهري عنه من رواية نملة بن أبي نملة عن أبيه، وخالفه الزبيدي في الوجه الثاني في إسناده فرواه عن الزهري من حديث سالم عن عامر بن ربيعة، غير أن في إسناده بقية بن الوليد والحارث بن عبيدة. قال ابن حبان واصفًا الحارث: "إنه أتى على الثقات بما ليس من أحاديثهم". وقال ابن عدي: "وفي بعض رواياته ما لا يتابعه أحد عليه". ومما لا شك أن هذه الرواية مما لا يتابع عليه.



واستثناساً مما قاله ابن حبان فلعل هذا الحديث ليس من مرويات الزبيدي؛ لأنه يبعد عندي أن الزبيدي خالف أصحابه في رواية هذا الحديث عن الزهري، فرواه الجماعة من حديث ثمة، وشدَّ الزبيدي فرواه من حديث عامر بن ربيعة، فلعل الآفة من الحارث - وهو معروف بالصاق الحديث على الثقات - حيث جعل هذه الرواية من مرويات الزبيدي، والواقع أنها ليس من مروياته.

أما الوجه الثالث؛ فلعلها من أحاديث الحارث بن عبيدة، وهو ملصق بنسخة يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري اعتماداً على تعقيب أبي عبد الله الحاكم في الحديث. والحارث بن عبيدة تكلم فيه الأئمة جرحاً وتعديلاً، حيث قال أبو حاتم الرازي: "هو شيخ ليس بالقوي". وقال ابن حبان: "يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد". وقال ابن عدي: "وفي بعض رواياته ما لا يتابعه أحد عليه". وقال الدارقطني: "ضعيف".

وبعد التأمل والنظر في هذه الطرق، يمكن القول: إن الوجه الثاني والثالث فيه نوع من التشابه حيث جاء في إسنادها الحارث بن عبيدة، وحصل الاضطراب بين الروایتين؛ فمرة زوي بذكر سالم عن أبيه كما في الوجه الثالث في قصة وضع جنازة رافع، ومرة أسقط ابن عمر وجعله من حديث عامر بن ربيعة مرفوعاً، ثم وقع التداخل بين الحديثين - أي حديث عامر بن ربيعة مرفوعاً، وقصة وضع جنازة رافع الذي من قول ابن عمر، فتعارض بين الموقوف والمرفوع، فلعل الاضطراب في كليهما من الحارث بن عبيدة، ومن ثم أن الراجح من هذه الأوجه الثلاثة هي الوجه الأول - والله أعلم - . ينظر: العلل لابن أبي حاتم: (١٨٩/٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٨٢/٣)، المجروحين: (٢٢٤/١)، المستدرک للحاكم: (٣ / ٣٥٩) برقم: (٥٥٨٥)، إتحاف المهرة: (٣٩٦/٦) لسان الميزان: (٥٢١/٢).

دراسة رواة الإسناد:

- أبو اليمان، وحجاج وجده، وشعيب، والزهري: تقدمت ترجمتهم.
- هو ثمة بن أبي ثمة الأنصاري، المدني. ولم أف على وفاته. قال ابن حجر: "من الثانية". روى عن: أبيه. وروى عنه: عاصم، ويعقوب ابنا عمر بن قتادة.

أقوال الثقات فيه:

قال ابن القطان: "وابن أبي ثمة هذا مجهول الحال، ولا يعرف بغير هذا، ولا يعرف روى عنه غير ابن شهاب، وقد سُمي في رواية ابن وهب، عن يونس، عن الزهري في هذا الحديث، ولم يخرج بذلك إلى حد المعرفة بحاله". ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر: "مقبول". ينظر: بيان الوهم والإيهام: (٦٣/٤)، التقريب: (ص: ٥٦٦). قلت: هو مقبول حيث توبع وإلا فلين الحديث - كما بين ذلك الإمام ابن حجر -، أما ابن القطان فإنه حكم عليه بالجهالة، ولم أف من الثقات المتقدمين من حكم عليه بالجهالة، وقال: "ولا يعرف عنه غير الزهري"، وما قال عنه في ثمة بن أبي ثمة فيه نظر؛ إذ قد روى عنه غير الزهري وهما عاصم ويعقوب ابنا عمر بن قتادة - كما ذكرت -.

الحكم على الإسناد:

=



ومنهم: أيوب بن بشير بن نَعْمَان بن أَكَال

أحد بني معاوية بن مالك بن عَوْف بن عمرو بن عَوْف بن مالك.

٧٣. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَيُّوبُ بْنُ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -حِينَ خَرَجَ تِلْكَ الْخَرْجَةَ، اسْتَوَى عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَمَّا قَضَى تَشَهُدَهُ^(١) كَانَ أَوَّلَ كَلَامٍ تَكَلَّمَ بِهِ أَنْ اسْتَغْفَرَ لِلشُّهَدَاءِ الَّذِينَ قُتِلُوا يَوْمَ أُحُدٍ»^(٢).

إسناده ضعيف؛ فيه غلّة بن أبي غلّة ولم أقف على أقوال الأئمة فيه إلا ما قال ابن القطان في تجهيله، وما قال عنه الحافظ، ثم إنه تفرد بهذه الرواية عن أبيه، قال ابن القطان: "فهذا الحديث كما ترى من الأفراد، لا يُعرف رواه إلا فيه، ولا يُعرف الحديث إلا به، ومقتضاه حُكْم من الأحكام". ينظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي: (٨٣/٤). وله شاهدان من:

- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٨١) برقم: (٢٦٨٥) ولفظه: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبُوهم، وقولوا... وذكر الآية في [سورة المائدة: ٥٩].

- وحديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٥/٢) برقم: (١٣١٤)، ولفظه: "إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعَقَ".

(١) كذا في الأصل، والذي يظهر سقط من الأصل لفظ (تَشَهُدَ)، ولعلها كذا: (استوى على المنبر، تَشَهُدَ، فَلَمَّا قَضَى تشهده) كما في "مسند الشاميين" (٢٥٦/٤)، وفي "معركة الصحابة" لأبي نعيم: (ص: ٣١١٥)، والله أعلم.

(٢) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ -رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٦/٤)، وأبو نعيم في "معركة الصحابة" (ص: ٣١١٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٩٨/٦)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣٩٨/٦) كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة.
- وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢٠١/٢)، (مطوّلًا) من طريق يونس ومَعْمَرٍ.
- وأخرجه الخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه" (٤٩/١)، وابن ماكولا في "تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام" (ص: ١٠٨) من طريق عُقَيْل بن خالد.



- وأخرجه الخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه" (ص: ٤٨) (مُطَوَّلًا) من طريق ابن إسحاق.
- خمسهم: (شُعَيْب بن أَبِي حمزة، ويُوْنُس، ومَعْمَر الأَزْدِي، وعُقَيْل بن خَالِد الأَيْلِي، وابن إِسْحَاق) عن الزُّهْرِي به.
- الوجه الثاني: الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير بن النعمان الأنصاري، عن معاوية.
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٣٤٢) برقم: (٧٩١) ومن طريقه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (ص: ٤٨).
- وفي "الأوسط" له (٧ / ١١٥) برقم: (٧٠١٧) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠٥/٥٦)، كلهم من طريق ابن إسحاق.
- قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهْرِي إلا محمد بن إِسْحَاق، تَفَرَّدَ به: سعيد بن يحيى، ولا يروى عن مُعاوية إلا بهذا الإسناد". وفي لفظه زيادة قوله: "فإِنِّي رأيتُ عليه نُورًا".
- وقد وقع التصحيف عند الطبراني كما تَعَقَّبَ عليه الخطيب، فقال: "كذا روى لنا أبو نُعَيْم هذا الحديث، وهو خطأ وقع فيه تصحيف ذلك، أن ابن إِسْحَاق رواه عن الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير بن النعمان الأنصاري أحد بني معاوية، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مُرْسَلًا، فصَحَّفَ أحد بني معاوية وجعل قال: حَدَّثَنِي معاوية، وقد رواه سعيد بن يحيى اللخمي، عن ابن إِسْحَاق على الصواب... ثم قال: حديث سعيد بن يحيى، عن ابن إِسْحَاق، وذكر بإسناده إلى... هشام بن عمار، ثنا سعيد بن يحيى، ثنا ابن إِسْحَاق، عن الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير بن النعمان بن أَكَال الأنصاري أحد بني معاوية، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكر الحديث مُطَوَّلًا.
- أما ابن عساكر فقد نَبَّه على التصحيف الوارد كما بيَّن أنه ليس من حديث معاوية، فقال: "قال الطبراني لم يرو هذا الحديث عن الزُّهْرِي إلا محمد بن إِسْحَاق، تفرد به سعيد بن يحيى، ولا روي عن معاوية إلا بهذا الإسناد، وهذا القول من الطبراني شنيع، ووجهه فيه عند أهل العلم فظيع، فإن معاوية لم يرو هذا الحديث، وإنما رواه الزُّهْرِي عن أَيُّوب بن النعمان أحد بني معاوية مُرْسَلًا، فظنَّ أحد بني معاوية (حَدَّثَنِي معاوية) فغَيَّرَ (حَدَّثَنِي بـ"سمعت") ونسب معاوية إلى أبي سفيان، وقد أخبرنا على الصواب، ثم ذكر الإسناد إلى... ابن إِسْحَاق، عن الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير بن النعمان بن أَكَال الأنصاري أحد بني معاوية قال، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-... وذكر الحديث مُطَوَّلًا. وعَضَّد الحافظُ ابنَ عساكر في هذه المسألة كما في الإصابة (٣٢٨/١) فذكر كما ذكر ابن عساكر.
- ثم من المتقدمين الذين نبهوا بأنه الخطأ قد يكون من أحد زُواته الإمام أبي حاتم فذكر احتمال الخطأ من هشام بن عَمَّار أو الرواة عنه، كما سألَه ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: وسألتُ أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن سعدان بن يحيى، عن محمد بن إِسْحَاق، عن الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير؛ قال: حَدَّثَنِي معاوية: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ... قال أبي: ليس ذا بشيء، لعله أن يكون قد عمل على هشام، أو أن يكون قاله! إنما هو: ما رواه عامة أصحاب محمد بن إِسْحَاق، عن محمد بن إِسْحَاق، عن الزُّهْرِي، عن أَيُّوب بن بَشِير، عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أعلم أحدًا قال: معاوية؛ إلا في هذا الحديث، ولا أَذْرِي صحيحًا هو أم لا". ينظر: العلل: (٣٩٨/٦).



فهذا الإسناد اختلف على محمد بن إسحاق فروي عنه من وجهين؛ أما الأول فهو مع كبار أصحاب الزهري، فهم (شعيب بن أبي حمزة، ويونس الأيلي، وعقيل بن خالد، ومعمّر الأزدي) وهو الصواب كما ذكرت آنفاً، والأئمة كأمثال الخطيب وابن عسّكر قد يَبَيَّنُوا أن الحديث وإن اختلف على ابن إسحاق من الرواة عنه إلا أن سببه التصحيف في الإسناد، ولعل الخطأ وقع ممن دونه من الرواة، وفيه احتمال بأنه من هشام بن عمار؛ لأن الجماعة من أصحاب ابن إسحاق رَوَوْهُ على الصواب كما قاله أبو حاتم، فهذا يدلُّ على أن الخطأ ليس منه، فالأصل موافقته للجماعة في روايته للحديث، غير أن في حديثه زيادة ما لا توجد في غيره، والله أعلم.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -.

- أخرجه معمر في "جامعه" (٦٣/١١).

الوجه الرابع: الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٤٨٢) برقم: (١٦٣٢٢) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

الوجه الخامس: الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤٣١/٥) (٩٧٥٤) - وأحمد في "مسنده" (١٠ / ٥١٤٦) برقم: (٢٢٣٧٠) - من طريق معمر بن راشد. قال الهيثمي: "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح". ينظر: مجمع الزوائد (٣٥/١٠).

النظر في الاختلاف:

بعد النظر في هذه الأوجه -والله أعلم- يمكن القول: إن الوجه الثاني أصلاً ليس الاختلاف على الزهري، لأن أصل الخطأ قد يكون من هشام بن عمار أو من دونه، أما حقيقة الاختلاف في الزهري فيقع بين الأول، والثالث، والرابع، والخامس، لأن معمراً الأزدي خالف جماعة من أصحاب الزهري -كما في الوجه الأول- لأنه روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه -كما في الوجه الثالث-، وروى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك -كما في الخامس-. وهذان الوجهان لم يُرويا إلا من طريقه.

أما الوجه الخامس -وإن قال فيه الهيثمي رجاله رجال الصحيح- لكنه منقطع؛ لأن الزهري لم يَسْمَعْ من عبد الرحمن بن كعب بن مالك كما صرح به أحمد بن صالح المصري، ولم يذكره النسائي في شيوخ الزهري كما ذكر ذلك ابن حجر. أما الوجه الرابع؛ ففيه احتمال أن الزهري أخذه عن عبد الله بن كعب بن مالك؛ لأنه كان واسع الرواية ولا سيما أن هذا الطريق لم يتفرد به شعيب بن أبي حمزة فقد شارك معه عقيل بن خالد الأيلي -وهما من كبار أصحاب الزهري- كما ذكر ذلك البخاري في "تاريخه". ينظر: (١٧٩/٥)

أما الوجه الثالث؛ ففيه نظرٌ كما بيّن ذلك الحافظ، فلعله عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك وليس العكس، ذكر ذلك الحافظ أثناء ترجمته لـ "عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك"، قال: "وأما الذي روى عن أبيه، وروى عنه ابن عقيل فالذي أظنه أنه انقلب وأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ الزهري، وهو مترجم في "



ومنهم: عَبَّاد بن تَمِيم بن زَيْد بن عاصِم بن كَعْب بن عَمْرٍو المَازِنِي ثُمَّ النَّجَّارِي^(١)

٧٤. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ^(٢)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ»^(٣).

التهديب"، ولكن ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من "الثقات" كالذي وقع هنا، فلعله ابن عمه، والله أعلم". ولعل الراجح من هذه الأوجه هي الأول، والرابع. ينظر: التاريخ الكبير: (١٧٩/٥)، تذيب التهديب: (٥٤٧/٢)، تعجيل المنفعة: (٧٥٠/١).

دراسة رواية الإسناد: أبو اليمان، وشُعَيْب، والزُّهْرِيُّ فتقدمت ترجمتهم. هو أَيُّوب بن بَشِير الأنصاري، أبو سليمان الأوسِي. روى عن: عن عُمر، وَحَكِيم بن حَزَام. روى عنه: أبو طُوَالَةَ عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري، وعاصم بن عُمر بن قتادة. ينظر: الجرح والتعديل: (١٤٥/٢)، تذيب الكمال: (٤٥٤/٣)، الكاشف: (٢٦٠/١).

قلت: هو ثقة كما قال ابن سعد، وأبو داود، وبه قال الذهبي، إلا أنه قليل الحديث كما صرح بذلك ابن سعد وقال الحافظ: "له رؤية". ينظر: الطبقات الكبرى: (٨١/٧)، إكمال تذيب الكمال: (٣١٦ / ٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده مُتَّصِلٌ صحيح، وإن كان أَيُّوب لم يُسَمَّ الصحابة، لكن جهالة الصحابة لا تضر. (١) هو عَبَّاد بن تَمِيم بن عَزِيزَةَ بن عمرو، ولم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: أبيه، وأبي بَشِير الأنصاري. روى عنه: أبو بكر بن حَزْم، وأَيُّوب بن عبد الرحمن بن أبي صَعَصَعَةَ. ينظر: الطبقات: (٨١/٥)، تذيب الكمال: (١٠٨/١٤)، الكاشف: (٥٢٩/١).

(٢) هو عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقِ الْمُرُوزِيِّ، أبو عبد الرحمن، مولى عبد القيس، تُوفِّيَ سنة ٢١٥ هـ. روى عن: إبراهيم بن طَهْمَانَ، والحُسَيْن بن واقد. وروى عنه: البخاري، وَعَبَّاس الدُّورِي. ينظر: الجرح والتعديل: (١٨٠/٦)، الثقات: (٤٦٠/٨)، الكاشف: (٣٧/٢).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٥٨٦ / ٧) برقم: (١٦٧٠٥) (بلفظه)، (١٠ / ٥٦٨٠) برقم: (٢٤٢٨٦) من طريق محمد بن أبي حفصة.

=



- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٨٩) برقم: (٣٦١) (كتاب الحيض) (بمعناه)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٣٢٢) برقم: (٥١٣) (أبواب الطهارة وسننها، باب لا وضوء إلا من حدث)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٦٨) برقم: (١٧٦) (كتاب الطهارة، باب إذا شك في الحدث)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٥٦) برقم: (١٦٠ / ١) (كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح) (بمعناه مُطوَّلًا) من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما (محمد بن أبي حفصة، وابن عيينة) عن الزُّهري.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عُبَّاد، عن عمِّه.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٨٧) برقم: (١٦٧١٣)، والبخاري في "صحيحه" (٣ / ٥٤) برقم: (٢٠٥٦) (كتاب البيوع، باب من لم ير الوسائوس ونحوها من الشبهات) (بمعناه مُطوَّلًا) من طريق سفيان.

الوجه الثالث: الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن عُبَّاد بن تميم، عن عمِّه.

- أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٣٩) برقم: (١٣٧) (كتاب الوضوء، لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن) (بمعناه مُطوَّلًا) من طريق سفيان.

قلت: هذا الوجه فيه نظرٌ لأن الوجه الأول يعطف بين سعيد بن المسيب وعُبَّاد بن تميم، ويبدو لي سقط "الواو" بين سعيد بن المسيب وعُبَّاد بن تميم، ثم زيد العنعنة في الإسناد.

وقد علّق ابن حجر على هذه الرواية حيث قال: "قوله (وعن عُبَّاد) هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب، وسقطت الواو من رواية كريمة غلطًا؛ لأن سعيدًا لا رواية له عن عُبَّاد أصلاً، ثم إن شيخ سعيد فيه يحتمل أن يكون عمّ عُبَّاد كأنه قال كلاهما عن عمه، أي: عم الثاني وهو عُبَّاد، ويحتمل أن يكون محذوفًا، ويكون من مراسيل ابن المسيب، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف. وتؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزُّهري، عن ابن المسيب، عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه، وزواته ثقات، لكن سئل أحمد عنه، فقال: إنه منكر". وكذا قاله العيني: "قوله (وعن عباد) معطوف على قوله: "عن سعيد بن المسيب" لأن الزُّهري - رحمه الله - يروي عن سعيد وعُبَّاد كليهما، وكلاهما يرويان عن عمّ عُبَّاد المذكور فقوله: عن عمه، يتعلق بهما. فإن قلت: وقع في رواية كريمة عن سعيد بن المسيب عن عُبَّاد بدون واو العطف. قلت: هو غلط قطعًا لأن سعيدًا لا رواية له عن عباد أصلاً، فَتَنَبَّهْ لذلك".

فتبين مما سبق أن الوجه الثالث فيه نظرٌ كما بيَّنه الأئمة وقد سقط غلطًا من رواية كريمة (وهي رواية صحيح البخاري) حرف الواو بين سعيد بن المسيب وعُبَّاد، وبالتالي أنه لا اعتبار له في الاختلاف. ويمكن دمج الوجه الثاني في الأول، والله أعلم. ينظر: فتح الباري: (١/٢٨٦)، عمدة القارئ: (٢/٢٥١).



[١٠٦/ب] ومحمد بن النعمان بن بشير بن سعيد^(١)

٧٥. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: نَحَلَنِي أَبِي بَشِيرٌ بْنُ سَعْدٍ غُلَامًا لَهُ، ثُمَّ مَشَى بِي حَتَّى أَذْخَلَنِي عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أُجِيزَهُ، أَجِزْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَكَلَّ بَيْتُكَ قَدْ نَحَلْتُ؟» فَقَالَ بَشِيرٌ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: فَأَرْجِعْهَا»^(٣).

(١) كذا في الأصل: "سعيد"، وفي الإصابة: (سعد)، وهو الصواب. ينظر: (٥٨٠/١).

(٢) هو محمد بن النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري. روى عن: جده بشير بن سعد. قال العلاني: ذكره ابن أبي عاصم فيمن مات سنة ثلاث عشرة -أي: ومائة-. ينظر: الجرح والتعديل: (٥٥٧/٢٩)، تحفة التحصيل: (ص: ٢٩٠)، الكاشف: (٢٢٧/٢).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) (بنحوه) من طريق: (إبراهيم بن سعد). - وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٨٢) برقم: (١٨٦٧٣) (بمعناه)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٤٦٠) برقم: (٢٣٧٦) (أبواب الهبات، باب الرجل ينحل ولده)، والترمذي في "جامعه" (٣ / ٤٢) برقم: (١٣٦٧) (أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد) (بنحوه)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٩) برقم: (٣٦٧٤ / ١) (كتاب النحل) (بمعناه) من طريق: (سفيان بن عيينة).

- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٩) برقم: (٣٦٧٦ / ٣) (كتاب النحل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل) (بنحوه) من طريق: (الأوزاعي).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) من طريق: (الليث بن سعد). - وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ١٠٨٨) برقم: (٢٧٨٢ / ٦٠٤) (كتاب الأقضية، ما لا يجوز في النحل) (بنحوه) مطوّلًا ومن طريقه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٥٧) برقم: (٢٥٨٦) (كتاب الهبة وفضلها، باب الهبة للولد) (بنحوه) ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) (بنحوه مطوّلًا)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٩) برقم: (٣٦٧٥ / ٢) (كتاب النحل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل) (بنحوه).



وثابت بن قيس الرقي

٧٦. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ وَابْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَحَدِ بَنِي زُرَيْقٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَتِ النَّاسَ رِيحٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَارِجٌ^(١)، فَاشْتَدَّتْ، فَقَالَ عُمَرُ لِمَنْ حَوْلَهُ: مَا الرِّيحُ؟ فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهِ شَيْئًا، فَبَلَغَنِي الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٧٦) برقم: (١٨٦٤٩) (بمعناه)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) من طريق: (معمر بن راشد).

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) من طريق: (يونس بن يزيد الأيلي). ثمانيتهم: (شعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، والليث بن سعد، ومالك، ومعمر بن راشد، ويونس الأيلي) عن الزُّهري.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٧٨) برقم: (١٨٦٥٧) (بمعناه مُطَوَّلًا)، والبخاري في "صحيحه" (٣ / ١٥٨) برقم: (٢٥٨٧) (كتاب الهبة وفضلها، باب الإِشْهَاد فِي الْهَبَةِ)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٦) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات)، (بمعناه مُطَوَّلًا)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٤٥٨) برقم: (٢٣٧٥) (أبواب الهبات، باب الرجل ينحل ولده) (بمعناه مُطَوَّلًا)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٣١٦) برقم: (٣٥٤٢) (كتاب الإِجَارَةِ، باب فِي الرَّجُلِ يَفْضُلُ بَعْضُ وَلَدِهِ فِي النَّحْلِ)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٣٠) برقم: (٣٦٨١ / ٨) (كتاب النحل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل) (بمعناه)، من طريق: (الشعبي).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٩٥) برقم: (١٨٧٢٠) من طريق: (عبد الله بن عتبة بن مسعود). - وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٧٥) برقم: (١٨٦٤٥) (بمعناه مُطَوَّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٦٥) برقم: (١٦٢٣) (كتاب الهبات) (بمعناه)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٣١٧) برقم: (٣٥٤٣) (كتاب الإِجَارَةِ، باب فِي الرَّجُلِ يَفْضُلُ بَعْضُ وَلَدِهِ فِي النَّحْلِ) (بمعناه)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٢٩) برقم: (٣٦٧٨ / ٥) (كتاب النحل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل) (بمعناه) من طريق: (عروة بن الزبير).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٧٦) برقم: (١٨٦٥٠) (بمعناه)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٧٣١) برقم: (٣٦٨٨ / ١٥) (كتاب النحل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل) (بمعناه) من طريق: (مسلم بن صبيح الهمداني).

ستتهم: (حميد بن عبد الرحمن، ومحمد بن النعمان بن ثابت، والشعبي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة بن الزبير، ومسلم بن صبيح) عن النعمان بن بشير به.

(١) كذا في الأصل، ولعله تصحيف، والصواب: "حاج" كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (١١٨/٧).



عُمُرُ فاستَحَثْتُ^(١) رَاحِلَتِي حَتَّى أَذَرَكْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أُخْبِرْتُ أَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الرِّيحِ؟ وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا تَسُبُّوْهَا وَسَلُّوْا^(٢) اللَّهَ خَيْرَهَا، وَعُوذُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا»^(٣).

(١) غامضة في الأصل، فلعن الصواب ما أثبتته: "فاستَحَثْتُ" كما في "السنن الكبرى" للبيهقي. ينظر: (١١٨/٧).

(٢) كذا في الأصل، وفي "السنن الكبرى" للبيهقي: "وَأَسْأَلُوا". ينظر: (١١٨/٧).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن ثابت بن قيس أحد بني زريق، عن أبي هريرة.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٨٩) برقم: (٢٠٠٤) عن معمر بن راشد الأزدي، - ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٦٠٠) برقم: (٧٧٤٦)، وأبو داود في "سننه" (٤ / ٤٨٦) برقم: (٥٠٩٧) (كتاب الأدب، باب ما يقول إذا هاجت الريح) -.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٣ / ٤١٣) برقم: (٢٦٨٣٦)، - ومن طريقه ابن ماجه في "سننه" (٤ / ٦٧١) برقم: (٣٧٢٧) (أبواب الأدب، باب النهي عن سب الريح)، - وأحمد في "مسنده" (٢ / ١٩٤٩) برقم: (٩٤٢٢) (وفيه قصة)، والنسائي في "الكبرى" (٩ / ٣٤١) برقم: (١٠٧٠٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠ / ٥٢٦) برقم: (٦١٤٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢ / ٣٨٢) برقم: (٩١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣ / ٢٨٧) برقم: (١٠٠٧)، والحاكم في "مستدركه" (٤ / ٢٨٥) برقم: (٧٨٦٤)، والبيهقي في "سننه الكبير"، (٣ / ٣٦١) برقم: (٦٥٥٨) من طريق الأوزاعي.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ٢٢٠٨) برقم: (١٠٨٦٥)، والمصنف - ومن طريقه البيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ٣٦١)، - والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢ / ٣٨٤) برقم: (٩٢٤) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

- وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢ / ٣٨٣) برقم: (٩٢١)، (٩ / ٣٤١) برقم: (١٠٧٠١) من طريق زياد بن سعد.

- وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢ / ٣٨٣) برقم: (٩٢٣) من طريق الزُّبَيْدِي.

- وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢ / ٣٨٣) برقم: (٩٢٢) من طريق عُقَيْل بن خالد.

ستتهم: (معمر، والأوزاعي، ويونس الأيلي، وزباد بن سعد، والزُّبَيْدِي، وعُقَيْل بن خالد) عن الزُّهري.

الوجه الثاني: الزهري، عن عمرو بن سليم بن خلدة الرُّزَيْي، عن أبي هريرة.

- أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩ / ٣٤٠) برقم: (١٠٧٠٠) من طريق الأُفْطَس.

الوجه الثالث: الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

- أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩ / ٣٤٠) برقم: (١٠٦٩٩) من طريق عُقَيْل بن خالد.



النظر في الاختلاف:

اتفق كبار أصحاب الزُّهري، وهم: معمر بن راشد الأزدي، والأوزاعي، ويونس بن يزيد الأيلي، والزبيدي، وزباد بن سعد، وعقيل بن خالد - في إحدى روايته - فَرَوَهُ عن الزُّهري عن ثابت الزُّرقي عن أبي هريرة، غير أن عقيل بن خالد في رواية أخرى روى عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو غير محفوظ، فقد علله الحافظ المزي، قال: والمحفوظ حديث الزُّهري (د، سي، ق) عن ثابت بن قيس الزُّرقي، عن أبي هريرة، وزوي أيضًا عن الزُّهري (سي) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وليس بمحفوظ.

أما الوجه الثاني؛ وهو ما رواه الإمام النَّسائي من طريق عمر بن سالم الأفطس، عن أبيه، عن الزُّهري، عن أبي هريرة فهو خطأ، كما أشار إليه الحافظ المزي، قال: "روى له النَّسائي في "اليوم والليلة" حديثًا واحدًا عن أبيه، عن الزُّهري، عن عمرو بن سليم الزُّرقي، عن أبي هريرة في النهي عن سبِّ الرِّيح، والمحفوظ حديث الزُّهري (د، سي، ق) عن ثابت بن قيس الزُّرقي عن أبي هريرة". ثم نقل كلام الحافظ حمزة بن محمد الكناي في هاتين الروايتين - كما في تحفة الأشراف - ، فقال: هذا خطأ - يعني رواية سعيد عن الزُّهري -، وكذلك قال في حديث عمرو بن سليم، قال: والصواب حديث الزُّهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة.

وقال الدارقطني حين سئل عن حديث روى عن ثابت بن قيس أحد بني زريق، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في الرِّيح؛ أنه من روح الله، فلا تسبوها؟ فقال: يرويه الزُّهري، واختلف عنه؛ فرواه زياد بن سعد، ويونس بن يزيد، والأوزاعي، والزبيدي، عن الزُّهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة. وخالفهم سالم الأفطس رواه، عن الزُّهري، عن عمرو بن سليم الزُّرقي، عن أبي هريرة، قال ذلك عمر بن سالم، عن أبيه، وقيل عن عقيل، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. والصحيح حديث الزُّهري، عن ثابت بن قيس الزُّرقي، عن أبي هريرة.

أما ما رواه الطبراني في مُعْجَمَيْهِ "الأوسط" (٣٥٨/٢)، "والصغير" (٣٨/١) من طريق شبيل بن عباد، عن إسماعيل بن عمير، فإن شبيل - وإن كان ثقة - إلا أن شيخه إسماعيل بن عُمَيْر لم أَقِفْ على ترجمته، ثم لم تُرو هذه الرواية عن شبيل إلا زياد بن أبي الوراق ومع ذلك تَفَرَّدَ به ابنه عنه، قال الطبراني: "لم يروه عن شبيل إلا زياد بن أبي الوراق تفرد به ابنه". فهذه الرواية ضعيفة لأمرين؛ أولاهما: فيه إسماعيل بن عُمَيْر - ولم أَقِفْ على ترجمته -، وثانيهما: تَفَرَّدَ زياد بن أبي الوراق، وتفرَّدَ ابنه عنه أيضًا.

والذي يظهر أن الوجه الأول راجح وهو ما رواه أصحاب الزُّهري عنه، عن ثابت الزُّرقي عن أبي هريرة، وأما بقية الأوجه فإنها مرجوحة كما جزم به الدارقطني، والمزي. ينظر: سنن الدارقطني: (٢٧٦/٨)، تهذيب الكمال: (٣٥١/٢١ - ٣٥٢)، تحفة الأشراف: (٢٩٠/١٠).

دراسة رواة الإسناد: أبو صالح، وابن بكير، والليث، ويونس الأيلي، وابن شهاب الزُّهري: تقدمت ترجمتهم.

- ثابت فهو ابن قيس بن سعد بن قيس بن زَيْد بن خَلْدَةَ بن عامر بن زُرَيْق، الأنصاري. روى عن: أبي هريرة. وروى عنه: الزُّهري.



ومنهم: الحُصَيْن بن محمد الأنصاري^(١)

ثُمَّ السَّالِمِيّ مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ، قِصَّةُ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ^(٢).

ومنهم: فضالة بن محمد الأنصاري^(٣)

٧٧. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، [١٠٧/أ] عَنْ فَضَالَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُتَّهَمُ مِنْ قَوْمِهِ: « أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ^(٤) أَصَابَهُ أَذًى فِي رَأْسِهِ فَحَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيَ مُحَلَّهً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٥) ».

قلت: هو ثقة كما عند الإمام النَّسَائِيِّ وابن حجر. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٧٩/٥)، التاريخ الكبير: (١٦٧/٢)، العلل ومعرفة الرجال أحمد بن حنبل: (٩٥/٣)، الثقات: (٩٠/٤)، تهذيب الكمال: (٣٧٢/٤)، الكاشف: (٢٨٢/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٨٣/٣)، التقريب: (ص: ١٣٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، فثبت الزُّرْقِيُّ وإن تَفَرَّدَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ جَزَمَ بِسَمَاعِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) هو الحُصَيْن بن محمد الأنصاري السَّالِمِيُّ، الأنصاري، المدني، قال أبو حاتم: روى عن عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، ولم أقف على وفاته. قال ابن حجر: "صدوق الحديث، من الثانية، لم يرو عنه غير الزهري". ينظر: الجرح والتعديل: (١٩٦/٣)، التقريب: (ص: ١٧١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) هو فَضَالَةُ بن محمد الأنصاري، يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. ولم أقف على تاريخ وفاته. روى عن: عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٤١/٨).

(٤) هو كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ، مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ بْنِ الْخَزْرَجِ، تُوفِّيَ سَنَةَ ٥٢هـ. روى عنه: الشَّعْبِيُّ، وابن سيرين. ينظر: الكاشف: (١٤٨/٢)، الإصابة: (٤٤٨/٥-٤٤٩).

(٥) أخرجه الطبري في "تفسيره" (٣٩٠/٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٦/٣٢) برقم: (٦٦٥٧) من طريق عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن الزُّهْرِيِّ بِهِ.

=



ومنهم: حفص بن عمر بن سعد القرظ

٧٨. حدثني حيوة بن شريح، حدثنا بَقِيَّةُ، عن الزُّبَيْدِيِّ، عن الزُّهري، عن حفص بن عمر بن سعد بن قرظ، أن أباه وعمومته أخبروه، عن أبيهم سعد بن قرظ^(١): «أن السنة في الأضحى والفطر أن يكبر الإمام في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة»^(٢).

دراسة رواية الإسناد: أبو صالح، والليث بن سعد، والزُّهري تقدمت ترجمتهم.

- عبد الرحمن بن خالد: ثقة، وثبات في قبول مروياته وخاصة إذا تفرد عن الزُّهري، وتجنب مناكبه، وتعرف مناكبه بالسَّير والمقارنة أو بتنصيب أحد الأئمة، وعدم قبول ما خالف فيه الطبقة الأولى من أصحاب الزُّهري الذين جمعوا بين الضبط وطول الصُّحبة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لما اشتمل عليه من راوٍ لم يُسم، ولعله من أهل المدينة؛ لأن فضالة الأنصاري قال أخبره من لا يتهم من قومه، وقد أشار أحمد بن صالح المصري أن حديث كعب لم يرو عنه إلا رجلان وهما ابن أبي ليلى، وعبد الله بن معقل، قال: "لم يروها أحد من الصحابة غيره، ولا رواها عن كعب بن عجرة إلا رجلان؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن معقل، وهذه سنة أخذها أهل المدينة وغيرهم عن أهل الكوفة". وقد تفرد بهذا الوجه ابن مسافر عن الزُّهري، وحديث كعب بن عجرة في الفدية أصله في الصحيحين، وقد ثبت فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطى له الخيار في الفدية من صيام، أو صدقة أو نُسك، ولم تذكر هذه الخيارات في رواية فضالة الأنصاري، والله أعلم. ينظر: صحيح البخاري: (١٠/٣) صحيح مسلم: (٢٠/٤)، الجرح والتعديل: (٢٢٩/٥)، التمهيد: (٢٥٩/٢)، الكمال في أسماء الرجال: (٤١٣/٦)، تهذيب التهذيب: (١٦٦/٦)، التقريب: (ص: ٣٣٩).

(١) كذا في الأصل، والصحيح: سعد بن عائد المؤذن، مولى عمَّار بن ياسر، وقيل: مولى الأنصار، ويقال: اسم أبيه عبد الرحمن، كان يتجر في القرظ، فقليل له: سعد القرظ، ولم أقف على وفاته. ينظر: التاريخ الأوسط: (٤٣/١)، الكمال في أسماء الرجال: (٢٦٩/١)، الإصابة: (٢٧٢/٤).

(٢) هذا الحديث يرويه الزُّهري عن حفص بن عمر بن سعد القرظ، عن أبيه وعمومته، عن أبيهم سعد القرظ مرفوع حُكماً. أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ٢٨٧) من طريق الزبيدي.

وقد تعقبه ابن الترمذي إسناداً، فقال: "فيه شيخان: أحدهما: أن بقية متكلم فيه. الثاني: إنه وقع في هذا الكتاب في الموضوعين سعد بن قرظ، وكذا رأيت في نسخة أخرى مسموعة، وقال في كتاب المعرفة ورويناه من حديث أولاد سعد



القرظ، عن آبائهم، عن سعد وهو الصواب، إذ لا يعلم أحد يقال له: سعد بن قرظ". ينظر: الجواهر النقي: (٢٨٦/٣).

- وروى نحوه من طريق آخر عن عبد الرحمن بن عمار بن سعد القرظ، عن عمار بن سعد، عن جده سعد بن القرظ كما أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦ / ٣٩) برقم: (٥٤٤٨) من طريق هشام بن عمار، والحميدي عبد الله بن الزبير.

وحصل اضطراب على هشام بن عمار؛ فرواه مرةً بزيادة "سعد" بين عبد الرحمن وعمار بن سعد، فقال: عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، حدثني أبي - أي سعد بن عمار -، عن أبيه - أي: عمار بن سعد -، عن جده: أي: جده سعد القرظ - كما أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢ / ٣٢٦) برقم: (١٢٧٧) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين). وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن بن سعد بن عمار، وأبوه لا يعرف حاله. وقال العراقي: "في إسناده ضعف". ينظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: (١ / ١٥١)، ينظر: تحفة الأحوذى: (٣ / ٦٦).

- ومرة أخرى روى هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن أبيه، عن آباء سعد بن عمار بن سعد القرظ كما أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ٢٠٦)، (٣ / ٣٠٩).

- وروى أيضاً نحوه من طريق إبراهيم بن موسى، عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ، عن آباء عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ، عن أجدادهم كما أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ٢٨٨)، (٣ / ٢٩٩). قال ابن الملقن: "وعبد الله هذا ضعفه ابن معين".

وكما روي أيضاً من طريق إبراهيم بن موسى - سابقاً -، عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن عمار بن حفص بن عمر المؤذن، عن آباء عمار بن حفص بن عمر المؤذن، عن أجدادهم.

وكما روي أيضاً عن إبراهيم بن موسى، قال: قال: عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن عمر بن حفص بن عمر القرظ، عن آباء عمر بن حفص بن عمر القرظ، عن أجدادهم، كلاهما قد أخرجه البيهقي سابقاً.

وبعد النظر في هذه الطرق تبين لي بعض الأمور:

أولاً: اضطراب طرقه، فلعله من هشام بن عمار.

ثانياً: ضعف عبد الرحمن بن سعد، واضطراب أحاديثه. قال ابن معين: "ضعيف". وقال البخاري: "فيه نظر". وقال ابن عدي: "وعبد الرحمن بن سعد هذا لا أعرف له من الحديث غير ما ذكرت، وإذا كان له شيء آخر فإنما يسقط اليسير مما لم أذكره". وقال الحاكم أبو أحمد: "حديثه ليس بالقائم". قال مغلطاي: "فاعلم أن علته هي أن عبد الرحمن المذكور، وأباه، وجده كلهم لا تعرف له حال". قال ابن الملقن صاحب البدر المنير: "وعبد الرحمن هذا منكر الحديث". وذكره ابن حبان في "الثقات".

ثالثاً: احتمال وقوع دخول الحديث في الحديث في بعض طرقه.

=



قال ابن الترمذي معلقاً على هذه الأوجه: "فيه أشياء؛ أحدها: أن عبد الرحمن بن سعد بن عمار مُنكر الحديث، وفي الكمال: سئل عنه ابن معين فقال: ضعيف.

الثاني: إنه مع ضعفه اضطربت روايته لهذا الحديث فرواه البيهقي عنه كما تقدم، وأخرجه ابن ماجه في "سننه" فقال: ثنا هشام بن عمار، ثنا عبد الرحمن بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يكبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة. الثالث: أن عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين كما ذكره الذهبي، وقال أيضاً عُمر بن حفص بن عُمر بن سعد عن أبيه، قال ابن معين: "ليس بشيء"، وذكر صاحب الميزان أن عثمان بن سعيد ذكر عند يحيى هذا الحديث، ثم قال: كيف حال هؤلاء؟ قال: ليسوا بشيء، وقد ذكرنا ذلك في باب الأذان.

الرابع: إن قوله عن آبائهم ليس بمناسب، إذ المتقدم اثنان وكذا قوله: عن أجدادهم. الخامس: إن حفصاً والد عُمر المذكور في هذا السند إن كان حفص بن عُمر المذكور في السند الأول فقد اضطربت روايته لهذا الحديث رواه هاهنا عن سَعْدِ القُرْظ، وفي ذلك السند رواه عن أبيه، وعمومته، عن سعد القرظ، فظهر من هذا أن الأحاديث التي ذكرها البيهقي في هذا الباب لا تَسَلَّم من الضعف، وكذا سائر الأحاديث الواردة في هذا الباب، ولهذا قال ابن رشد: وإنما صار الجميع إلى الأخذ بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - في هذه المسألة؛ لأنه لم يثبت فيها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - شيء، ونقل ذلك عن أحمد بن حنبل، وفي "التحقيق" لابن الجوزي: قال ابن حنبل: ليس يُروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في التكبير في العيدين حديث صحيح". ينظر: الجوهر النقي: (٢٨٧/٣).

دراسة رواة الإسناد: حَيَّوَة بن شُرَيْح، وَبَقِيَّة بن الوليد، والزُّبَيْدِي، والزُّهْرِي: تقدمت ترجمتهم. هو حفص بن عُمر بن سعد القرظ المؤذن. ولم أقف على تاريخ وفاته، روى عن: زَيْد بن ثابت. روى عنه: الزُّهْرِي. أقوال الأئمة فيه:

قال ابن معين: "قلت فعبد الله بن محمد بن عمار بن سعد، وعُمَار وعُمر ابني حفص بن عمر بن سعد، عن آبائهم عن أجدادهم، كيف حال هؤلاء؟ فقال: ليسوا بشيء". ذكره ابن حبان في "الثقات". قلت: هو ضعيف. ينظر: تاريخ ابن معين: (رواية الدارمي): (ص: ١٦٩)، الثقات: (٤/١٥٣)، التقريب: (ص: ١٧٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وعلمه:

أولاً: ضعف حَفْص بن عُمر، هو وعائلته كلهم ليسوا بشيء - كما صرَّح به ابن معين -.

ثانياً: في إسناده ضعف، أشار إليه ابن الترمذي.

ثالثاً: فيه بقية بن الوليد، وهو متكلم فيه.



وحرام بن سعد بن محيصة

٧٩. حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُحْيِصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَنَهَانِي عَنْهُ، فَشَكَّوْتُ إِلَيْهِ الْحَاجَةَ، فَقَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ» ^{(١)(٢)}.

رابعًا: إسناده مضطرب.

خامسًا: وما يدل على ضعف حديث سعد القرظ، وعدم صحته مرفوعًا؛ قول الإمام أحمد في هذه المسألة: "ليس يُروى في التكبير في العيد حديث صحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم-". ينظر: فتح الباري لابن رجب: (٩/٨٥).

(١) قال ابن الأثير: "اعلفه نضاحك" هكذا جاء في رواية، وفسره بعضهم بالرقيق الذين يكونون في الإبل، فالغلمان نضاح، والإبل نواضح". النهاية: (٦٩/٥).

(٢) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُحْيِصَةَ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ مُحْيِصَةَ الْأَنْصَارِيِّ مُرْسَلًا.

- أخرجه الحميدي في "مسنده" (١٢٧ / ٢) برقم: (٩٠٢)، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (١١ / ٦٧) برقم: (٢١٣٧٨) (بنحوه) من طريق سفيان بن عيينة. ولفظه: "أن أباه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن كسب الحجَّام، فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتَّى قال: اعلفه ناضحك، أو أطعمه رقيقك". وقال سفيان -كما عند الحميدي-: "هذا الذي لا شك فيه - وأراه قد ذكر عن أبيه: أن محيصة سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن كسب حجَّام...". وقد روي هذا الحديث عن ابن عيينة من طريق الشافعي كما في "اختلاف الحديث" له (ص: ٢٠٥) عنه عن الزُّهْرِيِّ عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مُحْيِصَةَ أَنَّ مُحْيِصَةَ...". ولم يذكر "عن أبيه" أي: سعد بن محيصة. ولعل هذا الاختلاف منشأه من سفيان بن عيينة، فمرة رواه هكذا، ومرة رواه بذكر "أبيه".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٥) برقم: (٢٤١٨٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (١ / ٢٢١) برقم: (٦٣٦) (بنحوه) من طريق معمر بن راشد الأزدي.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٥) برقم: (٢٤١٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٢٩٤) برقم: (٢١٦٦) (أبواب التجارات، باب كسب الحجَّام)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٢ / ٧٩) برقم: (٤٦٥٩)، (٤ / ١٣٢) برقم: (٦٠٥١)، والطبراني في "الكبير" (٦ / ٤٨) برقم: (٥٤٧١) (بنحوه) من طريق ابن أبي ذئب.

- وأخرجه الشافعي في "مسنده" (ص: ١٩٠)، وأحمد في "مسنده" (٩٦/٣٩) عن إسحاق بن عيسى، وأبو داود في "سننه" (٣/٢٧٨) برقم: (٣٤٢٢) (كتاب الإجارة، باب في كسب الحجَّام) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي،



والترمذي في "جامعه" (٢ / ٥٥٤) برقم: (١٢٧٧) (أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كسب الحجام) عن قتيبة، والطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ١٣٢) برقم: (٦٠٥٣) من طريق ابن وهب، والبيهقي في "سننه الكبير" (٩ / ٣٣٧) من طريق ابن بكير، والبغوي في "شرح السنة" (٨ / ١٨) برقم: (٢٠٢٤) من طريق أبي مصعب الزهري، كلهم عن مالك.

وسأتي في الوجه الثاني أن الحديث اختلاف على مالك وليس فيه ذكر: "عن أبيه".
أربعتهم: (سفيان بن عيينة، ومعر الأزدي، وابن أبي ذئب، ومالك) عن الزهري.

الوجه الثاني: الزهري، عن ابن محينة، عن محينة بن مسعود.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٤) برقم: (٢٤١٨٠)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٢٧٨) برقم: (٣٤٢٢) (كتاب الإجارة، باب في كسب الحجام) (بمعناه)، والترمذي في "جامعه" (٢ / ٥٥٤) برقم: (١٢٧٧) (أبواب البيوع عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باب ما جاء في كسب الحجام) (بمعناه)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٩ / ٣٣٧) من طريق مالك.

وقال الترمذي: حديث محينة حديث حسن.

واختلف هذا الحديث أيضًا على مالك بن أنس، قال ابن عبد البر - بعد إيراده لرواية يحيى -: "هكذا قال يحيى في هذا الحديث: عن ابن محينة، أنه استأذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتابعه ابن القاسم، وذلك من الغلط الذي لا إشكال فيه على أحد من أهل العلم، وليس لسعد بن محينة صحبة، فكيف لابنه حرام، ولا يختلفون أن الذي روى عنه الزهري هذا الحديث... هو حرام بن سعد بن محينة. وقال ابن وهب، ومطرف، وابن بكير، وابن نافع، والقعني: عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن محينة، عن أبيه، والحديث مع هذا كله مُرسل". ينظر: التمهيد: (٧ / ٢٢١).

الوجه الثالث: الزهري، عن حرام بن محينة، عن سعد بن محينة الأنصاري، عن محينة بن مسعود بن كعب الخزرجي.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٥) برقم: (٢٤١٨٥) والطبراني في "الكبير" (٢٠ / ٣١٢) برقم: (٧٤٣) (بنحوه مُطوّلًا)، من طريق محمد بن إسحاق، إلا أنه ذكر والد حرام ساعدة، قال: "عن حرام بن ساعدة". ولفظه: كان له غلام حجام... فذكر الحديث.

- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٠ / ٣١٣) برقم: (٧٤٤) (بمعناه مُطوّلًا) من طريق زمعة بن صالح. كلاهما (محمد بن إسحاق، وزمعة بن صالح) عن الزهري به.

الوجه الرابع: الزهري، عن حرام بن محينة، عن محينة بن مسعود بن كعب الخزرجي.

- أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ١٣١) برقم: (٦٠٤٩) (بنحوه مُطوّلًا) من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري به.

النظر في الاختلاف:



اختلف أصحاب الزُّهري في رواية هذا الحديث عنه، ولعل اختلافهم في هذا الحديث راجعٌ إلى بعض الأمور، منها: أولاً: تسميتهم لشيخ الزُّهري. ثانياً: التعارض بين الوصل والإرسال. ثالثاً: صفة الرواية. ورابعاً: اختلاف بعض الرواة عن أصحاب الزُّهري.

فأما تسميتهم لشيخ الزُّهري، فمنهم مَنْ سماه حراماً بن سعد بن محيصة، ومنهم مَنْ سماه حراماً ابن محيصة، ومنهم مَنْ أُهْم ولم يُسمه إلا قولهم ابن محيصة - فلعله أراد سعد بن محيصة -، واختلفوا أيضاً في تسمية والده؛ قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٧٤/٣) حاكياً عنه: حرام بن سعد بن محيصة الأنصاري، الحارثي المدني، ويقال: حرام بن ساعدة. وجاء من بعده وهو ابن أبي حاتم فذكر في "الجرح والتعديل" (٢٨١/٣) كما ذكر ذلك البخاري إلا أنه زاد ويقال: حرام ابن محيصة، ينسب إلى الجد، روى عن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه نهي عن كسب الحجام. وأتى بعده أبو العباس الداني في كتابه "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٥٩٢/٣) فتعقب على ابن عبد البر وغلطه في جعل والد حرام صحابةً، قال: "وذكر ابن عبد البر في (جملة الصحابة) ساعدة بن حرام بن سعد بن محيصة"، ثم قال: "حديثه في كسب الحجام مُرسل، ولا تصح له صحبة، ولم يذكر حراماً ولا سعداً، وذكره في الصحابة غلط، والله أعلم". وقال أبو المحاسن الدمشقي في "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال" (ص: ٩٠): "حرام بن ساعدة، ويقال: ابن سعد بن محيصة بن مسعود الأنصاري، مذكور في الأصل بالوجه الثاني.

ثانياً: جمهور أصحاب الزُّهري رواه مُرسلاً، اتفق أربعة منهم؛ مالك، وابن عيينة، ومعمّر الأزدي، وابن أبي ذئب في إرساله، وإن سَمَّاهُ بعضهم في الإسناد بحرام ابن محيصة - كما عند المصنّف من طريق ابن أبي ذئب -.

وخالفهم محمد بن إسحاق فسلك الجادة ورواه مَوْصُولاً عن أبيه ساعدة، عن محيصة، وهو غلط منه سيما أنه خالف أصحابه في الزُّهري ومن بينهم مالك بن أنس. وكان مالك بن أنس - في أكثر الرواية عنه - رواه مُرسلاً إلا أنه أُهْم ابن محيصة ولم يذكره كبقية أصحاب الزُّهري، فإما أن يكون من أُهْم حرام ابن محيصة، وإما أن يكون سعد بن محيصة، وتبين من كلام ابن عبد البر أنه حرام لا سعد بن محيصة، قال: "ولا يختلفون أنّ الذي روى عنه الزُّهري هذا الحديث هو حرام بن سعد بن محيصة، ثم قال لكن مع هذا كلّ، فسأئُهم مراسيل". ينظر: التمهيد: (٢٢١/٧) بتصرف.

فتبين مما سبق أن الصواب في هذه الأوجه أنه مُرسل، أما الوجه الثالث فهو مغلوط، والغلط من ابن إسحاق حيث زاد جدّ حرام في الإسناد وسلك الجادة فرواه مَوْصُولاً، ومن ثم خالف الثقات الأثبات من أصحاب الزُّهري الذين جعلوا الحديث مُرسلاً. أما الوجه الثاني فهو الخطأ، فلعل الغلط من يحيى الليثي، ولم يتفرد ومعه ابن القاسم من بين رُواة مالك عنه، وخالفهما جماعة من أصحابهما عن مالك بذكر الحديث عن سعد بن محيصة، والحديث لا شك أنه من طريق حرام لا سعد، وهو مُرسل، كما بيّن ذلك ابن عبد البر، وكذا رواه غيره من أصحاب مالك عنه، والله أعلم.

وسأذكر الآن كلام الثَّقَاد في هذا الحديث لتأييد ما ذكرته آنفاً:

١. قال الذهلي - فيما نقله عنه ابن حجر في "الإصابة" (٢٩٧/٤) -: "رواه مالك وغيره عن الزُّهري، عن ابن محيصة، عن أبيه، وقول من قال: عن حرام عن أبيه، هو المحفوظ".



٢. قال أبو نعيم في "معركة الصحابة" (٢٦٠٨/٥): اختلف على الزهري فيه، فقال ابن عيينة: عن حرام بن سعد بن محيصة: أن محيصة سأل، وقال مالك: عن الزهري، عن ابن محيصة، عن أبيه: ...، وقال معمر، وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه: أنه سأل عن كسب الحجام، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن أيوب: أن محيصة سأل عن كسب غلام له.

٣. قال ابن عبد البر معلقاً على هذا الحديث: "وأما أصحاب ابن شهاب، فاتفق معمر، ومالك في رواية أكثر أصحابه عنه، وابن أبي ذئب، وابن عيينة، ويونس بن يزيد على أن قالوا فيه "عن أبيه" لم يزيدوا، وقال الليث، عن ابن شهاب، عن ابن محيصة: أن أباه استأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - في خراج الحجام فأبى أن يأذن له...، هكذا رواه الليث، عن ابن شهاب. وقد رواه الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن محيصة رجل من بني حارثة، كان له غلام حجام: فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كسبه فنهاه أن يأكل كسبه، ثم عاد فنهاه، فلم يزل يراجع حتى قال له: اعلف كسبه ناضحك، وأطعمه رقيقك. وقال أيضاً: وقال ابن عيينة فيه، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن أبيه أن محيصة سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث، وجوّد إسناده. وقال أيضاً: وقال فيه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن أبيه، عن جده محيصة أنه كان له غلام حجام يقال له: أبو ظبية، لم يسمه من أصحاب الزهري غيره. ولا يتصل هذا الحديث، عن ابن شهاب إلا من رواية ابن إسحاق هذه، ورواية ابن عيينة مثلها، وسائرهما مرسلات. ينظر: التمهيد لابن عبد البر: (٧٧/١١).

قال ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٥٧٤/١): (فع، أ) سعد بن محيصة الأنصاري المدني: أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام.. الحديث. رواه عنه: ابنه حرام. ثم قال ابن حجر أيضاً: كذا ذكره الحسيني، وعلم له علامة الشافعي وأحمد، والحديث مخرج في "السنن"، وفي المسندين المذكورين من رواية حرام بن محيصة، فمنهم من وصله فقال: عن أبيه، ومنهم من أرسله، ومداره عندهم على الزهري، والاختلاف في السند عليه، ولا ذكر لسعد فيه لا في نسبه، ولا في روايته إلا أنه وقع في رواية الشافعي عن أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن جده... فذكر الحديث، فكأن الحسيني ظن أنه قال: عن أبيه عن جده، فترجم لسعد فوهم.

قلت: مما سبق يُستخلص أن الحديث فيه عدة مسائل:

أولاً: إن المحفوظ هو ما رواه أصحاب الزهري؛ وهم مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة، ومُعمر الأزدي، عن الزهري، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن أبيه مُرسلاً، وهذا الذي يظهر من كلام الإمام الذهلي - وهو من أعرف الناس بعلل الزهري-، قال: رواه مالك وغيره عن الزهري، عن ابن محيصة، عن أبيه، وقول من قال: عن حرام عن أبيه، هو المحفوظ.

ثانياً: هذا الحديث غير متصل وأنه مُرسل، وقد صرح بذلك الإمام ابن عبد البر.



ثالثاً: الاختلاف على سفيان بن عيينة؛ فقد حصل منه الاختلاف فلعله روى عن الزُّهري على أوجه والاضطراب منه، وليس عن الزُّهري أو ممن روى عنه.

رابعاً: أخرج أحمد وغيره هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق عن الزُّهري موصولاً وذكر أن اسم أبا حرام "ساعدة"، وأن البقية صرّحوا بأن اسمه سعد، ولعل هذا من باب اختلاف الأسماء، وقد أشار على هذا الاختلاف - فيما وقفتُ عليه - الإمام البخاري، وابن أبي حاتم، وأبو العباس الداني، وأبو المحاسن الدمشقي.

خامساً: كلام ابن عبد البر فيه إشارة إلى أن الحديث مُتصل من رواية محمد بن إسحاق. فمحمد بن إسحاق - وإن كان صدوقاً - غير أنه من الطبقة الثالثة من أصحاب الزُّهري، وروايته مخالفة للطبقة العليا من أصحاب الزُّهري، وهم؛ مالك، ومعمّر الأزدي، ويونس، وهم أكثر حفظاً ومعرفةً في الزُّهري وأكثر ملازمةً له منه، فروايته للحديث موصولاً من باب تعارض الوصل والإرسال.

وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر كما أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٥) برقم: (٢٤١٨٩) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن أيوب أن رجلاً من الأنصار حدّثه، يقال له: مُحيصة، كان له غلام حجام، فزجره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كسبه، فقال: أفلا أُطعمه أيتاماً لي؟ قال: لا، قال: أفلا أتصدّق به؟ قال: لا، فرخص له أن يعلفه ناضحه. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٩٧/٧): "محمد بن أيوب روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مُرسلاً... ثم قال: سألتُ أبي عنه، فقال: "هو مجهول".

وقد روي نحوه من وجه آخر عن هشام الدستوائي - كما أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨ / ١٨٣) برقم: (٨٣٤١) (بنحو مُطوّل) -، من طريق محمد بن زياد الجمحي عن مُحيصة بن مسعود بن كعب الخزرجي. ولفظه: "سألتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كسب الحجام أكله؟ قال: لا"، قلت: فأطعمه أيتاماً عندي؟ قال: لا. فرخص له أن يعلفه ناضحه". وفي إسناده محمد بن زياد الجمحي، فهو وإن كان ثقة عند نقاد الحديث إلا أن الحافظ ذهب بأنه ربما أرسل. ينظر: التقريب: (ص: ٤٧٩).

فائدة: ذكر بعض المحققين احتمال التصحيف في رواية الإسناد وهو قوله "محمد بن زياد" مُصحف من "محمد بن أيوب"، وهو محتمل، غير أن ابن أبي حاتم ذكر ترجمة مُحيصة في "الجرح والتعديل" (٨ / ٤٢٦) ثم قال: روى عنه محمد بن زياد. ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨ / ١٨٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة": (٥ / ٢٦٠٨) بهذه الإسناد، فقولهم إنه تصحيف محتمل لكنه يحتاج إلى مزيد بحث.

وُروى هذا الحديث من وجه آخر عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب الأزدي، عن أبي غفيرة الأنصاري مولى رافع بن خديج، عن محمد بن سهل بن أبي حنمة الأوسي، عن مُحيصة بن مسعود بن كعب الخزرجي.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٤٤) برقم: (٢٤١٧٩) (بمعناه مُطوّل) من طريق حجاج بن محمد، والطحاوي في "معاني الآثار" (٤ / ١٣١) برقم: (٦٠٤٦) (بنحو مُطوّل). وفيه: "... أنه قد كان له غلام حجام يقال له: نافع، وأبو طيبة...". وفي متنه نظر حيث ذكر بأن له عبدان، ولم يرد في الألفاظ الأخرى هذه الزيادة فلما راجعتُ "معاني



الآثار للطحاوي" (بتحقيق النجار) وجدت أن المحقق أشار في الحاشية بأن في نسخة ما لفظ "أو" بدلاً من "حرف الواو" غير أنه لم يُبين في أي النسخة وقعت ذلك، فمن تتبعي للطرق وألفاظه لم أجد من ذكر لمحيصة عبيد بن أو غلامين يقال نافع، وأبو طيبة. وقال البدر العيني في "نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار" (٣٨١/١٦) عن هذه الرواية التي من طريق الشافعي، قال: "وهذا إسناد صحيح".

- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣١٢ / ٢٠) برقم: (٧٤٢) (بمعناه موطأ) من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح. ولفظه: أنه كان له غلام حجام يقال له: نافع أبو طيبة.

- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣٣٧ / ٩) (بمعناه موطأ) من طريق يحيى بن بُكَيْر. وفيه: "... أنه كان له غلام حجام يقال له: نافع أبو طيبة...". وفي إسناده محمد بن سهل بن أبي حنثة فهو وإن ذكره البخاري وابن حبان في كتابيهما، إلا أنهما لم يذكرهما له جرحاً ولا تعديلاً، والله أعلم.

قلت: فمن المقارنة بين هذه الألفاظ أقول: إن ما ورد في "معاني الآثار" للطحاوي فيه احتمال بأنه مُصحف، ومما يدل على أنه تصحيف ما ذكره الحافظ في "الإصابة" يقال: إن اسمه نافع أبو طيبة، لكن قال العسكري: إنه لا يصح، ثم ذكر الحافظ ما وقع في "مسند أحمد" وفيه ذكر بأن اسمه نافع أبو طيبة. ينظر: التاريخ الكبير: (١٠٧/١)، الثقات: (٣٩٨/٧).

دراسة رواة الإسناد:

- آدم ابن أبي إياس، وابن أبي ذئب، والزُّهري: تقدمت ترجمتهم.

- هو حرام بن سَعْد بن مُحَيِّصَة أبو سعيد، الأنصاري الحارثي، من الأوس، ويقال: حرام بن سَاعِدَة، ويقال: حَرَام بن مُحَيِّصَة، يُنسب إلى الجد، مات سنة ١١٣هـ وهو ٧٠ من عُمره. روى عن: البراء بن عازب، وأبيه سَعْد بن مُحَيِّصَة.

قلت: هو ثقة كما عند ابن سعد، والذهبي، وابن حجر إلا أنه قليل الحديث. ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٥٨/٥)، التاريخ الكبير: (١٠١/٣)، الثقات: (١٨٥/٤)، الكاشف: (٣١٦/١)، التقريب: (ص: ١٥٥).

- هو سَعْد بن مُحَيِّصَة بن مسعود، الأنصاري، الأوسيّ. روى عن: النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وعن أبيه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٦٧/٣ - ٦٨).

اختلاف الأئمة في صحبة سَعْد بن مُحَيِّصَة:

- فممن أثبت لسَعْد بن مُحَيِّصَة الصحبة الإمام ابن قانع في كتابه "معجم الصحابة" (٢٥١/١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٢٧٤/٣): وقال في ترجمته: "له ولأبيه صحبة"، وذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢١٨/٢)، وابن حجر في "الإصابة" (٢٣٠/٣): ونقل قول البغوي، قال: ذكره محمد بن إسماعيل في الصحابة، ولم أجد له حديثاً"، وقال في التقريب (ص: ٢٣٢) قيل: له صحبة أو رؤية، وروايته مُرسلة، والذي يظهر من صنيع الإمام أحمد في "مسنده" أنه أثبت له الصحبة حيث أفرد له مسنداً في كتابه.



- ومن نفى عنه الصحبة ابن عبد البر في "التمهيد" كما ذكرت آنفاً، والبدر العيني في "نخب الأفكار": (٣٨٣/١٦) حيث قال: "وهذا الإسناد رجاله ثقات، ولكن فيه نظر وقد نسب إلى الغلط، وذلك لأن أبا حرام ليس له صحبة، ولا حرام له صحبة، وإنما الصحبة لمحيصة فقط الذي هو جد حرام، فالحديث في الحقيقة مُرسل وليس بمتصل؛ فافهم".

الحكم على الإسناد:

إسناده مرسل كما جزم به الإمام الذهلي وابن عبد البر، وسعد بن محيصة وإن أثبت له بعضهم الصحبة كأمثال ابن قانع، وأبي نعيم، وابن الأثير، وابن حجر غير أن الأئمة وهم الإمام محمد بن يحيى الذهلي، وابن عبد البر، وابن حجر، والعيني، مُتفقون بأنه روايته مُرسلة.

وله شواهد من حديث:

- جابر - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٠٢٢) برقم: (١٤٥١١) ولفظه: "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن كسب الحجام، فقال: اعلفه ناضحاً". قال الهيثمي: "ورجال أحمد رجال الصحيح". ينظر: مجمع الزوائد: (٩٤/٤).

- وعباية بن رفاعه الزُّرقى - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٨٤٥) برقم: (١٧٥٤١) ولفظه: "أن جدّه حين مات ترك جارية وناضحاً وغلاماً حجاماً وأرضاً، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الجارية، فنهى عن كسبها". قال شعبة: مخافة أن تبغي، وقال: ما أصاب الحجام فاعلفه الناضح، وقال في الأرض: أرزّعها أو ذرها. أقوال أهل العلم في الحديث:

قال عبد الحق: "ولا أعلم هذا أيضاً مُتصل". وقال الهيثمي: "ورجال أحمد رجال الصحيح". ينظر: البدر المنير: (٤٠٣/٩)، مجمع الزوائد: (٩٣/٤).

- وحديث رافع بن رفاعه الزُّرقى: أخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٥٨) برقم: (١٩٣٠٣) ولفظه: "لقد نأنا بني الله - صلى الله عليه وسلم - اليوم عن شيء كان يرفق بنا في معاشنا، فقال: وذكر.. نأنا عن كسب الحجام، وأمرنا أن نطعمه نواضحنا".

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال ابن عبد البر في ترجمة (رافع بن رفاعه): "لا تصح صحبته، والحديث المروي عنه في كسب الحجام في إسناده غلط". وقال المزني: "ورافع هذا غير معروف، والمحفوظ في هذا حديث هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج، عن جده رافع بن خديج". أما الحافظ فَتَعَقَّبَ على كلام ابن عبد البر، قال: "لم أره في الحديث منسوّباً، فلم يتعين كونه رافع بن رفاعه بن مالك، فإنه تابعي لا صحبة له، بل يحتمل أن يكون غيره، وأما كون الإسناد غلطاً فلم يوضحه". ينظر: الاستيعاب: (٤٨٠/٢)، تهذيب الكمال: (٢٦/٩)، الإصابة: (٣٦٤/٢).

- وأما حديث رافع بن خديج الأنصاري: فأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٣٥) برقم: (١٥٦٨)، ولفظه: "شر الكسب مهر البغي، وثمن الكلب، وكسب الحجام".



وعُمر بن ثابت الأنصاريّ

٨٠. حدّثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب، عن الزُّهريّ، أخبرني عُمر بن ثابت الأنصاريّ^(١)، أنّه أخبره بعض أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للناس - وهو يُخَذِّرُهُمْ فِتْنَةَ الدَّجَالِ - : « تَعْلَمُونَ^(٢) » أنّه لن يرى أحدٌ منكم ربّه حتّى يموتَ، وأنّه^(٣) مكتوبٌ بين عَيْنَيْهِ كَافِرٌ يَقْرُؤُهُ مِنْ كَرِهٍ عَمَلُهُ^(٤).

(١) هو عُمر بن ثابت الأنصاريّ، من بلحارث بن الخزرج. ولم أقف من ذكر تاريخ وفاته، وقال الحافظ: من الثالثة. روى عن: أبي أيّوب الأنصاريّ، وعائشة. روى عنه: مالك، وسعد بن سعيد الأنصاريّ. ينظر: الجرح والتعديل: (١٠١/٦)، تهذيب الكمال: (٢٨٣/٢١)، الكاشف: (٥٦/٢)، التقريب: (ص: ٤١٠).

(٢) في الأصل: "تعلمن" سقط الواو، وفي "مسند الشاميين" للطبراني (٢٥٩/٤): "وتعلمون". والله أعلم.

(٣) في الأصل: "أن"، سقط منه الهاء، ويحتمل أن يكون (أنّه) أو (إنّه) كما في بقية المصادر، ولعل قوله (أنّه) أقرب إلى هذه الرواية - كما في مسند الشاميين - وقد وافق شيخ المصنف. ينظر: المصنف عبد الرزاق: (٤٠٤/١٠)، صحيح مسلم: (١٩٢/٨)، مسند الشاميين: (٢٥٩/٤).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٣٨) برقم: (٢٤١٦٢)، والترمذي في "جامعه" (٨٨ / ٤) برقم: (٢٢٣٥) (أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في علامة الدجال) (يمثله) من طريق معمر. وقال: "هذا حديث صحيح".

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ١٩٢) برقم: (٢٩٣١) (كتاب الفتن وأشرط الساعة) (بنحوه مُطَوَّلًا) من طريق: يونس بن يزيد الأيلي.

كلاهما: (معمر بن راشد الأزدي، ويونس بن يزيد الأيلي) عن الزُّهري به.



ومنهم: زَيْدُ بن وَدِيعَةَ بن خُذَافَةَ^(١) الأنصاري^(٢)

٨١. [١٠٧/ب] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنِي شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بن وَدِيعَةَ بن خُذَافَةَ الأنصاري^(٣) أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ أَعَفَّةٌ^(٤) صُبْرٌ، وَإِنَّ النَّاسَ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُؤْمِنُهُمْ تَبِعَ مُؤْمِنِهِمْ، وَفَاجِرُهُمْ تَبِعَ فَاجِرِهِمْ»^(٥).

(١) كذا في الأصل، وفي بعض المصادر: خدام. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٩٣/٩).

(٢) كذا في الأصل: زيد بن وداعة، أما في الإسناد - كما ساقه المصنف - (يزيد بن وداعة الأنصاري). أشار ابن حجر في "الإصابة" (٣٨٩/١) إلى الاختلاف في اسمه كما في ترجمة ابنه ثابت، قال: "ثابت بن زيد بن وداعة يأتي في ابن وداعة اختلف في اسم أبيه". وبهذا تبين لي أن ما وقع في الأصل ليس تصحيحاً، فلعل المصنف تعمّد وأراد بيان الاختلاف الذي وقع في اسمه.

(٣) هو يزيد بن وداعة بن خُذَافَةَ الخزرجي، الأنصاري، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته، وقد جزم المزي، والذهبي - كما في ترجمة ابنه ثابت - بأنه صحابيٌّ. ينظر: الثقات: (٥٣٧/٥)، تهذيب الكمال: (٣٨٢/٤)، الكاشف: (٢٨٣/١).

(٤) قوله (أَعَفَّةٌ): جمع عفيف، وهو الكف عن الحرام والسؤال من الناس. ينظر: النهاية: (٢٦٤/٣).

(٥) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، يَزِيدُ بن وَدِيعَةَ بن خُذَافَةَ الأنصاري عن أبي هريرة.

أخرجه أبو القاسم السمرقندي في "أمالیه" (ص: ١٨)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٥/٤) برقم: (٣٢١٨) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٥٩/١٤) برقم: (٦٢٦٤) من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

كلاهما: (شُعَيْبُ بن أَبِي حمزة، ويونس الأيلي) عن الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن وداعة.

قال أبو حاتم في "العلل": "قد تفرد الزُّهْرِيُّ برواية هذا الحديث وأحاديث معه". وقال ابن أبي حاتم: وسألْتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزُّهْرِيِّ، عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة، عن أبي هريرة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: الْأَنْصَارُ أَعَفَّةٌ صَبْرٌ، وَالنَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ؟ فَقَالَا: هَذَا وَهْمٌ؛ رواه يونس، عن الزُّهْرِيِّ، عن يزيد بن وداعة بن خدام، عن أبي هريرة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَا: هَذَا الصَّحِيحُ. ينظر: (٣٤٨/٦)، (٣٩٠/٦). قلت: لم أقف على هذا الوجه في المصادر -أي: طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزُّهْرِيِّ-، والله أعلم.



ومنهم: إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري

٨٢. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هَلَكْتُ، قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: نَهَى اللَّهُ الْمَرْءَ أَنْ يُحَمِّدَ مَا لَمْ يَفْعَلْ وَأَجِدُنِي أَحِبُّ الْحَمْدَ،

الوجه الثاني: الزهري مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٥٥) برقم: (١٩٨٩٤) عن معمر.

قلت: ومن المقارنة بين الوجهين، يمكن القول: إن الوجه الأول هو الراجح للاتفاق بين يونس وشعيب في الزهري في روايته موصولاً، وهما مقدمان في الزهري من معمر الأزدي الذي خالف فرواه مرسلاً، وليس في رواية معمر بن راشد قوله: "إن الأنصار أعفة صبر".

وروي الحديث أيضاً مرفوعاً؛

كما أخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ٢٠٠٥) برقم: (٩٧٢٤) (بنحوه) من طريق: (نافع بن جبير)، (٢ / ١٧٢٨) برقم: (٨٣٦٠) (بنحوه) من طريق: (همام بن منبّه الصنعاني)، (٢ / ١٩١٥) برقم: (٩٢٥٥) (بنحوه مختصراً) من طريق: (خلاس الهجري)، والبخاري في "صحيحه" (٤ / ١٧٨) برقم: (٣٤٩٣) (كتاب المناقب، قول الله تعالى يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)، من طريق: (الأعرج)، ولفظه: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم". ولم يذكر قوله: (إن الأنصار أعفة صبر).

كلهم: (يزيد بن وداعة الأنصاري، وخلاس بن عمرو الهجري، ونافع بن جبير، وهمام بن منبه الصنعاني، والأعرج) عن أبي هريرة به.

أما قوله: (إن الأنصار أعفة صبر) فلم أقف عليه عند أصحاب أبي هريرة إلا ما رواه يزيد بن وداعة الأنصاري عنه، ولا زوي عن يزيد إلا الزهري، وقد أشار أبو حاتم الرازي أنه من تفرد الزهري، قال في "العلل": "قد تفرد الزهري برواية هذا الحديث وأحاديث معه". ينظر: (٣٩١/٦).

وقد ذكر ابن عساكر في "تاريخ دمشق" من طريق محمد بن يحيى، قال: دخلنا على أحمد بن حنبل، فقال: أجرك الله في أبي اليمان فإنه قد مات، كان عنده عن شعيب، عن الزهري، عن يزيد بن وداعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: الأنصار أعفة صبر، والناس تبع لقريش في هذا الشأن. قال: وسمعت محمد بن عيسى، يقول: قلت لمحمد بن يحيى كيف فاتك هذا الحديث عن أبي اليمان؟ قال: حدثنا أبو اليمان، عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس. قال محمد بن عيسى: فقلت له: إني سمعت يحيى بن معين يقول: قلت: لأبي اليمان أخرج أصلك فأخرج أصله فإذا هو عن شعيب عن الزهري، أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، ... حدثني أبي، نا أبو اليمان، أنا شعيب بن أبي حمزة فذكر هذا الحديث يتلو أحاديث ابن أبي حسين... ينظر: (٧٢-٧١/١٥).



وَيَنْهَى عَنِ الْحِيلَاءِ، وَأَجِدُنِي أَحَبُّ الْجَمَالِ، وَيَنْهَى أَنْ تَرْفَعَ أَصَوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِكَ وَأَنَا امْرُؤٌ جَهِيْزُ الصَّوْتِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يَا ثَابِتُ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ حَمِيدًا، وَتُقْتَلَ شَهِيدًا وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ»^(١).

(١) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس، عن ثابت بن قيس.

- أخرجه المصنّف من طريق أبي أويس.
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٧) برقم: (١٣١٢) (بمثله) من طريق مالك بن أنس.
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٨) برقم: (١٣١٥) (بنحوه)، وفي "الأوسط" له (٢ / ٣٦٣) برقم: (٢٢٤٣) (بمثله) من طريق عُبيد الله بن عُمر.
- أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٤ / ٢٥٥) برقم: (٣٢١٧) من طريق شُعيب بن أبي حمزة.
- أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٦ / ١٢٥) برقم: (٧١٦٧) (بنحوه)، والطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٧) برقم: (١٣١٤) (بنحوه) من طريق يُوْنُسُ الأيلي. وفي لفظه زيادة قوله: "قال: بلى يا رسول الله، قال: فعاش حميدًا، وقتل شهيدًا يوم مسيلمة الكذاب".

خمسَتهم: (أبو أويس، ومالك بن أنس، وعُبيد الله بن عُمر، وشُعيب بن أبي حمزة، ويُوْنُسُ بن يزيد الأيلي) عن الزُّهري به.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن محمد بن ثابت بن قيس، عن ثابت بن قيس.

- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٦) برقم: (١٣١٠) (بنحوه) من طريق صالح بن أبي الأخضر.
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٧) برقم: (١٣١٣) (بنحوه) من طريق معاوية بن يحيى.
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢ / ٦٦) برقم: (١٣١١) (بنحوه)، وفي "الأوسط" له (١ / ١٨) برقم: (٤٢) (بنحوه)، من طريق الأوزاعي. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا يحيى بن حمزة. تفرد به: ولده عنه. ثلاثتهم: (صالح بن أبي الأخضر، ومعاوية بن يحيى، والأوزاعي) عن الزُّهري به.

الوجه الثالث: الزُّهري عن ثابت بن قيس مُرسلاً.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٢٣٩) برقم: (٢٠٤٢٥) (بنحوه) عن معمر بن راشد الأزدي.
- الوجه الرابع: الزُّهري، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري، عن أبيه محمد بن ثابت، عن ثابت بن قيس.**
- أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٣ / ٢٣٤) (بنحوه) من طريق إبراهيم بن سعد.



وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما أخرج مسلم وحده حديث حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: لما أنزلت ... [سورة الحجرات: ٢]. جاء ثابت بن قيس وذكر الحديث مختصراً.

الموازنة بين هذه الأوجه:

اتفق كبار أصحاب الزُّهري في إرساله وهم؛ مالك بن أنس، وعُبَيد الله العُمري، وأبو أُويس، ويونس بن يزيد الأيلي، وشُعيب بن أبي حمزة. ورَجَّح أبو حاتم الرازي طريق مالك بن أنس مع تضعيفه لطريق صالح بن أبي الأخضر. قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٥٩٦/٥ - ٥٨٧): "وسألتُ أبي عن حديث رواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهري، عن محمد ابن ثابت بن قيس بن شماس، عن أبيه: أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: يا رسول الله، خشيتُ أن أكون من أهل النار! قال: لم؟ قال: نخانا الله أن نحمد بما لم نفعل، وأنا رجل أحب الحمد، ونخانا أن نرفع أصواتنا فوق صوتك، وأنا رجل جهير الصوت، ونخانا عن الخيلاء، وأنا أحب الجمال... الحديث؟ فقال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه صالح؛ إنما هو: عن الزُّهري، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت...". ثم قال: "حدَّثنا مالك، عن ابن شهاب، عن إسماعيل بن محمد ابن ثابت بن قيس بن شماس؛ أن ثابت بن قيس أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فذكر نحوه، وهو أشبه".

وصف الحافظ ابن حجر بأن الحديث مرسل: وسببه: أن إسماعيل لم يَلْحَقْ ثابتاً، والعننة بين إسماعيل وثابت في بعض المصادر لا تدل على الاتصال.

قال الحافظ: "رواه ابن شهاب، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت قال: "قال ثابت بن قيس بن شماس: يا رسول الله، ... وهذا مُرسل قوي الإسناد. ثم قال ابن حجر: أخرجه ابن سعد، عن معن بن عيسى، عن مالك عنه، وأخرجه الدارقطني في "الغرائب" من طريق إسماعيل بن أبي أُويس، عن مالك كذلك، ومن طريق سعيد بن كثير، عن مالك فقال فيه: عن إسماعيل، عن ثابت بن قيس، وهو مع ذلك مُرسل؛ لأن إسماعيل لم يَلْحَقْ ثابتاً". ينظر: فتح الباري: (٦٢١/٦).

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" مُبَيَّنًا تَفَرُّدَ سعيد بن عُفَيْرٍ بن كثير من بين رُواة مالك في قوله بعننة إسماعيل وثابت: "فلم يدركه إسماعيل، فهو مُنقطع قطعاً"، ولما ناقش عن سياق إسناد رُواة مالك، قال: هكذا أخرجه بهذا السياق، وليس فيه ما يدل على أن إسماعيل سمعه من ثابت، فهو مُنقطع". ثم قال أيضاً: "ورواه مالك في الموطأ: عن ابن شهاب، عن إسماعيل، عن ثابت أنه قال... فذكره، ولم يذكره من رُواة الموطأ أحد إلا سعيد بن عفير وحده، وقال: قال مالك: قتل ثابت بن قيس يوم اليمامة، قلت: فلم يدركه إسماعيل، فهو مُنقطع قطعاً". وكلا الأمرين يدل على أن إسماعيل لم يلحق ثابتاً. ينظر: (١٩/٣).

وقال ابن حجر - في بيان تفرد سعيد وعننة إسماعيل وثابت -: "رواه عنه الزُّهري، هو في "موطأ" سعيد بن عفير، ولم يرو له مالك غيره".



ثم قال: "إنما تفرد سعيد بن عفير بقوله عن ثابت، وإلا فقد تابعه إسماعيل بن أبي أويس وجويرية بن أسماء، لكن قالوا عن مالك، عن الزُّهري، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت أن ثابت بن قيس قال: يا رسول الله... فذكره مُرسلاً، وبهذا جزم البخاري، فقال: روى عنه الزُّهري مُرسلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال روى عن أنس، روى عنه أبو ثابت من ولد ثابت بن قيس". ثم قال: "إسماعيل بن ثابت يروي عن ثابت بن قيس، وعنه الزُّهري. نسب إسماعيل إلى جده فظنهما اثنين فوهم ولم يُدرك إسماعيل جده، فإنه قتل باليمامة، وقرأت بخط الدميّاطي في "أنساب الخزرج" أنه روى عنه ابنه عبد الخبير، والذي قال غيره: إن عبد الخبير هو ابن قيس بن ثابت بن قيس، فلعل هذا آخر". ينظر: فتح الباري: (٦٢١/٦). إتحاف المهرة بتصرف: (١٩/٣)، تعجيل المنفعة: (٣٠٨/١).

- أما طريق معمر الأزدي فمعضل وهو نوع من أنواع الانقطاع:
قال ابن حجر أيضاً: "وأخرجه ابن جرير من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري معضلاً ولم يذكر فوقه أحداً...". ينظر: فتح الباري: (٦٢١/٦).

وروي هذا الحديث من وجه آخر - أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٨ / ٢) برقم: (١٣١٦) (وفيه قصة) -، من طريق زيد بن الحباب عن أبي ثابت، عن ثابت بن قيس، عن قيس بن شماس الأنصاري. قال الهيثمي: "رواه الطبراني، وأبو ثابت بن قيس بن شماس لم أعرفه، ولكنه قال: حدثني أبي ثابت بن قيس، فالظاهر أنه صحابي، ولكن زيد بن الحباب لم يسمع من أحد من الصحابة". ينظر: مجمع الزوائد: (٣٢١/٩).

دراسة رواية الإسناد: إسماعيل بن أبي أويس، وأبو أويس، والزُّهري: فتقدمت ترجمتهم.
- هو إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس، الأنصاري، لم أقف على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: أنس بن مالك، وثابت بن قيس. روى عنه: أبو ثابت من ولد ثابت بن قيس بن شماس.
قلت: ولم أقف على من تكلم فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات". ينظر: الجرح والتعديل: (١٩٥/٢)، الثقات: (١٦/٤)، تهذيب التهذيب: (١٦٦/١)، تعجيل المنفعة: (٣٠٨/١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لسببين:

أولهما: الانقطاع بين إسماعيل بن محمد بن ثابت وجده، وهو حديث مرسل، وقد أشار البخاري إلى أن روايته مُنقطعة، فقال في ترجمته: "روى عنه الزُّهري، مُرسل"، كما صرح به الذهبي بعد إيراده للحديث قال: "مُرسل، وثبت أنه قتل يوم اليمامة"، وكذا قال الحافظ.

وثانيهما: فيه إسماعيل بن محمد بن ثابت، ولم أقف على أقوال أهل العلم فيه. ينظر: التّاريخ الكبير: (٨٤/٢)، تاريخ الإسلام: (٢٥٥/١).

وللحديث شاهدان من:

=



وعقبة بن سويد

٨٣. حدثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب. وحدثنا حجاج، عن جده، عن الزهري، أخبرني عقبة بن سويد الأنصاري أنه سمع أباؤه وكان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «أقبلنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غزوة حنين، فلما^(١) بدأ لنا أخذ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: جَبَلٌ يُحِبُّنا وَنُحِبُّهُ»^(٢).

- حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - أخرجه البزار في "مسنده" (٩٢ / ٧) برقم: (٢٦٤٨) ولفظه: " جاء رجلٌ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، إني رجلٌ أحبُّ الحمد، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كلمة أحسبه قال: حسبك أن تعيش حميداً، وتموت فقيداً، وإنما بعثت بمحاسن الأخلاق. قال الهيثمي: " وفيه عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني وهو ضعيف". ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٨ / ٢٣).

- حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٧ / ١) برقم: (١١٩) ولفظه: " لما نزلت هذه الآية ... [سورة الحجرات: ٢] إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا من أهل النار، واحتبس عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - سعد بن معاذ فقال: يا أبا عمرو، ما شأن ثابت؟ أشتكى؟ قال سعد: إنه لجاري، وما علمت له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقال ثابت: أنزلت هذه الآية، ولقد علمتم أني من أرفعكم صوتاً على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأنا من أهل النار، فذكر ذلك سعد للنبي - صلى الله عليه وسلم -، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل هو من أهل الجنة".

(١) غامضة في الأصل، ولعلها (فلماً) كما أثبتتها، وهي موافقة لبقية المصادر. ينظر: الآحاد والمثاني: (٤ / ٤٣)، المعجم الكبير (٧ / ٩٠)، معرفة الصحابة: (٣ / ١٣٩٦).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٣٣٩ / ٦) برقم: (١٥٨٩٩) (بنحوه)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ترجمة سويد الأنصاري) (٤ / ١٤١) برقم: (٢٢٥٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤ / ١٤٣) برقم: (٢١٢٣) (بنحوه)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧ / ٩٠) برقم: (٦٤٩٢) (بنحوه)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤ / ٣٦٣)، وأورده ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٤ / ٧٢) برقم: (٤٩٠٨)، من طريق أبي اليمان. وقال البخاري في "تاريخه": "وقال يونس: غزوة حنين".

وقال ابن كثير: "تفرد به، قال أبو نعيم: فكذا رواه يونس، وإسحاق بن راشد، وعبيد الله ابن أبي زياد الرصافي عن الزهري".



- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧ / ٩٠) برقم: (٦٤٦٧) (بلفظه مختصراً) من طريق: (بشر بن شعيب بن أبي حمزة)
- كلاهما (أبو اليمان، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة) عن شعيب بن أبي حمزة.
- وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (ترجمة حجاج بن أبي منيع) (٣٨٠/٢)، من طريق عبيد الله بن أبي زياد الرضائي.
- قلت: وقع ذكر غزوة خيبر عند أحمد، والبخاري (ترجمة سويد الأنصاري)، وابن أبي عاصم. ووقع عند ابن عبد البر ذكر تبوك. ووقع عند البخاري في (ترجمة الحجاج) ذكر حنين، ولم يذكر -عند الطبراني في "الكبير" - في أي غزوة وقعت الحادثة.
- قلت: اختلف أصحاب الزهري في رواياتهم عنه في مكان وقوع هذه القصة؛ منهم من ذكر بأنها وقعت في خيبر كما عند شعيب بن أبي حمزة في أكثر المصادر، وخالفه يونس في يزيد، وعبيد الله الرضائي حيث ذكر بأن القصة وقعت في حنين، وقد صرح البخاري بأن يونس قال "حنيناً"، كما أشار البخاري بأنها رويت من طريق عبيد الله الرضائي وذلك في التاريخ الكبير للبخاري ترجمة (حفيده حجاج بن أبي منيع)، ولم يرو عن الرضائي غير حفيده.
- أما ما ورد عند الطبراني في "مسند الشاميين" (٤/٢٥٠) في ذكره لحنين، وابن عبد البر في "التمهيد" في ذكره لتبوك، فعله من أبي اليمان، حيث لم يرد هذا اللفظان عند بشر بن شعيب، وقد رواه عن أبيه شعيب بن أبي حمزة - كما أخرجه الطبراني في الكبير -، وبشر عن أبيه مقدم من أبي اليمان عنه، ذكر الطبراني من طريق أبي اليمان نفسه - قال: "كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: "هذه كتيبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فإنه قد سمعها مني".
- قلت: والذي يظهر - والله أعلم - أن الاضطراب من أبي اليمان - احتمالاً - حيث روى مرة، فقال: حنين، ثم قال في الأخرى: تبوك، والله أعلم.
- وهذه الرواية التي أخرجه المصنف في متنه نظر؛ حيث ذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال هذا لما رجع من غزوة حنين بينما الواقع عند أهل السير والمغازي أنه قال ذلك لما رجع من تبوك كما أخرجه البخاري في كتاب المغازي (٤/١٦١٠) من حديث أبي حميد، وكما ورد أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في فضل أحد عند رجوعه من غزوة خيبر الذي أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (٣/١٠٥٨) من حديث أنس بن مالك، والله أعلم.
- دراسة رواية الإسناد:** أبو اليمان الحَكَم بن نافع، وشُعَيْب بن أبي حمزة، وحَجَّاج بن أبي منيع، وجد الحجاج عبيد الله بن أبي زياد الرضائي، والزهري: تقدمت ترجمتهم.
- عُقْبَةُ بن سُؤَيْد الأنصاري، ويقال: عُتْبَةُ، وحكى البخاري الاختلاف حول اسمه في "التاريخ الكبير" من قول إسحاق بن راشد ويونس عن الزهري. روى عن: أبيه سُؤَيْد. قال الحسيني: عُقْبَةُ، ويقال: عُتْبَةُ بن سُؤَيْد الأنصاري: عن أبيه، وعنه الزهري، ثم حكم عليه بالجهالة، قال: مجهول.



وتعقب ابن حجر على كلامه، فقال: قد روى عنه أيضاً ربيعة الرأي وعبد العزيز، ذكره ابن أبي حاتم بالشك، وليس هو في المسند إلا عقبه بغير شك، وهو من رواية شعيب، عن الزُّهري، أخبرني عقبه بن سويد أنه سمع أباه، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أحد، وأخرج أبو نعيم في الصحابة من رواية ربيعة، عن عقبه بن سويد، عن أبيه حديثاً، وصحح ابن عبد البر حديثه.

قلت: وقد روى عنه غير الزُّهري، كما أشار إليها الحافظ ابن حجر في قوله: "قد روى عنه ربيعة، وعبد العزيز". ثم جزم الحافظ في اسمه قال: "ذكره ابن أبي حاتم بالشك، وليس هو في المسند إلا عقبه بغير شك"، وقد أصاب الحافظ في قوله إن ابن عبد البر صحَّح حديث عقبه الأنصاري كما في الاستيعاب (٦٨١/٢)، لكن لم أقف على أحد صحَّح حديث عقبه قبله، والله أعلم.

- سُويد الأنصاريّ فهو الجهني، وقيل: المزني، والد عقبه سكن المدينة، ولم أقف على وفاته. ينظر: معجم الصحابة: (٢٢٤/٣)، الإصابة: (١٩٢/٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده متصل لكن فيه عُقبه بن سُويد وهو مجهول عند الحسيني، وفي متنه نظر وذلك لمخالفته للروايات التاريخية الثابتة؛ إذ وقعت هذه القصة بعد رُجوعه صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك كما أخرجه البخاري من حديث أبي حميد في كتاب المغازي. وأما في حديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري في كتاب الجهاد أنه صلى الله عليه وسلم ذكر فضل أحد بعد رُجوعه من خيبر، بينما الرواية التي أخرجه المصنّف ذكرت بأنها قيلت في غزوة حُنين، فهي مخالفة لهما، والله أعلم. ينظر: التاريخ الكبير: (٥٣٠/٧)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٦٨١/٢)، جامع المسانيد والسنن لابن كثير: (٧٢/٤)، تعجيل المنفعة: (١٧/٢).

وله شاهدان من:

- حديث أبي حميد - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في "صحيحه" (كتاب المغازي، باب: نزول النبي صلى الله عليه وسلم الحجر) (١٦١٠/٤) برقم: (٤١٦٠)، ولفظه: "أقبلنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - من غزوة تبوك، حتّى إذا أشرفنا على المدينة قال: هذه طابة، وهذا أُحد، جبلٌ يُحبُّنا ونُحِبُّه".

- حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في "صحيحه" (كتاب الجهاد، باب فضل الخدمة في الغزو) (١٠٥٨/٣) برقم: (٢٧٣٢)، ولفظه: "خرجتُ مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى خيبر أخدمه، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم راجعاً وبدا له أُحد، قال: هذا جبل يحبُّنا ونحبه، ثم أشار بيده إلى المدينة، قال: اللهم إني أحرم ما بين لابتيها، كتحرّيم إبراهيم مكة، اللهم بارك لنا في صاعنا ومُدِّنا".



ومنهم: عُمَرُ بن عبد الرحمن بن خالد الأنصاري^(١)

٨٤. [١٠٨/أ] حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خُلْدٍ^(٢)، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خُلْدٍ الْأَنْصَارِيِّ^(٣): (أَنَّ صَدَقَةَ الْبَقْرِ كَصَدَقَةِ الْإِبِلِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا أَسْنَانَ فِيهَا)^(٤).

قال محمد^(٥): (وأهلُ الحِجَازِ يَعْمَلُونَ [به] ^(٦) اليوم).

(١) كذا في الأصل، ولم أقف عليه في كتب التراجم والرجال، فلعله عُمَرُ بن عبد الرحمن بن خُلْدَةَ الأنصاري، -والله أعلم-. ينظر: الجرح والتعديل: (١٠٦/٦)، تهذيب الكمال: (٣٢٨/٢١)، الكاشف: (٦٠/٢)، التقريب: (ص: ٧١٧).
(٢) كذا في الأصل، والصواب: عبد الرحمن بن خالد القُهْمِي. ينظر: الأموال لأبي عبيد: (ص: ٤٧٠).
(٣) كذا في الأصل، فلعله عُمَرُ بن خُلْدَةَ، ويقال: عُمَرُ بن عبد الرحمن بن خُلْدَةَ فهو أبو حَفْص، المدني، القاضي، الزُّرْقِيُّ، الأنصاري. روى عن: أبي هريرة. وروى عنه: ربيعة الرأي، وأبو السُّعْتَمَرِ بن عَمْرٍو بن رافع المدني، ولم أقف على تاريخ وفاته. ينظر: الجرح والتعديل: (١٠٦/٦)، تهذيب الكمال: (٣٢٨/٢١)، الكاشف: (٦٠/٢).
(٤) أخرجه أبو عبيد في "الأموال" (ص: ٤٧٠)، وابن زنجويه في "الأموال" (٨٥١/٢) (بمثله) عن أبي صالح. وقال أبو عبيد: "فهذا قول لم نجد إلا في هذين الحديثين، والناس على خلافهما، إنما المعمول به القول الأول، وهذا في البقر السائمة، فإذا كانت البقر عوامل ففيها غير ذلك". فهذا الأثر رواه أبو صالح، عن الليث بن سعد، عن عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن عُمَرَ بن عبد الرحمن بن خُلْدَةَ الأنصاري به.
وروي نحوه من قول محمد بن عبد الرحمن أنه قال: "أَنَّ فِي كِتَابِ صَدَقَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ الْبَقَرَ يُؤْخَذُ مِنْهَا مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ: وَقَدْ سُئِلَ فِيهَا غَيْرُهُمْ، فَقَالُوا: فِيهَا مَا فِي الْإِبِلِ"، أخرجه ابن زنجويه في "الأموال" (٨٥١/٢) من طريق عمرو بن هَرَمٍ.

(٥) هو ابن شهاب الزُّهري.

(٦) سقط (به) من الأصل.



ومنهم: مُحَرَّرٌ^(١) بن أبي هريرة

٨٥. حَدَّثَنَا عيسى بن محمد، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن عيسى، عن ابن هُيَّعة عن جَعْفَرِ بن ربيعة، عن الزُّهري، عن مُحَرَّرِ بن أبي هُرَيْرَةَ^(٢)، عن عُمَرَ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عن عَزْلِ الحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا»^(٣).

(١) كذا في الأصل بالزاي (محرز)، وكذا أيضًا في إحدى النسخ الخطية للتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - نبه عليه المحقق - . ينظر: (٩٩٢/٢).

(٢) كذا في الأصل، وفي "السنن الكبرى" للبيهقي: (٢٣١/٧) مُحَرَّرٌ بن أبي هريرة عن أبيه [أي بزيادة: عن أبيه] بين مُحَرَّرٍ وعُمَرَ، ثم إن البيهقي -رحمه الله- أخرج من طريق المصنف، فيظهر - والله أعلم - سقط قول "عن أبيه" من الأصل. (٣) أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣١/٧) من طريق المصنف.

لكن في إسناده إِسْحَاقُ بن حسن، ولم أقف عليه في كتب التراجم، ولعله تصحيفٌ من قوله (إِسْحَاقُ بن عيسى) إلى (إِسْحَاقُ بن حسن)، وقد نقله الذهبي في "المهذب" دون التصحيح، ومما يدل على أنه تصحيفٌ تعليق الطبراني عليه. ينظر: السنن الكبرى: (٢٣١/٧)، المهذب في اختصار السنن الكبير: (٢٨٠٢/٦).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ٧٨) برقم: (٢١٧) (بنحوه)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ١١٣) برقم: (١٩٢٨) (أبواب النكاح، باب العزل) (بنحوه)، والطبراني في "الأوسط" (٤ / ٨٦) برقم: (٣٦٧٩) (بنحوه مختصرًا) كلهم من طريق ابن هُيَّعة به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري إلا جعفر بن ربيعة، ولا عن جعفر إلا ابن هُيَّعة. تَفَرَّدَ به: إِسْحَاقُ بن عيسى، ولا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد. وقد تصحف شيخ إِسْحَاقُ بن عيسى وهو عبدالله بن هُيَّعة إلى عبد الله بن عُقْبَةَ، ومما يدل على وقوع التصحيف في الإسناد تعليق الطبراني على الإسناد كما ذكرْتُ سابقًا.

- وأورده الذهبي في "المهذب في اختصار السنن الكبير" (٢٨٠٢/٦) من طريق إِسْحَاقُ بن حسن، ثم ذكر أن المصنّف رواه في "تاريخه". ثم قال: "ولا أعرف إِسْحَاقَ، والحديث ضعيف". فهذا الحديث روي من طريق ابن هُيَّعة به. قلت: وإسحاق بن حسن تصحيفٌ لذلك لم يعرفه الذهبي، ولم يوجد راوٍ المسمى بإسحاق بن حسن في كتب التراجم. أقوال الأئمة في الحديث:

١. قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي:

وسألتُ أبي عن حديث رواه إِسْحَاقُ بن الطباع، عن ابن هُيَّعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها؟ قال أبي: هذا



من تخالط ابن لهيعة، ومن لا يفهم يستغرب هذا وهو عندي خطأ؛ وحدَّثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه؛ أنه كان يقول: لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها؛ وهذا أشبه. ثم قال أيضًا: وسألت أبي عن حديث حدَّثني أبي، عن رضوان بن إسحاق، عن إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر: أنه نهي عن العزل عن الحرة إلا بإذنها؟ قال أبي: حدَّثنا أبو صالح كاتب الليث، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر. قال أبي: حديث أبي صالح أصح؛ وهذا من تخالط ابن لهيعة. ينظر: العلل لابن أبي حاتم: (٣٦٤/٤ - ٣٨). ٢. وقال الإمام الدارقطني:

وسئل عن حديث أبي هريرة، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه نهي عن العزل عن الحرة إلا بإذنها. فقال: تفرد به إسحاق الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر، وهما فيه. وخالفه ابن وهب فرواه عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر. وهو وهما أيضًا والصواب مرسل عن عمر. ينظر: العلل للدارقطني: (٩٣/٢).

٣. قال صاحب المنتقى - ابن تيمية الجد-: "ليس إسناده بذلك". ينظر: تحفة الأحوذى: (٢٤٢/٢). ٤. قال ابن عبد البر - بعد أن ذكر اختلاف الفقهاء في هذه المسألة-: "وقد روي في هذا الباب حديث مرفوع في إسناده ضَعْفٌ، ولكن إجماع الحجَّة على القول بمعناه يقضي بصحته". ينظر: التمهيد لابن عبد البر: (٥٢٤/٢).

٥. وفي نصب الراية للزيلعي: روي أنه -عليه السلام- نهي عن العزل عن الحرة إلا بإذنها، وقال لمولى أمة: اعزل عنها إن شئت؛ قلت (الزيلعي): هما حديثان: فالأول: أخرجه ابن ماجه في "سننه" في (النكاح) عن إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم: "نهي عن أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها". ورواه أحمد في "مسنده"، والدارقطني، ثم البيهقي في "سنيهما"، ثم ذكر تعليل الدارقطني كما تقدم. ينظر: نصب الراية للزيلعي: (٢٥١/٤) بتصرف.

٦. قال الإمام ابن الملقن: "وعن أبي هريرة عن عمر: نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن عزل الحرة إلا بإذنها، وفي إسناده: ابن لهيعة، وقد علمت حاله". ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (٦٦٣/٧).

٧. قال الحافظ ابن حجر: "وعن عمر مثله، رواها البيهقي وفيه ابن لهيعة وهو معروف، وروي مرفوعًا أخرجه ابن ماجه من طريق المحرز بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها. وفيه ابن لهيعة، قال الدارقطني في "العلل": وهما فيه، والصواب عن الزُّهري، عن حمزة، عن عمر، ليس فيه ابن عمر. ينظر: التلخيص الحبير: (٣٨٠/٣).

٨. قال الشوكاني: "في إسناده ابن لهيعة، وفيه مقال معروف". ينظر: تحفة الأحوذى: (٢٤٢/٢).

خلاصة ما قاله الجهابذة:



١. رَجَّحَ الإمام أبو حاتم الرازي رواية أبي الأسود على رواية إسحاق الطباع حيث رواه من قول ابن عمر رضي الله عنه، وذهب إلى تخطئة رواية إسحاق بن الطباع التي سببها من تخاليط ابن لهيعة.

٢. وقَدَّمَ أيضًا رواية أبي صالح على رواية إسحاق بن عيسى، حيث ذكر أن جعفر بن ربيعة روى مباشرة عن حمزة دون ذكر الزهري بينهما، وعللها أيضًا بأنها من تخاليط ابن لهيعة، ووصف رواية أبي صالح بالأصحية.

٣. وعلّق الطبراني - رحمه الله - على هذا الإسناد وحكم عليه بالتفرد، قال: لم يَرَوْ هذا الحديث عن الزهري إلا جَعْفَر بن ربيعة، ولا عن جعفر إلا ابن لهيعة، تفرد به: إسحاق بن عيسى، ولا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد.

٤. حكم الدارقطني على رواية إسحاق الطباع بالتفرد والوهم، مع مخالفته لابن وهب - الذي يعدُّ من كبار أصحاب ابن لهيعة - ولم يكتف بذلك، بل حكم على رواية ابن وهب بالوهم أيضًا، ثم ذكر أن الرواية الصحيحة مُرسلة عن عمر، وكذا ذكره الزيلعي، والحافظ.

٥. صرّح الذهبي إلى ضَعْفِ الحديث حيث قال: "ولا أعرف إسحاق، والحديث ضعيف".

٦. أشار ابن الملقن، والحافظ إلى ضعف حيث ذكرا أن إسناده فيه عبد الله بن لهيعة.

دراسة رُواة الإسناد:

هو عيسى بن محمد، أبو عُمَيْر، الرَّمْلِي المعروف بابن النَّحَّاس، تُوفِّيَ سنة ٢٥٦هـ. روى عن: سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ، والوليد بن مُسْلَم. روى عنه: أبو داود، والنسائي.

قلت: هو ثقة كما ذكر ذلك الذهبي وابن حجر. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٨٦/٦)، الكاشف: (١١٢/٢)، التقريب: (ص: ٤٤٠)

هو إسحاق بن عيسى بن الطَّبَّاع، أبو يعقوب، اختلف في تاريخ وفاته، قيل: ٢١٤هـ، وقيل: ٢١٥هـ، وقال ابن حبان: ٢٢٤هـ. روى عن: جَرِير بن حازم، وأبي ضَمْرَةَ أَنَس بن عياض. روى عنه: أحمد، والدارمي.

أقوال المعدلين:

قال البخاري: "مشهور الحديث". قال أبو حاتم: "صدوق". وكذا قال صالح بن محمد الحافظ، وزاد: "لا بأس به". قال الخليلي: "ثقة". ذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: هو صدوق كما عند الحافظ وبه جزم أبو حاتم الرازي، وصالح جزرة، ولم أقف على مَنْ وثَّقه غير الخليلي وتبعه الذهبي، فأبو حاتم الرَّاَزي ومن معه أعرف بالرجال من الخليلي.

- عبد الله بن لهيعة: فتقدمت ترجمته بالإجمال، والآن سأذكره كلام أهل العلم فيه بالتفصيل:

أقوال المعدلين:

قال الليث: "لما مات ابن لهيعة ما خلف بعده مثله". قال ابن وهب: "حدَّثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة". قال أبو حاتم: "ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم قلت (ابنه) له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة،



فقال: ما غاب له كتاب". قال أحمد بن حنبل: "من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه". وقال أحمد بن صالح: "ابن لهيعة ثقة ورفع به -وقال: فيما روى عنه الثقات من الأحاديث- ووقع فيه تخليط، قال: يطرح ذلك التخليط". وقال ابن عدي: "وحديثه حسن، كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه".

أقوال المضعفين:

قال ابن المبارك: "قد أراب ابن لهيعة -يعني قد ظهرت عورته - قال بشر بن السري: "لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً". وقال بشر أيضاً: "لو رأيت ابن لهيعة ضعيفا ضعيفا لا يحتج بحديثه كان من شاء يقول له حدثنا...". وقال ابن مهدي: "لا أحمل عنه شيئا". قال يحيى بن سعيد: "كان لا يراه شيئا". قال ابن سعد، ويحيى بن معين: "ضعيف". وقال ابن معين مرة: "ليس حديثه بذلك القوي". وقال مرة: "لا يحتج بحديثه". قال الجوزجاني: "لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته". قال الفلاس، والزاريان، وابن قتيبة، والنسائي: "ضعيف". وزاد أبو حاتم: "أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: لا". وقال ابن الجارود: "لا يحتج بحديثه". وقال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب الحديث". وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث". وقال أيضاً: "ليس بالقوي". وقال الحاكم في كتاب "الإكليل": "أبرأ إلى الله من عهدته". وقال البيهقي: "لا يحتج به". وقال مرة: "ضعيف عندهم". وفي (الذخيرة) لابن طاهر: "وابن لهيعة لا يلتفت إليه". وقال الجوزجاني: "ضعيف".

أقوال المفصلين:

من حيث تساهله في التحمل:

➤ وقال الخطيب: "كان سيئ الحفظ واحترقت كتبه فكان مُتساهلاً في الأخذ، وأي كتاب جاءوه به حدث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه".

من حيث سماعه من بعض الرواة وعدمه أو سماع بعض الرواة عنه وعدمه.

➤ وقال يحيى بن بكير: قيل لابن لهيعة: "أن ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب؟ فضاقت ابن لهيعة، وقال: ما يدري ابن وهب؟ سمعتُ هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب، قبل أن يلتقي أبواه".

➤ قال ابن مهدي: "لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه".

➤ قال أبو حاتم: "لم يسمع من عمرو بن شعيب شيئا".

من حيث تحديده بما ليس من أحاديثه:

=



- قال ابن سعد: "كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فَيَسْكُتُ عليه، فقليل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤنه ويقومون ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي". كذا أيضاً نقل عن يحيى بن حسان، وزاد: "يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم".
- قال أحمد: "احتترقت كتب ابن لهيعة زعموا كان رشدين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه فلا يأتونه بشيء إلا قرأ". وكذا قاله ابن قتيبة.
- وقال أبو حاتم: "سألت أبا الأسود، قلت كان ابن لهيعة يقرأ ما يدفع إليه، قال: كنا نرى أنه لم يفته من حديث مصر كثير شيء وكنا نتبع أحاديث من حديث غيره عن الشيوخ الذين يروي عنهم فكانوا ندفعه إليه فيقرأ".
- قال ابن أبي مريم: "حضر ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل برب يقرءون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين فقلت له: يا أبا عبد الرحمن ليس هذا من حديثك، فقال: بلى، هذه أحاديث قد مرت على مسامعي، فلم أكتب عنه بعد ذلك".
- من حيث احتراق كتبه وعدمه، وعلة أصابته، واختلاط عقله:
- قال ابن سعد: "وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً".
- قال إسحاق بن عيسى: "احتترقت كتب ابن لهيعة سنة تسع وستين".
- قال يحيى بن عثمان بن صالح: "سألت أبي: متى احتترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة، قلت: واحتترقت كتبه كما تزعم العامة؟ قال: فقال: معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها".
- وقال ابن أبي مريم: ما أقربه قبل الاحتراق".
- قال يحيى بن معين: "أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة والسماع منه واحد القديم والحديث". وكذا في رواية ابن الجنيد، وزاد: "وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات". ونقل عن الفلاس مثله.
- وقال ابن أبي مريم: لم تحترق كتب ابن لهيعة ولا كتاب، إنما أرادوا أن يرفقوا عليه أمير فأرسل إليه أمير بخمس مائة دينار. وقال البزار: "ابن لهيعة كانت قد احترقت كتبه، فكان يقرأ من كتب غيره، فصار في أحاديثه أحاديث مناكير..".
- وقال أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار": "اختلط عقله في آخر عمره".
- قال الحاكم: "لم يقصد الكذب، ولكنه احتترقت كتبه فحدث من حفظه فأخطأ".
- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجل القول فيه".



➤ وقال الأزدی: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ. وذكر الساجي وغيره مثله.

➤ قال يعقوب: "فذكرت له سماع القديم وسماع الحديث، فقال: كان ابن لهيعة طلاباً للعلم صحيح الكتاب، وكان أملئ عليهم حديثه من كتابه، فرمى يكتب عنه قوم يعقلون الحديث وآخرون لا يضبطون، وقوم حضروا فلم يكتبوا فكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم يخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب الناس، فوقع حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيح قرأ عليه في الصحة، ومن قرأ من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل".

من حيث تدليسه عن الضعفاء:

➤ وقال ابن حبان: "سيرت أخباره فرأيت أنه يدلّس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أو لم يكن من حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلّسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه.

اختلفت أقوال أئمة الجرح والتعديل في عبد الله بن لهيعة، ومنهم من أثنى عليه، ومنهم من ضَعَفَه، ومنهم فصلّ حاله، ويمكن تلخيص أقوالهم في النقاط الآتية:

أولاً: الأئمة الذين أثنوا عليه؛ هم: الإمام الليث بن سعد المصري، وقيل مالك بن أنس (وهما من معاصريه)، وعبد الله بن وهب المصري، ويحيى بن حسان، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، وابن عدي. ومن جدير بالذكر هنا أن جمهورهم لم يوثقوه توثيقاً مطلقاً إلا أحمد بن صالح المصري.

ثانياً: الأئمة الذين ضَعَفُوهُ، وهم: ابن المبارك - غير أن القصة في سندها مقال -، وبشر بن السري، ابن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وابن معين، والجوزجاني، والرازيان، والنسائي، وابن قتيبة، وابن خراش، وابن الجارود، والطبري، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن طاهر.

ثالثاً: الأسباب المؤدية إلى تضعيفه:

١. احتراق كتبه.

لم تكن احتراق كتب ابن لهيعة محل الاتفاق بين الأئمة، فمنهم من ذهب إلى ذلك، ونفاه بعضهم، وذهب بعضهم بأن ليس كل كتبه محترقة، وإنما البعض منها، وذلك بسبب احتراق منزله، وقد سلم منه أصوله، قال يحيى بن عثمان بن صالح: "سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة، قلت: واحترقت كتبه كما تزعم العامة؟ قال: فقال: معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها".

=



٢. اختلاط عقله.

ليس كل من عرف حال ابن لهيعة اتَّفَقُوا بأنه من المختلطين، منهم من أثبت ذلك كابن سعد، وأحمد بن صالح غير أن المصريين نَفَّوْا ذلك عنه، وذهبوا إلى عدم إصابته بالاختلاط، قال ابن سعد: "وكان ضعیفًا وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخره، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً، ولكن كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فَيَسْكُتُ عليه، فقليل له في ذلك، فقال: وما ذنبی؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي".

ولعل سبب اختلاطه: ما حكاه عثمان بن صالح في شأن مرضه - فرما أصابه فاختلط - قال: "ولا أعلم أحداً أخبر بسبب علة ابن لهيعة مني، أقبلت أنا وعثمان بن عتيق بعد انصرافنا من الصلاة يوم الجمعة نريد إلى ابن لهيعة، فوافيناه أمامنا راكباً على حمار يريد إلى منزله، فأفلج وسقط عن حماره، فبدر ابن عتيق إليه فأجلسه، وسرنا به إلى منزله، فكان ذلك أول سبب علته".

٣. تحديته بما ليس من حديثه:

من أسباب تضعيف العلماء لابن لهيعة تحديته بما ليس من حديثه، وَوَقَّعَ منه نوع من التساهل في هذا الباب، وذهب الخطيب إلى أنه تَسَاهَلَ في الأخذ لكن لو قرأت فيما وجدت من أقوال أهل العلم لوجدت بأن الأمر لم يقف في هذا الحد، وإنما تجاوز إلى أنه سكت في أحاديث التي مرّت على مسامعه ولم تكن تلك الأحاديث منه لذلك تركه النقاد.

٤. فهل كان لا يميز حديثه عن غيره؟ الظاهر له حالتان: الأولى بعد احتراق داره، فبعض فروعه احتزقت، وربما في هذه الحال مَيَّزَ وعرف بعض حديثه من غيره، والآفة أَثَّتْ لما سَكَّتْ عن التمييز بين حديثه وغيره - وإن علم ذلك. أما الثانية: بعدما سقط من الحمار وأفلج فهنا أرى أنه لا يميز بين حديثه ولم يعرف رواياته من غيره. أما التضعيف المطلق من ابن خراش، والجوزجاني وغيرهم فإنني أرى بعض كلامهم فيه نوع من المجازفة، إذ قال أحدهم إلى عدم اغترار بأحاديثه وكتابتها، وقد اعتبر أحاديث ابن لهيعة من كان أعلم بهذا الصنيع كأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري - وهو بلدي الرجل - وأعلم بالصناعة الحديثية من هؤلاء.

فعبد الله بن لهيعة صدوق إلا أن الذهبي صرَّح بأن المعمول عند أهل العلم تضعيف أحاديثه كما ذكر ذلك في (الكاشف: ٥٩٠/١)، وقد ضَعَّفَ لأسباب أخر، منها: سكوته عن مرويات غيره - لما قرأه عليه الناس - ولم يبين أنها ليس من أحاديثه، والآفة قد تأتي من الزُّوْاة عنه - كما نقلتُ سابقاً عن الفسوي في تفريق بين الزُّوْاة عنه من حيث ضبطهم للكتاب وتصحيحهم له أم لا، - لأن الأصل أنه صحيح الكتاب، أما رواياته عن ابن وهب والعبادة فيعتبر به، وقد يكون سبب تضعيفه اختلاط عقله وكان ذلك في أواخر عمره، وليس كل رواياته المتأخرة مردودة إذ ليس هكذا عادة أهل العلم في التعامل مع أحاديثه، وقد اعتبر الأئمة أحاديثه من طريق ابن وهب وغيرهم من الثقات، وقد تحمل عنه ابن وهب بعد احتراق كتبه، ولعل هذا هو جواب لكلام ابن حبان في قوله بوجوب ترك مروياته المتأخرة، ثم إن أصل عمارة بن غزية من أصوله الذي كُتِبَتْ بعد احتراق منزله، وأرى لا بد من سبر مروياته مع مرويات غيره من



الثقات، فإن وافقت قبلت مروياته، وإن خالفت أو تفرّدت، رُدَّت مروياته، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبير: (٩/ ٥٢٤)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري-: (٤/ ٤٨١) -سؤالات ابن الجنيد: (ص: ٣٩٣)، أحوال الرجال: (ص: ٢٦٦)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص: ٢٤٦)، الضعفاء للعقيلي: (٢/ ٢٩٣-٢٩٥)، الجرح والتعديل: (١/ ٢٧١)، (٥/ ١٤٦-١٤٧)، الكامل: (٥/ ٢٣٧-٢٣٩)، سنن الدارقطني: (١/ ١٢٩)، (٢/ ١٦٢)، سنن الكبرى سنن للبيهقي: (١/ ٣٠٢)، (١/ ٣٠٢)، الجامع للخطيب: (٤/ ١٩٢)، الكفاية له أيضًا: (ص: ١٥٢)، تاريخ دمشق: (٣٢/ ١٤٣)، الروض الأنف للسهيلي: (٢/ ٢٨٦)، تهذيب الكمال: (١٥/ ٤٩١-٤٩٢)، السير للذهبي: (٨/ ١٩)، إكمال تهذيب الكمال: (٨/ ١٤٣-١٤٨)، (٤/ ٥٥٠)، (٤/ ٥٤٩-٥٤٧)، تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٧٥-٣٧٧)، (٢/ ٤١١)، شرح العلل: (١/ ١٠٩)، تحفة التحصيل في المراسيل: (١/ ٢٦٣)، التقريب: (ص: ٣١٩).

جعفر بن ربيعة، والزهرري: تقدمت ترجمتهما.

هو مُحَرَّر بن أبي هريرة، الدَّوسِيّ، تُؤَيِّ بالمدينة في خلافة عُمر بن عبد العزيز، وقال خليفة بن خياط: تُؤَيِّ سنة ١٠٠ هـ أو ١٠١ هـ. روى عن: عبد الله بن عُمر، وعُمر بن الخطاب. روى عنه: ابن عُقيل، وعامر الشَّعْبِيّ. قلت: هو قليل الحديث كما عند ابن سعد، ووصفه ابن حجر بأنه مقبول، وذكر المزي وأبو زرعة العراقي أن روايته عن عُمر مُرسلة. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥/ ٢٥٤)، التاريخ الكبير: (١/ ٣٩٩)، سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين: (ص: ١٦٧)، الجرح والتعديل: (٦/ ٢٨٦، ٨/ ٤٠٨)، الثقات: (٥/ ٤٦٠)، تهذيب الكمال: (٢٣/ ٢٣)، (٢٧٥/ ٢٧)، الكاشف: (٢/ ١١٢، ٢/ ٢٤٤)، إكمال تهذيب الكمال: (٢/ ١٠٦)، تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي: (ص: ٢٩٦)، التقريب: (ص: ٤٤٠، ٥٢١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لأسباب:

١. فيه عبد الله بن لهيعة، وذهب النُّقَّاد بأنها من تخالطه.
 ٢. الإرسال؛ مُرسل عن عُمر.
 ٣. إسناده منقطع؛ جعفر بن ربيعة لم يسمع من الزُّهري كما قال ذلك أبو داود. ينظر: السنن: (٢/ ١٩١).
 ٤. التفرد والمخالفة مع وَهْمِ راويه؛ إسحاق الطَّبَّاع مُتَّفَرِّد في هذه الرواية عن ابن لهيعة كما حكى ذلك الطبراني، والدارقطني، ولم يكتفِ بذلك، بل حكّموا على إسحاق بالوهم والمخالفة.
 ٥. تنصيص الذهبي على ضعف الحديث.
- ولها شاهدان من حديث:
- ابن مسعود -رضي الله عنه- أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٩/ ١٩٠) برقم: (١٦٨٧٦) ولفظه: "تُستأمر الحرة ويُعزل عن الأمة".



والحسين بن أبي السائب بن أبي لبابة، وأبو لبابة رفاعه بن المُنذر رُؤاسي

٨٦. حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ رَوْحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ: أَنَّ جَدَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ^(١) أبا لُبَابَةَ حِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي تَخَلُّفِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَفِيمَا كَانَ سَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ وَجَدَ عَلَيْهِ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَزَعَمَ حُسَيْنٌ أَنَّ أبا لُبَابَةَ قَالَ -حِينَ تَابَ عَلَيْهِ^(٢)-: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَهْجُرُ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أُصِيبُ^(٣) فِيهَا الذَّنْبُ، وَأَنْتَقِلُ وَأَسَاكِنُكَ، وَأَنْ أُنْخَلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَعَمَ حُسَيْنٌ: يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ»^(٤).

أقوال الأئمة فيه:

١. قال علي بن المديني: "سألتُ يحيى عن حديث يحيى بن أبي كثير، عن سوار الكوفي، عن عبد الله بن مسعود في العزل؟ رواه هشام قال يحيى: شبه لا شيء". ينظر: الضعفاء للعقيلي: (١٦٩/٢).
 ٢. قال ابن عدي: "ولا أعلم لسوار الكوفي إلا ما ذكر في هذه الحكاية من رواية يحيى بن أبي كثير عنه". ينظر: الكامل: (٥٢٨/٤).
 - حديث ابن عُمر -رضي الله عنهما- أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٧ / ٢٣١) برقم: (١٤٤٤٠) ولفظه: "يُعْزَلُ عن الأئمة ويُستأمر الحرّة".
 - (١) كذا في الأصل وعند البيهقي من طريق المصنف: (٤/١٨١)، ولعل السياق غير مستقيم؛ لأن جدّ الحسين بن السائب هو أبو لبابة، ولعل السياق كذا: (أَنَّ جَدَّهُ أبا لُبَابَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ حِينَ). ينظر: صحيح ابن حبان: (٨/١٦٤).
 - (٢) سقط من الأصل لفظ الجلالة، ولعل السياق كذا: (حِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) كما في "السنن الكبرى" للبيهقي: (٤/١٨١).
 - (٣) كذا في الأصل، وفي "السنن الكبرى" للبيهقي (٨/٣٣٣): (أَصَبْتُ) فلعله الصواب.
 - (٤) وهذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه اختلافاً كبيراً:
- الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة، عن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري.
- وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٨ / ١٦٤ - ١٦٠) برقم: (٣٣٧١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/٤٤٨) (١٨٩٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٤ / ١٨١) من طريق الزُّبَيْدِيِّ.



ولفظه عند ابن أبي عاصم: "حدثني بعض بني السائب بن أبي لبابة قال: فرغم حسين أن أبا لبابة - رضي الله عنه - قال حين تاب الله عز وجل عليه، ... فذكر مثله".

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٤٨٥) برقم: (١٦٣٢٨) (بمثله) من طريق ابن جريج.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٥ / ٣٣) برقم: (٤٥١٠) (بنحوه مختصراً) من طريق أسامة بن زيد. ولفظه: "حدثني بعض ابن السائب بن أبي لبابة، عن أبي لبابة أنه ...".
- وأخرجه البيهقي في "السنن الكبير" (١٠ / ٦٧) من طريق يونس بن يزيد الأيلي. ولفظه: "أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة".

أربعتهم: (الزبيدي، ويونس بن يزيد الأيلي، وأسماء بن زيد، وابن جريج) عن الزهري به.
قلت: وافق الزبيدي وابن جريج في تسمية حسين بن السائب شيخ الزهري، أما أسماء بن زيد ويونس الأيلي فلم يسميا شيخ الزهري، ويمكن القول: إن قوله "حدثني بعض بني السائب بن أبي لبابة" ربما من أسماء ويونس.
وقد أشار البخاري في "التاريخ الكبير" (٢ / ٣٨٦) أن يونس الأيلي لم يسم شيخ الزهري حيث قال: وقال عبدالله، حدثني الليث، حدثني يونس، عن ابن شهاب أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة: أن أبا لبابة، وكذا عند أبي داود في "سننه" (٣ / ٢٤٠) حيث قال: رواه يونس، عن ابن شهاب، عن بعض بني السائب بن أبي لبابة. وصرح بذلك أيضاً أبو العباس الداني في "الإيما إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٥ / ٣١١) فقال: "وقال فيه يونس عن الزهري: أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة وساق لفظه ...".

الوجه الثاني: الزهري، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة، عن السائب بن أبي لبابة الأنصاري، عن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري.

- أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥ / ٣٢) برقم: (٤٥٠٩)، والحاكم في "مستدركه" (٣ / ٦٣٢) من طريق محمد بن أبي حفصة.

قلت: وفي لفظه الزيادة وهي قوله: (فَتَصَدَّقْتُ بِالثُّلُثِ). ولم توجد هذه الزيادة في حديث الباب، ولا بقية الرواة عن الزهري في الوجه الأول، وفيه احتمال أنه من زيادة ابن أبي حفصة ثم إنه نُكِّلِمَ في الزهري من قِبَلِ النُّقَّادِ، وهما:

١. يحيى القطان؛ حكى ذلك ابن عدي من طريق علي قال: قلت ليحيى: حملت عن محمد بن أبي حفصة؟ قال: نعم، كتبت حديثه كله، ثم رَمَيْتُ به بعد ذلك. قال يحيى: هو نحو صالح بن أبي الأخضر.

٢. وابن معين؛ لما سألَهُ عُثْمَانُ الدَّارِمِي - عن حاله - فقال: محمد بن أبي حفصة - يعني في الزهري - فقال: "صويلح ليس بالقوي"، فهو وإن وثقه ابن معين - في رواية الدوري - إلا أنه اسْتُثْنِيَ كلامه في شيخ معين لما سُئِلَ أحاديثه عن الزهري.

فمحمد بن أبي حفصة وإن وثقه أبو داود، وابن معين - في إحدى أقواله - إلا أنه ضعيف في الزهري كما فصل ذلك النُّقَّادُ، ثم إنه وهم لما تَفَرَّدَ عن الزهري في قوله إن الحسين روى عن أبيه، وفيه احتمال أن الزيادة منه، أي قوله:

=



(فَقَصَدْتُ بِالْثُلُثِ). والله أعلم. ينظر: الجرح والتعديل: (٧ / ٢٤١)، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني: (ص: ٢١٩)، الكامل في الضعفاء: (٧ / ٥٠٨)، تهذيب الكمال: (٨٥/٢٥).

الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك السلمي، عن كعب بن مالك الأنصاري.

– أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٥ / ٢٠٦) برقم: (٩٨٨)، وأبو داود في "سننه" (كتاب الأيمان والندور، باب من نذر أن يتصدق بماله) (٣ / ٢٣٩) برقم: (٣٣١٩) (بنحوه مختصراً) من طريق سفيان بن عيينة. ولفظ سفيان عند سعيد بن منصور فيه شك، وذلك في قوله: "أن أبا لبابة بن عبد المنذر أو كعب بن مالك، قال: يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالي وأهجر دارى التي أصبت فيها الذنب! فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يجزئ عنك من ذلك الثلث".

ولفظه عند أبي داود: "... عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم، أو أبو لبابة أو من شاء الله: إن من توبتي أن أهجر دار قومي التي أصبت فيها الذنب، وأن أنخلع من مالي كله صدقة. قال: يجزئ عنك الثلث".

قلت: وقد ضَعَّفَ الذهبي هذا الإسناد، فقال: رواه أبو داود من حديث معمر وابن عيينة، عن الزُّهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه بنحو منه، وهو حديث معلل الإسناد. ينظر: المذهب في اختصار السنن الكبير: (١٥٤١/٣).

الوجه الرابع: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري.

– أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٥ / ٢٠٦) برقم: (٩٨٨)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٢٣٩) برقم: (٣٣١٩) (كتاب الأيمان والندور، باب من نذر أن يتصدق بماله) (بنحوه مختصراً) من طريق سفيان بن عيينة. قلت: وسفيان في الزُّهري متكلم فيه. والقول في تضعيف هذا الوجه كما في الوجه السابق.

الوجه الخامس: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أبي لبابة، عن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري.

– أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢ / ١٠٣١) برقم: (١٦٩٩) (بنحوه مختصراً) من طريق إسماعيل بن أمية. قلت: وفي إسناده سعيد بن مسلمة - فهو من رواة إسماعيل بن أمية -، فقد ضَعَّفَهُ غير واحد من الأئمة:

١. قال الدارمي سائلاً ابن معين عن حال سعيد بن مسلمة فقال: "ليس بشيء".
٢. وقال البخاري عنه - لما ذكر أنه روى عن إسماعيل بن أمية -: "فيه نظر". وقال أيضاً فيما ذكره ابن حماد: "سعيد بن مسلمة الأموي، عن إسماعيل بن أمية منكر الحديث".
٣. وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، هو ضعيف الحديث، منكر الحديث".
٤. وقال النسائي: "سعيد بن مسلمة الأموي عن إسماعيل بن أمية ضعيف".
٥. وقال الساجي: "صدوق منكر الحديث".
٦. قال ابن حبان - فيما نقله عنه المزي -: "يخطئ". وقال أيضاً في "المجروحين": "منكر الحديث جداً فاحش الخطأ في الأخبار".



٧. قال ابن عدي: "ولسعيد عن إسماعيل بن أمية نسخة، وعندني عن غير واحد عن سعيد، ما وجدت فيها ما لم يتابع عليه غير ما ذكرت من حديث ذكر فيه أبي بكر وعمر،... وأرجو أنه ممن لا يترك حديثه، ويحتمل في رواياته؛ فإنها مقاربة".

٨. وقال الدارقطني: "ضعيف يعتبر به".

قلت: سعيد بن مسلمة ضعيف منكر الحديث ولا سيما في إسماعيل بن أمية، والله أعلم
أما عبد الرحمن بن أبي لبابة فلم أقف على من ترجم له في المصادر. ينظر: التاريخ الكبير: (٥١٦/٣)، الجرح والتعديل: (٦٧/٤)، المجروحين: (٣٢١/١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٤٢٥/٤ - ٤٢٦)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص: ٤١٣)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٥١/٥).

الوجه السادس: الزُّهري عن ابن كعب بن مالك عن أبي لبابة.

- أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٤٠ / ٣) - ومن طريقه البيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٦٨) من طريق معمر بن راشد الأزدي.

قال أبو داود: رواه يونس، عن ابن شهاب، عن بعض بني السائب بن أبي لبابة، ورواه الزبيدي، عن الزُّهري، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة مثله. وقال البيهقي: هو بهذا اللفظ في قصة أبي لبابة، فأما ما قال لكعب بن مالك، فغير مُقدَّر بالتُّلُث.

قلت: هذا الوجه الذي روي من طريق معمر الأزدي معلول، وقد علل الذهبي هذا الطريق كما علل طريق ابن عيينة، قال: رواه أبو داود من حديث معمر وابن عيينة، عن الزُّهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه بنحو منه، وهو حديث معلل الإسناد. ينظر: المذهب في اختصار السنن الكبير: (١٥٤١/٣).

الوجه السابع: الزُّهري عن أبي لبابة مُرسلاً.

أخرجه مالك في "الموطأ" (٤٨١/٢) (١٦) (مختصراً). وفي إسناده عثمان بن حَفْص بن عُمَر بن خَلْدَةَ.
قال ابن عبد البر: "مالك عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدَةَ حديث واحد مقطوع... ثم قال: أحدهما: حديث هذا الباب، في قصة أبي لبابة... وبنو خَلْدَةَ معروفون بالمدينة، لهم أحوال وشرف وجلالة في الفقه وحمل العلم. ثم ذكر أن حديث مالك، عن عثمان هذا، فإنه من بلاغات مالك، عن عثمان بن حَفْص بن عُمَر بن خَلْدَةَ، عن ابن شهاب: أنه بلغه: أن أبا لبابة بن عبد المنذر... "يجزيك من ذلك التلث". ثم قال: هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند يحيى بن يحيى،... ثم ذكر ابن القاسم، وَرَوْتُهُ طائفة منهم: التنيسي عبد الله بن يوسف في "الموطأ" عن مالك: أنه بلغه أن أبا لبابة حين تاب الله عليه... الحديث، لم يذكر عثمان بن حفص، ولا ابن شهاب."

ثم قال: "وليس هذا الحديث في "الموطأ" عند القعني ولا أكثر الرواة. ثم قال: وروى ابن وهب هذا الحديث في "موطئه" عن يونس بن يزيد أنه أخبره، عن ابن شهاب، قال: أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة: أن أبا لبابة حين

=



ارتبط...". وقال: فقد بان في رواية يونس، عن ابن شهاب، البلاغ الذي ذكره مالك، عن ابن شهاب في هذا الخبر، وعند ابن شهاب في نحو معنى حديث أبي لبابة هذا، حديث كعب بن مالك، وهو متصل صحيح".
وقال: ذكره ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يا رسول الله أنخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله؟ فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك". ويحتمل أن يكون البعض في هذا الحديث هو الثلثان في حديث أبي لبابة، والله أعلم. ثم قال: وقد ذكر إبراهيم بن إسماعيل بن علية، عن أبيه، عن الزُّهري، عن ابن لكعب بن مالك، عن أبيه، وعن ابن أبي لبابة، عن أبيه. ولا يتصل حديث أبي لبابة فيما علمت، ولا يستند وقصته مشهورة في السير محفوظة.

ثم قال: وأصل مالك فيما ذهب إليه في هذا الباب حديث أبي لبابة هذا وهو حديث منقطع لا يتصل إسناده، إلا على ما ذكرنا، والله أعلم. وفيه حديث كعب بن مالك، في معنى حديث أبي لبابة، وهو حديث مُتصل صحيح. وقال ابن عبد البر في "الاستذكار": اختلف في قصة أبي لبابة هذه متى وقعت؟
ف قيل: كان ذلك في حين أشار إلى بني قريظة ألا ينزل على حكم سعد بن معاذ، وأوماً إلى حلقه أنه الذبح ثم ندم وأتى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فربط نفسه بسارية منه وأقسم ألا يحل حتى يقبل الله توبته.
وقيل: بل كان ذلك من أبي لبابة حين تخلفه عن غزوة تبوك هو ونفر معه قيل: خمسة، وقيل: ستة، وقيل: سبعة سواه وفيه نَزَلَتْ ... [سورة التوبة: ١٠٢]. فالسبي كان تَخْلُفُهُمْ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في خروجهم إلى الجهاد، والعمل الصالح اعترفهم بالذنب وتوبتهم منه، وهذا عندي أصح فيما جاء عن حديثهم عنه من هجرته دار قومه التي أصاب فيها الذنب وهي المدينة دون دار بني قريظة. ينظر: التمهيد: (١٢/٤٢٧ - ٤٣٠)، الاستذكار: (٢٠٦/٥) بتصرف.

الوجه الثامن: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن عبد الله بن كعب، عن كعب بن مالك.
أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٧) برقم: (٢٧٥٧) (كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله) من طريق عقيل بن خالد الأيلي. ولفظه: "يا رسول الله إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله - صلى الله عليه وسلم - قال: أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك، قلت: فإني أمسك سهمي الذي بخير".
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣ / ٢٤٠) برقم: (٣٣٢١) (كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر أن يتصدق بماله) (بمعناه مُطوَّلاً) من طريق: محمد بن إسحاق.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٣٧٢) برقم: (١٦٠٣١) من طريق ابن أخي الزُّهري.
ثلاثتهم: (عقيل بن خالد، ومحمد بن إسحاق، وابن أخي الزُّهري) عن الزُّهري.
قلت: روي هذا الحديث عن الزُّهري واختلف عليه اختلافاً كثيراً، فبعد التتبع والنظر يمكن القول: إن هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف أيضاً في الرواة عنه، وأذكره على حسب النقاط التالية:



١. اتفق الزبيدي، وابن جريج، وأسامة بن زيد، ويونس بن يزيد الأيلي بعضهم بعضاً، فأربعتهم ذكرُوا أَنَّ الزُّهري روى عن حفيد أبي لبابة إلا أن الزبيدي وابن جريج صرحا باسمه، فذكر أن اسمه حُسين بن السائب بينما أجمعه يونس الأيلي، وأسامة بن زيد فلم يذكر اسم، فقالا: "أخبرني بعض بني السائب".

٢. أما الوجه الثاني؛ فإنه رُوي من طريق محمد بن أبي حفصة فهو إن وثقه بعض الأئمة إلا أنه صدوق يُخطئ - كما وصف بذلك ابن حجر - ثم إنه ضعيفٌ في الزُّهري، وخالف مَنْ هو أوثق وأثبت منه، فالزُّبيدي ويونس وغيرهما أثبت في الزُّهري منه، وبهذا فإنه قد تفرَّد في قوله "عن أبيه"، ومن ثمَّ خالف كبار أصحاب الزُّهري، فإنَّ هؤلاء لم يروِه بهذا الوجه -.

٣. الوجهان الثالث والرابع فإنهما من رواية ابن عينة، وروايته عن الزُّهري فيه اضطراب شديد، قال ابن رجب: "وسفيان بن عينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزُّهري... وفي حديثه - يعني ابن عينة عن الزُّهري - اضطرابٌ شديدٌ. فلعل اضطرابه في هذا الحديث إنما في شكِّه لصاحب القصة.

٤. أما الوجه الخامس؛ فُرُوي من طريق إسماعيل بن أمية فهو وإن كان ثقة إلا أنه خالف يونس الأيلي والزبيدي وغيرهما في سوق الإسناد حيث رواه عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أبي لبابة، ثم لم أقف على أحد من ذكر أنه من رواية عبد الرحمن بن أبي لبابة إلا الدارمي في "مسنده"، وقد تفرَّد وخالف أثبت أصحاب الزُّهري بذكره لعبد الرحمن بن أبي لبابة في الإسناد، ومن ثمَّ تكون روايته شاذة.

٥. أما الوجه السادس؛ فهو من طريق معمر الأزدي وقد خالف من كان في طبقته في الإسناد - يونس الأيلي والزبيدي وغيرهما -، فإن هؤلاء رَوَوْهُ من قصة أبي لبابة، وهو موافق لترجيح أبي داود - رحمه الله -، قال: "والقصة لأبي لبابة". وقال الذهبي مُعلِّقاً على هذه الرواية: "رواه أبو داود من حديث معمر وابن عينة، عن الزُّهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه بنحو منه، وهو حديث معلل الإسناد". ينظر: المذهب في اختصار السنن الكبير: (١٥٤١/٣).

٦. أما الوجه السابع؛ فرواه مالك عن عثمان بن حفص بن عُمر بن خلدة عن الزُّهري، فعثمان لم يُوثِّق أحد غير ابن عبد البر، ثم هذه رواية لم تذكر عن مالك في "موطئه" إلا اثنين من زواته وهما؛ يحيى بن يحيى وأبي مُصعب الزُّهري - فيما وقفت -، ولم توجد في رواية القعني وغيره، فإن القعني من أوثق رواة مالك. قال ابن عبد البر: "هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند يحيى بن يحيى، وطائفة من رواته، منهم: ابن القاسم، ورَوَّته طائفة، منهم: التنيسي في "الموطأ" عن مالك: أنه بلغه أن أبا لبابة حين تاب الله عليه... الحديث. لم يذكر عثمان بن حفص، ولا ابن شهاب، وليس هذا الحديث في "الموطأ" عند القعني، ولا أكثر الرواة". ينظر: التمهيد: (٤٢٨/١٢).

دراسة رواية الإسناد:

- هو الرِّبيع بن رُوح بن خلد، الحضرمي، أبو رُوح، من أهل حمص. روى عن: إسماعيل بن عيَّاش، وبقية بن الوليد. روى عنه: محمد بن مسلم بن وَاَزَة، وأبو حاتم الرازي.



قلت: هو ثقة كما حكم عليه أبو حاتم وكذا عند الحافظ. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٦١/٣)، الثقات: (٢٣٩/٨)، الكاشف: (٣٩١/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٥/٤)، التقريب: (ص: ٢٠٦).
هو محمد بن حَرْب، أبو عبد الله، الحِمَصِيُّ المعروف بالأَبْرَش، كاتب الرُّيَّيْدِي، الحَوَّلَانِي، مات سنة ١٩٢ هـ. روى عن: محمد بن زياد الأَهْلَانِي، وخَفْص بن سُلَيْمَانَ. روى عنه: محمد بن مُصَفَّى، وكثير بن عُبيد.
أقوال النَّقَاد فيه:

قال الدارمي: "بقية بن الوليد كيف حديثه؟ فقال -أي: يحيى بن معين-: ثقة، قلت: هو أحب إليك أو محمد بن حرب؟ فقال: ثقة وثقة". قال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس، وَقَدَّمَهُ عَلَى بَقِيَّة". قال العجلي: "ثقة". فقال أبو حاتم: "صالح الحديث". قال النسائي: "ثقة". ذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: اختلف قول يحيى بن معين وأحمد بن حنبل في محمد بن حرب، فقد وثقه ابن معين وكأنه سَوَّى بينه وبين بقية بن الوليد، بينما أحمد بن حنبل فما جعل أمرهما متساوية حيث صرح بتقديمه على ابن الوليد، وحكم عليه بـ "ليس به بأس". أما اجتهد أبي حاتم فإنه موافق لأحمد من حيث إنهما لا يحكم عليه بالتوثيق أو بالتضعيف المطلق، لكنهما جعلاهما أمره وسطاً. أما العجلي، والنسائي فقد وافقا ابن معين من حيث توثيقهما إياه، فهنا يمكن القول: إن محمد بن حرب ثقة في عدالته، صدوق في حفظه وضبطه جمعاً بين هذه الأقوال، وإنما سلك مسلك الجمع لكون الراوي مختلفاً عند الأئمة، وهو يُعَدُّ من الرُّوَاة الذين اختلفوا أقوال ابن معين وابن حنبل فيهم. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٧٠/٧)، الثقات للعجلي: (٢٣٥/٢)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي -: (ص: ٧٩)، الجرح والتعديل: (٢٣٧/٧)، الثقات: (٥٠/٩)، الكاشف: (١٦٣/٢)، تهذيب الكمال: (٤٤٠/٢٥ - ٤٦).

- الرُّيَّيْدِي والزُّهْرِي: تقدمت ترجمتهما.

- حُسَيْن بن السَّائِب بن أَبِي لُبَابَة بن عبد السَّمْنَذِر الأنصاري، المدني، ولم أقف على تاريخ وفاته، قال الحافظ: "من الثالثة". روى عن: أبيه السائب بن أبي لبابة، وعبد الله بن أبي أحمد بن جَحْش. روى عنه: ابنه توبة.
قلت: يُعَدُّ الحسين بن السائب من صغار التابعين كما قال الحافظ، ولم أقف على من تكلم فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يتكلم فيه أحد غير الحافظ، فقال عنه: "مقبول"، وهو كما قال في مقدمته مقبول حيث توبع وإلا فَلَيِّن الحديث، وروى عن أبيه المراسيل كما قال ابن حبان.

الحكم على الإسناد:

إسناده مُرْسَل وقد حكم عليه غير واحد من الأئمة بالانقطاع، منهم:

١. الإمام أبو بكر البيهقي حين تكلم عن قصة أبي لبابة، قال: "والأول مختلف في إسناده، ولا يثبت موصولاً، ولا يصح الاحتجاج به في هذه المسألة".
٢. والإمام ابن حبان فذكر في ترجمة "الحسين بن السائب"، وقال: "يروي المراسيل". وهذا الحديث من مراسيله.
٣. والإمام ابن عبد البر، وقال: "حديث منقطع لا يتصل إسناده".



ومحمد بن عبادة بن الصّامت

٨٧. حدّثني يوسف، حدّثنا إسحاق بن سليمان، قال: سمعتُ معاوية بن يحيى، عن الزُّهري، عن محمد بن عبادة بن الصّامت، عن أبيه، أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال: « لَيْلَةُ الْقَدْرِ ^(١) فِي رَمَضَانَ، مَنْ قَامَهَا إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَهِيَ لَيْلَةٌ وَتُرْ لثَالِثَةٌ، أَوْ خَامِسَةٌ، أَوْ سَابِعَةٌ، أَوْ تَاسِعَةٌ، [١٠٨/ب] وَمِنْ أَمَارَتِهَا أَنَّهَا لَيْلَةُ بَلَجَةٍ ^(٢) صَافِيَةٌ، سَاكِئَةٌ، لَا حَارَّةٌ، وَلَا بَارِدَةٌ، كَأَنَّ فِيهَا قَمَرًا ^(٣) وَلَا يَحِلُّ لِنَجْمٍ أَنْ يُرْمَى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ حَتَّى

٤. والإمام المزي حيث قال في ترجمة "الحسين": "ولم أجد له عنده رواية متصلة".

٥. وولي الدين العراقي حيث قال في ترجمة "الحسين بن السائب": "وكل ذلك مُرسل".

والصواب في هذا الباب حديث كعب بن مالك وليس حديث أبي لبابة، لأن عُقيل بن خالد رواه مرفوعاً من حديث كعب بن مالك، وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" فهي قرينة على رُجحان حديثه على حديث أبي لبابة، فالزبيدي وإن كان من أصحاب الزُّهري الكبار لكنه روى الحديث مُرسلاً، وعدم إخراج البخاري لروايته مع إخراجِه لقصة كعب بن مالك من قرائن ضعف حديث أبي لبابة، فربما بعض الرواة اشتبه عليه الأمر، فأخطأ ومن ثمّ رواه من حديث أبي لبابة. وفيه احتمال أنهما قصتان استنباطاً بما قاله البيهقي، قال: "هو بهذا اللفظ في قصة أبي لبابة، فأما ما قال لكعب بن مالك فغير مُقدَّر بالتُّلُث". ينظر: السنن الكبرى: (١٨١/٢٠)، تهذيب الكمال: (٣٧٨/٦)، تحفة التحصيل: (ص: ٧٧)، تهذيب التهذيب: (٤٢٣/١)، التقريب: (ص: ١٦٦).

وله شاهد من حديث كعب بن مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧/٤) (٢٧٥٧) (كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله) ولفظه: "قلت: يا رسول الله إنّ من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله - صلى الله عليه وسلم - قال: أمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قلت: فإني أَمْسِكُ سَهْمِي الذي بخير".

(١) سقط حرف اللام، وما أثبتّه هو الصواب.

(٢) قوله: (بَلَجَةٌ): مُشْرِقة. ينظر: النهاية: (١٥١/١).

(٣) في الأصل: "قَمَرٌ"، والصواب: (قَمَرًا) بالنصب.



الصَّبَاحَ، وَمِنْ أَمَارَتِهَا - يعني علامتها - أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ صَبِيحَتَهَا مُسْتَوِيَّةٌ لَا شُعَاعَ لَهَا، كَأَنَّهَا الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الشَّيْطَانِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا»^(١).

(١) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣/٣٣٤)، والخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه في الرسم" (١/٩٨) (بنحوه) من طريق المصنف. وقال البيهقي: "وفي إسناده ضعف".

- وأخرجه ابن مردويه في "التفسير المسند" (٦٣١) (٥١٦) من طريق إسحاق بن إسماعيل.
- كلاهما: (يوسف بن موسى، وإسحاق بن إسماعيل) عن إسحاق بن سليمان، عن مُعاوية بن يحيى، عن الزُّهري، عن محمد بن عُبادة بن الصَّامت.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤٢٥/٣٧) (برقم: ٢٢٧٦٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٦٦/٢) (برقم: ١١١٩)، وابن عبد البر في كتابيه "التمهيد" (٣٢٤/١٦) والاستذكار (٤١٧/٣)، من طريق خالد بن معدان. ولفظه عند أحمد: "ليلة القدر في العشر البواقي من قامهن ابتغاء حسبتهن، فإن الله يغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وهي ليلة وتر تسع أو سبع أو خامسة أو ثلاثة أو آخر ليلة".

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (كتاب فضل ليلة القدر، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، فيه عبادة) (٤٦/٣) من طريق أنس.

ولفظه: "خَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَنَا بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَرُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي النَّاسَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ".

ثلاثتهم: (محمد بن عباد بن الصَّامت، وخالد بن معدان، أنس) عن عبادة بن الصَّامت به.

- وتشتمل رواية محمد بن عباد بن الصَّامت، وخالد بن معدان على ألفاظ زائدة في فضل ليلة القدر ما لا توجد في حديث أنس عن عبادة، لذلك سأوسع في تخريج حديثه ودراسته، والله أعلم.

أقوال الأئمة عليه:

- قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: "خالد بن معدان لم يصح سماعه من عبادة بن الصَّامت".
- وقال ابن عبد البر: "هذا حديث حسن غريب، وبقية بن الوليد ليس بمتروك، بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجلة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء، وأما حديثه هذا فعن ثقات أهل بلده، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا إنما ذكرناه؛ لأنَّه حديث حسن لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب وليس فيه حكم، وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر". وقال أيضًا: "هذا حديث حسن حديث غريب وهو من حديث الشاميين رواه كلهم ثقات، وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس".

- قال ابن كثير: "إسناده حسن، ولم يخرجوه إلا أنه منقطع، فإن خالد لم يسمع من عبادة".



- وقال أيضًا في تفسيره مُعلِّقًا على رواية أحمد بن حنبل: "وهذا إسناد حسن، وفي المتن غرابة، وفي بعض ألفاظه نكارة".

- وقال ابن حجر: "قال أحمد: ثنا حيوة بن شريح، ثنا بقية، حدَّثني بحير بن سعد، عن خالد بن معدان عنه، به، ولم يسمع منه".

قلت: بيّن أبو حاتم، وابن كثير، وابن حجر الانقطاع في الإسناد، أما ابن عبد البر فهو وإن دافع عن هذه الرواية من تدليس بقية بن الوليد لكنه لم يبين الانقطاع الذي حصل بين خالد بن معدان وعبادة بن الصامت، فهما وإن كانا شاميين غير أن خالد بن معدان لم يَسْمَعْ من عبادة. ينظر: المراسيل: (ص: ٥٢)، التمهيد: (١٦/٣٢٤)، الاستذكار: (٤١٧/٣)، تفسير ابن كثير: (٤٤٥/٨)، جامع المسانيد والسنن: (٥٤٢/٤)، إتحاف المهرة: (٤٦٥/٦).

دراسة رواة الإسناد:

- هو يُوسُف بن موسى بن راشد بن بلال القطان، أبو يعقوب البغدادي، مات سنة ٢٥٣هـ. روى عن: جرير بن عبد الحميد الضبي، وأبو خالد الأحمر. روى عنه: البخاري، وأبو داود.

أقوال النقاد فيه:

وقال ابن معين، وأبو حاتم: "صدوق". وقال النسائي: "لا بأس به". وقال مسلمة، والخليلي: "كان ثقة". وقال الخطيب: "وقد وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن موسى بالثقة، واحتج به البخاري في صحيحه". وذكره ابن حبان في "الثقات".

قلت: هو صدوق كما بيّن ذلك يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي وكذا حصّه ابن حجر حكمه فيه، أما ما قاله الخطيب بتوثيق الأئمة له، فلم أقف على أحد يوثقه غير مسلمة والخليلي، ثم لم يذكر الخطيب في "تاريخه" من وثّقه من الأئمة لذا، رأيتُ لا بد من التّريث في أخذ كلام الخطيب ولا سيما أنه لم ينقل إلينا هؤلاء الذين وثّقوا يُوسُف بن محمد من النُّقاد.

- هو إسحاق بن سليمان، أبو يحيى العنزيّ أو العبدي - هكذا ذكره البخاري -، الرازي، مولى لعبد القيس، قال ابن سعد: مات بالري سنة ١٩٩هـ، وقال البخاري: ٢٠٠هـ. روى عن: أفلح بن حميد، وحنظلة بن أبي سفيان. وروى عنه: إسحاق بن منصور الكوسج، وأحمد بن الأزرهر.

قلت: هو ثقة كما قاله النُّقاد وكذا عند ابن حجر، أما ما ذكره أبو حاتم بأنه صدوق، فإنه معروف بتشدده في حكمه على الرّواة، وما ذكره ابن قانع بأنه صالح فكأنه أثنى عليه في دينه.

- هو معاوية بن يحيى الصّدقيّ، الدِّمشقيّ، يكنى أبا رُوح. روى عن: مكحول الشاميّ، وسليمان بن موسى الدِّمشقيّ. روى عنه: الوليد بن مسلم، والهثّل بن زياد. ممن عدله: العجلي - فيما نقله عنه مغلطاي -، قال: "لا بأس به".

=



قلت: اتفق الأئمة على تضعيف معاوية الصَّدِّيّ، لكن اختلفوا في بيان أمره من حيث الإجمال والتفصيل، منهم من أجملوه، والآخر فصلوه، وأذكره على النقاط التالية:

١. أحاديث معاوية الصَّدِّيّ من طريق إسحاق بن سليمان ضعيفة مُنكرة، وهذا ما ذهب إليه البخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن خراش، والدارقطني.

٢. مرويات معاوية الصَّدِّيّ من طريق السهّل بن زياد عنه اختلف فيه من حيث قبوله؛ منهم من ذهب إلى تصحيح نسخه كإبن خراش، ومنهم من أنكره كأبي أحمد الحاكم، أما الدارقطني فرأى أن أحاديثه تُكتَب.

٣. ذهب أبو زرعة الرازي بأن أحاديث معاوية الصَّدِّيّ كلها مقلوبة إلا أنه فَرَّق بين ما رُوِيَ بالرّي، وما حدَّث به بالشام، والتعبير أن حديثه بالشام أحسن حالاً من مروياته بالرّي لا يُفهم منه تصحيح مروياته بالشام، لأن سياق كلامه يفهم منه أن جُلَّ مروياته مقلوبة.

٤. اتفق الساجي وإبن حبان، بأنه اشترى كتاباً للزهرى فحدّث به، وزاد ابن حبان بأن معاوية حدّث بالوهم لما تغيّر حفظه في آخر عمره.

٥. قول العجلي بأنه "لا بأس به" نقلته من علاء الدين مُغلطاي في "الإكمال"، ولم أقف على قوله في "الثقات" الذي بين أيدينا لذا، أسلك مسلك التَّوَقُّف لكون قوله مُتناقضاً مع أقوال التَّنَاد.

قلت: معاوية بن يحيى الصَّدِّيّ ضعيف متروك، وعامة مروياته مُنكرة، وخاصة في الزُّهري مع اجتناب مروياته من طريق إسحاق بن سليمان.

- محمد بن مسلم الزُّهري: تقدمت ترجمته.
- محمد بن عُبادة بن الصَّامِت، لم أقف على من تَرْجَمَ له سوى قول الخطيب البغدادي: "حدث عن: أبيه، وروى عنه: ابن شهاب الزُّهري". ينظر: الطبقات الكبرى: (٣٨١/٧)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي -: (ص: ٢٠٤)، التاريخ الكبير: (٣٩١/١)، أحوال الرجال: (ص: ٢٨٧)، الثقات للعجلي: (٢١٨/١)، مسند البزار (البحر الزخار): (٣٩/١٠)، الجرح والتعديل: (٢٣١/٩، ٢٢٣/٢ - ٢٢٤، ٣٨٣/٨ - ٣٨٤)، الثقات: (٢٨٢/٩، ١١١/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١٣٨/٨)، سؤالات مسعود بن علي السَّجَزي للحاكم: (ص: ١٨٨)، الارشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٦٦٥/٢)، سنن الكبير للبيهقي: (٣٦٩/١٩)، تاريخ بغداد: (٤٤٥/١٦ - ٤٤٧)، تهذيب المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي: (٩٧/١)، الكمال في أسماء الرجال للمقدسي: (٤٣٥/٨)، تهذيب الكمال: (٤٦٥/٣٢، ٢٢١/٢٨)، الكاشف: (٤٠١/٢، ٢٣٦/٢، ٤٣١/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٩٢/٢) - ٩٣، ٢٧٧/١١ - ٢٧٨، ٣٠٥/٦)، تهذيب التهذيب: (٢٢٠/١٠)، التقريب: (ص: ١٠١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لأسباب:

=



ومنهم: عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة^(١)

٨٨. حدَّثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب، عن الزُّهري، قال: قال عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ بَعْلَسَ»^{(٢)(٣)}.

أولها: ضعف مُعاوية بن يحيى الصَّدِّيُّ وهو غير محتج في الزُّهري، وخاصة من رواية إسحاق بن سليمان عنه، فلعل هذا من مناكيره.

ثانيها: فيه محمد بن عُبادة بن الصَّامت، ولم أقف على أحد تكلم فيه جرحاً ولا وتعديلاً.

ثالثها: تنصيب البيهقي على ضعف إسناده.

ويُروى معناه بإسناد آخر من طريق خالد بن معدان عن عُبادة، فهذه الرواية وإن حسَّنه حافظ المغرب ابن عبد البر، غير أنَّه مُنْقَطِع، وسببه أنَّ خالد بن معدان لم يصح سماعه من عُبادة بن الصَّامت، وقد نصَّ على هذا الإمام أبو حاتم الرازي، فقال: "خالد بن معدان لم يصح سماعه من عُبادة بن الصَّامت". وقال الذهبي معلقاً على هذه الرواية: "الحديث إسناده قوي، ولكن ما أظنُّ خالدًا لقي عُبادة". ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٥٢)، معجم الشيوخ للذهبي: (٣٢٠/٢).

وله شواهد منها:

- حديث أبي بن كعب، أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب صلاة المسافرين وقصرها) (٢ / ١٧٨) برقم: (٧٦٢)، ولفظه: "مَن قام السنة أصاب ليلة القدر، فقال أبي: والله الذي لا إله إلا هو إنها لفي رمضان - يحلف ما يستثني - والله إني لأعلم أي ليلة هي، هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقيامها، هي ليلة صبيحة سبع وعشرين، وأما رُثْمَا أنَّ تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها".

- حديث جابر بن عبد الله، أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٨ / ٤٤٣) برقم: (٣٦٨٨)، ولفظه: "إني كنتُ أُريْتُ ليلة القدر، ثم نُسِيتُها، وهي في العشر الأواخر، وهي طلقةٌ بلجةٌ لا حارَّة ولا باردة، كأنَّ فيها قمرًا يفضح كواكبها لا يخرج شيطانها حتَّى يخرج فجرها".

- وحديث واثلة بن الأسقع الليثي، أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢ / ٥٩) برقم: (١٣٩)، ولفظه: "ليلة القدر بلجةٌ، لا حارَّة ولا باردة، ولا سحاب فيها، ولا مطر، ولا ريح، ولا يُرمى فيها بنجم، ومن علامة يومها تطلع الشمس لا شعاع لها". قال الهيثمي: "وفيه بشر بن عَوْن عن بَكَّار بن تميم وكلاهما ضعيف". ينظر: مجمع الزوائد: (١٧٨/٣).

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب في نسبه: "عبد الرحمن بن يزيد بن جارية".

(٢) قوله: (بغلس): "اختلاط ضياء الصُّبح بظلمة اللَّيْلِ". ينظر: معالم السنن (١٣٢/١).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:



الوجه الأول: الزُّهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة.

أخرجه المصنّف من طريق شعيب بن أبي حمزة به.

الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية.

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (١٠٧/٩) (٩٢٦٥) (مُطوّلًا) من طريق عبد الرحمن بن نمر اليحصبي به. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري إلا عبد الرحمن بن نمر، تفرد به الوليد.

قلت: اختلف شعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمن بن نمر اليحصبي في رواية هذا الحديث عن الزُّهري، فذكر أبو اليمان أن شعيبًا روى عن الزُّهري من قول عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة، وخالفه عبد الرحمن بن نمر اليحصبي فرواه من قول عبد الرحمن بن يزيد بن جارية غير أنه زاد الراويين بين الزُّهري وعبد الرحمن بن يزيد، وهما عبيد الله بن عبد الله، وعبد الله بن ثعلبة الأنصاري. فشعيب بن أبي حمزة وإن كان من المقدمين في الزُّهري، ومن أصحابه الأوّل لكن ذلك لا تُعدُّ من القرائن القوية لإثبات الحديث من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة، ولم يُصَرِّح أحد من الثّقاد أنه من رواية ابن حارثة. وقد أشار يعقوب أن الحديث من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، والذي يظهر - والله أعلم - أن ابن حارثة وابن جارية راوٍ واحد، ولم أجد من فرقهما غير خليفة بن خياط في "طبقاته".

ثم هذا الحديث ذكره كلّ من المُصنِّفين وانفرادًا بإخراجه؛ فعبد الرحمن بن يزيد بن حارثة أخرجه المصنّف في "تاريخه"، كما تفرد الطبراني بإخراجه في "الأوسط" من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جارية. فالحفوظ - حسب رأيي - أن الحديث من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جارية إعمالًا بقول المصنّف - وإن صرّح به بصيغة التمرّض في ترجمة بعده، ثم استدلالًا بقول الطبراني - في تعليل طريق أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة -، حيث قال إن الحديث لم يُرو عن الزُّهري إلا من طريق عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، وتفرّد الوليد بن مسلم عنه. فيفهم من كلام الطبراني أن هذا الحديث بهذا الإسناد تفرد به عبد الرحمن بن نمر.

دراسة رواية الإسناد: أبو اليمان الحكم بن نافع، شعيب بن أبي حمزة، والزُّهري: تقدمت ترجمتهم.

- عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة، لم أقف على من ترجم له غير خليفة بن خياط العصفري، فقال: "عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة بن عامر، مات سنة ٩٨هـ، أمه جميلة بنت ثابت بن أبي الأفلح، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم". هكذا ترجم له خليفة في "الطبقات". وقد ترجم أيضًا لعبد الرحمن بن يزيد بن جارية بمثله فقال: عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، أمه جميلة بنت ثابت بن أبي الأفلح من الأوس، مات سنة ٩٨هـ.

قلت: فالذي يمكن القول في هذه المسألة، لها بعض احتمالات:

➤ احتمال الخطأ في أصل كتاب "الطبقات" له، فهذا يحتاج إلى النظر في المخطوط للجزم به.

➤ الخطأ في عرض ترجمة ابن جارية على ترجمة ابن حارثة دون تمييز بينهما - إن كان راويين مختلفين - وبدأ به

الناسخ من كتاب الطبقات للعصفري، وتبعه من أتى بعده.

=



ومنهم: عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن ثَعْلَبَةَ الأنصاريّ

٨٩. يُروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية^(١).

➤ الخطأ قد يكون من غيره، فربما من أحد رواة الإسناد، ولعله من أبي اليمان شيخ المصنف.
➤ الاختلاف في نسبه عند أهل الأنساب، فأحياناً ذكره بـابن حارثة، وفي أخرى: ذكره بـابن جارية، وهو الذي يظهر في المصادر. فخلاصة القول: إن عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة لم أقف من تكلم عنه جرحاً وتعديلاً، وقد بينتُ سابقاً ترجيح ابن حجر - في ترجمة مُجَمِّع بن يزيد بن جارية - أن قوله (حارثة) تصحيف، وأميل إليه. ينظر: الطبقات خليفة بن خياط: (ص: ٤١٣)، أخبار القضاة لأبي بكر محمد بن خلف: (١/١٣٣-١٣٤)، معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للبدر العيني: (٢/٢١٩).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وأسبابه:

١. فيه عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة ولم أقف على أقوال الأئمة فيه.
 ٢. الانقطاع بين الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن حارثة.
 ٣. الصواب أنه مَرُويٌّ من حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، وليس من حديث عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة. وله شواهد مما سأذكره أثناء تخريجي لحديث عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في الترجمة الآتية.
- (١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٠٧/٩) ولفظه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صَلَّى الفجر يوماً فجلس بها، ثم صلاها يوماً بعد فأسفر بها، ثم قال: "ما بينهما وقت". وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عبد الرحمن بن نمر، تفرد به الوليد". هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه، وقد فَصَّلْتُ تخريجه في الترجمة السابقة، والآن سأدرس هذا الإسناد ومن ثمَّ الحكم عليه.

دراسة رواية إسناده:

هو الوليد بن حَمَّاد بن جابر الرَّمْلِي، الرَّيَّاسَات، أبو العبَّاس، بقي إلى قريب من ٣٠٠ هـ. روى عن: هشام بن عَمَّار، ويزيد بن مَوْهَب الرَّمْلِي. روى عنه: أبو بَشَر الدُّولَابِي، وَالْفَضْل بن مُهَاجِر. قلت: هو ضعيف. ينظر: الإرشاد للخليلي: (١/٤٩٧)، تاريخ دمشق: (٦٣/١٢١)، سير أعلام النبلاء: (١٤/٧٨)، تاريخ الإسلام: (٦/١٠٦٣)، مجمع الزوائد: (٥/١٠١).
- سليمان بن عبد الرحمن والوليد بن مسلم، والزهري: تقدم الكلام عنهم.



- هو عبيد الله بن عبد الله المدني، وقيل: عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة، وقيل غير ذلك. روى عن: عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري. ولم أقف على من تكلم عنه جرحاً ولا تعديلاً.
- هو عبد الله بن ثعلبة الأنصاري: لم أقف على ترجمته.
- هو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية بن العطف بن ضبيعة بن زيد بن مالك، الأنصاري، أبو محمد المدني، من بني عمرو بن عوف، مات بالمدينة سنة ٩٣هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك. روى عن: عمر وعنه مجمع. وروى عنه: القاسم، وعاصم بن عبيد الله.
- قلت: هو ثقة كما حكى ذلك الأئمة إلا أنه قليل الحديث. ينظر: الطبقات: (٨٦/٧)، التاريخ الكبير: (٣٦٣/٥)، الجرح والتعديل: (٢٩٩/٥)، الثقات: (١١٠/٥)، تهذيب الكمال: (١٠/١٨، ١٩/٦٦)، الكاشف: (٦٤٩/١)، إكمال تهذيب الكمال: (٨ / ٢٥٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وأسبابه:

١. ضعف راويه؛ وهو الوليد بن حماد الرملي شيخ الطبراني.
٢. الإرسال؛ فعبد الرحمن بن يزيد بن جارية - وإن كان ولد في عصر النبوة - غير أنه من التابعين، ومن ثم يكون حديثه مُرسلاً.
٣. تفرّد عبد الرحمن بن نمر في روايته عن الزهري، وتفرّد الوليد عنه.
٤. فيه عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري، وعبد الله بن ثعلبة الأنصاري - إن روي هكذا -، ولم أقف على من تكلم عنهما جرحاً وتعديلاً.

وله شاهدان من حديث:

- عائشة بنت أبي بكر، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٠/١) (٥٧٨) (كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر)، ولفظه: "أما قالت: "كُنْ نساء المؤمنات، يشهدن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة الفجر، مُتلفعات بمروطهن، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة، لا يعرفهن أحد من الغلس".
- وثرية بن الحُصيب الأسلمي، أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٦ / ٢) برقم: (٦١٣) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) ولفظه: "أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن مواقيت الصلاة، فقال: اشهد معنا الصلاة. فأمر بلالاً فأذن بغسل فصلّى الصُّبح حين طلع الفجر، ...".



ومنهم: حمزة بن أبي أسيد

٩٠. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ^(١) بْنُ وَهَبٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِالْبَقِيعِ، فَإِذَا الذَّنْبُ مُفْتَرِشًا ذِرَاعِيهِ عَلَى الطَّرِيقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: هَذَا أُوَيْسٌ يَسْتَقْرِضُنِي فَأَقْرِضُوا^(٢) لَهُ، قَالُوا: تَرَى^(٣) رَأَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ شَاةٌ فِي كُلِّ عَامٍ، قَالُوا: كَثِيرٌ، قَالَ: فَأَشَارَ إِلَى الذَّنْبِ أَنْ خَالَسَهُمْ^(٤)، فَأَنْطَلَقَ الذَّنْبُ»^(٥).

(١) غامضة في الأصل، والذي يظهر أنها (محمد) كما أثبتتها. وهو شيخ يعقوب.

(٢) كذا في الأصل، وفي "دلائل النبوة" للبيهقي (٤٠/٦): "يَسْتَقْرِضُ فَأَقْرِضُوا".

(٣) كذا في الأصل، وفي دلائل النبوة للبيهقي: "نرى". (ينظر: ٤٠/٦).

(٤) وفي رواية الواقدي: "فأومأ إليه النبي -صلى الله عليه وسلم- بأصابعه، أي: خالسهم". ينظر: الطبقات: (٣٥٩/١).

(٥) وهذا الحديث اختلف على ابن إسحاق من أوجه:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ.

أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٤٠/٦) من طريق المصنف.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

أورده تقي الدين المقرئ في "إمتاع الأسماع" (٢٣٥/٥) (بنحوه) من طريق أبي نعيم والبيهقي.

الوجه الثالث: محمد بن إسحاق، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ.

أورده ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢٧٠/٢) (١٦٦٤) (ترجمة ربيعة بن مالك).

وفي لفظه اختلاف: "خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات يوم إلى بقيق الغرقد، فإذا الذَّنْبُ مفترش ذراعيه،

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا أويس يستطعم"، قالوا: رأيك يا رسول الله؟ قال: "من كل سائمة عشرة"،

قالوا: كثير يا رسول الله! فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأشار بيده: "أن خالسهم".

الترجيح بين هذه الواجه:

هذا الحديث مداره على محمد بن إسحاق، واختلف عليه من أوجه، فأحياناً روى عن الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ

كما عند المصنف، وأحياناً روى عن ابن خالد الأنصاري عن أبي أسيد ولم يذكر الزُّهْرِيِّ ولا حمزة بن أبي أسيد كما عند



ابن الأثير في الوجه الثالث، وأحياناً ذكر الزُّهري وزاد ابن خالد بين الزُّهري وحمزة بن أبي أسيد كما في الوجه الثاني، وفيه نظر؛ لأن المقرئ أوردته من طريق أبي نعيم والبيهقي ولم أقف عليها في كتبهما، فيما أن يكون في مصادرها مما لم أقف عليها، أو الخطأ من المقرئ أثناء النقل، فدمج بين الوجهين -الأول والثالث-، أما الاختلاف على ابن إسحاق ففعل الاضطراب منه، ثم وفي لفظه اختلاف مؤثر، وقد حكم عليه أبو حاتم بالنكارة على الوجه الأول والثالث. ينظر: العلل: (٥٦٣/٣-٥٦٤).

دراسة رواية الإسناد:

- هو محمد بن وهب بن عُمَر بن أبي كريمة، أبو المعافى الحراني. مات بـ (كفرجديا) وهي قرية بحَرَآن في شهر رمضان سنة ٢٤٣هـ. روى عن: عَتَّاب بن بَشِير، ومُسْكِين بن بُكَيْر. روى عنه: النَّسَائِي وأبو عَرُوبَة.

أقوال النُّقَّاد فيه:

قال النسائي: "لا بأس به". وفي موضع آخر، قال: "صالح". وقال مسلمة: "صدوق". ذكره ابن حبان في "الثقات". قلت: هو صدوق كما قال ذلك الذهبي، وابن حجر. ينظر: الثقات: (١٠٥/٩)، تهذيب الكمال: (٤٠٣/٢٦)، الكاشف: (٢٢٩/٢)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٨٣/١٠)، التقريب: (ص: ٥١٢).

- هو محمد بن سَلَمَة أبو عبد الله الحرَّاني، مولى بني باهلة، مات آخر سنة ١٩١هـ. روى عن: محمد بن عَجَلَّان، وبُكْر بن حُنَيْس. روى عنه: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد النَّفَّيْلِي.

قلت: هو ثقة كما قال الحافظ. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٨٥/٧)، التاريخ الكبير: (٣٧٨/١)، الثقات للعجلي: (٢٣٩/٢)، الجرح والتعديل: (٢٧٦/٧)، الثقات: (٤٠/٩)، تهذيب الكمال: (٢٨٩/٢٥)، الكاشف: (١٧٥/٢-١٧٦)، التقريب: (ص: ٤٨١).

- محمد بن إسحاق والزُّهري فقد تقدمت ترجمتهما.

- هو حمزة بن أبي أسيد، السَّاعدي، الأنصاري، أبو مالك، المدني، تُؤَيِّي في زمن الوليد بن عبد الملك. وأبو أسيد: مالك بن ربيعة. روى عن: أبيه مالك بن ربيعة، والحارث بن زياد الأنصاري. وروى عنه: ابنه مالك ويحيى.

قلت، لم أقف على من عدَّله إلا قول ابن حجر عنه، فقال: "صدوق"، وقال أيضاً: وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. ينظر: التاريخ الكبير: (٤٦/٣-٤٧)، الثقات: (١٦٨/٤)، تهذيب الكمال: (٣١١/٧)، الكاشف: (٣٥١/١)، التقريب: (ص: ١٧٩).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف منكر، لأسباب:

١. إسناده مُرسَل، وقد أرسله حمزة بن أبي أسيد - وهو إن كان له رؤية، وُؤلد في زمن النبي - إلا أنه لم يثبت عندي له رواية مسندة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - استدلالاً بما صرح به الحافظ ابن حجر حيث قال: وُؤلد في عهد التَّيبي - صلى الله عليه وسلم -، وله رواية مُرسلة".



٢. نكأته عند أبي حاتم، قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أبي عن حديث رواه محمد بن سَلَمَة، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهري، عن حمزة بن أبي أسيد؛ قال: "خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - في جنازة رجلٍ من الأنصار، فإذا الذئب مفترش ذراعيه على الطريق، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : هذا أويس يستفرض؛ فافرضوا له؟" قال أبي: رواه إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن خالد، عن أبي أسيد - أو حمزة بن أبي أسيد - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قلت لأبي: أيهما الصحيح؟ قال: جميعاً مُنكرين، ومن حديث الزُّهري، عن حمزة بن أبي أسيد مُنكر، ومحمد بن خالد شيخٌ مجهولٌ، قلت: الحديث بأيهما أشبه؟ قال: لا أدري".

٣. تَفَرَّد ابن إسحاق من بين أصحاب الزُّهري التَّسَقُّات الأثبات في رواية الحديث، وتَفَرَّدَه قرينةٌ على ضعف الحديث. ينظر: العلل لابن أبي حاتم: (٥٦٣/٣ - ٥٦٤)، الإصابة: (١٣٢/٢).

وله شاهد من حديث المُطَّلَب بن عبد الله بن حَنْطَب كما أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٠٩/١) مُعلِّقاً، ولفظه: "بينما رسول الله، - صلى الله عليه وسلم -، جالسٌ بالمدينة لي أصحابه أقبل ذئبٌ فوقفَ بين يدي رسول الله، - صلى الله عليه وسلم -، فَعَوَى بين يديه، فقال رسول الله، - صلى الله عليه وسلم - : هَذَا وَافِدُ السَّبَاعِ إِلَيْكُمْ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَفَرِّضُوا لَهُ شَيْئًا لَا يَعْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكْتُمُوهُ وَتَحَرَّزْتُمْ مِنْهُ فَمَا أَخَذَ فَهُوَ رِزْقُهُ، فقالوا: يا رسول الله ما تَطْبِيبُ أَنْفُسِنَا لَهُ بِشَيْءٍ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ، - صلى الله عليه وسلم -، بِأَصَابِعِهِ، أَيْ خَالِسِهِمْ، قَوْلِي وَلَهُ عَسَلَان. قال ابن سعد في المطلب بن عبد الله: وليس يُحتج بحديثه؛ لأنه يُرسل عن النبي، - صلى الله عليه وسلم -، كثيراً وليس له لقي". ينظر: الطبقات: (٤١٠/٧).



وَأَسِيدُ بْنُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ^(١)

٩١. [١/١٠٩] حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ، ثنا عبد الله بن وَهَب، عن ابن هُيَّعَةَ، عن يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عن ابن شهاب، عن أُسَيْدِ بْنِ رَافِعٍ، عن أبيه قال: «نَهَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ تُتْكَارَى الْأَرْضُ بِبَعْضِ مَا فِيهَا»^(٢).

(١) صَرَّحَ الإمام الخطيب البغدادي بالوهم على من ذكر اسمه "أُسَيْدُ بْنُ رَافِعٍ" بالفتح، وَرَجَّحَ أَنْ الصَّوَابُ بِالضَّمِّ، قال: "وَوَهْمٌ أَيْضًا فِي ذِكْرِهِ أَوَّلًا بَفَتْحِ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ أُسَيْدُ بْنُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، كَذَا نَسَبَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجُ، وَابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ فِي رِوَايَتِهِمَا عَنْهُ". أما البخاري وابن أبي حاتم فذكراه في باب من اسمه أُسَيْدُ، وكذا ابن حبان، قال مغلطي -لما ذكر رأي الخطيب، والدارقطني-: "يعني بالضم نظرًا؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنَ حَبَانَ ذَكَرَاهُ فِي بَابِ أُسَيْدٍ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَلَا عَدُولَ عَنْ قَوْلِهِمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ قَوِيٍّ، وَذَكَرَهُ عِنْدَ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمَا وَمِنَ الْبُخَارِيِّ مَعَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". ومما يدلُّ على رُجْحَانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ ذَكَرَ تَرْجُمَةَ أُسَيْدٍ -بِالضَّمِّ- ابْنَ أَبِي رَافِعٍ مَعَ مَنْ اسْمُهُ أُسَيْدُ، فَمِنْهُمْ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ أُسَيْدِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، وَأُسَيْدِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ينظر: التاريخ الكبير: (١١/٢) (٤٧/٢)، الجرح والتعديل: (٣١٦/٢)، الثقات: (٧١/٦)، موضح أوهام الجمع والتفريق: (٦٤/١).

(٢) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ص: ٦٦) من طريق المصنف، والطبراني في "الكبير" (٤ / ٢٦٦) برقم: (٤٣٧١) كلاهما من طريق يزيد بن أبي حبيب.

قال أبو حاتم: "ويزيد لم يسمع من الزُّهْرِيِّ؛ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَيْهِ". ينظر: العلل: (٣ / ٦٢٢).

الوجه الثاني: الزُّهْرِيُّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيِّ.

أخرجه النَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" (١ / ٧٦٩) برقم: (٤٥ / ٣٩١٥) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

وقال: "وافقه على إرساله عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْحَارِثِ".

أخرجه النَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" (١ / ٧٦٩) برقم: (٤٦ / ٣٩١٦) وفي "الكبرى" (٤ / ٤٠٨) برقم: (٤٦٢١) من طريق عبد الكريم بن الحارث.

الوجه الثالث: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيِّ.

أخرجه النَّسَائِيُّ فِي "الْمَجْتَبَى" (١ / ٧٦٨) برقم: (٤٢ / ٣٩١٢) من طريق مالك.



وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤ / ٢٤٤) برقم: (٤٢٦٥)، (٤ / ٢٤٤) برقم: (٤٢٦٦) من طريق أبي أويس عبد الله بن عبد الله.

الوجه الرابع: الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن رافع بن خديج الأنصاري، عن مظهر بن رافع الأنصاري.

أخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٨٤٩) برقم: (١٧٥٦٠) من طريق أبي أويس عبد الله بن عبد الله. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥ / ٨٤) برقم: (٤٠١٢) من طريق مالك.

الوجه الخامس: الزهري، عن سعيد بن المسيب من قوله.

أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٧٦٩) برقم: (٣٩١٥ / ٤٥)، والنسائي في "الكبرى" (٤ / ٤٠٨) برقم: (٤٦٢٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

الوجه السادس: الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٠٨) برقم: (٢٣٤٥)، وأبو داود في "سننه" (٣ / ٢٦٨) برقم: (٣٣٩٤) من طريق عقيل بن خالد.

أقوال الأئمة في هذه المرويات:

١. قال النسائي: "رواه عثمان بن سعيد، عن شعيب، ولم يذكر عميه". وقال أيضاً: أرسله شعيب بن أبي حمزة. ينظر: السنن: (٤٥/٧).

٢. قال البيهقي: "وحدث رافع حديث ثابت، ... إلا أنه أسنده عن بعض عمومته مرة، وأرسله أخرى، واستقصى في روايته مرة، واختصرها أخرى، وتابعه على روايته جابر بن عبد الله وغيره. السنن الكبرى: (٦ / ٢٢٤)

٣. قال القرطبي: "وعلى الجملة حديث رافع بن خديج مضطرب غاية الاضطراب، كما قد وقع في الأصل، وفي غيره من كتب الحديث". ينظر: المفهم: (٤ / ٤١٠).

دراسة رواة الإسناد:

- أبو حفص حزملة بن يحيى بن عبد الله بن حزملة التميمي، تقدمت ترجمته إجمالاً.

أقوال المعدلين:

قال ابن معين، والعقيلي: "أعلم الناس بابن وهب". وزاد العقيلي: "ثقة".

أقوال المضعفين:

قال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به". قال عبد الله بن محمد بن إبراهيم الفرهادي: "ضعيف". قال الخليلي: "والبخاري لم يخرج عن حرملة شيئاً لما يُحكى عنه في المذهب".

أقوال المفصلين:

=



قال أحمد بن صالح المصري: "صنف ابن وهب مائة ألف حديث وعشرين ألف حديث فعند بعض الناس منها النصف -يعني نفسه- وعند بعض الناس منها الكل -يعني حرمة-". قال ابن يونس: "وكان أملئ الناس بما حدَّث ابن وهب". قال لنا محمد بن موسى الحضرمي، وحديث ابن وهب كله عند حرمة إلا حديثين...". قال ابن عدي: "وقد تبهرت حديث حرمة، وفتشته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم، ويكون حديثه كله عنده فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتباً ونسخاً، وأفراد ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه، فإن أحمد بن صالح سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه، ومنعه النصف فتوَلَّد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرمة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحداً جمع بينهما فكتب عنهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حرمة ليس عنده أحمد بن صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرمة". قال الحاكم: "أهل مصر ليسوا عنه براضين، غير أنه شيخ جليل القدر والفقہ جميعاً، ومثله لا يترك إلا بجرح ظاهر".

قلت: حرمة بن يحيى صدوق كما صرح به الذهبي، وابن حجر. وهو من أروى الناس عن ابن وهب. أما قول أبي حاتم الرازي في عدم الاحتجاج به، فهو معروف بتشده في ترجيح الرواة. وقد دافع ابن عدي عن حرمة بتفتيش مروياته، وذهب إلى أنه ما عثر على سبب معين في تضعيفه، وما حصل بينه وبين أحمد بن صالح المصري فلعله من باب جرح الأقران فلا يُلتفت إليه، أما ما ذكره الخليلي في عدم إخراج البخاري له في "صحيحه" فلا يعني أنه ضعيف لأن مسلماً قد أكثر في إخراجه في "صحيحه" كما نقله ذكره الخليلي نفسه، قال: "ومسلم أكثر في (صحيحه) عن حرمة"، ثم هذه الحكاية قاله بصيغة التمریض، لذا أرى لا بد من التريث في الأخذ به. ينظر: الإرشاد: (٤٠٤/١).

- ابن وهب وابن لهيعة: تقدمت ترجمتهما.
- أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب المصري، مات في ولاية أبي جعفر سنة ١٢٨هـ. روى عن: عبد الله بن الحارث بن جزء، وأبي الطَّغِيل. روى عنه: اللَّيْث بن سعد، وأبو خزيمة إبراهيم بن يزيد.
- قلت: هو ثقة، وقد وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة وكذا عند الذهبي، وابن حجر وزاد أنه كان يُرسل، ولم يسمع من الزُّهري كما صرح به أبو داود.
- الزُّهري: تقدمت ترجمته.
- أسيد بن رافع بن خديج الأنصاري، ولم أقف على تاريخ وفاته. روى عن: أبيه. روى عنه: بُكَيْر بن الأشَّج، وعبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج. قال ابن حجر: "مقبول من الثالثة". وذكره ابن حبان في "الثقات".

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، وعلته ثلاثة:

١. الانقطاع بين يزيد بن أبي حبيب والزُّهري، فإنه لم يسمع منه كما صرح به أبو داود وأبو حاتم، وقال ابن حجر: "كان يُرسل".



ومنهم: عبد الله بن أبي قتادة

٩٢. حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ ^(١): «أَنَّه كَانَ يُضَحِّي عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِشَاةٍ» ^(٢).

٢. مخالفة يزيد لكبار أصحاب الزهري كمالك، وعقيل بن خالد، فإنهما أخرجاه من حديث سالم بن عبد الله.

٣. اضطراب حديث رافع كما قال به أبو العباس القُرطبي.

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨/٥) برقم: (١٥٣٦) (كتاب البيوع) ولفظه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهي عن كراء الأرض". ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/٥١٣)، الثقات للعجلي: (٢/٣٦١)، الضعفاء الكبير للعقيلي: (١/٣٢٢)، الجرح والتعديل: (٣/٢٧٤)، (٩/٢٦٧)، الثقات: (٦/٧١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٣/٤٠٤)، الإرشاد: (١/٤٠٤)، تهذيب الكمال: (٣/٢٥٤)، (٥/٥٤٨ - ٥٥١) (٣٢/١٠٦)، الكاشف: (١/٢٥٢، ٢/٣٨١)، إكمال تهذيب الكمال: (٢/٢٤٨)، (٤/٣٤)، التقريب: (ص: ١٥٦).

(١) هو أبو قتادة الحارث بن ربيع الأنصاري، الخزرجي السلمي، مات سنة: ٣٨هـ، روى عن: عمر بن الخطاب، ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. روى عنه: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب. ينظر: تهذيب الكمال: (٣٤/١٩٤)، الإصابة: (١٢/٥٣٤ - ٥٣٨).

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٢٦٨) من طريق المصنف.

دراسة رواية الإسناد:

- عيسى بن محمد النخاس، وعمر بن الربيع بن طارق: تقدمت ترجمتهما.
- رشدين بن سعد، أبو الحجاج، المهرقي، المصري، مات سنة ١٨٨هـ. روى عن: يونس بن يزيد، وزهرة بن مَعْبُدٍ. روى عنه: ابن السرح، وعيسى بن مَثْرُودٍ.

أقوال المعدلين:

قال أحمد بن حنبل: "أرجو أنه صالح الحديث، أو ثقة". وقال - في رواية أخرى عنه - في رشدين: "رشدين أوثق الناس في الحديث". نقل مغلطاي أن السعدي قال: "سمعتُ ابن أبي مريم يثني على رشدين في دينه". وقال ابن يونس: "وكان رجلاً صالحاً لا يُشكُّ في صلاحه، وفضله فأدر كنهه غفلة الصالحين، فخلط في الحديث". وقال أبو عمر الكندي: "كان في الزهاد وأصحاب الحديث".

أقوال المضعفين:

=



قال ابن المبارك: "وكان عنده مناكير". قال محمد بن سعد: "كان ضعيفاً". قال ابن معين - رواية معاوية -: "ضعيف". وفي رواية ابن الجنيد: "ليس من حُمَالِ المحامل". وفي رواية الجرجاني: "رَشْدِينٌ لَيْسَا بِرَشِيدَيْنِ... وذكر رَشْدِينِ بن سَعْدٍ". وفي رواية الدوري، والدارمي والدورقي، وابن أبي خيثمة، وابن الجنيد: "ليس بشيء". وزاد ابن الجنيد: قلت ليحيى: "ابن لهيعة ورشدين سواء؟ قال: لا، ابن لهيعة أحب إلي من رشدين". وفي موضع آخر: "لا يكتب حديثه". قال قتيبة: "ما وُضِعَ في يدي رشدين شيء إلا قرأه". قال ابن نمير: "لا يُكْتَبُ حديثه". قال أحمد: "ليس يبالي عن من روى لكنه رجل صالح، فوثقه هيثم بن خارجة، وكان في المجلس فتبسم أبو عبد الله، ثم قال: "ليس به بأس في أحاديث الرقاق". وقال حرب: "سألت أحمد عنه فضعّفه، وقدم ابن لهيعة عليه". قال الجوزجاني: "رشدين بن سعد مشاكِلَ له عنده معاضيل ومناكير كثيرة". قال عمرو بن علي: "ضعيف الحديث". قال أبو موسى الزمن: "وكان عنده مناكير". فقال أبو زرعة وأبو حاتم: "ضعيف الحديث". وزاد: "منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير، عن الثقات، ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف". وقال أبو داود: "ضعيف الحديث". وفي رواية: "ليس بشيء". وقال الفسوي: "أضعف وأضعف". وقال النسائي: "متروك الحديث". وقال في موضع آخر: "ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه". وفي كتاب ابن الجارود: "ليس بشيء". وقال ابن قانع: "ضعيف الحديث". قال ابن حبان: "كان ممن يجب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما يرفع إليه، سواء كان ذلك من حديثه أم من غير حديثه، يقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديث". قال الإمام ابن عدي - لما ذكر أحاديثه عن عقيل وقرّة ويونس الأيلي -: "وهذه الأحاديث التي رواها رشدين، عن قرّة وعقيل ويونس، عن الزُّهري بأسانيدها وغير ما ذكرته أيضاً مما يرويه عنه، عن الزُّهري فكلها غير محفوظة". قال الدارقطني: "ضعيف". وقال الخليلي في كتاب "الإرشاد": "ضعفه، ولم يتفقوا عليه". وذكره أبو العرب القيرواني، وأبو القاسم البلخي، وأبو بشر الدولابي، والمنتجالي، والعقيلي في "جملة الضعفاء".

قلت: هو ضعيف كما قال ابن حجر، وقال الذهبي: "واه". وتفصيل حاله على النقاط التالية:

١. كان لا ينتقي شيوخه.
 ٢. اشتملت أحاديثه على المناكير والمعاضل.
 ٣. كان صالحاً في دينه، لكنه ضعيف الحديث.
 ٤. يُقْبَلُ بعض الرقائق منه وعلى نحو هذا قاله الإمام أحمد بن حنبل.
 ٥. من النُّقَادِ من يرى عدم كتابة أحاديثه مثل النسائي وابن نمير.
 ٦. كل أحاديثه من طريق قرّة، ويونس، وعقيل عن الزُّهري غير محفوظة.
- فيظهر من أقوال النُّقَادِ فيه أن رشدين بن سعد ضعيف وهو صالح في دينه، لكن لا يعتمد في الحديث غير الرقائق على رأي أحمد بن حنبل، وتوجيه لتوثيق الأئمة له حمل على دينه، وصلاحه.
- عُقِيلُ بن خالد، وابن شهاب: تقدمت ترجمتهما.



- عبد الله بن أبي قنادة الأنصاري، السُّلَمِيُّ، أبو يحيى، وثُوْنِي بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد المَلِك. قلت: هو ثقة كما قال ابن حجر غير أنه قليل الحديث كما بَيَّن ذلك ابن سعد. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٧/٧)، سؤالات ابن الجنيد: (ص: ٣٣)، أحوال الرجال: (ص: ١٥٦)، المعرفة والتاريخ: (٦٦/٣)، الضعفاء: (٦٦/٢)، المرح والتعديل: (٥١٣/٣)، الثقات: (٢٠/٥ - ٢١)، المجروحين: (٣٧٩/١)، الكامل: (٦٨/٤ - ٦٩)، الكمال في أسماء الرجال: (٤٨٦/٤)، تهذيب الكمال: (١٩٤/٩)، (١٥ / ٤٤١)، المهذب في اختصار السنن الكبير: (٣٨٥٠/٨)، الكاشف: (٣٩٦-٣٩٧)، إكمال تهذيب الكمال: (٥٥/٣ - ٥٧)، تهذيب التهذيب: (٦٠٧ / ١)، التقريب: (ص: ٣١٨).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف راويه وهو رَشِيد بن سَعْد، وهذه الرواية تعدُّ من مناكيره، ومما تقوي بأنها مُنكرة قول ابن عدي فيه حيث ذهب بأن مروياته عن عُقِيل غير محفوظة، - وهذا الحديث من جملة ما يرويه عن عُقِيل عن الزُّهري به-، وزد على ذلك تَفَرَّد رَشِيد بن عُقِيل -وهذا التفرد غير محتمل، والحديث في باب الأحكام دون الرقائق الذي يُتَسَامَحُ به.

وله شواهد موقوفة من فعل بعض الصحابة، وهم:

١. أبو أيوب الأنصاري، أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣ / ١٦٩) برقم: (١٥٠٥) (أبواب الأضاحي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -، باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزي عن أهل البيت) ولفظه: "قال عطاء بن يسار: سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ فقال: كان الرَّجُل يُضَحِّي بالشاة عنه، وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون، حتَّى تَبَاهِي النَّاسُ فصارَتْ كما تَرَى". قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

٢. وحذيفة بن أسيد الغفاري، أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤ / ٢٢٨) ولفظه: "حملني أهلي على الجفاء بعدما علمت السنة، كُنَّا نُضَحِّي بالشاة والشاتين عن أهل البيت، فقال أهلي: إن جيراننا يزعمون أنما بنا البخل". قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

٣. وأبي هريرة الدوسي، ما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤ / ٣٨٤) برقم: (٨١٥١) ولفظه: "لا بأس أن يُضَحِّي الرَّجُل بالشاة عن أهله".



ومنهم: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة^(١)

ومنهم: خلاد

٩٣. قال الزُّهري^(٢)، أخبرني خلاد: أَنَّ أَبَاهُ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يقول: «إِذَا تَعَوَّطَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٣).

(١) كذا في الأصل، ولم يذكر له رواية، فهو سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، القُضَاعِي، السَّالِمِي، الأنصاري، من أهل المدينة، وقال ابن سعد - فيما نقله عنه المزي-: مات بعد سنة ١٤٠هـ، وقال ابن حبان: مات قبل خروج محمد بن عبد الله بن الحسن. روى عن: أبيه إسحاق بن كعب، وأنس. روى عنه: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٢١/٢ - ٢٢٢، ٨٠/٤)، الثقات: (٤٥/٦، ٣٧٥/٦)، تهذيب الكمال: (٢٤٨/١٠)، الكاشف: (٤٢٧/١).

(٢) كذا في الأصل مُعَلَّقًا عن الزُّهري.

(٣) أخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" (١٩٥/٢) (١٦٩٦) (بنحوه) من طريق ابن أخي الزهري، عن الزهري، إلا أنه قال: "ابن خلاد" بدلًا من "خلاد".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهري إلا ابن أخيه، ولا عن ابن أخي الزُّهري إلا أبو غسان، تفرد به: محمد ابن يحيى النيسابوري".

والذي يظهر من كلام الطبراني أن الحديث تَفَرَّدَ به أبو غسان عن ابن أخي الزُّهري، ثم إنه تَفَرَّدَ بروايته عن الزُّهري، وتعليل بالتَّفَرُّد الذي أشار إليه الطبراني من قرائن ضعف الرواية.

وقد تكلم الأئمة عن ابن أخي الزُّهري، فهم:

١. الإمام الذهلي، فجعله في الطبقة الثانية مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وأبي أويس، وفُليح، وعبد الرحمن ابن إسحاق، ثم قال: "وهؤلاء كلُّهم في حال الضعف والاضطراب".

٢. والإمام ابن حبان، فقال: "وكان رديء الحفظ كثير الوهم، يخطئ عن عمِّه في الروايات، ويخالفه فيما روى عنه الأئمة، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد...".

٣. وزكريا السَّاجِي، قال: "صدوق تَفَرَّدَ عن عمِّه بأحاديث لم يُتابع عليها".

وهذا الحديث من الأحاديث الذي تَفَرَّدَ به عن عمِّه، ولم يتابع عليه أحدٌ، والله أعلم.



وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (ترجمة السائب الجهني) (٢٢١/٥) برقم: (٥١٣٨) (بمعناه)، والطبراني في "الكبير" (١٤١ / ٧) برقم: (٦٦٢٣) (بنحوه) من طريق: حماد بن الجعد عن قتادة بن دعامة إلا أن في إسناده أبا خلاد الجهني، عن أبيه السائب، بدلاً من خلاد. ولفظه عند البخاري: "الاستنجاء بثلاثة أحجار".

قلت: وفي إسناده حماد بن الجعد فهو ضعيف تكلم فيه الأئمة، فمن تكلم فيه:

١. الإمام عبد الرحمن بن مهدي - فيما نقله عنه مغلطاي - قال: "كان جاري ولم يكن يدري أي شيء يقول". قال أيضاً: "كان عند حماد بن الجعد ثلاثة كتب... قتادة، فما كان يفصل بعضاً من بعض".

٢. الإمام يحيى بن معين: قال في رواية الدوري: "ليس بثقة، وليس حديثه بشيء". وفي رواية الدارمي: "ليس بشيء". وفي رواية أبي داود: "شيخ ضعيف".

٣. أبو زرعة: وقال: "كَلْبٌ".

٤. أبو داود، قال: "شيخ ضعيف".

٥. وفي كتاب ابن الجارود - فيما نقله عنه مغلطاي - قال: "ليس بثقة، وليس حديثه بشيء".

٦. ابن حبان: قال في ترجمة "حماد بن الجعد": "يروي عن قتادة، روى عنه هدبة بن خالد، منكر الحديث، ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه". ثم قال في ترجمة "حماد بن أبي الجعد": "من أهل البصرة، يروي عن محمد بن عمرو، وقاتدة، وليث، روى عنه أبو داود الطيالسي، اختلط عليه صحائفه حتى لم يكن يحسن شيئاً منها، فاستحق الترك". ثم قال: "وقد قيل: إنه إن حماد بن الجعد وحماد بن أبي الجعد واحد، ولم يتبين ذلك عندي، فلذلك أفردت هذا عنه". قلت: علّق ابن حجر على كلام ابن حبان، فقال في ترجمة "حماد بن أبي الجعد": "هو حماد بن الجعد بعينه، وقد سبق قول ابن مهدي فيه بهذا المعنى".

قلت: هو ضعيف، اختلطت عليه الصحائف والكُتُب فلم يُتميَّز بين الأحاديث الذي رواه عن قتادة، وقد ينفرد عن الثقات ما لا يتابع عليه أحد، فهذا الحديث مما انفرد به عن الثقة وهو قتادة بن دعامة السدوسي. ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٣٢٠)، الجرح والتعديل: (١٣٤/٣ - ١٣٦)، المجروحين لابن حبان: (٣٠٧/١ - ٣٠٨)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (١٩/٣)، الكمال في أسماء الرجال للمقدسي: (٢٨٠/٤)، تهذيب الكمال: (٢٢٦ / ٧)، إكمال تهذيب الكمال: (٤٨٤/٢).

- وأخرجه الدُّولابي في "الأسماء والكنى" (٧٥/١) (١٦٨) (مُطَوَّلًا)، والطبراني في "الكبير" (١٤١ / ٧) برقم: (٦٦٢٤) من طريق محمد، عن أبيه يزيد بن سنان الرهاوي، عن يحيى بن أبي كثير، غير أن الطبراني قال: "عن ابن خلاد، عن أبيه فذكر مثله". قلت: وفي إسناده محمد بن يزيد الرهاوي، عن أبيه يزيد الرهاوي، وقد تكلم فيهما الأئمة:

١. قال ابن معين - في رواية الدوري والدارمي -: "يزيد بن سنان أبو قُرَّة ليس بشيء". وفي - رواية ابن أبي خيثمة: "أبو قُرَّة يزيد بن سنان جزري روى عنه الكوفيون، ليس حديثه بشيء".

٢. وعلي ابن المديني: قال - عن يزيد بن سنان -: ضعيف الحديث".



٣. قال أحمد بن حنبل: "أبو فَرْوَةَ يَزِيد بن سِنَان ضعيف".
٤. وقال محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي - عن يزيد-: "مُنكر الحديث".
٥. قال البخاري: "أبو فَرْوَةَ مُقارب الحديث؛ إلا أن ابنه محمدًا يروي عنه مناكير". وقال أيضًا - فيما نقله عنه الترمذي-: "وأبو فَرَوَةَ الرهاوي صدوق، إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مناكير".
٦. قال الجوزجاني: "أبو فَرَوَةَ يَزِيد بن سنان الرهاوي فيه لين وضعف".
٧. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألتُ أبي عنه؟ فقال: ليس بالمتين هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلًا صالحًا، لم يكن من أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى ستر، وصلاح، وكان الثَّقَلِي يَرْضَاهُ". وقال أيضًا: "سألتُ أبي عن يزيد بن سنان؟ فقال: محله الصدق، والغالب عليه الغفلة، يُكْتَب حديثه ولا يحتج به". وقال أيضًا: "سألتُ أبا زرعة عن يزيد بن سنان فقال: ليس بقوي الحديث".
٨. قال أبو داود: "أبو فَرَوَةَ الجزري ليس بشيء، وابنه ليس بشيء".
٩. وقال النَّسَائِي - عن ابنه محمد بن يزيد-: "ليس بالقوي". وقال في يزيد أبي فَرَوَةَ: "متروك الحديث".
١٠. وقال ابن أبي داود: "لم يرو شعبه عنه غير حديث واحد، وفي حديثه لَيِّن".
١١. قال العقيلي: "يزيد بن سنان أبو فَرَوَةَ الرهاوي الجزري، لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به".
١٢. قال الدارقطني في يزيد: "ضعيف جدًا، وابنه ضعيف أيضًا". وذكره يعقوب بن سفيان في باب "من يرغب عن الرواية عنهم".

انظر: العلل الكبير (ص: ١١٣)، الضعفاء للعقيلي: (٣٨٢/٤)، الجرح والتعديل: (١٢٨/٨، ٢٦٦/٩ - ٢٦٧)، الكامل في الضعفاء: (٩ / ١٥٣)، تهذيب الكمال: (٢١/٢٧)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: (٤٠٣/٢)، تهذيب التهذيب: (٣٣٦/١١).

= ثلاثتهم: (الرُّهري، وقَتادة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير) عن خَلَاد عن أبيه السائب به

دراسة رواية الإسناد:

- الرُّهري: تقدمت ترجمته.
- خَلَاد بن السَّائِب، الجُهَنِّي. لم أَقِفْ على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: أبيه. وروى عنه: قَتادة بن دَعَامَة، ويحيى بن أبي كثير. مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في "الثقات". قال ابن حجر: "صدوق"، ووهم من زعم أنه الذي قبله أي: - خَلَاد بن السائب بن خَلَاد بن سويد الأنصاري الخزرجي -. ينظر: التَّاريخ الكبير: (١٤/٤)، الثقات: (٢٠٨/٤)، تهذيب الكمال: (٣٥٤/٨)، تهذيب التهذيب: (٥٥٦/١)، التقريب: (ص: ١٩٦).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين المصنِّف والرُّهري، فإن المصنِّف ذكره تعليقًا، لكن الطبراني - رحمه الله - ساقه موصولًا - كما ذكرتهُ إسناده بالكامل سابقًا، وظاهر كلامه في هذا الإسناد تعليقه بالفرْد.

=



ومنهم: يحيى بن عُمارة بن أبي حَسَن الأنصاري

٩٤. حَدَّثَنِي عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا إبراهيم بن سَعْدٍ، عن ابن شهاب، عن يَحْيَى بن عُمارة ابن أبي حَسَن المَازِنِيِّ: بَلَغَهُ أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عن الوَسْوَسةِ التي يُوسِسُ بها الشَّيْطَانُ في أَنْفُسِهِمْ؟ فقالوا: يا رسولَ الله، أَشْيَاءَ نَجِدُهَا في أَنْفُسِنَا يَسْقُطُ أَحَدُنَا مِنْ عِنْدِ الثَّرِيَّا أَحَبُّ إِلَيْهِ

وله شواهد من حديث:

١. أبي هريرة -رضي الله عنه-، أخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ٧) برقم: (٨) (كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة) ولفظه: "إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ولا يستطب بيمينه، وكان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الرّوث والرمة". قال ابن عبد البر: "روى في هذا الباب جماعة من الصحابة فيهم أبو أيوب، وسلمان، وأبو هريرة، وأثبتها حديث أبي هريرة وسلمان، وكلها حسن". ينظر: التمهيد: (٣٠٧/٢٢).

٢. وجابر -رضي الله عنه-، أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٠٨٨) برقم: (١٤٨٣٢) ولفظه: "إذا تَغَوَّطَ أحدكم، فَلْيَمْسَحْ ثلاث مرّاتٍ".

٣. وسلمان الفارسي -رضي الله عنه-، أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٥٤) برقم: (٢٦٢) (كتاب الطهارة)، ولفظه: "قد علّمكم نبيّكم -صلى الله عليه وسلم- كل شيء حتّى الخِراءة، قال: فقال: أجل، لقد نُهانا أن نستقبل القبلة لغائطٍ أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برّجيع أو بعظم".

٤. وعائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، أخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ١٥) برقم: (٤٠) (كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالأحجار) ولفظه: "إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن، فإنها تجزئ عنه". قال الدارقطني في "سننه": "إسناده حسن"، وقال في "علله": "إسناد متصل صحيح". وقال ابن الملقن: "هذا الحديث حسن". ينظر: المجروحين: (٢/٢٥٨)، تاريخ دمشق: (٣٦/٥٤)، البدر المنير: (٣٤٧/٢)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٦١٦).



مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَوْجَدْتُمْ ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يُرِيدُ الْعَبْدَ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ، فَإِذَا عُصِمَ^(١) مِنْهُ رُفِعَ^(٢) فِيمَا هُنَالِكَ»^(٣).

(١) في الأصل: "عتصم" وهو تصحيف، وفي "شعب الإيمان": (٥٢٢/١) (ت: عبد العلي عبد الحميد حامد): "عُصِمْتُ"، وفي حاشيته: "كذا في الأصل"، وهو ما أثبتته هنا. أما في الشعب (٣٠٣/١) (ت: زغلول): "عُصِمَ"، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصل، وهو تصحيف. والصواب: (وَقَعَ) كما في شعب الإيمان: (٥٢٢/١).

(٣) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: الزُّهري عن يَحْيَى بن عُمَارَةَ ابن أَبِي حَسَنٍ الْمَازِنِيِّ: بَلَّغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ.

- أخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٠٤/٢) برقم: (١٠٧٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٢١/١ - ٥٢٢) برقم: (٣٢٧)، من طريق إبراهيم بن سعد.

الوجه الثاني: الزُّهري مُرْسَلًا.

- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٨١/١٠) برقم: (٢١٥١٣) (بنحوه) عن معمر بن راشد.

الوجه الثالث: الزُّهري، أن عمارَةَ بن أَبِي حَسَنٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمَازِنِيِّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ بَلَّغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢٩٦/١) برقم: (٦٥٩) من طريق سليمان بن بلال، عن الثقة.

- وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢٩٦/١) برقم: (٦٦١) أيضًا من طريق إبراهيم بن سعد.

الوجه الرابع: الزُّهري، عن عمارَةَ بن أَبِي حَسَنٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَمِّهِ.

- أخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٢٥/٢) برقم: (٧٨٥)، والنسائي في "الكبرى" (٢٥٠/٩) برقم: (١٠٤٣٩) (بنحوه)، من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد.

قلت: من تتبع وجمع الطرق تبين لي أن اختلاف الحديث على الزُّهري، وأصحابه عنه؛ أذكر هذه الاختلافات على النقاط التالية:

١. منهم مَنْ رَوَاهُ بِإِسْنَادٍ مِثْلَ إِبرَاهِيمَ بنِ سَعْدِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

٢. منهم مَنْ رَوَاهُ مُسْنَدًا مِثْلَ الطَّيَالِسِيِّ مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِبَقِيَّةِ أَصْحَابِ إِبرَاهِيمَ بنِ سَعْدٍ فِي الْإِسْنَادِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ.

٣. منهم مَنْ رَوَاهُ مُرْسَلًا كَمَعْمَرِ بنِ رَاشِدٍ الْأَزْدِيِّ دُونَ ذِكْرِ يَحْيَى بنِ عُمَارَةَ الْمَازِنِيِّ كَمَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي.

٤. الوجه الثالث؛ في إسناده الثقة وإبراهيم بن سعد غير أنهما رواها مؤننًا، ورواه عن عمارَةَ الْمَازِنِيِّ وليس عن ابنه يحيى بن عمارَةَ.

ويمكن القول: إن الوجه الأول هو الصواب كما رواه المصنّف وذلك لعدة أسباب:



أولاً: اختلف أصحاب إبراهيم بن سعد في إسناده على الأمرين؛ أولهما: أن الجماعة رَوَوْهُ مُنْقَطِعًا خَلَاً لِلطَّيَالِسِيِّ فَإِنَّهُ رَوَاهُ مَوْصُولًا، ثُمَّ تَفَرَّدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي قَوْلِهِ عَنْ عِمَارَةَ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ عَمِّهِ.
ثانيًا: كان معمر بن راشد رواها مُبَاشَرَةً دُونَ ذِكْرِ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ الْمَازَنِيِّ، فَلَمْ أَرَهُ مُخَالَفًا لِرَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ؛ لِأَنَّ مِنْ طَبِيعَتِهِ رَوَاهُ مَرْسَلًا-إِنْ كَانَ غَيْرَ نَشِيطٍ- دُونَ ذِكْرِ بَقِيَةِ الْإِسْنَادِ.
ثالثًا: كانت رواية أَبِي مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيَّ مُخَالَفَةً لِرَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، فَهُوَ وَإِنْ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ غَيْرَ أَنَّهُ يَخْطِئُ وَيُخَالِفُ كَمَا قَالَ ذَلِكَ ابْنُ حَبَانَ، فَتَكُونُ رَوَايَتُهُ شَاذَةً.

دراسة رواة الإسناد:

- عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن أُوَيْسٍ بن سَعْدٍ بن أَبِي سَرْجٍ، أَبُو الْقَاسِمِ الْعَامِرِيُّ، الْأَوْثَيْسِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "لَمْ أَظْفَرْ لَهُ بَوفاة، وَبَقِيَ إِلَى حُدُودِ الْعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ". رَوَى عَنْ: مَالِكٍ، وَنَافِعٍ بْنِ عُمَرَ. وَرَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ.
- قلت: هو ثقة كما قال بذلك الذهبي وابن حجر العسقلاني، وذكر الحافظ بأن أبا داود ضَعَفَهُ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ فَتَحَ الْبَارِي: (١/٤٢٠)، قَالَ: "إِنْ كَانَ عَنِي هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَثَّقَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَرَوَى عَنْ هَارُونَ الْحِمَالِ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ ضَعَفَ رَوَايَةَ مَعِينَةَ لَهُ وَهَمَّ فِيهَا، أَوْ ضَعَفَ آخَرَ اتَّفَقَ مَعَهُ فِي اسْمِهِ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَهُوَ جَرَحَ مُرَدُّودٌ". وَثَانِيًا: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَضْعِيفِهِ لِلْأَوْثَيْسِيِّ فِي الْمَطْبُوعِ بِرَوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ الْأَجْرِيِّ.
- إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ وَالثُّهْرِيِّ: تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُمَا.
- يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ الْمَازَنِيِّ، الْأَنْصَارِيُّ، الْمَدِينِيُّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مِنَ الثَّالِثَةِ. رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ. وَرَوَى عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ.
- قلت: وهو ثقة كما عند النسائي، والذهبي، وابن حجر. ينظر: الجرح والتعديل: (٥/٣٨٧)، الثقات: (٥/٥٢٢)، الإرشاد للخليلي: (١/٢٢٩)، تهذيب الكمال: (١٨/١٦٢)، السير: (١٠/٣٨٩)، الكاشف: (١/٦٥٦)، (٢/٣٧٢)، إكمال تهذيب الكمال: (١٢/١٣٠)، تهذيب التهذيب: (٦/٣٤٦)، التقريب: (ص: ٣٥٧، ٦١٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ عِمَارَةَ رَوَاهُ مُنْقَطِعًا.

وله شواهد من حديث:

١. أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (١/٨٣) بِرَقْمٍ: (١٣٢) (كتاب الإيمان)، وَلَفْظُهُ: "جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ".
٢. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (١/٨٣) بِرَقْمٍ: (١٣٣) (كتاب الإيمان) وَلَفْظُهُ: "سُئِلَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الْوَسْوَسةِ قَالَ: تِلْكَ مُحَضُّ الْإِيمَانِ".



وعبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة^(١)

٩٥. حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَارِيَةَ [١٠٩/ب] بَنِ ثَعْلَبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ بْنَ جَارِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمِّي مُجَمِّعَ^(٢) بَنِ جَارِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَذَكَرَ الدَّجَّالَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَقْتُلَنَّهُ ابْنُ مَرْيَمَ بَابَ لُدٍّ»^{(٣)(٤)}.

٣. وعائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنها-، أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩٨٠) برقم: (٢٥٣٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٨ / ٢٤٩) برقم: (٨٥٤٢) ولفظه: "شَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَا يَجِدُونَ مِنَ الْوَسْوسَةِ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَجِدُ شَيْئًا لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ذَاكَ مُحَضُّ الْإِيمَانِ". وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن شهر بن حوشب إلا ثابت، تفرد به: حماد".

٤. وابن عباس -رضي الله عنه-، أخرجه الطبراني في "الصغير" (٢ / ٢٣٧) برقم: (١٠٩٠) ولفظه: قال رجل للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: إني أجد في نفسي الشيء أن أكون حممة أحب إلي من أن أتكلم به! فقال: ذاك صريح الإيمان". قال الطبراني: "لم يروه عن سُفْيَانَ إِلَّا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ". وقال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني مُنْتَصِرٌ". ينظر: مجمع الزوائد: (٣٤/١).

٥. وأنس بن مالك، أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧ / ١٥٦) برقم: (٤١٢٨) ولفظه: "قالوا: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ أَحَدُنَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَأَنْ يَخْرُجَ مِنَ السَّمَاءِ فَيَنْقَطِعَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: تِلْكَ مُحَضُّ الْإِيمَانِ". قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن أبان الرقاشي".

(١) كذا في الأصل، وفي بعض المصادر عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، مما سأذكره لاحقاً.

(٢) في الأصل: "مجمعة" تصحيف، والصحيح ما أثبتته. ينظر: الإصابة: (٥٧٧/٥).

(٣) قوله: (باب لُدٍّ): بلدة في فلسطين، وموقعه الآن ما بين القدس وتل أبيب، وأقرب إلى تل أبيب من القدس. ينظر:

النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤ / ٢٤٥)، أطلس الصراع العربي: (ص: ٧٧).

(٤) هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واخْتُلِفَ عَلَيْهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ مُجَمِّعَ بْنِ جَارِيَةَ.



- أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢ / ٥٥٤) برقم: (١٣٢٣) (بمثله مختصراً) عن زَمْعَةَ بن صالح، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٤) برقم: (١٠٧٩).
- وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٢ / ٧٧) برقم: (٨٥٠)، ومن طريقه المصنف، وأحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٧٩) برقم: (١٥٧٠٥) (بمثله مختصراً)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤ / ١٤٤) برقم: (٢١٢٤) (بنحوه)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٣) برقم: (١٠٧٧) (بمثله) كلهم من طريق سفيان بن عيينة، إلا وقع عند أحمد والمصنف: "عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة".
- وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١ / ٢٣٨) برقم: (٣٨٦٨٩) (بنحوه) من طريق ابن أبي ذئب.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٨٠) برقم: (١٥٧٠٦) (بمثله مختصراً)، والترمذي في "جامعه" (٤ / ٩٧) برقم: (٢٢٤٤) (أبواب الفتن عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، باب ما جاء في قتل عيسى ابن مريم الدجال)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥ / ٢٢١) برقم: (٦٨١١) (بمثله)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٣) برقم: (١٠٧٥) (بمثله) من طريق الليث بن سعد. وقال الترمذي: "هذا حديث صحيح". قلت: وعند أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٨٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥ / ٢٢١): عبد الله بن ثعلبة بدلاً من عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٨٠) برقم: (١٥٧٠٧) (بنحوه مختصراً) عن الأوزاعي، ووقع عنده - كما في السابق - أي: عبد الله بن ثعلبة.
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٨٠) برقم: (١٥٧٠٨) (بنحوه)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٣) برقم: (١٠٧٦) (بنحوه) من طريق معمر بن راشد الأزدي. قلت: ووقع عند أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٢٨٠) عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة ثم وفي إسناده عبد الله بن يزيد وربما تصحيف، والصواب - والله أعلم -: عبد الرحمن بن يزيد.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٤) برقم: (١٠٨٠) (بنحوه) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق. ووقع عنده عبد الله بن ثعلبة الأنصاري بدلاً من عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة.
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٤) برقم: (١٠٨١) (بنحوه) من طريق عُقَيْل بن خالد.
- الوجه الثاني: الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الله بن زيد، عن مجمع بن جارية.**
- أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٣٩٨) برقم: (٢٠٨٣٥) (بنحوه مختصراً) عن معمر بن راشد الأزدي، ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٧ / ٤٠٦٨) برقم: (١٨٢٧٢) (بنحوه مختصراً)، وابن عساكر في "معجم الشيوخ" (٢ / ٦٤٥) برقم: (٧٩٦).
- قال ابن عساكر في معجمه: (٢ / ٦٤٥): "كذا قال - أي عبد الله بن زيد -، وإنما هو عبد الرحمن بن يزيد، هذا حديث حسن صحيح".
- الوجه الثالث: الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية مُرسلاً.**
- أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤٤٤) برقم: (١٠٧٨) (بنحوه) من طريق الأوزاعي.



قلت: هذا الوجه ضعيف؛ لأنه من رواية بُهلول بن حَكِيم، فهو مجهول ويروي المقاطيع؛ قال أبو حاتم الرازي: "مجهول". وقال ابن حبان: "يروي المقاطيع". ينظر: الجرح والتعديل: (٤٢٩/٢)، الثقات: (١٥٢/٨). والذي يظهر من هذه الأوجه أن الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه اختلافاً كثيراً كما ذكره المزني. قال الدارقطني: "وسئل عن حديث مجمع بن جارية، عن النبي صلى الله عليه وسلم: يقتل ابن مريم - صلى الله عليه وسلم - الدَّجَال بباب لُدٍّ، فقال: يرويه الزُّهري، واختلف عنه: فرواه ابن عيينة، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مجمع ابن جارية، ضَبَطَ ذلك الحميدي، عن ابن عيينة. وقال نعيم بن يعقوب: عن ابن عيينة، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه، أسقط رجلاً. وقال الحماني: عن ابن عيينة، نحو قول الحميدي، إلا أنه لم يَضْبُط نسب ابن ثَعْلَبَة. ورواه يونس، والليث بن سعد، وابن مسعود، عن الزُّهري، مثل قول الحميدي، عن ابن عيينة. وقال ابن جريج: عن الزُّهري، عن عبد الله بن عبد الله بن ثعلبة، وإنما أراد عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، وقال: عن عبد الله بن يزيد الأنصاري، وإنما أراد عبد الرحمن. وقال: عن مجمع بن حارثة. وقال معمر: عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن زيد، وإنما هو ابن يزيد، عن مجمع بن جارية. وقال ابن أبي ذئب: عن الزُّهري، عن عبد الله بن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن مجمع. كقول الحميدي ومن تابعه. وقال زمعة: عن الزُّهري، عن أبي عبد الله، وإنما هو عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة. وقال عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مجمع. وقال محمد بن إسحاق: عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن عمه مجمع، أسقط من الإسناد عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، والقول قول الحميدي: عن ابن عيينة، وقول يونس، والليث، ومن تابعهم. قلت: يظهر من كلام الدارقطني النقاط التالية:

١. تقديم الحميدي على نعيم بن يعقوب في ابن عيينة، وأنَّ نعيمًا أسقط عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، ولم أقف على رواية نعيم بن يعقوب في المصادر.
٢. تقديم الحميدي على الحماني؛ لأنه لم يضبط نسب ابن ثعلبة.
٣. رواية يونس والليث عن الزُّهري موافقة لما رواه الحميدي عن ابن عيينة، فهؤلاء مُقدمون في هذه الرواية من غيرهم.
٤. تصحيح الدارقطني اسم عبد الله بن عبد الله بن ثعلبة - في رواية ابن جريج عن الزُّهري - إلى عبيد الله بن عبد الله ابن ثعلبة".
٥. تصحيحه لابن جريج في قوله: "عن عبد الله بن يزيد الأنصاري" إلى "عبد الرحمن".
٦. تصحيح الدارقطني فيما رواه معمر الأزدي في قوله: "عبد الرحمن بن زيد" إلى "عبد الرحمن بن يزيد".
٧. أشار الدارقطني إلى أن رواية ابن أبي ذئب موافقة لما رواه الحميدي ومن تابعه.
٨. تصحيح الدارقطني لما رواه زمعة في قوله "أبو عبد الله" إلى "عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة".
٩. تصريح الدارقطني بأن رواية ابن إسحاق فيه نظر حيث أسقط في الإسناد عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة.
١٠. ترجيح الدارقطني رواية الحميدي ومن تابعه.



قلت: بعد جمع الطرق، والنظر في قول الدارقطني وجدْتُ أن الراجح في هذه الأوجه الثلاثة هو الوجه الأول؛ وهو ما رواه الحميدي عن ابن عيينة ومن تابعه كأمثال الليث بن سعد، ويونس، وعقيل بن خالد. أما الوجه الثاني فقد صحح ابن عساكر اسمَ روايه في "معجم الشيوخ" كما يَبَيِّنُهُ سابقاً، أما الوجه الثالث؛ فإنه من رواية بُهْلُول بن حَكِيم وهو مجهولٌ وروى المقاطيع. ينظر: الجرح والتعديل: (٤٢٩/٢)، الثقات: (١٥٢/٨)، العلل للدارقطني: (٢٢/١٤)، تهذيب الكمال: (٦٦/١٩).

دراسة رواية الإسناد:

- الحُمَيْدِيُّ عبد الله بن الزُّبَيْر أبو بكر القُرَشِيُّ، من بَنِي أَسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَيِّ، المَكِّي، مات في شهر ربيع الأول سنة ٢١٩هـ. روى عن: مُسْلِم الزَّجَّجِي، وإبراهيم بن سَعْد. روى عنه: البخاري، وأبو زُرْعَة. قلت: هو ثقة من أثبت الناس في سُفْيَان بن عِينَة وهو رأي الحافظ ابن حجر، والله أعلم. ينظر: التقريب: (ص: ٣٠٣)
- سُفْيَان بن عِينَة والزُّهْرِي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جارية: تقدمت ترجمتهم.
- عبد الله بن عُبيد الله بن ثَعْلَبَة فهو الأنصاري، المدني، وقيل: عُبيد الله بن عبد الله، لم أقف على كلام النُّقَاد في تعديله ولا تحريجه إلا ما قاله الحافظ ابن حجر: "لا يُعْرَف، واختلف عليه في إسناد حديثه". ينظر: الطبقات الكبرى: (٥٠٢/٥)، الجرح والتعديل: (٥٦٢-٥٧)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: (٣٨٩/١)، الكاشف: (٦٨١/١)، التقريب: (ص: ٣٠٣، ٣٧٢).

الحكم على الإسناد:

هذا الحديث وإن كان إسناده مُتَّصِلاً إلا أنَّ في أحد زوَّاته مجهولاً وهو عُبيد الله بن عبد الله بن ثَعْلَبَة الأنصاري، قال الحافظ: "لا يُعْرَف". وقال الذهبي - في حديث جهالة التابعين الأوساط والكبار منهم - : "وأما المجهولون من الرُّوَاة، فإن كان الرَّجُل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه، وتلقَّى بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، أو ركافة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فَيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه وتحريه، وعدم ذلك". والذي يظهر أن حديثه محتمل لكونه من الطَّبَقَة الأولى من تابعي أهل المدينة، وأن خبره لم يخالف الأصول مع سلامته من الركافة. ينظر: ديوان الضعفاء: (ص: ٤٧٨)، التقريب: (ص: ٣٧٢)

وله شواهد من حديث:

١. الثَّوَالِيس بن سَمْعَانَ -رضي الله عنه-، أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب الفتن وأشراف الساعة) (٨ / ١٩٧) برقم: (٢٩٣٧)، ولفظه: "ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الدَّجَّال ذات غداة فَحَقَّقَ فيه ورَفَّعَ حَتَّى ظنناه في طائفة النَّخل... ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلبه حَتَّى يدركه بيباب لد فيقتله...".
٢. وعائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنها-، أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٩١٥) برقم: (٢٥١٠٥)، ولفظه: فيخرج إليه شرار أهلها حَتَّى يَأْتِي الشام مدينة بفلسطين بيباب لُدَّ، وقال أبو داود مرة: حَتَّى يَأْتِي فلسطين باب =



ومنهم: محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري

٩٦. حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْعَلَ صَلَاتِي كُلَّهَا لَكَ، قَالَ: إِذَا يَكْفِيكَ اللَّهُ أَمَرَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ»^(١).

لد، فينزل عيسى -عليه السلام- فيقتله، ثم يمكث عيسى -عليه السلام- في الأرض أربعين سنة إمامًا عدلاً وحكمًا مقسطًا. قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح غير الحضرمي بن لاحق وهو ثقة". ينظر: مجمع الزوائد: (٣٣٨/٧).
٣. عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١ / ٢١٣) برقم: (٣٨٦٤٨) ولفظه: "أَنْ عُمَرَ سَأَلَ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ عَنْ أَمْرِ، فَقَالَ: قَدْ بَلَوْتُ مِنْكَ صَدَقًا، فَحَدَّثَنِي عَنِ الدَّجَالِ، فَقَالَ: وَإِلَهُ يَهُودٍ! لَيَقْتُلَنَّه ابْنُ مَرْيَمَ بِفَنَاءٍ لُدٍّ".

(١) هذا الحديث مداره على الزُّهري، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري عن محمد بن يحيى بن حبان مُرسلاً.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٣٩/٣) برقم: (١٤٧٨) من طريق عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ. وقال: "وهذا مرسل جيد".

الوجه الثاني: الزُّهري، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبيه، عن جدّه حبان بن منقذ.

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥/٤) برقم: (٣٥٧٤) (بنحوه مُطَوَّلًا) من طريق قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قلت: قبل الترجيح بين هذين الوجهين، من الأهمية بمكان مُقَارَنَةُ بَيْنِ أَصْحَابِ الزُّهري -وهما قرة وعقيل- ومن ثم يمكن أن أرجح بين هذين الوجهين، فأبدأ بقُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قلت: قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ضَعَّفَهُ جَمْعٌ مِنَ النُّقَادِ وَهُمْ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي، وَالنَّسَائِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِ مَرْوِيَّاتِهِ وَهُمْ: الْعَجَلِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَأَبُو دَاوُدَ. أما ابن حبان فَفَصَّلَ فِي أَمْرِهِ وَرَدَّ عَلَى قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ السَّمِطِ لَمَّا قَالَ إِنَّ قُرَّةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِحَدِيثِ الزُّهري، وَبَيَّنَّ أَنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ مَالِكٌ وَمَنْ مَعَهُ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الزُّهري، وَمَا وَقَفْتُ عَلَى أَحَدٍ أَثْنَى عَلَيْهِ غَيْرَ ابْنِ عَدِي فِي "الكَامِلِ" لَكِنْ مَا اجْتَهَدَ بِهِ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ النُّقَادِ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَى نَكَارَتِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ النُّقَادِ لَذَا، رَأَيْتُ أَنَّ كَلَامَ النُّقَادِ أَزْجَحُ. وإضافةً إلى هذا فإن أبا داود فَضَّلَ عُقَيْلًا عَلَى قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مُصِيبٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَخَالَفْ اجْتِهَادَهُ النُّقَادُ، وَبِهَذَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ مَا رَوَاهُ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهري عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ مُرْسَلًا، لَكِنْ رَأَيْتُ أَنَّ الْهَيْثَمِيَّ حَسَّنَ إِسْنَادَ الطَّبْرَانِيِّ كَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي؛ وَهُوَ مَا رَوَاهُ قُرَّةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهري، عَنْ



محمد بن يحيى بن حبان عن أبيه عن جدّه موصّوًلاً ثم قال: "رواه الطبراني، وإسناده حسن"، والهيثمي لم يحكم على الحديث بأنه حسن لكن حكم على الإسناد، ورأيت في حكمه للإسناد أمور:
أولاً: عدم الترجيح بين أصحاب الزُّهري في روايتهم عنه عند الاختلاف، فأصحابه الأوّل ليسوا كالثانية، ولا الثالثة.
ثانياً: إهمال كلام الثّقاد في الراوي، وخاصةً كلامهم في قُرّة بن عبد الرحمن.

ثالثاً: عدم النظر إلى تعارض الوصل والإرسال، فكون الحديث رواه عقيلٌ مُرسلاً، فإنه دليلٌ على ضبطه وحفظه، وما صنعه قرة بن عبد الرحمن فإنما سلك الجادة، وسلوك الجادة دليل على عدم ضبط الرواة، إذ ضبط الرواية الموصولة أسهل للراوي من ضبطها مُرسلة، ففعل السبب في روايته موصّوًلاً؛ كونه مُتساهلاً في السماع كما قال ابن معين. ينظر: الثقات للعجلي: (٢/ ٢١٧)، أحوال الرجال: (ص: ١٦٥)، الجرح والتعديل: (٧/ ١٣٢)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/ ١٨٤)، مجمع الزائد ومنبغ الفوائد: (١٠/ ١٨٠).

دراسة رواية الإسناد: أبو صالح، وابن بُكير، والليث بن سعد، وعُقيل بن خالد، وابن شهاب: فقد تقدمت ترجمتهم.
- ومحمد بن يحيى بن حَبَّان بن مُنْقِذ بن عَمْرٍو، أبو عبد الله، الأنصاري، المدني، تُؤيِّ سنة ١٢١هـ. روى عن: أبيه، وعمّه واسع بن حَبَّان. روى عنه: ربيعة الرأي، ومالك بن أنس.

قلت: هو ثقة، وقد وثقه جمع من الأئمة، وبهذا حكم عليه ابن حجر قال: "ثقة"، وروى عن بعض الصحابة إلا أن أكثر روايته عن التابعين، وأرسل عن بعض الصحابة كمثّل عثمان وعلي، قال أبو زرعة الرازي: "محمد بن يحيى بن حبان عن علي مُرسّل، ومحمد بن يحيى بن حبان عن عثمان مُرسّل". ينظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٤١٨)، التاريخ الكبير: (١/ ٢٦٥ - ٢٦٦)، الجرح والتعديل: (٧/ ١٢٣)، المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ١٩٤)، الثقات: (٥/ ٣٧٦)، تهذيب الكمال: (٢٦/ ٦٠٨)، الكاشف: (٢/ ٢٢٩)، التقريب: (ص: ٥١٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده مرسل كما قاله البيهقي، فمحمد بن يحيى بن حبان لم يذكر شيخه في هذه الرواية، لذا حكمْتُ عليها بالإرسال، وقد قال ابن حبان أنّه أكثر عن التابعين.

وللحديث شواهد من حديث:

١. أبي هريرة - رضي الله عنه-، أخرجه البزار في "مسنده" (١٥ / ٣٤٥) برقم: (٨٩١١) ولفظه: جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله! أجعل شطر صلاتي دعاء لك، قال: ما شئت. قال: فأجعل ثلثي صلاتي دعاء لك، قال: نعم. قال: فأجعل صلاتي كلها دعاء لك، قال: إذن يكفيك الله همّ الدنيا والآخرة. ثم قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم حدث به عن زيد إلا عُمر بن محمد بن صهبان ولم يكن بالحافظ. قال الهيثمي: "بل هو متروك الحديث". وقال السخاوي: "وهو متروك". ينظر: مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: (٢/ ٤٣٩)، القول البديع: (ص: ١٢٦).



وأبو سفيان بن جبر بن عتيك^(١)

٩٧. حدثني محمد بن يحيى^(٢)، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن ابن شهاب، أخبرني أبو سفيان بن جبر بن عتيك أن حفصة بنت مبرشر الأنصارية^(٣) عطشت فلم تستطع صوماً مع العطش. قال أبو سفيان: فسألت عكرمة مولى ابن عباس، فقال: تُطعم ثلاثين مسكيناً مئداً مئداً تطحنه، وتخبزه، وتأدّمه^(٤)، قال: فأنصرفت إلى سالم بن عبد الله فسألته، فقال: بئس ما قال عكرمة! بل تُطعم ثلاثين مسكيناً مئداً مئداً ولا تطحنه، ولا تخبزه، ولا تأدّمه^(٥).

٢. وأبي بن كعب - رضي الله عنه -، أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤ / ٢٤٥) برقم: (٢٤٥٧) (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم) - لفظه: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا ذهب ثلثا الليل قام، فقال: يا أيها الناس اذكروا الله، جاءت الرّاجفة تتبعها الرّادفة، جاء الموت بما فيه، جاء الموت بما فيه". قال أبي: قلت: يا رسول الله! إني أكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي؟ فقال: ما شئت. قال: قلت: "الرّبع؟"، قال: ما شئت، فإن زدت فهو خير لك، قلت: النصف؟، قال: ما شئت، فإن زدت فهو خير لك، قال: قلت: فالثلثين؟ قال: ما شئت، فإن زدت فهو خير لك، قلت: أجعل لك صلاتي كلها، قال: إذا تكفي همك ويغفر لك ذنبك". وقال: "هذا حديث حسن".

(١) كذا في الأصل (جبر)، وكذا أيضاً في "الناسخ والمنسوخ" لأبي عبيد (ص: ٦٠)، أما في "الجرح والتعديل": جابر، ولعله الصواب. فهو أبو سفيان بن جابر بن عتيك، قدم مصر، وروى عن أبيه، روى عنه: نافع بن يزيد، وسعيد بن أبي أيوب. ينظر: (٣٨١/٩).

(٢) هو ابن يحيى الذهلي.

(٣) لم أوف على ترجمتها في المصادر.

(٤) قوله: (تأدّمه): هو ما يؤكل مع الخبز أي شيء كان. ينظر: النهاية: (٣١ / ١).

(٥) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٦٠ - ٦١) (بنحوه) عن ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن ابن شهاب، عن أبي سفيان بن جبر بن عتيك به. وليس في لفظه: "وتطحنه"، "ولا تطحنه".



ومنهم: نصر الأنصاريّ

٩٨. قال الزُّهري^(١)، أخبرني نصرُ الأنصاريّ أنّه سمِعَ كَعْبَ الأَحْبَارِ قال: وأخبرني أنّ أبا سَعِيدِ الخُدْرِيّ قال: سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إذا أحدُكم قضَى^(٢) صَلَاتَه في المسجد، ثم رَجَعَ إلى بيته حينئذٍ، فَلْيُصَلِّ وَلْيَجْعَلْ لَبِئْتَهُ نَصِيًّا [١١٠/أ] مِنْ صَلَاتِهِ»^(٣).

(١) كذا في الأصل معلقاً، وعليها ضبة.

(٢) كذا في الأصل؛ بالتأخير والتقديم، أما في المصادر كما سأذكره في التخريج: "إذا قضى أحدكم".

(٣) هذا الحديث مداره على أبي سعيد الخدري، وزُوي عنه من أوجه مختلفة:

الوجه الأول: كَعْبُ الأَحْبَارِ عن أبي سَعِيدِ الخُدْرِيّ.

أخرجه المصنّف تعليقاً عن الزُّهري عن نصرُ الأنصاريّ.

الوجه الثاني: أبو المليح عن أبي سعيد الخدري.

أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢ / ٥٣٣) برقم: (١٤٠٨) (بنحوه) من طريق عن عبيد الله بن أبي حميد الهذلي.

وفي لفظه زيادة: "فإن الله جاعل من صلاته في بيته خيراً".

الوجه الثالث: جابر بن عبد الله الأنصاريّ، عن أبي سعيد الخدري موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣ / ٧٠) برقم: (٤٨٣٧) عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان به.

واختلف على الأعمش حيث رواه مرفوعاً كلٌّ من:

١. زائدة بن قدامة - أخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه" (٤ / ٤٠٦) برقم: (٦٥١٢)، وأحمد في "مسنده" (٥ /

٢٤٢٣) برقم: (١١٧٤٦) -.

٢. وسفيان الثوري - أخرجه أحمد في "مسنده" (٥ / ٢٤٢٢) برقم: (١١٧٤٥)، وابن ماجه في "سننه" (٢ / ٣٨٩)

برقم: (١٣٧٦) (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت) (بمثله)، وابن خزيمة في "صحيحه"

(٢ / ٣٦٦) برقم: (١٢٠٦) (بمثله)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢ / ١٨٩). قال ابن خزيمة: "وروى هذا الخبر أبو

خالد الأحمر، وأبو معاوية، وعبد بن سليمان، وغيرهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، لم يذكروا أبا

سعيد...".

٣. وشجاع بن الوليد السكوني - أخرجه عبد بن حميد في "المنتخب" (١ / ٣٠٠) برقم: (٩٦٩) (بمثله) -.

الوجه الرابع: جابر بن عبد الله الأنصاريّ، عن أبي سعيد الخدري.

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٥ / ٢٣١٠) برقم: (١١٢٨١) (بمثله مطوّلًا)، (٥ / ٢٤٢٣) برقم: (١١٧٤٧) من

طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير به.

=



الترجيح بين هذه الأوجه:

قلت: بعد النظر في هذه الأوجه وَجَدْتُ أن الوجه الأول ضعيف؛ وذلك للانقطاع بين المصنّف والزُّهري ثم شيخ الزُّهري نَصَرَ الأنصاري لم أَقِفْ على من تكلّم فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا أحد ذكره من الأئمة في كتب تراجم الرجال ولا الجرح والتعديل.

أما الوجه الثاني فَرُوي من طريق عبيد الله بن أبي حميد الهذلي وهو ضعيف، ضَعَّفَهُ جُمهور النُّقَّاد وُهم: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو موسى الزمن، ويحيى بن معين: وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، أبو داود، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والبزار، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: "يروي عن أبي المليح وعطاء مناكير".

قلت: ضعفه معظم الأئمة وَبَيَّنُوا أمره فهو ضعيف متروك الحديث، يعلِّب الأسانيد، ويروي المناكير عن أبي المليح، وعطاء، فاستحق الترك، ثم قال الذهبي: "وهو". وقال ابن حجر: "متروك الحديث".

أما الوجه الثالث فموقوف على أبي سعيد الخدري - رواه عبد الرزاق عن الثوري، وقد شدَّ الثوري من بين أصحاب الأعمش بروايته على الوجهين - فمرة موقوفًا وأخرى مرفوعًا - كما أخرجه أحمد في "مسنده" برقم (١١٧٤٥) - مرفوعًا، وتابعه قبيصة بن عقبة في روايته مرفوعًا - كما أخرجه عبد بن حميد في مسنده برقم: (٩٧٠) -، وعبد الرحمن بن مهدي - كما أخرجه ابن ماجه في "سننه" برقم: (١٣٧٦)، وابن خزيمة كما في "صحيحه" برقم: (١٢٠٦).

فإما أن يكون العهد راجعًا إلى عبد الرزاق أو الثوري حيث رواه مرة موقوفًا وفي أخرى مرفوعًا - فإن لم يكن من الثوري، فلربما من عبد الرزاق. فعبد الرحمن بن مهدي في الثوري أوثق من عبد الرزاق في الثوري -، قال يحيى بن معين: وسُئل عن أصحاب الثوري، فقال: أما عبد الرزاق، والفريابي، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم، وقبيصة، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان قريبًا بعضهم من بعض، وهم دُون يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك...".

ويُفهم من كلام ابن معين أن عبد الرزاق بمنزلة قبيصة، وعُبيد الله، والفريابي، ويحيى بن يمان، فهؤلاء كلهم ليسوا من الطبقة الأولى من أصحاب الثوري بخلاف ابن المهدي، وقد أشار ابن معين حين سأله تلميذه الدارمي، قال: "سألت يحيى ابن معين عن أصحاب سفيان، قلت: يحيى أحب إليك في سفيان أو عبد الرحمن بن مهدي؟ فقال: يحيى، قلت: فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع؟ فقال: وكيع، قلت فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم؟ فقال: وكيع، قلت فيحيى بن يمان؟ فقال: أرجو أن يكون صدوقًا، قلت: فكيف هو في حديثه؟ فقال: ليس بالقوي، قلت: فعبيد الله بن موسى؟ فقال: ثقة ما أقربه من ابن اليمان، قلت: فقبيصة؟ فقال: مثل عبيد الله، قلت: فالفريابي؟ قال: مثلهم، قلت: فعبد الرزاق في سفيان؟ فقال: مثلهم، ...".

فالأرجح في هذا الحديث - والله أعلم - أنه مرفوعٌ، ويبقى إشكال آخر فهل هذا الحديث من رواية جابر أو من رواية أبي سعيد الخدري؟ قال ابن حجر معلقًا على هذه المسألة: رواه جماعة، عن الأعمش، لم يذكروا أبا سعيد... وقد



مضى، ثم أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا لأن جماعة من أصحاب الأعمش قَصَرَ الإسناد على جابر بن عبد الله بن حرام، ولم يذكروا أبا سعيد، فبحثتُ على هذا فوقفتُ على هؤلاء الذين أشار إليهم الحافظ، وهم:

١. أبو معاوية، أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب صلاة المسافرين وقصرها) (٢ / ١٨٧) برقم: (٧٧٨).
٢. وابن نمير، أخرجه أحمد في "مسنده" (٦ / ٣٠٤٣) برقم: (١٤٦٢٠).
٣. وعبد بن سليمان، كما ذكره ابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧).
٤. وأبو خالد الأحمر، كما ذكره ابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧)، فهؤلاء كلهم لم يذكروا أبا سعيد الخدري.

وخلاصة القول: والذي يظهر أن أصحاب الأعمش اختلفوا في رواية هذا الحديث حيث ذكر زائدة والثوري عن الأعمش أنها من حديث جابر عن أبي سعيد الخدري، وخالفهما أبو معاوية، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وعبد بن سليمان، وأبو خالد الأحمر فجعلوه من حديث جابر بن عبد الله بن حرام دون ذكر أبي سعيد الخدري، فمن أول وهلة ظننتُ أن زيادة الصحابي في الإسناد لا تضرُّ على صحة الحديث؛ لأنه ربَّما من باب مراسيل الصحابة، لكن إخراج مسلم للحديث في "صحيحه" من طريق أبي معاوية - وهو مقدم في الأعمش من غيرهم - يُفهم منه رغم أنَّ الثوري من أصحاب الأعمش المقدمين ومن أحفظ الناس عنه، لكن من التخريج تبين لي أمران:

أولهما: مخالفة الثوري وزائدة لجماعة من أصحاب الأعمش وعلى رأسهم أبو معاوية - وهو أثبت الناس في الأعمش -، وابن نمير - وهو ماهر بحديث الكوفيين والأعمش كوفي -، وعبد بن سليمان وغيرهم.

ثانيًا: عدم إخرجه لرواية الثوري مع إخرجه لرواية أبي معاوية، يُفهم منه قُوَّة رواية أبي معاوية ورُجحانها.

أما الوجه الرابع فضعيف، لأنه من رواية ابن لهيعة، قال الدارمي سائلًا ابن معين: قلت: كيف رواية ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر؟ فقال: ابن لهيعة ضعيف الحديث. ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري -: (٣ / ٣٠٩)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي -: (ص: ٦١ - ٦٤، ١٥٤)، التاريخ الكبير: (٥ / ٣٧٧)، سؤالات أبي عبيد الآجري: (ص: ٥٠)، المعرفة والتاريخ: (٣ / ٦٥)، البحر الزخار المعروف بمسند البزار: (١٦ / ٣٠٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص: ١٥٦)، الجرح والتعديل: (٥ / ٣١٣)، المجروحين لابن حبان: (٢ / ٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥ / ٥٢٥)، تاريخ دمشق: (٣٦ / ١٧١)، تهذيب الكمال: (١٩ / ٢٩)، الكاشف: (١ / ٦٧٩)، إكمال تهذيب الكمال: (٩ / ١٤)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٨)، التقريب: (ص: ٣٧٠)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: (٥ / ١٨٣).

الحكم على الإسناد:

هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف معلق، وذلك لسببين:

١. الانقطاع بين المصنّف والثّوري حيث لم يذكر المصنّف إسناده إلى الثّوري.
٢. فيه نصّر الأنصاريّ ولم أقف على أقوال الأئمة فيه، ولا تَرَجَّم له الأئمة.



وله شواهد من حديث:

١. عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠ / ٢) برقم: (١١٨٧) (أبواب التهجد، باب التطوع في البيت) ولفظه: "اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم، ولا تتخذوها قبوراً".
٢. ومحمود بن كبيد الأشهلي، أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٦٢٥) برقم: (٢٤١١٣)، ولفظه: "أتانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلّى بنا المغرب في مسجدنا، فلما سلّم منها، قال: "اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم، للشفعة بعد المغرب". قال الهيثمي: "رجاله ثقات". قال المباركفوري: "والظاهر أن إسناده حسن". ينظر: مجمع الزوائد: (٢: ٢٢٨)، تحفة الأحوذى: (١/ ٤١٢).
٣. وعائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنها -، أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٨٩٣) برقم: (٢٥٠٠٤)، ولفظه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقول: اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تجعلوها عليكم قبوراً". قال الدارقطني: "وسئل عن حديث عروة، عن عائشة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً. فقال: يرويه أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة. ورواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختلف عنه: فرواه مبارك بن فضالة، وجريير بن حازم، وعبد الرحيم بن سليمان، وعمر بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وخالفهم مالك بن أنس، وهيب بن خالد، وجريير بن عبد الحميد، وحامد بن سلمة، وابن عيينة، ومحمد بن صبيح، فرووه عن هشام، عن أبيه مرسلاً... والصحيح عن هشام، عن أبيه مرسلاً؛ لكثرة من أرسله، وهم أثبات. ينظر: العلل: (١٤/ ٢٠٧).
٤. زيد بن ثابت - رضي الله عنه -، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٤٧) برقم: (٧٣١) (كتاب الأذان، باب صلاة الليل)، ولفظه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اتخذ حجرة قال: حسبت أنه قال من حصير، في رمضان، فصلّى فيها ليالي، فصلّى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد، فخرج إليهم فقال: قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة".



وعُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن أَبِي ثَوْرٍ^(١)

٩٩. روى الزُّهري عنه، عن ابن عباس: «سألتُ عُمَرَ عن الْمُتَظَاهِرَتَيْنِ^(٢)»^(٣).

(١) هو عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن أَبِي ثَوْرٍ، قال مُصْعَب: إن أبا ثَوْرٍ عداده في بني نوفل وهو مِنَ الْعَوْتِ بن مَعْد بن نَزَار ابن طابخة بن إلياس بن مضر، ولم أَقِفْ على من ذكر تاريخ وفاته. روى عن: صَفِيَّة بنت شَيْبَةَ. وروى عنه: محمد بن جَعْفَر بن الزُّبَيْر، وثُثَّق كما ذكر ذلك ابن حجر. ينظر: التاريخ الكبير: (٣٨٦/٥ - ٣٨٧)، تهذيب الكمال: (٦٨/١٩)، الكاشف: (٦٨١/١)، التقريب: (ص: ٦٤٠).

(٢) غامضة في الأصل (المتظاهرتين)، وتشبه الكلمة في الأصل "المتظاهرتين"، ولعل الصواب ما أثبتُّها اجتهادًا.

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٠ / ١) برقم: (٢٢٧) (مُطَوَّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ١٩٢) برقم: (١٤٧٩) (كتاب الطلاق) (مُطَوَّلًا)، والترمذي في "جامعه" (٥ / ٣٤٥) برقم: (٣٣١٨) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة التحريم) (مُطَوَّلًا) من طريق: (معمر بن راشد الأزدي).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٣٣) برقم: (٢٤٦٨) (كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها) (القصة مُطَوَّلًا) من طريق: (عُقَيْل بن خالد الأيلي).

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٢٩) برقم: (٨٩) (كتاب العلم، باب التناوب في العلم) (بمعناه) من طريق: (يُونُس بن يزيد الأيلي). ولم يذكر في هذه الرواية إلا حفصة بنت عمر.

- وأخرجه النَّسَائِي في "المجتبى" (١ / ٤٣٨) برقم: (٢١٣١ / ٢) (كتاب الصيام، باب كم الشهر وذكر الاختلاف على الزُّهري في الخبر عن عائشة) (بمعناه) من طريق: (صالح بن كيسان الدوسي).

أربعتهم: (صالح بن كيسان، وعُقَيْل بن خالد، ومَعْمَر الأزدي، ويُونُس الأيلي) عن الزُّهري.

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ١٨٨) برقم: (١٤٧٩) (كتاب الطلاق) (القصة مُطَوَّلًا)، وابن ماجه في "سننه" (٥ / ٢٥٩) برقم: (٤١٥٣) (أبواب الزهد، باب ضجاع آل محمد صلى الله عليه وسلم) (بمعناه)، والترمذي في "جامعه" (٤ / ٤٢٢) برقم: (٢٦٩١) (أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في أن الاستئذان ثلاثة) (بنحوه مختصرًا) من طريق: (سماك أبي زميل).

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١ / ١١٣) برقم: (٣٤٥) (بمعناه موقوفًا مختصرًا)، والبخاري في "صحيحه" (٦ / ١٥٦) برقم: (٤٩١٣) (كتاب تفسير القرآن، باب تبتغي مرضاة أزواجك قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم) (بنحوه مُطَوَّلًا)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ١٩٠) برقم: (١٤٧٩) (كتاب الطلاق) (مُطَوَّلًا)، من طريق: (عُبَيْد بن حُنَيْن مولى زيد بن الخطاب).

كلاهما: (سماك أبو زميل، وعُبَيْد بن حُنَيْن) عن (عبد الله بن عباس). فهذا الحديث رُوِيَ عن عبد الله بن عباس عن عمر بن الخطاب به.

الخاتمة

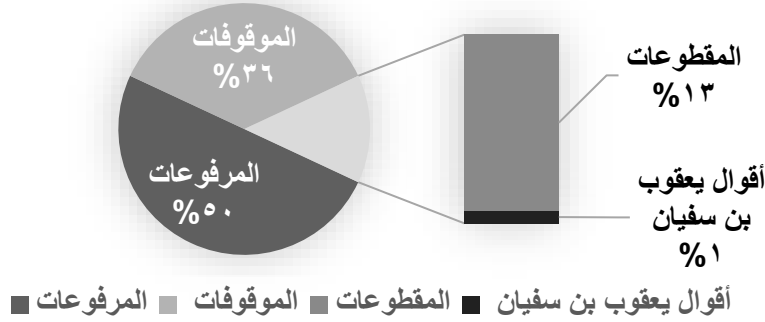


نتائج البحث

١. لم يأخذ كتاب "المعرفة والتاريخ" حظّه من التّحقيق العلمي الدّقيق في تحقيقه السابق.
٢. ثبت في غلاف الأصل تسميته بـ (المعرفة والتاريخ)، وتكرّرت هذه التسمية في أكثر طرر الخطية في الأصل، أما تسميته بـ (التاريخ والمعرفة) فمثبتة في إحدى جزئيات الأصل من النسخة الخطية، وأما وُصف بعض المتأخرين إياه بـ (الكبير) فأرى أنّها وُصف للكتاب وليس اسمًا له.
٣. صَحّت نسبة الكتاب إلى المصنف، وقد أفاده جمعٌ من النُّقاد في مصنفاتهم، وهذا يدلُّ على أن طُعن بعض المعاصرين في نسبة الكتاب إلى يعقوب أو أحد زوّاته غير مؤثرة.
٤. امتازت النسخة الخطية بالسماعات المنقولة فيها، ووُضُوح الخطوط، وقلة الشطب، والضرب، والحواشي، ونُدرة البياض في الأصل مع استخدام الناسخ للرُموز المشهورة عند المحدثين كالتضبيب، والدائرة وعليها النقطة عقب معظم النصوص.
٥. ومما يعاب على النسخة الخطية: كثرة التصحيفات، وبعض الخطوط للسماعات المنقولة غير واضحة، والتفات نظر الناسخ، والقلب، والأخطاء اللغوية، والسَّقط، والكلمات الغامضة.
٦. احتوى القسم الذي حقّقته على (٨٧) ترجمة أو أكثر.
٧. بلغ عدد النصوص التي أوردها الفسويّ في القسم الذي حقّقته أكثر من (٩٥) نصًّا.
٨. بلغ عدد الأسانيد في القسم المحقق تقريبًا (٥٣) ودُرست في قسم التحقيق والدراسة.



(نصوص تاريخ يعقوب)



٩. ابتدأ المصنف -رحمه الله- بذكر آراء الفقهاء السبعة في مسألة فقهية، وهي مسألة الطلاق قبل النكاح، وهذا يدل على أن للمحدثين اعتناءً بالمسائل الفقهية.

١٠. ترجمت لـ (٨٧) راوياً، وإذا دعت الحاجة للحكم عليهم حكمٌ عليهم بما وقف عليه من أقوال أئمة الجرح والتعديل، وإذا لم أقف على أحدٍ تكلم فيهم جرحاً ولا تعديلاً صرحْتُ به، مع احتمال مروياتهم بالنظر إليها من حيث مناقضتها للأصول أو ركاكة ألفاظهم لكونهم -مع مراعاة طبقاتهم- تابعين.

١١. اشتمل الكتاب -القسم المحقق- على مرويات المصنف من المرفوعات، والموقوفات، والمقطوعات، والرؤا وحكمه عليهم أحياناً كقوله في الراوي: (وهو ثقة)، أو تحديد مراتبهم من حيث رؤيتهم للنبي أو عدمه، وذكر فضائلهم، وفتاوى التابعين، واجتهادات المصنف في العلل، ومرويات الزهري عن الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة.

١٢. من اجتهادات المصنف في كتابه جعل بعض الرؤا الذين من أصحاب رسول الله في قسم الطبقات الأولى من تابعي أهل المدينة، مثل: أبي الطُّفيل عامر بن واثلة، ومحمود بن الرِّبيع.

١٣. كتاب التاريخ ليعقوب بن سفيان ليس كتاب التراجم فحسب، بل هو من مظان الأحاديث المعلولة، ويدلُّ على ذلك اشتمال المرويات التي ساقها المؤلف في ترجمته



للمرواة على المرويات المعلولة، فكأن من مناهج الأئمة النُّقاد إيراد المرويات المعلولة في كتب الرجال، والتراجم.

التوصيات

١. ألتمس من لجنة المشروع إعادة النظر في قضية ترجمة الرواة غير المشهورين، وتقييدها بكتاب (تذكرة الحفاظ للذهبي)؛ لأن عدم النظر في ذلك قد يؤدي إلى عدم ترجمة كثير من الرواة الموجودين في الكتاب -منهم المصنف-، وأرى أن ترجمة هؤلاء الرواة في غاية الأهمية؛ لأنها داخلية في معنى دراسة الكتاب.
٢. ألتمس من لجنة مشروع إعادة النظر في قضية تخريج الأحاديث، وتقييدها بكتب الستة -إذا كانت الأحاديث الواردة فيه مما أخرجه الشيخان- وأرى أنه أقرب إلى عمل الأئمة بدلاً من إخراجها من كتب التسعة الذي بدأه المستشرق أ. ويسنك في كتابه "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث".
٣. ومن الأمور المهمة للبحث عنه؛ قول المصنف في الرواة عامة -كتوثيق المصنف لجماعة من شيوخه، والطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة- وبعضها لم أقف على أقوال النُّقاد فيهم، ومن فوائده تحديد مراتبهم من حيث التضعيف والتوثيق، والحكم على مروياتهم ومن ثم بيان طرق التعامل معها.
٤. من الأمور المهمة للبحث عنه: جمع مرويات يعقوب وأقواله في الرجال ودراساتها في المصادر التي لم توجد في "تاريخه"، فعلى سبيل المثال: كتب البيهقي، والخطيب، وابن عساكر، ومغلطاي وغيرهم ممن أفاد من يعقوب.



٥. كثير من أولاد الصحابة لم أقف على أقوال الأئمة فيهم من حيث الجرح والتعديل،
ومما يمكن الدراسة فيها: جمع التابعين الذين كان آبائهم من الصحابة مع دراسة
مروياتهم والنظر إلى أقوالهم في الفقه، وفتاواهم -إن وجدت-.
٦. من الأهمية بمكان تحرير مفهوم "التاريخ" عند المحدثين وعلاقته بالعلوم الأخرى
كالتاريخ عند المؤرخين.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الاتصال والانتقطاع.
- فهرس الأعلام والرؤاة المترجم لهم.
- فهرس الفوائد العلمية.
- فهرس غريب الألفاظ.
- فهرس الأماكن، والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
٢- سورة البقرة			
١	﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٨)	١٨١	٨٩
٢	﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾	٢٦٧	٢٥٤
٤٩- سورة الحجرات			
٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَدْمِيمٌ﴾ (٦)	٦	١٥
٥٢- سورة الطور			
٤	﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٌ﴾	٢	١٥٨
٩٦- سورة العلق			
٥	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾	١	٢٤٩
٦	﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	٥	٢٤٩



فهرس الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث	الصفحة
١	« أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَئِمَّتِنَا... »	٢٦٣
٢	« مَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِالرَّجُلِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا فِي وَجْهِهِ مُرَعَّةٌ مِنْ لَحْمٍ »	٢٢٤
٣	« أَنَّ حُرَيْمَةَ بْنَ عُمَارَةَ رَأَى فِي النَّوْمِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... »	٢٧٩
٤	« إِذَا أَحَدُكُمْ قَضَى صَلَاتَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ حِينَئِذٍ، فَلْيُصَلِّ وَلْيَجْعَلْ لِنَيْتِهِ نَصِيًّا مِنْ صَلَاتِهِ »	٣٦٠
٥	« إِذَا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ »	٣٤٧، ٨٦
٦	[ث] « أَرَأَيْتَ قَصَرَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ إِنَّا لَا نَجِدُهَا فِي الْكِتَابِ، إِنَّمَا نَجِدُ ذِكْرَ صَلَاةِ الْحَضَرِّ... »	٢٤٠
٧	« أَعْطَوْنِي رِذَائِي فَلَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِصَاهِ [نَعْمًا] لَقَسَمْتُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُونِي بَحِيلًا... »	١٧٩
٨	« اْعْلِفْهُ نَاضِحَكَ »	٢٩٨
٩	« أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا بَدَأَ لَنَا أُحُدٌ... »	٣١١
١٠	« أَكَلْتُ بَنِيكَ قَدْ تَحَلَّتْ؟ فَقَالَ بَشِيرٌ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: فَارْجِعْهَا »	٢٩٠
١١	« أَنَّ ابْنَ أَخِيهِ خَطَبَ بِنْتَ عَمٍّ لَهُ فَتَشَاخَوْا فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ الْفَتَى: هِيَ طَالِقٌ... »	٩٧
١٢	« إِنَّ الْأَنْصَارَ أَعَفَّةٌ صُبْرٌ، وَإِنَّ النَّاسَ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُؤْمِنُهُمْ تَبَعَ مُؤْمِنِهِمْ، وَفَاجِرُهُمْ تَبَعَ فَاجِرِهِمْ »	٣٠٦
١٣	« أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْأَصْحَى وَالْفِطْرِ أَنَّ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ... »	٢٩٥
١٤	« أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ لَوْثَيْنِ مِنَ التَّمَرِ: الْجَعْرُورُ، وَلَوْنُ الْخُبَيْقِ... »	٢٥٣
١٥	« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُتِيَ بِشَارِبٍ وَهُوَ بِحُتَيْنٍ »	١٢٧
١٦	« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ خَرَجَ تِلْكَ الْحَرْجَةَ، اسْتَوَى عَلَى الْمَنِيرِ... »	٢٨٥
١٧	« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَامَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنِيرِ حَاطِيًا فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ »	٢٢٧
١٨	« أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَتْ: أُرْسِلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ... »	٢٣٦
١٩	[ث] « أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُؤَفِّي فِيهِ... »	٢٦٧
٢٠	((« أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيَّ أَصَابَهُ أَذَى فِي رَأْسِهِ فَحَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ »	٢٩٤



م	طرف الحديث	الصفحة
٢١	«إِنَّ لِلْقُرَشِيِّ مِثْلِي قُوَّةَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ»	٢٠٦
٢٢	[ث] «إِنَّكُمْ مَعْشَرُ أَشْيَاحِ قُرَيْشٍ تُوشِكُوا أَنْ تَنْقَرِضُوا، فَمَنْ نَسَأَلُ بَعْدَكُمْ؟ فَقَالَ: إِنَّ لِمَرْوَانَ ابْنًا فَقِيهًا فَسَلُّوهُ»	١٠٦
٢٣	« إِنَّمَا مِثْلُ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ حِينَ يُصِيبُهُ الْوَعْلُ أَوْ الْحُمَى كَمِثْلِ حَدِيدَةٍ تَدْخُلُ النَّارَ فَيَذْهَبُ حَبْنُهَا وَيَبْقَى طَبَقُهَا »	١٣٥
٢٤	[ث] «أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ عُمَرَ فِي طَرِيقٍ مَكَّةَ فِي خِلَافَتِهِ، وَمَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ...»	٢٤٦
٢٥	« أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي سُبْحَةِ اللَّيْلِ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ»	١٤٣
٢٦	« أَنَّهُ كَانَ يُضَحِّي عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِشَاةٍ »	٣٤٤
٢٧	«إِنِّي لَأَعْقِلُ مُقَدَّمَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، خَرَجْتُ مَعَ الصَّبِيَّانِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ نَتَلَقَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»	١٤١
٢٨	[ث] «أَيَقْرَأُ الرَّجُلُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْآيَةُ وَالْآيَتَيْنِ»	٢٢٥
٢٩	« تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ، وَأَنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ يَقْرَأُ مِنْ كَرِهٍ عَمَلُهُ »	٣٠٥
٣٠	[ث] «خُذْتُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا دَخَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»	١٨٢
٣١	«الْحَرْبُ حُدُوعَةٌ»	٢٥٨
٣٢	[ث] «حَرَسْتُ مَعَ عُمَرَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَشَبَّ لَنَا سِرَاجٌ فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا بَابُ مُجَافٍ وَأَصْوَاتٌ، وَلَعَطُ...»	٢٠٣
٣٣	«خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فِي تِجَارَةٍ إِلَى بُصْرَى قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَمَعَهُ نَعِيمَانٌ ، وَسُوَيْبُ بْنُ خَزْمَةَ...»	١٩٠
٣٤	«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِالْبَقِيعِ، فَإِذَا الذِّئْبُ مُفْتَرِشًا ذِرَاعِيهِ عَلَى الطَّرِيقِ...»	٣٣٨
٣٥	«خَرَجْتُ مَعَ أَبِي، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنُ عَبْدِ يَعُوثَ الزُّهْرِيُّ عَامَ أَذْرُجَ، فَوَقَعَ الْوَجْعُ بِالشَّامِ...»	٢٢١
٣٦	«دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الدَّرْدَاءِ وَعِنْدَهَا قَيْصَةُ بْنُ دُوَيْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ»	١٠١
٣٧	«دَعَاَهَا فَأَتَاهَا أَنْفَرَهَا عَذَابُ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ، وَكَانَ رَجُلًا مُنَافِقًا»	٢٤٨
٣٨	[ث] «ذَلِكَ السِّفَاحُ»	١٧٤
٣٩	«رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَامَ الْفَتْحِ وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ»	١٢٧



م	طرف الحديث	الصفحة
٤٠	«الرَّيْحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا تَسُبُّوْهَا وَسَلُّوْا اللَّهَ حَيْرَهَا، وَعُوذُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا»	٢٩٢
٤١	«سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ»	١١٧
٤٢	«سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، ذَلِكَ السُّنَّةُ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، ذَلِكَ السُّنَّةُ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ؟ فَقَالَ: لَا، أَمَسَّ الشَّعْرَ الْمَاءُ»	٢٢٩
٤٣	«سَأَلْتُ عُمَرَ عَنِ الْمُتَظَاهِرَتَيْنِ»	٣٦٤
٤٤	[ث] «صَاحِبْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى مَكَّةَ فَأَهْدَى لَهُ رُكْبًا مِنْ ثَقِيفٍ سَطِيعَتَيْنِ مِنْ نَبِيدٍ - وَالسَّطِيعَةُ فَوْقَ الْإِدَاوَةِ وَدُونَ الْمَزَادَةِ...»	١٩٧
٤٥	«صَضَعُ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ»	١٧٧
٤٦	[ث] «عُثَيْبِي عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي وَجَعِهِ غَشِيَةً ظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ فَاطَتْ نَفْسُهُ فِيهَا... ع»	٢٠٠
٤٧	«فَحَدَّثْتُ بِحَدِيثِهِ قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»	١١٧
٤٨	«فَقَدْ صَنَعَهَا [١/٩٩] رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ»	١٧٢
٤٩	«قَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ»	١٣٩
٥٠	[ث] «قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ تَيْمَاءَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ -...»	١٤٥
٥١	[ث] «كَانَ أَوَّلُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. [سورة العلق: ١]»	٢٤٩
٥٢	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ بَعْلَسٍ»	٣٣٤
٥٣	«كَانَ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَجْلِسُ»	٢٦٩
٥٤	[ث] «كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ بَرْحَاءُ شَدِيدَةً...»	٢٦٤
٥٥	[ث] «كُنْتُ غُلَامًا لِي دُؤْبَتَانِ. قَالَ: فَفُتُّتُ أَزْكَعَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَ: فَبَصَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَمَعَهُ الدِّبْرَةُ...»	١٧٩
٥٦	«كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى بَعْلَتِهِ»	١٥٧
٥٧	«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسِيلَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ بِالنَّارِ تُضِيءُ لَهَا أَعْنَاقَ الْإِبِلِ يُبْصَرُ»	٢٧٤



م	طرف الحديث	الصفحة
٥٨	«لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب»	١١٨
٥٩	«لا عدوى ولا صفز ولا هامة»	١٤١
٦٠	«لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت»	٢٨٨
٦١	«لا تدخل الجنة قاطع»	١٧٦
٦٢	[ث] «لا يعزتكم ذنب سرحان هذا حتى تروه يستطير عرضا، وأشار بإصبعه - يريد القجر في الأفق»	٢٣٧
٦٣	«ليلة القدر في رمضان، من قامها إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه، وهي ليلة وتر...»	٣٣٠
٦٤	«ما حدثتكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وكتبنا ورسله...»	٢٨٢
٦٥	«مات السائب بن يزيد وهو ابن أربع وتسعين سنة وكان جالدا معتدلا، فقال: لقد علمت ما متعت به سمعي وتصري...»	١٣٨
٦٦	«من ابتلي من البنات بشيء، فأحسن إليهن كن سنرا له من النار»	٢٧٧
٦٧	«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»	١٤٨
٦٨	«من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير...»	١٥
٦٩	[ث] «نبل الرأي»	٢٠٦
٧٠	«نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تتكاري الأرض ببعض ما فيها»	٣٤١
٧١	«نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن عزل الحررة إلا بإذنها»	٣١٥
٧٢	«هذا اليوم عاشوراء ولم يكتب الله صيامه عليكم، وأنا صائم، فمن أحب أن يصوم فليصم، ومن أحب أن يفطر فليفطر»	٢٠٣
٧٣	«والذي نفسي بيده لكانما تنضحهم بالنبل فيما تقولون لهم من الشعر»	٢٧١
٧٤	«والذي نفسي بيده ليقتلنه ابن مريم بباب لد»	٣٥٣
٧٥	«وتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو ابن خمس سنين»	١١٣
٧٦	«وقف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للناس في حجة الوداع بمنى يسألونه، فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فحلفت قبل أن أدبح؟...»	١٩٥
٧٧	«يا رسول الله بأبي أنت لقد رأيته صليت الليلة صلاة ما رأيته صليت نحوها. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أجل! إنها صلاة رغب ورهب...»	١٦٨
٧٨	«يا رسول الله، إني أريد أن أجعل صلاتي كلها لك، قال: إذا يكفيك الله أمر دنياك وآخرتك»	٣٥٧



م	طرف الحديث	الصفحة
٧٩	«يا رسول الله، إني أهجر دار قومي التي أصيب فيها الذنب، وأنتقل وأساكنك، وأن أخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله...»	٣٢٣
٨٠	«يا نعايا للعرب! يا نعايا للعرب! قال: ولا أعلم، قال: ولا أعلم إلا قال كلمة، قال: إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»	١١٩
٨١	«يرد علي يوم القيامة رطط من أصحابي، فيجلون على الحوض، فأقول: يا رب أصحابي! فيقال: إنك لا تدري ما أخذتوا بعدك، إنهم ارتدوا على أعقابهم الفهقري»	١٥٤



فهرس الاتصال والانقطاع

رقم الحديث أو الأثر	الاتصال والانقطاع
٨	الاتصال بين عبادة بن نسي وابن عمر.
١١	الانقطاع بين المصنف وشيخه ابن عثمان.
١٤	سماع عبادة عن شداد فيه نظر.
١٦/١٥	الانقطاع بين الزُّهري وعبد الرحمن بن أزهر.
٢٥	الإرسال بين علي بن الحسين والنبى صلى الله عليه وسلم.
٢٧	حديث ابن شهاب مقطوع، قاله الشافعي.
٣١	الانقطاع بين الزُّهري وعبد الله بن الحارث بن نوفل، فإن الزُّهري لم يَسْمَع منه كما بين ذلك أبو داود.
٣٧	الانقطاع بين عروة بن الزُّبير وعُمر بن الخطاب
٣٨	الانقطاع بين عبَّاد بن عبد الله بن الزبير وعُمر بن الخطَّاب.
٤٥	ابن أبي ذئب عن الزُّهري عرض.
٤٨	الانقطاع بين الزُّهري وعبد الرحمن بن المسور بن مخزومة.
٥١	عبد الرحمن بن عبد القاري لم يُدرك النبي - صلى الله عليه وسلم -.
٥٤	عكرمة عن عبد الرحمن بن الحارث عن عُمر مرسل.
٥٧	الأثر متصل عن عُمر بن الخطَّاب
٥٩	المطلب بن عبد الله المخزومي روى القصة بلاغاً
٦٠	"(الإسناد متصل): وقول الزُّهري: أخبرني محمد بن عبَّاد بن جَعْفَر المَخْزُومِي: أَنَّهُ سَمِعَ بعض علمائهم... " فقلوه: " بعض علمائهم " قرينة بأنهم الصحابة...".
٦٨	الانقطاع بين الزُّهري وبشير بن كعب بن مالك وأنه لم يسمع منه
٧٣	إسناده متصل



رقم الحديث أو الأثر	الاتصال والانقطاع
٧٦	جزم البخاري بسماع ثابت الزُّرقِيّ من أبي هريرة
٧٩	رواية سعد بن محيصة مرسل
٨٢	الانقطاع بين إسماعيل بن محمد بن ثابت وجده.
٨٥	مُرسل عن عُمر.
٨٦	إسناده مُرسل حكاه جماعة من الأئمة.
٨٨	الانقطاع بين الزُّهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن حارثة.
٨٩	حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جارية مرسل.
٩٠	مُرسل حمزة بن أبي أُسيد
٩١	"الانقطاع بين يزيد بن أبي حبيب والزُّهري وهو لم يسمعه منه كما صرح به أبو داود".
٩٣	إسناد المصنّف منقطع لأنه ساقه معلقًا
٩٤	يحيى بن عُمارة رواه مُنقطِعًا
٩٥	إسناده متصل غير أنّ في أحد رُواته مجهول وهو عُبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة الأنصاريّ، قال الحافظ: "لا يُعرف".
٩٦	الإسناد مرسل كما عند البيهقي.
٩٩	الانقطاع بين المصنّف والزُّهري لأنه ساقه تعليقًا.



فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
أولاً: أسماء الرجال:		
١	آدم بن عبد الرحمن بن محمد	٢٩٨ - ٢٠٦
٢	أَبَانُ بن عُثْمَان	١٠٣
٣	إبراهيم بن المُنْذِر	٢٦٣ - ١٠٩
٤	إبراهيم بن سَعْد	٣٥٠
٥	إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف	٢٠٠
٦	أحمد بن أَسَد البَجَلِيّ	٢٠٣
٧	أحمد بن الخليل	١٣٨
٨	أحمد بن عبد الله بن يُوسُف	٢٠٦
٩	أَزْهَر	١٢٦
١٠	أُسامة بن زَيْد اللَّيْثِيّ	٢٢١ - ١٢٧
١١	إسحاق ابن راهويه	١٣٨
١٢	إسحاق بن إبراهيم الرُّبَيْدِيّ	١٥٣
١٣	إسحاق بن سُلَيْمَان	٣٣١ - ٣٣٠
١٤	إسحاق بن عيسى	٣١٥
١٥	أَسْعَد بن سَهْل بن حُنَيْف	٢٥٤
١٦	إسماعيل بن أَبِي أُوَيْس	٣٠٧
١٧	إسماعيل بن عُبيد الله	١٠١
١٨	إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاريّ	٣٠٧
١٩	إسماعيل بن محمد بن سَعْد بن أَبِي وَقَّاص	٢١٨
٢٠	أَسِيد بن رافع	٣٤١
٢١	أَصْبَغ بن فَرج	٢٢٧ - ١٥٥
٢٢	أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد بن أَسِيد	٢٤١ - ٢٤٠
٢٣	أَيُّوب بن بَشِير الأنصاريّ	٢٨٥



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٢٤	بشِيرُ بن عبد الرحمن بن كَعْب بن مالك	٢٧١
٢٥	بَقِيَّة بن الوليد	٢٩٥-١٦١
٢٦	تَمَّام بن العَبَّاس	١٥٨
٢٧	ثابت بن قَيْس الأنصاريّ	٣٠٧-٢٩١
٢٨	جَرِير	١٠٨
٢٩	جَعْفَر بن ربيعة	٣١٥-١٣٥-١٠٠
٣٠	الجُعَيْد بن عبد الرحمن	١٣٨
٣١	الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة	٢٤٥
٣٢	الحجَّاج بن أبي مَنيع	٢٤٦-٢٣٦
٣٣	حَجَّاج بن يُوْسُف بن أبي مَنيع الرُّصافيّ	٢٧١-١٩٧
٣٤	حَرام ابن مُحَيَّصَة	٢٩٨
٣٥	حَزْمَلَةُ بن يَحْيَى بن عبد الله بن حَزْمَلَة التُّجَيْبِيّ	٩٩
٣٦	حُسَيْن بن السَّائِب بن أبي لُبابة	٣٢٣
٣٧	الحُصَيْن بن محمد الأنصاريّ	٢٩٤
٣٨	حَفْص بن عاصم بن عُمر	٢٥١
٣٩	حفص بن عُمر بن سعد القُرظ المؤذن	٢٩٥
٤٠	حَفْص بن غِيَاث	١٠٥
٤١	حماد بن الجعد	١٥٨-٣٤٧
٤٢	حَمَزَة بن أبي أُسيد	٣٣٨
٤٣	حَمَزَة بن المُغيرة	٢١٨
٤٤	حَمَزَة بن عبد الله بن عُمر	٢٥١-٢٢٤
٤٥	حَبِوَة بن شريح	٢٩٥، ١٦١
٤٦	خارجة بن زَيد	٢٥٨-١٠٣
٤٧	خالد بن المُهاجر بن خالد سَيْف الله المَحْزُومِيّ	٢٤٧
٤٨	خُزَيْمة بن ثابت	٢٧٩
٤٩	خَلَّاد بن السَّائِب	٣٤٧



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٥٠	الرَّبِيعُ بن رَوْح بن خَليد	٣٢٣
٥١	رَبِيعَةُ بن يَزِيد	١٠١
٥٢	رَجَاءُ بن أَبِي سَلَمَةَ	١٠٦
٥٣	رِشْدِين بن سَعْد	٣٤٤
٥٤	زُرَّارَةُ بن مُصْعَب	٢٠٣
٥٥	زَمْعَةُ بن صَالِح	١٩٠
٥٦	زَيْدُ بن بِشْرِ الحَضْرَمِيِّ	١٤٤
٥٧	زَيْدُ بن ثَابِت	٢٥٨-١٠٢
٥٨	سالم بن عبد الله	٢٥٠
٥٩	السَّائِبُ بن يَزِيد الكِنْدِيِّ	١٥٥-١٤٠
٦٠	سَعْدُ بن إِسْحَاق بن كَعْب بن عُجْرَةَ	٣٤٧
٦١	سَعْدُ بن حَوْلة	٢١٥
٦٢	سَعْدُ بن قَرِظ	٢٩٥
٦٣	سَعْدُ بن مُحَيِّصَةَ بن مسعود	٢٩٨
٦٤	سَعِيدُ بن أَبِي أَيُّوب	١٠٠
٦٥	سَعِيدُ بن أَسَدُ بن مُوسَى المِصْرِيِّ	١٠٦
٦٦	سَعِيدُ بن الحَكَمِ بن أَبِي مَرْيَم	١٣٥
٦٧	سَعِيدُ بن المُسَيَّب	١٠٢
٦٨	سَعِيدُ بن سُلَيْمَانَ بن زَيْد بن ثَابِت	٢٦٤
٦٩	سَعِيدُ بن مَنْصُور	١٤١
٧٠	سُفْيَانُ	٣٥٣
٧١	سُفْيَانُ بن حُسَيْن	١٧٦
٧٢	سُلَيْمَانُ بن زَيْد	٢٦٤
٧٣	سُلَيْمَانُ بن زَيْد بن ثَابِت	٢٦٤
٧٤	سُلَيْمَانُ بن عبد الرحمن	١١٣
٧٥	سُلَيْمَانُ بن كَثِير	٢٥٤، ٢٥٣



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٧٦	سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ	١٠٣
٧٧	سُوَيْبُطُ بْنُ حَزْمَلَةَ	١٩٠
٧٨	شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ	١١٩
٧٩	شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حمزة	١٧٩
٨٠	صَفْوَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ	٢٥٢
٨١	ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ	١٠٦
٨٢	طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ	٢٠٦
٨٣	عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ	٢٠٦
٨٤	عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ	٢١٤
٨٥	عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيِّ	١٤٥
٨٦	عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ	٢٨٨
٨٧	عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ	١٨٢
٨٨	عُبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ	١٠٦
٨٩	عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ	١٣٥
٩٠	عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ	٢٥١
٩١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ	٢٦٣
٩٢	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرَّنَادِ	٩٨
٩٣	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ	١٢٧ - ١٣٥ - ٢٠٦
٩٤	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الْحَارِثِ	٢٣٠
٩٥	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ	٢٢١
٩٦	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ	٢٢٥ - ٢١٨ - ٢٩٤
٩٧	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ	٢٢٧
٩٨	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ	٢٦٩
٩٩	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُكْمِلٍ	٢٢٥
١٠٠	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ	١٩٧
١٠١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ تَمْرِ	١١٣



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
١٠٢	عبد الرحمن بن يزيد بن جارية	٣٣٦-٣٥٣
١٠٣	عبد العزيز بن أبي سلمة	١١٩
١٠٤	عبد العزيز بن عامر - شيخ من عاملة	١٠٩
١٠٥	عبد العزيز بن عبد الله الأويسى	٣٥٠
١٠٦	عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، الماحشون	١٢٠
١٠٧	عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلص	٢٢٢
١٠٨	عبد الله	١٠٢
١٠٩	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	٢٧٧
١١٠	عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري	٣٤٤
١١١	عبد الله بن المبارك	٢٨٨
١١٢	عبد الله بن ثعلبة الأنصاري	٣٣٦
١١٣	عبد الله بن خازجة بن زيد	٢٦٣
١١٤	عبد الله بن حباب بن الأرت	١٦٨
١١٥	عبد الله بن ذكوان	٢٥٨
١١٦	عبد الله بن سالم	١٥٣
١١٧	عبد الله بن شريحيل بن حسنة	٢٥٢
١١٨	عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر	١٢٧
١١٩	عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل	١٦٧
١٢٠	عبد الله بن عبد الله بن عمر	٢٥٠
١٢١	عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة	٣٥٣
١٢٢	عبد الله بن عثمان	١١١
١٢٣	عبد الله بن كعب بن مالك	٢٦٧
١٢٤	عبد الله بن هبة	٣١٥
١٢٥	عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان	١٩١
١٢٦	عبد الله بن محيريز	٢٥٢
١٢٧	عبد الله بن مسلمة بن قعنب	١٤٨-١٧١-٢٢٤



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
١٢٨	عبد الله بن مُكَمِّل	١٥٦
١٢٩	عبد الله بن واقد بن عبد الله	٢٥١
١٣٠	عبد الله بن يحيى، المعافري	٢٦٤
١٣١	عبد الله بن يزيد	٣٨
١٣٢	عبد المَلِك بن أبي بكر بن عبد الرحمن	٢٤٠
١٣٣	عبدُ المَلِك بن المُعْغِيرة بن نَوْفَل	١٧٤
١٣٤	عبدُ المَلِك بن عبد العزيز بن أبي سَلَمَة	١٧١
١٣٥	عبد المَلِك بن مَرْوان	١٠٥
١٣٦	عُبَيْد الله بن أبي زياد الرُّصافي	١٩٧
١٣٧	عُبَيْد الله بن عبد الرحمن بن السَّائِب	١٣٥
١٣٨	عُبَيْد الله بن عبد الله المدني	٣٣٦
١٣٩	عُبَيْد الله بن عبد الله بن أبي ثَوْر	٣٦٤
١٤٠	عُبَيْدُ الله بن عبد الله بن عُثْبَة بن مسعود	١٠٣
١٤١	عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُمر بن الخطَّاب	٢٥٠
١٤٢	عُبَيْد الله بن كَعْب بن مالك	٢٦٩
١٤٣	عُبَيْد الله بن مُوسى بن أبي المختار	١٢٧
١٤٤	عُتْبَان بن مالك الأنصاريّ	١١٧
١٤٥	عُثْمان بن أبي العاص الثَّقَفِيّ	١٧٧
١٤٦	عثْمان بن عبد الرحمن	٢٦٤
١٤٧	عُثْمان بن عبد الله بن سُرَاقَة	٢٥٢
١٤٨	عراك بن مالك	٢٧٧
١٤٩	عُروَة بن الرُّبَيْر	١٠٣-١٧٩
١٥٠	عُقْبَة بن سُؤَيْد الأنصاريّ	٣١١
١٥١	عُقَيْل بن خالد الأَيْلِيّ	٢٤٥-١٢٧
١٥٢	عِكْرَمَة بن عبد الرحمن بن الحارث	٢٣٧
١٥٣	عَلِيّ بن الحَسَن العَسْقلانيّ	٩٩٩



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
١٥٤	علي بن الحسن بن شقيق	٢٨٨
١٥٥	علي بن حسين بن علي	١٤٨
١٥٦	علي بن عبد الله	١٠١
١٥٧	علي بن عياش الحمصي	١٦٨
١٥٨	عمارة بن حزيمة بن ثابت بن ثعلبة الأنصاري	٢٧٩
١٥٩	عمر بن ثابت الأنصاري	٣٠٥
١٦٠	عمر بن جبير بن مطعم	١٧٨
١٦١	عمر بن سعيد التنوخي	٢٧٤
١٦٢	عمر بن عبد الرحمن بن خالد الأنصاري	٣١٤
١٦٣	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم	١٦٧
١٦٤	عمرو بن الحارث	١٥٣
١٦٥	عمرو بن الربيع بن طارق الهلالي	٣٤٤-٢٣٧
١٦٦	عمرو بن حزم	٢٧٤
١٦٧	عمرو بن شعيب	٢٥٣
١٦٨	عيسى بن طلحة بن عبيد الله	١٩٥
١٦٩	عيسى بن محمد	٣٤٤-٣١٥
١٧٠	عيسى بن هلال السليحي	١٨٠-١٧٩
١٧١	فضالة بن المفضل	٢٥٨
١٧٢	فضالة بن محمد الأنصاري	٢٩٤
١٧٣	الفضل بن موسى	١٣٨
١٧٤	كثير بن عباس بن عبد المطلب	١٥٧
١٧٥	الليث	٩٧
١٧٦	مالك	١٤٨
١٧٧	مجمع بن يزيد بن حارثة	٣٥٣-١١٠
١٧٨	محرر بن أبي هريرة	٣١٥
١٧٩	محمد بن أبي حفصة	٢٨٨



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
١٨٠	محمد بن أبي ذئب	١٧٦
١٨١	محمد بن إسحاق	٣٣٨ - ١٨٢
١٨٢	محمد بن إسماعيل بن مسلم	٢٧٤
١٨٣	محمد بن المثنى	١٨٢
١٨٤	محمد بن المنهال	٢٢٩
١٨٥	محمد بن النعمان بن بشير	٢٩٠
١٨٦	محمد بن الوليد الرُّبَيْدِيّ	١٦١
١٨٧	محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم	١٧٦
١٨٨	محمد بن حَرْب	٣٢٣
١٨٩	محمد بن سَلَمَة أبو عبد الله الحرّاني	٣٣٨
١٩٠	محمد بن سُؤيد	٢٥٢
١٩١	محمد بن شهاب	١٨٢
١٩٢	محمد بن عُبَاد بن جَعْفَر المَخْزُومِيّ	٢٥٠ - ٢٤٩
١٩٣	محمد بن عُبادَة بن الصَّامِت	٣٣١ - ٣٣٠
١٩٤	محمد بن عبد الرحمن بن الحارث المَخْزُومِيّ	٢٣٦
١٩٥	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب	٢٠٦
١٩٦	محمد بن عبد الرحمن بن ماعز العامريّ	٢٥٣
١٩٧	محمد بن عبد الرّحيم	١٠١
١٩٨	محمد بن عبد الله بن الحارث	١٧١
١٩٩	محمد بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب	١٦١
٢٠٠	محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٥٣
٢٠١	محمد بن عَجَلَان المديّ	٢٥٨
٢٠٢	محمد بن عمرو	٢٧٤ - ١٥٨
٢٠٣	محمد بن وَهْب بن عُمر بن أبي كريمة	٣٣٨
٢٠٤	محمد بن يحيى بن حَبَّان	٣٥٧
٢٠٥	محمود بن الرّبيع الأنصاريّ	١١١



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٢٠٦	مَحْمُود بن لَبِيد	١١٩
٢٠٧	المِسْوَور بن مَحْرَمَة الزُّهري	٢٠٣-١٣٩
٢٠٨	المُطَّلِب بن عبد الله	٢٤٨
٢٠٩	مُعَاذ بن عبد الرحمن التَّيْمِيّ	١٩٧
٢١٠	مُعَاوِيَة بن عبد الله بن جَعْفَر	١٥٥
٢١١	مُعَاوِيَة بن يحيى الصَّدَاقِيّ	٣٣١
٢١٢	المُعَلَّى بن أَسَد	٢٢٤
٢١٣	مَعْمَر	٢٠٣
٢١٤	مُغِيرَة	١٠٨
٢١٥	المُفَضَّل بن فَضَّالَة بن عُبيد	٢٥٨
٢١٦	المُنْذِر بن عَلِيّ ابن أبي الحَكَم	٩٧
٢١٧	مُوسَى بن يعقوب	٢٧٤
٢١٨	نافع بن جُبَيْر بن مُطْعَم	١٧٧
٢١٩	نافع بن يَزِيد، المصري	٢٦٤ - ١٣٥
٢٢٠	نَصْرُ الأنصاريّ	٣٦٠
٢٢١	التُّعْمَان بن راشد	٢٢٤
٢٢٢	تُعَيْمَان	١٩٠
٢٢٣	نَمْلَة بن أبي نَمْلَة الأنصاريّ	٢٨٢
٢٢٤	وَاقِد بن عبد الله	٢٥١
٢٢٥	وكيع	١٩٠
٢٢٦	الوَلِيد	١١٣
٢٢٧	الوَلِيد بن حَمَّاد بن جابر الرَّمْلِيّ	٣٣٦
٢٢٨	الوَلِيد بن عبد المَلِك	١٥٥
٢٢٩	وَهْب بن عبد ابن زَمْعَة	١٩٠
٢٣٠	وُهَيْب	٢٢٤
٢٣١	يحيى بن أَيُّوب	٢٣٧



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٢٣٢	يحيى بن عباد	١٨٢
٢٣٣	يحيى بن عبد الله بن بكير	١٤٨
٢٣٤	يحيى بن عبد الله بن حاطب خليف بن عدي	٢٥٢
٢٣٥	يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني	٣٥١
٢٣٦	يزيد بن أبي حبيب	٣٤١-١٠٠
٢٣٧	يزيد بن زريع بن يزيد العبسي	٢٣٠
٢٣٨	يزيد بن وداعة بن حذافة الأنصاري	٣٠٦
٢٣٩	يعلی بن عبید الطنافسي	١٨٢
٢٤٠	يوسف القطان	٣٣٠
٢٤١	يونس	١٥٥
ثانيًا: الكنى:		
٢٤٢	أبو الزناد	٢٥٨-١٠٥
٢٤٣	أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح المصري القرشي	٢٦٤
٢٤٤	أبو العباس حيوة بن شريح	١٦١
٢٤٥	أبو المفضل بن فضالة بن عبید القتباني	٢٥٨
٢٤٦	أبو الوليد	١٧٦
٢٤٧	أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك	٢٥٤، ٢٥٣
٢٤٨	أبو اليمان الحكم بن نافع	١٦٧-١٤٥
٢٤٩	أبو أمامة بن سهل بن حنيف	٢٥٣
٢٥٠	أبو أويس	٣٠٧
٢٥١	أبو بكر بن أبي شيبة	١٩٠
٢٥٢	أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة	٢٥١
٢٥٣	أبو بكر بن عبد الرحمن	١٠٣
٢٥٤	أبو بكر بن عبید الله بن عبد الله بن عمر	٢٥١
٢٥٥	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	٢٧٤
٢٥٦	أبو ثوبة فضالة بن المفضل	٢٥٨



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٢٥٧	أبو حفص خزيمة بن يحيى بن عبد الله بن خزيمة التميمي	٣٤١
٢٥٨	أبو حيوة شريح بن يزيد	١٧٩
٢٥٩	أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب المصري	٣٤١
٢٦٠	أبو رُشد بن تَمَام بن عَبَّاس	١٥٨
٢٦١	أبو سعيد الأشج	١٠٥
٢٦٢	أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم	٢٧٤
٢٦٣	أبو سفيان بن جبر بن عتيك	٣٥٩
٢٦٤	أبو سلمة بن عبد الرحمن	١٠٣
٢٦٥	أبو صالح عبد الله بن صالح	١٢٠-٩٧
٢٦٦	أبو عاصم	٢٦٩
٢٦٧	أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك	٢٠٦
٢٦٨	أبو عبد الرحمن	١٠٠
٢٦٩	أبو عبيدة بن محمد بن عَمَّار بن ياسر، العنسي	٢٣٠
٢٧٠	أبو قتادة	٣٤٤
٢٧١	أبو لُبابة	٣٢٣
٢٧٢	أبو محمد عبد الله بن محمد المصري	٩٨
٢٧٣	أبو نَملة الأنصاري	٢٨٢
ثالثاً: الأبناء:		
٢٧٤	ابن أبي ذئب	٢٩٨، ٢٠٦
٢٧٥	ابن أبي فديك	٢٧٤
٢٧٦	ابن المبارك	٢٠٣
٢٧٧	ابن الهاد	٩٧
٢٧٨	ابن بُكَيْر	١٧١، ١٤٨
٢٧٩	ابن سليمان بن زَيْد بن ثابت	٢٦٣
٢٨٠	ابن شهاب	١٥٥، ١٤٨
٢٨١	ابن عَبَّاس	١٠٢



م	العلم / الراوي	رقم الصفحة
٢٨٢	ابن قَعْنَبٍ	١٤٨
٢٨٣	ابن هَيْعَةَ	٣١٥-٩٩
٢٨٤	ابن نُمَيْرٍ	١٠٥
٢٨٥	ابن وَهْبٍ	١٥٥-٩٩
رابعاً: الألقاب والأنساب:		
٢٨٦	الأَصْبَغُ	١٧٧
٢٨٧	الأَعْمَشُ	١٠٥
٢٨٨	الجُعْفِيُّ	٢٦٧
٢٨٩	الحُمَيْدِيُّ	٣٥٣
٢٩٠	الرُّبَيْدِيُّ	٣٢٣-١٦١
٢٩١	الشَّعْبِيُّ	١٠٨
خامساً: النساء:		
٢٩٢	أُمُّ الدَّرْدَاءِ	١٠١
٢٩٣	ثُمَاظِرُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ	١٥٥
٢٩٤	أُمُّ حَكِيمِ بِنْتُ قَارِضٍ	١٥٦



فهرس الفوائد العلمية

التمهيد/رقم الحديث/الأثر/ الراوي	الفوائد
التمهيد	ظهور علم الرجال كالتصنيف المستقل.
التمهيد	تقسيمات المصنفات في هذا العصر.
التمهيد	تعريف كتب التواريخ العامة.
القسم الأول	فوائد العمري في بيان موضوع الكتاب.
١	المراد بالطبقة عند الإمام السيوطي
١	عدم ورود بعض الرواة في كتب الرجال المتقدمة: كالمنذر بن علي.
٢	ضرورة الرجوع إلى الأصل للكتاب إذا اختلف اسم الراوي في الكتب المحققة، ينظر: أبو محمد عبد الله بن محمد المصري
٣	الرجوع إلى موضع آخر في كتاب المصنف لمعرفة التصحيحات الواردة في الأسماء.
٣	الاختلاف في تحديد الفقهاء السبعة.
٤	مولد قبيصة بن ذؤيب عام الفتح وليس عام الفيل.
٤	ضرورة شحذ الذهن أثناء قراءة المرويات التاريخية، على سبيل المثال: تكررت النصوص التي رواها المصنف بأن قبيصة بن ذؤيب ولد عام الفيل، لكن بعد المقارنة والتفتيش عثر على تصحيحات الأئمة لها.
٥	قبيصة بن ذؤيب من الرواة الذين تعددت كناههم.
٦	أحياناً ذكر أسماء الرواة غير منسوب وجاء تصريح المصنف بأنه فلان بن فلان كما حصل هنا للمصنف أن (عبد الله) هو ابن مسعود.
قبل ترجمة مجمع بن يزيد بن حارثة	توثيق المصنف للفقهاء السبعة، وكذلك تعديله للرواة ممن تقدم هؤلاء الفقهاء.
مجمع بن يزيد بن حارثة	التصحيح من مجمع بن يزيد بن (جارية) إلى (حارثة) كما نبّه عليه الحافظ ابن حجر.
١١	قول الفسوي في أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شُرحبيل



التمهيد/رقم الحديث/الأثر/ الراوي	الفوائد
الوليد بن مسلم	المراد بقول الأئمة: (كان رَقَّاعًا)
الوليد بن مسلم	قول الفسوي في الوليد بن مسلم.
أبو صالح عبد الله بن صالح	وصف المصنف بأنه رجلٌ صالحٌ
محمود بن لبيد	اختلاف النُّقَّاد في صحبة محمود بن لبيد
محمود بن لبيد	خطأ ابن حزم في اسم الراوي
والسَّائِب بن يزيد الكِنْدِيّ	وهم يعقوب بن سفيان في ذكره فيمن قتل يوم الحرة، قاله الحافظ.
عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر العُدْرِي، خليف بني زُهْرَة	الإشكالات الواردة في الألفاظ وأنها تصحيف.
وأبو الطُّفَيْل عامر بن واثلة	جعل المصنف بعض الصحابة في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة.
٢٦	معنى الضرار وهو باب من أبواب الطلاق....
ومعاوية بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طالب	قول الشافعي بأن حديث ابن شهاب مقطوع، والمقطوع عند الشافعي المنقطع.
٣١	تَصَحَّف الرواة كما بينه الإمام القرطبي في "المفهم".
٣٢	الكلام حول حديث حج النبي -صلى الله عليه وسلم-.
[وعُومرو] بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم	عدم وجود بعض أسماء الرواة في كتب التراجم لا يدل على ذهول الأئمة وإنما يدل على الخطأ الوارد في أسماء الرواة كوههم بعض الرواة.
٣٧	خطأ ابن حزم في قوله إن عروة أدرك عمر بن الخطاب وردَّ الحافظ عليه.
٣٨	حال ابن إسحاق توثيقًا وتضعيفًا
٣٨	الإمام المزني -رحمه الله- قارن بين أصول المصادر.
٤١	كلام الأئمة في رواية سعيد بن المسيب عن عُمر بن الخطاب
٤٥	تلخيص أقوال الأئمة على ابن أبي ذئب
٤٦	بيان معنى الرثاء من أحد الرواة
٤٨	بين (أذرج) و (أذرج) وتغليط الحموي من رواه بالجيم.
٥٠	ملخص أقوال الأئمة في عبد الرحمن بن خالد بن مسافر



التمهيد/رقم الحديث/الأثر/ الراوي	الفوائد
٥١	سبب قلة من تكلم من أئمة الجرح والتعديل؛ كون الراوي مُتردداً بين أن يكون صحابياً صغيراً أو تابعياً.
عبد الله بن عبد القاري	"القاري نسبة إلى القارة..."
٥٢	سقط بعض الترجمة من بعض نُسخ كُتِب التراجم
٥٤	انفراد المصنف بإخراج بعض الأثر
٥٤	تقديم قول أبي حاتم في سماع بعض الرواة عن فوّه على قول بعض المتأخرين عنه كابن حبان، والسبب في ذلك، ورواية عكرمة عن عمر نموذجاً.
٥٥	ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية في أخذ كلام النقاد...
إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخرومي	قول ابن القطان في تجهيله مردود.
أبو أمامة	أقوال الأئمة في سماعه عن النبي وعمر بن الخطاب، وتوجيه كلام ابن أبي داود بأنه بايع النبي صلى الله عليه وسلم والرّد عليه كما نقله الحافظ.
٦٢	خدعة؛ وتنوع ضبطه عند الأئمة
٦٢	تفصيل حال ابن عجلان من حيث التوثيق والتضعيف
٦٩	كلام النقاد في تضعيف عُمر بن سعيد التنوخي
٧٠	قول ابن حجر باحتمالية تعدد القصة
٧٢	الإشكال الوارد في الإسناد الذي أخرجه ابن حبان.
٧٤	تعليق ابن حجر على هذه الرواية
٧٨	أقوال النقاد في عبد الرحمن بن سعد
٧٩	ذكر بعض المحققين احتمالية التصحيف في رواية الإسناد وهو "محمد بن زياد" مُصحف من "محمد بن أيوب"، وهو احتمال قوي.
٨٥	وصف الحافظ ابن حجر بأن الحديث مرسل: وسببه: أن إسماعيل لم يَلْحَقْ ثابِتًا، والعننة بين إسماعيل وثابت في بعض المصادر لا تدل على الاتصال.
٨٣	التفصيل في قوله صلى الله عليه وسلم: «جبلٌ يُجْبُنُا وَنُجْبُهُ» أين قاله؟



التمهيد/رقم الحديث/الأثر/ الراوي	الفوائد
٨٥	التفصيل في حال ابن لهيعة من حيث أقوال النقاد توثيقاً وتضعيفاً.
٨٨	الإشكالات الواردة في كتاب الطبقات لخليفة بن خياط العصفري في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة.
وأُسَيْد بن رافع بن حُديج	تصريح الخطيب بالوهم لمن ضبط اسمه بالفتح أي: (أُسَيْد) ورجّح بأن الصواب بالضّم.



فهرس غريب الألفاظ

م	الكلمة الغريبة	رقم الصفحة
١	الإذاوة	١٩٧
٢	تَأْدِمُهُ	٣٥٩
٣	البَائِسُ	٢١٥
٤	بَرْحَاء	٢٦٤
٥	بَلَجَةٌ	٣٣٠
٦	التَّجَسُّسُ	٢٠٤
٧	تَرَنَّمَ	٢٤٦
٨	التَّمَتُّعُ	١٧١
٩	الجَعْرُورُ	٢٥٤
١٠	الجُمَانُ	٢٦٤
١١	الْحَرَّةُ	١٢٦
١٢	الحُبِيقُ	٢٥٤
١٣	المَزَادَةُ	١٩٧
١٤	سِرْحَانُ	٢٣٧
١٥	السِّفَاحُ	١٧٤
١٦	شَاكُ	١٣٩
١٧	الشَّطْرُ	٢١٤
١٨	الشِّكَايَةُ	١٤٥
١٩	صَفَرٌ	١٤١
٢٠	ضِرَارًا	١٥٥
٢١	اضْطَرُّوهُ	١٧٨
٢٢	عَالَةٌ	٢١٤
٢٣	عدوى	١٤١
٢٤	العِصْنَاهُ	١٧٩
٢٥	أَعْفَقَةٌ	٣٠٦
٢٦	اغْلِفْهُ نَاضِحًا	٢٩٨



م	الكلمة الغريبة	رقم الصفحة
٢٧	العَضِيض	٩٧
٢٨	الفَالِج	١٥٥
٢٩	يَتَكَفَّفُونَ	٢١٤
٣٠	قَاطِعٌ	١٧٦
٣١	قَلَائِص	١٩١
٣٢	الْقَهْقَرَى	١٥٤
٣٣	مَقْقَلُهُ	١٧٨
٣٤	هَامَةٌ	١٤١
٣٥	لَعَطٌ	٢٠٤
٣٦	مُجَافٌ	٢٠٤
٣٧	مِرْطَهَا	٢٣٦
٣٨	مُرْعَةٌ	٢٢٥



فهرس الأماكن والبلدان

م	المكان	رقم الصفحة
١	إستانبول	٨٧
٢	إيران	٣٣
٣	باب لُد	٣٥٣
٤	البصرة	٣٩، ٣٨
٥	بُصْرَى	١٩٠
٦	بغداد	٥٦، ٤٠، ٢٣
٧	البقيع	٢٤٨-٣٣٨
٨	بيت المقدس	١٨٢-٨٥
٩	تَبُوك	١٤١
١٠	الحجاز	٣١٤، ٢٧٤، ٤٤، ٣٤
١١	حِراء	٢٥٠
١٢	حُنين	٣١١، ١٧٨، ١٥٧
١٣	خراسان	٤٤، ٤٢، ٤٠، ٣٧
١٤	دمشق	٣٥، ٣٤، ٢٣
١٥	شيراز	٤٤، ٣٣
١٦	العراق	٤٤، ٤٢، ٣٧، ٣٤
١٧	عسقلان	٣٩، ٣٥
١٨	فلسطين	٨٥، ٣٥، ٣٤
١٩	الكوفة	٧٠، ٤٨، ٣٩، ٣٨
٢٠	مكة	١٥٥، ٨٤، ٣٨، ٣٤ ٢٩١، ٢٤٦، ١٩٧
٢١	نيسابور	٤٣، ٣٦



فهرس المصادر والمراجع

١. آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني، ت: مجموعة من الباحثين منهم المدير العام للمشروع علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٣٤ هـ.
٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ت: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٤. إثبات عذاب القبر، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ت: شرف محمود القضاة، الناشر: دار الفرقان - عمان الأردن، ط: ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٥. أحوال الرجال، الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان.
٦. أخبار القضاة، الملقب بـ "وكيع"، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي، ت: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر، ط: ١، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
٧. اختلاف الحديث، الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٨. الآداب للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، اعتنى به: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٩. أذرح تاريخ وآثار في ضوء الدراسات الميدانية، أبو دنة، فوزي قاسم، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، ٢٠١٠ م.



١٠. الأربعون الصغرى، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين، ت: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
١١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
١٢. الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط: ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
١٣. الأسامي والكنى، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل، ت: يوسف بن محمد الدخيل، الناشر: دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط: ١، ١٩٩٤م.
١٤. الاستذكار، أبو عمر ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، النمري القرطبي، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، النمري القرطبي، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٦. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ت: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٧. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والاسلامية، ط ١، الناشر: دار هجر، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٨. أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، نور الدين عتر، دار المنهاج القويم، ط ١، ١٤٤٠ - ٢٠١٩هـ.
١٩. أطلس الصراع العربي الصهيوني، مازن البندك، دار القدس، بناية الزهراء، الجامعة العربية، بيروت لبنان.
٢٠. أطلس العالم الكبير - مغامرات مشوقة في الجغرافيا -، مسجل في وزارة الاقتصاد والتجارة - حماية الملكية - تحت رقم ١٦٤٥ طبع بتاريخ ١٥/٤/١٩٩١م.



٢١. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
٢٢. **الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجه**، مُعَلِّطَاي علاء الدين بن قليج، الناشر: دار ابن عباس، الدقهلية - مصر، عام نشر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٣. **الأعلام**، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الناشر: دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢ م.
٢٤. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مغلطي علاء الدين بن قليج الحنفي، ت: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ٢٠١١ م.
٢٥. **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال**، أبو المحاسن الدمشقي، شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.
٢٦. **الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، الأمير ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٧. **الأمال**، أبو القاسم السمرقندي، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: ١، ٢٠٠٤ م.
٢٨. **الأموال**، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: خليل محمد هراس، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٢٩. **الأموال**، لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني، ت: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٠. **الأنساب**، السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، ت: عبد الرحمن المعلمي وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط: ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.



٣١. البحر الزخار - مسند البزار -، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: ١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.
٣٢. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري أكرم بن ضياء، الناشر: بساط - بيروت، ط: ٤.
٣٣. البداية والنهاية، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٥. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، ت: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٦. بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، ابن أبي حاتم الرازي - أبو زرعة الرازي، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية.
٣٧. البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل، د. أنيس بن أحمد بن طاهر جمال، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - عمادة البحث العلمي - ط: ١، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
٣٨. تاريخ ابن معين (رواية هاشم بن مرثد الطبراني)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ٢، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٣٩. تاريخ ابن معين برواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٤٠. تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.



٤١. تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، ت: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٢. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، ط: ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤٣. تاريخ أصبهان، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى، ت: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ت: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣م.
٤٥. تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٦. تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين والفقهاء والمحدثين، محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القشيري، أبو علي، ت: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٧. التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، ت: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤٨. التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله، ووضع حواشيها: الشيخ محمود محمد خليل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
٤٩. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
٥٠. تاريخ جرجان، الجرجاني، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي، ت: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥١. تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمرو بن خليفة الشيباني العصفري البصري، ت: أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٧هـ.



٥٢. تاريخ داريا، عبد الجبار الخولاني، ت: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سنة النشر: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
٥٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
٥٤. تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٥. تاريخ علماء أهل مصر، ابن الطحان، يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي، ت: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٥٦. تاريخ واسط، بختل، أسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزاز الواسطي، أبو الحسن، ت: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
٥٧. تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، الكوثري، محمد بن زاهد، ط، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥٨. التحرير في المعجم الكبير، السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، ت: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥٩. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٦٠. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف على الأطراف، المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ سنة النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.



٦٢. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين، ابن العراقي أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازيان، ت: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٦٣. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الناشر: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، الطبعة: ٢، ١٤٣٧هـ.
٦٤. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.
٦٥. تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، محمد أبو الليث الخير آبادي، دار الشاكر - ماليزيا، ط: ٤، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٦٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
٦٧. التدوين في أخبار قزوين، الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم القزويني، ت: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٦٨. الترغيب والترهيب، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، ت: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٦٩. الترغيب والترهيب، المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، ت: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ.
٧٠. تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، علي بن عبد الله بن جعفر المديني البصري، أبو الحسن ت: د. علي محمد جماز، الناشر: دار القلم - الكويت، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧١. تصحيح الفصيح وشرحه، لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان، ت: محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، د ط، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٢. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، بن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.



٧٣. **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي الأندلسي، ت: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧٤. **تعظيم قدر الصلاة**، محمد بن نصر المروزي، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
٧٥. **تغليق التعليق**، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، ط: ١، ١٤٠٥هـ.
٧٦. **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، ت: السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٧٧. **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، الحميدي أبو عبد الله، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي، ت: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٧٨. **التفسير**، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ت: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط: ٣، ١٤١٩هـ.
٧٩. **تقريب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ت: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٠. **تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا**، ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي، ت: عبد القيوم عبد رب النبي ومحمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٠٨ - ١٤١٨هـ.
٨١. **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، ت: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.



٨٢. **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، ابن حجر العسقلاني لأبي الفضل أحمد بن علي، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٣. **تلخيص المتشابه في الرسم**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ت: سكينه الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط: ١، ١٩٨٥م.
٨٤. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.
٨٥. **التكامل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٦. **تهذيب الآثار**، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا، ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٨٧. **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: ١، ١٣٢٦هـ.
٨٨. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المزي، أبو الحجاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، ت: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٨٩. **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ت: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ.
٩٠. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرُواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، ابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.
٩١. **الثقات**، ابن حبان أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد البستي التميمي، الدارمي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: ١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.



٩٢. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٩٣. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٩٤. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، ت: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٧، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٩٥. **جامع المسانيد والسنن**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، ت: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٩٦. **جامع المسانيد**، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ت: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٩٧. **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي، ت: أبي الأشبال الزهير، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٩٨. **الجامع معمر بن راشد الأزدي** (كملحق بمصنف عبد الرزاق)، أبو عروة البصري، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط: ٢، ١٤٠٣ هـ.
٩٩. **الجامع**، ابن وهب المصري، أبو محمد عبد الله القرشي، ت: مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، الناشر: دار ابن الجوزي - الرياض، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠٠. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢ م.



١٠١. **جمهرة أنساب العرب**، ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، عام النشر: ١٩٦٢ م.
١٠٢. **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى ت: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
١٠٣. **الخلافيات**، البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، ت: فريق البحث العلمي بشركة الروضة بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
١٠٤. **دلائل النبوة**، البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين الخراساني، ت: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٠٥. **الذب عن مذهب الإمام مالك**، ابن أبي زيد القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، المالكي، ت: محمد العلمي، الناشر: المملكة المغربية - الرابطة المحمدية للعلماء - مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط: ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١٠٦. **ذخيرة الحفاظ**، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، ت: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
١٠٧. **ذكر شيوخ الشريف أبي الفضل ابن المهدي** - مخطوط، أبو الفضل الهاشمي، محمد بن عبد العزيز ابن العباس بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن المهدي، أعده للشاملة: أحمد الحضري.
١٠٨. **رجال صحيح مسلم**، أبو بكر ابن منجويه، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، ت: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
١٠٩. **الرحلة الشامية**، الأمير محمد علي بن محمد توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، الناشر: دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٢ م.
١١٠. **الرحلة الشامية**، الأمير محمد علي بن محمد توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٢ م.



١١١. **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١)، ت: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
١١٢. **الزهد والرفائق**، ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله الحنظلي، المروزي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١١٣. **الزهد**، أحمد بن حنبل، أبو عبد الله بن هلال بن أسد الشيباني وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١١٤. **السنة**، أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١١٥. **السنة**، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن الشيباني البغدادي، ت: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١١٦. **السنة**، محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله، ت: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٨ هـ.
١١٧. **السنن الكبرى**، البيهقي أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العمانية بجيدر آباد الدكن - الهند، ط: ١، ١٣٥٢ هـ - ١٣٥٥ هـ.
١١٨. **السنن الكبرى**، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، ت: حسن عبد المنعم شلي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١١٩. **السنن**، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٢٠. **السنن**، أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
١٢١. **السنن**، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، ت: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.



١٢٢. السنن، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار
ت: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد بروهوم، الناشر: مؤسسة
الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٢٣. السنن، الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، ت: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار
المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢٤. السنن، النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع
- بيروت - لبنان.
١٢٥. سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار
- المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٢٦. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود السجستاني،
سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، ت: محمد علي قاسم
العمرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٢٧. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر، ت: موفق بن عبد
الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٢٨. سؤالات السلمي للدارقطني، أبو عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن
خالد بن سالم النيسابوري، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د.
خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
١٢٩. سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي
عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن
حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ت: موفق بن عبد الله
بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣٠. سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الناشر:
دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.



١٣١. سير السلف الصالحين، أبو القاسم الملقب بـ «قوام السنة»، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، ت: كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراجعية للنشر والتوزيع، الرياض.
١٣٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح، ت: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣٣. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، ط ٨، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
١٣٤. شرح سنن أبي داود، ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين، المقدسي الرملي الشافعي، ت: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
١٣٥. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد، السلامي، البغدادي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٣٦. الشريعة، الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، ت: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض، السعودية، ط: ٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٣٧. شعب الإيمان، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٣٨. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الحميري، نشوان بن سعيد اليماني، ت: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٣٩. صحيح ابن حبان، أبو حاتم البستي الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٤٠. صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة ط: ١، ١٤٢٢ هـ.



١٤١. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤٢. **الضعفاء الكبير**، العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٤٣. **الضعفاء والمتروكون**، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ت: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
١٤٤. **الضعفاء والمتروكون**، أبو الحسن الدارقطني، علي بن عمر البغدادي، ت: عبد الرحيم محمد القشيري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جزء (١): العدد ٥٩، رجب - شعبان - رمضان ١٤٠٣هـ، جزء (٢): العدد ٦٠، شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٣هـ، جزء (٣): العدد ٦٣ - ٦٤، رجب - ذو الحجة ١٤٠٤هـ.
١٤٥. **الضعفاء والمتروكون**، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
١٤٦. **الضعفاء**، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، ت: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٤٧. **الضعفاء**، البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، ت: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين، الناشر: مكتبة ابن عباس، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٤٨. **الضعفاء**، العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، ت: قسم التحقيق بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، ط ١، ٢٠١٣م.
١٤٩. **طبقات الحفاظ**، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
١٥٠. **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، ت: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
١٥١. **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣هـ.



١٥٢. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد، أبو عبد الله محمد البصري، البغدادى، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
١٥٣. **طبقات النحويين واللغويين**، الزبيدي محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، الناشر: دار المعارف.
١٥٤. **طبقات علماء الحديث**، ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي، الصالحى، ت: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
١٥٥. **الطبقات**، ابن سعد، ت: محمد بن صامل السلمي، ١٤٠٩ هـ، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٥٦. **العبر في خبر من غبر**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٥٧. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. يحيى
١٥٨. **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٥٩. **العلل**، ابن أبي حاتم، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط: ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٦٠. **العلل**، علي بن عبد الله المدني البصري، أبو الحسن، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٩٨٠ م.
١٦١. **علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**، محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
١٦٢. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، العيني، بدر الدين، أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.



١٦٣. **عوالي مالك** رواية أبي أحمد الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي، ت: محمد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: ٢، ١٩٩٨ م.
١٦٤. **غاية النهاية في طبقات القراء**، الذهبي، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ.
١٦٥. **غريب الحديث**، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ت: عبدالمعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
١٦٦. **غريب الحديث**، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، ت: عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، ط ١، ١٣٩٧هـ.
١٦٧. **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، ت: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
١٦٨. **غريب الحديث**، الحربي، إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق، ت: سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٦٩. **غريب الحديث**، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.
١٧٠. **فتح الباب في الكنى والألقاب**، ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، ت: أبي قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
١٧١. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٧٢. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.
١٧٣. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.



١٧٤. **فتوح مصر وأخبارها**، ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم القرشي المصري، ت: محمد الحجيري، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
١٧٥. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، المعروف بعبد الحي الكتاني، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٨٢م.
١٧٦. **الفوائد المعللة**، أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله، ت: رجب بن عبد المقصود، توزيع: مكتبة الإمام الذهبي - الكويت، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٧٧. **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**، أبو القاسم الهمداني، ت: سعود بن عيد بن عمير الجربوعي، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - عمادة البحث العلمي - ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
١٧٨. **الفوائد**، أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الناشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٧٩. **القدر**، الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، ت: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف - السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٨٠. **القضاء والقدر**، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، ت: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٨١. **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، الموصلي، كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار، ت: كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١ - ٢٠٠٥ م.
١٨٢. **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيق**، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الناشر: دار الريان للتراث.
١٨٣. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.



١٨٤. **الكامل في التاريخ**، عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ت: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٨٥. **الكامل في ضعفاء الرجال**، ابن عدي الجرجاني: أبو أحمد، ت: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٦. **كتاب التعريفات**، الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٧. **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٨٨. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

١٨٩. **الكامل في أسماء الرجال**، للمقدسي، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، ت: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: الهيئة العامة للعاية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، ط: ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١٩٠. **الكنى والأسماء**، أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الرازي، ت: أبي قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٩١. **الكنى والأسماء**، مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩٢. **اللباب في تهذيب الأنساب**، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، الناشر: دار صادر - بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.



١٩٣. **لسان العرب**، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٤١٤هـ.
١٩٤. **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ت: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٢ م.
١٩٥. **المتفق والمفترق**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، ت: محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٩٦. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الهيتمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، ت: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
١٩٧. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، ت: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
١٩٨. **مختصر تاريخ دمشق**، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، ت: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، ط: ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م.
١٩٩. **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**، ابن حجر العسقلاني، ت: صبري بن عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٠٠. **المدخل إلى السنن الكبرى**، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني، ت: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٧ م.
٢٠١. **المراسيل**، ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ت: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٣٩٧ هـ.
٢٠٢. **المراسيل**، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، الأزدي، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.



٢٠٣. مسائل الإمام أحمد (رواية أبي داود السجستاني)، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، الأزدي، ت: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٠٤. مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية ابن أبي الفضل صالح) أبو عبد الله، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، الناشر: الدار العلمية - الهند.
٢٠٥. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البَيْع، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
٢٠٦. مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
٢٠٧. مسند الفاروق، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ت: إمام بن علي بن إمام، الناشر: دار الفلاح، الفيوم - مصر، ط: ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٠٨. مسند الموطأ، للجوهري، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي المالكي ت: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.
٢٠٩. المسند، أبو عبد الله بن هلال بن أسد الشيباني أحمد بن حنبل، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي، دار المنهاج، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٢١٠. المسند، أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، ت: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢١١. المسند، الحميدي أبو بكر عبد الله بن الزبير المكي، ت: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، ط ١، ١٩٩٦ م.
٢١٢. مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين، ت: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢١٣. مشيخة النسائي - تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين -، ت: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٣ هـ..



٢١٤. **المصنف**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، ت: سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيلية - الرياض، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢١٥. **المصنف**، عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.
٢١٦. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ت: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ.
٢١٧. **معالم السنن**، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، ط ١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.
٢١٨. **المعجم الأوسط**، الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
٢١٩. **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
٢٢٠. **معجم الشيوخ الكبير**، للذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٢١. **معجم الشيوخ**، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ت: وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٢٢٢. **معجم الصحابة**، ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن مرزوق، ت: صلاح بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٨هـ.
٢٢٣. **المعجم الكبير**، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٨٣م.
٢٢٤. **المعجم الكبير**، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.
٢٢٥. **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، عاتق بن غيث البلادي، دار مكية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.



٢٢٦. **المعجم**، أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى، التميمي، ت: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٢٢٧. **المعجم**، لابن المقرئ، أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، ت: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٢٨. **معرفة الصحابة**، ابن منده، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد، ت: عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٢٩. **معرفة الصحابة**، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، ت: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٣٠. **معرفة أنواع علوم الحديث**، ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين، ت: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٣١. **المعرفة والتاريخ**، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، ت: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٣٢. **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، بدر الدين العيني أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٢٣٣. **المقتنى في سرد الكنى**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ت: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٢٣٤. **مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث**، العوني، الشريف حاتم بن عارف، بيروت، ط ٢، بيروت، ٢٠١٨ م.
٢٣٥. **مكارم الأخلاق**، الخرائطي، أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل، ت: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



٢٣٦. المنتخب من كتاب «السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي»، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر، ت: محمد كاظم المحمودي، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي - قم إيران

٢٣٧. المنتخب من كتاب «السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي»، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفي، ت: محمد كاظم المحمودي، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي - قم إيران، ١٤٠٣ هـ.

٢٣٨. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٣٩. المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي ت: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٤٠. المهمات في شرح الروضة والرافعي، الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٤١. موارد ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، أحمد هاشم محمد صالح السباعي، دار المناهج، طبع في ٢٠٢٠ م.

٢٤٢. موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، طلال بن سعود الدعجاني، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - عمادة البحث العلمي المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

٢٤٣. موارد الحافظ مغلطاي في كتابه: (إكمال تهذيب الكمال) من المجلد الأول إلى المجلد السادس، أحمد كامل بن جاملين، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود - عمادة الدراسات العليا - كلية التربية قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.

٢٤٤. موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، العمري، أكرم بن ضياء، دار طيبة - الرياض، ط ٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٤٥. موارد الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال، قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.



٢٤٦. موارد الفسوي ومنهجه في كتابه المعرفة والتاريخ، عبد الودود بن مسلم سليم الرحيلي، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم التاريخ، ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.

٢٤٧. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١، ١٤١٨ هـ.

٢٤٨. المؤلف والمختلّف، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٤٩. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه، مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل)، ط: ١، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

٢٥٠. موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧ هـ.

٢٥١. الملوّط، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبغي، ت: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ.

٢٥٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: محمد بن صالح المديفر، الناشر: مكتبه الرشد / شركة الرياض - الرياض، ط: ٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٥٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو الحسن، جمال الدين، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٥٤. نسب قریش، الزبيري، مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله الزبيري، ت: ليفي برونسسال، أستاذ اللغة والحضارة بالسوريون، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط: ٣.



٢٥٥. نصب الراية لأحاديث الهداية، الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، ت: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٥٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، ت: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٥٨. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر الكلاباذي، أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، ت: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
٢٥٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١م.
٢٦٠. الوافي بالوفيات، للصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، ت: أحمد الأرناؤوط، وتركبي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٦١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.
٢٦٢. ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الناشر: المكتبة التوفيقية.



فهرس الموضوعات

ب	ملخص البحث
د	 ENGLISH ABSTRACT
١	المقدمة
٣	مشكلة البحث:
٣	أهمية اختيار الموضوع وأسبابه:
٣	أهداف البحث:
٤	أسئلة البحث:
٤	حدود البحث:
٤	مصطلحات البحث:
٤	الدراسات السابقة:
٧	منهج البحث:
٧	إجراءات البحث:
١١	خطة البحث:
١٤	التمهيد
٣١	الفصل الأول: دراسة حياة المؤلف
٣٢	المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ومولده، ووفاته.
٣٤	المبحث الثاني: رحلته في طلب العلم، وأبرز شيوخه، وتلاميذه.
	أولاً: خروجه طلباً للعلم وبداية رحلته إلى مكة ثم إلى مصر، والشام، ودمشق، وحمص، وفلسطين، وسماعه من بعض
٣٤	الشيوخ:
٣٥	ثانياً: قدومه للمرة الثانية إلى مصر:
٣٦	ثالثاً: قدومه إلى نيسابور وإقامته فيه بضع سنين:
٣٦	رابعاً: حضوره لمجلس محمد بن يحيى الذهلي بنيسابور سنة ٢٤١هـ:
٣٦	خامساً: تحمُّله للمشقة والعناء مع فقد بصره أثناء رحلته وطلبه للعلم:
٣٧	سادساً: قدومه إلى أبي زُرعة الدمشقي وكتابه عنه، وقال:
٣٨	سابعاً: كتابته عن شيوخه، وبلغ عددهم أكثر من ألف شيخ.
٤٢	المبحث الثالث: ثناء أهل العلم عليه.



المبحث الرابع: آثاره العلمية.....	٤٧
الفصل الثاني: دراسة الكتاب	٤٩
المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب.....	٥٠
المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:.....	٥٥
المبحث الثالث: بيان منزلة الكتاب، وما امتاز به.....	٦٣
أولاً: الإسناد:.....	٦٥
ثانياً: تفردّه بالنقل.....	٦٥
ثالثاً: شمولية الكتاب.....	٦٥
رابعاً: تنوع المواد.....	٦٥
خامساً: اعتناؤه بذكر مرويات الرواة المترجم لهم.....	٦٦
سادساً: عنايته بالمصطلحات الحديثية.....	٦٦
سابعاً: إفادته من الموارد التي لم تصل إلينا.....	٦٧
المبحث الرابع: موضوع الكتاب.....	٦٨
المبحث الخامس: منهج المصنف في الكتاب.....	٧١
المبحث السادس: ذكر موارد المصنف في القسم المحقق.....	٧٣
المبحث السابع: ذكر المصادر التي أفادت من الكتاب في القسم المحقق.....	٧٧
المبحث الثامن: الملاحظات العلمية على التحقيق السابق.....	٧٩
الملحوظة الأولى: التصحيحات الواردة في النص:.....	٧٩
الملحوظة الثانية: الزيادة على النص:.....	٨٠
الملحوظة الثالثة: السقط في النص.....	٨٠
الملحوظة الرابعة: تصحيح النص.....	٨١
الملحوظة الخامسة: أوجه القصور في التعليق:.....	٨٢
الملحوظة السادسة: عدم تخريجه ودراسته للأحاديث والآثار.....	٨٥
المبحث التاسع: توصيف النسخة الخطية، وبيان أبرز إشكالاتها، ونماذج منها.....	٨٧
القسم الثاني: النص المحقق	٩٦
الطبقة.....	٩٧
مُجَمِّع بن يَزِيد بن حارِثَة.....	١١٠
وَمُحَمَّد بن الرَّبِيع الأنصاري.....	١١١
وَمُحَمَّد بن لَبِيد.....	١١٩
وعبد الرحمن بن أَزْهَر بن عبد يَعُوث الزُّهري.....	١٢٦



- ومنهم: المِسُور بن مَحْرَمَة الزُّهريّ ١٣٩
- والسَّائِب بن يَزِيد الكِنديّ ١٤٠
- وعبد الله بن عامر بن ربيعة خليف بني عديّ ١٤٢
- ومنهم: عبد الله بن ثعلبة بن صعير، العُدري، خليف بني زُهرة ١٤٤
- وأبو الطُّفيل عامر بن وإثلة البكري ١٤٥
- ومن تابعي المدينة ١٤٨
- عليّ بن حسين بن عليّ بن أبي طالب ١٤٨
- وأبو جَعْفَر محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ١٥٣
- ومُعَاوية بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طالب ١٥٥
- وكثير بن عَبَّاس بن عبد المطلب ١٥٧
- وأبو رُشد بن تَمَّام بن عَبَّاس ١٥٨
- ومحمد بن عبد الله بن عَبَّاس بن عبد المطلب ١٦١
- وعُمَر بن عبد العزيز بن مَرْوان بن الحَكَم ١٦٧
- وعبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل بن عبد المطلب ١٦٧
- ومحمد بن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل ١٧١
- وعبد المَلِك بن المُغيرة بن نَوْفَل بن الحارث بن عبد المطلب ١٧٤
- ومحمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم بن عديّ بن نَوْفَل بن عبد مناف ١٧٦
- ونافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم ١٧٧
- وعُصَمَر بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم ١٧٨
- وعُروَة بن الزُّبير ١٧٩
- وعَبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير ١٨٢
- وأبو عُبيدة بن عبد الله بن زَمْعَة بن الأَسود بن المطلب بن أَسَد بن عبد العُزَّى ١٩٠
- وعيسى بن طلحة بن عُبيد الله ١٩٥
- ومُعَاذ بن عبد الرحمن بن عُثْمان التَّيميّ ١٩٧
- وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف ٢٠٠
- وحُميد بن عبد الرحمن بن عَوْف ٢٠٢
- وزُرارة بن مُصْعَب بن عبد الرحمن بن عَوْف ٢٠٣
- وطَلْحَة بن عبد الله بن عَوْف ٢٠٦
- وعامر بن سَعْد بن أبي وَقَّاص ٢١٤
- وإسماعيل بن محمد بن سَعْد بن أبي وَقَّاص ٢١٨



- ومنهم: عبد الرحمن بن الميسور بن مخزومة الزهري ٢٢١
- ومنهم: عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زهرة ٢٢٤
- ومنهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن مكيال الزهري ٢٢٥
- وعبد الرحمن بن عبد القاري حليف بني زهرة ٢٢٧
- ومنهم: عبد الله بن عبد القاري ٢٢٩
- وأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، حليف بني زهرة ٢٢٩
- ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ٢٣٦
- ومنهم: عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٢٣٧
- ومنهم: عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ٢٤٠
- ومنهم: الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ٢٤٥
- ومنهم: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ٢٤٦
- ومنهم: خالد بن المهاجر بن خالد سيف الله المخزومي ٢٤٧
- ومنهم: المطالب بن عبد الله بن حنطب المخزومي ٢٤٨
- ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي ٢٤٩
- ومن تابعي الأنصار ممن روى عنه الزهري ٢٥٣
- ومنهم: خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ثم الخزرجي ٢٥٨
- ومنهم: عبد الله بن خارجة بن زيد ٢٦٣
- ومنهم: سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت ٢٦٣
- ومنهم: عبد الله بن كعب بن مالك بن أبي القين بن كعب بن سواد بن غنم بن ثعلبة بن عبيد بن عدي ابن غنم بن كعب بن سلمة ٢٦٧
- ومنهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ٢٦٩
- ومنهم: بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ٢٧١
- ومنهم: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٢٧٤
- ومنهم: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٢٧٧
- ومنهم: عمار بن حزيمة بن ثابت ٢٧٩
- ونملة بن أبي نملة الأنصاري ٢٨٢
- ومنهم: أيوب بن بشير بن نعمان بن أكال ٢٨٥
- ومنهم: عباد بن تميم بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو المازني ثم النجاري ٢٨٨
- ومحمد بن النعمان بن بشير بن سعيد ٢٩٠
- وثابت بن قيس الزرقني ٢٩١



ومنهم: الخصيص بن محمد الأنصاري.....	٢٩٤
ومنهم: فضالة بن محمد الأنصاري.....	٢٩٤
ومنهم: حفص بن عمر بن سعد القرظ.....	٢٩٥
وحرام بن سعد بن مخرصة.....	٢٩٨
وعمر بن ثابت الأنصاري.....	٣٠٥
ومنهم: زيد بن وداعة بن خذافة الأنصاري.....	٣٠٦
ومنهم: إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري.....	٣٠٧
وعقبة بن سويد.....	٣١١
ومنهم: عمر بن عبد الرحمن بن خالد الأنصاري.....	٣١٤
ومنهم: مخز بن أبي هريرة.....	٣١٥
والحسين بن أبي السائب بن أبي لبابة، وأبو لبابة رفاعة بن المُنذر رؤاسي.....	٣٢٣
ومحمد بن عبادة بن الصامت.....	٣٣٠
ومنهم: عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة.....	٣٣٤
ومنهم: عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري.....	٣٣٦
ومنهم: حمزة بن أبي أسيد.....	٣٣٨
وأسيد بن رافع بن خديج.....	٣٤١
ومنهم: عبد الله بن أبي قتادة.....	٣٤٤
ومنهم: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة.....	٣٤٧
ومنهم: خالد.....	٣٤٧
ومنهم: يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري.....	٣٥٠
وعبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة.....	٣٥٣
ومنهم: محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري.....	٣٥٧
وأبو سفيان بن جبر بن عتيك.....	٣٥٩
ومنهم: نصر الأنصاري.....	٣٦٠
وعبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور.....	٣٦٤
الخاتمة.....	٣٦٥
نتائج البحث.....	٣٦٦
التوصيات.....	٣٦٨
الفهارس.....	٣٧٠
فهرس الآيات القرآنية.....	٣٧١



فهرس الأحاديث والآثار	٣٧٢
فهرس الاتصال والانتقطاع	٣٧٧
فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم	٣٧٩
فهرس الفوائد العلمية	٣٩١
فهرس غريب الألفاظ	٣٩٥
فهرس الأماكن والبلدان	٣٩٧
فهرس المصادر والمراجع	٣٩٨
فهرس الموضوعات	٤٢٤